



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفنى

مَجْلَدُ عَمَلِ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السابعة عشرة

العدد الرابع : أكتوبر - ديسمبر سنة ١٩٦٦

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالى

١٩٦٦

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين أحمد فتح الله .

(٢١٠)

الطلبات ٥ لسنة ٢٨ و ٢٤ لسنة ٢٩ و ٣٣ لسنة ٣٠ و ٣٧ لسنة ٣٠
و ١٨ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" .

قضاة . نيابة عامة . أقدمية "تحديد أقدمية من يعين من محامى إدارة قضايا
الحكومة" . إدارة قضايا الحكومة .

تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاة من بين محامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ
تعيينهم في الدرجات المماثلة . أمر جوازى بلجهة الإدارة . تعيين عند منهم في وظائف القضاة
بقرار واحد وتماثل ظروفهم . على جهة الإدارة أن تلتزم الأقدمية — فيما بينهم — التى كانوا عليها
في الجهة التى كانوا يعملون فيها .

لئن أفادت الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء — المنطبقة أحكامه على واقعة الدعوى —
وهى التى أحالت إليها المادة ٧٩ فى خصوص تقرير أقدمية أعضاء النيابة —
ان تحديد أقدمية من يعينون فى وظائف القضاة من بين محامى إدارة قضايا الحكومة
من تاريخ تعيينهم فى الدرجات المماثلة لدرجات القضاء أو النيابة هو أمر
جوازى تمارسه الجهة الإدارية فى حدود المصلحة العامة ، إلا أنه إذا قامت جهة
الإدارة بتعيين عدد من رجال القضاء تماثلت ظروفهم وكانوا يعملون قبل تعيينهم
فى جهة واحدة وصدر بتعيينهم قرار واحد فإن عليها أن تلتزم فى صدد تحديد

أقدميتهم فيما بينهم — أقدميتهم التي كانوا عليها في الجهة التي كانوا يعملون فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨ صدر قرار جمهوري بتعيين وكلاء للنائب العام لدى المحاكم ، ونشر هذا القرار بالوقائع المصرية في ١٩٥٧/١٢/١٦ وبتاريخ ١٩٥٨/١/٨ قرر الطالب بالظعن في هذا القرار وقيد طلبه برقم ٥ سنة ٢٨ ق رجال القضاء . وقال الطالب في شرح طلبه أنه حصل على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٤٧ واشتغل بالمحاماة إلى أن عين بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧ بإدارة قضايا الحكومة بدرجة محام وروعي في تحديد أقدميته سنة تخرجه ومدة اشتغاله بالمحاماة . وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨ صدر القرار المطعون فيه بتعيينه وكيلًا للنائب العام وتحديد أقدميته بعد الأستاذ وقبل الأستاذ رغم أنهما تخرجا سنة ١٩٥٤ وأن أولهما كان يليه في الأقدمية بإدارة قضايا الحكومة ، وأضاف الطالب أن السيد / الذي عين معه في نفس القرار المطعون فيه نقلا من إدارة القضايا حددت أقدميته في النيابة بترتيب ١٠١ بينما حددت أقدمية الطالب بترتيب ٢٠١ مع أن الطالب كان يسبقه في أقدمية إدارة القضايا بستة محامين وما كان ينبغي أن يؤثر التعيين في النيابة على هذه الأقدمية وكان يتعين على وزارة العدل عند تعيينه في النيابة أن تراعى أن تكون أقدميته فيها سابقة على من كانوا تالين له في إدارة القضايا ، الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه مخالفا للقانون ومشوبا بإساءة استعمال السلطة ، وطلب الطالب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد السيد / وقبل السيد/ محمد عبد العزيز حافظ وجعل أقدميته سابقة على السيد /

وبتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٠ صدر قرار وزاري بترقية عدد من وكلاء النيابة من بينهم السيد / إلى الفئة الممتازة ، كما صدر في ١٩٦٠/٨/٢٤ قرار جمهوري بترقية عدد آخر من وكلاء النيابة ممن يلون السيد / في الأقدمية إلى وظائف قضاة ، وصدر في ١٩٦٠/٨/٢٦ قرار وزاري بترقية عدد من وكلاء النيابة إلى الفئة الممتازة وبتاريخ ١٩٦١/٨/١٣ صدر قرار جمهوري بترقية عدد من وكلاء النيابة ممن يلون السيد / في الأقدمية ومن بينهم الطالب إلى وظائف قضاة ، كما صدر بتاريخ ١٩٦١/٨/١٦ قرار وزاري بترقية عدد آخر من وكلاء النيابة إلى الفئة الممتازة ، فقرر الطالب بالطعن في هذه القرارات ، وقيدت طلباته على التوالي برقم ٤٢ سنة ٢٩ و ٣٧ سنة ٣٠ و ٣٣ لسنة ٣٠ ق ٨ لسنة ٣١ ق رجال القضاء طالبا إلغاءها فيما تضمنته من اعتباره سابقا في الأقدمية على السيد / وتاليا للسيد / وجعل أقدميته في وظيفة قاض سابقة على السيد / ، على اعتبار أن طعنه في هذه القرارات أثر من آثار طعنه في القرار الجمهوري الأول ولأن شروط ترقية متوافرة بالنسبة لكل قرار . وقد قررت المحكمة ضم الطلبات الأربعة الأخيرة إلى الطلب الأول .

وحيث أن وزارة العدل ردت بأن تحديد أقدمية أعضاء إدارة القضايا عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ التعيين في هذه الدرجات أمر جوازي للوزارة ، وطلبت رفض الطلبين رقمي ٥ سنة ٢٨ ق ٤٢ ، ٢٩ ق وعدم قبول الطلبات رقم ٣٣ سنة ٣٠ ق ، ٣٧ سنة ٣٠ ق ، ١٨ سنة ٣١ ق . وقدمت النيابة العامة مذكرة تضمنتها أن تحديد أقدمية الطالب — وقد كان من أعضاء إدارة قضايا الحكومة عند تعيينه بالنيابة — أمر جوازي للوزارة وانتهت إلى طلب رفض الطالب رقم ٥ سنة ٢٨ ق ، كما طلبت رفض باقي الطلبات لأن أقدمية الطالب قد استقرت طبقا للقرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٧/١٢/٨ وأصبح الطعن على القرارات التالية غير منتج .

وحيث إنه وإن كانت الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء — المنطبقة أحكامه على واقعة الدعوى — وهي التي أحالت إليها المادة ٧٩ في خصوص تقرير أقدمية أعضاء

النيابة قد أفادت — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين محامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاة أو النيابة هو أمر جوازى تمارسه الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة ، إلا أنه إذا قامت جهة الإدارة بتعيين عدد من رجال القضاء تماثلت ظروفهم وكانوا يعملون قبل تعيينهم في جهة واحدة وصدر بتعيينهم قرار واحد فإن عليها أن تلتزم — في صدد تحديد أقدميتهم فيما بينهم — أقدميتهم التى كانوا عليها في الجهة التى كانوا يعملون فيها . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطالب عين وكيل للنائب العام بالقرار الجمهورى الصادر فى ١٢/٨/١٩٥٧ وحددت أقدميته فى هذا القرار بعد السيد / محمد سامى محمد نجيب وقبل السيد / محمد عبد العزيز حافظ ، وإذا ترتب على تحديد أقدميته على هذا النحو أن وضع فى أقدمية تلى السيد / محمد منير عبد القادر بمائة من وكلاء النيابة رغم أن الطالب كان يسبقه فى الأقدمية بإدارة قضايا الحكومة وقت أن كانا يعملان بها ، وقد عين السيد / محمد منير عبد القادر وكيلًا للنائب العام نقلا من إدارة قضايا الحكومة فى ذات القرار الذى عين فيه الطالب ، فإنه كان يتعين على جهة الإدارة عند تحديد أقدمية الطالب فى قرار تعيينه أن تراعى أقدميته بالنسبة للسيد / محمد منير عبد القادر فى إدارة قضايا الحكومة بأن تجعل الطالب فى أقدمية سابقة عليه طالما أن ظروفهما متماثلة وعينا من جهة واحدة وفى قرار واحد ، لما كان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد أقدمية الطالب يكون قد شاب عيب إساءة استعمال السلطة ويتعين إلغاؤه فى هذا الخصوص وجعل أقدمية الطالب سابقة على السيد / محمد منير عبد القادر .

وحيث إنه وقد استقرت أقدمية الطالب على هذا الأساس وتبين أن السيد محمد منير عبد القادر قد رقى إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة بالقرار الوزارى الصادر فى ٢٠/٨/١٩٥٩ ، ويبين من مقارنة الملف المسمى الخالص بهذا الأخير

بالملف السرى للطالب ، وما احتواه كل ملف من تقارير عن درجة الأهلية ،
أن أهلية الطالب تعادل أهلية السيد / محمد منير عبد القادر ، ولما كان لم يقيم
دليل على وجود مسوغ لعدم ترقية الطالب في هذا القرار ، فإنه يتعين إلغاؤه
فيما تضمنه من عدم ترقبته إلى هذه الدرجة أو ما يماثلها .

وحيث إنه بالنسبة للقرار الوزاري الصادر في ١٩٥٩/٨/٢٠ على ما سلف
بيانه يصبح الطعن في القرارات الصادرة في ١٩٦٠/٨/٢٤ و ١٩٦٠/٨/٢٦
و ١٩٦١/٨/١٣ ، ١٩٦١/٨/١٦ غير منتج إذ لا مصلحة للطالب فيه ، مما يتعين
معه رفضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور هبة السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين أحمد فتح الله .

(٢١١)

الطلبان رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق و ٣٥ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" :
قضاة. "أقدمية". "تحديد أقدمية من يعين من أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة".

تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء أو النيابة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة . أمر جوازى تمارسه جهة الإدارة في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٦٢ من القرار الجمهورى رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية — وهى التى أحالت إليها المادة ١٣٢ فى خصوص تقرير أقدمية أعضاء النيابة — هو أن يكون تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم فى وظائف القضاء أو النيابة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم أمرا جوازيا يحق لوزارة العدل أن تمارسه فى حدود ما تقتضيه المصلحة العامة . فإذا كانت الوزارة قد حددت أقدمية الطالب فى حدود سلطتها التقديرية ولم يقدم الطالب ما يفيد أن تحديد الأقدمية قد هدف لغير المصلحة العامة فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بإساءة استعمال السلطة ، وإن وضع الطالب بموجبه فى أقدمية تلى زميلا له كان الطالب يسبقه فى إدارة قضايا الحكومة ما دام أن هذا الزميل كان قد عين فى القضاء فى حركة قضائية سابقة على الحركة التى عين فيها الطالب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر
وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٥
صدر قرار وزاري بتعيين الطالب وكيلا للنائب العام على أن تكون أقدميته
بعد السيد / ، فقرر الطالب في ١٩٥٩/٣/٢٥ بالطعن
في هذا القرار وقيد طلبه برقم ١٨ سنة ٢٩ ق رجال القضاء . وقال في شرحه
أنه حصل على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٤٨ ثم اشتغل بالمحاماة إلى أن عين
بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٧ محاميا بإدارة قضايا الحكومة ، وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٥
صدر القرار المطعون فيه بتعيينه وكيلا للنائب العام وتحديد أقدميته بعد الأستاذ
... .. الذي كان قد عين هو الآخر وكيلا للنائب العام في حركة
سابقة ، وقد جاء هذا القرار مشوبا بإساءة استعمال السلطة لأنه حدد أقدمية
الطالب بين المتخرجين في سنة ١٩٥٤ رغم أن إدارة قضايا الحكومة كانت
قد وضعت بين المتخرجين في سنة ١٩٥٢ . وأضاف الطالب أنه عند تعيينه محاميا
بإدارة القضايا في ١٩٥٦/٨/٢٧ كان يسبق في الأقدمية السيد /
... .. الذي عين وكيلا للنائب العام في حركة سابقة ووضع الطالب بعده
في كشف أقدمية النيابة . وطلب الطالب إلغاء القرار الجمهوري الصادر
في ١٩٥٩/٢/٢٥ فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد السيد /
وجعلها سابقة على السيد / وبتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٦ صدر
قرار وزاري بترقية عدد من وكلاء النيابة ممن يلون السيد /
إلى الفئة الممتازة فقرر الطالب بالطعن في هذا القرار بالطلب رقم ٣٥ سنة ٣٠ ق
رجال القضاء طالبا إلغاء فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى درجة وكيل نيابة
من الفئة الممتازة وجعله في هذه الدرجة سابقا في الأقدمية على السيد /
... .. ، على اعتبار أن طعنه في هذا القرار أثر من آثار طعنه في القرار الأول ،

إذ أن السيد / محمد منير عبد القادر سبق أن رقى إلى الفئة الممتازة بالقرار الصادر في ١٩٥٩/٨/٢٠ . وقد قررت المحكمة ضم الطلب الثاني إلى الطلب الأول .

وحيث إن وزارة العدل ردت بأن تحديد أقدمية أعضاء إدارة القضايا عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ التعيين في هذه الدرجات أمر جوازي للوزارة ، وطلبت رفض الطلبين . وقدمت النيابة العامة مذكرات ضمنيتها أن تحديد أقدمية الطالب في النيابة — وقد كان من أعضاء إدارة قضايا الحكومة عند تعيينه — أمر جوازي للوزارة ، وانتهت إلى طالب رفض الطلبين .

وحيث إنه لما كانت الفقرة السادسة من المادة ٦٢ من القرار الجمهوري رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية وهي التي أحالت إليها المادة ١٣٢ في خصوص تقرير أقدمية أعضاء النيابة — قد نصت على أن أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يجوز أن تحدد عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، وكان مفاد هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن يكون تحديد أقدمية هؤلاء من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء أو النيابة أمرا جوازيا يحق لوزارة العدل أن تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة ، وكانت الوزارة قد حددت أقدمية الطالب في قرار ١٩٥٩/٢/٢٥ في حدود سلطتها التقديرية ولم يقدم الطالب ما يفيد أن تحديد أقدميته على هذا النحو قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بإساءة استعمال السلطة . ولا محل لما نعى به الطالب من أن الوزارة وضعت في أقدمية تلي السيد / محمد منير عبد القادر مع أن الطالب كان يسبقه في الأقدمية في إدارة قضايا الحكومة — ذلك أن السيد / محمد منير عبد القادر عين وكيلا للنائب العام بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨ في حركة سابقة على قرار ١٩٥٩/٢/٢٥ الذي عين الطالب بمقتضاه .

وحيث إن الطالب طعن في قرار ١٩٦٠/٨/٢٦ فيما تضمنه من عدم ترقيته
إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة على اعتبار أن طعنه في هذا القرار أثر من
آثار طعنه في القرار الأول الصادر في ١٩٥٩/٢/٢٥ ولما كانت أقدمية الطالب
قد استقرت طبقاً لهذا القرار ، فإن الطعن في قرار ١٩٦٠/٨/٢٦ يصبح غير منتج
ومتعين الرفض .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد / المستشار الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، وأمين أحمد فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ،
وابراهيم حسن علام .

(٢١٢)

الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) قانون . "سريان القانون من حيث الزمان" .

إلغاء قاعدة قانونية وحلول قاعدة أخرى عليهما . تعلق القاعدتين بأرضاع قانونية
تكونت في لحظة واحدة . سريان القاعدة الجديدة بأثر رجعي منذ نفاذها مع وقف
سريان القاعدة القديمة . تكون الأرضاع القانونية خلال فترة زمنية متداخلة بين قاعدتين
قانونيتين . فض النزاع بينهما : عدم تطبيق القاعدة الجديدة بأثر رجعي بمس الوضع
المتكون في الماضي وعدم الاستمرار في تطبيق القاعدة بأثر يمتد إلى الوضع الذي يكون
قد تكون بعد إلغائها . يستثنى من ذلك : النص على رجعية القاعدة الجديدة أو امتداد
القاعدة القديمة . أو بتنظيم المشرع لقواعد النزاع الزمنى .

(ب) قانون . "التشريعات المتعلقة بالقانون العام" . "سريان القانون من
حيث الزمان" . "الأثر الفوري" .

التشريعات المتعلقة بالقانون العام — فيما عدا القوانين الجنائية — تسرى بأثر
فوري مباشر . تندرج فيها التشريعات التي تنظم علاقة الموظف بالسلطة العامة سواء
بالنسبة للعاملين المدنيين في الدولة أو في هيئات أخرى تنظمهم قوانين خاصة .

(ج) قضاءه . "علاوات دورية" . "استحقاقها" .

القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤ النص على العمل به من أول يولية سنة ١٩٦٤ . سريانه بأثر
فوري . مضى أكثر من سنة على آخر علاوة منحت قبل العمل به . العلوة الممنوحة استنادا
لهذا القانون تعتبر مستحقة من الأول من يولية سنة ١٩٦٤ واستبعاد أن تعتبر مستحقة
في تاريخ سابق على نفاذه . القول بذلك يؤدي إلى تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي .

(د) قضاءه . "علاوات دورية" . "سنوية العلاوة" .

العلاوة الدورية الممنوحة طبقا للقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤ — في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ — علاوة مادية مؤثرة من حيث تاريخ استحقاقها على ما يليها من علاوات دورية مستقبلية . لازم ذلك استحقاق العلاوة الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاق العلاوة الممنوحة طبقا للقانون المذكور .

(هـ) قضاءه . "علاوات دورية" . قانون . "سريان القانون من حيث الزمان" .

الأصل هو احتساب العلاوة الدورية للمشترين من تاريخ تعيينهم في درجاتهم . صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ بتغيير المدة الزمنية التي تفصل بين العلاوات الدورية بجمعها سنة بدلا من سنتين . نسخ هذا الأصل بالقدر اللازم لتطبيق قواعد الانتقال وإرساء حكم القانون الجديد .

(و) قانون . "حجية المذكرة الإيضاحية" .

استثناء حكم من أصل عام لا فوam له بغير نص . ذكر هذا الاستثناء في المذكرة الإيضاحية رغم حذف النص الذي كان يقرره ، مهولا يؤبه له .

١ — الأصل في صدد سريان القانون من حيث الزمان أن إلغاء قاعدة قانونية وحلول قاعدة قانونية أخرى محلها يترتب عليه — إذا تعلقت القاعدتان بأوضاع قانونية تكونت في لحظة واحدة — أن تسري القاعدة الجديدة بأثر فوري منذ نفاذها ويقف في ذات الوقت سريان القاعدة القانونية القديمة بغير تنازع بين القاعدتين . أما إذا كانت الأوضاع القانونية لا تتكون إلا خلال فترة زمنية متداخلة بين قاعدتين قانونيتين فإنه يتعين في سبيل فض التنازع بينهما أن يتمتع تطبيق القاعدة القانونية الجديدة بأثر رجعي يحس الوضع المتكون في الماضي طبقا للقاعدة القانونية القديمة كما يمنع استمرار تطبيق القاعدة القانونية القديمة بأثر ممتد على الوضع الذي يكون قد تكون بعد إلغائها وذلك كله ما لم يورد المشرع أحكاما تقرر رجعية القاعدة القانونية الجديدة أو امتداد القاعدة القانونية القديمة أو أن تكون المسألة التي معها التشريع تدخل في عموم إحدى مسائل

القانون الخاص التي عنى المشرع بتنظيم التنازع الزمني في القوانين بشأنها في المجموعة المدنية أو مجموعة قانون المرافعات .

٢ — التشريعات المتعلقة بالقانون العام — فيما عدا ما تتضمنه القوانين الجزائية من أحكام خاصة — تسرى جميعها بأثر فوري مباشر بما فيها التشريعات التي تنظم علاقة الموظف بالسلطة العامة وتحدد مخصصاته من مرتبات وعلاوات ومكافآت سواء في ذلك تعلقت هذه التشريعات بالعاملين المدنيين في الدولة بصفة عامة أم كانت تتعلق بهيئات معينة من العاملين الذين تنظمهم قوانين خاصة وذلك باعتبار أن التشريع الجديد أصلح من التشريع السابق في تحقيق المصلحة العامة .

٣ — العلاوة الممنوحة في أول يولييه سنة ١٩٦٤ — استنادا إلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ لمضى أكثر من سنة بعد آخر علاوة منحت قبل هذا التاريخ يتعين اعتبارها مستحقة في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ تأسيسا على الأثر الفوري للقانون المذكور ، واستبعاد اعتبارها مستحقة في تاريخ سابق — ذلك أنه وإن كان استكمال هذا الشرط الزمني مما يتعين الاعتداد به رغم تمام مدة السنة في ظل القانون القديم إلا أن النص بالقانون الجديد على العمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ يحول دون اعتبار العلاوة التي منحت في هذا التاريخ مستحقة من تاريخ سابق على نفاذ هذا القانون لما يترتب على ذلك من تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي .

٤ — إذ ينص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ على سنوية العلاوة الدورية ، وكان الطالب — وقد مضت على آخر علاوة دورية حصل عليها عند العمل بهذا القانون سنة فأكثر — منح علاوته الدورية الأولى طبقا للقانون المذكور في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ نفاذا للأثر الفوري له وهي علاوة دورية عادية مؤثرة من حيث تاريخ استحقاقها على ما يليها من علاوات دورية مستقبلية فإن لازم ذلك أن يستحق الطالب العلاوة الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاق علاوته الأخيرة أي في أول يولييه سنة ١٩٦٥ على أن يجرى استحقاق علاوته الدورية العادية بعد ذلك كل سنة في نفس التاريخ إلى أن يصل مرتبه إلى آخر

المربوط بالمقرر له . ولا محل للقول بأن ميعاد العلاوة الدورية التالية التي يستحقها الطالب بعد منحه علاوة أول يولييه سنة ١٩٦٤ هو الميعاد الذي كان مقررا أصلا لاستحقاقه علاواته الدورية طبقا للقانون القديم بعد سنتين من تاريخ آخر علاوة منحت له لما يترتب على هذا القول من بعث للقانون القديم بتطبيقه بأثر ممتد إلى ما بعد إلغائه على وضع قانوني لم يكتمل تكوينه في ظله ، ولما يؤدي إليه هذا الموقف من اضطراب بتداخل القانونين معا وفي وقت واحد بصدد وضع قانوني واحد .

٥ — إن قضاء هذه المحكمة وإن كان قد جرى على أن التعبير بالقواعد الملحقمة بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن العلاوات الدورية المقررة للمستشارين ومن في حكمهم بأن يمنحوا "العلاوة المقررة بحسب القانون" بدلا من التعبير السابق الذي ورد بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن هذه العلاوات باعتبارها "معدومة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم" لا يغير من اعتبار سريان العلاوات بالنسبة للمستشارين من تاريخ التعيين في درجاتهم ، إلا أن هذا القضاء قد صدر في ظل قاعدة قانونية تمنح العلاوة بمقتضاها كل سنتين . وإذا تغيرت هذه المدة الزمنية التي تفصل بين العلاوة والأخرى فأصبحت سنة واحدة بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، وكان إعمال هذا القانون الجديد يقرن بتطبيق قواعد الانتقال اللازمة لإرساء حكمه ، فإن هذه القواعد تعد بهذا الوصف ناسخة لقاعدة سريان العلاوات الدورية بالنسبة للمستشارين من يوم تعيينهم في حدود ما تتعارض فيه معها وبالقدر اللازم لتطبيق القانون الجديد في نطاق المبادئ القانونية العامة في سريان القانون من حيث الزمان وذلك تأسيسا على الحقيقة القانونية التي ظهرت ولا تلبث أن تزول وهي الانتقال من القانون القديم إلى القانون الجديد .

٦ — إذ كان قد نص في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة على أن الضرورة اقتضت إدراج نص في القواعد الملحقمة بجدول الوظائف يقضى بمنح الأعضاء الذين مضى على تاريخ آخر علاوة منحوها مدة سنة على الأقل من تاريخ نفاذ هذا القانون

علاوة من علاوات درجتهم بالفئة الجديدة في أول يولية سنة ١٩٦٤ على ألا تخل هذه العلاوة بموعد علاواتهم الدورية — فإن هذا التقرير يعد استثناء من الأصل فلا قوام له بغير نص ، وبالتالي فإن حذف المشرع النص على ذلك من المشروع بعد إدراجه فيه يدل على أن المشرع قصد أن يقيم تجانسا في الحكم بشأن هذه العلاوة لدى كافة الهيئات التي تلتزمها تشريعات خاصة ، أما بقاء عبارة المذكرة الإيضاحية على حالها رغم حذف النص فهو سهو لا يؤبه له ولا يعتد به .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن السيد المستشار تقدم إلى هذه المحكمة في ٢٧/١٠/١٩٦٤ يطلب قيد برقم ٤ سنة ٣٤ ق رجال القضاء . وقال الطالب في بيان طلبه أنه عين مستشارا بحاكم الاستئناف في ١/١٠/١٩٥٨ ، ومنح في ١/١٠/١٩٦٠ وفقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية وبعد سنتين من تعيينه مستشارا أول علاوة دورية مقدارها ١٠٠ ج ، كما منح في ١/١٠/١٩٦٢ بعد سنتين من علاوته الدورية الأولى علاوة دورية ثانية مقدارها ١٠٠ ج أيضا . ولما عدل جدول المرتبات بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ بجعلها بالنسبة لمستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامين العامين من ١٣٠٠ ج إلى ١٨٠٠ ج بعلاوة مقدارها ٧٢ ج سنويا ونص بهذا القانون على العمل به من أول يولية سنة ١٩٦٤ أصدرت وزارة العدل القرار الوزاري رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦٤ بمنحه علاوة دورية مقدارها ٧٢ ج سنويا في الأول من يولية سنة ١٩٦٤ . وإذا كان يستحق علاوة دورية في الأول من أكتوبر سنة ١٩٦٤ فقد ترقب صدور قرار بها ، غير أن الوزارة سكنت

عن ذلك ، مما يفيد عزوفها عن منحها له في هذا التاريخ بجعل الأول من يولييه موعدا لإستحقاق علاوته الدورية كل سنة ، بخفاء تصرفها على هذا النحو مخالفاً للتفسير الصحيح لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ . وأسس الطالب هذا النظر على أن القانون الأخير لم يتضمن النص على توحيد ميعاد العلاوات الدورية المستحقة لبعض رجال القضاء والنيابة بجعلها في الأول من يولييه من كل سنة بالنسبة لمن يكونون قد أمضوا سنة فأكثر على آخر علاوة منحوها عند العمل بهذا القانون ، ولو أراد المشرع ذلك لنص عليه صراحة ، وأنه وإن كان الأصل طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هو استحقاق العلاوات الدورية في ميعاد موحد هو الأول من مايو من كل سنة ، إلا أنه بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة حيث ينتظمهم قانون خاص فإنهم يستحقون علاواتهم الدورية محسوبة من تاريخ تعيينهم ، ويستمر هذا الميعاد قائماً حتى ترقية ترقية مستشار ، وعندئذ يصبح تاريخ هذه الترقية ميعاداً لإستحقاق علاواتهم الدورية . واستدل الطالب على قبوله بما اتبعته الوزارة نحو رجال القضاء والنيابة العامة الذين لم يكن قد مضى على آخر علاوة دورية منحت لهم سنة كاملة عند بدء العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، إذ منحتهم علاواتهم الدورية السنوية في ظل هذا القانون في تاريخ تمام السنة محسوبا من ميعاد علاواتهم السابقة . واستطرد الطالب قائلاً أنه وإن كان يستحق علاوة في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ نفاذاً للأثر الفوري للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ لأنه كان قد أمضى وقتاً أكثر من سنة على تاريخ آخر علاوة منحت له ، ولئن كان قد منح هذه العلاوة فعلاً بموجب القرار الوزاري رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦٤ ، إلا أن مقتضى التفسير الصحيح للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ألا يخل منحه هذه العلاوة في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ بحقه في علاوته الدورية التالية في ميعادها الأصلي في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ باعتبار أنه في هذا التاريخ كان قد أكمل السنة التي يستحق بتمامها علاوته الثانية ، وأن العلاوة التي منحت له في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ كانت تستحق أصلاً في أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ . وأردف الطالب يقول أن التفسير الذي اعتنقه الوزارة ليس من شأنه أن يحقق الهدف من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ — وهو تحسين حال العاملين في الدولة — إذ بموجبه خفضت علاوته الدورية عن عام ١٩٦٤

من ١٠٠ ج إلى ٧٢ ج وسوى به من حيث المرتب من هو أحدث منه .
ويضيف الطالب أنه ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤
بتعديل جدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة الذي صدر على غرار القانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ أن منح أعضاء مجلس الدولة الذين أمضوا على تاريخ آخر
علاوة منحوها مدة سنة على الأقل من تاريخ نفاذ هذا القانون في أول يولييه
سنة ١٩٦٤ علاوة من علاوات درجاتهم بالفئة الجديدة في هذا التاريخ —
لا يخل بموعد علاواتهم الدورية ، وأن نصا بهذا المعنى كان موجودا بمشروع
هذا القانون ولكنه حذف وبقي ما ورد بالمذكرة الإيضاحية بشأنه على حاله ،
بما مفاده — في نظر الطالب — أن المشرع قدر أن المبدأ الذي تضمنه هذا
النص لم يكن سوى تطبيقا سليما للقانون لا يحتاج إلى نص يقرره . وطالب الطالب
الحكم بأحقية العلاوة الدورية بمقدارها ٧٢ ج سنويا اعتبارا من أول أكتوبر
سنة ١٩٦٤ مع صرف الفروق المالية المستحقة له من هذا التاريخ .

وحيث إن وزارة العدل ردت على هذا الطلب بأن الضابط في استحقاق
العلاوات الدورية هو مضي مدة معينة ، هي سنتان قبل القانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٦٤ وسنة واحدة طبقا له . وإذا ترتب على الأثر المباشر لهذا القانون
بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة الذين أمضوا سنة فأكثر على آخر علاوة
منحت لهم عند العمل به أن منحوا علاوة دورية في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ ،
فإن مؤدى ذلك ألا يستحق هؤلاء العلاوة الدورية التالية إلا في الأول من يولية
سنة ١٩٦٥ أى بعد سنة من تاريخ منحهم العلاوة الأولى طبقا للقانون الجديد ،
وليس في الموعد الذي كانت تمنح لهم فيه لو لم يصدر هذا القانون ، وذلك حتى
لا يجرى في وقت واحد لإعمال القانون القديم الذي كان يقضى بمنح العلاوة
كل سنتين والقانون الجديد الذي تمنح العلاوة بمقتضاه كل سنة . وقدمت النيابة
العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بتأييد الطالب في طلبه .

وحيث إن الأصل في صدد سريان القانون من حيث الزمان أن إلغاء قاعدة
قانونية وحلول قاعدة قانونية أخرى محلها يترتب عليه — إذا تعلقت القاعدتان
بأوضاع قانونية تكونت في لحظة واحدة — أن تسرى القاعدة الجديدة

بأثر فوري منذ نفاذها و يقف في ذات الوقت سر يان القاعدة القانونية القديمة بغير
 تنازع بين القاعدتين . أما إذا كانت الأوضاع القانونية لا تتكون إلا خلال
 فترة زمنية متداخلة بين قاعدتين قانونيتين فإنه يتعين في سبيل نض التنازع بينهما
 أن يمتنع تطبيق القاعدة القانونية الجديدة بأثر رجعي يمس الوضع المتكون
 في الماضي طبقا للقاعدة القانونية القديمة ، كما يمتنع استمرار تطبيق القاعدة
 القانونية القديمة بأثر ممتد على الوضع الذي يكون قد تكون بعد إلغائها ، وذلك
 كله ما لم يورد المشرع أحكاما تقرر رجعية القاعدة القانونية الجديدة أو امتداد
 القاعدة القانونية القديمة ، أو أن تكون المسألة التي يمسها التشريع تدخل في عموم
 إحدى مسائل القانون الخاص التي عني المشرع بتنظيم التنازع الزمني في القوانين
 بشأنها في المجموعة المدنية أو مجموعة قانون المرافعات — لما كان ذلك وكانت
 المادة الأولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول المرتبات
 المنصوص عليه في المادتين ٧٣ ، ١٣١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦
 لسنة ١٩٥٩ — وهو القانون الساري المفعول وقتئذ — قد نصت على أن
 ” يستبدل جدول المرتبات المرفق بهذا القانون بجدول المرتبات الملحق بالقانون
 رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ “ ... ، وكان الجدول الملحق به قد نص على رفع العلاوات
 الدورية لرجال القضاء والنيابة العامة وتقصير مواعييدها بفعالها بالنسبة للمستشارين
 بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامين العامين — ومنهم الطالب — ٧٢ ج
 سنويا بعد أن كانت طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ مائة جنيه
 كل سنتين ، وإذ تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ المشار
 إليه على أنه ” يعمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ “ ، وكانت التشريعات المتعلقة
 بالقانون العام — فيما عدا ما تتضمنه القوانين الجزائية من أحكام خاصة —
 تسري جميعها بأثر فوري مباشر بما فيها التشريعات التي تنظم علاقة الموظف
 بالسلطة العامة وتحدد مناصباته من مرتبات وعلاوات ومكافآت سواء في ذلك
 تعلقت هذه التشريعات بالعاملين المدنيين في الدولة بصفة عامة أم كانت تتعلق
 بهيئات معينة من العاملين الذين تنظمهم قوانين خاصة وذلك باعتبار أن التشريع
 الجديد أصح من التشريع السابق في تحقيق المصلحة العامة . إذ كان ما تقدم
 فإن مؤدى تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه — فيما لا خلاف عليه
 بين طرفي النزاع — أن يمنح رجال القضاء والنيابة العامة الذين لم تمض على آخر

علاوة دورية منحت لهم عند العمل بهذا القانون سنة كاملة علاوة دورية من تاريخ علاواتهم الدورية السابقة ، ذلك أنه يتوافق لهم في هذا التاريخ تمام السنة الذي يكتمل به الأثر القانوني الموجب لاستحقاق هذه العلاوة طبقا للقانون الجديد ، على أن يمنح هؤلاء علاواتهم السنوية الدورية التالية كل منهم من تاريخ علاواته الدورية السابقة على صدور القانون الجديد ، طالما أن هذا القانون قد اكتفى بصدد تحديد المدة التي تملأ بين علاوتين دوريتين يجعلها سنة واحدة بدلا من سنتين ولم يحدد هذه المدة بعدد من الشهور أو بكسور السنة . أما بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة الذين مضت على آخر علاوة دورية منحت لهم عند العمل بالقانون الجديد سنة فأكثر — ومن بينهم الطالب — فإنه لا خلاف بين طرفي النزاع في وجوب منحهم علاوة دورية بالفئة الجديدة في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ ، وقد منحوا فعلا هذه العلاوة بالقرار الوزاري رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦٤ ، وإنما يدور الخلاف حول التاريخ الذي تستحق فيه هذه العلاوة وتحديد ميعاد العلاوة التالية لها .

وحيث إنه بالنسبة للسألة الأولى التي اختلف عليها الطرفان فإنه يتعين اعتبار العلاوة التي منحت للطالب في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ مستحقة في هذا التاريخ تأسيسا على الأثر الفوري للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، واستبعاد أن تعتبر هذه العلاوة مستحقة له في تاريخ سابق ، ذلك أنه وإن كان قد استكمل الشرط الزمني لمضي أكثر من سنة بعد آخر علاوة منحت له قبل أول يولييه سنة ١٩٦٤ — في الأول من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بالنسبة للطالب — وائن كان استكمال هذا الشرط الزمني مما يتعين الاعتداد به رغم تمام مدة السنة في ظل القانون القديم ، إلا أن النص بالقانون الجديد على العمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ يحول دون اعتبار العلاوة التي منحت في هذا التاريخ مستحقة من تاريخ سابق على نفاذ هذا القانون لما يترتب على ذلك من تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي . وإذ ينص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ على سنوية العلاوة الدورية ، وكان الطالب — وقد مضت على آخر علاوة دورية حصل عليها عند العمل بهذا القانون سنة فأكثر — منح علاوته الدورية الأولى على ما تقدم بيانه طبقا للقانون الجديد المشار إليه في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ نفاذا للأثر الفوري له ، وإذ كانت هذه العلاوة

من العلاوات الدورية العادية المؤثرة من حيث تاريخ استحقاقها على ما يليها من علاوات دورية مستقبلية ، فإن لازم ذلك أن يستحق الطالب العلاوة الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاق علاوته الأخيرة أى في أول يولييه سنة ١٩٦٥ ، على أن يجرى استحقاق علاواته الدورية العادية بعد ذلك كل سنة في نفس التاريخ إلى أن يصل مرتبه إلى آخر المربوط المقرر له . ولا محل للقول بأن ميعاد العلاوة الدورية التالية التي يستحقها الطالب بعد منحه علاوة أول يولييه سنة ١٩٦٤ هو الميعاد الذي كان مقرورا أصلا لاستحقاقه علاواته الدورية طبقا للقانون القديم بعد سنتين من تاريخ آخر علاوة منحت له أى في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ — لا محل لهذا القول لما يترتب عليه من بحث للقانون القديم بتطبيقه بأثر ممتد إلى ما بعد إلغائه على وضع قانوني لم يكتمل تكوينه في ظله . هذا إلى أنه وقد انقسم الأمر في خصوص هذا الوضع القانوني بتطبيق القانون الجديد فعلا بأثر فوري وأدى انطباقه إلى منح الطالب علاوة دورية عادية في أول يولييه سنة ١٩٦٤ فإنه يتعين الاستمرار في تطبيق هذا القانون مستقبلا وعدم العود إلى القانون القديم لما يؤدي إليه هذا الموقف من اضطراب بتداخل القانونين معا وفي وقت واحد بصدد وضع قانوني واحد ، ولأن العود إلى تطبيق القانون القديم من شأنه الإخلال بإخلاص صريح بمبدأ سنوية العلاوة المقرر بالقانون الجديد . ولما كان مؤدى تطبيق المبادئ العامة في سريان القانون من حيث الزمان — على ما سلف بيانه — ألا يستحق الطالب علاوة سنوية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ سابق على تاريخ العمل به في أول يولييه سنة ١٩٦٤ لما يترتب على ذلك من تطبيق لهذا القانون بأثر رجعي ، كما لا يستحق علاوة دورية سنوية في الموعد الذي كان يستحقها فيه أصلا طبقا للقانون القديم بعد سنتين من آخر علاوة منحت له في ظله لما يؤدي إليه منح هذه العلاوة في تاريخ لاحق على إلغاء القانون القديم من تطبيق له بأثر ممتد إلى ما بعد إلغائه . وإذ كان الوضع في الحالتين يعد استثناء واردا على الأصل وهو تطبيق القانون بأثر فوري ، ولم يورد المشرع نصا مقرورا لأى من الاستثناءين فإنه لا يكون للطاعن سند من القانون في العلاوة المطالب بها .

وحيث إنه لا عبرة بما يثيره الطالب من أن التطبيق الذي اتبعته الوزارة من شأنه أن يوحد بغير نص التاريخ الذي تستحق فيه العلاوات الدورية لبعض رجال

القضاء والنيابة العامة — لا عبرة بهذا القول ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ إذ نص بالقواعد الملحقة بمجدول المرتبات على أنه "كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح مربوط الدرجة عند التعيين، على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون" ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التعبير في هذا القانون بأن "يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون" بدلا من التعبير السابق الذي ورد بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن العلاوات الدورية المقررة للمستشارين واعتبارها "محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم" — لا يغير من اعتبار سريان العلاوات بالنسبة للمستشارين من تاريخ التعيين في درجاتهم ، إلا أن هذا القضاء قد صدر في ظل قاعدة قانونية تمنح العلاوة بمقتضاها كل سنتين . وإذا تغيرت المدة الزمنية التي تفصل بين العلاوة والأخرى وأصبح ميعاد العلاوة الدورية سنة واحدة بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، وكان إعمال هذا القانون الجديد يقترن بتطبيق قواعد الانتقال اللازمة لإرساء حكمه ، وإذا تعد هذه القواعد بهذا الوصف ناسخة لقاعدة سريان العلاوات الدورية بالنسبة للمستشارين من يوم تعيينهم في حدود ما تتعارض فيه معها ، لما كان ذلك فإنه يتعين إطراح دفاع الطالب في هذا الخصوص تأسيسا على الحقيقة القانونية التي ظهرت ولا تلبث أن تزول وهي الانتقال من القانون القديم إلى القانون الجديد وذلك بالقدر اللازم لتطبيق القانون الجديد في نطاق المبادئ القانونية العامة في سريان القانون من حيث الزمان . وأنه وإن صح ما يقوله الطالب من أن علاوته الدورية عن عام ١٩٦٤ قد خفضت من ١٠٠ ج إلى ٧٢ ج إلا أن هذا التخفيض لا يعدو أن يكون تخفيضا مؤقتا لا يلبث أن يعرض عنه الطالب في السنة التالية بعد بضعة شهور من التاريخ الذي كانت تستحق فيه أصلا علاوته الدورية فيما لو لم يصدر القانون الجديد ، إذ يكون الطالب في الأول من يولييه سنة ١٩٦٥ قد منح علاوتين مجموع قدره ١٤٤ ج . وباستحقاق الطالب هاتين العلاوتين يكون قد زاد بما حصل عليه عن زملائه الآخرين — وهم الذين كانوا قد أمضوا عند صدور القانون الجديد أقل من سنة على آخر علاوة منحت لهم — إذ يكون ما حصل عليه هؤلاء الزملاء حتى أول يولييه سنة ١٩٦٥ هو علاوة واحدة فقط أي ٧٢ ج ، مما ينتفى معه الإدعاء بوقوع ضرر . وما يقوله الطالب بشأن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٤

لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة — هذا القول تنقضه ذات العبارة التي وردت بالمذكرة الإيضاحية إذ قورت صراحة ضرورة " إدراج نص في القواعد الملحقة بجدول الوظائف يقضى بمنح الأعضاء — الذين مضى على تاريخ آخر علاوة منحوها مدة سنة على الأقل في تاريخ نفاذ هذا القانون — علاوة من علاوات درجتهم بالفئة الجديدة في أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، ونص على ألا تخل هذه العلاوة بموعد علاواتهم الدورية " . وإذا كان ما أوردته المذكرة الإيضاحية بصدد هذه العلاوة الأخيرة إن هو إلا تقرير للمبدأ السالف بيانه باعتبار أنها استثناء من الأصل فلا قوام لها بغير نص ، فإن ذلك يؤكد أن حذف النص من المشروع بعد إدراجه فيه لم يكن وليد شعور لدى المشرع بعدم الحاجة إليه تقديرا منه — على ما يقوله الطالب — بأنه يتضمن مبدأ هو في ذاته تطبيق سليم للقانون وفقا للقواعد العامة ، إنما قصد المشرع من حذف هذا النص أن يقيم تجانسا في الحكم بشأن هذه العلاوة لدى كافة الهيئات التي تنتظمها تشريعات خاصة ، أما بقاء عبارة المذكرة الإيضاحية على حالها رغم حذف النص فهو سهو لا يؤبه له ولا يعتد به .

لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطلب .

(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢١٣)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) شفعة . " دعوى الشفعة " . " المصنوع فيها " . " حجية عقد البيع " .
إثبات . غير .

اعتبار الشفع من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه
إلا بالعقد الظاهر . رفع دعوى الزفمة على البائع الظاهر . صحيح .

(ب) شفعة . " دعوى الشفعة " . " شرط إيداع الثمن " . " ميعاده " .

عدم اشتراط فاصل زمني معين بين إيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة .

١ — الشفع — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يعتبر من طبقة الغير
بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة ، فلا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر (١) .
فمضى كان عقد البيع قد أشهر ، فلا جناح على الشفع إن هو رفع دعواه بالشفعة على
البائع الظاهر فيه .

٢ — لما كان هدف المشرع من شرط إيداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة
— على ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو ضمان الجدية في طلب الشفعة ،
دون تحديد فاصل زمني معين بين الإيداع ورفع الدعوى . وإذا تحقق هذا

الهدف بأسبعية الإيداع أو القبلية على رفع الدعوى . فإن اشتراط حصول الإيداع في اليوم السابق يعد قيدا آخر لا يحتمله نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده الأول رفع الدعوى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٤ كلى المنيا ضد الطاعنة والمطعون ضده الثاني يطلب الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة العقار المبيع من المطعون ضده الثاني إلى الطاعنة والبالغ مساحته ٢٨٩ مترا و ٧٥ س مقابل الثمن الحقيقي المدفوع فعلا والملحقات وتسليم هذا العقار إليه . دفعت الطاعنة بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة لثلاثة أسباب أولها تجزئة العقار المبيع والثاني عدم إيداع الثمن قبل رفع الدعوى والثالث نزول المطعون ضده الأول نزولا ضمنيا عن حقه في الأخذ بالشفعة . وبتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفعين الأولين وقبل الفصل في موضوع الدفع الثالث الخاص بالنزول عن حق الشفعة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة هذا النزول الضمنى بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود وليسفى المطعون ضده الأول ذلك بنفس الطرق . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى . فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بصحيفة قيدت برقم ١٢٨ سنة ٧٢ ق . وفى ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بطريق النقض

(١) راجع تقض ١١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٦١٩

في ٢ من يولييه سنة ١٩٥٥ ، وقيد طعنه برقم ٣٣٠ سنة ٢٥ ق ، وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة وأسست قضاءها على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ ذهب إلى استخلاص نزول الشفيع ضمينا عن حقه في الشفعة قبل تمام البيع مع أن هذا النزول إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد أنه يجب أن يكون صريحا - أما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد عدم قيام الرغبة لديه في استعمال حق الشفعة . وبعد التعجيل قضت محكمة الاستئناف في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف (المطعون ضده الأول) في أخذ العقار المبيع بالشفعة مع التسليم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض وأبدت النيابة الرأي بطاب رفض الطعن ، ومرض الطعن على دائرة فحص الطعن فقررت بجلسته ١٥ من مايو سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بمذكرتها المقدمة بصورتها الرسمية بملف الطعن بأن الشفيع ليس جارا مالكا وأن العقد الذي يستند إليه في طلب الشفعة لا ينطبق على العقار المشفوع به ولا يفيد أن ملكيته قد استمرت إلى تاريخ الحكم له وأنها طلبت من محكمة الموضوع ندب خبير لتحقيق ذلك ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه ما يأتي " أنه متى كان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أن المستأنف (المطعون ضده الأول) يملك منزلا بعقد مسجل في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وأن هذا المنزل يجاور العين المبيعة من الجهة البحرية كما ورد في عقد مشترى المستأنف هاها الأولى (الطاعنة) وبذلك تكون الشفعة ثابتة له بسبب هذا

الجوار - المادة ٩٣٦ مدنى " ولما كان الحكم قد أثبت أن الشفيع جارا ومالك للعقار المشفوع به استنادا إلى ما استظهره من عقد شرائه للعقار المشفوع به المسجل قبل صدور عقد البيع سبب الشفعة ومن إقرار الطاعنة - وهى المشتريه - فى عقد شرائها بأن الشفيع يجاور العقار المبيع ، وكان هذا الذى استظهره الحكم مستمدا من عناصر ثابتة بالأوراق ويؤدى إلى ما انتهى إليه ، فلا على المحكمة إن هى لم تستجب لطلب الطاعنة ندب خبير لتحقيق دفاعها المتضمن أن الشفيع غير مالك إذ أن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الشفيع جارا ومالك للعقار المشفوع به استنادا إلى الأسباب السائغة المتقدم بيانها يفيد إطراره للإجراء الذى طلبته الطاعنة وأن المحكمة لم تر حاجة للاتجاء إليه ومن ثم يكون النهي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى القصور فى التسبيب أيضا ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى الشفعة لأن البائع لم يختصم وأسست دفعها هذا على شطرين (الأول) أن البائع الحقيقى هو شركة شل ولم تختصم فى الدعوى . (والثانى) أنه لو كانت البائعة المطرائية فإنها لم تعلن لأن شخص المطران غير الشخصية المعنوية للمطرائية ولم يعلن المطران أى شخص طبيعى آخر باعتباره ممثلا لها . وإذ كان إعلان البائع شرطا لقبول دعوى الشفعة فإن دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص يعد دفاعا جوهريا ، وإذ لم ترد عليه محكمة الموضوع فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أورد فى أسبابه ما يأتى :
 " إنه فى خصوص الدفع بسقوط الحق فى الشفعة لعدم اختصاص شركة شل لأنها المشتريه الأولى والتى قبضت الثمن فعلا فهو قول غير سائغ ولا يمكن الاعتماد به ذلك لأنه ثابت من مطالعة عقد البيع المسمى بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والمرفق بحافظة المشتريه المودعة تحت رقم ٦ من ملف الدعوى أن التصرف بالبيع قد صدر من المستأنف عليه الثانى ... (المطعون ضده الثانى) إلى المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) فلا ثريب على الشفيع إذا اختصم البائع الظاهر بالشفعة طالما أنه لم يثبت علمه بالبيع الأول ... " وهذا الذى أورده

الحكم صحيح ويكفى لحمل قضائه برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة ذلك أن الشفع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لمطرف عقد البيع سبب الشفعة فلا يحتاج عليه إلا بالعقد الظاهر ، وإذا كان البائع الظاهر في عقد البيع سبب الشفعة في الدعوى الراهنة هو المطعون عليه الثاني ثلاثاً المطروانية ولا شركة شل وكان هذا العقد قد أشهر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ فلا جناح على الشفع إن هو رفع دعواه بالشفعة على هذا البائع الظاهر ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الشفع لم يودع الثمن قبل رفع الدعوى طبقاً لنص القانون بل أودعه في ذات يوم رفع الدعوى وأن الأسبقية في الإيداع تحتسب بالأيام ، وما دام الإيداع كان في يوم رفع الدعوى فإنه يكون قد تم في يوم غير سابق على رفعها ، وإذا قبل الحكم المطعون فيه دعوى الشفعة استناداً إلى ما ورد بصحيفة الدعوى من أن إيداع الثمن قد تم قبل رفعها وهو بيان لا يدل على أسبقية الإيداع فإنه يكون قد أخطأ في القانون وفي الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني تتضمن شرطين (أولهما) أن يودع الشفع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة . (والثاني) أن يكون هذا الإيداع سابقاً على رفع الدعوى . ولما كان هدف المشرع من الشرط الثاني — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ضمان الجدية في طلب الشفعة دون تحديد فاصل زمني معين بين الإيداع ورفع الدعوى ، وإذا يتحقق هذا الهدف بأسبقية الإيداع أو القبلية على رفع الدعوى ، فإن اشتراط حصول الإيداع في اليوم السابق يعد قيداً آخر لا يحتمله النص — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وانتهى إلى أن إيداع الثمن قد تم قبل رفع الدعوى إذ أشير إليه في عريضة افتتاحها ، وكان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن جاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبب ذلك أنه اعتبر الطاعة عاجزة عن إثبات تنازل الشفيع صراحة عن حق الشفعة لعدم تقديمها الدليل الكتابي على هذا التنازل مع أنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام وأن إثبات التنازل بالبيينة قد صدر به حكم بالتحقيق لم يعترض عليه المطعون ضده الأول (الشفيع) قبل سماع الشهود ورتبت الطاعة على ذلك أن إثبات التنازل عن الشفعة صراحة يكون مقبولا قانونا بالبيينة — إلا أن الحكم المطعون فيه استلزم رغم ذلك الدليل الكتابي لإثبات التنازل الصريح عن الشفعة وقضى برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة للتنازل منه دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهري الذي أثارته الطاعة بقاء الحكم فضلا عن مخالفته للقانون مشوبا بالقصور .

وحيث إن ما تثيره الطاعة في هذا السبب من أن إثبات التنازل الصريح بالبيينة بات مقبولا قانونا بعد أن صدر حكم بالإحالة إلى التحقيق ولم يعترض عليه المطعون ضده الأول قبل سماع الشهود لعدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام — هو قول عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعة صورة من ذلك الحكم الذي تقول أنه أجاز إثبات التنازل الصريح بالبيينة ، كما لم تقدم صورة من محضر التحقيق للوقوف على ما إذا كان الشفيع قد اعترض على إجراء التحقيق في هذا الخصوص أم ارتضاه ، ومن ثم فإن هذا النعي يكون مجردا عن الدليل متعيينا رفضه .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن حلام ، وعثمان زكريا .

(٢١٤)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب موضوعية " . عقد . بيع .

دلالة إيداع العقد لدى أمين . أثره في إتمام العقد أو قيام شرط صريح فاسخ .
بحث يخالطه واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) عقد . " الشرط الفاسخ الصريح " . " الشرط الفاسخ الضمني " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير أسباب الفسخ " . بيع .

الشرط الفاسخ الصريح . أثره . اعتبار العقد مفسوخا بمجرد تحقق الشرط .
سلب سلطة محكمة الموضوع التقديرية في إيقاعه . عدم وجوب صدور حكم بالفسخ .
جواز التمسك به في صورة دفع . الشرط الفاسخ الضمني . أثره . عدم وقوع الفسخ تلقائيا وعدم وجوبه حتما .

١ — بحث دلالة إيداع عقد البيع لدى أمين وبيان أثر الإيداع في إتمام عقد البيع أو في قيام شرط صريح فاسخ يوجب إبقاء العقد عند المودع لديه حتى يسدد ثمن المبيع بالكامل ، هو بحث يخالطه واقع ، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — مؤدى نص المادة ٣٣٤ من القانون المدني القديم أنه إذا اتفق الطرفان في عقد البيع على أن الفسخ يقع في حالة تأخر المشتري عن دفع الثمن في الميعاد المتفق عليه بدون حاجة إلى تنبيه رسمي أو إنذار ، فإن هذا الشرط الفاسخ الصريح — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يسلب محكمة الموضوع

كل سلطة تقديرية في هذا الصدد بحيث لا يبقى لاعتبار العقد مفسوخا إلا أن تتحقق فعلا المخالفة التي يترتب عليها الفسخ ، فلا يلزم أن يصدر بالفسخ حكم مستقل بناء على دعوى من البائع ، بل يجوز للمحكمة أن تقرر أن الفسخ قد حصل بالفعل بناء على دفع من البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري . وذلك على خلاف ما إذا كان العقد لا يتضمن إلا شرطا فاسخا ضمنيا ، فهذا الشرط لا يستوجب الفسخ حتما ، وبالتالي فإن الفسخ بموجبه لا يقع تلقائيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٥ كلى قنا طالبة الحكم بإلزام الطاعن بأن يقدم حسابا عن إدارته للأرض الزراعية المبينة بصحيفة الدعوى ، وتعيين خبير زراعى لفحص هذا الحساب وبيان صافي الربح عن المدة من سنة ١٩٤١ الزراعية حتى تقديم الحساب ، وإلزام الطاعن بأن يدفع لها ما ينحصها في هذا الربح وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . وقالت شرحا لدعواها أنها تملك ٣٧ ف و ١٣ ط و ١٨ س شيوعا في ١٠٥ ف و ١٣ ط و ١٢ س منها ٢٠ ف اشترتها من الطاعن بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٤/١١/١٩٢٥ ، والباقي ومساحته ١٧ ف و ١٣ ط و ١٨ س آل إليها بالميراث عن والدتها السيدة حسن ملك التي كانت قد اشترته هي الأخرى من الطاعن ضمن مساحة قدرها ٣٥ ف و ٣ ط و ١٢ س ، وإذا وضع الطاعن يده على الأرض كلها وأخذ يستغلها دون أن يقدم لها حسابا عن إدارته لأطيانها منذ عام ١٩٤١ ، فقد أقامت الدعوى الحالية وضمنتها طلباتها المتقدم ذكرها . ودفع الطاعن بأن الأرض موضوع النزاع مملوكة له ، وقال في بيان دفاعه أنه كان قد اشترى عام ١٩٢٢ مساحة قدرها ١٠٥ ف و ٣ ط و ١٢ س م . (٢) . م

من مصلحة الأملاك الأميرية ، واتفق مع المطعون عليها وشقيقتها السيدة ضيفة ووالدتها السيدة حسن ملك على أن تشتري كل من الأختين من هذه الأطيان مساحة قدرها ٢٠ فدانا ، وأن تشتري الأم مساحة قدرها ٣٥ ف و ٣ ط و ١٢ س وأن تدفع كل مشترية حصتها في دين مصلحة الأملاك ، وحررت عقود البيع الثلاثة في ١١/٤/١٩٢٥ وأودعت لدى الشيخ أحمد حتاتة زوج السيدة ضيفة ، وقد أصبحت هذه العقود مفسوخة لعدم قيام المشتريات بسداد أقساط مصلحة الأملاك . كما دفع الطاعن بأنه لم يكن وكيلًا أو نائبًا عن المطعون عليها في إدارة الأطيان موضوع النزاع وأنه تملكها بالتقادم . وفي ٢٦/١/١٩٥٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يقدم حسابًا مؤيدًا بالمستندات عن إيرادات ومصروفات ٣٧ ف و ١٣ ط و ١٨ س شائعة في الأرض المبينة في الصحيفة وبيان صافي ريعها ونصيب المطعون عليها فيه اعتبارًا من سنة ١٩٤١ إلى تاريخ تقديم الحساب . وأقام الطاعن استئنافًا عن هذا الحكم قيد برقم ٦٦ سنة ٣٤ ق أسيوط ، وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٢ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٩/٥/١٩٦٥ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك أن المطعون عليها وإن استندت في إثبات ملكيتها للمساحة البالغة ٢٠ ف من ٣٧ ف و ١٣ ط و ١٨ س موضوع النزاع إلى عقد بيع صادر منه ، إلا أن هذا العقد لم يسلم إليها بل أودع لدى أمين للطرفين هو الشيخ أحمد حتاتة بقصد إبعاده عن متناول يدها وعدم تمكينها من استلام الأرض المبيعة مما يفيد عدم تلاقى إرادتيهما بشأن هذا العقد وانصرافها عن إتمامه ، ولا يؤثر في ذلك أن المطعون عليها تسلمت العقد بعدئذ وقامت بتسجيله لأن التسليم كان من الأمين بالمخالفة لما اتفق عليه . وإذا اعتبر الحكم أن المطعون عليها مالكة لمساحة العشرين فدانا

سألفه الذكر استنادا إلى هذا العقد ورتب على ذلك إلزام الطاعن بتقديم حساب عن إدارته لها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - ويتحصل السبب الثاني في النعي على الحكم بمخالفته القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه بفرض تمام العقد المحرر عن العشرين فدانا ، فقد تمسك بأن هذا العقد قد أصبح مفسوخا ، غير أن المحكمة رفضت دفاعه بحجة أن العقد لم يتضمن شرطا فاسخا صريحا في حين أن هذا الشرط كان قائما وقت التعاقد ، وأنه وإن لم يدون كتابة في العقد إلا أنه مستفاد من تسليم العقد لأمين ليظل تحت يده حتى تقوم المطعون عليها بسداد كامل الثمن .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن المذكرتين المقدمتين إلى محكمة الاستئناف والمودع صورة رسمية من كل منهما بملف الطعن أن الطاعن لم يتمسك بإيداع عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون عليها عن العشرين فدانا لدى الشيخ أحمد حتاته للاستدلال بهذا الإيداع على عدم إتمام العقد أو على وجود شرط فاسخ صريح بالعقد يتمثل في وجوب بقاءه تحت يد المودع لديه حتى تستوفي مصلحة الأملاك كامل الثمن ، ولما كان بحث دلالة الإيداع لدى الشيخ أحمد حتاته - زوج السيدة ضيفه شقيقة المطعون عليها - لعقد البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليها في ١٩٢٥/١١/٤ وبيان أثر الإيداع على هذا النحو الذي يثيره الطاعن في إتمام عقد البيع أو في قيام شرط صريح فاسخ يوجب إبقاء العقد عند المودع لديه حتى يسدد ثمن الأطنان بالكامل - هو بحث يخالطه واقع ، وإذ يثيره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة فإن النعي في سببيه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال من شقين (الأول) أنه اعتبر حيازة الطاعن حيازة غامضة تأسيسا على أنها تشمل حقوق شركائه على الشيوع في حين أنه يحوز هذه الأطنان بصفته مالكا لها وحده بالمشتري من مناصحة الأملاك ، ولم تتغير صفته هذه لأن علاقته بالمطعون عليها وباقي الشركاء لم تتعد كتابة عقود عن هذه الأطنان أودعت عند أمين ، ولا علاقة لذلك بالحيازة ، ولم يقدم دليل على تغير صفته فيها . (والثاني) أن الحكم اعتبر أن الطاعن قد وضع يده على نصيب

المطعون عليها بصفته وكيلًا عنها وكالة ضمنية استخلصها الحكم من قرينة القראה وذلك رغم ما قدمه الطاعن من أدلة تفيد أن هذه القראה لم تكن تمنع التعامل بينهما بالكتابة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي — الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه إذ أسبغ على حيازة الطاعن للأطيان موضوع النزاع صفة الغموض بما يمنعه من تملكها بالتقادم قد استند في ذلك إلى أن هذه الأطيان تقع شائعة ضمن الأطيان التي اشتراها الطاعن من مصلحة الأملاك ، وأن الطاعن كان حائزًا لنصيب المطعون عليها في هذه الأطيان حيازة عارضة بوصفه وكيلًا عنها وكالة ضمنية في إدارته ، ودال الحكم الابتدائي على قيام الوكالة الضمنية من وجود صلة القראה التي تربط الطرفين وإقامة المطعون عليها بالقاهرة بعيدة عن الأطيان المشتركة وعدم الاعتراض على إدارة الطاعن لهذه الأطيان ، وأضاف الحكم الاستئنافي تدعيًا لما انتهى إليه الحكم الابتدائي في هذا الخصوص بأن هذه الوكالة ثابتة بالمحرر المصدق عليه بحكمة مصر الابتدائية الشرعية برقم ٥٢١ في سنة ١٩٣٢ المتضمن توكيل المطعون عليها للطاعن في إدارة أعمالها وإيجار أملاكها وزراعة أطيانها ... وأن الطاعن قبل هذه الوكالة بمجلس العقد ، لما كان ذلك وكان ما دلل به الحكم على غموض وضع يد الطاعن ووكالته عن المطعون عليها يقوم على أسباب سائغة مستخلصة من ظروف الدعوى وما قدم فيها من أوراق وتكفي لحمل الحكم في هذا الخصوص ، فإن الجدل في ذلك أمام هذه المحكمة لا يقبل لتعلقه بما لمحكمة الموضوع من السلطة المطلقة في الفصل فيه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في السببين الثالث والرابع الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لمساحة ١٧ ف و ١٣ ط و ١٢ س — التي قالت عنها المطعون عليها أنها آلت إليها بالميراث عن والدتها السيدة / حسن ملك . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه بموجب سند صادر من مورثة المطعون عليها السيدة / حسن ملك في ١٦/١١/١٩٢٥ أقرت هذه الأخيرة بمديونيتها للطاعن بمبلغ ٧٧٠ ج ثمنًا للأطيان المبيعة لها منه وتعهدت بموجبه بأن تدفع له من قيمة

هذا السند مبلغ ٤١٩ ج و ٥٥٠ م والباقي وقدره ٣٥٠ ج و ٤٥٠ م تقوم بسداده لمصلحة الأملاك — البائعة للطاعن — وورد في الإقرار أنه إذا لم تقم بهذا الالتزام الأخير وأقامت مصلحة الأملاك دعوى ضد الطاعن بالمطالبة بثمن الأطنان فإن عقد البيع يعتبر مفسوخا دون حاجة إلى تنبيه أو انذار ولا يحق للمشتري الرجوع على البائع بأى شيء ، وإذا كان ما تضمنه هذا الإقرار هو شرط فاسخ صريح ، وقد تحقق هذا الشرط بعدم سداد مورثة المطعون عليها دين مصلحة الأملاك وإقامة هذه الأخيرة الدعوى بالمطالبة بهذا الدين وصدر حكم فيها ضد الطاعن في ١٠/١/١٩٢٨ في الاستئناف رقم ٨٣ سنة ٢ ق أسبوط ، فإنه كان يتعين إعمالا للشرط الفاسخ الصريح اعتبار البيع مفسوخا من تلقاء نفسه منذ هذا التاريخ وعدم اعتبار المورثة مالكة ، وبالتالي استحالة أن تؤول المساحة البالغة ١٧ ف و ١٣ ط و ١٢ س إلى المطعون عليها بالميراث عن والدتها التي لم تكن مالكة لها . وإذا قرر الحكم أن المطعون عليها مالكة لتلك المساحة بالميراث عن والدتها تأسيسا على أن عقد هذه الأخيرة نافذ لم يفسخ ورتب على ذلك إلزام الطاعن بتقديم حساب عن إدارته للأطيان موضوع هذا العقد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مؤدى المادة ٣٣٤ من القانون المدني القديم الذى يحكم واقعة النزاع أنه إذا اتفق الطرفان في عقد البيع على أن الفسخ يقع في حالة تأخر المشتري عن دفع باقى الثمن في الميعاد المتفق عليه بدون حاجة إلى تنبيه رسمى أو انذار ، فإن هذا الشرط الفاسخ الصريح — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يسلب محكمة الموضوع كل سلطة تقديرية في هذا الصدد بحيث لا يبقى لاعتبار العقد مفسوخا إلا أن يتحقق فعلا المخالفة التى يترتب عليها الفسخ ، فلا يلزم أن يصدر بالفسخ حكم مستقل بناء على دعوى من البائع ، بل يجوز للمحكمة أن تقرر أن الفسخ قد حصل بالفعل بناء على دفع من البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري ، وذلك على خلاف ما إذا كان العقد لا يتضمن إلا شرطا فاسخا ضمنيا ، فهذا الشرط لا يستوجب الفسخ حتما وبالتالي فإن الفسخ بموجبه لا يقع تلقائيا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر "أن الفسخ سواء كان صريحا أو ضمنيا لا يعدو كونه جزاء عند الإخلال بالالتزام ويجب

لنفاذه أن يتمسك به من قرر لصالحه طيلة المدة القائم فيها الالتزام " فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يفرق بين شرط الفسخ الصريح وشرط الفسخ الضمني رغم اختلافهما طبيعة وحكما . ولما كان قد ترتب على هذا الخطأ أن حجب الحكم نفسه عن بحث ما إذا كان ما تضمنه الاقرار المؤرخ ١٩٢٥/١١/١٦ يعتبر شرطا فاستخلصنا أوضمنا ، وكان هذا البحث ملى هدى التطبيق الصحيح للقانون مما قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من إلزام الطاعن بتقديم حساب عن ١٧ ف و ١٣ ط و ١٢ س التي تقول المطعون عليها أنها آلت إليها بالميراث عن والدتها السيدة حسن ملك .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد/الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : بطرس زفلول ، ومجد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٢١٥)

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب موضوعية " . عقد .
" شرط الإذعان " .

التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن الشرط من قبيل شروط الإذعان .
عدم جوازه .

(ب) إثبات . " الإثبات بالكتابة " . " الاتفاق على ما يخالف قواعد
الإثبات " .

جواز الاتفاق على اعتبار البيانات التي يقدمها أحد الخصوم حجة على الآخر .

١ — متى كان ما يقوله الطاعن — من أن الشرط الذى قبل بموجبه بيانات
الشركة المطعون ضدها كوسيلة للإثبات هو من قبيل شروط الإذعان — هو دفاع
خلت الأوراق مما يدل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا كانت
محكمة الموضوع هى التى تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفيا ،
فإنه لا يجوز للطاعن أن يبدى هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

٢ — اعتداد محكمة الموضوع بالبيانات التى قدمتها الشركة المدعية كوسيلة
لإثبات المبالغ التى انفقتها على المدعى عليه لا ينطوى على مخالفة لقواعد الإثبات ،
متى كان المدعى عليه قد قبل سلفا — فى تعهده — اعتبار هذه الأوراق حجة
عليه فى الإثبات .

(١) راجع نقض ١٧ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١١٢٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٥٢٥ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن وآخر تطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعها لها مبلغ ٣١٣٥ ج و ٣٦٣ م ، وقالت شرحا لدعواها أنها أوفدت الطاعن فى بعثة لدراسة النسيج بمنشستر بإنجلترا واتفقت معه على أن يعمل بالشركة مدة سبع سنوات على الأقل بعد عودته من البعثة وبالمرتب الذى تحدده الشركة فإن هو أخل بشرط من الشروط المتفق عليها أو امتنع عن العمل لديها التزم برد جميع ما اتفق عليه مضافا إليه ٥٠ ٪ من قيمته كتعويض ، كما اتفق على أن الأوراق التى تقدمها الشركة بخصوص هذه المصروفات تكون حجة عليه دون أى اعتراض منه ، غير أن الطاعن بعد أن عاد من بعثته وزاول عمله بالشركة لبضعة شهور انقطع عن الحضور ، ثم استقال ولم يذعن للانذار الموجه إليه من الشركة ، الأمر الذى من أجله أقامت هذه الدعوى تطلب الحكم بالمبلغ المطالب به فيها وقدره ٣١٣٥ ج و ٣٦٣ م ، منه مبلغ ٢٠٩٠ ج و ٢٤٣ م يمثل مقدار ما اتفق على الطاعن بالبعثة وبمبلغ ١٠٤٥ ج و ١٢٠ م قيمة التعويض المستحق للشركة المطعون عليها . وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية للشركة بطلباتها ضد الطاعن وآخر متضامنين — استأنف المحكوم عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٦ سنة ٧٨ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ بتأييد الحكم المستأنف فى جميع ما قضى به بالنسبة للطاعن وحده وبإلغائه بالنسبة للشخص الآخر ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة انظره انترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب ثلاثة ينعى الطاعن في أولها بالشق الأول منه إخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع ، ذلك أن محكمة الاستئناف لم تعمل على تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة أول درجة برفضها إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن صور التعسف التي استعملتها الشركة ضده لإكراهه على الاستقالة من خدمتها . وينعى الطاعن في الشق الثاني من هذا السبب مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ فاته أن الشرط الوارد في تعهده بقبول البيانات التي تقدمها الشركة كوسيلة لإثبات ما انفقته عليه في بعثته إنما هو من قبيل شروط الإذمان التي يدخل في سلطان القاضي استبعادها .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ذلك أن الطاعن لم يقدم دليلا على أنه طلب من محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه من تعسف الشركة معه حتى تضطره إلى الاستقالة ، أما ما أثاره الطاعن أمام تلك المحكمة من دفاع بأن ثمة عسف وقع عليه لحمله على ترك العمل فقد رد عليه الحكم بقوله ” أن الثابت بالأوراق أن الشركة المستأنف عليها قد قامت من جانبها بالإفذاق على المستأنف الأول (الطاعن) من حيث العلاوات والدرجات إذ أنه تعين في ٢٣/٣/١٩٥٥ بمرتب شهري أسامي قدره ٢٠ جنيها بخلاف إمانه فلاء المعيشة وأوفد في البعثة موضوع الدعوى وعاد منها في ١٠/٨/١٩٥٨ واستمر يعمل بالشركة حتى ٧/١٢/١٩٥٨ أي مدة تقل عن أربع سنوات بلغ مرتبه فيها ٥٢ جنيها فضلا عن الترقيات التي حصل عليها إذ تقرر ترقيته إلى الدرجة الثالثة حسب كادر الشركة وذلك اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٨ .

ومفاد ذلك أن الشركة فتحت المجال أمامه بزيادة مرتبه وزيادة العلاوة الدورية التي تختلف بالزيادة كلما علت الدرجة ، ثم استمرت الشركة في بذل العطاء وأمرت بنقله للعمل كمساعد رئيس أقسام نسيج اعتبارا من ١١/٨/١٩٥٨ ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أصدرت أمرا إداريا في ٢٩/٨/١٩٥٨ بترقيته إلى الدرجة الثانية وذلك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ ثم أصدرت أمرا إداريا في نفس التاريخ أي ٢٩/٨/١٩٥٨ بمنحه مبلغ ٨ ج و ٥٠٠ م لإبلاغ مرتبه إلى ٣١ ج و ٥٠٠ م بخلاف علاوة الفلاء وذلك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ ومن ثم يكون

ما ذهب إليه المستأنف الأول من أن الشركة المستأنف عليها لم تنصفه ولم تحقق رغباته قول غير سديد والواقع من الأمر أن المستأنف الأول (الطاعن) لمساعد من الخارج تمرد على الشركة بدون وجه حق في كتابة الرقيم ١٩٥٨/٩/٢ الذي طلب فيه زيادة راتبه مع سبق تعهده قبل السفر للخارج بالعمل في المكان وبالأجر الذي تحدده الشركة — ولما كان هذا الذي أوردته محكمة الموضوع هو قول سائغ يحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص ويؤدي إلى ما انتهى إليه من انتفاء وقوع العسف على الطاعن ، فإن النعي على الحكم بهذا الشق يكون على غير أساس . والنعي في شقه الثاني مردود ، ذلك أن ما يقوله الطاعن من أن الشرط الذي قبل بموجبه بيانات الشركة عما تنفقه عليه في بعثته كوسيلة للإثبات هو من قبيل شروط الإذعان — هو دفاع خلت الأوراق بمسايدل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذ كانت محكمة الموضوع هي التي تملك حق تقديرها إذا كان الشرط تعسفيا ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يبدي هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعي في شقه الثاني غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة أول درجة أخطأت حين أخذت بقول الشركة عن المبالغ التي أنفقتها عليه في بعثته وقضت لها بالتعويض الذي طلبته دون أن تحقق الضرر الذي ادعته وطلبت من أجله ما يعادل ٥٠٪ من قيمة المبالغ التي أنفقتها تطبيقا للشرط الوارد في تعهده ، غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مما يعيب حكمها بالقصور . وأضاف الطاعن أن الأخذ بالمبالغ التي ادعتها الشركة كمصاريف أنفقتها عليه وإعفاءها من إثبات الضرر الذي ادعته هو تطبيق خاطيء لقواعد الإثبات وتفسير العقود .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في خصوص نفقات البعثة التي حكم بها ضده فردود بأنه يبين من الحكم أنه إذ قضى بالزامه بهذه النفقات وفق البيانات المقدمة من الشركة المطعون ضدها قد استند إلى قوله "إن الشركة" قد قدمت كشفين موضحا بكل منهما بيان المبالغ المنصرفة والمحوالة إلى المستأنف

الأول (الطاعن) ، وبين من أولها أن جملة المصاريف والمبالغ المحولة إليه في الخارج في المدة من ١٩٥٥/٩/٣٠ إلى ١٩ يونيه سنة ١٩٥٦ مبلغ ٩١١ ج و ٣٨٣ م وأن جملة المبالغ المنصرفة والمحولة إليه في المدة من يوليه سنة ١٩٥٧ إلى يوليه سنة ١٩٥٨ مبلغ ١١٧٨ ج و ٨٥٩ م فيكون مجموع تلك المبالغ ٢٠٩٠ ج و ٢٤٢ م وهي ليست بمحل طعن من المستأنف الأول (الطاعن) كما بين من تدوينات الحكم الابتدائي التي تبناها الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أنه استند إلى تعهد الطاعن الذي تضمن " اعتبار الأوراق التي تقدمها الشركة بخصوص حساب النفقات حجة عليه بما فيها وبلا اعتراض منه عليها " . ولما كان اعتداد محكمة الموضوع بالأوراق التي قدمت الشركة كوسيلة لإثبات المبالغ التي أنفقتها عليه في بعثته لا ينطوي على مخالفة قواعد الإثبات لقبول الطاعن سلفاً في تعهده اعتبار هذه الأوراق حجة عليه في الإثبات ، وكان الطاعن على ما جاء بالحكم المطعون فيه لم يجادل في صحة البيانات التي تضمنتها هذه الأوراق ، فإن منازعته في قيمة المبالغ التي أنفقت عليه في بعثته لا تعدو أن تكون منازعة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام هذه المحكمة ، ويكون نعيه في هذا الصدد على غير أساس . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن التعويض المحكوم به ضده فمردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في ذلك إلى ما قرره " أما عن التعويض وقدره ٥٠ ٪ من المبلغ المذكور حسب إقرار المستأنف الأول (الطاعن) فهو حق للشركة لما لحقها من ضرر نتيجة خطئه إذ أن الشركة قد أوفدته في بعثة دراسية وأوفت له بكل التزاماتها ولكنه أخل بالتزاماته بغير حق وترك العمل بها دون ما سبب وأن الشركة حينما أنفقت هذه المبالغ كانت تطمع في الاستفادة من خبرته بعد حصوله على المؤهل الدراسي الذي أوفدته للحصول عليه كما أنها اضطرت إلى إيفاد غيره بدلاً منه بعد تركه العمل بها " . ولما كان هذا الذي أورده الحكم يفيد أنه حصل وقوع الضرر المترتب على مخالفة الطاعن لتعهده واستند في ذلك إلى أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه بالتعويض المتفق عليه ، فإن ما نعه الطاعن في هذا الخصوص على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة لم تفصح عن علة قضائها للشركة

بكامل التعويض مع ما هو ثابت من أن الطاعن قضى في خدمتها أكثر من ثلاث سنة وكان من المتعين والحالة هذه تخفيض التعويض بنسبة هذه الفترة ، كما لم تفصح المحكمة عن حلة عدم إعفائها الطاعن من ثلاث النفقات المطالب بها بعد أن قدم لها الدليل على أن مدة البعثة كانت ثلاث سنوات واختصرها الطاعن إلى سنتين ، ولم تخصم المحكمة المصروفات التي أنفقت عليه من والده خلال السنة الأولى من بعثته .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن ما يثيره الطاعن بهذا السبب ينطوى على أوجه دفاع موضوعية خلت أوراق الدعوى مما يدل على سبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢١٦)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض . "إجراءات الطعن" . "إيداع المستندات" . عمل . "التحكيم
في منازعات العمل" . "قرارات هيئات التحكيم" . "الطعن فيها" . بطلان .

الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض .
اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون
فيه في الميعاد . أثره . بطلان الطعن .

وفقا للسادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ تعديل بعض أحكام
المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل
تعتبر الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري "في حكم
الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض وتجرى عليها بعد ذلك أحكام
المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون إيداع
الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوما
من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول"
وإذ أخطر قلم كتاب المحكمة الطاعنة بالإحالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول
ولم تقدم صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه ،
فإن عدم تقديم هذه الصورة في الميعاد — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —
يترتب عليه بطلان الطعن^(١) .

(١) نقض ١٩٦٤/١٢/٢٣ . الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق . السنة ١٥ ص ١١٩٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن النقابة العامة لعمال النسيج والغزل والزيكو والصباغة تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بشبرا ضد شركة النسيج والحياكة تطلب فيها (أولا) صرف المنحة التى جرت الشركة على صرفها منذ سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٩ (ثانيا) صرف غلاء أيام الأعياد الرسمية (ثالثا) صرف إمانة غلاء ساعات العمل ، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع واحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم وقيد بجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ١١٠ سنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٧ قررت الهيئة رفض الطلب الأول الخاص بصرف المنحة . وطعنت النقابة فى هذا القرار لدى محكمة القضاء الإدارى وقيد هذا الطعن برقم ٧٦٨ سنة ٩ قضائية وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إستبعاده من جدول الجلسة لعدم سداد الرسوم المستحقة . ثم تحدد لنظره جلسة ١٩٦٦/١٠/٥ أمام هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولا المطعون عليهما ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع صورة طبق الأصل من القرار المطعون فيه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لأن الطاعنة لم تودع صورة طبق الأصل من القرار المطعون فيه خلال عشرين يوما من تاريخ إخطارها من قلم كتاب المحكمة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول فى ١٩٦٠/٤/١١ وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٢٩ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل تنص على أن الطعون فى قرارات هيئات

التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري تعتبر "في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض وتجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٣٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون إيداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوما من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول". وإذا كان الثابت من الأوراق أن قلم كتاب المحكمة أخطر الطاعنة بالإحالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في ١١/٤/١٩٦٠ ولم تقدم الطاعنة صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه وجرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم تقديم الصورة في الميعاد يترتب عليه بطلان الطعن . فإنه يتعين قبول الدفع .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد اللطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق البشبيشي .

(٢١٧)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) بيع . " التزامات البائع " . " ضمان العيوب الخفية " . إثبات . " عبء الإثبات " .

العيوب الخفية بالمبيع . افتراض عدم علم المشتري به . ضمان البائع لهذا العيب
ما لم يثبت علم المشتري بالعيوب وقت تسليم المبيع . على البائع عبء هذا
الإثبات .

(ب) عقد " فسخ العقد " . بيع . " التزامات البائع " . " ضمان العيوب الخفية " .

طلب المشتري استرداد ما يحمله من الثمن وبراءة ذمته من الباقي لوجود عيب خفي
بموجب في البيع . احتراؤه ضمنا على طلب فسخ العقد .

١ - ما دام الحكم قد انتهى إلى أن العيب الذي لحق المبيع كان خفيا فإنه
إذ ألقى على البائع عبء إثبات أن المشتري كان يعلم وقت استلام المبيع بهذا
العيوب وأجاز له إثبات ذلك بكافة الطرق وإذا أُلزم البائع بضمان هذا العيب بعد
أن عجز عن إثبات هذا العلم فإن الحكم لا يكون مخالفا للقانون ذلك أنه متى كان
العيوب خفيا فيفترض أن المشتري لا يعلم به فإذا أراد البائع التخلص من الضمان
فعليه هو عبء إثبات أن المشتري كان يعلم بالعيوب وقت تسليم المبيع (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٦/١٤ بمجموعة المسكتب الفني س ١٣ ص ٨٠٩ .

٢ - إذا كان المشتري قد طلب الحكم له باسترداد ما عجله من الثمن وببراءة ذمته من السند المحرر بالباقي من هذا الثمن بسبب وجود عيب خفي في جسم المبيع فإنه يكون قد طلب ضمنا فسخ العقد ، وإذا كان مقتضى إجابته إلى هذا الطلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد فيسترد المشتري ما عجله من الثمن وتبرا ذمته من الباقي عليه منه على أن يكون للبائع استرداد المبيع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمشتري بطلباته لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ تجارى كلى دمنهور وانتهى فيها إلى اختصاص الطاعن - وطلب الحكم بالزام الأخير بأن يرد له مبلغ ٦٣٥ ج و ٥٢٠ م وببراءة ذمته من قيمة السند المحرر عليه لصالح الطاعن بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٥٩ بمبلغ ٣٧٤ ج و ٤٠٠ م والمستحق الوفاء في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وشطب البروتستو المعلن إليه في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ والزام الطاعن بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وقال المطعون ضده شرحا لدعواه انه بمقتضى عقد مؤرخ ٦ يولييه سنة ١٩٥٩ اشترى من الطاعن ١٦٠٠ بطارية جافة استلم منها في يوم ٦ يولييه سنة ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ بطارية ثمنها ١٠٠٩ ج و ٩٢٠ م دفع منه مبلغ ٦٣٥ ج و ٥٢٠ م وحرر بالباقي وقدره ٣٧٤ ج و ٤٠٠ م سندا لصالح الطاعن يستحق الوفاء في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ ولما قام ببيع هذه البطاريات لتجار التجزئة والمستهلكين انضح هؤلاء وأولئك أنها غير صالحة للاستعمال فأخذوا يردونها إليه فاتصل بالطاعن لردّها بدوره إليه . وقد قبل مندوب الطاعن دفعتين منها في ١٢ يولييه و ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ ولكن الطاعن رفض استلام باقي البطاريات فظل

مخزونا في محلات المطعون ضده وتجار التجزئة وفي مخازن محطة سكك حديد القبارى مما حدا بالمطعون ضده إلى توجيه إنذار إلى الطاعن في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مسجلا عليه فساد تلك البطاريات ومطالبها برد معجل الثمن والسند المؤرخ ٦ يوليه سنة ١٩٥٩ والمستحق الوفاء في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ ولكن الطاعن مضى في اتخاذ إجراءات المطالبة بقيمة هذا السند فأعلن المطعون ضده يبروتستو عدم الدفع وأقام ضده الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٦٠ إفلاس دمنهور يطلب شهر إفلاسه — كما استصدر بالسند المؤرخ ٦ يوليو سنة ١٩٥٩ أمر أداء بالزام المطعون ضده بمبلغ ٣٧٤ ج ٤٠٠ م — وكان المطعون ضده بدوره قد أقام الدعوى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٥٩ مستعجل دمنهور بطلب إثبات حالة تلك البطاريات وبعد أن قدم الخبير تقريره أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ تجارى كلى دمنهور بطلباته سالفة الذكر كما رفع المعارضة رقم ٥٠ سنة ١٩٦٢ كلى دمنهور طالبا إلغاء أمر الأداء الصادر ضده لصالح الطاعن وفي ١١ يوليه سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض دعوى المطعون ضده رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ تجارى كلى دمنهور ورفض «معارضته» رقم ٥٠ سنة ١٩٦٢ وتأيد أمر الأداء المعارض فيه — فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والقضاء له بطلباته وقيده استئنافه برقم ٣٦٥ سنة ١٨ ق وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٦٣٥ ج و ٥٢٠ م معجل الثمن وبراءة ذمة الأخير من قيمة السند المؤرخ ٦ يوليه سنة ١٩٥٩ وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في المعارضة رقم ٥٠ سنة ١٩٦٢ — وبإلغاء أمر الأداء المعارض فيه — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلاسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك أنه إذ انتهى إلى أن البطاريات المبيعة كانت أصلا فاسدة وغير صالحة للاستعمال ، فقد خالف الثابت في تقرير خبير دعوى إثبات الحالة — كما أن الحكم استدل على فساد هذه البطاريات بواقعة

قبول عبد الحميد يونس مندوب الطاعن استرداد دفعيتين من البطاريات المعادة من المشتريين في ١٢ يولية و ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ مع أن هذه الواقعة لاتنقض دليلا على أن البطاريات كانت فاسدة أصلا إذ أن الطاعن على ما ورد بتقريرات الحكم قد رفض استلام باقى البطاريات المعادة والمعقول أن يفسر قبوله لها تين الدفعتين على أنه دليل على حسن نيته ومن قبيل التسامح الذى يجرى به العرف بين التجار . ويرى الطاعن أن الحكم المطعون فيه وقد اعتمد على واقعة قبوله بعض البطاريات المعادة والتفت عن باقى الوقائع الجوهرية الأخرى التى تناقضها وتفقد دلالتها يكون مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به فى هذا الصدد قوله ” ولما كان الثابت من الإطلاع على المستندات المقدمة من المستأنف (المطعون ضده) أنه أمداد إليه ١٤ بطارية فى ١٢/٧/١٩٥٩ و ٥٤ بطارية فى ٣١/٨/١٩٥٩ بموجب إيصالين موقع عليهما من مندوب المستأنف عليه (الطاعن) السيد / عبد الحميد يونس وهى واقعة غير منكورة وكان تاريخ إعادة تلك البطاريات إلى محل الوكالة البائعة يدخل فى فترة صلاحية البطاريات المنتهية ما بين ٣/٩/١٩٥٩ إلى ٩/١٠/١٩٥٩ فإنه يؤخذ من ذلك أن تلك البطاريات كانت فاسدة أصلا وغير صالحة للاستعمال ” كما ذكر الحكم فى موضع آخر منه ” أن المشتري وقت أن تسلم المبيع فى ٩/٧/١٩٥٩ لم يكن ميعاد استهلاك البطاريات قد حل بعد ولم يسكت المشتري بمجرد أن علم بوجود هذا العيب فى البضاعة المشتراه بل بادر بإعادتها عقب استلامه لها بخمسة أيام كما بادر بإنذار المستأنف عليه مسجلا هذا الفساد بتاريخ ٤/١٠/١٩٥٩ “ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه مفاده أنه استدلى على أن البطاريات كانت فاسدة أصلا من واقعة قبول مندوب الطاعن استرداد دفعيتين منها بعد اكتشافه لهذا الفساد ومن مبادرة المطعون ضده بإنذار الطاعن مسجلا عليه فساد البطاريات المبيعة قبل فوات فترة صلاحيتها للاستعمال وهو استدلال سائغ ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم — كما أن هذا الحكم لم يخالف الثابت فى تقرير الخبير إذ ورد فى هذا التقرير أن الخبير وجد البطاريات غير صالحة للاستعمال إلا بنسبة ضئيلة جدا لا تزيد عن ٥ ٪ وليس فى التقرير

ما يقطع بأن البطاريات المبيعة كانت صالحة للاستعمال خلال المدة المحددة للبدء في استعمالها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن ذلك الحكم خطأ إذ طبق أحكام العيب الخفى وحمل الطاعن عبء إثبات أن المشتري — المطعون ضده — كان يعلم بالعيب ويرى الطاعن أنه كان على المحكمة أن تطبق أحكام التزامات المشتري التى تلزمه بالتحقق من سلامة المبيع وقت استلامه كما أن المحكمة خلصت إلى إعفاء المطعون ضده من الآثار التى ترتبها فى حقه هذه الأحكام دون أن تركز فى هذا الإعفاء إلى دليل معقول بل إن الثابت فى تقرير الخبير يناقض ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن ما لحق البطاريات المبيعة من فساد يعتبر عيباً خفياً ما كان فى استطاعة المطعون ضده — المشتري — أن يتبينه ودلل الحكم على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى هذا النظر — وما دام الحكم قد انتهى إلى أن العيب كان خفياً فإنه إذ ألقى على الطاعن — البائع — عبء إثبات أن المشتري كان يعلم وقت استلام المبيع بهذا العيب وأجاز له إثبات ذلك بكافة الطرق وإذا أزم الطاعن بضمان هذا العيب بعد أن عجز عن إثبات هذا العلم فإن الحكم لا يكون مخالفاً للقانون ذلك أنه متى كان العيب خفياً فيفترض أن المشتري لا يعلم به فإذا أراد البائع التخلص من الضمان فعليه هو عبء إثبات أن المشتري كان يعلم بالعيب وقت تسليم المبيع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ذلك أن محكمة الموضوع افترضت وبغير دليل أن البطاريات التى قام المطعون ضده بردها والتى فحصها الخبير هى التى تم التعاقد عليها وذلك على خلاف الثابت من تقرير الخبير — كما أن المحكمة قضت بإلزام الطاعن بقيمة الصفقة محل العقد جميعها مع أن كمية البطاريات التى فحصها الخبير تقل عن الكمية التى تم التعاقد عليها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه جاء بالحكم المطعون فيه في شأن ما يثيره الطاعن بالشق الأول من هذا السبب ما نصه "أما إدعاء المستأنف عليه (الطاعن) بأن البطاريات المرتجعة ليست هي المبيعة منه للمستأنف (المطعون ضده) فهو إدعاء متأنح لا دليل عليه في الأوراق ولو كان جادا فيه لأخطربه المستأنف بعد أن أنذره الأخير بفساد البطاريات أو لكان على الأقل إثارة أمام الخبير الذى يؤخذ من تقريره أن البطاريات جميعها من ماركة "زماج" وارد يوغوسلافيا . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه على خلاف ما يزعم الطاعن قد أورد القرائن التى استدل بها على أن البطاريات المعادة هى بذاتها المشتراة من الطاعن . ولما كانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وكان لا يوجد فى تقرير الخبير ما يستفاد منه أن البطاريات التى فحصها تغاير البطاريات المتعاقد عليها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشق يكون على غير أساس — أما ما يثيره الطاعن فى الشق الآخر من النعى فإنه لما كان المطعون ضده قد طلب الحكم له باسترداد ما عجله من الثمن وبراءة ذمته من السند المحرر بالباقي من هذا الثمن بسبب وجود عيب خفى جسيم فى المبيع فإنه يكون قد طلب ضمنا فسخ العقد وإذا كان مقتضى إجابته إلى هذا الطلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد فيسترد المشتري ما عجله من الثمن وتبرا ذمته من الباقي عليه منه على أن يكون للبائع استرداد المبيع، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده المشتري بطلباته لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زخلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم حسن ملام ، وعثمان زكريا .

(٢١٨)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) نقض . " المصلحة في الطعن " . حكم . " الطعن في الحكم " .

المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد
ذلك . لا أثر له على قبول الطعن .

(ب) استئناف . " طريقة رفع الاستئناف " . بطلان . نظام عام . تنفيذ .
" تنفيذ عقارى " . " دعوى الاستحقاق الفرعية " . دعوى .

دعوى الاستحقاق الفرعية . اندراجها في عموم حكم المادة ٤٨٢ مرافعات .
وجوب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها
بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . مخالفة ذلك . أثره . وجوب الحكم من تلقاء نفس
المحكمة ببطلان الاستئناف .

(ج) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " دعوى الاستحقاق الفرعية " .
" ماهيتها " .

دعوى الاستحقاق الفرعية . ماهيتها . رفعها من الغير أثناء إجراءات التنفيذ بطلب
استحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مع طلب بطلان الإجراءات . عدم اشتراط وقف
إجراءات البيع .

١ - يكفى لتحقيق المصلحة في الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة
النقض - قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يحول دون قبول الطعن
زوال المصلحة بعد ذلك .

٢ — دعوى الاستحقاق الفرعية، باعتبارها منازعة متفرعة عن التنفيذ مؤثرة في إجراءاته، تندرج — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — في عموم حكم المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات الذي يقضى بأن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة^(١)، فيكون رفع الاستئناف عنها في ظل العمل بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — بتكليف بالحضور لابعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره، وإلا تعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ المشار إليها.

٣ — مفاد نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات — الواردة بالفصل الخاص بدعوى الاستحقاق الفرعية — أن المشرع أراد بدعوى الاستحقاق الفرعية الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ بطلب استحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مصحوباً بطلب بطلان الإجراءات لأنها تعتبر بهذا الوصف — على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات — منازعة متعلقة بالتنفيذ تؤثر في إجراءاته . وإذا لا يقتضى وصف الدعوى بأنها من دعاوى الاستحقاق الفرعية وقف إجراءات البيع — شأنها في ذلك شأن إشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به — فإنه لا يلزم أن يستوفى رافعها شروط وقف إجراءات البيع المنصوص عليها بالمادة ٧٠٦ من قانون المرافعات وما بعدها ولا أن يصدر فيها فعلاً حكم بالإيقاف . ذلك أنه وقد أصبح الوصف الذي هو المناط في اعتبارها محمداً بنص القانون، فلا محل لمتابعة الرأي القائل في ظل قانون المرافعات القديم بالتمييز بين دعوى الاستحقاق التي يترتب عليها إيقاف البيع وبين التي لا توقفه .

(١) راجع نقض ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٨٤٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى قنا ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٩ ف ١٢ ط و ٨ س الموضحة بصحيفة الدعوى ومحو التسجيلات وإلغاء إجراءات البيع التى اتخذها الطاعن ضد المطعون عليهما الثانى والثالث . وقال بيانا للدعوى أن ملكية هذه الأطنان آلت إليه بموجب عقد بيع مسجل فى ١٩٤٦/٥/٢ وصادر من المطعون عليه الرابع الذى تلقى ملكيتها بدوره بعقد البيع المسجل فى ١٩٤٥/٣/٥ والصادر من المطعون عليهما الثانى والثالث . غير أن الطاعن الذى كان يداين مورث هذين الأخيرين الدكتور ويصا عبد الملاك استصدر فى ١٩٤٤/٨/٥ بعد وفاة المورث أمر اختصاص على أطنان النزاع واتخذ إجراءات نزع ملكيتها بالدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ كلى قنا وحدد لبيعها يوم ١٢/٤/١٩٥٦ . ونظرا إلى أن أمر الاختصاص لم يصدر ضد جميع الورثة الحقيقيين ولا حجية له ضده لأن ملكية الأطنان آلت إليه بعقود مسجلة سابقة على هذه الإجراءات فقد أقام دعواه بالطلبات السالف ذكرها . وبمحكمة أول درجة قضت فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٧ بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول لأطنان النزاع ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم فى خصوص طلباته المرفوضة بالاستئناف رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٤ ق أسيوط ، وبمحكمة الاستئناف قضت فى ١٧/١٢/١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم فيما أقيم الاستئناف من أجله ومحو ما اتخذ الطاعن من تسجيلات على أطنان النزاع وإلغاء إجراءات بيعها التى اتخذت بالدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ كلى قنا . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٧/٤/١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على رأيها الذى أبدته فى مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لصسدر

قرار الإحالة قدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن انتفاء مصلحة الطاعن فيه استنادا إلى أن الحكم رقم ٨١ لسنة ١٩٤١ كلى قنا الصادر بموجبه أمر الاختصاص حكم غيابي قضى بسقوطه في ١٩٦٠/٢/٢٤ في الدعوى رقم ٤١٦ سنة ١٩٥٤ كلى قنا وتأيد هذا القضاء استئنافا في الدعوى رقم ٥٠٤ سنة ٣٥ ق استئناف أسبوط ، وهو ما يستتبع سقوط حق الاختصاص والاجراءات المترتبة عليه ويؤدي إلى انعدام مصلحة الطاعن في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يحول دون قبول الطعن زوال المصلحة بعد ذلك . ولما كان الحكم الذي قضى بسقوط الحكم الغيابي المنفذ به لم يقض بتأييده استئنافا إلا في ١٩٦٢/٢/٢٦ بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٦١/٢/١٧ ، فإن المصلحة في الطعن تكون متوافرة للطاعن مما يتعين معه رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا مع أنه لم يرفع بالطريق القانوني ذلك أن الثابت أن المطعون عليه الأول إذ أقام دعواه الحالية طلب فيها فضلا عن تثبيت ملكيته للأطيان موضوع النزاع إلغاء إجراءات التنفيذ ، والدعوى بهذه الصورة دعوى استحقاق فرعية وتعد منازعة في التنفيذ يفصل فيها على وجه السرعة فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب ، غير أن المطعون عليه الأول رفع الاستئناف بعريضة وقضت محكمة الاستئناف بقبوله وكان يجب عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بطلانه .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن دعوى الاستحقاق الفرعية باعتبارها منازعة متفرعة عن التنفيذ مؤثرة في إجراءاته تدرج — على ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — في عموم حكم المادة ٤٨٢ مرافعات الذي يقضى بأن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة فيكون رفع الاستئناف عنها في ظل العمل بالمادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ولا يغير من ذلك قول المطعون عليه الأول بأن الدعوى تعد من دعاوى الاستحقاق الأصلية متى كانت إجراءات البيع قد أوقفت لسبب آخر بناء على اعتراض صاحب المصلحة فيه، وأن دعوى الاستحقاق الفرعية في نظره هي التي تتوافر فيها الشروط التي أوجبتها المادة ٧٠٦ مرافعات لوقف البيع ويكون وقفه مترتباً عليها — ذلك أن هذا القول مردود بأن المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات التي أوردها المشرع في الفصل الخاص بدعوى الاستحقاق الفرعية إذ يجرى نصها بأنه "يجوز طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه ولو بعد انتهاء الميعاد المذكور في المادة ٦٤٦"، وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع العادية ويختصم فيها مباشر الإجراءات والمدين أو الخائز وأول الدائنين المقيدين" فإن مفاد هذا النص أن المشرع أراد بدعوى الاستحقاق الفرعية الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ بطلب استحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مصحوباً بطلب بطلان الإجراءات لأنها تعتبر بهذا الوصف — على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات — منازعة متعلقة بالتنفيذ تؤثر في إجراءاته . وإذ لا يقتضى وصف الدعوى بأنها من دعاوى الاستحقاق الفرعية وقف إجراءات البيع — شأنها في ذلك شأن إشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به — فإنه لا يلزم أن يستوفى رافعها شروط وقف إجراءات البيع المنصوص عليها بالمواد ٧٠٦ وما بعدها من قانون المرافعات ولا أن يصدر فيها فعلاً يحكم بالإيقاف — ذلك أنه وقد أصبح الوصف الذي هو المناط في اعتبارها محمداً بنص القانون، فلا محل لمتابعة الرأي القائل في ظل قانون المرافعات القديم بالتمييز بين دعوى الاستحقاق التي يترتب عليها إيقاف البيع وبين التي لا توقفه . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى بطلب تثبيت ملكيته للأطيان موضوع النزاع أثناء إجراءات التنفيذ التي اتخذها الطامن ضد باقي المطعون عليهم كما طالب بإلغاء هذه الإجراءات ، وإذ لم يقض له بالشق الثاني من طلباته ورفع استئنافه عن الحكم الصادر فيه برفضه بطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور

وكانت الدعوى قد استكملت على النحو المتقدم بيانه جميع العناصر بوصفها دعوى استحقاق فرعية وإن لم يترتب عليها وقف البيع أو كان البيع كما يقول المطعون عليه الأول قد أوقف فعلا لسبب آخر، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها ببطالان الإستئناف عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ مرافعات . وإذا لم تفعل وقضت بقبوله شكلا فإن حكمها يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم ببطالان الإستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زغلول ، محمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢١٩)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) حكم . "تسبيب الأحكام" . "التسبيب الكافى" . استئناف . "الحكم فى الاستئناف" . "تسبيبه" .

الحكم بإلغاء حكم مستأنف . وجوب احتوائه على أسباب الإلغاء . الحكم بتعديل حكم مستأنف يكفى فيه ذكر الأسباب التى دعت للتعديل . اعتبار الجزء الذى لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده . بقاء أسباب الحكم المستأنف قائمة بالنسبة لهذا الجزء . مثال .

(ب) إثبات . "إجراءات الإثبات" . "الخبرة" . "أعمال الخبير" .

دعوة الخبير للخصوم . إجراءاتها . المادة ٢٣٦/١ مرافعات .

(ج) إثبات . "طرق الإثبات" . "الخبرة" .

حق المحكمة فى عدم إجابة طلب مناقشة الخبير . مناطه .

(د) إثبات . "القرائن القانونية" . "حجية الأمر المحكوم فيه" . محكمة

الموضوع . "سلطتها فى تحصيل الدليل" .

استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى . مسألة موضوعية .

(هـ) حكم . "تسبيب الحكم" . "التسبيب الكافى" . دعوى . "دعوى

الضمان الفرعية" .

عدم وجوب إيراد أسباب مستقلة لرفض دعوى الضمان متى كانت أسباب الحكم

فى الدعوى الأصلية تستلزم رفضها . مثال .

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض إنه يجب على محكمة الاستئناف عند الحكم بإلغاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التي من أجلها قضت بإلغائه ، أما في حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب إلا على الجزء الذي شمله هذا التعديل فقط ، ويعتبر الجزء الذي لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له (١) فمضى كان الحكم الاستئنافي وإن قضى بتعديل المبالغ المحكوم بها للدعين من محكمة أول درجة - إلا أنه لم يمس الإجراءات التي تتعلق بتقرير الخبير ، وكان الحكم الابتدائي قد عرض للدفع ببطلان عمل الخبير ورد عليه ، فإن مؤدى ذلك أن تعتبر أسبابه بالنسبة لهذا الدفع قائمة وكأن الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييدها .

٢ - جعلت المادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات دعوة الخبير للخصوم تتم بكتب موصى عليها ترسل إليهم قبل التاريخ المحدد لبدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته . وإذ رسم القانون شكلاً معيناً للإجراء المطلوب واعتد الحكم بهذا الشكل ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون (٢) .

٣ - لا تثريب على المحكمة إن هي لم تستجيب إلى طلب مناقشة الخبراء ما دام قد وضع لها وجه الحق في الدعوى .

٤ - استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

٥ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن المدعى عليه كان يدير جميع أعيان التركة في فترة النزاع ورتب على ذلك قضاءه بالزامه وحده بغلتها ، فإن لازم ذلك هو رفض دعوى الضمان التي رفعها المدعى عليه ضد أحد المدعين بزعم أن هذا الأخير هو الذي كان يدير بعض أعيان التركة . ولا على الحكم إذا هو لم يورد أسباباً مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة .

(١) نقض ١٩٣٧/١٠/٢٨ الطعن ١٨ لسنة ٧ ق بمجموعة الربع قرن ص ٦٨ .

القاعدة ٢١٥ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١/١٣ بمجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١٣٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

سحيت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الخيزة على الطاعن ، وقالوا بيانا لها أن مورث الطرفين توفى بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ عن عقارات زراعية وماشية ومعمل ألبان ومطحن ومحصولات زراعية ناشئة ، وأن الطاعن استلم أعيان التركة لإدارتها باعتباره وكيلًا عن الورثة منذ وفاة المورث حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذى قسمت فيه التركة ، وإذ لم يدفع لهم الطاعن أنصبتهم فى غلتها فقد أقاموا هذه الدعوى بطالب الحكم بإلزامه بأن يقدم لهم حسابا مؤيدا بالمستندات من هذه الفترة وبندب خبير لفحص هذا الحساب وتقدير غلة التركة وبإلزام الطاعن بأن يدفع لكل منهم نصيبه فى هذه الغلة — نذبت المحكمة خبيرين أحدهما زراعى والآخر حسابى لبيان ما غلته أعيان التركة فى فترة النزاع ووجه الطاعن إلى المطعون عليه الثالث دعوى ضمان عن إيراد المطحن بدعوى أنه كان يديره فى فترة النزاع ، وأمادت المحكمة المأمرية إلى مكتب الخبراء لتحقيق طعون الخصوم على التقرير وبيان إيراد المطحن فى المدة من أول يولييه سنة ١٩٤٧ حتى ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ ، ورأت المحكمة نذب مكتب الخبراء مرة أخرى لتحقيق طعون الخصوم على التقرير السابق ، ثم عادت المحكمة ونذبت مكتب الخبراء للمرة الثالثة ليعهد بالمأمرية إلى خبيرين آخرين أحدهما حسابى والآخر زراعى . وبعد أن قدما تقريرهما تدخل المطعون عليهما الأخيران فى الدعوى وطلبا إلزام الطاعن بأن يدفع لهما نصيبهما فى غلة التركة ، وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ قضت محكمة أول درجة بقبول تدخل المطعون عليهما الأخيرين ، وفى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ٣١٦ ج و ٣٧٠ م ولكل من المطعون عليهم الثانى والثالث والرابع مبلغ ٥٥٣ ج و ٦٤٨ م وللمطعون عليها الخامسة مبلغ ٢٧٦ ج و ٨٠٤ م

وللتدخل الأول (المطعون عليه السادس) مبلغ ٥٥٢ ج و ٦٤٨ م وللتدخل الثانية (المطعون عليها السابعة) مبلغ ٢٧٦ ج و ٨٢٤ م^٩، وفي دعوى الضمان الفرعية بإلزام المطعون عليه الثالث بأن يدفع للمطعون عليهما الأولى مبلغ ٢٨٥ ج و ٨٠٣ م ولكل من المطعون عليهم الثاني والرابع والسادس مبلغ ٥٠٠ ج و ١٥٥ م ولكل من المطعون عليهما الخامسة والسابعة مبلغ ٢٥٠ ج و ٧٧ م. استأنف المطعون عليهم الخمسة الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ١٤١ سنة ٧٨ ق، كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٧١ سنة ٧٨ ق، وبتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف في الاستئناف الأصلي المرفوع من المطعون عليهم الخمسة الأول بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ٦٠٢ ج و ١٧٣ م ولكل من المطعون عليهم الثاني والثالث والرابع ١٠٥٣ ج و ٨٠٣ م وللمطعون عليها الخامسة مبلغ ٥٢٦ ج و ٩٠١ م، ورفض دعوى الضمان الفرعية الموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثالث وبإلغاء الحكم المستأنف فيما يتصل بها، وفي الدعوى الفرعية المرفوعة من المطعون عليهما السادس والسابعة بإلغاء الحكم المستأنف عنها وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه السادس مبلغ ١٠٥٣ ج و ٨٠٣ م وللمطعون عليها السابعة مبلغ ٥٢٦ ج و ٩٠١ م، وحكت في الاستئناف المقابل برفضه. وبتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٥/٥/٨ وفيها صممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها بنقض الحكم نقضاً جزئياً في خصوص عدم خصمه لمبلغ ١٤١ ج و ٦١٠ م مما قضى به للمطعون عليه الثالث ضد الطاعن وبرفض الطعن فيما عدا ذلك، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة، وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لصدور قرار الإحالة وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق.

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون، ويقول في بيان ذلك أن محكمة أول درجة نذبت خبيرين من مكتب الخبراء أحدهما زراعي والآخر حسابي، وقد أرجأ الخبير الحسابي أداء مأموريته حتى ينتهي الخبير الزراعي من مأموريته، غير أن الخبير الحسابي عاد بعد ذلك وبأشهر عمله دون

دعوة الطاعن للحضور في التاريخ المحدد لذلك ، وقد دفع الطاعن ببطلان عمل الخبير ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفعه ولم يشر إليه ، كما لم يعن الحكم بالرد على ما طلبه الطاعن من استدعاء الخبراء لمناقشتهم ولا يكفي في الرد على الدفع ببطلان عمل الخبير ما أورده الحكم الابتدائي من أن الثابت من محضر أعمال الخبير أنه أرسل خطابات موصى عليها إلى الخصوم ببيان التاريخ المحدد للعمله إذ ليس في الأوراق ما يدل على إرسال الخبير مثل هذا الإخطار ، كما أنه على فرض صحة ما أثبتته الخبير فإن مثل هذا الإخطار لا يكفي في القانون لاعتباره دعوة صحيحة للطاعن بالحضور بل يجب ثبوت وصول الإخطار كما هو الحال في أوراق المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائي أنه رد على دفع الطاعن ببطلان تقرير الخبير بقوله ” أنه عن قول المدعى عليه الأول (الطاعن) ببطلان تقرير الخبير الحسابي فإنه يدحضه الثابت بمحضر أعمال هذا الخبير المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٣ من أنه أرسل خطابات مسجلة إلى الخصوم بتحديد يوم ٣١ من مايو سنة ١٩٥٩ للمناقشة ، وما أثبتته بالمحضر المؤرخ ١٩٥٩/٥/٣١ من أنه أرسل خطابا مسجلا لوكيل المدعى عليه بتحديد يوم ١٩٥٩/٦/٧ للمناقشة بيد أنه لم يحضر ولم يعتذر ، ومن ثم يكون هذا الشق من الدفاع في غير محله “ . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب على محكمة الاستئناف عند الحكم بإلغاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التي من أجلها قضت بإلغائه أما في حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب إلا على الجزء الذي شمله هذا التعديل فقط ، ويعتبر الجزء الذي لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتعديل المبالغ المحكوم بها للمطعون عليهم من محكمة أول درجة إلا أنه لم يمس الإجراءات التي تتعلق بتقرير الخبير ، وإذا عرض الحكم الابتدائي للدفع ببطلان عمل الخبير على النحو المتقدم فإن مؤدى ذلك أن تعتبر أسبابه بالنسبة لهذا الدفع قائمة وكأن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييدها . ولما كانت المادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات قد جعلت دعوة الخبير للخصوم تتم بكتاب موصى عليها ترسل إليهم قبل التاريخ المحدد لبدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان

أول اجتماع ويومه وساعته، وإذا رسم القانون شكلاً معيناً للإجراء المطلوب واعتد الحكم بهذا الشكل، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون. وما ينعاه الطاعن من خلو الأوراق من الدليل على إرسال الخبير مثل هذا الإخطار مردود بأن الطاعن لم يقدم الدليل لهذه المحكمة على عدم صحة ما أورده الحكم من أن الخبير وجه الدعوة إليه بمقتضى كتب موصى عليها وأن إيصالات تسجيل هذه الكتب لم ترفق بمحاضر أعماله. لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب مناقشة الخبراء مادام قد وضع لها وجه الحق في الدعوى فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن مبنى السبب الثاني الخطأ في القانون وفساد الاستدلال، ويقول الطاعن في بيانه أنه تمسك بحجية الحكم الصادر في الدعوى ٣٤١ سنة ١٩٤٩ مدني كلى الجيزة — وهي دعوى أقامها بعض المطعون عليهم وآخرون من الورثة على المطعون عليه الثالث بطلب تقديم حساب عن إدارته للمطعن في فترة النزاع — وأن الحكم الصادر في هذه الدعوى أثبت على المطعون عليه الثالث إدارة المطعن في هذه الفترة مما يرفع عن الطاعن مسؤوليته عن إدارته خلالها والتزامه بإيراده، غير أن الحكم مع تسليمه بهذه الحجية اعتبر أن الطاعن قد تنازل عن التمسك بها استدلالاً من تقديمه حساباً عن إيرادات المطعن ومصرفاته عن مدة النزاع ومن أن هذا الحساب قد أقره بعض الورثة ومن أن محامي الطاعن حضر أمام الخبير وقال أن الطاعن قام بالصرف على المطعن مع أن ما أثبتته الحكم لا يصلح دليلاً على التنازل عن الحجية لأن التنازل عن الحقوق وخاصة الحجية الأحكام يجب أن يكون صريحاً لا يحتمل الجدل كما يجب في النزول الضمني أن لا يحتمل التأويل.

وحيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه في قوله "أن الحكم في القضية ٣٢١ سنة ٤٩ الذي قطع في أن محمد مدحت المليجي (المطعون عليه الثالث) هو الذي كان يدير المطعن دون محمد أحمد المليجي (الطاعن) قد صدر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥١ وعقب رفعها رفعت الدعوى ٢٠ سنة ١٩٥٠ وظلت متداولة في الجلسات حتى صدر الحكم فيها بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠، م (٣) م

وفي أثناء نظر تلك الدعوى الأخيرة وبعد أن صدر الحكم في الدعوى ٣٢١ سنة ١٩٤٩ قدم محمد أحمد المليجي الحساب الذي ألزمته المحكمة بتقديمه في الدعوى الحالية بجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ بالحافظة رقم ١٦ ملف ابتدائي ، وضمن هذا الحساب إيرادات ومصروفات المطحن عن مدة الحساب جميعها وهي من أول يولييه سنة ١٩٤٧ حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٤٨ فوضع في الإيرادات مبلغ ١٨٨٩ ج و ٨٣١ م مبيعات دقيقة ومبلغ ٨٠ ج و ٣٦٥ م مبيعات رده ووضع في المصاريف مبلغ ١٣٣٢ ج و ٣٩٨ م مصاريف المطحن ٤٤٣ ج و ٨٣ م أجور نقل الحبوب والدقيق ، وقد وقع على هذا الحساب بالإعتماد كل من مليجي أحمد المليجي (المطعون عليه السادس) وعزيزة أحمد المليجي ومنيره أحمد المليجي (المطعون عليها السابعة) وفتحيه أحمد المليجي وهائشة أحمد المليجي وفاطمة أحمد المليجي ، كما أن الأستاذ وكيل محمد أحمد المليجي (الطاعن) حضر أمام الخبير بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ أي بعد صدور الحكم في الدعوى ٣٢١ سنة ١٩٤٩ مدني كلي الخيزة وقال أن موكله كان يتولى الصرف على المطحن وأن الإيراد كان يحصله محمد مدحت أحمد المليجي مما يستفاد منه أن محمد أحمد المليجي (الطاعن) كان يشارك في إدارة المطحن إذ أن الصرف هو بلا شك جزء من الإدارة بل هو الإدارة الفعلية وهذا يدل على أن محمد أحمد المليجي بلسان وكيله الحاضر عنه أمام الخبير قد تنازل عن حجية الحكم القاضي بأن الذي يتولى الإدارة هو محمد مدحت أحمد المليجي (المطعون عليه الثالث) فكل ذلك يدل على أن محمد أحمد المليجي (الطاعن) قد تنازل ضمناً عن حجية الحكم الصادر في الدعوى ٣٢١ سنة ١٩٤٩ مدني كلي الخيزة " ولما كان استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضي مما يدخل في سلطة قاض الموضوع وكان ما استخلصه الحكم من نزول الطاعن عن الحكم الصادر في الدعوى ٣٢١ سنة ١٩٤٩ مدني كلي الخيزة هو استخلاص سائغ تؤدي إليه الأسباب التي بنى عليها فان النهي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث بطلان الحكم المطعون فيه ذلك أن الطاعن كان قد أقام دعوى ضمان فرعية على المطعون ضده الثالث أمام محكمة أول درجة يطلب إلزامه بغلة المطحن عن فترة النزاع لإدارته له ، وقضى الحكم الابتدائي

له بطلانته فاستأنف المطعون عليهم الخمسة الأول هذا الحكم وقضى الحكم المطعون فيه في دعوى الضمان بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن عنها والزامه بغلة المطحن في فترة النزاع ، وخلا الحكم المطعون فيه من أسباب رفض دعوى الضمان مما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن الطاعن كان يدير جميع أعيان التركة ومنها المطحن في فترة النزاع ورتب على ذلك قضاءه بإلزامه وحده دون المطعون عليه الثالث بغلته فإن لازم ذلك هو رفض دعوى الضمان التي رفعها الطاعن ضد المطعون عليه الثالث ، ولا على الحكم إذا هو لم يورد أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع مسخ الثابت في الأوراق وفساد الاستدلال ، ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه استند في الاستدلال على أن المطعون عليه الثالث كان يدير المطحن إلى إيصال مؤرخ ١٥ من مارس سنة ١٩٤٨ تضمن استلامه مبلغ ١٤١ ج و ٦١٠ م من حساب المطحن غير أن الحكم لم يأخذ بهذا الإيصال باعتباره أن المبلغ الوارد به خاص برصيد المطحن بل اعتبر أنه خاص برصيد المطعون عليه الثالث وبالرغم من أن مقتضى هذا التفسير لعبارة الإيصال هو براءة ذمة الطاعن من حصة المطعون عليه الثالث من غلة المطحن فإن الحكم قضى لهذا الأخير بنصيبه في هذه الغلة ولم يعتد بالإيصال على النحو الذي فسره به عبارته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لهذا الإيصال في قوله ” والذي يقطع بأن الإدارة كانت لمحمد أحمد المليجي (الطاعن) ولم تكن لمحمد مدحت المليجي (المطعون عليه الثالث) أن الأول سدد للثاني مبلغ ١٤١ ج و ٦١٠ م قيمة رصيده في حسابات المطحن لغاية ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ الأمر الذي يدل على أنه عند عمل القسمة أراد محمد أحمد المليجي (الطاعن) أن يبرئ ذمته من حسابات المطحن بالنسبة لمحمد مدحت المليجي فدفع له رصيده في الحساب الخاص بالمطحن وأخذ عليه الإيصال المتقدم ، ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد

هذا الإيصال للتدليل على إدارة الطاعن للطحن ضمن أدلة أخرى استظهرها على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني . ولما كان الحكم قد استخلص من تقريرى الخبيرين اللذين أخذ بهما أن إيرادات التركة جميعها بما فيها المطحن في فترة النزاع ٣١٠٤٨ ج و ٨٤١ م وأن المصروفات ١٤٤٧١ ج و ٢٠٧ م وأن المبالغ التي صرفت للورثة ٢٥٠٠ ج ثم قضى لكل من المطعون عليهم بما فيهم المطعون عليه الثالث بنصيبه في الغلة بعد خصم ما صرف لهم ، وإذ لم يستند الحكم فيما قضى به في هذا الخصوص إلى الإيصال المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ واعتمد ما ورد في تقريرى الخبيرين على النحو المتقدم بيانه ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من هذين التقريرين لبيان ما إذا كان المبلغ الوارد بالإيصال أو غيره من المبالغ المتعلقة بغلة المطحن والخاصة بمفردات حساب المبالغ المدفوعة للمطعون عليه الثالث لم تدرج بتقريرى الخبيرين فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم حسن علام .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٢ القضائية :

بيع . " بيع أملاك الحكومة " . بطلان .

بيع أملاك الحكومة الخاصة . الأصل فيه أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مختومة . إباحة البيع بالممارسة في حالات استثنائية . حظر البيع بالممارسة للموظفين بالذات أو بالواسطة إلا في الحالات الواردة بالمادة الثانية من لائحة بيع أملاك الحكومة . انسحاب هذا الحظر على الاستثناءات المباح فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ . الاستثناء الوارد بهذا القرار الخاص بالأراضي التي تباع لممتأجريها من صغار الزراع . نطاقه . البيع لمن كانت حرقهم الأصلية الزراعة . عدم امتداده للموظفين الذين يزارلون الزراعة . مخالفة ذلك . أثره . إبطال العقد .

مؤدى أحكام المادتين الأولى والثانية من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الحكومة الصادرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ وقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٤٢ ثم قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٤٣/١/٣١ أن يعتبر الأصل في بيع أملاك الحكومة الخاصة أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مختومة وأن المشرع وإن استثنى من هذا الأصل بعض أملاك الحكومة فأباح بيعها بالممارسة ، إلا أن هذه الاستثناءات تختلف فيما بينها من حيث نطاق تطبيقها بحسب ما يستظهر من النصوص المتعلقة بها ويبين من قرار ١٩٤٢/٣/١٨ المشار إليه أنه لما قامت لدى المشرع دواعي الحظر على الموظفين أن يشتروا بالذات أو بالواسطة شيئاً من أملاك الحكومة بغير طريق المزاد لم يبرر لأن يشمل هذا الحظر الأراضي المنصوص عليها في الفقرات الخمس من المادة الثانية من لائحة سنة ١٩٠٢ لضالة شأنها ،

فاستبعد بالنسبة لهذه الحالات المظنة التي قد تكتنف شراء الموظفين لأراضي الحكومة الخاصة بطريق الممارسة وسلب وزير المالية الحق الذي كانت تخوله إياه الفقرة السادسة من المادة الثانية المشار إليها في أن يبيع أملاك الدولة الخاصة بطريق الممارسة بغير قيد إلا من تقديره . كما يبين من الأحكام السابق الإشارة إليها من ناحية أخرى أنه بالنسبة للاستثناءات التسعة التي لم ينص عليها بالمادة الثانية من لأئحة سنة ١٩٠٢ أن القرار الصادر بشأنها في ١٩٤٣/١/٣١ لم يعرض بشيء لما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/٣/١٨ في خصوص منع الموظفين والمستخدمين بصفة عامة من شراء أملاك الدولة بالذات أو بالواسطة بغير طريق المزايدة ، كما لم يعرض لإلغاء الفقرة السادسة من المادة الثانية من لأئحة سنة ١٩٠٢ وما ترتب على هذا الإلغاء من سلب وزير المالية الحق في أن يبيع هذه الأملاك في أحوال خاصة بالممارسة وفقاً لما يراه ، مما مفاده أن الحظر على الموظفين في شراء أملاك الدولة الخاصة بغير طريق المزايدة وسلب السلطة التقديرية لوزير المالية في أن يبيع هذه الأملاك بطريق الممارسة قد ظل قائمين . وأن كل ما ترخص فيه قرار ١٩٤٣/١/٣١ هو أنه خول وزارة المالية حقاً مقيداً في بيع بعض أنواع من الأراضي المملوكة للحكومة وجعل هذا الحق بالنسبة لكل حالة منوطاً بالغرض الذي يؤدي إلى تحقيق المصاحبة فيها ومقيداً بالشروط التي يتطلبها المشرع ، بحيث إذا أذنت وزارة المالية ببيع شيء من أملاك الحكومة دون أن تتوافر مبررات هذا البيع ، أو دون أن تتحقق شروطه في كل حالة فإنها تكون متجاوزة الرخصة التي أعطيت لها . ولا محل لعدم التفرقة بين الموظفين وغير الموظفين في جميع الاستثناءات التسعة التي نص عليها بالقرار المشار إليه ، إذ أن المشرع لو أراد المساواة إطلاقاً لنص عليها صراحة بهذا القرار أسوة بما فعله بالنسبة للحالات الخمس الواردة بالمادة الثانية من لأئحة سنة ١٩٠٢ حيث نص صراحة في قرار سنة ١٩٤٢ على عدم سريان حظر البيع بالممارسة للموظفين في هذه الحالات جميعها . ولما كان الاستثناء الأول الذي شمله القرار الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ المتعلق بالأراضي التي لا تزيد مساحتها على العشرين فدانا وتصرح ببيعها بالممارسة لمستأجريها من صغار الزراع قد ورد تحت عنوان ” الأراضي التي تباع لمستأجريها من صغار الزراع “ ، وإذا يفصح هذا التعبير عن هدف المشرع الذي يسعى إليه بالتوسعة على صغار

الزراع تدعيًا لمكانتهم الاجتماعية بنشر الملكية الصغيرة بينهم ، وكان الظاهر من هذا النص أن صغار الزراع الذين أراد المشرع أن يخصهم - دون سواهم - بهذه المصلحة هم من كانت حرقهم الأصلية الزراعة ، وإذ كانت الصفة الأصلية للوظفين هي الوظيفة ، وليست الزراعة بالنسبة لهم - إن هم زاوواها - إلا عملاً عارضاً يستلزم نوعاً من القرار والتوطن في الأرض أو الإشراف عليها مما قد يتنافى مع مقتضيات الوظيفة وقيودها ، وكانت العسلة من حظر البيع للوظفين بالممارسة هي ضمان حسن التصرف في أموال الحكومة والمحافظة على أموال الخزانة العامة ، وإذ تعتبر هذه العلة قائمة في بيع أملاك الحكومة موضوع الاستثناء الأول المنصوص عليه بالقرار الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ ، فإن هذا يستوجب حظر البيع بالممارسة لموظفي الحكومة بالنسبة لهذا الاستثناء سواء في ذلك تحققت المظنة التي تكتنفه بالجموء إلى أساليب غير سليمة أم لم تتحقق . وإذا وقعت المخالفة وجب الحكم بإبطال البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٦ مدني كلي دمنهور ضد السيدة حفيظة علي أحمد ومحمد السيد كامل الشرقاوي (المطعون ضدهما الأولى والخامس) وطلبت الحكم عليهما بإبطال عقد البيع المحرر بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ والمسجل برقم ٥١٥٦ دمنهور والمتضمن بيعها لهما ١٨ ف و ٣ ط بناحية حفص مركز دمنهور مبينة بذلك العقد وبصحيفة الدعوى مع نحو كافة التسجيلات والتأشيرات على العين المذكورة وذلك في مواجهة المرحوم عبد اللطيف محمود السعدني (مورث المطعون ضدهم الأربعة الأولين) والسيد محمد كامل الشرقاوي (المطعون ضده السادس) . وقالت شرحاً لدعواها

أن هذين الأخيرين كانا يستأجران منها الأرض موضوع ذلك العقد ، وأنه لما كانت لأئحة شروط وقيود بيع أملاك الحكومة الحرة الصادرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ تمنع بيع تلك الأرض بغير طريق المزاد ، كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ قد حظر على الموظفين شراء شيء من أملاك الحكومة الخاصة بالذات أو بالواسطة بطريق الممارسة إلا في حالات معينة ورد ذكرها على سبيل الحصر في اللائحة المشار إليها وسلب وزير المالية الحق الذي كانت تخوله إياه تلك اللائحة في أن يبيع أملاك الحكومة بهذا الطريق كلما استصوب ذلك ، وإذ صدر قرار مجلس الوزراء في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ بتحويل وزير المالية سلطة بيع أراضي الحكومة بالممارسة في حالات خاصة منها بيع الأراضي الزراعية التي لا تزيد مساحتها على عشرين فدانا إلى صغار الزراع فقد تقدم المستأجران بطلب شراء الأرض المشار إليها والبالغ مساحتها ١٨ ف و ٣ ط ، ولما رفض طلبهما لأنهما من الموظفين قدما بطلب آخر وتم البيع إلى المطعون عليهما الأولى والخامس نظير ثمن قدره ٨٧٠ ج ، ولما تبين للمصلحة أن هذا البيع قد وقع باطلا لمخالفته قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٢ لأن المشتريين هما زوجة مورث المطعون ضدهم الأولين وابن المطعون ضده السادس المستأجرين للأطيان المباعة - وهما من الموظفين في الحكومة - فقد أقامت دعواها الراهنة بطلباتها المتقدمة بيانها . وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة دمنهور الابتدائية برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة ذلك الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١١٤ سنة ١٦ ق ، وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٢ ، وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الأصل طبقا للسادة الأولى من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الحكومة الحرة الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٢ هو أن يكون بيع تلك

الأمالك إما بالمزاد أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختومة . وقد استندت الفقرات الخمس الأولى من المادة الثانية من تلك اللائحة خمس حالات أجازت فيها لوزير المالية بيع الأملاك المشار إليها بطريق الممارسة ، وأباحته له الفقرة السادسة منها أن يبيع هذه الأملاك أيضا بالممارسة في أى حالة أخرى وفقا لما يستصوبه . وفي ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ أصدر مجلس الوزراء قرارا نص فيه على أنه يحظر على الموظفين والمستخدمين بوجه عام أن يشتروا بالذات أو بالواسطة شيئا من أملاك الحكومة بغير طريق المزاد العام إلا في الأحوال الخمس المحددة التي نصت عليها لائحة سنة ١٩٠٢ وأن يبطل كل تصرف يتم مخالفا لذلك ، كما نص بهذا القرار على إبطال العمل بالفقرة السادسة من المادة الثانية من اللائحة المشار إليها . ثم أصدر مجلس الوزراء قرارا آخر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ خول فيه وزير المالية بيع أملاك الحكومة بطريق الممارسة في تسع حالات أخرى ، الأولى منها هي بيع الأراضي التي لا تتجاوز مساحتها عشرين فدانا لمستأجريها من صغار الزراع إذا ظلوا مستأجرين لها بعقود لمدة ست سنوات متوالية وقاموا بسداد الإيجار . واستطردت الطاعنة تقول إن المشرع إذ أباح البيع بالممارسة طبقا لقرار ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ في الحالات الخمس المنصوص عليها في المادة الثانية من لائحة سنة ١٩٠٢ ولم يمنع الموظفين والمستخدمين بوجه عام من الشراء بالذات أو بالواسطة في هذه الحالات ، فإن هذا لا يعني إباحة البيع لهم بالممارسة في الحالات التسع التي وردت على سبيل الحصر في قرار ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ ذلك أن العلة في الحظر على الموظفين شراء أملاك الحكومة بغير طريق المزاد هي حسن التصرف في أملاك الدولة والمحافظة على حقوق الخزانة ، وقد رأى المشرع أن هذه العلة غير متوافرة في الحالات الخمس المنصوص عليها في لائحة سنة ١٩٠٢ ، أما الحالة الأولى التي وردت ضمن الحالات التسع المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ لاعتبارات اجتماعية خاصة فإن علة الحظر قائمة بالنسبة لها . وإذا لم يبطل الحكم المطعون فيه البيع موضوع الدهوى رغم حصوله بطريق الممارسة لأشخاص بالواسطة عن موظفين لأطيان مملوكة للحكومة بحظور عليهما شراؤها إلا بالمزاد فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المادة الأولى من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الحكومة الحرة الصادرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ تنص على أن "بيع أملاك الميرى الحرة يكون إما بالمزاد العلني أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها بالشمع الأحمر" وتنص المادة الثانية من تلك اللائحة على أنه "يجوز أن تباع بالممارسة أنواع الأراضي الموضحة : (أولا) الأراضي المغروس فيها أشجار ملك الغير (ثانيا) الأراضي المقام عليها مباني ملك الغير (ثالثا) القطع الصفيرة التي لا يتجاوز مقدارها خمسة أفدنة وتكون متداخلة بأطيان الأفراد أو محاطة بها (رابعا) الأراضي المتخلفة عن الترع أو المساقى أو المصارف أو المتارب أو الجسور الملغية أو التي تكون مصلحة الري قد نقصت حجمها مهما كان مقدار تلك الأراضي (خامسا) زوائد التنظيم بوجه عام مهما كان مقدارها (سادسا) ما عدا ذلك من الأراضي في أحوال خصوصية بحسب ما تستصوبه نظارة المالية" وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٤٢ وافق فيه على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية لاحظت فيها على المادة الثانية من لائحة سنة ١٩٠٢ المتقدمة الذكر أنها " وإن كانت قد بدأت بتعيين الأحوال التي يجوز فيها البيع بالممارسة تعيينا يقصده إلى الحصر ويقصر البيع بالممارسة على أجزاء ضئيلة ضيقة النطاق إلا أن الفقرة السادسة منها قد ذهبت بأثر هذا الحصر إذ تركت لوزير المالية أن يخرج متى أراد عن حكم تلك المادة وأن يأذن بالبيع بالممارسة في الأحوال التي يستصوبها" ثم أردفت المذكرة ذلك بقولها " إن البيع لموظفي الحكومة بالممارسة فيه مظنة لما قد يتخذه البعض من الأساليب التي قد تتعدى الوسائل السليمة " فلهذا ولزيادة في الحيلة وضمائنا لحسن التصرف في أملاك الدولة اقترحت وزارة المالية ووافق مجلس الوزراء على " (أولا) يحظر على الموظفين والمستخدمين بوجه عام أن يشتروا بالذات أو بالوساطة شيئا من أملاك الحكومة بغير طريق المزاد العام إلا في الأحوال التي نصت عليها المادة الثانية من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة وكل عقد أو تصرف يتم مخالفا لذلك يعد باطلا ... (ثانيا) يبطل العمل بالفقرة (سادسا) من المادة الثانية من لائحة شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة " .

على أنه بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ أصدر مجلس الوزراء قرارا آخر وافق فيه على مذكرة لوزارة المالية قالت فيها " توجد هناك بعض حالات تتوافر فيها

مبيعات البيع بالممارسة غير ما هو وارد بالبند الخمسة المبينة أعلاه وكانت وزارة المالية اتبعت قاعدة البيع بالممارسة في هذه الأحوال استنادا إلى نص البند السادس الذي ألغى بمقتضى قرار مجلس الوزراء الأخير - قرار ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ "وعددت المذكرة تسع حالات اقترحت التصريح لها بالبيع بالممارسة فيها، وتتعلق الحالة الأولى منها بالأراضي التي لا تزيد مساحتها على عشرين فدانا والتي كانت وزارة المالية قد قررت في سنة ١٩٣٧ أن تباع لمستأجريها من صغار الزراع بالممارسة إذا كانوا قد استأجروها لمدة ست سنوات متواليه وسددوا جميع ما عليهم من اجار . . . وذلك " بدافع من العمل على انتشار الملكية الصغيرة وعدم انحراج الأهالي من أراضي يكونون قد استوطنوا فيها عدة سنين وزرعوها " . ومؤدى هذه الأحكام أن يعتبر الأصل في بيع أملاك الحكومة الخاصة أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مخطومة ، وأن المشرع وإن استثنى من هذا الأصل بعض أملاك الحكومة فأباح بيعها بالممارسة ، إلا أن هذه الاستثناءات تختلف فيما بينها من حيث نطاق تطبيقها بحسب ما يستظهر من النصوص المتعلقة بها . ويبين من الأحكام المشار إليها أنه لما قامت لدى المشرع دواعي الحظر على الموظفين أن يشتروا بالذات أو بالواسطة شيئا من أملاك الحكومة بغير طريق المزاد لم يبررا لأن يشمل هذا الحظر الأراضي المنصوص عليها في الفقرات الخمس من المادة الثانية من لائحة سنة ١٩٠٢ لضالة شأنها فاستبعد بالنسبة لهذه الحالات المظنة التي قد تكتنف شراء الموظفين لأراضي الحكومة الخاصة بطريق الممارسة وسلب وزير المالية الحق الذي كانت تفحوله إياه الفقرة السادسة من المادة الثانية المشار إليها في أن يبيع أملاك الدولة الخاصة بطريق الممارسة بغير قيد إلا من تقديره . كما يبين من الأحكام السابق الإشارة إليها من ناحية أخرى أنه بالنسبة للاستثناءات التسعة التي لم ينص عليها بالمادة الثانية من لائحة سنة ١٩٠٢ أن القرار الصادر بشأنها في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ لم يعرض بشيء لما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ في خصوص منع الموظفين والمستخدمين بصفة عامة من شراء أملاك الدولة بالذات أو بالواسطة بغير طريق المزاد ، كما لم يعرض لالغاء الفقرة السادسة من المادة الثانية من لائحة سنة ١٩٠٢ وما ترتب على هذا الالغاء من سلب وزير المالية الحق في أن يبيع هذه الأملاك في أحوال خاصة بالممارسة وفقا

لما يراه ، مما مفاده أن الحظر على الموظفين في شراء أملاك الدولة الخاصة بغير طريق المزاد وسلب السلطة التقديرية لوزير المالية في أن يبيع هذه الأملاك بطريق الممارسة قد ظلا قائمين وأن كل ما ترخص فيه قرار ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ هو أنه خول وزارة المالية حقا مقيدا في بيع بعض أنواع من الأراضي المملوكة للحكومة وجعل هذا الحق بالنسبة لكل حالة منوطا بالغرض الذي يؤدي إلى تحقيق المصلحة فيها ومقيدا بالشروط التي يتطلبها المشرع بحيث إذا أذنت وزارة المالية ببيع شيء من أملاك الحكومة دون أن تتوافر مبررات هذا البيع أو دون أن تتحقق شروطه في كل حالة فإنها تكون متجاوزة الرخصة التي أعطيت لها ولا محل لعدم التفرقة بين الموظفين وغير الموظفين في جميع الاستثناءات التسعة التي نص عليها بالقرار المشار إليه ، إذ أن المشرع لو أراد المساواة إطلاقا لنص عليها صراحة بهذا القرار أسوة بما فعله بالنسبة للحالات الخمس الواردة بالمادة الثانية من لأئحة سنة ١٩٠٢ حيث نص صراحة في قرار سنة ١٩٤٣ على عدم سريان حظر البيع بالممارسة للموظفين في هذه الحالات جميعها . ولما كان الاستثناء الأول الذي شمله القرار الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ المتعلق بالأراضي التي لا تزيد مساحتها على العشرين فداناً وتصرح بيعها بالممارسة لمستأجريها من صغار الزراع وهو الاستثناء الذي رأى الحكم المطعون فيه أن أرض النزاع تندرج تحته — قد ورد تحت عنوان ”الأراضي التي تباع لمستأجريها من صغار الزراع“ وإذا يفصح هذا التعبير عن هدف المشرع الذي يسعى إليه بالتوسعة على صغار الزراع تدعياً لمكائهم الاجتماعية بنشر الملكية الصغيرة بينهم ، وكان الظاهر من هذا النص أن صغار الزراع الذين أراد المشرع أن ينحصهم — دون سواهم — بهذه المصلحة هم من كانت حرقهم الأصلية الزراعة ، وإذا كانت الصفة الأصلية للموظفين هي الوظيفة ، وليست الزراعة بالنسبة لهم — إن هم زاوولوها — إلا عملاً عارضاً يستلزم نوعاً من القرار والتوطن في الأرض أو الإشراف عليها ، مما قد يتنافى مع مقتضيات الوظيفة وقيودها . لما كان ذلك وكانت العلة من حظر البيع للموظفين بالممارسة هي ضمان حسن التصرف في أملاك الحكومة والمحافظة على أموال الخزانة العامة ، وإذا تعتبر هذه العلة قائمة في بيع أملاك الحكومة موضوع الاستثناء الأول المنصوص عليه بالقرار الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ بما يستوجب الحظر بالنسبة له سواء في ذلك تحققت المظنة التي تكتنفه بالجوء

إلى أساليب غير سليمة أم لم تتحقق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف الحالة الأولى المنصوص عليها بالقرار الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ التي يحق بموجبها للمستأجرين من صغار الزراع بشروط محددة الشراء بالممارسة للأرض التي يستأجرونها من الحكومة إلى الحالات الخمس المنصوص عليها في لائحة سنة ١٩٠٢ لتأخذ حكمها ، ولم يعمل الحظر على الموظفين من الشراء بالذات أو بالواسطة في هذه الحالة ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض دعوى مصاحبة الأملاك بطلب إبطال عقد البيع الصادر إلى المطعون ضدها الأولى زوجة مورث المطعون ضدهم الأربعة الأولين وإلى المطعون ضده الخامس ابن المطعون ضده السادس رغم ما ثبت مما حصله الحكم من أن الزوج والوالد المستأجرين للأطيان هما من الموظفين وأنهما اشتريا الأرض بالواسطة بطريق الممارسة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في الاستئناف رقم ١١٤ سنة ١٦ ق الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وإبطال عقد البيع المحرر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ والمسجل برقم ٥١٥٦ دمنهور .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد / المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومجد صادق الرشيدى ، والسيد عيد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢٢١)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) حكم . "تسبيب الأحكام" . "الأسباب المسجلة للنطوق" . نقض .
"أسباب الطعن" . "ما لا يصلح سببا للنقض" .

أسباب الحكم المسجلة للنطوق . احتواؤها على ما يوضح حقيقة ما قضى به .
لا غموض .

(ب) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالبيينة" .

عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على تفاصيل الواقعة . كفاية ورودها على ما يؤدي
إلى الحقيقة فيها .

(ج) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" . "الأوراق
العرفية" . "شروط صحتها" . نقض . "أسباب الطعن" . "ما لا يصلح
سببا للنقض" . حكم . "تسبيب الحكم" . "قصور" . "ما لا يعد
كذلك" .

شرط صحة الورقة العرفية . توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة
الإصبع . المنازعة في صحة ورقة تحمل توقيعاً ببصمة إصبع وآخر ببصمة ختم . استخلاص
الحكم أن مصدر الورقة قد وقع عليها . كفاية ذلك . النعى على الحكم بالقصور لعدم
تعيينه طريقة التوقيع . غير متبع .

(د) إثبات . "طرق الإثبات" . "القرائن القانونية" . وصية . "القرينة
الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى" .

القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى . شروطها . احتفاظ المورث
الذى تصرف لأحد ورثته بجائزة العين المتصرف فيها وبحقه فى الانتفاع بها مدى
حياته . وجوب استناده فى ذلك إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

١ - متى كانت أسباب الحكم المشكلة لمنطوقه توضحه بما لا يدع مجالا للغرض في حقيقة ما قضى به ، فإن النعى على الحكم بالتناقض والغموض يكون على غير أساس .

٢ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها .

٣ - لا يشترط لصحة الورقة العرفية وإضفاء الحجية عليها في حكم المادة ٣٩٠ من القانون المدني إلا توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الإصبع . وإذا اكتفى المشرع بإحدى هذه الطرق ويسوى بينها في الحكم بصحة التوقيع على الورقة العرفية ، باعتبار أن التوقيع ينصرف في مدلوله إلى الإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع ، فإنه إذا كان العقد - الذي دفع المدعى عليه بجهالة توقيع مورثه عليه - يحمل توقيعاً ببصمة أصبع وآخر ببصمة ختم منسوبين إلى مورث المدعى عليه ، وكان الحكم قد استخلص أن المورث قد وقع فعلاً على العقد ، فإنه يكون من غير المتج تعيب الحكم بالنعى بالقصور لعدم تعيينه طريقة توقيع المورث على العقد .

٤ - القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بميازته للعين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها ، على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه مستنداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه^(١) .

(١) راجع نقض ٢٤ يولية سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٨٠٨ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ كلى سوهاج ضد مورث الطاعنين وضد نفسها باعتبارهما وارثي المرحوم محمد أحمد حجازي وطلبت الحكم بإثبات صحة التعاقد الصادر لها بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ من زوجها المورث المشار إليه والمتضمن بيعه لها ١ ف و ٨ ط أطيانا زراعية مبينة بصحيفة الدعوى بثمن مقداره ٥٠٠ ج مع التسليم واستندت إلى عقد بيع أقر فيه البائع لها بقبض الثمن وموقع عليه ببصمة إصبع وبصمة ختم منسوبيتين له . دفع المدعى عليه — مورث الطاعنين — بجهالة توقيع مورثه على العقد ، وأنه بفرض صحة العقد فإنه تصرف غير منجز قصد به الوصية لو ارث ، فوجهت المحكمة إليه يمين عدم العلم خلفها ، وقضت المحكمة في ١٩٥٩/١١/٢٤ بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صدور العقد من البائع وتوقيعه عليه . وبعد أن نفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين قضت المحكمة في ١٩٦٠/٤/٢٨ برفض الدفع بالجهالة وبإثبات صحة التعاقد . استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٦ لسنة ٣٥ ق أسيوط ، وحل الطاعنون محل مورثهم بعد وفاته ، وبمحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٢/١/٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها بطلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها تناقض الحكم المطعون فيه وغموضه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى في منطوقه بإثبات التعاقد عن الأطيان المبينة بصحيفة الدعوى وبالعقد وتسليمها ، مع أن الثابت بأسباب

هذا الحكم أن الأطيان محل البيع وردت في الصحيفة شائعة في أطيان أخرى بينما جاء في العقد أنها أربع قطع مفرزة بمحدود معلومة — فيكون بذلك قد قضى بمقدارين مختلفين من الأطيان مما يعيب الحكم بالتناقض فضلاً عما ينطوي عليه قضاؤه بالتسليم من غموض .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بعد أن حصل في صدر أسبابه التي ساقها في هذا الخصوص أنه ورد في صحيفة الدعوى أن المطعون عليها تطالب بالأطيان المباعة شائعة في أطيان أخرى بينما ورد في العقد أنها أطيان مفرزة — ألحق الحكم ذلك بقوله أن المطعون عليها عدلت طلباتها بالجلسة إلى جعل حدود المبيع كالواردة بالعقد وصحيفة الدعوى . ولما كان الواضح من هذه الأسباب أن بيانات الأطيان المباعة قد تطابقت حدودها ومعالمها في الصحيفة وعقد البيع بعد تعديل المطعون عليها البيان المتعلق بها في الجلسة ، وكانت هذه الأسباب المكملة لمنطوق الحكم توضحه بما لا تدع مجالاً للغموض في حقيقة ما قضى به فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه قصور في التسبيب إذ أقام قضاءه برفض الدفع بالجهالة على أن الثابت من أقوال شهود المطعون عليها أن البائع وقع على العقد بعد أن عهد إلى أحدهم بتحريره ، في حين أنه لم يرد بأقوال أحد من هؤلاء الشهود أن المورث وقع على العقد بختمه أو ببصمة إصبعه ، كما أنه لا يبين من الحكم نوع التوقيع المنسوب إلى البائع وهل هو بصمة الإصبع أم الختم .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الحكم الابتدائي عرض وهو بصدد الدفع بالجهالة لأقوال شهود الطرفين بالتحقيق وأقام قضاءه برفض الدفع على ما قرره من ” أن الثابت من أقوال شهود المدعية — المطعون عليها — أن مورثها ومورث المدعى عليه وقع على العقد بعد أن عهد إلى أحدهم وهو عبد التواب الخطيب بتحريره “ . وقد أيد ذلك الحكم المطعون فيه إذ أورد بأسبابه

” أن محكمة أول درجة قد انتهت إلى النتيجة السابقة حيث أثبتت شهود المستأنف عليها — المطعون عليها — أن البائع قد وقع على العقد وتأخذ هذه المحكمة بهذا النظر “ — ويبين من هذه الأسباب أن الحكم المطعون فيه خلص إلى حقيقة توقيع المورث على عقد البيع من مؤدى أقوال الشهود بما يحتمله مضمونها ، وإذ اطمأنت محكمة الموضوع إلى الأخذ بهذه الأقوال ، وكان لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها ، فإن تعيب الحكم بالخطأ في الإسناد إذ أخذ بالنتيجة التي استخلصها من أقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع ويدخل في اطلاقاته ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا الشق على غير أساس — والنهى مردود في شقه الثانى ذلك أنه لا يشترط لصحة الورقة العرفية واضفاء الحجية عليها في حكم المادة ٣٩٠ مدنى إلا توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الأصبع . وإذ يكتفى المشرع بأحدى هذه الطرق ويسوى بينها في الحكم بصحة التوقيع على الورقة العرفية باعتبار أن التوقيع ينصرف في مدلوله إلى الامضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع ، وكان الثابت من تفسيرات الحكم الواقعية أن العقد المتنازع عليه يحمل توقيعاً ببصمة إصبع وآخر ببصمة ختم ملسويين إلى المورث ، وكان الحكم قد استخلص على ما سلف بيانه أن المورث قد وقع فعلاً على العقد ، فإنه يكون من غير المنتج تعيب الحكم في هذا الشق من النعى بالقصور لعدم تعيينه طريقة توقيع المورث على العقد .

وحيث إن النعى بالسبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر التصرف الصادر للمطعون عليها من مورثها تصرفاً منجزاً قصد به الهبة في صورة البيع وأن استمرار وضع يد المورث على العين المتصرف فيها حتى وفاته لا يتعارض مع التنجيز، ولم يأخذ الحكم بالقرينة المقررة بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى والتي تقضى بأن تصرف المورث الذى يحتفظ فيه بأية طريقة كانت بحيازة العين وبالاقتناع بها مدى حياته يعتبر وصية في حق الوارث الصادر له هذا التصرف إلا إذا أقام هو الدليل على تنجيزه ، واعتبر الحكم

التصرف منجزاً على خلاف مقتضى هذه القرينة المقررة لمصاحبة الطاعنين رغم تمسكهم بها وثبوت عناصرها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه باعتبار التصرف منجزاً على ما قرره من أنه " ذكر في العقد أنه انعقد مقابل ثمن قدره ٥٠٠ ج أقر البائع باستلامه كاملاً ، كما أقرب رفع يده عن الأرض المباعة وبوضع يد المشتري عليها ، يؤيد هذا الاستخلاص ما شهد به أحمد كمال الدين من أن البائع سلم المدعية عقد البيع " - ورد الحكم على الادعاء بأن العين ظلت في وضع يد البائع حتى وفاته بقوله " إن هذا بفرض صحته لا يتعارض مع تنجيز التصرف خصوصاً وأن التصرف حاصل لزوجة مشمولة برعاية زوجها ومن المتعارف عليه أنه يتولى إدارة أملاكها نيابة عنها " - كما رد الحكم في موضع آخر على الادعاء بعدم دفع المشتري الثمن بقوله " أنه بفرض أن المدعية - المطعون عليها - لم تدفع الثمن فإن العقد يعتبر هبة مستترة في عقد بيع " ثم انتهى الحكم إلى القضاء بصحة عقد البيع سواء اعتبر عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد البيع . ولما كانت القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها ، على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ومستنداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفي بأسباب سائغة احتفاظ المورث بحق الانتفاع مدى حياته بالعين موضوع التصرف واعتبر أن حيازته لها بعد التصرف لم تكن لحساب نفسه وإنما لحساب زوجته المطعون عليها بوصفه وكيلها عنها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار العقد تصرفاً منجزاً لا يقصد به الوصية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدرى ، وصباس حلمى عبد الجواد ، وسليم
راشد أبوزيد .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٢ القضائية :

تقادم . "قطع التقادم" . تنفيذ . حجز .

دعوى المدين براءة الذمة من الدين . دعوى موضوعية لا تقطع التقادم . الإجراء
القاطع للتقادم . شرطه أن يكون صادرا من الدائن . عدم اعتبار الدعوى الموضوعية من
المدين بالمنازعة في التنفيذ مع طلب إلغاء الحجز مانعا يتقدم معه على الدائن مواصلة إجراءات
التنفيذ بدينه .

الدعوى الموضوعية المرفوعة من المدين استنادا إلى براءة ذمته من دين الأجرة
المنفذ به وإلى أن هذا الدين لا يجوز التنفيذ به لأنه غير معين المقدار وغير خال
من النزاع ، لا تقطع مدة تقادم دين الأجرة المنفذ به إذ يشترط في الإجراء
القاطع للتقادم أن يكون صادرا من الدائن ودالا على تمسكه بحقه المهدد
بالسقوط كما أن هذه الدعوى وإن تضمنت منازعة موضوعية من المدين في التنفيذ
مع طلب إلغاء الحجز المتوقع لا توقف إجراءات التنفيذ المتخذة استنادا إليه
وبالتالى فلا يعتبر رفعها مانعا يتقدم معه على الدائن مواصلة إجراءات
التنفيذ بدينه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة الأوقاف الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٣ سنة ١٩٢١ مدنى كلى القاهرة على المرحومين قزمان بطرس ورفله عطا الله مورثى المطعون ضدهم وعلى آخرين بالصحيفة المعلنة إليهم فى ١٠ و ١٣ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ طالبة الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ١١٢٢٠ ج و ٩٠٢ م قيمة أجرة أطيان زراعية مساحتها ١٤٨٥ ف و ١ ط و ٤ س كان يستأجرها المدعى عليهم بمقتضى عقد إيجار رسمى مؤرخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩١١ لمدة ثلاث سنوات انتهت فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٢ وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ قضت المحكمة بإلزام المورثين المذكورين بصفتهم مستأجرين وبضمان وتضامن باقى المدعى عليهم بأن يدفعوا للوزارة الطاعنة هذا المبلغ — استأنف مورثا المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه ورفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ٦٩ سنة ٤٢ قضائية ودفع مورثا المطعون ضدهم وهم من بعدهما بسقوط حق الوزارة الطاعنة فى المطالبة بهذه الأجرة بمضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ استحقاقها فى سنة ١٩١٢ حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ — وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الوزارة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بمجلسة أول مايو سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وبالمجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت فى الأوراق كما خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط دين

الأجرة المطالب به على أن المستندات المقدمة من الوزارة الطاعنة ليس فيها ما يتصل بدين الأجرة المستحق في أكتوبر سنة ١٩١٢ ويعتبر قاطعا لمدة التقادم المسقط هذا في حين أن الثابت من صحيفة الدعوى المعلنة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ والتي كانت مقدمة إلى محكمة الاستئناف أن الدعوى المذكورة رفعت من رفله عطا الله مورث المطعون ضدهم المذكورين تحت "تاسعا" ضد الوزارة الطاعنة والأمير السابق يوسف كمال وقد ذكر في صحيفة أن هذا المورث وآخرين كانوا يستأجرون أطيانا من الطاعنة بعقد رسمي مؤرخ سنة ١٩٠٦ لمدة ثلاث سنوات ثم استأجروا ذات الأطيان لمدة أخرى تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٢ بعقد رسمي مؤرخ سنة ١٩٠٩ وأنه على الرغم من أن الوزارة قد استوفت الأجرة المستحقة لها جميعها فقد أوقعت حجزا تنفيذيا تحت يد الأمير السابق يوسف كمال في ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ كما أوقعت حجزا تنفيذيا على وابور مملوك للمورث وحدد لبيعه يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ والثابت من الإعلان المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ والإعلان المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ أن تلك الدعوى أجلت لجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٥ ثم لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ كما أن الثابت من الحكم الابتدائي الذي ألغاه الحكم المطعون فيه أن حجزا كانت قد وقعت بمقتضى عقد الإيجار المذكور وأن أوراق هذه الجحوز كانت مقدمه أمام محكمة الدرجة الأولى - وترى الطاعنة أن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه على أنها لم تقدم ما يدل على اتخاذها إجراء قاطعا للتقادم يكون قد خالف الثابت في هذه الأوراق كما خالف القانون لأن من شأن تلك الإجراءات أن تقطع مدة التقادم المسقط لدين الأجرة .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الاطلاع على صحيفة الدعوى المعلنة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩١٤ والمودعة من الطاعنة ملف الطعن أنها دعوى موضوعية رفعها المرحوم رفله عطا الله مورث المطعون ضدهم المذكورين تحت "تاسعا" أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف وطلب فيها الحكم بإلغاء الجحزين الموقعين في ٣ و ٢٦ من أغسطس سنة ١٩١٤ والمشار إليهما في صحيفة الدعوى المذكورة وذلك استنادا إلى براءة ذمته من دين الأجرة المنفذ به وإلى أن هذا الدين لا يجوز التنفيذ به لأنه غير معين المقدار وغير خال من النزاع .

والدعوى المذكورة وقد رفعت من المدين فأنها لا تقطع مدة تقادم دين الأجرة المنفذ به إذ يشترط في الإجراء القاطع للتقادم أن يكون صادرا من الدائن ودالا على تمسكه بحقه المهدد بالسقوط . كما أن هذه الدعوى وقد تضمنت منازعة موضوعية من المدين في تنفيذ عقد الأيجار الرسمي وطلب فيها إلغاء الحجزين لا توقف إجراءات التنفيذ المتخذة إستنادا إليهما وبالتالي فلا يعتبر رفعها مانعا يتعذر معه على الوزارة الدائنة مواصلة إجراءات التنفيذ بدورها خلافا لما تزعم تلك الوزارة ولئن كان تقادم دين الأجرة المطالب به قد انقطع بالحجزين المذكورين فقد بدأ تقادم جديد من تاريخ توقيع الحجز الأخير منهما في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩١٤ مدام لم يثبت أن الوزارة الطاعنة واصلت السير في إجراءات التنفيذ التالية لهما، وبحساب المدة من هذا التاريخ حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٠ يبين أنها تزيد على مدة التقادم الخمس المسقط لدين الأجرة المطالب به أما ما ورد في الحكم الابتدائي من أن أوراق الحجز كانت مقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى فإن محكمة الاستئناف قد ألغت هذا الحكم بعد أن اطلعت على الأوراق المقدمة من الوزارة الطاعنة وتبين لها بحق أنه ليس فيها ما يعتبر إجراء قاطعا لمدة التقادم المسقط ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون ومخالفة الثابت في الأوراق على غير أساس .

وخيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندوز ، ومحمد صادق البشيشي .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) حكم " إصداره " . " أسباب عدم الصلاحية " . وكالة . قاض .

الوكالة عن الخصوم كسبب لعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى هي تلك الوكالة القائمة وقت نظرها .

(ب) التزام " سبب الإلتزام " . إثبات . " الإثبات بالبيئة في المواد التجارية " . صورية .

ذكر سبب الإلتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيق ومعدوم . عدم جواز إثباته بنفي الكتابة إذا كان الإلتزام مدنياً لمخالفة ما اشتمل عليه دليل كتابي . جواز ذلك الإثبات بكافة الطرق إذا كان الإلتزام تجارياً . جواز إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي بنفي الكتابة في المواد التجارية .

١ - الوكالة عن أحد الخصوم التي تجعل القاضي غير صالح لنظر دعواه ممنوعاً من سماعها هي تلك الوكالة القائمة وقت نظر تلك الدعوى . فإذا كانت الوكالة قد انقضت قبل هذا الوقت فإنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى .

٢ - ذكر سبب الإلتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيق وأن الإلتزام في الواقع معدوم السبب ولئن كان هذا الإدعاء لا يجوز إثباته بنفي الكتابة إذا كان الإلتزام مدنياً لأنه ادعاء بما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي إلا أن إثباته يكون جائزاً بطرق الإثبات كافة إذا كان الإلتزام تجارياً على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من جواز إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه

دليل تكملي بغير الكتابة في المواد التجارية ومن ثم فإذا صح ما تمسك به الطاعن (المدين) من أن التزامه تجارى فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تمكينه من إثبات انعدام سبب التزامه بغير الكتابة على أن سبب الدين قد ذكر صراحة في السند وأن هذا يعتبر إقراراً من المدين بوجود ذلك السبب وبصحته ، يكون قد خالف القانون لما ينطوى عليه من معارضة لحق الطاعن في نقض ما هو مذكور في السند بطرق الإثبات كافة كما أن إغفاله بحث دفاع الطاعن المتضمن أن الالتزام تجارى قد أعجز محكمة النقض عن التحقق من صحة تطبيقه للقانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المرحوم عبد المجيد الرشيدى مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول استصدر من محكمة دمياط الابتدائية أمر أداء يقضى بإلزام الطاعن والمطعون ضده الأخير بأن يؤديا إليه متضامتين مبلغ ٧٥٠ ج والمصروفات استناداً إلى أن هذا المبلغ هو الباقي من قيمة السند المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٥ والذى تضمن تعهدهما متضامتين بأن يدفعاه وقت الطلب مبلغ ٩٥٠ ج وذكر فيه أن القيمة وصلت نقدية ودفعت لبنك مصر وبنك التسليف . وقد مارض المدينان — الطاعن والمطعون ضده الأخير — فى هذا الأمر ، وقيدت معارضتهما برقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ كلى دمياط . ومحكمة دمياط الابتدائية قضت بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢ برفض هذه المعارضة ، فاستأنفا ذلك الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٧٦ لسنة ١١ ق

(١) راجع نقض ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة المكتب الفنى ص ٨ ص ٤٧٩ ونقض

أمام محكمة استئناف المنصورة ، وطلبا إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء تأسيسا على أنه وإن ذكر في السند أن قيمته دفعت نقدا إلى بنكي مصر والتسليف إلا أن الدائن لم يودع شيئا من هذه القيمة لحسابهما في البنكين المذكورين مما يجعل التزامهما معدوم السبب ، وطلب المستأنفان من محكمة الاستئناف إلزام ورثة الدائن بتقديم ما لديهم من أوراق مثبتة لإيداع المبلغ في البنكين لحسابهما كما طلبا التصريح لهما بإدخال فرع بنك مصر بالمنصورة وفرع بنك التسليف بفارسكور ليقدما ما يفيد ذلك الإيداع . ومحكمة استئناف المنصورة رفضت هذين الطلبين وقضت بتاريخ ١٩٦٢/٤/٧ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٩٦٢/٥/٦ وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الأول هو أن الحكم المطعون فيه قد لحقه البطلان لإقامته على إجراءات باطلة . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المستشار عضو الهيئة الاستئنافية التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه كان وكيلا للدائن المرحوم عبد المجيد الرشيدى بمقتضى التوكيل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٤٥ فارسكور وذلك حسبها هو ثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة الدعوى رقم ١٩٤٩ مدنى فارسكور المودعة من الطاعن ملف الطعن إذ حضر السيد المستشار — حينما كان محاميا — عن الدائن في تلك القضية . هذا إلى قيام علاقة مصاهرة لا تتجاوز الدرجة الرابعة بين السيد المستشار وبين مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول ، ذلك أن السيد / محمود الرشيدى وهو ابن عم المورث زوج لأخت السيد المستشار وذلك حسبها هو ثابت من الصورة الرسمية لوثيقة الزواج المقدمة من الطاعن ومن ثم فقد كان السيد المستشار غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ، كما تقتضى بذلك المادة ٣١٣ من قانون المرافعات وهذا السبب يتعلق بالنظام العام ويجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن الوكالة عن أحد الخصوم التي تجعل القاضى غير صالح لنظر دعواه ممنوعا من سماعها هي تلك الوكالة القائمة

وقت نظر تلك الدعوى . فإذا كانت الوكالة قد انقضت قبل هذا الوقت فإنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى والسبب مردود في شقه الثاني بأنه بفرض التسليم جدلا بوجود علاقة المصاهرة التي يدعى الطاعن قيامها بين الدائن وبين السيد المستشار فإن هذه المصاهرة تجاوز الدرجة الرابعة إلى الدرجة السادسة وبالتالي فإنها لا تمنعه من نظر الدعوى إذ يشترط في المصاهرة الموجبة لعدم الصلاحية طبقا للمادة ٣١٣ من قانون المرافعات ألا تجاوز الدرجة الرابعة .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب . وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بانعدام سبب التزامه بالدين المطالب به على أساس أن ما ذكر في سند الدين من أن قيمته دفعت نقدا لبنك مصر وبنك التسليف يخالف الحقيقة إذ أن الدائن بعد أن تعهد بإيداع هذا المبلغ في البنكين المذكورين لحساب الطاعن والمطعون ضده الأخير كتأمين لعملية تجارية كانا قد اتفقا معه على المشاركة فيها وحررا له السند اعتمادا على أنه سيفي بتعهد عاده ونكل وأودع المبلغ لحسابه هو واستقل بتلك العملية وبعد انتهائها استرد المبلغ . وطلب الطاعن من محكمة الاستئناف استجلاء واقعة عدم إيداع قيمة السند لحسابه أو لحساب المطعون ضده الأخير بالاستجواب أو بأي طريق آخر من طرق الإثبات كما طلب التصريح له بادخال فرع بنك مصر بالمنصورة وفرع بنك التسليف بفارسكور لإثبات صحة دفاعه ، واستند الطاعن في جواز نقض الثابت في السند بغير الكتابة إلى أن المادة تجارية — وقد رفضت المحكمة الابتدائية إجابته إلى طلباته مستلزمة الدليل الكتابي لإثبات صورية سبب الالتزام المذكور في السند وجارتها في ذلك محكمة الاستئناف وقالت في حكمها المطعون فيه أنه ما دام قد ذكر في السند أن قيمته دفعت نقدا للبنكين فإن ذلك يعد إقرارا من الطاعن بدفع القيمة فعلا لحسابه ولا يمكنه التحلل من هذا الإقرار ، كما أسندت المحكمة إلى الطاعن على خلاف الواقع أنه اضطرب في دفاعه ورفضت طلبه التصريح له بادخال فرعي البنكين تأسيسا على قولها بأنه لا دليل على أن هذين الفرعين هما اللذان أودع فيهما الدائن قيمة السند . ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه

وأقام عليه قضاءه بالزامه بقيمة السند ينطوى على مخالفة للقانون وقصور في التسبيب ذلك أن ورود عبارة أن القيمة دفعت للبنكين بصيغة الماضى لا يحول دون إثبات عدم دفع هذه القيمة أى انعدام سبب الالتزام بكافة طرق الإثبات ما دام هذا الالتزام تجاريا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض التصريح له بإثبات انعدام سبب التزامه إعتيادا على القول بورود هذا السبب صراحة فى السند قد خالف القانون كما أنه قد شابه القصور فى رده على طلب الطاعن إدخال فرعى البنكين اللذين طلب التصريح له بإدخالها إذ أن ورثة الدائن — المطعون ضدهم الثلاثة الأول — لم يدعوا أن الإيداع قد تم فى غير هذين الفرعين ولقد أراد الطاعن من إدخالها إثبات دفاعه بأن الدائن كان قد أودع لديهما قيمة السند لحسابه هو لا لحساب الطاعن وأنه استرد هذا المبلغ بعد انتهاء العملية التى أودع المبلغ تأمينها وما كان يجوز للمحكمة أن تمنعه من هذا الإثبات ما دام جائزا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن الختامية المقدمة إلى محكمة الاستئناف ومن تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بانعدام سبب التزامه بالدين على أساس أن ما ذكر فى السند من أن القيمة دفعت من الدائن نقدا إلى بنك مصر وبنك التسليف يخالف الحقيقة إذ أن الدائن بعد أن اتفق مع الطاعن على أن يودع لحسابه هذا المبلغ فى البنكين وحصل على السند بالصيغة التى حرر بها اعتمادا على الوفاء بتعهد نكل وأودع المبلغ لحسابه هو تأمينا لعملية تجارية استقل بها وبعد انتهائها استرد من البنكين ولما كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بأن السند حرر لضمان عمليات تجارية — وهو ما يندرج تحته الإدعاء بتجارية الالتزام المطالب به — وببني على ذلك جواز إثبات واقعة عدم قيام الدائن بإيداع قيمة السند لحساب الطاعن فى البنكين على خلاف الثابت فى السند — بطرق الإثبات كافة وعلى هذا الأساس طلب الطاعن التصريح له بإدخال بنك مصر فرع المنصورة وبنك التسليف فرع فارسكور لإثبات أن إيداع الطاعن قيمة السند كان لحسابه هو لا لحساب الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد رفض تمكين الطاعن من إثبات انعدام سبب التزامه تأسيسا على ما قاله الحكم من " أن السند صريح فى أن قيمته وصلت نقدية دفعت لبنك مصر وبنك التسليف وهذا إقرار من المستأنفين — الطاعن وخامنه المطعون ضده الأخير —

بدفع القيمة فعلا ولو كان الأمر كما يدعيان لذكرنا أن القيمة تدفع لهذين البنكين حتى يمكن أن ينصرف المعنى إلى التفسير الذي يقولان به ويكون ادماؤهما عدم دفع قيمة السند لحسابهما إلى البنكين المذكورين ادعاء غير صحيح" وأضاف الحكم إلى ذلك قوله "أن المستأنفين قد اضطربا في دفاعهما فزعا أولا بصورية السند وأنه حرر لضمان عمليات تجارية ثم ادعيا أنه حرر بصفة تأمين لعملية ضرب أرز التموين وأن التأمين أودع بنك مصر وبنك للتسليف باسم مورث المستأنف عليهم وطالبا المستأنف عليهم بتقديم الدليل على أن مورثهم دفع المبلغ بإسمهما مع أن السند صريح في أن المبلغ دفع فعلا لهذين البنكين". ورد الحكم على طلب الطاعن التصريح له بإدخال فرع بنك مصر بالمنصوره وفرع بنك التسليف بفارسكور بأنه "لا دليل في الأوراق على أن هذين الفرعين بالذات هما اللذان أودع بهما المبلغ الوارد بالسند وقد خلا السند من الإشارة إليهما وهو صريح في أن المبلغ دفع فعلا وأقر المستأنف ذلك بتوقيعها عليه". ولما كان ذكر سبب الالتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيقى وأن الالتزام في الواقع معدوم السبب ولئن كان هذا الادعاء لا يجوز إثباته بغير الكتابة إذا كان الالتزام مدنيا لأنه ادعاء بما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي إلا أن إثباته يكون جائزا بطرق الإثبات كافة إذا كان الالتزام تجاريا وذلك وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من جواز إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي بغير الكتابة في المواد التجارية ومن ثم فإنه لو صح ما تمسك به الطاعن من أن التزامه تجارى فإن تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه برفض طلب الطاعن تمكنه من إثبات انعدام سبب التزامه بغير الكتابة على أن سبب الدين قد ذكر صراحة في السند وأن هذا يعتبر إقرارا من الطاعن المدين بوجود ذلك السبب وبصحته — هذا التأسيس يكون مخالفا للقانون لما ينطوى عليه من مصادرة لحق الطاعن في نقض ما هو مذكور في السند بطرق الإثبات كافة — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن أن الالتزام تجارى فإنه بذلك قد أعجز محكمة النقض عن التحقق من صحة تطبيقه للقانون. أما استناد الحكم إلى اضطراب الطاعن في دفاعه فإنه غير صحيح ويخالف الثابت في الأوراق ذلك أن دفاع الطاعن — على ما بين من صحيفة معارضته في أمر الأداء المقدمة بملف الطعن — استقر منذ البداية على أن سبب التزامه

معدوم لأن الدائن كان قد تعهد له بإيداع قيمة السند لحسابه بصفة تأمين لعملية اتجار في الأرض ولكنه - أي الدائن - نكل عن تعهده بعد حصوله على السند وأودع المبلغ لحسابه هو تأميناً لتلك العملية التي استقل بها ثم استرد المبلغ بعد اتهامها ، والطاعن حين ادعى أمام المحكمة الابتدائية بصورية السند بني هذه الصورية على أن الدائن لم يودع قيمة السند لحسابه في البنك خلافاً لما ذكر في السند بما يكون معه التزامه معدوم السبب - كذلك فإنه لما كان الطاعن قد قصده من إدخال فرع بنك مصر بالمنصورة وفرع بنك التسليف بفارسكور أن يثبت ما ادعاه من أن الدائن - مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول - قد أودع قيمة السند لديهما لحسابه هو وليس لحساب الطاعن وأن الدائن استرد المبلغ بعد ذلك الأمر الذي يجعل التزام الطاعن معدوم السبب وكان المطعون ضدهم المذكورون لم يدعوا أن مورثهم أودع قيمة السند لحساب الطاعن في غير هذين الفرعين وقد ورد ذكر بنك مصر وبنك التسليف في السند فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في رفض طلب الطاعن التصريح له بإدخال فرعي البنكين المذكورين إلى مجرد عدم الإشارة إليهما بالذات في سند الدين وإلى أن هذا السند صريح في أن قيمته قد دفعت فعلاً فإنه يكون قد استند إلى أسباب غير سائغة ليس من شأنها أن تبرر رفض ذلك الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم
حسن ملام .

(٢٢٤)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) موارد . ” شهر حق الإرث ” . شهر عقارى . ملكية . ” أسباب
كسب الملكية ” . ” الميراث ” . بيع . ” بيع العقار من الوارث ” .

انتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت وفاة المورث . عدم شهر حق
الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى عقارات التركة دون منع
التصرف ذاته .

(ب) بيع . ” آثار البيع ” . ” التزامات البائع ” .

مشتري العقار يعقد غير مسجل . اعتباره مجرد دائن للبائع بالتزامات شخصية .

(ج) موارد . ” شهر حق الإرث ” . بيع . ” تراحم المشتري من المورث
والمشتري من الوارث ” . التزام .

حق دائن التركة فى التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم فى هامش .
شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله . عدم التأشير فى الميعاد . جزاؤه . عدم
الاحتجاج بالدين على المتعاملين مع الوارث .

(د) ملكية . ” انتقال الملكية بالتسجيل ” . دعوى ” دعوى صحة التعاقد ” .
” تسجيل صحيفة الدعوى ” . بيع . شهر عقارى .

انتقال الملكية بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انتقالها بتسجيل صحيفة الدعوى .

١ — مفاد نص الفقرتين الأولى والثانية للمادة ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطا لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة ، حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الإرث وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة . واكتفى المشرع في مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته .

٢ — مشتري العقار بعقد غير مسجل يعتبر مجرد دائن عادي بالتزامات الشخصية المترتبة في ذمة البائع والناشئة عن هذا العقد .

٣ — مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري مرتبطا بنص المادة ١٣ منه وبما أورده المشرع بالمذكرة الإيضاحية لذات القانون ، أنه وإن كان أعمال المفاضلة في مقام نقل الملكية لا يتم إلا على أساس الأسبقية في الشهر طبقا للمادة التاسعة من القانون المشار إليه ، إلا أن المشرع في سبيل الحد من التزاحم بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث منع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حقه في الإرث فإذا كان الإرث لم يشهر فإن المشتري من الوارث لا يستطيع الاحتجاج بعقده في مواجهة دائني التركة — ومنهم المشتري من المورث بعقد غير مسجل . أما إذا أشهر حق الإرث فقد خول المشرع دائني التركة — بما فيهم المشتري لعقار من المورث إذا لم يكن قد سجل عقد شرائه — وسيلة يتقدمون بها على المتعاملين مع الوارث وهي المبادرة إلى التأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله ، فإذا لم يؤشر الدائن بحقه إلا بعد انتهاء هذا الميعاد فإنه يفقد الحق في الاحتجاج بالتصرف الصادر إليه من المورث في مواجهة المشتري من الوارث على أساس من الحماية المقررة له بموجب المادة ١٤ السالفة الذكر .

٤ — المعول عليه في نقل الملكية ليس بالأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، وإنما هو بتسجيل الحكم أو العقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهن الأربع الأوليات أقمن الدعوى رقم ١٠١ سنة ١٩٥٩ مدني كلي الزقازيق ضد المطعون عليه الخامس وطلبن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهن في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ من مورثة هذا الأخير المرحومة رقية محمد الحبشي نظير ثمن قدره ١١٠٠ ج قبضته البائعة عند تحرير العقد. تدخل الطاعن خصما في الدعوى طالبا الحكم برفضها وركن في هذا الطلب إلى أنه اشترى أرض النزاع من المطعون ضده الخامس بعقد محرر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٨ وذلك بعد أن آلت إليه ملكيتها بالميراث عن المرحومة رقية محمد الحبشي، وأنه أقام ضد البائع له دعوى بطلب صحة ونفاذ العقد الصادر له منه وسجل عريضة تلك الدعوى في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قبل أن تسجل المطعون ضدهن الأربع الأوليات عريضة الدعوى الماثلة في ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ وقضى له بطلباته في دعواه ضد المطعون عليه الخامس وصار أسبق في التسجيل من المطعون ضدهن الأربع الأوليات . وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضدهن الأربع الأوليات هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ سنة ٤ ق المنصورة . ومحكمة الاستئناف قضت في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ والصادر للمطعون ضدهن الأربع الأوليات من مورثة المطعون ضده الخامس . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٤ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بطلب رفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه في القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قد أقيم على قاعدة للفاضلة

بين التصرفات الصادرة من المورث وتلك الصادرة من الوارث هي الأسبقية في شهر هذه التصرفات ولكنه استثنى من هذه القاعدة التصرفات الصادرة من المورث والمشهرة قبل مضي سنة على شهر حق الإرث بفعل لها الأفضلية على تصرفات الوارث ولو كانت مشهرة بعد شهر التصرفات الصادرة من هذا الأخير مستنداً في ذلك إلى المواد ٩، ١٣٦، ١٤٦ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والمذكورة الإيضاحية للقانون المشار إليه ، وذلك على الرغم من أن كل ما أراده المشرع بما نص عليه في المادة ١٤ من القانون المذكور هو وضع تنظيم لحماية أصحاب الديون العادية على المورث بفعل من حقهم تتبع أعيان التركة والتنفيذ عليها بشرط أن يقوموا بالتأشير على هامش تسجيل حق الإرث وقوائم الجرد المتعلقة بها ، ولا شأن لهذا التنظيم بالمفاضلة بين تصرفات المورث وتصرفات الوارث الناقلة للحقوق العينية العقارية . وتؤيد المذكرة الإيضاحية لقانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هذا النظر بما أوردته من أن أيلولة العقارات إلى الوارث بمقتضى حق الإرث إنما تترتب على مجرد واقعة هي موت المورث وقيام سبب الإرث بالوارث ، فلم يكن هناك وجه لحمل انتقال الحق إلى الوارث متوقفاً على شهره . وإذا أطلق الحكم المطعون فيه القيد الوارد في المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بأن لم يجعله قاصراً على أصحاب المحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث بل منحه للتصرف إليهم من المورث في حقوق عينية عقارية ، وذلك على الرغم من أن هذا القيد قد ورد على سبيل الاستثناء ولا يجوز التوسع في تفسيره ، فإنه يكون قد أخطأ في فهم ذلك النص وحمل عبارة المذكرة الإيضاحية فوق ما تتحمل .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري التي استحدثت نظام شهر حق الإرث إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه "يجب شهر حق الإرث بتسجيل إشارات الوراثة الشرعية والأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث مع قوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية" ورتبت الجزاء على مخالفة هذا الإجراء بما نصت عليه في الفقرة الثانية من أنه "إلى أن يتم هذا التسجيل لا يجوز شهر أى تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق" ، فإن مفاد هذه

النصوص أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطا لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الإرث ، وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة ، واكتفى المشرع في مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الإرث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف في ذاته ، ولما كانت المادة ١٤ من ذات القانون قد تلت المادة السابقة وجاءت مكملة لها للتوفيق بين مصلحة دائنى التركة والمتعاملين مع الوارث بأن نصت على أنه "يجب التأشير بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث في هامش تسجيل الإشهاديات أو الأحكام أو السندات أو قوائم الجرد المتعلقة بها ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ومع ذلك إذا تم التأشير في خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار إليه فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير" ، وإذا اعتبر المشتري لعقار من المورث بعقد غير مسجل مجرد دائن عادي بالالتزامات الشخصية المترتبة في ذمة المورث والناشئة عن هذا العقد ، فإن مفاد هذا النص مرتبطا بنص المادة ١٣ المشار إليها وبما أورده المشرع بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أنه وإن كان لإعمال المفاضلة في مقام نقل الملكية لا يتم إلا على أساس الأسبقية في الشهر طبقا للمادة التاسعة من القانون المشار إليه ، إلا أن المشرع في سبيل الحد من التزاحم بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث منع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حقه في الإرث ، فإذا كان حق الإرث لم يشهر فإن المشتري من الوارث لا يستطيع الاحتجاج بعقده في مواجهة دائنى التركة ومنهم المشتري من المورث بعقد غير مسجل ، أما إذا أشهر حق الإرث فقد خول المشرع دائنى التركة بما فيهم المشتري لعقار من المورث إذا لم يكن قد سجل عقد شرائه وسيلة يتقدمون بها على المتعاملين مع الوارث ، هي المبادرة إلى التأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله ، فإذا لم يؤشر الدائن بحقه إلا بعد انتهاء هذا الميعاد فإنه يفقد الحق في الاحتجاج بالتصرف الصادر إليه من المورث في مواجهة المشتري من الوارث على أساس من الحماية المقررة له بموجب المادة ١٤ السالفة الذكر . لما كان ذلك وكان الثابت على

ما حصله الحكم المطعون فيه أن الدعوى خالية مما يدل على أن ثمة شهرا لحق الإرث قد تم ، ولم يكن الطاعن يستطيع تسجيل التصرف الحاصل إليه من الوارث للعقار موضوع النزاع ، وأنه وإن كان قد سجل صحيفة دعواه بصحة ونفاذ العقد الصادر له من الوارث وقضى له بطلباته ، إلا أن المعول عليه في نقل الملكية ليس بالأسبقية في تسجيل صحيفة الدعوى وإنما هو بتسجيل الحكم أو العقد وهو لا يستطيع مباشرته إلا بعد شهر حق الإرث كما سبق البيان . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون ضدهن الأربع الأوليات بصحة ونفاذ العقد الصادر إليهن كمشتريات من المورثة — على أن تقوم المفاضلة بين الطرفين في خصوص نقل الملكية بعد ذلك على أساس الأسبقية في التسجيل مع مراعاة ما نصت عليه المادتان ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ — فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين أحمد حسن ميكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن ملام .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ القضائية :

بيع . " التزامات البائع " . " انتقال الملكية بالتسجيل " . " تراحم المشتري
من المورث والمشتري من الوارث " . دعوى . " دعوى صحة التعاقد " .
ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " الميراث " . موارد . شهر عقارى .
" شهر حق الإرث " .

بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع .
انتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحیح . الأفضلية بين المشتريين . مناهلها .
التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث .

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى
أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع ، وأن العقد الذى لم يسجل
لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه . فإذا لم يسجل المشتري من المورث
عقده فلا تنتقل إليه الملكية ، ويبقى العقار على ملك المورث ، وينتقل منه إلى
ورثته . فإذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف
فيما يملك تصرفا صحيحا وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد .
وعلى ذلك فإن عقد البيع الصادر من كل من المورث والوارث يعتبر صحيحا إلا أنه
غير ناقل للملكية ولا تكون الأفضلية إلا بعد التسجيل ، ومع مراعاة أحكام شهر
حق الإرث المنصوص عليها في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٥ مدنى أسيوط ضد الطامنين وآخرين هما محمد مغربي حسانين واسماعيل على اسماعيل ، وقال في بيانها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٣/١/١ اشترى من المرحومة هانم قاسم مساحة قدرها ١٣٨٨٢١ مترا مربعا شيوعا في عقارات مبينة في صحيفة الدعوى ، وتمثل مقدار ما يخصها بالميراث عن ابنها المرحوم مغربي حسانين على وذلك نظير ثمن قدره ٧٠٠ ج ، وانه سجل صحيفة دعواه في ١٩٥٥/٨/١٥ وطلب الحكم بصحة التعاقد المشار إليه — وطلب الطاعنون رفض الدعوى تأسيسا على أن مغربي حسانين على — وهو مورثهم ومورث المرحومة هانم قاسم — كان قد باع لهم جميع ما يملك . وأن المرحومة هانم قاسم كانت تعلم بهذا البيع وبذلك يكون بيعها لهذا العقار بوصف أنه نصيبها بالميراث عن ابنها باطلا . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢٣ سنة ٣٥ ق أسيوط ، وفي ١١ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١/١ الصادر من المرحومة هانم قاسم للطعون عليه . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بطلب رفض الطعن ، وبالحلase المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب ثلاثة حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن عقد البيع غير المسجل وإن كان لا ينقل الملكية إلا أنه يرتب التزامات شخصية قبل

البائع منها الالتزام بنقل الملكية إلى المشتري ، وهذا الالتزام ينتقل إلى الورثة ويلتزمون به . وإذا كان مغربي حسانين مورث المرحومة هانم قاسم وهي البائعة للطعون عليه قد باع للطاعنين بعقود ستة مؤرخة ١٩٤٩/٢/١١ و ١٩٤٩/٢/٢٧ ذات العقار الذي باعتها المرحومة هانم قاسم للطعون عليه ، فقد ترتب في ذمة هذه البائعة بوصفها وارثة لمغربي التزام بنقل الملكية مقتضاه ألا تصرف فيه لأن من عليه الضمان يمتنع عليه التعرض ، ولما كان الحكم قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر من الوارثة إلى المطعون عليه المؤرخ ١٩٥٣/١/١ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — وحاصل السبب الثاني أن الحكم إذ قرر أن عقد البيع غير المسجل الصادر من المورث لا يفضل عقد البيع الصادر من الوارث إذ لا تنتقل به الملكية وإنما تبقى على ذمة المورث وتنتقل بوفاته إلى ورثته وأن للوارث الحق في التصرف بالبيع فيما آل إليه بالميراث ويكون التفاضل بين المشتريين سواء من اشترى من المورث أو من اشترى من الوارث هو بأسبقية التسجيل — فإن هذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، إذ أن العقد الصادر من المورث يفضل العقد الصادر من الوارث لأن الأول صادر من مالك ، مما يترتب عليه وجوب تفضيل البيوع الستة الصادرة للطاعنين من المورث .

وحيث إن هذا النعمى بسببيه مردود ذلك أن المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص على أن "جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في ذلك الوقف والوصية ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الإلتزامات الشخصية بين ذوي الشأن " ، ومؤدى هذا النص أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع ، وأن العقد الذي لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل إليه الملكية ، ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه إلى ورثته ، فإذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك

في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفا صحيحا وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد ، وعلى ذلك فإن عقد البيع الصادر من كل من المورث والوارث يعتبر صحيحا إلا أنه غير ناقل للملكية ، ولا تكون الأفضلية إلا بعد التسجيل ومع مراعاة أحكام شهر حق الإرث المنصوص عليها في القانون ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري سالف الذكر . لما كان ذلك وكانت الملكية لم تنتقل في الدعوى الحالية إلى المشتري من المورث أو إلى المشتري من الوارث على النحو المتقدم ، وإذا أقام المطعون عليه دعواه بصحة التعاقد الصادر له من أحد ورثة البائع للطاعنين ، وكان الغرض من هذه الدعوى ثبوت أن عقد البيع قد صدر من البائع صحيحا نافذا وأنه لا يزال صحيحا نافذا حتى صدور الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة التعاقد الصادر من المرحومة هانم قاسم إلى المطعون عليه يكون قد أعمل صحيح القانون .

وحيث أن الطاعنين ينعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ويقولون في بيانه أنهم تمسكوا بأن عقودهم أخذت تاريخا ثابتا سابقا على العقد الصادر للمطعون ضده في أول يناير سنة ١٩٥٣ واستندوا إلى أن البائع لهم المرحوم مغربي حساين توفى في ٢٨/٤/١٩٥٠ ، وإلى أنهم تقدموا بهذه العقود في دعوى المعافاة رقم ١٦ سنة ١٩٥٠ ، كما تقدموا بها للتحقق في الشكوى الإدارية رقم ٧٥٩ سنة ١٩٥٠ بندر أسويط ، ورتبوا على ذلك أن العقد الصادر من الوارثة في ١/١/١٩٥٣ عقد باطل ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ولم يبحثه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر أنه "ليس للعقد الصادر من المورث أية أفضلية ذاتية على العقد الصادر من الوارث طالما أنه لم يسجل لأن تصرف المورث بالعقد العرفي لا ينقل الملكية إلى المتصرف إليه بل تبقى في ذمته وتنتقل بوفاة إلى ورثته ، وكما أن البائع يستطيع أن يبيع مرة أخرى إلى شخص آخر تنتقل إليه الملكية بالتسجيل وكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وعليه من التزامات في حدود التركة ويستطيع أن يتصرف في العين التي تلقى ملكيتها بالميراث وعندئذ يكون التفاضل بين المشتريين

سواء منهم من اشترى من المورث أو الوارثة هو بأسبعية التسجيل وحده .
وهذا الذى قرره الحكم من عدم الاعتداد بنقل ملكية العقار إلى المشتري
من المورث ، وما رتبته على ذلك من انتقال العين إلى الورثة وإقامة الحق لهم
فى التصرف فيها على أن تكون المفاضلة بعد ذلك بأسبعية التسجيل —
هو ما يطابق صحيح القانون على ما سلف بيانه فى الرد على السهين الأول والثانى
ويحمل الرد على دفاع الطاعنين فى هذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم تعيين رفض الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٢ القضائية :

اصلاح زراعى . " تصرف كبار الملاك فى أطيانهم الزراعية " . بيع .
بطلان .

المادتان ٤ و ٥ مكرر اصلاح زراعى . لكبار الملاك التصرف فيما لم يستول عليه من أطيانهم
الزائدة عن القدر المسموح بتملكه بشروط محددة . وبحسب مراعاة هذه الشروط فى كل تصرف
لاحق . رقابة القضاء على هذه التصرفات . عدم صحة التصرف إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية
الكائن فى دائرتها العقار .

مؤدى نصوص المادتين الرابعة والرابعة مكررا من قانون الإصلاح الزراعى
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانونين ٣١١ لسنة ١٩٥٢ و ٣٠٠
لسنة ١٩٥٣ - والتي تستهدف تملك أكبر مساحة من الأراضى الزراعية
لصغار الزراع - هو التصريح لكبار ملاك الأراضى الزراعية بالتصرف فيما لم يستول
عليه من أطيانهم الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانونا لصغار الزراع أو تحريم
المعاهد الزراعية بشروط محددة تخضع لرقابة القضاء ، وتونى متابعة هذا الهدف
الذى اتخذته المشرع دعاما لقانون الإصلاح الزراعى لضمان بقاء الأرض
المتصرف فيها بعد ذلك فى أيدي صغار الزراع أو تحريم المعاهد الزراعية بنفس
الشروط بإخضاع كل تصرف لاحق يكون موضوعه الأطيان ذاتها لرقابة
القضاء لبحث توافر الشروط الأصلية فيه - هذا شرط القرابة بين المتصرف
والمتصرف إليه - بحيث لا يكون التصرف صحيحا إلا بالتصديق عليه من المحكمة
الجزئية الكائن فى دائرتها العقار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٣٠ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى طنطا على المطعون ضده الثانى ، وقال فى بيانها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٢/٢٨ اشترى من المطعون ضده الثانى أرضا زراعية مساحتها ٩ ط و ٢ س كائنة ببلدة زقى نظير ثمن قدره ٣٦٣ ج و ٢٠٠ م دفعه للبائع عدا مبلغ عشرين جنيها اتفق على دفعه عند تسجيل العقد . وإذ امتنع البائع عن تقديم مستندات تملكه فقد أقام دعواه وأشهر عريضتها فى ١٩٦٠/٥/٢٩ برقم ٢٤٩٣ وطلب الحكم بإثبات التعاقد المشار إليه . وعند نظر الدعوى طلب الطاعن قبول تدخله خصما ثالثا فيها للحكم برفضها تأسيسا على أنه اشترى ذات الأطيان موضوع التداعى من نفس البائع المطعون ضده الثانى بعقد مشهر بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ برقم ٣٦٨٩ . وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول طلب التدخل فى الدعوى وبصفة التعاقد المؤرخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ المتضمن بيع المطعون ضده الثانى إلى المطعون ضده الأول ٩ ط و ٢ س بثن قدره ٣٦٣ ج و ٢٠٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا إلغائه وقبول تدخله فى الدعوى والحكم برفضها وقيد استئنافه برقم ٢٠٧ سنة ١١ ق طنطا . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول تدخل الطاعن خصما فى الدعوى وبقبول تدخله فيها وبرفض طلباته موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٨/١٠/١٩٥٩ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى بطلب رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان العقد موضوع التداعى لصدوره من المطعون ضده الثاني إلى المطعون ضده الأول على خلاف أحكام المادتين ٤ ، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، ذلك أن المطعون ضده الثاني وقد آلت إليه ملكية الأرض موضوع النزاع — باعتباره من صغار الزراع — بالشراء من أحد كبار ملاك الأراضي الزراعية من القدر الزائد عن الحد الأقصى المسموح بتملكه قانونا ، وحرر عقد البيع وفق الشروط المقررة في قانون الإصلاح الزراعي في هذا الخصوص وتم التصديق عليه من القاضي الجزئي المختص في ١٠/٢٨/١٩٥٣ وأشهر في ١/١/١٩٥٦ برقم ٥٩ بأمورية الشهر العقاري بزقي ، فإنه ما كان يجوز للمطعون ضده الثاني أن يتصرف في هذه الأرض بعد ذلك إلا لصغار الزراع أو نحرى المعاهد الزراعية ، ولا يكون التصرف صحيحا إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية ، وإذ تصرف إلى المطعون ضده الأول وهو ليس من أرباب ولا من نحرى المعاهد الزراعية ولم تصدق المحكمة الجزئية على تصرفه ، فإن هذا التصرف يكون قد وقع باطلا ، ويصبح عقد الطاعن — الذي توافرت فيه الشروط المقررة بقانون الإصلاح الزراعي — هو القائم وحده . غير أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف ذلك بصحة ونفاذ عقد المطعون ضده الأول واستند إلى المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعي الواردتين بصدد الحد من تجزئة الأراضي الزراعية مما لا يتصل بدفاع الطاعن في الدعوى الراهنة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ تنص بفقرتها "ب" على أنه "يجوز للمالك أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان إلى صغار الزراع بالشروط الآتية : (١) أن تكون حرفتهم الزراعة (٢) أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الأرض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار (٣) ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضي الزراعية على عشرة أفدنة

(٤) ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة (٥) ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان المتصرف في الأراضي المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف إليه بإقامة المسكن عليها خلال سنة من التصرف " وتقضى بنهاية الفقرة بأن المتصرف على هذا النحو لا يعمل به إلا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ويتعين التصديق عليه من المحكمة الجزئية قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ . واشترطت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة أن يكون المتصرف إليه سواء في حالة التصرف إلى صغار الزراع الوارد ذكرهم بالفقرة " ب " أو إلى خريجي المعاهد الزراعية الوارد ذكرهم في الفقرة " ج " من غير أقارب المالك لغاية الدرجة الرابعة ، ولا يكون التصرف صحيحا في الحالتين إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار - وكانت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة مكررا المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ تنصان على أنه " لا يجوز التصرف في الأراضي التي ملكت بحكم أحد البندين (ب ، ج) من المادة الرابعة إلى المالك الأصلي أو أحد أقاربه لغاية الدرجة الرابعة ، كما لا يجوز التصرف فيها إلا إلى صغار الزراع أو خريجي المعاهد الزراعية بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر فيما عدا شرط القرابة بين المتصرف والمتصرف إليه " - وكان مؤدى هذه النصوص التي تستهدف تملك أكبر مساحة من الأراضي الزراعية لصغار الزراع هو التصريح لكبار ملاك الأراضي الزراعية بالتصرف فيما لم يستول عليه من أطيانهم الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانونا لصغار الزراع أو خريجي المعاهد الزراعية بشروط محددة تخضع لرقابة القضاء ، وتونح متابعة هذا الهدف الذي اتخذه المشرع دعامة لقانون الإصلاح الزراعي لضمان بقاء الأرض المتصرف فيها بعد ذلك في أيدي صغار الزراع أو خريجي المعاهد الزراعية بنفس الشروط بإخضاع كل تصرف لاحق يكون موضوعه الأطيان ذاتها لرقابة القضاء لمبحث توافر الشروط الأصلية فيه عدا شرط القرابة بين المتصرف والمتصرف إليه بحيث لا يكون التصرف صحيحا إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية الكائن في دائرتها العقار - لما كان ذلك وكان الثابت على ما يبين من صحيفة الاستئناف والمذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف - والمودع بالملف صورتان رسميتان منهما -

أن الطاعن تمسك أمام تلك المحكمة ببطلان التصرف الصادر للمطعون ضده الأول من المطعون ضده الثاني استنادا إلى أن ملكية هذا الأخير لما تصرف فيه — وهى الأرض موضوع النزاع — آلت إليه من أحد كبار ملاك الأتليان الزراعية طبقا للسادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى باعتباره من صغار الزراع فلا يجوز له أن يتصرف فيها إلا لأحد صغار الزراع أو أحد خريجي المعاهد الزراعية ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بالمادتين الرابعة والرابعة مكررا بالنسبة لكل منهم ، أما وقد تصرف إلى المطعون ضده الأول وهو ليس من صغار الزراع أو خريجي المعاهد الزراعية الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة بالمادتين المذكورتين ولم يخضع التصرف لتصديق جهة القضاء المختصة ، فإن تصرفه يكون قد وقع باطلا ، بينما تصرف المطعون ضده الثاني إلى الطاعن قد استوفى هذه الشروط مما يجعله قائما وحده ، وإذ لم يبحث الحكم المطعون فيه مدى انطباق حكم المادتين الرابعة والرابعة مكررا من قانون الإصلاح الزراعى على العقد موضوع الأتليان المتنازع عليها ، واتجه في الرد على دفاع الطاعن إلى بحث أحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من هذا القانون وهى خاصة بالقواعد التى تنظم تجزئة الأراضى الزراعية للمد منها ، وكان قد ترتب على ذلك أن حجب الحكم نفسه عن الوقوف على حقيقة ما تمسك به الطاعن من مخالفة التصرف الصادر للمطعون ضده الأول من المطعون ضده الثاني — وهو التصرف موضوع النزاع — لأحكام المادتين الرابعة والرابعة مكررا من قانون الإصلاح الزراعى — لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن من شأنه — إن صح وأنزل عليه صحيح حكم القانون — أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، أمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام .

(٢٢٧)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) فوائد . ” الفوائد التعويضية والفوائد التأخرية ” . ” شرط
استحقاقها ” .

الفوائد التعويضية . ماهيتها . الفوائد التأخرية . ماهيتها . شرط استحقاق
الفوائد في الحالين أن يكون محل الالتزام هو دفع مبالغ من النقود معلوم المقدار مقدما .

(ب) نزع الملكية للمنفعة العامة . ” المعارضة في تقدير التعويض عنه ” .
فوائد . ” عدم استحقاق الفوائد ” . تعويض .

المعارضة في تقدير قيمة العقار عند الاستيلاء عليه تمهيدا لنزع ملكيته للمنفعة العامة .
أثرها . جعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يفصل فيه نهائيا . عدم التزام الحكومة بأية
فوائد متى أودعت المبالغ المقدرة بخزانة المحكمة .

١ — التفرقة بين نوعي الفوائد التعويضية والتأخرية ، باعتبار أن الأولى
وحدها هي التي يجب للحكم باستحقاقها أن يكون الدين معلوم المقدار وقت
الطلب ، لا أساس لها في القانون ، ذلك أن الفوائد التعويضية وإن كان يلزم
بها المدين بناء على اتفاق بينه وبين الدائن مقابل انتفاعه بمبالغ من النقود لم يحل
بعد استحقاقه ، في حين أن الفوائد التأخرية لا تستحق إلا عن دين حل أجل
الوفاء به وتأخر المدين في أدائه ، إلا أنه يشترط في الحالين أن يكون محل الالتزام
هو دفع مبالغ من النقود معلوم المقدار مقدما سواء في ذلك بالنسبة للديون المؤجلة
المتفق على فوائدها بالنسبة لها أو الديون الحالية التي يحصل التأخير في الوفاء بها .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المعارضة في تقدير تعويض العقار عند الاستيلاء عليه مؤقتا تمهيدا لنزع ملكيته للنفقة العامة إنما يجعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يحصل الفصل فيه نهائيا ، وأن من شأن إيداع الحكومة خزانة المحكمة تعويض العقار أو قيمته الإيجارية طبقا لما قدره الخبير المنتدب من رئيس المحكمة الابتدائية وفقا لما يقضى به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للنفقة العامة ألا تستحق أية فوائد في ذمة الحكومة لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا القانون المدنى (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ استولت وزارة التربية والتعليم على قطعة أرض فضاء مساحتها ٥٢١٦,١٥ مترا مربعا مملوكة للطعون ضده بجهة شبرا استيلاء مؤقتا حتى يصدر المرسوم بنزع ملكيتها للاستعانة بها فى توسيع مدارسها فى تلك الجهة وذلك طبقا للادة ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للنفقة العامة وقدرت مصلحة المساحة القيمة الإيجارية لهذه الأرض بواقع ٤٠ مليا للتر المربع واعتبرت أن مدة تأجيرها منذ الاستيلاء عليها حتى صدور المرسوم بنزع ملكيتها هى ستة شهور . ولم يقبل المطعون ضده هذا التقدير فأحيلت الأوراق لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية الذى ندب خبيرا لتقدير القيمة الإيجارية لأرض النزاع ، وقدم الخبير تقريرا قدر فيه هذه القيمة إجماليا فى الستة شهور بمبلغ ٤٦٩ ج و ٤٥٣ م، وبعد أن أودعت مصلحة المساحة المبلغ الذى قدره الخبير خزانة المحكمة عارضت فى تقدير الخبير وقيدت معارضتها

(١) راجع نقض ١٥/١١/١٩٥٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٠ ص ٦٣٤

برقم ٥٠٠١ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة كما عارض فيه المطعون ضده وقيدت معارضته
برقم ١٥٠ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة . وندبت محكمة القاهرة الابتدائية مكتب
الخبراء لتقدير أجرة الأرض من تاريخ الاستيلاء عليها حتى صدور المرسوم بنزع
ملكيتها . وقدم مكتب الخبراء تقريراً خلص فيه إلى تقدير هذه الأجرة
بمبلغ ١٣٢٩ ج و ٩٠٢ م على أساس أن مدة الإيجار تبدأ من ٧ فبراير سنة ١٩٥١
حتى صدور المرسوم بنزع ملكية الأرض في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أى $\frac{٢٠}{١٠}$
شهرًا وأن أجرة المتر المربع ١٢ ملياً شهرياً وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٠
قضت محكمة أول درجة برفض المعارضة المرفوعة من الحكومة وفي المعارضة
المرفوعة من المطعون ضده بتعديل المبلغ المعارض فيه إلى ١٣٢٤ ج و ٩٠٢ م
ورفضت المحكمة — في أسباب حكمها — طلب الفوائد . استأنف الطاعنان
بصفتهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٩٧
سنة ٧٧ ق وتمسكا بتحديد الأجرة لأرض النزاع عن ستة شهور بمبلغ ٢٠٨ ج
٩١٦ م ، ورفع المطعون ضده استئنافاً مقابلاً قيد برقم ٧٩/٢٦ ق وطلب تعديل
الحكم المستأنف إلى مبلغ ٣٤٠٦ ج و ٦٢٢ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة
الرسمية وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف في الاستئناف
الأصلى المرفوع من الطاعنين بصفتهما برفضه ، وفي الاستئناف المقابل المرفوع
من المطعون ضده بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بصفتهما بأن يدفعوا
للمطعون ضده مبلغ ٢٤٦٤ ج و ٤٢٠ م وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة
الرسمية الحاصلة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد . طعن الطاعنان
بصفتهما في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص ما قضى به في الفوائد .
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بطلب نقض الحكم المطعون فيه ،
وبتاريخ ٢٠ من إبريل سنة ١٩٦٥ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى
هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه
بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم قد
أقام قضاءه بفوائد المبلغ المحكوم به عليهما من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام
الوفاء على نظر حاصله أن هذه الفوائد ليست فوائداً تأخيرية بل هي فوائد تعويضية

لا يشترط للقضاء بها أن يكون المبلغ المطالب به معلوم المقدار وقت الطلب ، هذا في حين أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي وضعت أساس إلزام المدين بأداء الفوائد لا تفرق بين أن تكون هذه الفوائد تعويضية أو تأخيرية واشترطت في الحالتين أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود وأن يكون معلوم المقدار وقت الطلب . وقد أخطأ الحكم إذ اعتبر القيمة الإيجارية موضوع المطالبة في هذه الدعوى من الديون الحالية التي تقضى المحكمة بفوائد عنها عند الطلب في حالة التأخير في الوفاء بها مع أن هذه القيمة الإيجارية كانت موضوع منازعة بين طرفي الخصومة ، وإذا أودعت مصلحة المساحة طبقا للقانون خزانة المحكمة المبلغ الذي قدره الخبير المتدب من رئيس المحكمة للقيمة الإيجارية ، فإن باقي القيمة المتنازع عليه لا يعد حالا ومؤكدا في ذمتها ولا تستحق عنه فوائد إلا بعد الفصل نهائيا في النزاع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وُصف الفوائد المقضى بها في النزاع المائل بأنها فوائد تأخيرية وأنها دون الفوائد التعويضية لا يوجب القانون لاستحقاقها أن يكون الدين معلوم المقدار وقت الطلب ، واستند في قضائه بها من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد على ما قرره من أن " الثابت أن المستأنف عليه — المطعون ضده — حدد المبلغ الذي يطالب به الحكومة وقت المطالبة . وليس من شأن المنازعة في استحقاقه هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب " وهذه التفرقة التي أقامها الحكم المطعون فيه بين نوعي الفوائد التعويضية والتأخيرية باعتبار أن الأولى وحدها هي التي يجب للحكم باستحقاقها أن يكون الدين معلوم المقدار وقت الطلب لا أساس لها في القانون ، ذلك أن الفوائد التعويضية وإن كان يلتزم بها المدين بناء على اتفاق بينه وبين الدائن مقابل انتفاعه بمبلغ من النقود لم يحل بعد ميعاد استحقاقه ، في حين أن الفوائد التأخيرية لا تستحق إلا عن دين حل أجل الوفاء به وتأخر المدين في أدائه ، إلا أنه يشترط في الحالتين أن يكون محل الالتزام هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار مقدما سواء في ذلك بالنسبة للديون المؤجلة المتفق على فوائد بالنسبة لها أو الديون الحالية التي يحصل التأخير في الوفاء بها . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المعارضة في تقدير تعويض العقار عند الاستيلاء عليه مؤقتا تمهيدا لنزع

ملكيته للنفعة العامة إنما يجعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يحصل الفصل فيه نهائيا ، وأن من شأن إيداع الحكومة خزانة المحكمة تعويض العقار أو قيمته الإيجارية طبقا لما قدره الخبير المتدب من رئيس المحكمة الابتدائية وفقا لما يقضى به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفعة العامة ألا تستحق أية فوائد في ذمة الحكومة لا بمقتضى قانون نزاع الملكية ولا القانون المدني — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده بفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا عن مبلغ ٢٤٦٤ ج و ٤٥٣ م الذي يمثل القيمة الإيجارية للأرض التي استولت عليها الحكومة مؤقتا بما في ذلك المبلغ المودع منها بخزينة المحكمة ، وجعل الحكم استحقاق هذه الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد رغم ما هو ثابت من أن مصلحة المساحة كانت قد أودعت خزانة المحكمة المبلغ الذي قدره الخبير المتدب من رئيس المحكمة الابتدائية للقيمة الإيجارية وقدره ٤٦٩ ج و ٤٥٣ م وعارضت في استحقاق باقي القيمة الإيجارية التي طلبها المطعون ضده مما كان يتعين معه ألا يقضى بالفوائد إلا بعد الفصل نهائيا في النزاع عن باقي القيمة الإيجارية فقط وقدره ١٩٦٧ ج و ٩٦٧ م بعد خصم المبلغ المودع — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في خصوص قضائه في الفوائد نقضا جزئيا .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص قضائه في الفوائد وجعل بدء سريانها بالنسبة لمبلغ ١٩٦٧ ج و ٩٦٧ م فقط من تاريخ صدور الحكم الاستثنائي حتى تمام السداد .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” الإعفاء من أداء
الضريبة “ . ” ضريبة البلدية والدفاع “ .

القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي . الإعفاء من
أداء الضريبة . نطاقه . شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم . عدم امتداده إلى أشخاص
المساهمين أو الشركاء فيها .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير
الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته — قبل إلغائه بالقانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦٢ — على أنه ” يجوز أن تعفى من أداء الضرائب وفقاً للشروط
وفي الحدود المبينة في هذا القانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
التي تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها إنشاء واستغلال
مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومي وتنميته ، سواء كان ذلك عن طريق
الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور “ ،
وفي المادة الثانية منه على أنه ” يجوز أن يشمل هذا الإعفاء شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون إذا استحدثت
عن طريق زيادة رأسمالها بإكتتاب نقدي جديد لإنشاءات يكون الغرض منها
ما هو منصوص عليه في المادة السابقة “ ، يدل على أن نطاق الإعفاء يقتصر
على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ولا يمتد إلى أشخاص المساهمين
أو الشركاء فيها ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون . يضاف إلى ذلك

أن الإعفاء هنا أمر جوازي ولا يكون إلا بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون وعلى من يريد الانتفاع بأحكامه أن يقدم إلى هذه اللجنة طلبا بالإعفاء وفقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقصور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد كل من شركة كرا كروس والسيد ريمون أرقش وجاك ميليه الشريكين المتضامنين فيها بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥ فيما قضى به من اعفاء الشريكين المتضامنين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريقتى البلدية والدفاع عملا بأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ طالبة إلغاء واعتبارهما خاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريقتى البلدية والدفاع وأحقية المصلحة في ربط الضريبة عليهما وفقا لتقدير مأمورية ضرائب الشركات مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرحا لدعواها أن الشركة المدعى عليها هى شركة توصية بالأسهم تكونت بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٣/١١/١٥ وغرضها تصنيع الجبرى وحفظه في الثلاجات وبيعه في الخارج وحفظ المواد الغذائية الأخرى ومنها منتجات الصيد وقد طلبت إعفاءها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة استنادا إلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ وقررت اللجنة المختصة بالنظر في طلبات الانتفاع بأحكام هذا القانون الموافقة على إعفائهما من الضريبة على أن يسرى هذا الإعفاء لمدة سبع سنوات تبدأ من أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ وإذا قدمت الشركة لإقرارات بأرباحها عن السنوات

من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ وأدخلت المأمورية المختصة بعض التعديلات على هذه الإقرارات واعتضت الشركة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن حيث طلبت إعفاء الشريكين المتضامنين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ومن ضريقتي البلدية والدفاع وأصدرت اللجنة قرارها بالإعفاء فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٤/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت المصلحة بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٣ سنة ١٦ قضائية تجارى . وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه قضى بإعفاء الشريكين المتضامنين من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن ضريقتي البلدية والدفاع مستندا في ذلك إلى أن الإعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ ورد مطلقا دون تمييز بين الشركة والشركاء المتضامنين فيها وأن ضريقتي البلدية والدفاع هما ضريقتان إضافيتان ولا وجه لفرضهما إلا حيث تستحق ضريبة أصلية وبنسبة مئوية منها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ ومذكرته الإيضاحية وهي صريحة في قصر الإعفاء على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم دون الشركاء ، متضامنين كانوا أو موصيين ، وعدم إعفاء الشريك المتضامن من الضريبة الأصلية — وهى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة — يستتبع عدم إعفائه من ضريبة الدفاع وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ومن ضريبة المجالس البلدية والقروية المقررة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته قبل إلغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٢ — على أنه ”يجوز أن تعفى من أداء الضرائب وفقا للشروط وفي الحدود المبينة في هذا القانون ، شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها إنشاء واستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومي وتنميته ، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور“ وفي المادة الثانية منه على أنه ”يجوز أن يشمل هذا الإعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون إذا استحدثت عن طريق زيادة رأسمالها باكتتاب نقدي جديد لإنشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه في المادة السابقة“ يقتصر نطاقه على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ولا يمتد إلى أشخاص المساهمين أو الشركاء فيها ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها ”وقد اقتصر في الانتفاع بهذا الإعفاء على شركات الأموال وحدها دون الشركات غير المساهمة والأفراد لأنها أقدر من غيرها على تحقيق الأغراض التي هدف إليها مشروع القانون وتشجيعا على قيام هذا النوع من الشركات“ . يضاف إلى ذلك أن الإعفاء هنا أمر جوازي ولا يكون إلا بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون وعلى من يريد الانتفاع بأحكامه أن يقدم إلى هذه اللجنة طلبا بالإعفاء وفقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على إعفاء الشريكين المتضامنين في الشركة المطعون عليها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ورتب على ذلك إعفاءهما من ضريبتى البلدية والدفاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اممايل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق البشبيشي .

(٢٢٩)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نقض . "المصلحة في الطعن" .

العبارة في قيام المصلحة في الطعن بوقت صدور الحكم المطعون فيه ولو انعدمت بعد ذلك . قضاء الحكم بإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة . للطاعن مصلحة قائمة ومحققة في الطعن في هذا الحكم .

(ب) حراسة . "سلطة الحارس في إدارة المرفق" . إدارة قضايا الحكومة . استئناف .

إدارة الحارس للمرفق العام باعتباره مندوبا عن جهة الإدارة ومسئولا مباغرة أمامها عن استقلال المرفق مدة الحراسة . استقلال جهة الإدارة بتعيينه واستبداده بجميع سلطاته منها . لإدارة قضايا الحكومة صفة تمثيلية أمام القضاء فيما يراجع منه أو عليه من دعاوى إبان الحراسة .

١ — العبارة في قيام المصلحة في الطعن بالنقض هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك كما أن الحكم المطعون فيه وقد ألزم الطاعن بمصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة ، فإن له مصلحة قائمة ومحققة في الطعن في هذا الحكم .

٢ — وإن كان فرض الحراسة على المرافق العامة إجراء مؤقتا لا يترتب عليه إنهاء عقد الالتزام إلا أنه ينتج عنه إقصاء الملتزم مؤقتا عن المرفق ورفع يده عن إدارته في فترة الحراسة وإحلال الجهة مانحة الالتزام محله في هذه الإدارة ولهذا الجهة أن تدير المرفق بنفسها أو أن تعهد بإدارته إلى مدير مؤقت تختاره ويعتبر

هذا الشخص عندئذ مندوبا عن تلك الجهة في إدارة المرفق ومسئولا مباشرة أمامها عن كل ما يتعلق باستغلال المرفق في مدة الحراسة. ولا يغير من ذلك إدارة المرفق في هذه المدة على نفقة الملتزم وتحت مسؤوليته إذ أنه وقد فرضت الحراسة جزاء على تقصيره فإن ذلك يقتضى أن يتحمل عواقبها وليس من شأن ذلك جعل الحارس نائبا عن الملتزم لأن هذا الحارس إنما تستقل بتعيينه الجهة مانحة الالتزام ومنها يستمد كل سلطاته بغير دخل في ذلك للملتزم ومن ثم فإن إدارة قضايا الحكومة تكون لها صفة تمثيل الحارس أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من القضايا إبان الحراسة وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن (الحارس) على أساس أن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عنه وأن عريضة الاستئناف موقع عليها من أحد مستشاري هذه الإدارة المساعدين ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ صدر قرار جمهورى بوضع مرفق سكك حديد وجه بحرى تحت الحراسة الإدارية لمدة تنتهى فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ وبتعيين المهندس ابراهيم شفيق حارسا على هذا المرفق وبتاريخ ٢٥ من نوفمبر ١٩٥٨ أقام هذا الحارس الدعوى رقم ١٠٣٩ سنة ١٩٥٨ كلى المنصورة على المطعون ضده طالبا الحكم (أولا) بصحة عقد الاتفاق المؤرخ ١٢/١٠/١٩٥٥ الذى عهدت بموجبه شركة سكك حديد وجه بحرى إلى المطعون ضده بمباشرة قضاياها حسب الاشتراطات المبينة بالعقد المذكور والذى ينتهى أجله فى ١٩٥٦/٩/٢ (ثانيا) بطلان عقد الاتفاق المقول بتحريره فى ١٩٥٥/١٠/٥ واعتباره كأن لم يكن وبجلسة ١٤/٣/١٩٦١ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى - فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بصحيفة موقع عليها من مستشار مساعد بإدارة قضايا الحكومة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٤ سنة ١٣ ق المنصورة - فدفع

المطعون ضده ببطلان الصحافة لعدم توقيعهما من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف تأسيسا على أن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عن الحارس الإداري لأنه يدير المرفق نيابة عن الشركة الملتزمة وهي لا تعتبر من الجهات الحكومية التي تمثلها إدارة قضايا الحكومة - وبجلسة ٨ أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة استئناف المنصورة حضوريا بقبول الدفع وببطلان الاستئناف وألزمت المستأنف بصفته المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه - فطعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم ولما عرض الطعن على هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن المطعون ضده دفع في المذكرة المقدمة منه إلى هذه المحكمة بانتفاء مصلحة الطاعن في الطعن بمقولة أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم ترفع إلا كدفاع في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ كلى المنصورة بين ذات الخصوم والتي قضى فيها نهائيا في الاستئناف رقمي ٢٩٥ و ٣٠٠ سنة ١٥ ق محكمة استئناف المنصورة بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٤ وقد تم الصلح بين الطرفين في خصوصها في ١٦/٦/١٩٦٤ بأن تنازل المطعون ضده عن المصاريف المحكوم بها مقابل دفع المرفق له المبلغ المقضى به .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه علاوة على أن العبرة في قيام المصلحة في الطعن بالنقض هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك فإن الطاعن وقد ألزمه الحكم المطعون فيه بمصروفات الدعوى وبأتعاب المحاماه تكون له مصلحة قائمة ومحققة في الطعن في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه قضى ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن إدارة قضايا الحكومة لا تمثل الحارس الإداري على مرفق سكك حديد وجه بحرى أمام القضاء في حين أن فرض الحراسة على المرفق هو جزاء يترتب عليه غل يد الملتزم عن إدارته وحلول الجهة مانحة الالتزام محله في هذه الإدارة ولهذه الجهة أن تتولى إدارة المرفق بنفسها أو تعين حارسا من قبلها ليقوم بهذه

الإدارة وهذا الحارس إذ يباشر مهمته في إدارة المرفق وإنما يمثل الجهة الإدارية مانحة الالتزام التي تلقى عنها سلطاته ويعمل بإسمها وينوب عنها في تسيير المرفق وتعتبر إدارته لهذا المرفق إدارة حكومية ومن ثم فإن إدارة قضايا الحكومة تنوب عن الحراسة الإدارية على مرفق سكك حديد وجه بحرى فيما يرفع منها أو عليها من القضايا وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن بصفته حارسا على مرفق سكك حديد وجه بحرى وذلك على أساس أن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عنه فإن الحكم يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن على قوله "وبما أن الحراسة إجراء مؤقت تقصد جهة الإدارة بفرضه تأمين سير المرافق العامة وكل ما يترتب عليه هو أن تغل يد الملتزم عن إدارة المرفق خلال مدة الحراسة ولا يترتب عليه عودة المرفق لجهة الإدارة كما هو الحال في إسقاط الالتزام ولا تتغير صفة الملتزم القانونية بل تقوم الحراسة بإدارة المرفق لحساب الملتزم نفسه لا لحساب جهة الإدارة ومتى كان ذلك فإن الذى يمثل المرفق أمام القضاء فى هذه الحالة هو الملتزم الذى عهد له بإدارته أو الحارس إن كان هناك حراسة ولا تنوب عن أيهما إدارة قضايا الحكومة لأنها لا تنوب إلا عن الحكومة والمصالح العامة" — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه ببطلان الاستئناف غير صحيح فى القانون ذلك أنه وإن كان فرض الحراسة على المرافق العامة هو إجراء مؤقت لا يترتب عليه إنهاء عقد الالتزام إلا أنه ينتج عنه إقصاء الملتزم مؤقتا عن المرفق ورفع يده عن إدارته فى فترة الحراسة وحلول الجهة مانحة الالتزام محله فى هذه الإدارة ولهذا الجهة أن تدير المرفق بنفسها أو أن تعهد بإدارته إلى مدير مؤقت تختاره ويعتبر هذا الشخص عندئذ مندوبا عن تلك الجهة فى إدارة المرفق ومسئولا مباشرة أمامها عن كل ما يتعلق باستغلال المرفق فى مدة الحراسة — ولا يغير من ذلك أن تكون إدارة المرفق فى هذه المدة على نفقة الملتزم وتحت مسؤوليته إذ أنه وقد فرضت الحراسة جزاء على تقصيره فإن ذلك يقتضى أن يتحمل عواقبها وليس من شأن ذلك جعل الحارس نائبا عن الملتزم لأن هذا الحارس إنما تستقل

بتعيينه الجهة مائحة الالتزام ومنها يستمد كل سلطاته بغير دخل في ذلك للالتزم —
ومتى كان هذا هو وضع الحارس فإن إدارة قضايا الحكومة تكون لها صفة تمثيله
أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من القضايا إبان الحراسة وبالتالي يكون الحكم
المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن على أساس أن إدارة
قضايا الحكومة لا تنوب عنه وأن عريضة الاستئناف موقعة عليها من أحد مستشاري
هذه الإدارة المساعدين يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زفلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا

(٢٣٠)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ القضائية :

- (أ) نقل . "عقد النقل" . "التزامات الشاحن" . عقد . سكك حديدية .
العلاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية . مقدمة . وجوب دفع رسوم الأرضية
قبل تسليم الرسائل .
- (ب) التزام . "انقضاء الالتزام" . "استحالة التنفيذ" . عقد . نقل .
"عقد النقل" . "التزامات الشاحن" . مسئولية . "المسئولية التعاقدية" .
الزام الشاحن المترتب على عقد النقل . عدم انقضائه بخطأ الغير طالما لم يترتب على ذلك
استحالة التنفيذ .
- (ج) مسئولية . "المسئولية التقصيرية" . "علاقة السببية" . "تقدير
التعويض" . التزام .
تعويض الضرر . شموله ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب . انتفاء
المسئولية إذا كان توقي الضرر ممكناً ببلد بجهد معقول .
- (د) مسئولية . "المسئولية التقصيرية" . "علاقة السببية" . التزام .
محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
- (هـ) مسئولية . "المسئولية التقصيرية" . "تقدير التعويض" . التزام .
تقدير التعويض من مسائل الواقع . كفاية إيضاح عناصر الضرر .

(و) حكم . " تصحيح الحكم " .

تصحيح الأخطاء المادية في الحكم . إجراءاته . مدوره بقرار من المحكمة .
تحريره على نسخة الحكم الأصلية . توقيعه .

(ز) حكم . " تفسير الحكم " .

اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم - دون غيرها - بتفسيره .

١ - العلاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية علاقة عقدية يحكمها عقد النقل ولائحة نقل البضائع ، ومقتضاها دفع كافة رسوم الأرضية قبل تسليم الرسائل .

٢ - متى كان الشاحن لم يدع أن خطأ مصلحة الجمارك قد ترتب عليه استحالة تنفيذ التزاماته المترتبة على عقد النقل بينه وبين هيئة السكك الحديدية فإنه لا يمنع من مسئوليته عن تنفيذ العقد قبل الهيئة المذكورة ما تمسك به من دفاع استند فيه إلى المادة ١٦٥ من القانون المدني تأسيسا على أن الخطأ قد وقع بفعل الغير ، وهو مصلحة الجمارك .

٣ - تعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول .

٤ - استخلاص السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائغ^(١) .

٥ - تقدير التعويض من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض .

(١) راجع نقض ٢٠/٥/١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٦١٤ .

٦ — تصحيح الأخطاء المادية في منطوق الحكم إنما يجرى — على ما تقضى به المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات — بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة وهذا التصحيح يجرىه كاتب المحكمة على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

٧ — تفسير الحكم — على ما تقضى به المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات — هو مما تختص به المحكمة التي أصدرت الحكم اختصاصا نوعيا ومحليا دون أية محكمة أخرى ولو كانت أعلى منها درجة . فإذا كان الطاعن يرمى بطعنه إلى تفسير الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٣٨٢٠ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم وقال بيانا لها أنه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ نقل ثلاثين طنا من سرسه الأرز بطريق السكة الحديدية من محطة رشيد إلى محطة خان يونس بفلسطين ولما وصلت البضاعة إلى بحرك القنطرة شرق حجزت به بغير مسوغ حتى يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ أثبت بعده المسئولون بالبحرك على تذكرة الشحن بمطابقة البضاعة للواصفات وتم الإفراج عنها ولما أراد الطاعن استلامها بعد وصولها إلى محطة خان يونس طلبت منه هيئة السكك الحديدية دفع مبلغ ٣٠١ ج و ٢٢٠ م رسم أرضية عن مدة حجزها وإذا كان حجز البضاعة يرجع إلى خطأ مصلحة الجمارك وكانت البضاعة قد نقصت قيمتها وتعرضت للتلف كما تعطل رأس ماله وهو تاجر فقد أنذر هيئة السكك الحديدية ومصلحة الجمارك يحملهما مسئولية عدم تسليمه البضاعة وأقام دعواه بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٣٠١ ج و ٢٢٠ م وما قد يدعى باستحقاقه لهيئة السكك الحديدية .

والإزامها ومصلحة الجمارك متضامتين بأن تدفعا له تعويضا قدره ٥٠٠ ج .
وبتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٦١ قضت محكمة أول درجة بإلزام هيئة السكك الحديدية
و يمثلها المطعون عليهما الأول والثاني بأن تسلم الطاعن البضاعة موضوع الرسالة
المؤرخة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وذلك إذا دفع الطاعن ما هو مستحق
لها من رسوم أرضية عن تلك البضاعة وإلزام مصلحة الجمارك و يمثلها المطعون
عليهما الثالث والرابع بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٠١ ج و ٢٢٠ م ٠ وفي ٢٥ يونيه
سنة ١٩٦١ قررت محكمة أول درجة تصحيح ما جاء بمنطوق حكمها عن المبلغ
المحكوم به على مصلحة الجمارك بجعله مبلغ ٣٥١ ج و ٢٢٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم
أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٣٠٤ سنة ٧٨ ق كما استأنفته
مصلحة الجمارك وقيد استئنافها برقم ١٠٤ سنة ٧٩ ق ومحكمة الاستئناف قضت
في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢ برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف . قرر
الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
رأيها بنقض الحكم وبالحللة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه
تمسك بأن المادة ٤١/د من لوائح وتعليمات مصلحة الجمارك الصادرة في سنة ١٩٥٦
أعفت البضائع المحفوظة للراجعة في الجمر ك من عوائد الأرضية إلا بعد مضي
يومين من اليوم التالى لاتمام الإجراءات الجمركية التى تكون قد وقعت عليها وبأن
البضاعة المرسلة إليه ظلت محجوزة من يوم تصديرها حتى يوم ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٨ بحجة فحصها وفرضت عليها هيئة السكك الحديدية رسم أرضية عن
هذه الفترة قدره ٣٠١ ج و ٢٢٠ م مع أنها فترة إعفاء بمقتضى نص لأئحة الجمارك
السالفة الذكر كما تمسك بأن فرض رسم الأرضية عليه من بجانب هيئة السكك
الحديدية كان نتيجة خطأ مصلحة الجمارك بما يرفع عنه الإلزام به وفقا لمسانصت
عليه المادة ١٦٥ من القانون المدنى غير أن الحكم المطعون فيه ألزمه برسم
الأرضية لهيئة السكك الحديدية ولم يعرض لدفاعه ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه - قد عرض لإلزام الطاعن قبل هيئة السكك الحديدية في قوله " أنه بالنسبة لهيئة السكك الحديدية فإنه من المقرر أن رسوم الأرضية إنما يجرى استحقاقها تبعا لحصول التأخير في استلام البضاعة فإذا كانت مصلحة الجمارك هي التي تسببت بخطئها في تأخير الاستلام فإن هذا لا يكون مدعاة لعدم استحقاق تلك الرسوم بل يكون لزاما على صاحب البضاعة الوفاء بها ثم له أن يسأل عنها من تسبب بخطئه في استحقاقها ، ومن ثم فإن امتناع هيئة السكك الحديدية عن تسليم البضاعة إلى المدعى (الطاعن) ما لم يدفع إليها ما استحق من رسوم أرضية لا يمثل به مسلكا خاطئا " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن العلاقة بين الطاعن وهيئة السكك الحديدية علاقة عقدية يحكمها عقد النقل ولائحة نقل البضائع ومقتضاها دفع كافة رسوم الأرضية قبل تسليم الرسائل ، وقد أعمل الحكم المطعون فيه نصوص العقد واللائحة فيما بين المتعاقدين . وإذا كان الطاعن لم يدع أن خطأ مصلحة الجمارك قد ترتب عليه استحالة تنفيذ التزاماته المترتبة على عقد النقل فإنه لا يمنع من مسؤوليته عن تنفيذ العقد قبل هيئة السكك الحديدية ما تمسك به من دفاع استند فيه إلى المادة ١٦٥ من القانون المدني تأسيسا على أن الخطأ قد وقع بفعل الغير وهو مصلحة الجمارك ، ولما كان من المقرر أن الدفاع الذي يستلزم ردا هو الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الحكم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثانى الخطأ فى القانون وفساد الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه كان قد طلب الحكم على مصلحة الجمارك بجميع المبالغ التى طلبتها هيئة السكك الحديدية كرسوم أرضية لأن خطأ مصلحة الجمارك كان سببا فى مطالبته بها كما طلب إلزام مصلحة الجمارك بمبلغ ٥٠٠ ج لتعويضه عما فاتته من ربح بسبب انخفاض سعر البضاعة وما لحقها من تلف خلال مدة حجزها حتى استلامها ، غير أن الحكم قضى له بمبلغ ٣٠١ ج و ٢٢٠ م وهو قيمة رسم الأرضية المستحق لهيئة السكك الحديدية حتى يوم ١٩٥٨/١٢/٢٥ فقط ولم يقض له بالرسم الذى استحق بعد ذلك كما لم يقض له بمآزاته من ربح م (٥) م

بسبب نقص قيمة البضاعة وتلفها إلا عن هذه المدة فقط بدعوى أن ما استجد من رسم أرضية وما فات الطاعن من ربح بعد ذلك قد حصل بعد أن كان في إمكانه استلام البضاعة وأن خطأ مصلحة الجمارك لم يكن هو السبب المباشر لوقوع هذا الضرر مع أن ما لحق الطاعن بفرض رسم أرضية عليه ونقص سعر البضاعة وتلفها إنما كان نتيجة طبيعية لخطأ مصلحة الجمارك بحبسها البضاعة عنه دون مبرر .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن تعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد عرض لمسئولية مصلحة الجمارك في خصوص مطالبتها بالتعويض في قوله : " وكان ما يتحصل من الواقع في الدعوى أن البضاعة شحنت من محطة رشيد في ١٩٥٨/٩/٣٠ ثم ظلت في محطة القنطرة شرق إلى أن وردت النتيجة من جمر ك بور سعيد بما يفيد مطابقة البضاعة للشرائط المطلوبة وبالإفراج عنها في ١٩٥٨/١٢/٢٥ فإن احتجازها طول تلك المدة يكون بغير مقتضى من القانون الأمر الذي يتحقق به خطأ من جانب مصلحة الجمارك وظاهر أن هذا الخطأ قد أدى إلى أضرار نزلت بالمدعى (الطاعن) منها إلزامه برسوم أرضية استحققت لهيئة السكك الحديدية نظير بقاء تلك البضاعة محتجزة في محطة القنطرة شرق خلال المدة المشار إليها . أما ما استجد بعد ذلك من رسوم فهو ضرر كان في إمكان المدعى (الطاعن) أن يتوقاه لو أنه بادر إلى استلام البضاعة بعد أن رخصت له مصلحة الجمارك بذلك ولكنه امتنع عن اتخاذ ذلك الإجراء فاستحققت تلك الرسوم الجديدة . ولما كان هذا الضرر ليس نتيجة طبيعية لخطأ مصلحة الجمارك فإنه يكون ضررا غير مباشر ومن ثم فلا محل لمساءلة تلك المصلحة عنه ... وإذا كان الاستفادة من شهادة الغرفة التجارية أن سعر الطن من البضاعة مثار النزاع ظل مرتفعا حتى فبراير سنة ١٩٥٩ ثم انخفض إلى قرابة النصف بعد ذلك فلا محل لمساءلة مصلحة الجمارك عن هذا الفرق وهو ما كان ربما يستحقه المدعى ذلك لأنه في وقت ارتفاع السعر وقبل انخفاضه كان مرخصا له في استلام البضاعة ولو أنه

فعل لأدرك فرصة البيع بالسعر المرتفع ولكنه امتنع عن الاستلام وفوت على نفسه تلك الفرصة وخسر ذلك الربح ، وكان مفاد هذا الذي أورده الحكم أن الخسارة التي لحقت الطاعن والكسب الذي فاته بعد الإفراج عن البضاعة في ١٩٥٨/١٢/٢٥ لم يكونا نتيجة طبيعية لخطأ مصلحة الجمارك وأنه كان في مقدور الطاعن توقى هذه الخسارة وعدم تفويت هذا الكسب لو أنه بذل جهدا معقولا بتسلم البضاعة فور الإفراج عنها ، وإذ رتب الحكم على ذلك عدم مسئولية مصلحة الجمارك قبل الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد نفى في أسباب سائغة علاقة السببية بين الضرر المدعى به والخطأ الذي ينسبه الطاعن إلى مصلحة الجمارك ، لما كان ذلك وكان استخلاص السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائغ ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه طلب نذب خبير لتحقيق تلف البضاعة المرسلة إليه نتيجة لججزها في الجمرك غير أن الحكم المطعون فيه اعتنق أسباب الحكم الابتدائي واعتبر التلف غير ثابت ولم يعرض للرد على طلب الطاعن بنذب خبير لتحقيق التلف .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ عرض لعناصر الضرر الذي ادعاه الطاعن حدد هذه العناصر بفعلها تتمثل في رسوم الأرضية عن مدة حجز البضاعة بجرم القنطرة وما تعرضت له البضاعة من تلف وانخفاض في سعرها أثناء هذه المدة ، وأخذ الحكم المطعون فيه بتقدير حكم محكمة أول درجة فيما يختص بإلزام مصلحة الجمارك برسوم الأرضية عن فترة حجز البضاعة على ما سلف بيانه عند الرد على السبب الثاني ، كما أيد الحكم ما ذهب إليه حكم محكمة أول درجة من عدم إلزام مصلحة الجمارك بأي تعويض عن الأضرار التي يدعيها الطاعن من يوم تصدير البضاعة من القنطرة إلى خان يونس ، ثم قدر الحكم للطاعن مبلغ ١٠٠ ج — على ما ورد في أسبابه — تعويضا عن الضرر الذي حاق به في فترة حجز البضاعة في جرم القنطرة . ولما كان مفاد هذا الذي قرره الحكم

وانتهى إليه أنه اعتبر مبلغ التعويض كافيا لجبر كل عناصر الضرر في الفترة التي كانت فيها البضاعة بحرك القنطرة ، وإذ يعتبر تقدير التعويض من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبب بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الرابع التناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائي قضى في منطوقه بالزام مصلحة الجمارك بأن تدفع له مبلغ ٤٠١ ج و ٢٢٠ م غير أنه ورد في أسبابه أن المحكمة تقدر التعويض عن تعطيل رأس مال الطاعن بمبلغ ٥٠ ج يضاف إلى رسوم الأرضية المستحقة على البضاعة قبل الإفراج عنها وقدرها ٣٠١ ج و ٢٢٠ م ، وبعد صدور هذا الحكم أصدرت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٦ قرارا بتصحيح منطوقه بجعل المبلغ المحكوم به ٣٥١ ج و ٢٢٠ م . وعلى الرغم من أن الحكم المطعون فيه اعتبر في أسبابه أن حقيقة التعويض هو مبلغ مائة جنيه بالإضافة إلى رسوم الأرضية البالغ مقدارها ٣٠١ ج و ٢٢٠ م ولم يعتد بما ورد بأسباب حكم محكمة أول درجة إلا أنه قضى بتأييده .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن تصحيح الأخطاء المسادية في منطوق الحكم إنما يجري — على ما تقضى به المادة ٣٦٤ مرافعات — بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . وإذا تقرر هذه المادة بأن هذا التصحيح يجريه كاتب المحكمة على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة ، فإن مؤدى ذلك أن التصحيح الذي قرره محكمة أول درجة كان معروضا على محكمة الاستئناف . وإذا كان الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائي فيما لم يقض له به من طلبات ، وكان يترتب على هذا الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض في أسبابه إلى الحكم الابتدائي في خصوص ما قضى به من تعويض وأخذ في هذه الأسباب بما ورد في منطوق هذا الحكم من تقدير التعويض بمبلغ ١٠٠ ج ولم يعتد بما ورد في أسبابه من تقدير التعويض

بمبلغ ٥٠ ج إذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بعد أن أفصح في أسبابه أنه يقدر التعويض بمبلغ ١٠٠ ج ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تفسير الحكم — إن كان ثمة وجه للتفسير — على ما تقضى به المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات هو مما تختص به المحكمة التي أصدرت الحكم اختصاصا نوعيا ومحليا دون أية محكمة أخرى ولو كانت أعلا منها ، وكان الطاعن يرمى بهذا السبب إلى تفسير الحكم المطعون فيه ، فإن النعى به يكون غير مقبول .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعبد المنعم الصراف ، وهيثم زكريا .

(٢٣١)

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ القضائية :

حق . " حق المؤلف " . " حقه في استغلال المصنف " . مؤلف . ملكية . " ملكية أدبية " . نيابة . " نيابة قانونية " .

حق استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر . تقريره أصلا للأولف وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها المصنفات السنوية . اعتبار المنتج فيها نائباً في استغلالها ورضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم كمدى نيابة المنتج إلى مؤلفي المصنفات المكتوبة .

الحق في استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر ، وإن كان مقرراً أصلاً للأولف وحده بالمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ، إلا أن المشرع في الفصل الثاني من الباب الثاني لهذا القانون عرض لبعض المصنفات التي يتعذر تطبيق بعض القواعد العامة بشأنها فوضع لها أحكاماً خاصة ضمنها المواد من ٢٥ إلى ٣٦ منه ، وهذه المصنفات هي المصنفات المشتركة والمصنفات الجماعية والمصنفات التي تنشر غفلاً من أسماء مؤلفيها أو بأسماء مستعارة والمصنفات الموسيقية والمصنفات السينمائية والصور . وقد أفرد المشرع للمصنفات السينمائية ، لما لها من طبيعة خاصة ، نصوص المواد من ٣١ إلى ٣٤ . وهدف المشرع من نص المادة ٣٤ مرتبطاً بالمادتين ٥ و ٦ المتقدم ذكرهما وببنصوص القانون الأخرى وبمذكرته الإيضاحية التوفيق بين مصالحة المؤلفين الذين يشتركون في المصنف السينمائي ومصالحة المنتج باعتبار أنه هو الملتزم الحقيقي للمصنف ، ولتحقيق

هذا الهدف رأى المشرع من ناحية منع تدخل المؤلفين في المسائل المالية الخاصة بالشريط لما قد يترتب على تدخلهم من خسارة ، ومن ناحية أخرى حفظ المشرع للمؤلفين حقوقهم الأدبية التي تتصل بنتائجهم الفكرى وحال دون تحكم المنتجين فيهم بما قد يؤدي إلى تشويه مجهودهم . ولما كان المنتج هو الذى يحمل عبء المصنف السينمائي ومسئوليته من الناحية المالية فقد نقل إليه المشرع بالمادة ٣٤ سالفه الذكر حق الاستغلال المقرر أصلا للمؤلف الذى ينفرد بوضع مصنفه ، وأتاب المشرع المنتج عن جميع مؤلفى المصنف السينمائي الوارد بيانهم بالمادة ٣١ من ذات القانون وهم : مؤلف السيناريو ومؤلف الحوار ومن قام بتحرير المصنف الأدبي وواضع الموسيقى والمخرج ، كما أتابه عن خلفهم وذلك فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله طوال مدته المتفق عليها . وإذ أحل المشرع المنتج محل مؤلفى المصنف السينمائي جميعا بما فيهم واضع موسيقاه الذى وضعها خصيصا له فأصبحت مندمجة فيه لينوب عنهم فى ممارسة حق الاستغلال بمضمونه الذى كان مقررا لهم أصلا بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه ، وكان من المقرر طبقا لصريح نص المادة السادسة المذكورة أن حق الاستغلال يتضمن عرض المصنف على الجمهور عرضا مباشرا بكافة وسائله . فإن مؤدى ذلك بصدد المصنفات السينمائية أن تنتقل إلى المنتج هذه الصوره من الاستغلال فيعتبر المنتج نائبا عن المؤلفين فى استغلال المصنف السينمائي وعرضه بطريق الأداء العلني ، وتنصرف نيابته إلى مؤلف الموسيقى التى وضعت خصيصا للمصنف السينمائي واندجت فيه . ولا يغير من هذا النظر التحفظ الوارد بالفقرة الأخيرة فى المادة ٣٤ الذى نص فيه على أن حق المنتج فى استغلال الشريط باعتباره نائبا عن مؤلفى المصنف يكون "دون إخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية والموسيقية المقتبسة" . ذلك أن هذا التحفظ وقد تعلق بمؤلفى المصنفات المقتبسة فهم وحدهم الذين لهم حق التمسك به وبعدم تعدى نيابة المنتج إليهم . وإذ لم يشترك هؤلاء فى المصنف السينمائي بالمعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٣١ — التى تضمنت اعتبار مؤلف الموسيقى الذى يقوم بوضعها خصيصا للمصنف السينمائي مشتركا فيه — فإن مفاد ذلك أن يبقى حكم المادة ٣٤ قائما باعتبار المنتج نائبا عن مؤلف الموسيقى التى وضعت خصيصا للمصنف واندجت فيه فى عرض الشريط واستغلاله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين بصفته حارسا على المكتب المصرى لحقوق التأليف الذى يمثل بالقاهرة جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى بباريس — المطعون ضدهما — تقدم لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب قال فيه أن الطاعن الثانى ريمون جورج وكيل الذى يدير ويستغل دار سينما هيليو بوليس قام دون إذن من الجمعية بأداء مصنف موسيقى لأحد أعضائها أداء علنيا فى تلك الدار من خلال عرض فيلم (حرب وسلام) وأنه لم يأبه بالتنبيه الذى وجه إليه فى ٢٠/١٠/١٩٥٨ بضرورة الحصول على إذن من الجمعية ينحول له هذا الأداء العلنى للمصنف الموسيقى المشار إليه ودفع ما يقابل هذا الحق بواقع ٢,٢ ٪ من حصيلة إيرادات رسم الدخول وأن المصنف الموسيقى الذى وقع الاعتداء عليه قد اندمج فى الفيلم المشار إليه الذى جاء وليدا لعمل مشترك بين الفنين من مؤلفى السيناريو والحوار والأغاني وواضعى الموسيقى ، وانتهى الحارس على أموال المطعون ضدهما إلى طلب تعيين خبير لإثبات ذلك الاعتداء على أن تكون مهمته وصف المصنفات التى يقوم الطاعن الثانى بأدائها علنا فى دار السينما كما طلب الأمر بتوقيع الجرز التحفظى على ما يوجد من إيرادات فى تلك الدار — وبمنع عرض الفيلم الآنف الذكر . وقد صدر أمر من رئيس المحكمة بنائب الخبير مصطفى السيد لإثبات حصول الأداء العلنى لفيلم "حرب وسلام" فى دار سينما هيليو بوليس ووصف هذا الأداء ، كما أمر بتوقيع الجرز التحفظى على الإيرادات الموجودة بالسينما وبمنع عرض ذلك الفيلم — وقام الخبير بأداء مهمته وأثبت أن الفيلم الذى يجرى عرضه هو فيلم "حرب وسلام" وأن الموسيقى التى تؤدى من خلاله هى من تأليف الموسيقار الإيطالى جيوفانى روتا

العضو بجمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى . وبإعلان تاريخه ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أقام الحارس العام بصفته الدعوى الحالية وطلب فيها الحكم بإلزام الطاعن الثانى بصفته مديرا لسينما هيليو بوليس أن يدفع له ٢,٢ ٪ من إيرادات تلك السينما عن الفترة التى عرض فيها فيلم (حرب وسلام) ومثله على سبيل التعويض مقابل ما لجمعية المؤلفين من حقوق متنازل لها عنها من مؤلف المصنف الموسيقى فى الفيلم المشار إليه كما طلب صحة الجزاء التحفظى الموقع فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفى أثناء سير الدعوى رفعت الحراسة عن جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى وعن المكتب المصرى لحقوق التأليف وقام ممثلها باختصاص الطاعنة الأولى بوصف أنها المالكة والمستغلة للسينما وانتهى إلى طلب الحكم عليها متضامنة مع الطاعن الثانى بطلباته المتقدمة ذكرها - وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضدتهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٢٦ سنة ٨١ ق وفى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل ليندب أحد خبرائه الحسابيين ليتعرف عما إذا كان ثمة صرف جرى بأن يتولى المكتب المصرى لحقوق التأليف تحصيل مقابل للأداء العلنى عن الشطوط الفنى فى المصنف السينمائى لحساب أحد أعضائه أو الأعضاء المنتسبين لجمعية المؤلفين ... وبيان مقدار ما يجب تحصيله طبقا لهذا العرف إن وجد ... وقد قطع هذا الحكم فى أسبابه بمسئولية الطاعنين عن دفع مقابل حق الأداء العلنى موضوع المطالبة . طعن الطاعنان فى هذا الحكم فى شقه القطعى بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم استند فى قضائه بإلزامهما بمقابل حق الأداء العلنى إلى ما قرره من أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وإن اعتبر المتبحر ناظبا عن مؤلفى المصنفات السينمائية فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله إلا أن المشرع لم يطلق هذا المبدأ وإنما اشترط فى نهاية الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها ألا تمس هذه النيابة الحقوق

الأخرى التي لهؤلاء المؤلفين على مصنفاتهم تقديرا منه لهذه الحقوق المقررة لهم في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من ذلك القانون والمتضمنة حق المؤلف وحده في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر وحقه وحده في استغلال مصنفه ماليا بأي طريقة من طرق الاستغلال وما يرى إدخاله عليه من التعديل أو التحوير ، ورتب الحكم على ذلك اعتبار نيابة المنتج عن مؤلفي المصنف السينمائي الواردة في المادة ٣٤ المشار إليها لا تشمل هذه الحقوق التي كفلتها لهم الأحكام العامة في ذلك القانون والتي من بينها حق الأداء العلني للمصنف وأن هذا الحق لا يدخل في نطاق حق الاستغلال الذي ينوب فيه منتج الفيلم عن مؤلفيه طبقا للمادة ٣٤ المشار إليها — ويقول الطاعنان أن هذا النظر من الحكم خطأ في القانون ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد جعلت المنتج وهو الشخص الذي يتولى تحقيق الشريط السينمائي وإخراجه كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخته واعتبرته طوال مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائبا عن مؤلفي المصنف السينمائي وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله . وقد رأى المشرع بالنسبة للمصنف السينمائي لتيسير استغلاله أن ينقل كل الحقوق التي للمؤلفين فيه بما فيها حق واضع موسيقاه — وهي الحقوق المقررة لهم بالمادتين ٥ و ٦ من القانون المشار إليه — إلى منتج المصنف لينوب عنهم ويحل محلهم وحده في عرض المصنف واستغلاله ، وتشمل نيابة المنتج في استغلال المصنف السينمائي حق الأداء العلني لموسيقاه التي وضعت خصيصا له وأصبحت مندمجة فيه ، أما التحفظ الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ والذي يتضمن أن حق المنتج في استغلال الشريط لا ينحل بحقوق مؤلفي الموسيقى المقتبسة فهو خاص بهؤلاء المؤلفين لا بمؤلف الموسيقى الذي وضعها خصيصا للمصنف السينمائي .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحق في استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر وإن كان مقررا أصلا للمؤلف وحده بالمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إذ نصت المادة الخامسة الواردة في الأحكام العامة بالفصل الأول من الباب الثاني منه على أنه "للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر —

وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه “ وجاءت المادة السادسة لتقرر مضمون حق المؤلف في استغلال مصنفه ولتحدد طريقة هذا الاستغلال فنصت على أن ” يتضمن حق المؤلف في الاستغلال (أولا) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية : التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو الصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر للصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام . (ثانيا) نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر والتصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي “ إلا أن المشرع في الفصل الثاني من الباب الثاني لهذا القانون عرض لبعض المصنفات التي يتعذر تطبيق بعض القواعد العامة بشأنها فوضع لها أحكاما خاصة ضمنها المواد من ٢٥ إلى ٣٦ منه ، وهذه المصنفات هي المصنفات المشتركة والمصنفات الجماعية والمصنفات التي تنشر غفلا من أسماء مؤلفيها أو بأسماء مستعارة والمصنفات الموسيقية والمصنفات السينمائية والصور . وقد أفرد المشرع للمصنفات السينمائية لها من طبيعة خاصة نصوص المواد من ٣١ إلى ٣٤ ، فنصت المادة ٣٤ على أنه يعتبر متجلا للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التليفزيوني الشخص الذي يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسؤولية هذا التحقيق و يضع في متناول مؤلفي المصنف السينمائي أو الإذاعي أو التليفزيوني الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وتحقيق إنجازه . ويعتبر المنتج دائما ناشر المصنف السينمائي وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه ، ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائبا عن مؤلفي المصنف السينمائي وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفي المصنفات الأدبية أو الموسيقية المقترسة كل ذلك ما لم يتفق على خلافه . وقد هدف المشرع من هذا النص مرتبطين بالمادتين ٥ و ٦ المتقدم بيانهما وبنصوص القانون الأخرى وبمذكرته الإيضاحية التوفيق بين مصلحة المؤلفين

الذين يشتركون في المصنف السينمائي ومصالحة المنتج باعتبار أنه هو المنشئ الحقيقي للمصنف ، ولتحقيق هذا الهدف رأى المشرع من ناحية منع تدخل المؤلفين في المسائل المالية الخاصة بالشريط لما قد يترتب على تدخلهم من خسارة ، ومن ناحية أخرى حفظ المشرع للأولفين حقوقهم الأدبية التي تتصل بنتائجهم الفكرية وحال دون تحكم المنتجين فيهم بما قد يؤدي إلى تشويه مجهودهم ، ولما كان المنتج هو الذى يحمل عبء المصنف السينمائي ومسئوليته من الناحية المالية فقد نقل إليه المشرع بالمادة ٣٤ سالفه الذكر حق الاستغلال المقرر أصلا للمؤلف الذى يتفرد بوضع مصنفه ، وأتاب المشرع المنتج عن جميع مؤلفى المصنف السينمائي الوارد بيانهم بالمادة ٣١ من ذات القانون وهم : مؤلف السيناريو ومؤلف الحوار ومن قام بتحرير المصنف الأدبي وواضع الموسيقى والمخرج كما أنابه عن خلفهم وذلك فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله طوال مدته المتفق عليها ، وإذا أحل المشرع المنتج محل مؤلفى المصنف السينمائي جميعا بما فيهم واضع موسيقاه الذى وضعها خصيصا له فأصبحت مندجبة فيه لينوب عنهم فى ممارسة حق الاستغلال بمضمونه الذى كان مقررا لهم أصلا بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه ، وكان من المقرر طبقا لصريح نص المادة السادسة المذكورة أن حق الاستغلال يتضمن عرض المصنف على الجمهور عرضا مباشرا بكافة وسائله ، فإن مؤدى ذلك بصدد المصنفات السينمائية أن تنتقل إلى المنتج هذه الصورة من الاستغلال فيعتبر المنتج نائبا عن المؤلفين فى استغلال المصنف السينمائي وعرضه بطريق الأداء العلني وتنصرف نيابته إلى مؤلف الموسيقى التى وضعت خصيصا للمصنف السينمائي واندجبت فيه . ولا يغير من هذا النظر التحفظ الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ الذى نص فيه على أن حق المنتج فى استغلال الشريط باعتباره نائبا عن مؤلفى المصنف يكون "دون إخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية والموسيقية المقتبسة" ذلك أن هذا التحفظ وقد تعلق بمؤلفى المصنفات المقتبسة فهم وحدهم الذين لهم حق التمسك به وبعدم تعدى نيابة المنتج إليهم . وإذا لم يشترك هؤلاء فى المصنف السينمائي بالمعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٣١ التى تضمنت اعتبار مؤلف الموسيقى الذى يقوم بوضعها خصيصا للمصنف السينمائي مشتركا فيه فإن مفاد ذلك أن يبقى حكم المادة ٣٤ قائما باعتبار المنتج

نائباً عن مؤلف الموسيقى التي وضعت خصيصاً للمصنف واندجبت فيه في عرض الشريط واستغلاله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر نيابة المنتج عن مؤلف المصنف الموسيقى الذي وضع خصيصاً للمصنف السينمائي لا تسلب حق هذا الأخير في استغلال مصنفه بطريق الأداء العلني ، ورتب على ذلك أحقية المطعون ضدهما بصفتهم في اقتضاء مقابل الأداء العلني لموسيقى فيلم (حرب وسلام) لمصلحة مؤلف هذه الموسيقى باعتباره عضواً في الجمعية التي يمثلانها — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . ولما كانت المادة ٣٤ السالف الإشارة إليها وإن أنابت المنتج عن مؤلف المصنف السينمائي في نشر الفيلم واستغلاله إلا أنها في فقرتها الأخيرة أجازت أن يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، كأن يتفق مؤلف المصنف الموسيقى مع المنتج على أن يحتفظ الأول بحقه في الأداء العلني وهو ما تمسك به المطعون ضدهما أمام محكمة الموضوع ، واذ خالف الحكم المطعون فيه القانون على النحو المتقدم فقد حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، محمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد القصور .

(٢٣٢)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " .

الخصومة في الطعن بطريق النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع
الذي فصل فيه .

(ب) عمل . " التزامات صاحب العمل " . " أجر العامل " . " صور
الأجر وملحقاته " . " المنحة " .

توافر شروط المنحة . اعتبارها حقا مكتسبا للعالم . لا يمنع من ذلك تحقق
الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرارها .

١ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي
فصل فيه الحكم^(١) أو القرار المطعون فيه .

٢ - متى توافرت شروط المنحة أصبحت حقا مكتسبا للعالم وجزءا من الأجر
يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم ، ولا يمنع من ذلك - وعلى الأجرى به قضاء
محكمة النقض - تحقق خسارة أو انخفاض الربح بعد استقرارها^(٢) . وإذا كان
القرار المطعون فيه قد جرى في قضائه على أنه وإن أصبح أجر نصف شهر في كل
من العيدين حقا مكتسبا للعالم إلا أن خسائر الشركة بلغت من الخطورة درجة

(١) نقض ١٩٦٥/١٢/٣٠ . الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق . لسنة ١٦ ص ١٣٩٣ .

(٢) نقض ١٩٦٠/١٢/٨ . الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ ق . السنة ١١ ص ٦١٤ .

دفعتها إلى التفكير في إغلاق مصانعها ، ورتب على ذلك أن مطالبة العمال بالمنحة في هذه الظروف فيه مخاطرة قد تودى بالشركة وبهم ولا تستطيع الهيئة لذلك القطع برأى في النزاع في الوقت الحاضر وقبل أن تستبين بوضوح وجلاء مركز الشركة المالى وأنها هادت إلى مستواها الطبيعى ، ويتعين لذلك عدم قبوله على اعتبار أنه سابق لأوانه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن نقابة عمال ومستخدمى المصانع بشبرا الخيمة تقدمت إلى مكتب العمل المختص بشكوى تضمنت أن الشركة المصرية للصباغة والتجهيز جرت منذ إنشائها على صرف مرتب شهر إضافي لموظفيها على دفعتين أحدهما في العيد الكبير والأخرى في العيد الصغير واستمرت إلى يناير سنة ١٩٥٤ حيث امتنعت عن الصرف بحجة سوء حالتها المالية وما لحقها من خسائر ، ولما لم يتمكن مكتب العمل من فض النزاع وديا أحاله إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد هذا النزاع بجدولها برقم ١٦١ سنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة عدم قبول النزاع واعتباره سابقا لأوانه . وطعنت النقابة في هذا القرار لدى محكمة القضاء الإدارى ووجهت طعنها إلى الشركة وإلى السيدين وزير العدل ورئيس هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد هذا الطعن برقم ٧٦٧ سنة ٩ قضائية وبتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت استبعاده من جدول الجلسة لعدم تسديد الرسوم ، ثم عرض على هذه الدائرة وتحديد لائحة جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٦ حيث لم تحضر الطاعنة ولا المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للسيد وزير العدل ورئيس هيئة التحكيم وطلبت في الموضوع قبول الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للسيد وزير العدل ورئيس هيئة التحكيم لأنهما لم يكونا طرفا في النزاع ولا يجوز اختصاصهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم أو القرار المطعون فيه . وإذ يبين من القرار المطعون فيه أن المطعون عليهما الأول والثاني لم يكونا خصوما في النزاع أمام هيئة التحكيم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إليهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الثالثة . وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بعدم قبول طلب النقابة استنادا إلى أن الشركة منيت بخسائر مالية في حين أن صرف منحة العيدين أصبح حقا ثابتا لعمال الشركة وموظفيها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه متى توافرت شروط المنحة أصبحت حقا مكتسبا للعمال وجزءا من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم ولا يمنع من ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرارها ، وإذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد جرى في قضائه على أنه وإن أصبح أجر النصف شهر في كل من العيدين حقا مكتسبا للعمال إلا أن ” الملاحظ في النزاع الحالي أن خسائر الشركة بلغت من الخطورة درجة دفعتها إلى التفكير في إغلاق مصانعها نهائيا ” ورتب على ذلك أن ” مطالبة العمال بالمنحة في الظروف الحالية التي تحيط بالشركة فيه مخاطرة قد تؤدي بالشركة وبهم في الوقت نفسه ولا تستطيع الهيئة لذلك القطع برأى في هذا النزاع في الوقت الحاضر قبل أن تستبين بوضوح وجلاء مركز الشركة المالي وأنها عادت إلى مستواها الطبيعي وسارت آمنة مطمئنة ويتعين لذلك عدم قبول النزاع على اعتبار أنه سابق لأوانه ” . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٣٣)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات
الضريبة “ . ” التقدير الحكيم “ .

التقدير الحكيم . عدم وجود نشاط للمول خلال سنة ١٩٤٧ أو بدء نشاطه خلالها . قرار
بلجنة الطعن بربط الضريبة بطريق التقدير على الأرباح المقررة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول في
نشاطه أو استأنفه . إتخاذ تلك الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية وإن كانت
الحسابات فيها منتظمة . المنازعة في تقدير أرباح سنة القياس . لا يمنع من إتخاذها أساسا لربط
الضريبة عن السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ —
أو أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه — بالنسبة للمولين الخاضعين لربط
الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية وإن كانت
حساباتهم في تلك السنوات منتظمة ، ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح
سنة القياس محلا لتزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها
لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أن دفاتر الممول لم تعتمد وصدر قرار من اللجنة
بربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة وهذا القرار يتعين إلزامه وتحصيل
الضريبة على مقتضاها إلى أن يصدر حكم على خلافه (١) .

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٢٧ . الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٧ ص ٩١٢

ونقض ١٩٦١/١٠/٢١ . الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٢ ص ٩٩٩

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب عابدين أول قدرت أرباح الشركة الهندسية للتجارة ومواد البناء ”أطلس“ فى السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بطريق الربط الحكى واتخذت من أرباح سنة ١٩٤٨ أساسا للربط طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وإذ اعترضت السيدة / وفيه عهد النجار عن نفسها وبصفتها المدير العامة للشركة على هذا الربط الحكى واتخذ أرباح سنة ١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة فى سنوات النزاع وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وفى ١٩٥٧/٧/٣٠ أصدرت اللجنة قرارها برفض طلب المنشأة وبوجوب تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للسنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ فقد أقامت الدعوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء هذا القرار وبطلان الربط وعدم إنطباق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباح السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ مع إلزام المصلحة بالمصروفات والأتعاب — وبتاريخ ١٩٥٩/٣/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبإلغاء ربط الضريبة على الطاعنة بصفتها عن سننى النزاع على أساس تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ من غير فحص لحساباتها وألزم المصلحة بالمصروفات وثلاثة جنيحات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٥٧ سنة ٧٦ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/١٧ حكمت المحكمة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض الطعن المرفوع فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٧/٣٠ وتأيد القرار المذكور وإلزام المستأنف عليها بصفتها بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ١٠ ج أتعابا للمحاماة .

وطعنت السيدة وفيه عن نفسها وبصفتها في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور من وجوه (أولها) أن من حق الممول الذي تطبق في شأنه أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أن ينازع في سبب ربط الضريبة عليه بطريق التقدير وفي سنة الأساس بحيث إذا كانت المنازعة جدية وقام الشك في أيهما تخلفت شروط تطبيقه وتعينت محاسبته على أساس الأرباح الفعلية ، وقد نازعت الطاعنة في سبب ربط الضريبة عليها بطريق التقدير ، وهي وإن أخفقت في منازعتها هذه لعب شكلي جعل طعنها غير مقبول هو تقديمه إلى موظف غير مختص بأمورية أخرى خلاف المأمورية المختصة وقضت محكمة استئناف القاهرة بحكمها الصادر في ١١/٤/١٩٥٧ بعدم قبوله إلا أنها طعنت في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ٩١ لسنة ٢٨ قضائية ، كما نازعت في سنة الأساس لأن المأمورية المختصة ربطت الضريبة على أرباح اثني عشر شهرا شيوعا في سبعة عشر شهرا هي المدة من ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لاعلى أرباح سنة ١٩٤٨ بعينها ، والحكم المطعون فيه بدلا من أن يفصل في هذه المنازعة ويقرر ما إذا كان ربط الضريبة على هذا الوجه يعتبر ربطا لأرباح سنة ١٩٤٨ أحل نفسه محل محكمة النقض وفصل في الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٨ ورفضه مقدما وقبل الأوان بحجة أن الطعن المرفوع عنه لم يقدم في الميعاد ، رغم ما هو ثابت من أنه قدم في الميعاد غير أن موظفا غير مختص من مأمورية أخرى تصدى لإستلامه وهي نقطة النزاع المعروضة على محكمة النقض وقد فصل فيها الحكم واتخذ من فصله فيها أساسا للحكم بأن الطاعنة من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة الأساس دون اعتبار للسنوات المقدسة — هذا وما قرره الحكم من أن منشأة النزاع كانت — وبإقرار الحكم الابتدائي — خاضعة لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٨ وقدرت

أرباحها بهذا الطريق وكان تحت نظره صحيفة الطعن بالنقض في حكم ١٩٥٧/٤/١١ و بمقتضاه أصبح الربط نهائيا وأن تطبيق القانون على هذه الواقعة كان يؤدي بمحكمة أول درجة إلى اعتبار تقديرات تلك السنة غير قابلة لأي طعن لا الالتجاء لقواعد العدالة توصلا لإهدار هذا الأثر القانوني ومطالبة مصلحة الضرائب بإعادة فحص حسابات المنشأة ، ما قرره الحكم من ذلك مخالفة للقانون — إذ كان عليه أن يفصل في صحة ربط الضريبة بطريق التقدير بالصورة التي تم عليها وعن اثني عشر شهرا شيوعا في سبعة عشرة شهرا لا عن سنة ١٩٤٨ بذاتها — كذلك وما قرره من أن الحكم الابتدائي لم يلتزم الأثر القانوني لحكم ١٩٥٧/٤/١١ فهو مخالفة أخرى إذ أن قوة الشيء المقضي به مقصورة على ما يفصل فيه من منازعة بين الخصوم والمنازعة التي فصل فيها حكم ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ إنما دارت حول الأثر القانوني المترتب على استلام موظف غير مختص من مصلحة الضرائب عريضة طعن وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالتها إلى لجنة الطعن وتسليمها إلى المأمورية المختصة ، وهو لم يفصل في صحة أو بطلان ربط الضريبة بطريق التقدير عن سنة الأساس ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أعمل أثر قوة الشيء المقضي به في غير نطاقه القانوني ومداه إلى ما لا يتسع له مخالفا نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني وأعفى نفسه بذلك من الفصل في نقطة النزاع التي كان واجبا عليه أن يفصل فيها ، ثم إن الحكم الابتدائي لم يقل أن تقدير سنة الأساس صحيح وإنما استظهر أحكام القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وبتطبيقه وجد أن سنة الأساس هي سنة ١٩٤٨ دون أن يتعرض لصحة الربط الذي أبرته المأمورية وما هو لصيق به من عيب يبطله (وثانيتها) أنه فصل في الخلاف الدائر حول لزوم أو عدم لزوم خضوع الممول للضريبة بطريق التقدير في السنوات التالية لسنة الأساس على وجه مخالف للحكم الابتدائي الذي رأى ضرورة توافر هذا الشرط في سنة الأساس وفي السنوات المقيسة ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون ، لأن الوضع السابق على صدوره كان يرخص للمول أن يتمسك بالمحاسبة الفعلية إذا ما ثبت أن دفاتره منتظمة وهو حق أساسي لتحقيق العدالة الضريبية ولا يجوز القول بسقوطه إلا بنص صريح في القانون ، وإذا كان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نظم ربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ واشترط أن يكون الممول سبق خضوعه للضريبة بطريق التقدير

في سنة الأساس وحتم على مصلحة الضرائب التزام طريقة الربط الحكيم وأعفاها من واجب المحاسبة الفعلية بل وأسقط حقها فيه لإعتبارات عملية إلا أنه لم يسقط حق الممول في ربط الضريبة عليه بطريق المحاسبة الفعلية إذا ما رأى مصلحة في ذلك لأن إسقاط الحقوق لا يتقرر ضمنا أو اقتراضا وبغير نص في القانون ، والقول بغير ذلك معناه أن المشرع يقور ديونا للخزانة في ذمة المولين دون سبب قانوني أو اتفاق (وثالثها) أن ما ذهب إليه الحكم من أنه لا يجوز للمول أن يطرح على المحكمة أسبابا للطعن خلاف تلك التي عرضت على لجنة الطعن مخالفة للسادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تفسح الطريق للمول في أن يطعن على قرار اللجنة بجميع الأسباب التي يستلزم المشرع ذكرها في صحيفة الطعن ، وإعطاء اللجنة اختصاصا بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المأمورية والمول ليس معناه إسقاط حقه في الطعن بطريق التقدير متى تم في صورة مخالفة للقانون أيا كانت صورة المخالفة والاستناد إلى جميع الأدلة الواقعية والقانونية لتأييد وجهة نظره سواء أمام اللجنة أو أمام المحكمة ، والثابت في الدعوى أن أوجه الخلاف بين المول والمأمورية كانت تدور حول ربط الضريبة بالتقدير عن اثني عشر شهرا شائعة في سبعة عشر شهرا وهل يصلح أن يكون ربطا لسنة ١٩٤٨ وهي سنة الأساس ولزوم أو عدم لزوم خضوع المول للضريبة بالتقدير في السنوات المقيسة ، وما عدا ذلك لا يعدو أن يكون جدلا حول صحة نظر كل منهما ، ولم تثر الطاعنة أوجه خلاف أخرى غير تلك التي لازمت النزاع منذ بدايته واستعرضتها محكمة أول درجة في الشطر الخاص بلزوم خضوعها للضريبة بطريق التقدير في السنوات المقيسة وأقرتها عليها وألغت قرار اللجنة ، وإذا لم يشاطرها الحكم المطعون فيه هذا الرأي وألغى الحكم الابتدائي دون أن يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص وهو دفاع جوهري فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأنه وفقا للسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ " تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . فإذا لم يكن للمول نشاط ما في خلال

سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه، وجرى قضاء هذه المحكمة على أن تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ — أو أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه — بالنسبة للمولين الحاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية وإن كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة القياس محلا لنزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أن دفاتر الممول لم تعتمد وصدر قرار من اللجنة بربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة وهذا القرار يتعين إلزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ومردود (ثانيا) بأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن تقديرات أرباح سنة القياس لم تكن عن سنة ١٩٤٨ بعينها بل كانت عن اثني عشر شهرا شيوخا في سبعة عشر شهرا هي الفترة من ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ومردود (ثالثا) بأن ما استورد إليه الحكم بشأن أوجه الخلاف بين المأمورية والممول وما يعرض منها على لجنة الطعن أو المحكمة — أيا كان وجه الرأي فيه — لم يكن محل قضاء قصدي أو ضمني منه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد
ممدق البشري .

(٢٣٤)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) شركات . " شركات الواقع التجارية " . " شركات التضامن " .
إفلاس . أشخاص اعتبارية .

شركات الواقع التجارية شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك . لها شخصية
اعتبارية تبرر الحكم بشهر إفلاسها .

(ب) إفلاس . " شركات التضامن " .

شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها .

(ج) شركات . " شركات تضامن " . " مسئولية الشريك المدير
عن الإلتزامات " . إثبات . " الإثبات بالبينه والقرائن " .

توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه دون ذكر عنوان الشركة . قرينة
على أنه يعمل لحسابه لا لحساب الشركة . لاغير المتعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة
طرق الإثبات .

١ — شركات الواقع التجارية — وهي التي لم يتم شهرها طبقا للقانون —
تعتبر شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك ولها — بهذه المثابة — شخصية
اعتبارية تبرر الحكم بشهر إفلاسها .

٢ — شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها .

٣ - توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون ذكر لعنوان الشركة وإن كان يقوم قرينة على أن هذا الشريك يعمل لحسابه الخاص لا لحساب الشركة إلا أنه يجوز للغير الذي تعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٦١ تجارى كلى طنطا بطلب الحكم بشهر إفلاس مصطفى حافظ الصم واعتباره متوقفا عن الدفع من ١٥/١١/١٩٦٠ وقد أسس دعواه على أنه يداين هذا الأخير في مبلغ ٦٢٥ ج و ٢٩٠ م بمقتضى أربعة سندات إذنية موقع عليها بإمضائه مقابل ثمن بضاعة ، وأنه وقف عن الوفاء بهذا الدين ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى تدخل أحمد محيسن ومحمد عبد الله وحسن الصياد خصوما منضمين إلى المطعون ضده الأول باعتباره دائنين لمصطفى حافظ الصم كما أدخل المطعون ضده الأول الطاعن خصما في الدعوى بصحيفة أعانها إليه في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١ طلب فيها الحكم بشهر إفلاسه مع مصطفى حافظ الصم استنادا إلى أن البضاعة التي حررت بثمنها السندات الإذنية استخدمت في مصنع النسيج الخاص بالشركة المعقودة بين الطاعن ومصطفى حافظ الصم بالعقد المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) بقبول تدخل أحمد محيسن ومحمد عبد الله وحسن الصياد خصوما في الدعوى (ثانيا) برفض الدعوى قبل الطاعن (ثالثا) بإشهار إفلاس مصطفى حافظ الصم . استأنف المطعون ضدهما الأول والثانية (شركة إخوان أبو العلا) هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ١٢ ق تجارى طنطا وطلبا إلغاءه فيما قضى به من رفض الدعوى

بالنسبة للطاعن والحكم بشهر إفلاسه وشهر إفلاس الشركة المعقودة بينه وبين مصطفى حافظ الصم ، وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى قبل المستأنف عليه الثاني (الطاعن) وإشهار إفلاسه باعتباره شريكا متضامنا وإشهار إفلاس الشركة المعقودة بينه وبين مصطفى حافظ الصم وهي الشركة موضوع العقد المحرر في ١٠/٩/١٩٥٨ الثابت التاريخ في ٢٧/٨/١٩٦٠ واعتبار يوم ١٥/١١/١٩٦٠ تاريخا مؤقنا لتوقف الشريك عبد الرحيم الششتاوي الأبيض (الطاعن) ولتوقف الشركة المذكورة وتأييد الحكم فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من وجهين (الأول) أنه قبل الاستئناف المرفوع من " شركة إخوان أبو العلا " مع أن هذه الشركة لم تكن خصما في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وبذلك خالف الحكم المادة ٤١٢ من قانون المرافعات . (والوجه الثاني) أن الحكم المطعون فيه قضى بشهر إفلاس الشركة المعقودة بين الطاعن وبين مصطفى حافظ الصم وبشهر إفلاس الطاعن باعتباره شريكا متضامنا في هذه الشركة ، وذلك على الرغم من أن طلبات المطعون ضده الأول أمام المحكمة الابتدائية لم تتضمن طلب شهر إفلاس هذه الشركة ، بل اقتصر على طلب شهر إفلاس الطاعن مصطفى حافظ الصم ، وبذلك خالف الحكم المطعون فيه المادة ٤١١ مرافعات لقبوله طلبا جديدا أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأنه وإن كان صحيحا إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قبول الاستئناف المرفوع من شركة إخوان أبو العلا " المطعون ضدها الثانية " لأنها لم تكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المستأنف ولم يقض هذا الحكم عليها بشيء ، إلا أنه لا مصلحة للطاعن في تعيب

الحكم في هذا الخصوص ذلك أنه يبين من صحيفة الاستئناف أنه وإن ذكر في صدرها أنها معلقة بناء على طلب المطعون ضده الأول وشركة إخوان أبو العلا، إلا أنه لم يرد ذكر لهذه الشركة في صلب الصحيفة، بل صيغت أسباب الاستئناف والطلبات في الصحيفة على أنها مقدمة من المطعون ضده الأول وحده ولم تتضمن هذه الصحيفة أية طلبات خاصة بشركة أبو العلا كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يكن لقبوله الاستئناف المقدم من تلك الشركة أثر في قضائه إذ هو لم يشر في تقريراته إلى أية طلبات أو أوجه دفاع أبدت في الاستئناف من الشركة المذكورة مستقلة عن طلبات وأوجه دفاع المطعون ضده الأول، ولم يستند الحكم في قضائه إلى أسباب أخرى غير التي أبداها هذا المطعون ضده إذ أقام قضاءه بشهر إفلاس الطاعن على ما ثبت للمحكمة من أنه شريك متضامن في الشركة المعقودة بينه وبين مصطفى حافظ الصم وأن الدين المحرر به السندات الإذنية يمثل ثمن بضاعة اشترتها هذه الشركة من المطعون ضده الأول وأنها توقفت عن دفع هذا الدين، والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه وإن كان المطعون ضده الأول قد طلب في ختام الصحيفة التي اختصم بها الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى والمعلقة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١ الحكم بشهر إفلاس الطاعن بالإضافة إلى شهر إفلاس شريكه مصطفى حافظ الصم ولم يطلب صراحة شهر إفلاس الشركة إلا أنه أسس طلباته تلك على ما قرره في صدر هذه الصحيفة من "أن المدعى عليه الأول مصطفى حافظ الصم حرر السندات الإذنية التي أقيمت عليها دعوى الإفلاس بصفته مديراً للشركة المبرمة بينه وبين الطاعن، وأن شركات الواقع تخضع للأحكام المقررة لشركات التضامن، وأن إفلاس شركة التضامن يستتبع إفلاس الشركاء المتضامين فيها، وأن مصطفى حافظ الصم والطاعن يعتبران شريكين متضامين" ولما كان هذا الذي أورده المطعون ضده الأول في تلك الصحيفة يفيد أنه إنما طلب شهر إفلاس الطاعن وشريكه كنتيجة حتمية لشهر إفلاس شركة الواقع المعقودة بينهما فإن إبداء هذا الطلب على تلك الصورة يتضمن بطريق اللزوم طلب شهر إفلاس الشركة ومن ثم يكون غير صحيح النعي بأن هذا الطلب أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وأن تلك المحكمة أخطأت في قبوله .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم افترض قيام شركة تضامن واقعية بين الطاعن ومصطفى حافظ الصم واعتبر بغير دليل السندات الإذنية المقدمة من طالب الإفلاس ملزمة للشركة على أساس أنها حرت مقابل ثمن بضاعة وردت إليها في حين أن هذه السندات موقع عليها من مصطفى حافظ الصم بصفته الشخصية ثمنا لبضائع اشتراها لنفسه واستخدمها في محله الخاص الذي يباشرفيه نشاطا تجاريا مستقلا عن نشاط الشركة ، هذا إلى أن البند الخامس من عقد الشركة نص فيه صراحة على أن السندات التي يوقع عليها من أحد الشريكين لا تلزم إلا الشريك الذي وقع عليها ، ولم يذكر في هذا العقد أن نشاط الشريكين مقصور على أعمال الشركة أو أن لكل من الشريكين حق الانفراد في الإدارة ، ويضيف الطاعن أنه مع التسليم جدلا بوجود شركة واقعية بين الطرفين فإن ذلك لا يقتضي اعتبارها شركة تضامن ، لأن شركات الواقع قد تكون شركات من نوع آخر ، ولا يفترض فيها التضامن ، ولم يثبت من الأوراق أن الشركة المعقودة بين الطاعن ومصطفى حافظ الصم هي شركة تضامن وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن الشركة المذكورة شركة واقعية تضامنية دون بيان الأسباب التي استند إليها فإنه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بشهر إفلاس الشركة المعقودة بين الطاعن ومصطفى حافظ الصم وبشهر إفلاس هذين الشريكين على قوله " أن الثابت من عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٨/٩/١٠ والثابت التاريخ في ١٩٦٠/٨/٢٧ أن مصطفى حافظ الصم هو مدير الشركة وأمين صندوقها وقد وقع على السندات الإذنية التي حصل التوقف عن الوفاء بقيمتها دون أن يذكر عنوان الشركة ودون أن يذكر أنه مدير الشركة ولكن ذلك لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقوم قرينة على أنه يتعامل لحسابه الخاص ، ولكن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس بكافة الطرق بما فيها القرائن وقد ثبت أن السندات الإذنية التي حصل التوقف عن الوفاء بقيمتها تحورت أثناء قيام الشركة وذكر بها أن القيمة بضاعة وعقد الشركة يتضمن إنتاج غزل

ونسيج على ماكينات وأنوال يدوية ويتضمن التصريح لمدير الشركة مصطفى حافظ الصم شراء البضاعة نقدا أو بمستندات ومذكور بعقد الشركة أن الماكينات موضوعة في مصنع مملوك للشريك الثاني عبد الرحيم الششتاوى الأبيض (الطاعن) وقد ثبت من محضر وضع الأختام أن الأختام وضعت على أنوال يدوية بجمل بشارع برهام وعلى ماكينات بجمل بشارع الششتاوى وهى الماكينات التى ذكر فى عقد الشركة أنها مملوكة لعبد الرحيم الششتاوى ، ومن ذلك يبين أن البضاعة موضوع السندات الإذنية خاصة بالشركة وهى عبارة عن فزل وجد منسوجا على الأنوال اليدوية والماكينات المتعلقة بالشركة ولم يثبت من الأوراق أن لمصطفى الصم محل تجارة خاص به أو أن له نشاطا مستقلا عن نشاطه فى الشركة وقد ثبت من تحقيقات الشكوى ٢٦٠٠ سنة ١٩٦٠ إدارى المحلة أن الشركة ظلت قائمة بين الشريكين إلى أجل لاحق إعلى استحقاق الديون التى بنيت عليها الدعوى وقد اعترف عبد الرحيم الششتاوى فى تحقيقات تلك الشكوى بأن الشركة ما تزال قائمة وأن الماكينات الخمس المملوكة له أصلا هى من متعلقات الشركة ، كما ثبت من عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٠/١/٣٠ أن الشريكين استاجرا متضامنين محلا ليكون مكتبا ومخزنا لبيع الغزل والمنسوجات ومن ذلك كله يبين أن البضاعة التى حصل التوقف عن الوفاء بها هى خاصة بالشركة القائمة بين مصطفى حافظ الصم وبين عبد الرحيم الششتاوى الأبيض وليست خاصة بمصطفى حافظ الصم الذى لم يثبت وجود محل تجارة خاص به أو نشاط مستقل — وهذا الذى قرره الحكم لاخلالة فيه للقانون ولا ينطوى على قصور فى التسبيب أو مخالفة للثابت فى الأوراق ذلك أنه لما كانت الشركة التى تكونت بين الطاعن ومصطفى حافظ الصم بمقتضى العقد العرفى المؤرخ ١٩٥٨/٩/١٠ هى شركة واقعية تجارية لأنه لم يتم شهرها طبقا للقانون وكانت شركات الواقع التجارية تعتبر شركات تضامن مالم يثبت خلاف ذلك وتكون لها بهذه المثابة شخصية اعتبارية تبرر الحكم بإشهار افلاسها وكان توقيع الشريك المدير فى شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون ذكر لعنوان الشركة وإن كان يقوم قرينة على أن هذا الشريك يعمل لحسابه الخاص لا لحساب الشركة إلا أنه يجوز للغير الذى تعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الاثبات لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلى بأسباب سائغة مستمدة من عقد الشركة

ومن التحقيقات الواردة في الشكوى الإدارية رقم ٢٦٠٠ سنة ١٩٦٠ ومن قرائن الأحوال على أن مصطفى حافظ الصم هو المدير للشركة وله سلطة التوقيع عنها وأن قيمة السندات الإذنية الأربع التي حصل التوقف عن الوفاء بقيمتها عبارة من ثمن غزل اشتراه هذا المدير لحساب الشركة وقد ورد فعلا إلى مصنعها ووجد منسوجا على أنوالها وإذا رتب الحكم على ذلك مسئولية الشركة عن هذا الدين وقضى بشهر إفلاسها وإفلاس الشريكين المتضامنين لثبوت توقفها عن دفعه فلا يكون مخالفا للقانون إذ أن شهر إفلاس شركة المتضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها ، أما عن قول الطاعن بأن البند الخامس من عقد الشركة ينص على أن توقيع أحد الشريكين على أحد السندات لا يلزم الشريك الآخر فهو قول عار عن الدليل لعدم تقديم هذا العقد إلى هذه المحكمة كذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى بالمستنديين اللذين قدمهما لمحكمة النقض لتأييد دفاعه بوجود نشاط له مستقل عن نشاط الشركة وذلك لعدم تقديمه الدليل على سبق عرض هذين المستنديين على محكمة الموضوع ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أن هذا الحكم اعتبره معثولا بالتضامن مع المدين مصطفى حافظ الصم عن ثمن البضاعة المحرر به السندات دون التحقق من أن هذه البضاعة وردت فعلا إلى مقر الشركة ودون التحقق من مسئولية الطاعن عن هذا الدين وتوقفه عن الوفاء به .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني من أن الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على أن البضاعة التي حررت بثمنها السندات الإذنية خاصة بالشركة وقد وصلت إليها فعلا وأن الشركة قد توقفت عن دفع قيمة هذه السندات في مواعيد استحقاقها على الرغم من تحرير بر وتستو عدم الدفع عنها وأنها ظلت متوقفة حتى تاريخ الفصل نهائيا في الدعوى وإذا كانت هذه الشركة تعتبر من شركات التضامن — على ما سلف القول — وكان الحكم بشهر إفلاسها بسبب التوقف عن دفع هذا الدين يستتبع حتما شهر إفلاس الشركاء فيها فقد قضى الحكم بشهر إفلاس الطاعن على هذا الأساس وليس في هذا الذي قرره الحكم تناقض أو قصور ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم حدد يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ تاريخاً للتوقف عن الدفع في حين أن الثابت من الأوراق المقدمة منه أنه سدد من ماله الخاص في شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ أكثر من ٣٠٠ ج للجمعية التعاونية لصناعة النسيج بالمحلة الكبرى ولدائن آخر يدعى محمود شوقي مما يفيد أنه لم يكن متوقفاً عن الدفع في وقت من الأوقات .

وحيث إنه لما كان الدفاع الذي يشير الطاعن في هذا السبب هو دفاع موضوعي لم يقدم الدليل على سبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وعباس عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق
البشبيشي .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) وقف . " ناظر الوقف " . " أداء الريع للمستحقين " . دعوى . " الصفة
في الدعوى " .

امتناع ناظر الوقف عن أداء الريع للمستحقين يحوله من أمين إلى غاصب .
ضمانه هذا الريع سواء هلك أو استهلك . جواز اختصاصه بصفته
الشخصية .

(ب) وقف . " ناظر الوقف " . " إقرار الناظر بالاستحقاق للغير " .

إقرار الناظر بالاستحقاق للغير . عدم الامتداد به لا بالنسبة للأقرب ولا بالنسبة للتفع
متى كان مخالفا لشرط الواقف .

١ - إذا امتنع ناظر الوقف عن أداء ريع الوقف للمستحقين بغير مسوغ
بعد أن طلبوه منه كان ضامنا لهم هذا الريع مطلقا سواء هلك أو استهلك لأن
امتناعه بغير حق بعد الطلب من المستحقين يحوله من أمين إلى غاصب والغاصب
ضامن في كل حال ومن ثم يكون اختصاص المستحق للناظر بصفته الشخصية
صحيفا .

٢ - إقرار الناظر باستحقاق الغير في الوقف لا يعتد به في ثبوت هذا الاستحقاق
فلا يعامل به المقر ولا ينتفع به المقر له إذا تبين أن هذا الإقرار مخالف
لشرط الواقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم السبعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٣ سنة ١٩٥٢ كلى الاسكندرية على الطاعن والمطعون ضده الثامن طلبوا فيها الحكم بالزامهما بتقديم حساب عن نصيبهم فى ريع وقف البحار وقدره أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا وذلك عن مدة نظارتهما على أعيان الوقف من يناير سنة ١٩٣٣ حتى إلغائه بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والزامهما بما يسفر عنه الحساب بعد فحصه بمعرفة خبير تنديبه المحكمة ثم قصروا طلباتهم على ريع نصيب قدره قيراط وسبعة عشر سهما دفع الطاعن ببطلان صحيفة الدعوى لعدم بيان الصفة التى اختصم بها ونازع فى استحقاق المدعين وطلب وقف السير فى الدعوى حتى يحدد هذا الاستحقاق وبجلسة ١٩٥٣/٦/٢٨ قضت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى (ثانيا) بالزام المدعى عليهما بتقديم الحساب عن إدارتهما للأملك الشائعة التى كانت وفقا وأصبحت ملكا وبيان صافى نصيب المدعين فيها بقدر ١ ط و ١٧ س شائعة فى ٢٤ ط عن المدة من ١٩٣٣/١/١١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ وفى ١٩٥٤/٣/٢٨ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنائب خبير هندسى للانتقال إلى الأعيان الموضحة بصحيفة الدعوى وتقدير صافى ريعها وبيان صافى نصيب المدعين فى هذا الريع عن المدة المشار إليها على أساس أن نصيبهم هو قيراط واحد وسبعة عشر سهما وبعد أن قدم الخبير تقريره عاد الطاعن ونازع فى حصة المدعين فى الوقف كما اعترض على تقرير الخبير ودفع بسقوط الحق فى مطالبته بالريع بالتقادم . وبجلسة ١٩٥٧/٦/١٦ قضت المحكمة بسقوط حق المدعين فى المطالبة بالريع عن المدة من أول يناير سنة ١٩٣٣ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقبل

الفصل في الموضوع بإعادة المأمورية إلى الخبير السابق ندبه لتحقيق الاعتراضات التي أبدتها الطاعن والممينة بأسباب ذلك الحكم وإعادة تقدير صافي الربح عن المدة من ١/١/١٩٣٨ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ وحصة المدعين فيها على ضوء المستندات والملاحظات التي يتقدم بها المدعى عليهما — وتضمنت أسباب هذا الحكم ردا على منازعة الطاعن في استحقاق المدعين في الوقف أن المحكمة لا تملك معاودة النظر في هذه المنازعة بعد أن قطع فيها حكم ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ وحدد نصيب المدعين في الاستحقاق بقيراط وسبعة عشر سهما وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن صافي نصيب المدعين في الربح عن حصتهم المنوه عنها هو مبلغ ٣٧٠٥ ج و ٤٢ م حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بإلزام الطاعن والمطعون ضده الثامن متضامين بأن يدفعوا للمدعين مبلغ ٢٩٤٠ ج و ٤٧ م وهذا المبلغ يمثل الربح حسب تقدير الخبير بعد خصم ما أقر المدعون بقبضه من الناظرين قبل رفع الدعوى — فاستأنف المطعون ضده الثامن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١١ سنة ١٦ ق اسكندرية كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١١٧ سنة ١٦ ق وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية في موضوع الاستئنافين برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن — ولما عرض على هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه وبطلان صحيفة الدعوى وفي بيان ذلك يقول أنه دفع أمام المحكمة الابتدائية ببطلان صحيفة الدعوى لاختصاصه فيها بصفته الشخصية في حين أن الدعوى رفعت بمطالبته بالربح عن مدة كان معيناً فيها ناظراً على الوقف بقرار نظر صادر في سنة ١٩٣٣ ثم تحولت صفته إلى حارس قانوني بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وعلى الرغم من ذلك فقد قضت المحكمة الابتدائية في ٢٨/٦/١٩٥٣ برفض الدفع وسأيرها في ذلك الحكم المطعون فيه إذ ألزمه بالمبلغ المقضى به بصفته الشخصية عن أمر خاص بصفته كحارس على الوقف وبذلك يكون هذا الحكم قد خالف القانون وشابه البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص بقوله : "ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى فإن هذه المحكمة تؤيد محكمة أول درجة فيما قضت به من رفض هذا الدفع في حكمها الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٣ تأسيسا على ما قاله من أن المدعين عندما أقاموا الدعوى على المدعى عليهما لم يذكروا فيها أنها وجهت إليهما بصفتها ناظرين إذ أن الأوقاف كانت قد حلت وأصبحت ملكا وأن استيلاء المدعى عليهما على الريع رتب في ذمتهما الشخصية المبالغ المستحقة للمستحقين والتي كان يتعين عليهما أدائها لهم" — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه إذا امتنع ناظر الوقف عن أداء ريع الوقف للمستحقين بغير مسوغ بعد أن طلبوه منه كان ضامنا لهم هذا الريع مطلقا سواء هلك أو استهلك لأن امتناعه بغير حق بعد الطلب من المستحقين يحوله من أمين إلى غاصب والغاصب ضامن في كل حال ومن ثم يكون اختصاص المستحق للناظر بصفته الشخصية صحيحا ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه أنكر أمام محكمة الموضوع استحقاق المطعون ضدهم السبعة الأول في الوقف وطلب وقف السير في دعوى الحساب المرفوعة منهم حتى يثبت لهم هذا الاستحقاق بحكم نهائي من محكمة الأحوال الشخصية لكن محكمة الموضوع بدرجتها رفضت هذا الطلب وقضيتا بإلزامه بالريع الذي طلبه هؤلاء المطعون ضدهم على أساس أنهم يستحقون في الوقف قيراطا وسبعة عشر مئمة من أربعة وعشرين قيراطا وذلك على الرغم من عدم ثبوت صفتهم في الاستحقاق ودون أن يفصل الحكم المطعون فيه في دفع الطاعن بإنكار استحقاقهم ولا يجدي الحكم استناده في ثبوت الاستحقاق للمطعون ضدهم إلى اعتراف الناظر الآخر (المطعون ضده الثامن) باستحقاقهم إذ أن هذا الاعتراف لا يكفي لإثبات الاستحقاق لأنه لا يثبت بإعتراف ناظر أو مستحق وإنما طبقا لشرط الواقف وإذا أسس الحكم المطعون فيه قضاءه

باستحقاق المطعون ضدهم في الوقف وتحديد حصتهم فيه على هذا الاعتراف وقضى لهم بالريع بغير التحقق من صفتهم في الاستحقاق ومقدار ما يستحقون فإنه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعن نازع في حصة المطعون ضدهم السبعة الأول في الوقف وقال أن اعتراف الناظر الآخر (المطعون ضده الثامن) لا يقيده ولا يكفي لإثبات استحقاقهم وقد رد الحكم المطعون فيه على هذه المنازعة بقوله : " وحيث إنه عن منازعة المستأنف محمد على الجاويش (الطاعن) في حصة المستأنف عليهم (المطعون ضدهم السبعة الأول) في الوقف فهي منازعة لا تسم بطابع الجدل إذ أنه فضلا عن أن زميله الذي كان منضمًا إليه في النظر قد أقر باستحقاقهم فإن منازعته لا تتفق مع ما دفع به من أنهم قبضوا ما يستحقون ولا يقدح في ذلك ما قاله أخيرا من أنهم قبضوا ما لا حق لهم فيه وأنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٩٥٣/٢/١٤ بالملف الابتدائي يبين أن الأستاذ الحاضر معه قرر فيما قرر أن نصيب المدعين أقل مما حددوه بكثير ولم يذكر ما يعتقد أو ما تؤكد المستندات أنه النصيب الصحيح " ولما كان إقرار الناظر باستحقاق الغير في الوقف لا يعتد به في ثبوت هذا الاستحقاق فلا يعامل به المقر ولا يلتفع به المقر له إذا تبين أن هذا الإقرار مخالف لشرط الواقف ، وكاست أقوال الطاعن ومحاميه التي استند إليها الحكم لاتعارض مع منازعته في حصة المطعون ضدهم — طالبي الريع — في الوقف خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه إذ هذه الأقوال حسبما أوردها الحكم تتضمن إنكارا من الداعن لاستحقاقهم للنصيب الذي حددوه وقضى لهم بريعه ، وكان عدم ذكر محامي الطاعن لما يعتقد أنه النصيب الصحيح لهؤلاء المطعون ضدهم لا يمكن أن يفيد عدم جدية منازعته في استحقاقهم لهذا النصيب إذ أنهم وقد رفعوا الدعوى بطلب ريع هذه الحصة فإن عليهم إثبات استحقاقهم لها — لما كان ذلك فإن الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في التدليل على عدم جدية منازعة الطاعن في استحقاق المدعين للحصة التي قضى لهم بريعها تكون جميعها غير سائغة وليس من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها الحكم وإذا كان لا يجوز القضاء للمدعين بريع نصيب محدد في الوقف قبل

ثبوت استحقاقهم له وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الدليل المقبول على استحقاقهم للنصيب الذي قضى لهم بريعه فإنه يكون قاصرا بما يستوجب تقضيه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن — هذا ولا يفوت هذه المحكمة أن تسترعى نظر محكمة الاستئناف إلى ما أشار إليه الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٥٧ فى أسبابه من أن المحكمة المذكورة قضت قطعيا فى حكمها الذى أصدرته فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ والذى لم تقدم صورة منه إلى محكمة النقض باستحقاق المدعين لخصبة فى الوقف قدرها قيراط وسبعة عشر سهما وهو الأمر الذى لو صح يقتضى من محكمة الاستئناف بعد عودة القضية إليها أن تتحقق مما إذا كان هذا القضاء قد بات نهائيا قبل رفع الاستئناف الحالى إليها بحيث يمتنع هاىها أن تعيد النظر فى المسألة التى قطع فيها أو أن باب الطعن فيه بالاستئناف كان ما زال مفتوحا وقت رفع ذلك الاستئناف وأنه يتناول هذا القضاء .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدقي
البشبيشي .

(٢٣٦)

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٢ القضائية :

نقل . ” التزامات الناقل “ . ” دعوى التعويض عن العيب الظاهر “ . دعوى .
” شروط قبول الدعوى “ .

دعوى التعويض عن العيب الظاهر بالأشياء المنقولة . مناط عدم قبولها تحقق شرطين معا :
استلام المرسل إليه البضاعة ودفع أجرة نقلها . أساسه افتراض تنازل المرسل إليه — في هذه
الحالة — عن العيب الحاصل أثناء عملية النقل . دفع الأجرة الذي يسقط به الحق في طلب التعويض
هو دفعها من المرسل إليه عند استلام البضاعة بغير تحفظ لا من المرسل عند تصدير البضاعة .

إذ تنص المادة ٩٩ من قانون التجارة على أن ” استلام الأشياء المنقولة
ودفع أجرة النقل مبطان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك
بالعمولة إذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها “ ، فإن مفاد ذلك
أن المشرع اشترط لعدم قبول دعوى التعويض عن العيب الظاهر تحقق شرطين معا
هما استلام المرسل إليه البضاعة ودفع أجرة نقلها وذلك لما يفيد هذا الأمران
مجتمعين من رضا المرسل إليه بالعيب الذي كان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله
عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه . ولئن كانت عبارة ” دفع أجرة النقل “
قد وردت في النص بصيغة عامة إلا أنه لما كان الدفع بعدم قبول دعوى
المسئولية في هذه الحالة يقوم على افتراض تنازل المرسل إليه عن العيب الذي
حدث أثناء عملية النقل وكان دفع الأجرة من المرسل عند تصدير البضاعة لا يمكن
أن يفيد هذا التنازل لأن العيب لم يكن موجودا في هذا الوقت حتى يفترض
التنازل عنه فإن دفع الأجرة الذي يسقط به الحق في طلب التعويض عن العيب

الظاهر هو دفعها من المرسل إليه عند استلام البضاعة لأن دفع الأجرة في هذا الوقت مضافا إليه استلام البضاعة بغير تحفظ رغم ظهور تلفها هما اللذان تتوافر بهما القرينة على التنازل عن الحق في طلب التعويض عن ذلك العيب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٥ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى الاسكندرية على هيئة السكك الحديدية — الطاعنة — طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٩٩١ ج و ٢٨٠ م والمصروفات وقال شرحا لدعواه أنه عهد إلى تلك الهيئة بنقل ثمانى عشرة رسالة شعير من محطة مرسى مطروح إلى الزقازيق والفنطرة والعريش وبعد أن قام " بالتخليص " عليها ودفع أجرة نقلها فى محطة الشحن تركتها الهيئة المذكورة على الأرصفة هارية ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقايتها مما أدى إلى تلف جزء كبير منها بسبب هطول الأمطار عليها وعلى أثر ذلك قدم الشكوى رقم ١٥٦ سنة ١٩٥٧ إدارى مرسى مطروح لإثبات حالة تلك الرسائل وثبت من المعاينة التى أجرتها شرطة مرسى مطروح أن مياه الأمطار أتلفت أربعائة وعشرين إردبا من الشعير — ولما وصات الرسائل إلى محطات الوصول تبين للمطعون ضده أن التالف من الشعير مقداره ثمانمائة وأربعين إردبا قيمتها ٢٥٢٠ ج وأن الأجرة التى أصابها التلف قيمتها ١٧١ ج و ٢٨٠ م — ولما كانت هيئة السكك الحديدية الناقلة مسئولة عن تعويضه عما أصاب البضاعة المنقولة من تلف — وعما فاتته من كسب ويقدره بمبلغ ٣٠٠ ج فقد رفع هذه الدعوى مطالبا إياها بمجموع هذه المبالغ . وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١١٧٦ ج والمصروفات المناسبة فاستأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف

الاسكندرية طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٢٠٧ سنة ١٧ ق وقد دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٩ من قانون التجارة وفي ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبتأييد الحكم المستأنف . فطعننت الهيئة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلاسة المحددة لنظره صمحت على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع الذي أبداه الطاعنون بعدم قبول دعوى المطعون ضده استنادا إلى المادة ٩٩ من قانون التجارة على أن هذه المادة تشترط لقبول هذا الدفع توافر شرطين الأول أن يكون المرسل إليه قد استلم البضاعة والثاني أن يكون قد دفع أجرة النقل وقت الاستلام وأنه إذ كانت أجرة نقل البضاعة التي يطالب المطعون ضده بالتعويض عن تلفها قد دفعت مقدما عند تصدير البضاعة فإن أحد شرطي المادة ٩٩ يكون متخلفا ويرى الطاعنون أن الحكم قد أخطأ في تفسير نص هذه المادة باشتراطه أن يكون دفع الأجرة وقت استلام البضاعة لأن النص عام ولم يفرق بين ما إذا كانت الأجرة قد دفعت عند الاستلام أو قبله ومقتضاه أنه لا يجوز رفع أى دعوى بالمطالبة بالتعويض عن العيب الظاهر من الخارج إذا حصل استلام البضاعة ودفع أجرة النقل دون إبداء تحفظ سواء كان دفع هذه الأجرة من المرسل وقت شحن البضاعة أو من المرسل إليه عند استلامها لما في ذلك من قرينة على الرضا بالعيب والتنازل عن الحق في طلب التعويض عنه ولا سند للتفرقة التي ارتأها الحكم المطعون فيه إذ أن المشرع عندما تحدث عن دفع أجرة النقل في المادة ٩٩ آنفة الذكر لم يقصد بعبارة "دفع الأجرة" إلا القرينة المستفادة من دفع الأجرة عند استلام البضاعة في حالة العيب الظاهر وهي تدل بذاتها على التنازل عن طلب التعويض عن هذا العيب إلى جانب قرينة الاستلام دون تحفظ بحيث أنه إذا كانت أجرة النقل قد دفعت عند الشحن بقيت بعد ذلك القرينة الأخرى وهي الاستلام دون تحفظ ، وإذ كان من غير المجحود في الدعوى أن آخر رسالة من الشعيير قد وصلت إلى المرسل إليه في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٧ وقد تسلمها بغير إبداء

تحفظ رغم وجود العيب الظاهر المدعى به فإن الدعوى بطلب التعويض عن هذا العيب تكون غير مقبولة وإذا رفض الحكم المطعون فيه الدفع بعدم قبولها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٩٩ من قانون التجارة تنص على أن "استلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة إذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها" ومفاد ذلك أن المشرع اشترط لعدم قبول دعوى التعويض عن العيب الظاهر تحقق شرطين معا هما استلام المرسل إليه البضاعة ودفع أجرة نقلها وذلك لما يفيد هذان الأمران مجتمعين من رضا المرسل إليه بالعيب الذي كان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه ولئن كانت عبارة "دفع أجرة النقل" قد وردت في النص بصيغة عامة إلا أنه لما كان الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية في هذه الحالة يقوم على افتراض تنازل المرسل إليه عن العيب الذي حدث أثناء عملية النقل وكان دفع الأجرة من المرسل عند تصدير البضاعة لا يمكن أن يفيد هذا التنازل لأن العيب لم يكن موجودا في هذا الوقت حتى يفترض التنازل عنه فإن دفع الأجرة الذي يسقط به الحق في طلب التعويض عن العيب الظاهر هو دفعها من المرسل إليه عند استلام البضاعة لأن دفع الأجرة في هذا الوقت مضافا إلى استلام البضاعة يغير تحفظ رغم ظهور تلفها هما اللذان تتوافر بهما القرينة على التنازل عن الحق في طلب التعويض عن ذلك العيب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن أجرة نقل الشحير قد دفعت من المرسل مقدما عند تصديره مما يترتب عليه تخلف أحد شرطي المادة ٩٩ من قانون التجارة المقام عليها الدفع فإن الطعن على هذا الحكم بخالف القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٣٧)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) حكم ” مواعيد الطعن ” . ” بداية الميعاد ” . قانون .

مريان مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . أصل عام قرره القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في تعديله المادة ٣٧٩ مرافعات . يستثنى من ذلك الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . خضوع هذه الأحكام وتلك للقاعدة المقررة بالمادة ٣٧٩ مرافعات قبل التعديل وهي بدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ولو لم يكن الحكم قد أعلن حتى تاريخ العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يميز من ذلك نص المادة ٧ من القانون المذكور . هذا النص انتقل . انطباقه على الأحكام التي عدل المشرع بداية ميعاد الطعن فيها لحسب .

(ب) تنفيذ . ” الإشكال في التنفيذ ” . ” أسباب الإشكال ” .

الإشكال من المحكوم عليه . عدم قبوله إلا إذا كان سببه لاحقا لصدور الحكم المستشكل في تنفيذه . اعتبار السبب القائم قبل صدور الحكم قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى التي صدر فيها الحكم سواء دفع به في تلك الدعوى أم لم يدفع .

١ — يبين من نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن هذا القانون وإن جعل مريان مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة فهذه الأحكام ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل

تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ومن ثم فإن الحكم الذى لا يعتبر حضوريا — وفقا للمادة ٩٢ بعد تعديلها — لا يبدأ ميعاد الطعن فيه إلا من تاريخ إعلانه ولو كان قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن حتى هذا التاريخ ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الأحكام الصادرة قبل العمل به والتي لم تعلن بعد يسرى ميعاد استئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون ذلك أنه وإن ورد لفظ "الأحكام" في هذا النص مطلقا إلا أنه لما كان هذا النص هو نص انتقالى اقتضاه التعديل الذى أدخله القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات فإن الأحكام التى يعنىها هذا النص الانتقالى إنما هى الأحكام التى عدل المشرع بداية ميعاد الطعن فيها أما غير ذلك من الأحكام التى لم يتناولها ذلك التعديل والتى بقي بدء ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلانها كما كان قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه لا ينطبق عليها هذا الحكم الانتقالى لانتفاء مسوغه بالنسبة لها .

٢ — الإشكال من المحكوم عليه لا يجوز قبوله إلا إذا كان سببه قد جدد بعد صدور الحكم المستشكل فى تنفيذه . ولما كان "الدفع بعدم التنفيذ" — الذى يتمسك به الطاعن — قائما قبل صدور الحكم الذى رفع الاشكال عنه فإن هذا الدفع يكون قد اندرج ضمن الدفع فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المذكور ومن ثم يمتنع على المحكوم عليه التحدى به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به فى تلك الدعوى أم كان لم يدفع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ اشترى الطاعن من المطعون ضدهما الأول والثانى وآخرين أرضا زراعية مساحتها ٢٨ ف

بسعر الفدان ٣٢٠ جنيها دفع منه وقت العقد مبلغ ٣٥٠٠ جنيه ونص في هذا العقد على دفع الباقي عند تحرير العقد النهائي وعلى أن يكون للبائعين حق تأجير الأرض المبيعة لحين التوقيع على العقد النهائي ويكون للمشتري - الطاعن - نصف الأجرة خلال هذه المدة وإذا كان الطاعن يستأجر ٢٣ ف و ٥ ط و ٢٢ س من تلك الأطنان وطبقا لعقد البيع يلتزم بنصف أجزائها وكان قد تأخر في الوفاء بأجرة سنوات ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقد استصدر البائعون أمر أداء بملزمته بأن يدفع لهم مبلغ ٤٩٨ ج و ٨٧٠ م وعارض الطاعن في هذا الأمر وقيدت معارضته برقم ١٨٦١ سنة ١٩٥٧ ملوى وقضى فيها بتعديل الأمر المعارض فيه إلى إلزامه بمبلغ ٣٣٠ ج و ٥٦٦ م وبصحة إجراءات الجزاء التحفظي الموقع على الزراعة وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ المنيا .

بعد ذلك رفع الطاعن الدعوى رقم ٤٠٢ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى المنيا على المطعون ضدهما الأول والثانى - البائعين - وآخرين وفي مواجهة باقى المطعون ضدهم طالبا الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف كل إجراء أو بيع خاص بعقد ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ والأحكام والإجراءات الأخرى الناشئة عنه وأخصها الحكم رقم ١٨٦١ سنة ١٩٥٧ ملوى (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ بقدر المساحة الحقيقية للأطيان المبيعة وفي ٢٨ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة المنيا الابتدائية فى الطلب المستعجل غاييا بقبول الإشكال شكلا وفى الموضوع بوقف كل إجراء أو بيع خاص بعقد ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ والأحكام والإجراءات الأخرى الناشئة عنه وأخصها الحكم رقم ١٨٦١ سنة ١٩٥٧ مدنى ملوى حتى الفصل النهائى فى الشق الثانى الخاص بالموضوع .

استأنف المطعون ضدهما الأول والثانى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاءه ورفض الإشكال وقيد استئنافهما برقم ١٩٢٦ سنة ٧٩ ق وقد دفع الطاعن بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع بسقوط الحق فى الاستئناف وبقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الإشكال وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف قد خالف القانون ذلك لأن الحكم المستأنف صدر في طلب مستعجل في ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٢ ولم يكن ميعاد استئنافه قد بدأ قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ لأنه لم يعلن إلا في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعد صدور ذلك القانون وأنه لما كان ميعاد استئنافه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات هو الميعاد المستحدث بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ والمادة ٤٠٢ مرافعات أي خمسة عشر يوماً تبدأ — وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة السابعة من ذلك القانون — من تاريخ العمل به وهو يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ وكان الاستئناف لم يرفع إلا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ فيكون قد سقط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد ، وقد رفض الحكم المطعون فيه قبول الدفع بسقوط الحق في الاستئناف استناداً إلى أن نص الفقرة المذكورة لا ينطبق إلا على الأحكام الحضورية وهذا من الحكم خطأ لأن هذا النص عام ومطلق ويشمل كل حكم صدر قبل العمل بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن بعد ولا يجوز تخصيصه بغير مخصص من المشرع ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر ميعاد استئناف الحكم الصادر في الإشكال يبدأ من تاريخ إعلانه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ مرافعات المعدلة يكون قد أعمل حكم هذه الفقرة بأثر رجعي مع أن المشرع لم ينص في القانون الجديد على هذه الرجعية .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ كانت تقضى بأن مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ولا تبدأ مواعيد الاستئناف والتماس إعادة النظر والطعن بطريق النقض في الأحكام الغيابية إلا من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن ولما صدر القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ألغى المعارضة في الأحكام الغيابية وعدل نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات على النحو الآتي "يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال

التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعة وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور أو عن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب - كما يبدأ الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته " ولما كان يبين من ذلك أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإن جعل سريان مواعيد الطعن من تاريخ الحكم كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ومن ثم فإن الحكم الذي لا يعتبر حضوريا - وفقا للمادة ٩٢ بعد تعديلها لا يبدأ ميعاد الطعن فيه إلا من تاريخ إعلانه ولو كان قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن حتى هذا التاريخ وذلك وفقا للمادة ٣٧٩ مرافعات سواء قبل تعديلها بالقانون آنف الذكر أو بعد تعديلها لأن حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن فيها - ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الأحكام الصادرة قبل العمل به والتي لم تعلن بعد يسرى ميعاد استئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون ذلك أنه وإن ورد لفظ "الأحكام" في هذا النص مطلقا إلا أنه لما كان هذا النص هو نص انتقالي اقتضاه التعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات فإن الأحكام التي يعنىها هذا النص الانتقالي إنما هي الأحكام التي عدل المشرع بداية ميعاد الطعن فيها ، أما غير ذلك من الأحكام التي لم يتناولها ذلك التعديل والتي بقي بدء ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلانها كما كان قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه لا يتطبق عليها هذا الحكم الانتقالي لإنتفاء مسووقه بالنسبة لها ولما كان الحكم المستأنف يعتبر غيابيا طبقا للمادة ٩٢ وأعلن في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ فإن ميعاد استئنافه يكون

طبقا للمادة ٤٠٢ مرافعات المعدلة والفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ هذا الإعلان — وإذ كان الاستئناف قد رفع في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ فإنه يكون قد رفع في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى رفض الدفع بسقوط الحق في هذا الاستئناف قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وبالتالي يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن ذلك الحكم استند في قضائه برفض الاشكال إلى أن الطاعن ملزم بمقتضى عقد ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ بدفع نصف أجرة الأطيان المبعة إلى أن يتم تحرير العقد النهائي مع أن الطاعن كان قد تمسك بأن البائعين (المطعون ضدهما الأول والثاني) قد أخلا بالتزاماتهما التي يفرضها عليهما هذا العقد فلم يقوموا باتخاذ الاجراءات اللازمة لشهره ومنها شهر إنهاء الوقف — وبذلك الحكم يكون قد أهدر دفاعه المؤسس على الدفع بعدم التنفيذ بخالف بذلك المادة ١٦١ من القانون المدني التي تنحوله الحق في التمسك بهذا الدفع في حالة إخلال الطرف الآخر بالتزاماته .

وحيث إن هذا النعي خير سديد ولا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه إذ أنه لم يستند في قضائه برفض الاشكال إلى التزام الطاعن بدفع نصف الأجرة بموجب عقد ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ وإنما أقام قضائه على أن في اجابة الطاعن إلى طلبه وقف كل إجراء خاص بالعقد المذكور ، مساسا بأصل الحق المتنازع فيه وهو الالتزام المتبادلة الناشئة عن ذلك العقد والتي يرمى كل طرف عبء التقصير في تنفيذها على الآخر الأمر الذي لا تستطيع معه المحكمة أن تقضى فيه إلا إذا تغلغات في صميم الموضوع ومن ثم يكون هذا الطلب موضوعيا يمتنع على المحكمة أن تنظر فيه بصفة مستعجلة — وأسس الحكم قضائه برفض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في دعوى الإيجار الموضوعية رقم ١٨٦١ سنة ١٩٥٧ ملوى على أن الطاعن قد بنى هذا الطلب على أسباب سبق أن أثارها أمام المحكمة في الدعوى المذكورة وقضت باطراحها ومن ثم فلا يجوز معاودة النظر فيها لمسا في ذلك من تعرض لقوة الشيء المحكوم فيه بحكم نهائي — وهذا الذي أقام عليه الحكم

قضاءه لا مخالفة فيه للقانون إذ أن الاشكال لا يجوز قبوله من المحكوم عليه إلا إذا كان سببه قد جد بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ولما كان سبب الدفع بعدم التنفيذ الذي أشار إليه الطاعن في نعيه قائماً قبل صدور الحكم الذي رفع الإشكال عنه فإن هذا الدفع يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور ومن ثم يتمتع على المحكوم عليه التحدى به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به في تلك الدعوى أم كان لم يدفع .

وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بايج نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٢ القضائية :

دعوى . " الصفة فى الدعوى " . " المسائل التى تعترض سير الخصومة " .
استئناف . " الخصوم فى الاستئناف " . نيابة . " نيابة قانونية " .
" نيابة اتفاقية " .

بلوغ الخصم القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى واستمرار والدته الوصية عليه فى تمثيله دون
تنبيه المحكمة . اعتبار حضورها عنه منتجاً لآثاره القانونية على أساس من النيابة الاتفاقية . صحة
اختصاصها — كمثله له — فى الاستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر فى الدعوى .

إذا كان المدعى قد مثل فى الدعوى تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها ابتداء بواسطة
والدته بوصفها وصية عليه ، فإن بلوغه سن الرشد بعد ذلك أثناء سير الدعوى —
إذا لم تنبه المحكمة إليه — لا يكون من شأنه أن يحول دون اعتبار حضور والدته
عنه حتى صدور الحكم فى الدعوى — على ما جرى به قضاء محكمة النقض —
حضوراً منتجاً لآثاره القانونية ، ذلك أنه ببلوغه سن الرشد يكون قد علم بالدعوى
بواسطة والدته التى كانت وصية عليه ورضى باعتبار صفة والدته فى تمثيله لازالت
قائمة على أساس من النيابة الاتفاقية بعد أن كانت نيابتها عنه نيابة قانونية (*)
فإذا التزمت والدته المدعى موقف التجهيل بالحالة التى طرأت على ولدها ببلوغه
سن الرشد إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائى فوجه المحكوم عليه استئنافه إليها
بالصفة التى أقيمت بها الدعوى ابتداء ، وكان قد تحدد بموجب الحكم الصادر
من محكمة أول درجة أطراف الخصومة بالنسبة للاستئناف ، وكان الأصل أن

(*) راجع نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ١٢٩٣

ليس للنصم أن يفيد من خطئه ، ولا أن ينقض ما تم على يديه ، فإن اختصاص المستأنف ضده في الاستئناف ممثلاً بواسطة والدته يعد اختصاصاً صحيحاً ومشجعاً لآثاره القانونية . وإذا استمرت والدته على موقف التجهيل أثناء سير الاستئناف فإن الحكم يصدر في هذا الاستئناف كما لو كان قد حضر المستأنف ضده بنفسه الخصومة فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة الثالثة بصفتها وصية على ولديها الطاعنين الأول والثانى و باقى أولادها القصر أقامت الدعوى رقم ٥٥/٤٢٠ كلى المنيا ضد المطعون عليهم وطلبت الحكم بصحة عقد البيع المؤرخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الصادر من مورثهم المرحومة مسعده مسعود متضمناً بيعها لأولادها المذكورين والمشمولين بوصايتها ٤ ف و ١١ ط مينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ١١٣٧ ج و ٥٥٠ م ورفع المطعون ضدهم الثلاثة الأول دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم ببطلان عقد البيع المشار إليه كما طلبوا رفض الدعوى الأصلية واستندوا إلى تحقیقات النيابة فى القضية رقم ٤٧ سنة ١٩٥٣ أحوال شخصية كلى المنيا والتى صدر فيها الحكم بتوقيع الحجر على مورثهم المذكورة للغفلة . وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم الثلاثة الأول أن التصرف موضوع النزاع قد صدر من مورثهم نتيجة لتواطؤ الطاعنة مع البائعة واستغلالها لحالتها والتسلط على إرادتها مع علمها بحالة الغفلة التى ترتب عليها الحجر ، وبعد انتهاء التحقيق قضت المحكمة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ فى الدعوى الأصلية بصحة عقد البيع موضوع النزاع وفى الدعوى الفرعية برفضها . رفع المطعون عليهم استئنافاً عن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ضد الطاعنة بصفتها وصية على ولديها الطاعنين الأول والثانى و باقى أولادها القصر وضد المطعون عليها الرابعة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٣٠ سنة ٧٧ ق —

و بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بإبطال عقد البيع موضوع النزاع .
 طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض و قدمت النيابة مذكرتين دفعت
 فيهما بعدم قبول الطعن من الطاعنين الأول والثاني ، وأبدت رأيها في الموضوع
 برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن النيابة تبني دفعها بعدم قبول الطعن على أن الطاعنين قدموا في ملف
 الطعن ما يدل على أن الطاعنين الأول والثاني كانا قد بلغا سن الرشد وقت رفع
 الاستئناف على الطاعنة الثالثة بصفتها وصية عليهما بما استتبع زوال هذه الصفة
 وعدم اعتبار الطاعنين المذكورين من أطراف الحكم المطعون فيه ، فلا يقبل
 منهما الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعنة
 الثالثة أقامت الدعوى بصفتها وصية على أولادها القصر ومن بينهم (عمرو على)
 الطاعنان الأول والثاني وأنه رغم بلوغ هذين الأخيرين سن الرشد أثناء سير
 الخصومة أمام محكمة أول درجة — على ما هو ثابت من المستندين المقدمين
 في حافظة الطاعنين بملف الطعن وهما قرار محكمة المنيا الابتدائية الصادر
 في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ برفع الوصاية عن "عمرو" لبلوغه سن الرشد وشهادة
 ميلاد "على" التي تدل على بلوغه سن الرشد في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٨ — فإن الطاعنة
 المذكورة لم تنبه المحكمة إلى ما طرأ على حالة ولديها من تغير وظلت تحضر منهما
 رغم بلوغهما سن الرشد إلى أن صدر الحكم الابتدائي في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠
 وإذا كان الثابت على النحو المتقدم أن الطاعنين الأول والثاني قد مثلا في الدعوى
 تمثيلا صحيحا وقت رفعها ابتداء بواسطة والدتهما الطاعنة الثالثة بوصفها وصية
 عليهما ، فإن بلوغهما سن الرشد الذي حصل بعد ذلك أثناء سير الدعوى والذي
 لم تنبه المحكمة إليه ليس من شأنه أن يحول دون اعتبار حضور والدتهما عنهما
 حتى صدر الحكم في الدعوى — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حضورا
 متبعا لآثاره القانونية ، ذلك أنهما ببلوغهما سن الرشد قد علما بالدعوى بواسطة
 والدتهما التي كانت وصية عليهما ، ورضيا باعتبار صفة والدتهما في تمثيلهما

لا زالت قائمة على أساس من النيابة الاتفاقية بعد أن كانت نيابتها عنهما نيابة قانونية . لما كان ذلك وكانت الطاعنة الثالثة قد التزمت موقف التجهيل بالحالة التي طرأت على ولديها الطاعنين الأول والثاني ببلوغهما سن الرشد إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي عند ما وجه المطعون ضدهم استئنافهم إليها بالصفة التي أقيمت بها الدعوى ابتداء ، وكان قد تحدد بموجب الحكم الصادر من محكمة أول درجة أطراف الخصومة بالنسبة للاستئناف ، وإذا كان الأصل أن ليس للخصم أن يفيد من خطئه ولا أن يتقضى ما تم على يديه فإن اختصاص الطاعنين الأول والثاني في الاستئناف ممثلين بواسطة والدتهما يعد اختصاصا صحيحا ومتجا لآثاره القانونية . وإذا استمرت الطاعنة المذكورة على موقف التجهيل أثناء سير الاستئناف ، فإن الحكم يكون قد صدر ضدهما في هذا الاستئناف كما لو كانا قد حضرا بنفسيهما الخصومة فيه — لما كان ما تقدم فإن الدفع المقدم من النيابة بعدم قبول الطعن من الطاعنين الأول والثاني يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين ينعي الطاعنون في أولهما على الحكم المطعون فيه بالابطال وفي بيان ذلك يقولون أنه عندما رفع المطعون عليهم الثلاثة الأول استئنافهم كانت وصاية الطاعنة الثالثة على الطاعنين الأول والثاني قد انتهت ببلوغهما سن الرشد وذلك طبقا لما يبين من قرار محكمة المنيا الابتدائية الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بشأن رفع اوصاية عن الطاعن الأول وشهادة ميلاد الطاعن الثاني . وأنه على الرغم من ذلك فإن المطعون ضدهم أعلنوا الاستئناف للطاعنة الثالثة بصفتها وصية على الطاعنين المذكورين فوقع هذا الإجراء باطلا ، الأمر الذي يترتب عليه بطلان الحكم بالنسبة لها . وإذا أن موضوع النزاع مما لا يقبل التجزئة فإن الحكم يكون باطلا بالنسبة لجميع الطاعنين .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على الدفع المبدى من النيابة .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والتناقض في الأسباب ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم قضى بإبطال التصرف موضوع النزاع على أساس أن عارضا من عوارض الأهلية اعتور المتصرف ، غير أن الحكم لم يلتزم بما يجب إتباعه نحو بيان هذا العارض بيانا واضحا ، وإنما جمع بين عارضين أولهما يصيب العقل هو الجنون أو العته ، وثانيهما يفترض سلامة العقل وهو الغفلة والسفه مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والتناقض في الأسباب ، ويتحصل ما ينعاه الطاعنون على الحكم من مخالفة الثابت في الأوراق في أنه على الرغم من أن المطعون ضدها الأولى قد نفت في التحقيقات التي أجرتها النيابة في الطلب الذي تقدمت به للمجر على والدتها البائعة أي عارض من عوارض الأهلية وذلك بما قرره من أن البائعة المذكورة ليست مصابة بالجنون والعته أو بالغفلة والسفه — فإن الحكم استمد من أقوالها إن تقدم البائعة في السن قد أثر في قواها العقلية وإنها في حالة غفلة ، وحاصل ما ينعاه الطاعنون على الحكم من فساد في الاستدلال هو أنه استمد من أقوال وهبة جورجي كاتب العقد موضوع النزاع في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن البائعة كانت وقت العقد فاقدة قواها العقلية ، مع أن كل ما تدل عليه أقوال هذا الشاهد أنها ضعيفة الذاكرة وهو أمر لا يعتبر خلا في قواها العقلية .

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود بما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه من أنه بعد أن أشار إلى الأساس الذي دنع به المطعون ضدهم دعوى الطاعنة الثالثة أمام محكمة أول درجة وما ضمنوه صحيفة استئنافهم من أنهم يطلبون إبطال عقد البيع موضوع النزاع لغفلة المتصرف الأمر الذي ترتب عليه صدور حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن التصرف موضوع النزاع كان نتيجة لتواطؤ الطاعنة الثالثة واستغلالها لحالة البائعة والنسب على إرادتها مع علمها بحالة الغفلة التي ترتب عليها الجور — بعد أن أشار الحكم إلى ذلك وإلى الأساس الذي عرضت به النيابة طلب الجور وما استند إليه الحكم الذي أصدرته محكمة المنيا للأحوال الشخصية في القضية رقم ٤٧ سنة ١٩٥٣ بتوقيع الجور على البائعة للغفلة أقام الحكم قضاءه على قوله : ” إن المحكمة تستخلص

من ظروف تحرير العقد المطعون عليه ومن التحقيقات التي تمت في طلب الحجر وقد صدر من المحجور عليها وهي في الحلقة الثامنة من عمرها أنه صدر في سن قطعت التحقيقات بأنها قد أثرت في قواها العقلية فأضعفتها وفي سلامتها فنالت منها إلى حد عدم قدرتها على تمييز الأوراق النقدية وعدد أيام الأسبوع وأدى إلى تضاربها تضاربا بينا في حقيقة ثمن الأطنان التي باعها إلى المستأنف عليهم (الطاعنين) المشمولين بوصاية المستأنف عليها الأولى (الطاعنة الثالثة) وتقتنع المحكمة أن هذه الحالة ومرجعها كما هو ظاهر إلى كبر سن المطلوب الحجر عليها — كانت مستقرة وسائدة وقت تحرير العقد خصوصا وأنه لم يمض بين تاريخ تحريره وبين طلب الحجر إلا أمد قصير لا يبلغ أربعة أشهر — يؤيد ذلك ما شهد به شاهد المستأنفين (المطعون ضدهم) الأول وهبه جورجي الذي شهد صراحة بأنه منذ مقابلتها عقب تحرير عقد البيع ليحصل على توقيعها عليه تبين أنها لا تعقل من أمرها شيئا إذ قال — أنها كانت تجيب فوقاني تحتاتي وهو مرض الكبر وهي شهادة تطمئن المحكمة إليها كل الاطمئنان لاتفاقها مع السير الطبيعي للأمر بالنسبة للسن الكبيرة التي بلغت البائعة ويجب بالتالي إطراح شهادة شهود المستأنف عليها الأولى بصفتها فيما قرروه من أن البائعة كانت تتمتع بعقلية سليمة عند تحرير العقد ... أن المحكمة تطمئن لكل ما تقدم إلى شهادة شاهد المستأنفين الذي قطع بحالة البائعة العقلية التي كانت سائدة عندما وقعت على العقد وقد قال في شهادته أن ختم البائعة كان لدى المستأنف عليها الأولى على ما قرره البائعة له شخصيا وأن ثمنا ما لم يقبض أمامه ... إن المحكمة تستخلص من كل ما تقدم أن مورثة المستأنفين قد وقعت وهي في سن كبيرة لا تميز فيها الأمور على وجهها الصحيح تحت تأثير المستأنف عليها الأولى بصفتها حتى استحوزت على عقلها إلى حد تسليمها ختمها فاستغلت بلوغها هذه السن وعدم إدراكها ما ينفعها وما يضرها وهي على علم بحالتها — نظرا لإقامتها معها منذ تركت منزل الزوجية حتى ماتت على ما هو ثابت من التحقيقات ... فاستصدرت منها عقد البيع المطعون عليه الأمر الذي يتعين معه إبطاله وذلك عملا بالمادة ١١٥ من القانون المدني“ ومفاد هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه قضى بإبطال التصرف موضوع النزاع والصادر من مورثة المطعون ضدهم استنادا إلى أن تلك المورثة كانت في حالة غفلة عند التصرف ، وأن الطاعنة الثالثة كانت على علم بحالتها فاستصدرت منها

عقد البيع نتيجة استغلالها لهذه الحالة وتأثيرها عليها ، فقد تحدث الحكم عن حالة المورثة هذه في عبارات كثيرة انتشرت في أسبابه باعتبار أنها من الحالات التي تعترى الانسان فتتقص من ملكاته الضابطة للنفس وأخصها الادارة وحسن التقدير ، وأنه يرجع في إثبات هذه الحالة بما يؤدي إلى توقيع الجبر إلى ذات التصرفات التي تصدر من الشخص المطلوب الجبر عليه . ولما كان يكفي قواما لما قضى به الحكم ما قرره من أن التصرف موضوع النزاع كان وليد استغلال من الطاعة للبائنة لها لعدم تقدير هذه الأخيرة لتصرفاتها ، وكان لا يعيب الحكم ما أشار إليه من أن هذه البائنة كانت قد بلغت وقت التصرف الثمانين من عمرها وأن هذه السن الكبيرة قد أوهنت من قواها العقلية ونالت منها ، ما دام أن الحكم لم يقصد بهذه الإشارة أن يقيم قضاءه ببطلان التصرف على عارضى الجنون أو العتة باعتبارهما آفة تصيب العقل وتنقص من كماله أو أن يجمع بين هذين العارضين وعارض الغفلة ، وإنما قصد مجرد تدعيم قضاؤه بإبطال التصرف للغفلة وهو ما يدل عليه ما صرح به في ختام أسبابه من أنه يستند في قضاؤه إلى تطبيق المادة ١١٥ من القانون المدني المتعلقة بتصرفات السفهاء وذوى الغفلة دون أن يشير إلى المادة ١١٤ منه التي تتعلق بتصرفات المجنون والمعتوه ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا الشق يكون على غير أساس . وما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من مخالفة الثابت في الأوراق مردود بما تبين من الاطلاع على محضر تحقيق النيابة في القضية رقم ٤٧ سنة ١٩٥٣ أحوال شخصية كلى المنيا المضمومة لملف هذا الطعن من أن المطعون ضدها الأولى أسست طلب الجبر على أن والدتها تقيم مع الطاعنين الذين يستولون على إيرادها وأنها لا تحسن التصرف لتقدمها في السن وهي تطلب الجبر عليها خشية أن يستلبها الطاعنون الأرض موضوع النزاع ، ولما كان الحكم قد استند — ضمن ما استند إليه — إلى هذه الأقوال ليقرر أن المتصرف كانت في حالة غفلة فإنه يكون قد اعتمد في ذلك على أصل ثابت في الأوراق ولم يخالفه ويكون النعى عليه بهذا الشق على

غير أساس . والنهي على الحكم بالفساد في الاستدلال مردود بما سبق الرد به على الشق الأول من هذا السبب من أن محكمة الموضوع أثبتت أن أهلية البائعة قد اعتورتها الغفلة واستدلت — على ذلك — ضمن ما استدلت به — بأقوال وهبه جورجى الذى تولى تحرير العقد بما يؤدي إليه مضمون هذه الأقوال على ما سلف بيانه . وإذا كانت هذه الأدلة تسوغ النتيجة التى خلص إليها الحكم وتمكفى لجملة ، فإن النهي عليه بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم
حسن علام .

(٢٣٩)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) التزام . " انقضاء الالتزام " . " الوفاء " . " العرض والإيداع " .
وفاء . عرض وإيداع . بيع . " التزامات المشتري " . " الوفاء
بالتن " . " دعوى صحة ونفاذ عقد البيع " .

أطبق دفع باقى الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائى . امتناع البائع
عن التوقيع . بلوئ المشتري لدعوى صحة ونفاذ العقد . جواز إيداع الثمن دون
عرضه على المشتري . المادة ٣٣٨ مدنى .

(ب) بيع . " التزامات المشتري " . " الوفاء بالتن " . " دعوى صحة
ونفاذ عقد البيع " . التزام . " انقضاء الالتزام " . " الوفاء " .
" العرض والإيداع " . وفاء . عرض وإيداع .

أطبق دفع باقى الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائى . إيداع المشتري
الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع إلا بعد الحكم نهائيا بصحة ونفاذ العقد .
صحيح .

(ج) عقد . " فسخ العقد " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير مبررات
الفسخ " .

لمحكمة الموضوع سلطة تحديد الجانب المقصر فى العقد وتقدير مبررات الفسخ .

(د) عقد . " تنفيذ العقد " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير حسن النية " .

لمحكمة الموضوع سلطة تقدير حسن النية فى تنفيذ العقد .

- ١ — مؤدى نص المادة ٣٣٨ من القانون المدنى أن للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك . فتمى كان الحكم قد أقام قضاءه بصحة إيداع الثمن دون أن يسبقه عرض حقيقى على ما قرره من أن البائع أقام دعواه بفسخ عقد البيع قبل رفع المشتري لدعواه بصحته ونفاذه ، وأن التزام المشتري بدفع باقى الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائى ، وقد امتنع البائع عن التوقيع عليه ، فلم يكن له حق فى استيفاء الثمن حتى يعرضه المشتري عليه . وخلص الحكم من ذلك إلى أن هذين السببين جديان ويبرران هذا الإجراء طبقا للمادة ٣٣٨ من القانون المدنى . فإن هذا الذى ذكره الحكم فى تبرير قيام المشتري بإيداع باقى الثمن مباشرة دون عرضه على البائع هو قول يؤدى إلى ما انتهى إليه من اعتبار الإيداع صحيحا .
- ٢ — الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يقوم مقام التوقيع أمام الموثق على عقد البيع النهائى ويحل محله فى التسجيل . فإذا كان وفاء باقى الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائى ، فإن اشتراط المشتري ألا يصرف للبائع باقى الثمن الذى أودعه خزانة المحكمة إلا بعد صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ ذلك العقد هو اشتراط صحيح .
- ٣ — تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير مبررات الفسخ وتحديد الجانب المقصر فى العقد كل ذلك مما يخضع لسلطان محكمة الموضوع وحدها .
- ٤ — بحث حسن النية فى تنفيذ العقد من مسائل الواقع التى لمحكمة الموضوع الحق المطلق فى تقديرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٢١٥٠ مدنى كلى القاهرة طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الصادر لها

من الطاعن في سنة ١٩٥٧ ببيع قطعة أرض مساحتها ٥٧٨,٥ مترا مربعا مبنية بالعقد بثمان قدره ٢٨٩٢ ج و ٥٠٠ م وذلك في مواجهة المطعون ضدها الثانية التي تلقى الطاعن حقه عنها ، وقالت شرحا لدعواها أن الطاعن باع لها هذه الأرض مقابل الثمن السالف الإشارة إليه وأنها دفعت عند التوقيع على العقد الابتدائي مبلغ ألف جنيه من الثمن أما الباقي فقد تعهدت في العقد بسداده على دفعات شهرية قيمة كل منها مائة جنيه تبدأ من تاريخ توقيع العقد النهائي الذي حددت له مدة شهرين من تاريخ استلام المشتري من البائع كافة الأوراق المطلوبة لإجراء الشهر العقاري وأن البائع أقر في العقد بأن الأرض المبيعة خالية من كافة الحقوق العينية ما عدا الرهن الموقع عليها لصالح والده المرحوم محمد سليمان أحمد والذي تعهد البائع عن نفسه وبصفته وكيلا عن ورثة والده بشطبه بعد سداد الدين المضمون به وتسليم الأرض المبيعة مطهرة منه خلال المدة المحددة للتوقيع على العقد النهائي ، إلا أن البائع تخلف عن تنفيذ ما تعهد به من شطب الرهن ولم يستجب لطلب التوقيع على العقد النهائي الذي وجهته إليه بالطريق الرسمي ، الأمر الذي من أجله أثبتت تخلفه عن الحضور وأقامت دعواها بالطلبات السابق الإشارة إليها — كما أقام الطاعن من جانبه الدعوى رقم ٢٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدها الأولى وفي مواجهة المطعون ضدها الثانية وطلب الحكم بفسخ عقد البيع آنف الذكر واعتبار المبلغ المدفوع من المشتري وقدره ألف جنيه حقا خالصا له استنادا إلى أن المشتري لم تقم بإجراء شهر العقد في الميعاد المتفق عليه ولم تف من باقى الثمن المحدد في العقد إلا بمبلغ مائتى جنيه . وقررت محكمة أول درجة ضم الدعويين وقضت بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى الدعوى رقم ٢١٥٠ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة برفضها وفى الدعوى رقم ٢٢٠٢ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة بفسخ عقد البيع المؤرخ فى سنة ١٩٥٧ والصادر من الطاعن إلى المطعون ضدها الأولى والمتضمن بيع الأرض الموضحة بصحيفة الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٥٦ سنة ٧٨ ق ، كما استأنفه الطاعن بالنسبة لما لم يقض له به من اعتبار مبلغ الألف جنيه المدفوع من المطعون ضدها الأولى حقا له وقيد استئنافه برقم ٥٠٠ سنة ٧٨ ق — وقررت

محكمة الاء تلتناف ضم الاستئناف وقضيت في ١٩٦٢/٢/٢٥ بإلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١٥٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة وبصححة ونفاذ العقد المؤرخ في ديسمبر سنة ١٩٥٧ والمتضمن بيع الطاعن الى المطعون ضدها الأولى قطعة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وذلك في مواجهة المطعون ضدها الثانية وبإلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة وبرفضها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب أربعة ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه إلى المشتري قد استند إلى أن هذه الأخيرة أودعت باقى الثمن إيداعا صحيحا وأن تعليقها صرف الثمن على صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ العقد هو تعليق صحيح قولا منه بأن صدور حكم بهذا الوصف يقوم مقام التوقيع على عقد البيع النهائى ، هذا فى حين أن إيداع الثمن من جانب المشتري إيداع باطل لأنه لم يسبقه عرض حقيقى ولم تستوف بشأنه الشروط المقررة بالمادة ٣٣٨ من القانون المدنى ، كما أن ما قاله الحكم من أن صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ العقد يقوم مقام عقد البيع النهائى بصدد تعليق صرف الثمن المودع — هو قول فيه خلط بين أمرين يختلف كل منهما عن الآخر .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقة الأول بأن مؤدى نص المادة ٣٣٨ من القانون المدنى أن للدين الوفاء بدينه من طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصحة إيداع الثمن دون أن يسبقه عرض حقيقى على ما قرره من أن البائع أقام دعواه بفسخ عقد البيع قبل رفع المشتري لدعواها بصحته ونفاذه وأن التزام المشتري بدفع باقى الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائى ، وقد امتنع البائع عن التوقيع عليه فلم يكن له حق فى استيفاء الثمن حتى تعرضه المشتري عليه ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن هذين السببين جديان ويبرران هذا الإجراء طبقا للمادة ٣٣٨ من القانون المدنى . وإذ كان هذا الذى ذكره الحكم فى تبرير قيام المطعون ضدها الأولى (المشتري) بإيداع

بأى الثمن مباشرة دون عرضه على البائع هو قول يؤدي إلى ما انتهى إليه من اعتبار الإيداع صحيحا ، فإن النعى بخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعى مردود فى شقه الثانى بأنه لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يقوم مقام التوقيع أمام الموثق على عقد البيع النهائى ويحل محله فى التسجيل ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن وفاء بأى الثمن معلق فى عقد البيع الابتدائى موضوع الدعوى الحالية على التوقيع على العقد النهائى ، فإن ما قرره الحكم من أن اشتراط المشترية ألا يصرف للبائع بأى الثمن الذى أودعته خزانة المحكمة إلا بعد صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ ذلك العقد هو اشتراط صحيح - هذا التقرير من الحكم لا يخالفة فيه للقانون ومن ثم فإن النعى بهذا الشق يكون أيضا على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم رفض دعواه بفسخ عقد البيع استنادا إلى أنه قصر فى التزامه بشطب حق الرهن الذى تعهد بشطبه بينما الثابت أن الرهن المدعى به لم يكن له وجود فى سجلات مصلحة الشهر العقارى على العين موضوع التعاقد وفقا للشهادة العقارية المقدمة فى الدعوى . وبالرغم من أن المشترية هى التى قصرت من جانبها بعدم سدادها بأى الثمن وشهر العقد فى الميعاد فإن الحكم اعتبر الطاعن هو المقصر فى الوفاء بـ التزامه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه " أن الثابت من الأوراق أن البائع تعهد عن نفسه وبصفته وكىلا عن بأى ورثه والده بشطب الرهن الذى أقر بأن العقار المبيع محمل به " واتفق مع المشترية على إدماج هذا الإجراء بعقد البيع ولم يقدم الدليل الذى طلبته مأمورية الشهر العقارى لإمكان السير فى هذا الإجراء كما ظهر أن التوكيل الذى قدمه لا يبيح له التوقيع نيابة عن بأى الورثة الأمر الذى ترتب عليه وقف الطلبين الأول والثانى كما سبق البيان فىكون البائع مسئولا عن تأخير تحرير العقد النهائى بفعله . ولا يرد على ذلك بأن الشهادة العقارية التى استخرجها بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٩ جاءت خالية من وجود هذا الرهن على العقار المبيع ذلك لأنه هو الذى أقر فى عقد البيع بوجود الرهن وتعهد بشطبه واتفق مع المشترية على تقديم طلب البيانات المساحية ليقرر بشطبه عن نفسه وبأى ورثه والده وقد أوقفت مأمورية

الشهر العقاري الطلبين المتقدمين من المشتريية لتحرير عقد البيع النهائي لا لسبب إلا لأن المستندات المقدمة لشطب الرهن — الذى تعهد البائع بالقيام به عن نفسه وعن باقى ورثة والده غير مستوفاة وبالتالى يكون التأخير فى تحرير عقد البيع النهائي راجعا إلى فعله . وما أقرب به فى عقد البيع من وجود رهن على المبيع وإن ظهر فى ١٩٥٩/١٠/٢٦ فقط أن هذا الرهن غير موجود لعدم تجديد قيده ولا مسئولية فى ذلك على المشتريية التى بذلت كل ما فى وسعها لإنهاء عقد البيع النهائي كما هو ظاهر من البيان السابق توضيحه . ولما كان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ أن تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير مبررات الفسخ وتحديد الجانب المقصر فى العقد كل ذلك مما يخضع لسلطان محكمة الموضوع وحدها . و إذ استندت تلك المحكمة فيما انتهت إليه — من اعتبار الطاعن هو المتسبب فى تأخير تحرير العقد النهائي — إلى أسباب سائغة ومقبولة على النحو المتقدم فإن النعى بسببيه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أباح للطعون ضدها الأولى (المشتريية) التمسك بما جاء بالعقد من التزام البائع بشطب رهن ثبت عدم وجوده ، ذلك أن المادتين ١/١٢٤ ، ١/١٤٨ من القانون المدنى إذ توجبان تنفيذ العقد وفقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق وحسن النية — فإن تمسك المشتريية بخطأ ورد فى عقد البيع يتضمن وجود رهن على العقار المبيع إليها بعد أن تبين عدم وجوده يحمل سوء النية والتقصير من جانبها فى تنفيذ التزامها بسداد باقى الثمن فى الميعاد مما كان يتعين معه إجابة الطاعن لطلب الفسخ .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جاء بالرد على السببين الثانى والرابع من أسباب الطعن من أن تقدير مبررات الفسخ من إطلاقات قاضى الموضوع . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المشتريية قد بذلت ما فى وسعها لإتمام العقد النهائي وأن تقصير البائع هو الذى حال وحده دون إتمام العقد ، وكان بحث حسن النية من مسائل الواقع التى لمحكمة الموضوع الحق المطلق فى تقديرها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الفسخ على الأسباب السائغة التى سلف بيانها فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس ويكون الطعن برمته متعين الرفض .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم
حسن ملام .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٢ القضائية :

وكالة . "حدود الوكالة" . "الوكالة بالخصومة" . نيابة . إثبات . "طرق
الإثبات" . "الإقرار" .

الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي ينطوى على تصرف قانونى . وجوب استناده
إلى توكيل خاص .

مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من القانون المدنى
والمادة ٨١١ من قانون المرافعات أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام
القضاء منطويا على تصرف قانونى ، هو النزول عن حق ، فإنه يعد عملا من
أعمال التصرف التى يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام
ينص فيه صراحة على هذا التفويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن ورثة المرحومين أحمد منصور وزكى منصور والمرحومة تفيده أحمد
منصور أقاموا الدعوى رقم ١٥٣٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنة

وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى قطعة أرض مساحتها ٦٥ ر. ١٧٥٠ ذراعا مربعا تقع بسيدى بشر برمل الاسكندرية مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مع التسليم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ بالطلبات المتقدمة الذكر تأسيسا على أن الحاضر عن المدعى عليها (الطاعنة) قد أقر في الجلسة بطلبات المدعين وسلم لهم بها . فأقامت الطاعنة استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية ضد المطعون عليه بصفته حارسا على تركة أحمد وزكى منصور ، وقيد الاستئناف برقم ٣٣٠ سنة ١٦ ق ودفع المطعون عليه بصفته بعدم جواز الاستئناف وأجابت الطاعنة على هذا الدفع بأن الإقرار الذى استندت إليه محكمة أول درجة في قضائها لإقرار باطل لصدوره ممن لا يملكه . وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع وبعدم جواز الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . بتقرير في ٩/٤/١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الراى بنقض الحكم ، وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن محكمة الاستئناف اعتمدت في قضائها بعدم جواز الاستئناف على إقرار من محام ينطوى على تصرف قانونى وهو النزول عن حق ، وذلك على الرغم من أنه لم يكن لديه توكيل خاص ينحول له هذا الإقرار .

وحيث إنه لما كان مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من القانون المدنى والمادة ٨١١ من قانون المرافعات أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطويا على تصرف قانونى هو النزول عن حق فإنه يعد عملا من أعمال التصرف التى يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض ، وكان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بقبول الدفع بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن المحامى الذى حضر عن الطاعنة أمام محكمة أول درجة بتوكيل عام قد سلم في الجلسة بطلبات المدعين وأقر بأن ليس لموكلته أى حق ملكية يتعلق بقطعة الأرض المطالب بها وإلى أن الحكم الابتدائى قد صدر بناء على هذا الإقرار ،

وكان الواضح أن هذا الإقرار ينطوي على عمل من أعمال التصرف هو النزول من الحق المدعى به أمام القضاء مما يلزم أن يصدر به توكيل خاص أو أن يرد بنص صريح في توكيل عام وإذا استند الحكم المطعون فيه إلى توكيل عام لإعمال أثر الإقرار دون أن يتحقق من أن وكالة المحامي تخول له ذلك وبغير أن يستلزم تقديم توكيل خاص بشأنه واعتبر هذا الإقرار قبولا من الطاعة للحكم الصادر من محكمة أول درجة ورتب على ذلك قضاء بعدم جواز الاستئناف، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، رحافظ محمد بدوي ، وجاسم عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٤١)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نزع الملكية للنفعة العامة. "الاستيلاء الفعلي". "الاستيلاء المؤقت".
تعويض .

الاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته للنفعة العامة بطريق التنفيذ المباشر . حق صاحب
النشأ في تعويض مقابل حرمانه من الانتفاع بعقاره من تاريخ الاستيلاء الفعلي حين
دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ لا شأن لها بالاستيلاء المؤقت الذي نظمت أحكامه المادة ١٧ من هذا
القانون .

(ب و ج) نزع الملكية للنفعة العامة. "إختصاص لجنة الفصل في المعارضات".
"إختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في الطعون في قرارات
اللجنة". إختصاص .

لجنة الفصل في المعارضات لها إختصاص قضائي معين هو الفصل في الخلاف حول
التعويضات المقدرة من نزع الملكية للنفعة العامة . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر
الطعن في قرارات اللجنة . عدم إختصاصها بالقضاء بالالزام بأداء التعويض . قضاؤها
بالالزام قابل للاستئناف وفقاً للقواعد العامة وفي المواهب المتروكة في قانون المرافعات .
وقضاؤها بتقدير التعويض عن قيمة العقار أو عن مقابل الحرمان من الانتفاع —
قضاء في حدود ولايتها — نهائية طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

وصف النهائية — وفقاً للمادة ١٤ — لا يلحق إلا الأحكام التي تصدرها
المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور وكذلك وصف الاستعجال
لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره .

١ - تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة على حق صاحب الشأن في العقار المستولى عليه - بطريق التنفيذ المباشر - في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ولصاحب الشأن - خلال الثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع - حق المعارضة في هذا التقدير ويكون الفصل في المعارضة طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ومن ثم فإنه ليس صحيحا أن المادة المذكورة خاصة بالاستيلاء المؤقت إذ أن هذا النوع من الاستيلاء قد نظمت أحكامه المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

٢ - حول المشرع لجنة الفصل في المعارضات إختصاصا قضائيا معيناً هو الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة - نازعة الملكية - وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية أما المحكمة الابتدائية فتختص - وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان وبالتالي فإنها لا تملك القضاء بالإلزام بأداء هذا التعويض فإن فعلت كان قضاؤها بالإلزام مجاوزا لإختصاصها وقابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد المقررة في قانون المرافعات . أما قضاء المحكمة بتقدير التعويض سواء فيما يختص بقيمة العقار أو بمقابل الحرمان من الانتفاع فهو قضاء في حدود ولايتها ومن ثم يعتبر نهائيا طبقا للمادة ١٤ آنفة الذكر .

٣ - إتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية للنفعة العامة - وفقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - هذه الإتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات لا تختص بنظرها فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يملكه وصف " الإتهائية " كما أن وصف " الاستعجال " الوارد في نص المادة ١٤ ساقطة الذكر لا ينصرف كصريح هذا النص إلا إلى

الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره أما ما جاوز ذلك من أمور فصلت فيها المحكمة الابتدائية فلا يمتد إليها وصف الاستعجال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ استولت الحكومة على مساحة مقدارها ١ ف و ١٦ س مملوكة للطعون ضده وذلك تنفيذاً لقرار الاستيلاء الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ثم صدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ٤٧ ونشر بالوقائع الرسمية في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ باعتبار المشروع اللازمة لهذه الأرض من أعمال المنفعة العامة وقدرت المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية التعويض المستحق للطعون ضده عن نزع ملكية هذه الأرض بمبلغ ٨٠٠ ج و ٢٠٨ م على أساس تقسيم المساحة المستولى عليها إلى قطعتين قدرت في أولاهما ثمن القيراط الواحد بمبلغ ٣٥ ج وفي الثانية بمبلغ ٣٠ ج فاعترض المطعون ضده على هذا التقدير طالباً بزيادة التعويض إلى مبلغ ٣٤٤٩ ج و ٦٠٠ م مضافاً إلى ذلك فوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ من تاريخ الاستيلاء في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ حتى تمام الوفاء . وعرضت هذه المعارضة على لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات والمنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة وقررت هذه اللجنة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧ قبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد تقدير المعارض فيه - فأقام المطعون ضده الدعوى رقم ٥٦٩ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طاعناً في قرار اللجنة وطلب في صحيفة طعنه الحكم بقبوله شكلاً وبإلغاء قرار لجنة المعارضات ورفع التقدير إلى مبلغ ٣٤٤٩ ج و ٦٠٠ م وفوائده القانونية من تاريخ الاستيلاء

حتى تمام الوفاء — وبتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبتقدير ثمن القيراط من الأرض المنزوعة ملكيتها بمبلغ ٤٠ ج مع إلزام الوزارة الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده فوائد الثمن المحكوم به بواقع ٠.٤٪ من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتخصيص الأرض للنفعة العامة بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ الحكم في الدعوى — استأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم — بالنسبة لفضائه بالفوائد — بعريضة قدمتها إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف المنصورة — وقيد استئنافها برقم ٢٠٧ سنة ١٣ قضائية طالبة إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزامها بالفوائد فدفع المطعون ضده بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم انتهائى بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — وبتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ — قضت محكمة استئناف المنصورة ببطلان الاستئناف لتقديمه بغير الطريق الذى رسمه القانون تأسيسا على أنه كان يجب رفعه بتكليف بالحضور لأن الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف من الدعاوى التى يفصل فيها على وجه السرعة عملا بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — طعنت الوزارة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن هذا الحكم أقام قضاءه ببطلان الاستئناف على ما قاله من أن الحكم المستأنف وقد صدر فى طعن يوجب القانون الفصل فيه على وجه الاستعجال طبقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية فانه كان يتعين رفع الاستئناف عنه بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب وترى الطاعنة أن هذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أن وصف الاستعجال الوارد فى المادة ١٤ ساقطة الذكر لا ينصرف إلا إلى الطعون التى تقدم إلى المحكمة الابتدائية من المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن فى القرارات التى تصدرها تلك اللجان بشأن التعويضات المستحقة للملاك أى تقدير ثمن العين المنزوعة ملكيتها فلا تمتد إذن ولاية المحكمة إلى الحكم بالالزام بل تقتصر ولايتها على تقدير الثمن

ومن ثم فإن هذه المحكمة لا تتحقق لها ولاية النظر إلا في القرار الصادر من لجنة التعويضات عندها يرفع بشأنه معارضة أمامها وتنحصر ولايتها حينئذ في بحث سلامة التقدير — وإذ طلب المطعون ضده في طعنه في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الزام الطاعنه بالفوائد فإن هذا الطلب يعتبر دعوى مستقلة لا علاقة لها بالدعوى الخاصة بتقدير الثمن فلا يجري عليها ما جرى على الدعوى الأخيرة من نظرها على وجه الاستعجال وإنما يسرى عليها ما يسرى على الدعاوى العادية من قواعد ومنها استئناف الأحكام الصادرة فيها بمريضة تودع قلم الكتاب ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة واستلزم رفع الاستئناف عن قضاء الحكم بالفوائد بتكليف بالحضور قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة قد استولت على عقار المطعون ضده بطريق التنفيذ المباشر عملاً بالحق المخول لها في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة وكانت هذه المادة تنص على حق صاحب الشأن في العقار المستولى عليه بهذه الطريقة في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية — ولصاحب الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ويكون الفصل في المعارضة طبقاً للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية وليس صحيحاً أن المادة المذكورة خاصة بالاستيلاء المؤقت إذ أن هذا النوع من الاستيلاء قد نظمت أحكامه المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه، لما كان ذلك وكان المطعون ضده بعد أن أعلنته الحكومة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتقدير التعويض بمبلغ ٨٠٠ ج و ٢٠٨ م اعترض على هذا التقدير أمام لجنة الفصل في المعارضات طالباً رفع المبلغ المقدره مقابل قيمة العقار إلى مبلغ ٣٤٤٩ ج و ٦٠٠ م وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ الاستيلاء الفعلي على عقاره إلى تاريخ إيفائه بقيمة وأصدرت اللجنة قرارها برفض المعارضة موضوعاً وتأيد التقدير المعارض فيه مما يعتبر رفضاً لطلب الفوائد ولما طعن المطعون ضده في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية

قضت هذه المحكمة بتقدير التعويض المستحق مقابل قيمة العقار بمبلغ أربعين جنيها للقيراط كما قدرت له تعويضا مقابل حرمانه من الانتفاع بهذا العقار في صورة فائدة قدرها ٥٪ من قيمة العقار من تاريخ نشر القرار الوزاري القاضي باعتبار المشروع من المنفعة العامة حتى تاريخ الحكم في الدعوى وقضت علاوة على ذلك بالزام الطاعنة بأداء هذه الفوائد فإن قضاء المحكمة بتقدير التعويض سواء ما يخص منه بقيمة العقار أو بمقابل حرمان المطعون ضده من الانتفاع بملكه يكون قضاء في حدود ولايتها وبذلك يكون حكما بتقدير هذا التعويض بشقيه نهائيا طبقا للمادة ١٤ من القانون الآنف الذكر — أما قضاؤها بالزام الطاعنة بالفوائد التي قدرتها مقابل حرمان المطعون ضده من الانتفاع بعقاره فإن القضاء بهذا الالتزام يخرج عن اختصاص اللجنة وبالتالي عن اختصاص المحكمة الابتدائية ذلك أن المشرع قد خول اللجنة اختصاصا قضائيا معيناً هو الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية — أما المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان وولايتها في هذا الخصوص لا تتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له ولما كانت لجان الفصل في المعارضات لا تملك إلزام المصلحة بأداء التعويض الذي تقدره تلك اللجان فإن المحكمة الابتدائية التي يرفع إليها الطعن في قرارات تلك اللجان لا تملك بالنظر في القضاء بهذا الالتزام عند نظر هذا الطعن — لما كان ذلك فإن المحكمة الابتدائية إذ قضت بالزام الطاعنة بأداء التعويض الذي قدرته في صورة فائدة مقابل حرمان المطعون ضده من الانتفاع بملكه فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة اختصاصها ويكون قضاؤها بهذا الالتزام قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات — ولا يجوز التحدى في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار اللجنة ذلك أن هذه الانتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور فإذا تجاوزت هذا النطاق

وفصلت في طلبات لا تختص بنظرها فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالفه الذكر وعلى ذلك فإن وصف الانتهاية يلحق الحكم في شقه الخاص بتقدير التعويض بشقيه ولا يلحقه بالنسبة لما قضى به من إلزام بالفوائد - كما لا يجوز الاستناد إلى ما نصت عليه المادة المذكورة من نظر الطعن على وجه الاستعجال للقول بضرورة اتباع الإجراءات والمواعيد التي كان يوجب قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ اتباعها في استئناف الأحكام الصادرة في المواد التي تنظر على وجه السرعة ذلك أن وصف الاستعجال الوارد في المادة ١٤ لا ينصرف كصريح هذا النص إلا إلى الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره أما ما جاوز ذلك من أمور فصلت فيها المحكمة الابتدائية فلا يمتد إليها وصف الاستعجال. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء ببطلان الاستئناف حتى فيما يختص بقضاء الحكم المستأنف بالإلزام بالفوائد فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون صحيحا بالنسبة لهذا الشق ويتعين لذلك نقض الحكم فيما قضى به من بطلان الاستئناف في خصوص قضاء الحكم المستأنف بالإلزام بالفوائد.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه بالنسبة لما نقض من الحكم .

وحيث إنه للأسباب المتقدم ذكرها ولأن الاستئناف قد استوفى باقي أوضاعه الشكالية فإنه يتعين القضاء بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنة بالفوائد - وغنى عن البيان أن هذا الإلغاء لا ينصرف إلا إلى القضاء بالإلزام ولا يتناول تقدير التعويض المستحق عن الحرمان من الانتفاع في صورة فائدة بمقدار ٥ ٪ إذ أن هذا التقدير نهائي ولا يقبل الاستئناف وأن قضاء هذه المحكمة بإلغاء قضاء الحكم المستأنف بالإلزام لا يحول دون مطالبة المطعون ضده المصلحة بدعوى أخرى بأداء التعويض المقدر له بصفة نهائية إذا امتنعت عن أدائه بغير سند من القانون .

وحيث إنه لما كان الاستئناف قد رفع عن قضاء الحكم المستأنف بالفوائد سواء ما تعلق منه بتقديرها أو الإلزام بها كما أن الطعن بالنقض شمل قضاء الحكم المطعون فيه بالفوائد بشقيه المذكورين وكانت محكمة النقض لم تقبل الاستئناف إلا فيما يختص بقضاء الحكم المستأنف بالإلزام بالفوائد دون تقديرها كما لم تقبل الطعن بالنقض إلا بالنسبة لقضاء الحكم المطعون فيه بهذا الإلزام فقط فإن هذه المحكمة ترى تقسيم مصروفات الاستئناف والطعن مناصفة بين طرفي الخصومة .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع التقادم " . التزام . " انقضاء
الالتزام " . تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " بطلان إجراءاته " .
" أثره " . بطلان .

الحكم بإلغاء قاعة شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به .
آثاره . بطلان تنبيه نزع الملكية وانعدام أثره في قطع التقادم .

(ب) تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع التقادم " . حراسة . " الحراسة
القضائية " . تنفيذ .

دعوى الحراسة القضائية . عدم اعتبارها من إجراءات التنفيذ . لا أثر لها في قطع
التقادم .

(ج) إثبات . " طرق الإثبات " . " الإقرار " . تقادم . " التقادم المسقط " .
" قطع التقادم " . حراسة . " الحراسة القضائية " .

عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة وتنفيذ الحكم الصادر بها . عدم اعتباره لإقراره
ضمنيا بالحق المتنازع عليه فاطعا للتقادم .

(د) التزام . " أوصاف الالتزام " . " تضامن المدينين " . تقادم . " التقادم
المسقط " . " قطع التقادم " . إثبات . " الإقرار " . " أثره " .

النيابة المتبادلة المفترضة بين المدينين المتضامنين . مداها . في التقنين المدنى الحالي
كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم . في التقنين السابق كل مدين يمثل
الآخرين فيما ينفع وما يضر إلا ما يزيد من عبء الالتزام . إقرار أحد المدينين المتضامنين
بالدين بعد اكتمال مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقين .

١ — قيام الدائن بالتنبيه أو بالججز على المدين لتزاع ملكية عقاره وإن كان يعد بذاته إجراء قاطعا للتقادم المسقط لحقه في ذمة مدينه يبدأ بموجبه سرعان التقادم من جديد ، إلا أن الحكم بإلغاء قائمه شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به يستتبع حتما بطلان التنبيه الذي أعلن دون سند صحيح يخول الحق في التنفيذ بمقتضاه فلا يكون للتنبيه أثر في قطع التقادم .

٢ — دعوى الحراسة القضائية إنما هي إجراء تحفظي مؤقت لا يمس موضوع الحق ، فهي بذلك لا تعد من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التنبيه أو الججز في قطع التقادم .

٣ — عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة ووضع أمواله تحت يد الحارس والترخيص له في اقتضاء حق الدائن من ريعها لا ينطوي على إقرار ضمنى بالحق ، ذلك أن المدين لا يترك أمواله بإرادته تحت يد الحارس حتى ينسب إليه ما يتضمن هذا الإقرار ، وإنما هو يلتزم بذلك تنفيذا لحكم الحراسة . كما أن مطالبة الحارس بتقديم كشف الحساب لا يمكن اعتبارها بالتالي ونتيجة لما تقدم إقراراً ضمنياً بالحق قاطعاً للتقادم .

٤ — النيابة المتبادلة التي افترضها القانون بين المدينين المتضامنين تقوم في أحوالها الواردة بالتقنين المدني الحالي على أن كل مدين يمثل سائر المدينين المتضامنين فيما ينفعهم ولا يضرهم . وأنه وإن كان التقنين المدني السابق يتضمن قيام هذه النيابة فيما ينفع وفيما يضر إلا ما يزيد من عبء الالتزام اعتباراً بأن ما يتخذ في سبيل المحافظة على الالتزام واستبقائه هو من نتائج الطبيعة التي تسرى في حقهم ولو كانت ضارة بهم كما هو الشأن في قطع التقادم ، إلا أن هذه النيابة المتبادلة على اختلاف سعتها في القانونين لا تمتد حدودها في كل منهما إلى ما يعتبر زيادة في عبء الالتزام على بعض المدينين المتضامنين بفعل الآخرين منهم ، كما أن المادة ٢٠٧ من القانون المدني القديم إذ تنص على أن "ترك أحد المدينين حقه في التمسك بمضى المدة لا يضر بالباقيين" فإن مؤدى هذا النص أن إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد أن اكتملت مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بموجب عقد رسمى مؤرخ ١٥/٩/١٩٢٣ اقترض المرحوم مينا اسكندر مورث المطعون عليهم والمرحوم سليمان موسى دحدوح مورث الطاعن الأخير بالتضامن فيما بينهما من السيد / فارس نمر مبلغ ٣٥٠٠ ج بفائدة قدرها ٩ ٪ سنويا ومضمون برهن عقارى لأطيان زراعية مساحتها ٢١٣ ف كائنة بمركز طامية بالفيوم ، نزع البنك العقارى ملكية ١٢٩ ف منها وتبقى ٨٤ ف ، وأن الدائن أحال عتد القرض إلى ابنته السيدة نيللى ستيفن بموجب عقد عرقى مؤرخ ١٤/٢/١٩٣٣ ومصدق على توقيعاته مقابل مبلغ ٥١٠٠ ج نص فى العقد على أنها قامت بدفعه إلى المحيل . وفى ٣٠/٢/١٩٣٤ أوقعت السيدة نيللى ستيفن حجرا عقارى على الباقي من الأطيان المرهونة للمלוكة للقرضين وعلى أطيان أخرى غير مرهونة مملوكة لهم ، وأقامت الدعوى رقم ٤٠٥٩ لسنة ٦٠ ق مختلط التى قضى فيها بتاريخ ٣/٣/١٩٣٥ بتعيينها حارسة على أطيان المطعون عليهم على أن تحتفظ بالريع خصما من أصل دينها المضمون بالرهن أو أن تودعه خزانة المحكمة وعلى أن تقدم كشفا بالحساب كل ستة أشهر ، وظلت فى الحراسة اثنا عشر عاما دون أن تودع شيئا أو تقدم حسابا . وفى ١/٤/١٩٤٨ أودعت السيدة نيللى ستيفن قائمة شروط بيع باقى الأطيان فى القضية رقم ٢٨ لسنة ٧٣ ق مختلط ، واعترض عليها المطعون عليهم وهم ورثة أحد المدينين المتضامنين ، وتدخل فيها الطاعن الأخير وهو ابن المدين الآخر على أساس أن السيدة نيللى ستيفن أحالت إليه الدين بموجب عقد رسمى مؤرخ ١٦/٣/١٩٥٠ وأنه يحل محلها فى إجراءات نزع الملكية . وفى ٣٠/١٢/١٩٥٣ قضت محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٨١ لسنة ٦٨ ق بقبول الاعتراض على قائمة شروط البيع المودعة فى ١/٤/١٩٤٨ وبإلغائها واعتبارها عديمة الأثر تأسيسا على بطلان حوالة الدين من الدائن الأصل إلى ابنته نيللى ستيفن لحصولها بغير موافقة وقبول المدين مينا اسكندر مورث المطعون عليهم . طعن فى ذلك الحكم

بطريق النقض كل من الطامن الأخير والسيدة نيلى ستيفن بالطعن رقم ٩٨ و ١١٠ لسنة ٢٤ ق وقضى فيهما بالرفض . ثم رفع المطعون عليهم الدعوى رقم ٤٦١٣ لسنة ٥٥ مستعجل مصر وقضى فيها ابتدائيا واستئنافيا بإنهاء الحراسة وتسليم الأتيان إليهم . و باشر الطامن الأخير منذ ذلك الوقت إجراءات التنفيذ العقارى الحالية بإسمه خاصة وعند الاقتضاء بناء على طلب ورثة فارس نمر وأودع في ١٩٥٦/١/٢٥ قائمة شروط البيع . قرر المطعون عليهم بالاعتراض عليها في ١٩٥٦/٣/٨ بالدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ كلى الفيوم واستندوا إلى سقوط الدين بالتقادم . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٥٩/١٢/١ بقبول الاعتراض على القائمة وبإلغائها واعتبارها عديمة الأثر . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨٢ لسنة ٧٨ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٢/٢/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات التالية وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على الرأى الذى أبدته في مذكرتها برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه بإلغاء قائمة شروط البيع المودعة في ١٩٥٦/١/٢٥ على أن الدين المنفذ به قد سقط بالتقادم وأن اعتراف أحد المدينين المتضامنين بالدين وإن كان يقطع مدة التقادم بالنسبة له إلا أنه ليس من شأنه أن يضر بالباقيين عملا بقاعدة النيابة التبادلية التى بمقتضاها يعتبر كل مدين نائبا عن باقي المدينين المتضامنين فيما لا يزيد من عبء الالتزام ، هذا فى حين أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم الثابت بتقريرات الحكم وبمذكراتهم فى الاستئناف المودع صورتها الرسمية فى الأوراق بأن اعتراف المدين المتضامن كان قبل سقوط الدين وأن أحكام القانون المدنى القديم الذى عقد القرض فى ظله كانت تقضى بأن قطع التقادم بالنسبة لأحد المدينين المتضامنين يسرى وفقا لقاعدة النيابة التبادلية فى حق سائر المدينين ، ولكن الحكم استلزم لإعمال هذه القاعدة شرط عدم زيادة الالتزام على باقى المدينين وفاته أن الحالة المعروضة فى النزاع هى إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين قبل سقوطه وليست حالة الإقرار به بعد سقوطه فانحرف الحكم بذلك فى تفسير دفاع الطاعنين وأخطأ فى تطبيق قاعدة النيابة

التبادلية بين المدينين المتضامنين ، وأضاف الطاعنون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن السيدة نيللى ستيفن قطعت التقادم بإجراءات حجز العقارى الذى أوقعته في سنة ١٩٣٤ وبحكم الحراسة الذى خولها الاحتفاظ بالريع خصما من أصل دينها واستلامها أطيان المطعون عليهم واستيلائها على ريعها تنفيذًا لحكم الحراسة حتى قضى بانهاؤها في سنة ١٩٥٥ كما تمسكوا بالاعتراف الصادر من المطعون عليهم في إنذاراتهم للسيدة نيللى ستيفن سنة ١٩٤٧ بطلب تحديد باقى الدين بعد خصم الريع الذى حصلته في مدة الحراسة ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر إجراءات الحراسة غير قاطعة للتقادم وأغفل إجراءات حجز العقارى التى بطل أثرها في قطع التقادم قائما طالما أن الأحكام الصادرة فيها خاصة ببطلان قائمة شروط البيع ولم تصدر في شأن بطلان تنبيه نزع الملكية .

وحيث إن هذا النعى بجميع ما تضمنه مردود ذلك أنه وإن كان قيام الدائن بالتنبيه أو بالحجز على المدين لنزع ملكية عقاره يعد بذاته إجراء قاطعا للتقادم المسقط لحقة في ذمة مدينه يبدأ بموجبه سريان التقادم من جديد ، إلا أن الحكم بإلغاء قائمة شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به يستتبع حتما بطلان التنبيه الذى أعلن دون سند صحيح ينحل الحق في التنفيذ بمقتضاه فلا يكون للتنبيه أثر في قطع التقادم . وإذ كان الثابت بالحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى المقضى بتأييده أن عقد القرض الرسمى الذى أحيل إلى السيدة نيللى ستيفن ، وإن اتخذت بمقتضاه إجراءات حجز العقارى طبقا لأحكام قانون المرافعات الذى كان معمولا به أمام المحاكم المختلطة الملغاه بإعلان التنبيه في ١٩٣٤/٢/٣٠ وإيداع قائمة شروط البيع في ١٩٤٨/٤/١ ، إلا أنه قد قضى في ١٩٥٣/١٢/٣٠ بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٨١ لسنة ٦٨ ق استئناف القاهرة بإلغاء هذه القائمة تأسيسا على أن الحوالة من الدائن الأصلى فارس نمر لا بنته نيللى ستيفن حوالة باطلة لحصولها بغير موافقة وقبول المدين مينا اسكندر ، مما مؤداه أن يعتبر التنبيه الذى وجهته السيدة نيللى ستيفن بالاستناد إلى الحوالة باطلا دون حاجة إلى تقرير هذا البطلان عند القضاء بإلغاء قائمة شروط البيع إذ يفقد التنبيه نتيجة لهذا القضاء أثره في قطع التقادم .

ولما كانت دعوى الحراسة القضائية إنما هي إجراء تحفظي مؤقت لا يمس موضوع الحق فإنها لا تعد بذلك من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التنبيه أو الجحز في قطع التقادم ، كما أن عدم منازعة المدين في هذه الدعوى ووضع أمواله تحت يد الحارس والترخيص له في اقتضاء حق الدائن من ريعها لا ينطوى على إقرار ضمني بالحق ، ذلك أن المدين لا يترك أمواله بإرادته تحت يد الحارس حتى ينسب إليه ما يتضمن هذا الإقرار وإنما هو يلتزم بذلك تنفيذا لحكم الحراسة . كما أن مطالبة الحارس بتقديم كشف الحساب لا يمكن اعتبارها بالتالي ونتيجة لما تقدم إقرارا ضميا بالحق قاطعا للتقادم — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بأن رتب على إلغاء تامة شروط البيع المودعة في ١٩٤٨/٤/١ بسبب القضاء ببطلان حوالة السند المنفذ به أن تعد كافة إجراءات التنفيذ التي اتخذتها السيدة نلى ستيفن كأن لم تكن ، واعتبر الحكم أن هذه الإجراءات وإجراءات رفع دعوى الحراسة القضائية غير قاطعة للتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون . ولما كان الثابت بالحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن الدين المنفذ به قد استحق أدائه من ١٩٣٠/٩/١٥ بموجب عقد امتداد أجل القرض المؤرخ ١٩٢٩/٣/١٨ ، وأنه خلال مدة السقوط التي تنتهي في ١٩٤٥/٩/١٥ لم يتخذ إجراء صحيح قاطع للتقادم لا من جانب الدائن الأصلي ولا من جانب السيدة نيللى ستيفن التي أحال إليها الدين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن اعتراف الطاعن الأخير بالدين بمقتضى حلوله فيه محل السيدة نيللى ستيفن بالعقد الرسمي المؤرخ ١٩٥٠/٣/١٦ لا يسرى في حق المدينين المتضامنين الآخرين في المنسك بالتقادم المسقط تأسيسا على أنه لا يعتبر نائبا عنهم فيما يزيد من عبء الإلتزام ، وكانت النيابة المتبادلة التي اقترضاها القانون بين المدينين المتضامنين تقوم في أحوالها الواردة بالتقنين المدني الحالي على أن كل مدين يمثل سائر المدينين المتضامنين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ، وأنه وإن كان التقنين المدني السابق يتضمن قيام هذه النيابة فيما ينفع وفيما يضر إلا ما يزيد من عبء الإلتزام اعتبارا بأن ما يتخذ في سبيل المحافظة على الإلتزام واستبقائه هو من نتائج الطبيعة التي تسرى في حقهم ولو كانت ضارة بهم كما هو الشأن في قطع التقادم ، إلا أن هذه النيابة المتبادلة على اختلاف سعتها في القانونين لا تمتد حدودها في كل منهما إلى ما يعتبر زيادة

في عبء الإلتزام على بعض المدينين المتضامنين بفعل الآخرين منهم — لما كان ذلك وكان مؤدى ما تنص عليه المادة ٢٠٧ من القانون المسمى القديم من أن "ترك أحد المدينين حقه في التمسك بمضى المدة لا يضر بالباقيين" هو أن إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد أن اكتملت مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد أثبت أن الدين المنفذ به تنتهى مدة سقوطه في ١٥/٩/١٩٤٥ وأن حلول الطاعن الأخير محل السيدة نيللى استيفن الذى يتمسك به ضد باقى المدينين المتضامنين باعتباره إقرارا منه بالدين قد أبرم في عقد رسمى بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٠ بعد أن اكتملت مدة تقادم الدين ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بسقوط الدين بالتقادم على انقضاء مدة السقوط دون إتخاذ إجراء قاطع من جانب الدائن أو من جانب أحد المدينين المتضامنين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ويقولون في بيان ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الإستئناف بحق السيدة نللى استيفن ومن بعدها الطاعن الأخير في الرجوع على المطعون عليهم بدعوى شخصية استنادا إلى قاعدة الإثراء على حساب الغير ، غير أن الحكم المطعون فيه اكتفى ببحث الأثر المترتب على بطلان الحوالة دون بحث حقهما في الرجوع بما سداده من الدين قبل سقوطه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك لأنه لما كانت الإجراءات التى اتخذتها السيدة نيللى استيفن بتوقيع الججز أو برفع دعوى الحراسة لا تعتبر قاطعة للتقادم المسقط للدين المنفذ به على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإن البحث فيما إذا كان لهذه السيدة الحق في الرجوع على المدينين استنادا إلى مصدر آخر هو الإثراء على حساب الغير يكون بحثا غير منتج في هذا النزاع ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هى لم ترد على هذا الوجه من دفاع الطاعنين ، ويكون النعى على الحكم بالقصور بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، ومثمان زكريا .

(٢٤٣)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٢ القضائية :

مسئولية . " المسؤولية التقصيرية " . " مسؤولية حارس الشيء " . إلزام .
 قوة قاهرة .

مسئولية حارس الشيء . إياها على أساس خطأ مفترض . عدم درئها إلا بإثبات وقوع الضرر
 بسبب أجنبي لا يد للحارس فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ
 مفترض وقومه من حارس الشيء ، ومن ثم فإن هذه المسؤولية — على ما جرى به
 قضاء محكمة النقض — لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأً بما
 وأنه قام بما يذم من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ،
 وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب
 أجنبي لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور
 أو خطأ الغير^(١) .

(١) راجع نقض ١٢/١٢/١٩٦٣ الطعن ١٧ لسنة ٢٩ ق . مجموعة المكتب الفني السنة ١٤

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٥٨٥ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعن وآخرين يطلبان الحكم بإلزامهم منضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٠٠٠ ج تعويضا عن الضرر الذى أصابهما من جراء وفاة مورثهما المرحوم محمد مصطفى على بسبب إصابته فى ١٠/١٠/١٩٥٦ من إحدى آلات المدبغة التى يملكها الطاعن وذلك أثناء قيامه بعملية طلاؤها . وفى ٢٧/٤/١٩٦٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما مبلغ ٤٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٢ سنة ١٦ ق استئناف اسكندرية ، وحكمت المحكمة فى ١٧ مارس سنة ١٩٦٢ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالحلقة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن فيهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم خالف ما جاء بمحضر العوارض رقم ٢٠٠٩ سنة ١٩٥٦ قسم مينا البصل إذ الثابت به أن مورث المطعون ضدهما اتجه نحو اسطوانة مثبتة فى مكان مرتفع من الحائط تدور حول نفسها مما ترتب عليه إصابته ، فالحادث على هذا النحو وقع نتيجة خطأ مورث المطعون ضدهما ، وإذ لم يلتفت الحكم إلى ذلك ، ولم يبين كيفية وقوع الحادث بيانا يرتب مسؤولية الطاعن عن حراسته للآلة ، فإنه يكون معيبا بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق . وإذ قرر الحكم أن الطاعن لم يقدّم الدليل على خطأ مورث المطعون ضدهما ، وأغفل الثابت بمحضر العوارض من أن مورث المطعون ضدهما هو الذى اتجه نحو الاسطوانة وانكأ عليها

دون احتياط بما يرفع المسؤولية عن الطاعن فانه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ١٧٨ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى بسببيه مردود ذلك أن المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ، ومن ثم فإن هذه المسؤولية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تدرك عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدره فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسؤولية الطاعن على ما قرره من أن هذا الأخير عجز عن إثبات خطأ مورث المطعون ضدهما وعلى أن التحقيقات التي أجريت عن الحادث لا تنهي عن ثبوت هذا الخطأ في جانب هذا المورث فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبب . أما ما ينهى به الطاعن من أن الحكم خالف الثابت بمحضر العوارض توصلًا منه للتدليل على خطأ مورث المطعون ضدهما فإنه ما دام أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من هذه التحقيقات فإن نعيه في هذا الخصوص يكون على غير أساس لافتقاره إلى الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٢ القضائية :

حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” الأحكام الغير جائز الطعن فيها ” . نقض .
دعوى . ” سقوط الحصومة ” .

الحكم برفض الدفع بسقوط الحصومة . عدم جواز الطعن فيه استئثالا . المادة ٣٧٨ مرافعات .

الحكم الاستثنائي الذي قضى برفض الدفع بسقوط الحصومة وإعادة الدعوى
لمحكمة أول درجة للفصل فيها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه
للحصومة كلها أو بعضها ، بل هو مجرد إيدان بإعادة افتتاح الحصومة والسير
فيها ، وعلى ذلك لا يجوز — على ما جرى به من قضاء محكمة النقض — الطعن
فيه على استقلال وفقا لصريح نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .
ولا يعترض على ذلك بأن هذا الحكم أنهى الحصومة التي طرحت على محكمة
الاستئناف بشأن الدفع بسقوطها ، لأن الحصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا
للمادة ٣٧٨ مرافعات هي الحصومة الأصلية المترددة بين الطرفين^(١) .

(١) راجع قض ١٠/٣/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٥٤٢ ونقض

١٨/٢/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ١٩٧

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى وشقيقتها عديلة وخديجة أقمن الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٣٨ كلى القاهرة ضد الطاعن وعبد العزيز القيسى وارثى المرحوم أحمد حسن القيسى يطلبن الحكم بالزامهما بأن يدفعما لهن مبلغ ١٠٠٠ ج من تركه مورثهما تأسيسا على أن هذا الأخير قد أوصى به لهن ؛ وجب وصية مؤرخة ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ — ووطن ورثة الموصى فى صحة هذه الوصية وقضت المحكمة فى ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ بوقف السير فى الدعوى حتى يفصل فى ذلك من المحكمة الشرعية المختصة — وأمام المحكمة الشرعية طعن الورثة بتزوير الوصية وحكمت المحكمة بصحتها ، وتأيد هذا القضاء استئنافيا — وعندئذ عجلت المطعون ضدهن دهران ، وإذ كان الطاعن قد أقام دعوى اللجنة المباشرة رقم ١١١٥ سنة ٤٥ الدرب الأحمر يتهم الموصى إليهن بتزوير الوصية واستعمالها فقد عادت المحكمة وقضت فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ بإيقاف السير فى الدعوى حتى يفصل نهائيا فى دعوى اللجنة ، وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة اللجنة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للمطعون ضدها الأولى ولوفاة كل من عديلة وخديجة وباحالة الدعوى المدنية إلى محكمة عابدين الجزئية للفصل فيها ، وتأيد هذا الحكم استئنافيا فى ١٩٥٣/١٢/٣١ . وبإعلان فى ٢٥ من يناير وأول فبراير و ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ عجلت المطعون ضدهن الدعوى الأصلية رقم ٥١١ سنة ١٩٣٨ مدنى كلى القاهرة ، ودفع الطاعن بسقوط الخصومة لانقضاء أكثر من سنة على آخر إجراء من إجراءات التقاضى وهو الفصل انتهائيا فى ١٩٥٣/١٢/٣١ فى الدعوى الجنائية وذلك إعمالا للسادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، وفى ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة . واستأنفت المطعون ضدهن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٥٥ سنة ٧٨ قضائية استئناف القاهرة ، وقضت المحكمة فى ١٩٦٢/٣/٢٤ بإلغاء الحكم المستأنف

وبرفض الدفع بسقوط الخصومة وبإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين دفعت فيهما بعدم قبول الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بسقوط الخصومة هو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع إذ هو لا يحسم موضوع الخصومة الأصلية ولا ينهى النزاع فيها ، وإنما يفسح السبيل أمام المحكمة للفصل في موضوع هذه الخصومة بعد أن رفضت الدفع بسقوطها ، ومن ثم فلا يتميل الحكم الصادر برفض هذا الدفع الطعن مباشرة ، وإنما يطعن فيه مع الحكم الصادر في الموضوع .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه الذي قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها ، بل هو مجرد إيذان بإعادة افتتاح الخصومة والسير فيها ، وعلى ذلك لا يجوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الطعن فيه على استقلال وفقا لصريح نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات . ولا يعترض على ذلك بأن هذا الحكم أنهى الخصومة التي طرحت على محكمة الاستئناف بشأن الدفع بسقوطها لأن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات هي الخصومة الأصلية المترددة بين الطرفين ، وهي في الدعوى الحالية المطالبة الموجهة من المطعون عيّن بما أوصى به مورث الطاعن ، وهي منازعة لم يفصل الحكم فيها أو في جزء منها ، لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٤٥)

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٣٢ القضائية :

عمل . ” مكافأة نهاية الخدمة ” .

مكافأة مدة الخدمة . حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة . تنظيم شروط استحقاقه وتعيين المستحقين .
له على وجه أمر ولا تجوز مخالفته . ليس لغيرهم حق التحدث عنه .

مكافأة مدة الخدمة حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة نظم القانون شروط
استحقاقه وعين المستحقين له على وجه أمر لا تجوز مخالفته ولم يجعل لغيرهم حقاً
في التحدث عنه — وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المتوفى
ورثة أوصى لهم ” بمبالغ محددة عينها في وصيته ” وجرى الحكم على أن المكافأة
حق ثابت ومشروع للورثة كما جرى — مع ذلك ومن ناحية أخرى — على
أن للمطعون عليه بصفته منفذاً للوصية أن يطالب بالمكافأة تأسيساً على أنه إذ يطالب
بها إنما يطالب ” بحق من الحقوق التي كانت للمتوفى ولورثته أو للوصى لهم تلجئته
في ذلك الضرورة وهي المبادرة بطلب تلك المكافأة قبل سقوطها بالتقادم الحولي“
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساير أوراق الطعن —

تتحصل في أن قسطنطين استافر وبصفته منفذا لوصية المرحوم جورج جولييميس أقام الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٥٧ عمال القاهرة الابتدائية ضد فورتشيوفونتي بصفته مديرا للجمعية الوطنية لمساعدة المرسلين الايطاليين يطلب الزامه بأن يدفع له مبلغ ١٩٤٠ ج و ٢٠٠ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، وقال شرحا لدعواه أن المرحوم جولييميس التحق بخدمة الجمعية في سنة ١٩٢٠ واستمر إلى أن توفي في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ ويستحق في ذمتها مكافأة مقدارها ١٩٤٠ ج و ٢٠٠ م ، وإذ لم يترك أحدا ممن عينتهم المادة ٤٦ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لاستحقاق هذه المكافأة ولم يكن له وارث ، وبموجب الوصية المؤرخة ١٩٥٥/١/٦ أوصى بأمله لإنشاء مدرسة زراعية في موطنه وأقام المدعى منفذا لوصيته وبمصر المادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني يعتبر الموصى له في حكم الوارث وفي ذلك ما ينحوله الحق في المكافأة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وردت الجمعية بأن المدعى لا صفة له في المطالبة بالمكافأة على فرض ثبوت الحق فيها لأن أصحاب الحق في المكافأة في حالة عدم وجود أحد ممن نصت عليهم المادة ٤٦ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ هم الورثة وقد ترك المتوفى ورثة مذكورين في الوصية والموصى له لا يعتبر في حكم الوارث وفقا لأحكام هذا القانون . وبتاريخ ١٩٦١/١/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وألزمت المدعى بالمصاريف وبمبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف قسطنطين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٣٩ سنة ٧٨ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بصفته بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٩٤٠ ج و ٢٠٠ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٧/١/٢٠ ومبلغ ٣٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعنت الجمعية في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث تنازلت الطاعنة عن الأسباب الأول والثاني والسابع وطلبت نقض الحكم لباقي الأسباب ولم يحضر

المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه اعتبر مكافأة نهاية الخدمة المستحقة بوفاة المرحوم جورج جوليميس تركة وتشملها وصيته ورتب على ذلك قبول دعوى المطعون عليه بالمطالبة بها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفه للقانون ، لأن مكافأة نهاية الخدمة التي تستحق في حالة وفاة العامل لا تعد تركة وإنما هي حق خوله قانون عقد العمل الفردي للمستفيدين معينين أوردتهم المشرع على سبيل الحصر ورتب بينهم واشترط لإستحقاقهم شروطا معينة وهم الأولاد والوالدين والزوج والإخوة والأخوات ممن كان يعلمهم فإن لم يوجد أحد منهم وزعت على من كان يعلمهم وإن لم يوجد أحد منهم وزعت على ورثته وهي بهذا الوصف لا تورث ولا يوصى بها ولكن يكون للمستفيدين منها بحكم القانون دون غيرهم المطالبة بها وفي ذلك ما يجعل دعوى المطعون عليه بهذه المكافأة غير مقبولة إذ هي لا تقبل إلا من المستفيدين وهؤلاء لا يمثلهم منفذ الوصية .

وحيث إن هذا الذم في محله ذلك أن مكافأة مدة الخدمة حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة نظم القانون شروط إستحقاقه وصين المستحقين له على وجه أمر لا تجوز مخالفته ولم يجعل لغيرهم حقا في التحدث عنه ، وإذ كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن للتوفى ورثة أوصى لهم ” بمبالغ محددة حينها في وصيته ” وجرى الحكم على أن المكافأة ” حق ثابت ومشروع للورثة ” كما جرى — مع ذلك ومن ناحية أخرى — على أن للمطعون عليه أن يطالب بالمكافأة تأسيسا على أنه إذ يطالب بها إنما يطالب ” بحق من الحقوق التي كانت للتوفى ولورثته أو للوصى لهم تلجئة في ذلك الضرورة وهي المبادرة بطلب تلك المكافأة قبل سقوطها بالتقادم الحولي ” فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٢٤٦)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) شركات . ” الشركة المساهمة ” . ” العضو المنتدب ” . دعوى .
 ” الخصوم في الدعوى ” .

العضو المنتدب في شركات المساهمة . عدم تحديد سلطاته . اضماره وكيلًا
 عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام القضاء .

(ب) حكم . ” إغفال الفصل في بعض الطلبات ” .

طاب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات الموضوعية .
 مناطه . إغفال الفصل من مبرر أو غلط إغفال كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها .
 قضاء الحكم صراحة أو ضمناً يرفض هذه الطلبات . وسيلة منهجية . الطعن في الحكم بالطريق
 المقرر في القانون .

١ — يعتبر العضو المنتدب في شركات المساهمة — ما لم تحدّد سلطاته —
 وكيلًا عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها
 أمام القضاء .

٢ — النص في المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات على أنه ” إذا أغفلت
 المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف
 خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ” يدل على أن مناط
 الأخذ به — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تكون المحكمة قد

أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي (١) إغفالا كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها ، فإن هي قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب كانت وسيلة تصحيح الحكم الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة في القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة برتا فرنسيس الجاولي (المطعون عليها) أقامت الدعوى رقم ١٦٩١ سنة ١٩٥٩ عمال القاهرة الابتدائية ضد رئيس مجلس إدارة مؤسسة المعاهد القومية للتربية والتعليم ومدير مدرسة الحرية بمصر الجديدة تطالب الحكم بإلزامهما بأن يدفعاً لها مبلغ ٥٦٩١ ج و ٦٨٢ م مع المصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة ، من ذلك ٥٥٢ ج و ٨١٥ م باقى مكافأتها و ١٣٨ ج و ٨٦٧ م قيمة أقساط التأمين المستقطعة من راتبها و ٥٠٠٠ ج كتعويض عن فصلها من العمل بمدرسة الحرية بمصر الجديدة ، وقالت شرحاً لدعواها أنها التحقت بخدمة المدرسة المذكورة سكرتيرة لها في ١٠/١٠/١٩٢٧ وظلت تعمل بها إلى أن فوجئت بفصلها من المؤسسة بغير مبرر ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وإذ كان هذا الفصل تعسفياً وقد استلمت جزءاً من مكافأتها ولم تحصل على مبلغ التأمين فقد أقامت هذه الدعوى للطالبة بحقوقها فى باقى المكافأة ومبلغ التأمين والتعويض عن الفصل التعسفى . وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤ حكمت المحكمة حضورياً بإلزام المدعى عليهما بصفتها بأن يدفعاً للمدعية مبلغ ٥٠٠ ج كتعويض عن الفصل التعسفى مع المصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه وأعفت المدعية من باقى المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم برفض

(١) نقض ١٩٥٥/٦/١٦ . الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ ق والطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٢ ق . مجموعة المكاتب الفنية . السنة ٦ ص ١٢٦٦ .

الدعوى وقيد استئنافهما برقم ١٤٠١ سنة ٧٨ قضائية كما استأنفته المدعية استئنافا مقابلا طالبة إلغائه فيما قضى به من رفض طلبى باقى المكافأة ومبلغ التأمين وتعديله بالنسبة للتعويض والحكم لها بباقى طلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٠٥ سنة ٧٨ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف رقم ١٤٠١ سنة ٧٨ قضائية المرفوع من المؤسسة برفضه وألزمته بالمصروفات وبمبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماه وفى موضوع الاستئناف رقم ١٧٠٥ سنة ٧٨ قضائية المرفوع من المدعية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف عليه بصفته بأن يدفع للمستأنفة مبلغ ألف جنيه تعويضا عن الفصل التعسفى والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وبمبلغ ٢٥ ج مقابل أتعاب المحاماه عنهما ، وبعد صدور هذا الحكم وبتاريخ ١٩٦٢/٥/١٩ عادت السيدة برتا فكلفت رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومدير المدرسة بالحضور أمام محكمة الاستئناف لسمعا الحكم بالإلزامهما بأن يدفعها لها مبلغ ٦٩١ ج و ٦٨٣ م باقى مكافأتها والتأمين المستقطع من راتبها مع المصروفات والأتعاب . مستندة فى ذلك إلى أن المحكمة أغفلت الفصل فى هذين الطلبين ومن حقها طبقا للمادة ٣٦٨ مرافعات أن تطلب من ذات المحكمة الحكم لها بهما . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١ حكمت المحكمة بالإلزام المؤسسة بأن تدفع للطالبة مبلغ ٦٤٧ ج و ٧٠٣ م والمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٢٥ ج مقابل أتعاب المحاماه عنهما . وطعنت المؤسسة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ومن باب الإحتياط رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الطعن للتقرير به من عضو مجلس الإدارة المنتدب ومن باب الإحتياط وفى حالة رفض الدفع طلبت نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن للتقرير به من عضو مجلس الإدارة المنتدب لمؤسسة المعاهد القومية وهى شركة مساهمة فى حين أن العضو المنتدب فى شركات المساهمة لا يمثل الشركة أمام القضاء وإنما يمثلها رئيس مجلس إدارتها الذى كان مختصا فى الدعوى منذ بدايتها وإلى ما قبل التقرير بالطعن ولم يشتمل التقرير على بيان اسم هذا العضو .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى تقرير الطعن يبين أن الطاعنة هي "شركة المعاهد القومية للتربية والتعليم" وفي ذلك ما يكفي للدلالة عليها وإن لم يذكر اسم ممثلها ، والقول بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب في شركات المساهمة لا يمثلها أمام القضاء مردود بأن العضو المنتدب - ما لم تحدد سلطاته - يعتبر وكيلاً عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شؤون الشركة وتمثيلها أمام القضاء ، ويبين من التوكيل المودع ملف الطعن أن مجلس الإدارة قد فوض الأستاذ محمد الجوهري عامر عضو مجلس الإدارة المنتدب في هذا الخصوص .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن المحكمة الابتدائية ناقشت طلبى المطعون عليها الخاصين بباقي المكافأة والتأمين وخلصت إلى رفضهما وعند ما عرض على محكمة الاستئناف الاستئنافان رقمى ١٤٠١ و ١٧٠٥ لسنة ٧٨ قضائية المرفوع أولهما من الطاعنة والثانى من المطعون عليها حكمت بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨ برفضهما وتأييد الحكم الابتدائى في هذا الخصوص ، وإذ عادت المحكمة فاستجابت لطلب المطعون عليها الحكم لها بهذين الطلبين استناداً منها إلى أنها في حكمها السابق كانت قد أغفلت التعرض لهما تكون قد خالفت الثابت في الدعوى وأخطأت في تطبيق القانون لأن الإغفال الذى يسوغ العودة إلى ذات المحكمة للفصل فيما لم يفصل فيه من طلبات طبقاً للسادة ٣٦٨ مرافعات هو الإغفال الكلى الذى يجعل الطلب باقياً معلقاً لم يقض فيه قضاء ضمناً بحيث إذا كان الاستفادة من أسباب حكمها الأول أو منطوقه أنها قضت بمراحة أو ضمناً برفض الطلب فإن وسيلة تصحيحه تكون بإحدى طرق الطعن المقررة في القانون ، وما تعلل به الحكم المطعون فيه لإعادة النظر في طلبى المطعون عليها بعد أن سبق رفضهما بقوله "إن الحكم الأول لم يتعرض إطلاقاً لمها من له باقى الطلبات أى طلب المكافأة وقيمة أقساط التأمين المستقطعة من راتب الطالبة" وأن ماورد فيه من أن الحكم المستأنف تكفل بالرد على الاستئنافين "كان خطأ مادياً" - ما تعلل به الحكم من ذلك يعتبر خروجاً من المحكمة من ولايتها لأن الطلب المطروح أمامها لم يكن طلب تصحيح خطأ مادى طبقاً للسادة ٣٦٤ مرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" يدل على أن مناط الأخذ به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي إغفالا كليا يجعله باقيا معلقا أمامها أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب كانت وسيلة تصحيح الحكم هي بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة في القانون — وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن محكمة أول درجة عرضت في قضائها لطلب باقى المكافأة وخلصت إلى رفضه بقولها "إن مدة خدمة المدعية ٢١ سنة ويحسب منها فى المكافأة حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فقط المدة التى سرت فيها القوانين العمالية أى أنه لا يحسب المكافأة عن مدة الخدمة إلا من وقت سريان قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤" وإنه تطبيقا لما تقدم "تكون جملة المكافأة ٩١٢ ج و ٢٥٠ م" وأن "المدعية أقرت فى صحيفة دعواها أنها استلمت منها ٩٧٤ ج و ١٧٥ م وتطالب بالباقى لها على حسابها أنه مبلغ ٥٥٢ ج و ٨١٥ م ولكن حقيقة الحال أنها استلمت ما تستحقه قانونا ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب"، كما عرضت لطلب التأمين وخلصت إلى رفضه بقولها "إنه بالنسبة لطلب التأمين فقد عجزت المدعية عن إثبات أن لها تأمينا قبل المدعى عليها ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب"، ثم عرضت بعد ذلك إلى طلب التعويض عن الفصل التعسفى وقدرت للمدعية مبلغ التعويض الذى ارتأته وهو مبلغ ٥٠٠ ج ، وإذا استأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف برفض استئناف الشركة وفى استئناف المطعون عليها بتعديل التعويض إلى مبلغ ١٠٠٠ ج وأسست المحكمة قضاءها هذا على "أن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من اعتبار فصل برتا فرسيس الجاوى فصلا تعسفيا ومن أحقيتها للتعويض للأسباب التى استند إليها والى تفرها هذه المحكمة وتأخذ بها. وقد تكفل ذلك الحكم بالرد على أسباب الاستئنافين إلا أنه بالنسبة لمقدار التعويض فإن هذه المحكمة ترى رفعه إلى مبلغ ١٠٠٠ ج ليكون جابرا للأضرار التى لحقت بالموظفة سالفه الذكر" وهى بذلك تكون قد قضت برفض طلبى باقى المكافأة.

والتأمين بما يتمتع عليها معه إعادة النظر فيهما مرة أخرى — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على "إن هذه المحكمة لم تتعرض إلا للحكم في طلب التعويض عن الفصل وأغفلت التعرض لباقي الطلبات" ورتب على ذلك إمكان جواز إعادة النظر والحكم فيها من جديد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في دعوى إغفال الطلبات في الاستئناف رقمي ١٤٠١ و ١٧٠٥ سنة ٧٨ قضائية برفضها .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢٤٧)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٣ القضائية :

استئناف . " رفع الاستئناف " . " صحيفة الاستئناف " . " التوقيع عليها من محام " . إدارة قضايا الحكومة . دعوى . " صحيفة افتتاح الدعوى " . " التوقيع عليها من محام " .

صحيفة استئناف . التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها . نطاقه . ما تباشره إدارة قضايا الحكومة وأشباهاها ونظائرها من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . لا يدخل في هذا النطاق .

النص في المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — على أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للرافعة أمامها ، لا يجري على إطلاقه ، بل يخرج من نطاقه ما تباشره إدارة قضايا الحكومة — وأشباهاها ونظائرها — من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن لا يستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن محمد مرسي الغمراوي أقام الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

المنصورة الابتدائية ضد الحارس الإداري على مرفق سلك حديد وجه بحرى يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٧٠١ ج و ٢٨٥ م فرق مكافأة نهاية الخدمة والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وأعلن صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة بالمنصورة . وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣١٩ ج ٢٥٩ م والمصروفات المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . واستأنف الحارس هـ - هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاء والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها ومن باب الاحتياط الكلى رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠ سنة ١٤ قضائية ، ودفع المستأنف عليه ببطلان الاستئناف لعدم التوقيع على صحيفته من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف مستندا في ذلك إلى أنه ليس لإدارة قضايا الحكومة أن تباشر الدعوى نيابة عن الحارس لأن عملها قاصر على تمثيل المصالح الحكومية . وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا ببطلان الاستئناف لعدم التوقيع على صحيفته من محام مقرر وألزمت المستأنف بصفته بالمصروفات الاستئنافية وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الحارس في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الاستئناف لعدم التوقيع على صحيفته من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف مستندا في ذلك إلى أن إدارة قضايا الحكومة لا تمثل الحارس الإداري على المرفق أمام القضاء وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الحراسة الإدارية على مرفق سلك حديد وجه بحرى تدخل في عموم جهات الإدارة التي تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وبالتالي فإن الاستئناف المرفوع منها يكون صحيحا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ يبين إنه نص في المادة ٣٥ منه على أن "للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم ولا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها" ونص في المادة ٣١ على أنه "يقبل للرافعة أمام المحاكم عن المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين" كذلك وبالرجوع إلى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يبين أنها نصت على أن "يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للرافعة أمامها" ومؤدى ذلك أن هذا النص الأخير لا يحوى على إطلاقه بل يخرج من نطاقه ما تباشره إدارة قضايا الحكومة - وأشباهها ونظائرها - من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وإذ كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ضد الحراسة الإدارية على مرفق سكك حديد وجه بحرى فى شخص الحارس الإدارى بصفته هذه وسلمت صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة بالمنصورة باعتبارها الموطن المختار له والجهة التى تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا والمختصة باستلام صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة وتولت هذه الإدارة الدفاع فيها إلى أن صدر الحكم واستأنفته بعد أن كانت الخصومة أمام محكمة أول درجة قد استقرت أوضاعها على هذا الوجه فإن هذا الاستئناف يكون صحيحاً وممن يملك ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بطلان الاستئناف لعدم التوقيع على صحيفته من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد الطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدقي البشبيشي .

(٢٤٨)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ القضائية :

وصية . وارث ” تصرفات المورث المنجزة “ خالف . غير . إثبات
” الإثبات باليمين “ .

احتواء العقد على نصوص دالة على تنجيذه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
جواز إثبات ذلك بكافة الطرق . التحايل على مخالفة قواعد الإرث . اعتبار الوارث في هذه الحالة
في حكم الغير

احتواء العقد على نصوص دالة على تنجيذه لا يمنع الوارث من الطعن عليه
بأنه يخفى وصية وله أن يثبت طعنه هذا بطرق الإثبات كافة ذلك أن الوارث
لا يعتبر قائما مقام المورث في التصرفات المناسبة بحقه في التركة عن طريق الخش
والتحايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له
الطعن على التصرف بأنه في حقيقته مضاف إلى ما بعد الموت وإثبات صحة طعنه
بكافة الطرق ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تنجيذه حائلا دون هذا
الإثبات (١) .

(١) راجع تقض ١٣/١/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١٢٣ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٥٨٨ سنة ١٩٥٨ كلى
الاسكندرية عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها القاصر هبة الله محمد زكى
مختار الجزيرى على الطاعنين طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى
المؤرخ ١٩٥٧/٢/١٥ الصادر لها ولابنتها المذكورة من مورثهما المرحوم محمد زكى
مختار الجزيرى والمتضمن بيعه لهما ١٢ ف و ١٢ ط شائعة في ٤٥ ف . موضحة
الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٥٦٢٥ ج أقر البائع بقبضه وقت
التعاقد . دفع الطاعنون وهم باقى الورثة بأن العقد قصد به التحايل على قواعد
الإرث كما أنكرت الطاعنة الأخيرة "السيدة فهيمه ابراهيم بصفقتها وصية
على ابنتها القاصر سرفت محمد زكى مختار الجزيرى" توقيع مورثها على عقد البيع .
وبتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة الابتدائية . (أولا) برفض
الطعن بالإنكار وبصحة توقيع المورث المرحوم محمد زكى مختار الجزيرى على عقد
البيع المشار إليه وبتغريم الطاعنة الأخيرة أربعة جنيهات . (ثانيا) بصحة ونفاذ
عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٧/٢/١٥ الصادر من المرحوم محمد زكى مختار الجزيرى
للدعيتين بيعه لهما ٢٢ ف و ١٥ ط مناصفة بينهما على الشيوع في ٤٥ ف الموضحة
الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٥٦٢٥ ج — استأنف الطاعنون
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقمى ٢٧ و ٤٥
سنة ١٧ ق وطلبوا فيها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى المطعون
ضدها بصفقتها تأسيسا على ما اتهموا إليه فى مذكرتهم الأخيرة المقدمة إلى محكمة
الاستئناف من أن عقد البيع محل النزاع يستر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت
مدللين على ذلك بأن المورث المتصرف ظل طوال حياته واضعا اليد على العين
المبيعة ومتفععا بريعها وظاهرا بمظهر المالك لها وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق

لإثبات هذا الدفاع — وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت في صاحبها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه للسببين الثالث والخامس وإن انتهت في ختامها إلى طلب رفض الطعن — ولما عرض الطعن على هذه الدائرة أفصححت النيابة عن رأيها وطلبت نقض الحكم للسببين المشار إليهما .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والغصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أنهم طعنوا أمام محكمة الاستئناف على عقد البيع الذي طلبت المطعون ضدها الحكم بصحة ونفاذه بأنه يخفى وصية ودلوا على ذلك بأن المورث المتصرف ظل طوال حياته واضعاً اليد على العين المبيعة ومنتفعاً بها وظاهراً بمظهر المالك لها إذ كان يتعامل بهذه الصفة مع بنك التسليف وغيره من الجهات الرسمية وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع لكن الحكم المطعون فيه رفض إجابتهم إلى هذا الطلب وقضى بصحة ونفاذ العقد باعتباره عقد بيع — مؤسسا قضاءه برفض طلب الإحالة إلى التحقيق على أن العقد لم ينص فيه على احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته حتى تقوم القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني وأنه يحوى نصاً صريحاً دالة على تجيز التصرف ورتب الحكم على ذلك أنه لو ثبت أن المورث ظل واضعاً اليد على هذه العين طوال حياته فإن وضع يده كان بطريق الإنابة عن زوجته وابنته القاصر المشتريتين ويرى الطاعنون أن هذا الذي قرره الحكم واستند إليه في رفض طلبهم الإحالة إلى التحقيق ينطوي على خطأ في القانون وقصور في التسبيب ذلك أن عدم النص في العقد على احتفاظ المورث المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته لا يحول دون حقهم في إثبات احتفاظه بهذين الأمرين فعلاً بكافة طرق الإثبات وفي الدليل بذلك على أن التصرف في حقيقته وصية إذ العبرة في تكييف التصرف ليس بما حواه ظاهر العقد بل بما انتواه المتصرف كما أنه لم يكن لمحكمة الاستئناف أن تفترض أن وضع يد المورث على العين المبيعة وانتفاعه بها كان بطريق النيابة عن المتصرف إليهما قبل سماع شهود الطاعنين لأن النيابة لا تفترض.

ولأن النائب إذا لم يعلن وقت التعاقد أنه يتعاقد بصفته نائبا فإن أثر العقد لا يضاف طبقا للسادة ١٠٦ من القانون المدنى إلى الأصل بل إلى النائب .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه يبين من قرارات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين طعنوا على عقد البيع محل النزاع بأنه يستتر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت ودللوا على ذلك بأن المورث المتصرف ظل طوال حياته واضعا اليد على العين التي تصرف فيها ومنتفعا بها وظاهرا بمظهر المالك لها إذ كان يتعامل مع بنك التسليف وغيره من الجهات الرسمية بهذه الصفة وطلب الطاعنون من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا هذه الوقائع بشهادة الشهود وقد رفض الحكم المطعون فيه إجابتهم إلى هذا الطلب وأقام قضاءه برفضه على قوله " وحيث إنه بالنسبة لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يد المورث على الأرض المبيعة فإنه من المقرر أن وضع يد المشتري على العين المبيعة وإن كان يصح اعتباره قرينة على إنجاز التصرف فإنه ليس شرطا لازما فيه إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي بإنجاز التصرف وعقد البيع . ووضوع الدعوى ظاهر الدلالة في عبارته ومعناه على أنه عقد بيع منجز استوفى جميع شرائطه القانونية وقد تسلمت المشتريتان النسخة الخاصة بهما واتخذتا الإجراءات الابتدائية المؤدية إلى تسجيل العقد فتمعن النظر إلى وضع يد المورث إن صح وضع يده على ضوء هذا العقد ونصوصه وعلى ضوء أن المورث كان يقيم مع زوجته وابنته القاصر الصادر لها التصرف بالبيع — المشتريتان — وعلى ضوء ذلك جميعه لا يمكن تفسير وضع يد المورث إلا على أنه بطريق الإنابة عن زوجته وابنته القاصر ومن ثم فلا محل لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد " — ولما كان احتواء العقد على نصوص دالة على تنجيذه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية وله أن يثبت طعنه هذا بطريق الإثبات كافة ذلك أن الوارث لا يعتبر قائما مقام المورث في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف بأنه في حقيقته مضاف إلى ما بعد الموت وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تنجيذه حائلا دون هذا الإثبات

لما كان ذلك وكان الطاعنون قد طعنوا على العقد بأنه يخفى وصية وطلبوا من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا بشهادة الشهود أن المورث المتصرف ظل طوال حياته واضعاً اليد لحساب نفسه على العين التي تصرف فيها ومتفعلاً بها وظاهراً بمظهر المالك لها ليصلوا بذلك إلى إثبات صحة طعنهم بأن العقد يخفى وصية فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض هذا الطعن على أن العقد ظاهر الدلالة في عبارته ومعناه على أنه عقد بيع منجز استوفى شرائطه القانونية وأنه لذلك يكون وضع يد المورث — إن ثبت — بطريق النيابة عن زوجته وابنته المتصرف إليهما فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور لما في رده هذا من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه — أما ما استند إليه الحكم من استلام المشتريتين صورة العقد الخاصة بهما واتخاذهما الإجراءات الابتدائية المؤدية لتسجيله فإنه ليس من شأن ذلك وحده أن يدل على تنجيز التصرف ويسوغ رفض طلب الإحالة إلى التحقيق ومن ثم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبيس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم "صراف" ، وإبراهيم
حسن علام .

(٢٤٩)

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) إثبات . "القرائن القانونية" . وصية . "القرينة الواردة بالمادة ٩١٧
مدنى" . عقد . "تفسير العقد" . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تعرف نية المتعاقدين" .

القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى . شروطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين
المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . سلطة فاضى الموضوع في التحقق
من توافر هذه الشروط والتعرف على حقيقة العقد .

(ب) إثبات . "عبء الإثبات" . نظام عام .

قواعد عبء الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . مثال .

١ - مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى هو أن القرينة التى تضمنها
لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها
وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها ، على أن يكون احتفاظه بالأمرين
مدى حياته . ولقاضى الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف
على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك
في ضوء ظروف الدعوى التى أحاطت به مادام قد برر قوله في ذلك بما يؤدى إليه .

ولا يجوز التحدى بعدم توافر هذين الشرطين أو أحدهما استنادا إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه لأن جدية العقد بوصفه عقد بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه^(١).

٢ - القواعد التي تبين على أى خصم يقع عبء الإثبات لا تتصل بالنظام العام، ويجوز للخصم الذى لم يكن مكلفا فى الأصل بحمل عبء إثبات واقعة أن يتطوع لإثباتها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من أجلها، فإذا أجابته المحكمة إلى طلبه امتنع عليه أن يحتج بأنه لم يكن مكلفا قانونا بالإثبات وذلك على أساس أن تقدمه بهذا الطلب وسكوت خصمه عنه يعد بمثابة إتفاق بينهما على نقل عبء الإثبات إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن شكرى روفائيل بصفته وصيا على زوجته المطعون ضدها أقام الدعوى رقم ٨٩٣ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين عاطف وإلي وطلب إبطال عقد البيع الصادر للقاصرين المذكورين من والدهما المرحوم الدكتور صالح إبراهيم حنا والمشهر بمكتب الشهر العقارى بالمنصورة فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٥ تحت رقم ٤٠٥٣ وذلك فيأزاد عن ثلث الأطنان الواردة بذلك العقد ومساحتها ١٣ ف و ١٨ ط و ١ س المبينة بصحيفة الدعوى وتشيت ملكية المطعون ضدها إلى نصيبها فى ثلثي هذه الأطنان وقدره ٢ ف و ٤ س وتسليمه لها . وقال شرحا للدعوى أن المرحوم الدكتور صالح إبراهيم حنا توفى عن زوجته الطاعنة وولديه منها القاصرين السالفى الذكر

(١) راجع نقض ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى من ١٦ ص ٨٠٨

وعن المطعون عليها وهي ابنته من زوجة أخرى متوفاة ، ونظرا إلى أن المورث قد تصرف قبل وفاته بالبيع في الأطنان المشار إليها إلى ولديه من زوجته التي على قيد الحياة — الطاعنة — والمشمولين بوصايتها ، وجاء تصرفه مضافا إلى ما بعد الموت بأن احتفظ لنفسه بحق الانتفاع بالأطنان مدى حياته فإن تصرفه طبقا للمادة ٩١٧ من القانون المدني يعد سائرا لوصية فلا ينفذ إلا في حدود ثلث التركة فقط ويكون للمطعون ضدها الحق في طلب تثبيت ملكيتها لنصيبها في الثلثين على الوجه المطالب به : دفعت الطاعنة بأن العقد موضوع النزاع هو عقد بيع منجز انتقلت بموجبه الملكية إلى المشتريين رغم احتفاظ البائع بحق الانتفاع بالأطنان مدى حياته . وبتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن العقد موضوع النزاع قد توافرت فيه شروط البيع المنجز ولم يقصد به التملك المضاف إلى ما بعد الموت وصرحت للمطعون ضدها بنفي ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٠ باعتبار التصرف موضوع النزاع تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت تسري عليه أحكام الوصية وبندب مكتب الخبراء لتقويم تركة المورث بعد الوفاة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ٢٤٦ سنة ١٢ ق ، وبتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، تنعى الطاعنة في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه على الرغم من أنها تمسكت بما ورد في البند السادس من العقد موضوع النزاع من أن حيازة الأطنان المبعة قد انتقلت إلى المشتريين فورا وانتفى بذلك أحد الشرطين اللذين يستلزمهما تطبيق المادة ٩١٧ من القانون المدني وأنها لم تطلب الإحالة إلى التحقيق إلا من قبيل الاحتياط ، فإن محكمة الاستئناف قد طبقت المادة المذكورة وزادت سببا للدعوى لم تطلبه المطعون ضدها وذلك بما قرره من أن للقاضي أن يعدل عن المدلول الظاهر لصيغة التصرف إلى ما يتضح له

من الظروف والملابسات ، وبذلك تكون قد حرمت الطاعنة من إحدى درجتي التقاضى وقضت بمسالم يطلبه الخصوم ، وهذا منها مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٩١٧ من القانون المدنى إذ تنص على أنه "إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقيم دليل يخالف ذلك" وكان مفاد هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن القرينة التي تضمنها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، وكان لقاضى الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به ما دام قد برر قوله في ذلك بما يؤدي إليه ، وكان لا يجوز النحوى بعدم توافر هذين الشرطين أو أحدهما استنادا إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه لأن جدية العقد بوصفه عقدا بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه. لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الابتدائى أنه إذ قضى باعتبار التصرف موضوع النزاع هو تصرف مضاف إلى ما بعد الموت قصد به الاحتيال على قواعد الارث وتسرى عليه أحكام الوصية — أسس هذا القضاء على ما استخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف التي أحاطت بتحرير العقد من أن الطاعنة لم تدفع ثمن الأرض المسمى في العقد وأن حالتها المالية لم تكن تسمح لها بذلك وأن المتصرف قد احتفظ بحق الانتفاع لنفسه بالأرض ، موضوع التصرف طوال حياته ولم تقم الطاعنة بزراعة تلك الأرض إلا باعتبارها زوجته ووكيلة عنه ، وكان من شأن هذه الأدلة أن تبرر النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز ، وإذا كان هذا الذى قرره الحكم الابتدائى هو ما استقر عليه الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ولم يضيف إليها سوى قوله "المبرة في تكييف التصرف بما انتواه المتصرف وما قصد إليه ولقاضى الموضوع في سبيل تبيان هذا العقد

أن يعدل عن المدلول الظاهر بصيغة التصرف إلى ما يتضح له من الظروف والملايسات كأن يستبين أن التصرف قد قصد به أن يختص بعض أولاده دون غيرهم من ورثته بكل ما يترك بعد وفاته من عقار وأن المتصرف لم يكن في حاجة إلى بيع أملاكه وأنه لم يقبض ثمنًا للقدر موضوع النزاع وأنه ظل واضعاً يده على أملاكه التي تصرف فيها " وكان هذا الذي أضافه الحكم المطعون فيه ليس إلا تدعيماً لما تضمنه الحكم الابتدائي ورداً على ما ظلت الطاعنة تمسك به من أنه لا يصح الخروج على ما ورد في العقد موضوع النزاع وهو أن المتصرف قبض الثمن من الطاعنة وسلم الأرض للشترين فور التعاقد ، وإذ تعلق ما قرره الحكم في هذا الخصوص بتفهم نصوص العقد وتحري قصد المتصرف من تصرفه فإنه لا يعتبر إضافة لسبب جديد للدعوى . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث هو بطلان الحكم لخطأ في الإجراءات وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنه على الرغم من أن العقد موضوع النزاع صريح في أنها هي التي دفعت ثمن المبيع متبرعة به لولديها القاصرين وهو ما يجعل لها مصلحة شخصية في الذود عن هذا العقد فإنها لم تختصم في الدعوى إلا بصفتها وارثة لزوجها دون صفتها الشخصية الأمر الذي ترتب عليه عدم صدور الحكم عليها بصفتها الحقيقية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الطاعنة تستند في وجوب اختصاصها في الدعوى بصفتها الشخصية إلى أن ثمن الأطيان دفع من مالها الخاص متبرعة به ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى أن ثمنًا قد دفع وأن العقد الصادر من المورث هو في حقيقته وصية ، وإذا اختصم في الدعوى جميع الورثة بصفتهم ومن بينهم الطاعنة فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من السبب الرابع بمخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن محكمة أول درجة كلفتها بإثبات

أن التصرف هو بيع منجز مع أنها لم تكن إلا مدعى عليها وصرحت للمطعون ضدها بالنفى وهى المدعية المكلفة أصلا بالاثبات فقبلت بذلك عبء الاثبات وهو ما يترتب عليه بطلان التحقيق الذى أخذت محكمة أول درجة بنتيجته التى أقرها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن القواعد التى تبين على أى خصم يقع عبء الاثبات لا تتصل بالنظام العام و يجوز للخصم الذى لم يكن مكلفا فى الأصل بحمل عبء اثبات واقعة أن يتطوع لإثباتها بطالب إحالة الدعوى إلى التحقيق من أجلها ، فإذا أجابته المحكمة إلى طلبه امتنع عليه أن يحتج بأنه لم يكن مكلفا قانونا بالاثبات وذلك على أساس أن تقدمه بهذا الطلب وسكوت خصمه عنه يعد بمثابة اتفاق بينهما على نقل عبء الإثبات إليه . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة هى التى طلبت من محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت أن التصرف موضوع النزاع فى حقيقته بيع منجز وإذا أجابته المحكمة إلى طلبها بإحالة الدعوى إلى التحقيق وكلفتها بالإثبات فإنها لا تكون قد خالفت قواعد الإثبات ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تقول فى بيان الوجهين الثانى والثالث من السبب الرابع أنه على الرغم من أن أقوال شهود الإثبات قاطعة فى أن التصرف قد توافرت فيه شروط البيع فإن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد قرر أنه يستخلص النتيجة التى انتهى إليها باعتبار التصرف وصية من أقوال الشهود إثباتا ونفيا . وإذا نسب الحكم إلى شهود الإثبات مالم يرد فى أقوالهم واعتمد على أقوال نجيب إبراهيم حنا أحد شاهدى النفى وهى ليست حجة عليها لأنه لم يحضر مجلس العقد ولم يحضر العقد فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إنه لما كان قاضى الموضوع هو وحده صاحب الحق فى تقدير ما يقدم إليه فى الدعوى من بيانات وفى فهم ما يقدم فيها من قرائن والأخذ بما يطعن إليه وجدانه من أقوال الشهود بلامعقب عليه فى ذلك إلا أن يخرج بهذه الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد

لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين رجع منها أقوال نجيب إبراهيم حنا — شاهد المطعون ضدها — على أقوال شهود الطاعنة لما تبين له من أن شهادته تتفق مع ظروف تحرير العقد موضوع النزاع بينما تتعارض أقوال شهود الطاعنة مع هذه الظروف ، وإذ قررت المحكمة أنها تأخذ بأقوال شاهد النفي السالف الذكر وصرحت بأنها ترجح هذه الأقوال على أقوال شهود الإثبات فإنها تكون قد استبعدت أقوال هؤلاء في تقديرها مما لا يتأتى معه الاحتجاج بهذه الأقوال للنعي على الحكم بالخطأ في الإسناد ، ولا يعدو النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الخطأ أو بالقصور في التسبيب على النحو الذي يثيره الطاعن أن يكون جدلاً في تقدير الدليل غير مقبول أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ، بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وأبراهيم حسن علام .

(٢٥٠)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٢ القضائية :

بيع . "بيع الأوراق المالية" . بورصة . سمسة .

حظر التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد المماررة . نطاقة . أن تكون الأوراق موضوع التعامل مقيدة بالبورصة إما بمجدول الأسعار الرسمي أو بالسوق المعد للأوراق التي يجري التعامل عليها خارج ذلك الجدول . عدم مريان هذا الحظر على الأوراق التي لم تقيد أصلا بالبورصة .

نظم مرسوم ١٩٣٣/٣/٣١ الذى صدر بالموافقة على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية في المواد ٥٩ وما بعدها الأحكام المتعلقة بمجدول الأسعار الرسمي للأوراق المالية وبيان الشروط التي يجب أن تتوافر لقبولها به . وخول وزير المالية في المادة ٧٣ ل المضافة بمرسوم ١٩٤٧/٣/١٧ الحق في أن يأذن بإنشاء سوق خارج جدول الأسعار الرسمي وحدد في المادتين ٧٣ م . ، ن . شروط قبول الأوراق المالية بهذه السوق وشطبها منها وكيفية التعامل فيها ورسوم الاشتراك الواجب دفعها عند قيدها . وقد نصت المادة ٩٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المشار إليها على حق وزير المالية في إصدار لائحة داخلية ، فأصدر بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢٧ قرارا بالموافقة على اللائحة الداخلية لبورصات الأوراق المالية ، وأدخل على هذه اللائحة تعديلا في ١٩٤٧/٤/١٥ بالقرار رقم ٢٤ ضمنه نصوص المواد ١٢٤ وما بعدها من اللائحة الداخلية لبورصات أذن بمقتضاها بإنشاء سوق خارج جدول الأسعار الرسمي ببورصة القاهرة والاسكندرية وحدد كافة الشروط التي يجب توافرها في الأوراق المالية التي

تقبل في هذه السوق وإجراءات التعامل فيها . ومؤدى هذه النصوص أن يكون لبورصتى الأوراق المالية في القاهرة والاسكندرية جدولان الأول جدول الأسعار الرسمية والثاني ما أسماه المشرع بالسوق خارج جدول الأسعار الرسمية . وإذ نص في المادة الأولى من القانون ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية على حظر التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمية أم بالسوق خارج ذلك الجدول إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بهذه البورصات وإلا كان البيع باطلا ، وكان المشرع قد هدف بهذا القانون إلى المحافظة على أموال الجمهور وسلامة العمليات في البورصة وتأمين المتعاملين ، وكان تحقيق هذا الهدف — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — منوطا بإتمام التعامل في الأوراق المالية المقيدة في بورصات الأوراق المالية سواء بجدول الأسعار الرسمية أم خارج جدول الأسعار الرسمية بواسطة السماسرة المقيدين بها ، فإن مفاد ذلك هو اعتبار الحكم المقرر بالنص المشار إليه — وهو إتمام التعامل بواسطة سمسار — شاملا لجميع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة سواء بجدول الأسعار الرسمية أو بالسوق المعد للأوراق التي يجرى التعامل عليها خارج جدول الأسعار الرسمية وذلك دون الأوراق التي لم تقيد بالبورصة أصلا بعدم إدراجها في أحد هذين الجدولين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه . وقال بيانا لها أنه بعقد تاريخه ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٦ وافق المطعون عليه على أن يشتري منه ٧٥٠ سهما معينة الأرقام من أسهم الشركة المصرية لتجارة المنسوجات بسعر السهم أربعة جنيهات متى

رغب الطاعن في بيعها خلال سنتين من تاريخ ذلك الاتفاق، وأنه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وجه للطعون ضده إنذارا عرض عليه فيه الأسهم المذكورة عرضا فعليا نظير دفع ثمنها، غير أن هذا الأخير نكل عن تنفيذ الاتفاق المشار إليه الأمر الذي اضطر الطاعن من أجله إلى إقامة هذه الدعوى بطلب الحكم بصحة إجراءات العرض الفعلي السابق الذكر وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢ يولية سنة ١٩٥٦ مع إلزامه بأن يدفع له ثمن الأسهم وقدره ٣٠٠٠ ج. ودفع المطعون ضده الدعوى بأوجه دفاع متعددة منها أن الطاعن لا يملك الأسهم المطالب بقيمتها. وبتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة أول درجة بطلبات الطاعن فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٣٨١ سنة ١٤ ق واستند في استئنافه إلى أوجه الدفاع التي أبدتها أمام محكمة أول درجة وأضاف إليها أن الاتفاق موضوع النزاع باطل لمخالفته أحكام القانون رقم ٣٢٦ سنة ١٩٥٣ التي تستلزم إتمام التعامل في الأوراق المالية بواسطة أحد السماسرة المقيدين في البورصة. وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء لتحقيق دفاع الطرفين وقدم الخبر تقريراً أثبت فيه أن الأسهم موضوع النزاع هي أسهم عينية تمثل بضاعة قدمها ملكي كلودجيان للشركة المصرية لتجارة المنسوجات ملكي كلودجيان وشركاه وأنها غير مقيدة في البورصة ولم يجر عليها تعامل طبقا لما يقضى به القانون رقم ٣٢٦ سنة ١٩٥٣. وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي.

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون رقم ٣٢٦ سنة ١٩٥٣ ذلك أن محكمة الاستئناف أسست قضاءها على أن الاتفاق المؤرخ ٢٢ يولية سنة ١٩٥٦ والمنعقد بين طرفي الخصومة جاء مخالفا لنص المادة الأولى من ذلك القانون التي تقضى بضرورة إتمام التعامل في الأوراق المالية بواسطة أحد السماسرة المقيدين في البورصة وإلا وقع البيع باطلا، دون أن تفريق المحكمة بين الأوراق المالية المقيدة في جدول الأسعار الرسمي أو خارج هذا الجدول في بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية

وبين الأوراق المالية التي لم تقيد أصلا في أى من ذينك الجدولين ، مع أن القانون المشار إليه إذ نص على عدم جواز التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين في البورصة لم يقصد الأوراق المالية عموما بل قصد الأوراق المالية المقيدة في البورصة في أحد الجدولين المذكورين . وإذ تضمن العقد موضوع النزاع بيعا لأسهم الشركة المصرية لتجارة المنسوجات ملكي كلودجيان وشركاه شركة توصية بالأسهم ، وهى أسهم غير مقيدة في أى من جدولى بورصتى الأوراق المالية بما يجعل التعامل فيها حرا غير خاضع لأحكام ذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه — وقد أخضع هذه الأسهم لهذه الأحكام — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن مرسوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٣ الذى صدر بالموافقة على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية قد نظم في المواد ٥٩ وما بعدها الأحكام المتعلقة بجدول الأسعار الرسمى للأوراق المالية وبيان الشروط التى يجب أن تتوافر لقبولها به ، وخول وزير المالية في المادة ٧٣ ل المضافة بمرسوم ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ الحق فى أن يأذن بإنشاء سوق خارج جدول الأسعار الرسمى ، وحدد في المادتين ٧٣ م و ٧٤ شروط قبول الأوراق المالية بهذه السوق وشطبها منها وكيفية التعامل فيها ورسوم الاشتراك الواجب دفعها عند قيدها ، وإذ نصت المادة ٩٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المشار إليها على حق وزير المالية فى إصدار لائحة داخلية وكان وزير المالية قد أصدر بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٠ قرارا بالموافقة على اللائحة الداخلية لبورصات الأوراق المالية ، وأدخل على هذه اللائحة تعديلا فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ بالقرار رقم ٢٤ ضمنه نصوص المواد ٢٤ و ٢٥ وما بعدها من اللائحة الداخلية لبورصات أذن بمقتضاها بإنشاء سوق خارج جدول الأسعار الرسمى ببورصتى القاهرة والاسكندرية وحدد كافة الشروط التى يجب توافرها فى الأوراق المالية التى تقبل فى هذه السوق وإجراءات التعامل فيها ، فإن مؤدى هذه النصوص أن يكون لبورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية جدولان الأول جدول الأسعار الرسمى والثانى هو ما سماه المشرع بالسوق خارج جدول الأسعار الرسمى . وإذ نصت المادة الأولى

من القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية على حظر التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمي أم بالسوق خارج ذلك الجدول إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بهذه البورصات إلا كان البيع باطلا ، وكان المشرع قد هدف بهذا القانون إلى المحافظة على أموال الجمهور وسلامة العمليات في البورصة وتأمين المتعاملين ، وكان تحقيق هذا الهدف — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — منوطا بتمام التعامل في الأوراق المالية المقيدة في بورصات الأوراق المالية سواء كانت بجدول الأسعار الرسمي أم خارج جدول الأسعار الرسمي بواسطة السماسرة المقيدين بها ، فإن مفاد ذلك هو اعتبار الحكم المقرر بالنص المشار إليه — وهو إتمام التعامل بواسطة سمسار — شاملا جميع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة سواء بجدول الأسعار الرسمي أو بالسوق المعد للأوراق التي يجري التعامل عليها خارج جدول الأسعار الرسمي وذلك دون الأوراق التي لم تقيد بالبورصة أصلا بعدم إدراجها في أحد هذين الجدولين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما ذهب إليه من أن المقصود بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ هو اشتراط إتمام التعامل بواسطة أحد السماسرة المقيدين في البورصة بالنسبة للأوراق المالية التي لم تقيد في البورصة أصلا أسوة بالأوراق المالية المقيدة فيها دون أن يلتفت إلى أن كلمة ” سواء ” التي أوردها النص المذكور إنما يقصد بها المساواة في الحكم بين المقيدين من الأوراق المالية في جدول الأسعار الرسمي والمقيدين منها بالسوق خارج الجدول المذكور ، وإذ رتب الحكم على ذلك اعتبار عقد البيع المؤرخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٦ باطلا على أساس أنه ينطوي على عملية بيع أوراق مالية تمت بغير أحد السماسرة المقيدين في البورصة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرخيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢٥١)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٢ القضائية :

مسئولية . ”المسئولية التقصيرية“ . ”تقدير التعويض“ . تعويض . عمل .
”التعويض عن إصابات العمل“ .

القضاء بمسئولية رب العمل عن وفاة العامل تأسيسا على المسئولية التقصيرية . أثره . وجوب
تقدير التعويض وفقا لأحكام القانون المدنى دون قانون إصابات العمل .

إذا لم تؤسس محكمة الموضوع قضاءها بمبلغ التعويض عن وفاة العامل أثناء عمله
لدى المدعى عليه على أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن إصابات العمل ،
وإنما أسسته على ما ثبت لها من مسئولية المدعى عليه عن الحادث مسئولية
تقصيرية ، وألزمته بتعويض المدعى عن الأضرار التى لحقت به نتيجة لذلك والتى
رأت تقديرها بالمبلغ المقضى به ، وكان القضاء بالتعويض على أساس المسئولية
التقصيرية يرجع فيه إلى القواعد الواردة بالقانون المدنى ، وإذ تركت هذه
القواعد لمحكمة الموضوع أمر تقدير التعويض ، فإن النعى على الحكم بخالفه أحكام
القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ التى تحدد مقدار التعويض يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٧٨ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة

ضد الطاعن بصفته طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض لوفاة مورثه — وهو شقيقه المرحوم عزيز فام عطيه — أثناء عمله . وقال بيانا لدعواه أن شقيقه كان يصلح أصلا كالتليفونات بمطار القاهرة فسقط عليه المبنى وحدثت إصابته التي أدت إلى وفاته يوم ١٩٥٦/٣/٣٠ وقيد الحادث برقم ١٥٨ سنة ٥٦ عوارض . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٣ برفض الدعوى . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٧٠٣ سنة ٧٧ ق . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى الطاعن به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم خالف القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ الصادر في شأن إصابات العمل إذ قضى للمطعون ضده بتعويض قدره ثلثائة جنيه استنادا إلى ما رآته المحكمة من أن هذا المبلغ كاف لجر الضرر الذى أصابه بوفاة شقيقه . ووجه الخطأ في ذلك أن القانون المشار إليه قدر التعويض المستحق في مثل هذه الحالة في الجداول الملحقه به وهى تقضى بأنه إذا لم يترك المتوفى سوى إخوة فإنهم يستحقون ٥٠ ٪ من قيمة التعويض الكامل عن الوفاة . وإذا كان التعويض الكامل يقدر بالتطبيق لأحكام المادة ٢٨ من هذا القانون بما يعادل أجزأ ألف يوم للعامل المتوفى وهو مبلغ ٣٥٢,٥٠٠ ج فإن المطعون ضده ما كان يستحق سوى مبلغ ١٧٦,٢٥٠ ج يمثل قيمة ما يوازي ٥٠ ٪ من التعويض الكامل . وإذا أعطت المحكمة لنفسها سلطة تقدير التعويض في مقام تكفل فيه المشرع بتحديد فأنها تكون قد خالفت القانون مما ترتب عليه القضاء للمطعون ضده بأكثر مما يستحقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد استند أمام محكمة الاستئناف في المطالبة بالتعويض عن وفاة شقيقه إلى مسئولية الطاعن بصفته مسئولية تقصيرية طبقا للقواعد العامة في القانون المدنى ،

ذلك أن الهيئة التي يمثلها الطاعن كلفت شقيقه بالصعود فوق المبنى لإصلاح أسلاك التليفونات رغم ما به من خلل فسقط المبنى وأدى ذلك إلى وفاته ، وأنه كان يتعين على الهيئة إصلاح المبنى قبل أن تكلف عمالها الصعود إليه لأداء عملهم . وقد قضت محكمة الاستئناف بمبلغ ٣٠٠ ج تعويضا للطعون ضده ولم تؤسس قضاءها على أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن إصابات العمل وإنما أسسته على ما ثبت لها من مسئولية الطاعن عن الحادث مسئولية تقصيرية ، وألزمته بتعويض المطعون ضده عن الأضرار التي لحقت نتيجة لذلك والتي رأت تقديرها بالمبلغ المذكور - لما كان ذلك وكان القضاء بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية يرجع فيه إلى القواعد الواردة بالقانون المدني ، وإذا تركت هذه القواعد لمحكمة الموضوع أمر تقدير التعويض ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ التي تحدد مقدار التعويض يكون على غير أساس .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المتعم الصراف ، وإبراهيم حسن علام ..

(٢٥٢)

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) اختصاص . ” الاختصاص الولائي ” . جمارك . ” مخالفات
التهرب ” . ” اختصاص المحاكم بمنازعات الرسوم ” .

التغير والتبديل والنقص والفقد في بضائع الترانسيت المودعة بالمخازن الجمركية .
اعتباره تهريباً . منازعات الرسوم والتعويضات المستحقة عنه . اختصاص جهة
القضاء العادي بالفصل فيها .

(ب) حكم . ” تسبيب الحكم ” . بطلان . ” البطلان في الحكم ” .

الخطأ القانوني في تسبيب الحكم مع صحة النتيجة . لا بطلان .

(ج) جمارك . ” مخالفات التهرب ” .

التهريب هو ما ط الجزاءات الواردة في لائحة الجمارك . مثال .

(د) حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” التسبيب الكافي ” .

أسباب الحكم . اختواؤها على ما يحمل الرد الضمني على دفاع المودع . كفايته .

١ — مؤدى نص المادتين ١٤ و ١٥ من لائحة المخازن الجمركية — الصادرة
في ١٨٨٥/١٠/٨ تنفيذا للأمر العالي المؤرخ ١٨٨٥/١٠/٤ — أن التغير والتبديل
والفقد والنقص في البضائع (الخاضعة لنظام الترانسيت) المودعة بالمخازن الجمركية
والمثبتة في دفاتها يترتب عليه إلزام صاحب المخزن بالرسوم الجمركية الخاصة
البضائع الواردة بالإضافة إلى إلزامه بجزاء مالي ، وبالمثل إذا كانت البضاعة

التي توجد في المخازن غير مقيدة في دفاترها أو كان قد جرى إدخالها بدون إذن الجمرك فيفرض جزاء مالى هو أضعاف الرسم والمصادرة . ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن يعتبر تهريباً جمركياً إدخال البضائع من أى نوع إلى البلاد بطرق غير مشروعة بدون أداء الرسوم المستحقة عليها كلها أو بعضها ، وأنه يترتب في حكم التهريب إخفاء البضائع أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الرسوم الجمركية ، وكانت المادة الرابعة عشر سالفه البيان قد فرضت على أصحاب المخازن عن البضائع المغيرة أو المبدلة أو الفاقدة أو الناقصة والمثبتة في دفاتر هذه المخازن رسوم الوارد الجمركية ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع اعتبر أن هذه البضائع قد دخلت البلاد دون أن تؤدى عنها الرسوم الجمركية مما يعد تهريباً جمركياً . ولا محل للاحتجاج باختلاف العبارة في نص المادتين ١٤ و ١٥ المشار إليهما ، إذ افترض المشرع حصول التهريب الجمركي في الحالة الواردة بالمادة الرابعة عشر بقرينه وجود التغيير أو التبديل أو النقص في البضائع المثبتة بدفتر المخزن الجمركي ، وافترض المشرع حصول التهريب في الحالة الواردة بالمادة الخامسة عشر بعدم إثبات البضائع في الدفاتر أو دخولها بالمخازن بغير إذن .

وإذا جرى قضاء محكمة النقض — بعد أن ألغيت أحكام التهريب الواردة في الباب السابع من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالى في ١٨٨٤/٤/٢ والقوانين المعدلة لها بمقتضى القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ — على أن الرسوم والتعويضات الجمركية مما يجوز الادعاء بالحقوق المدنية بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادى ، فإن لازم ذلك أنه يجوز دفع المطالبة بها أمام هذا القضاء فيما لو طلبتها مصلحة الجمارك ويكون من اختصاص جهة القضاء العادى نظر الدعوى التي يقيمها صاحب المخزن الجمركي بالمعارضة في قرار مدير الجمرك بإلزامه بمبلغ يمثل الرسوم والفوائد الجمركية والغرامة عن البضائع الفاقدة من مخزنه والواردة برسم الترانسيت .

٢ — لا يبطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون مادام أن هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

٣ — قيام التهريب في جانب الشخص هو مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك ، ولا يصح توقيع أحد تلك الجزاءات إلا إذا قام الدليل

على حصول التهريب . فإذا كان الحكم قد تقي — بأدلة سائغة في حدود سلطته الموضوعية — تهريب البضاعة الناقصة من المخزن الجمركي استنادا إلى ثبوت سرقتها ورتب على ذلك عدم إلزام صاحب المخزن بالرسوم الجمركية والغرامة فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة الخصوم في مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً متى كان ما أورده الحكم يحمل الرد الضمني على دفاعهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أنه بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٠ قام رجال جمرك بورسعيد بمجرد البضائع المودعة بمخزن المطعون عليه والواردة برسم الترانسيت فتبين لهم وجود عجز في رسالة مشروب (الجبن) قدره ١١١٢ زجاجة فأخطر مدير الجمرك المطعون عليه بقرار بإلزامه بسداد مبلغ ١٧٧١ ج ٧٥٥ م يمثل الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة وغرامة بواقع نصف الرسوم . عارض المطعون عليه في هذا القرار أمام محكمة بورسعيد الابتدائية بالدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٦٠ تجارى كلى وطلب إلغاء استنادا إلى أن العجز الذي ظهر عند جرد المخزن كان نتيجة لسرقة زجاجات المشروب . ومحكمة أول درجة قضت في ٢٦/٢/١٩٦١ بإلغاء القرار المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن . فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيده باستئنافه برقم ٣٣ سنة ٢ ق تجارى . وأثناء نظر الاستئناف دفع الطاعن بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى ، وبتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم الاختصاص وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف قسراً الطاعن .

في ٦ من يونيو سنة ١٩٦٢ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيها في مذكرتها برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر النزاع تأسيسا على أن القرار المعارض فيه بإلزام المطعون عليه بالرسوم والعوائد الجمركية والغرامة صدر تنفيذا للأمر العالى المؤرخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بالتصريح لمجلس الوزراء بإنشاء مخازن جمركية فى الموانى المصرية والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ المنفذة للأمر العالى سالف الذكر، فقد جاء نص هذه المادة منبته الصلة باللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ والمعدلة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ إذ لم يرد به ما يشير إلى أن وجود عجز فى البضائع المودعة بالمخازن الجمركية يعتبر تهويبا جمركيا يخضع لأحكام التهريب الجمركى الواردة فى لائحة الجمارك أسوة بنص المادة ١٥ من لائحة ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ التى ورد بها أن البضائع الموجودة فى المخازن ولم تدرج فى دفاتها تعد مهربية ، كما خلا نص المادة ١٤ سالفه الذكر من بيان الجهة التى يتظلم إليها فى شأن القرارات التى تصدر من مدير الجمرك عن مخالفة أحكامها . وإذ كانت هذه القرارات تعتبر من قبيل القرارات الإدارية فلا اختصاص بجهة القضاء العادى بإلغائها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بعدم الاختصاص إستنادا إلى أن لائحة المخازن الجمركية مكاملة لللائحة الجمارك ، ورتب على ذلك اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الطعن فى القرارات الجمركية الصادرة بالمخالفة لأحكام المادة ١٤ من اللائحة سالفه الذكر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن البضاعة التى كانت مودعة بمخزن المطعون عليه هى من بضائع الترانسيت التى يسرى عليها حكم المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الأمر العالى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ بشأن اللائحة الجمركية—ومقتضى هاتين المادتين أن يدفع عن البضائع

الترانسييت عند ورودها رسوم الترانسييت وتأمين يمثل الفرق بين هذه الرسوم والرسوم الجمركية الخاصة بالاستهلاك فإذا خرجت من البلاد في الميعاد المحدد لها تحتسب عليها رسوم الترانسييت فقط ، أما البضائع التي يثبت عدم خروجها فتعتبر كأنها دخلت برسوم الاستهلاك . وقد صدر الأمر العالي المؤرخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بشأن المخازن الجمركية ، ثم صدرت اللائحة المنفذة له في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وتقضى المادة الأولى منها بأنه يسوغ لإدارة الجمارك قبول البضائع الواردة من البلاد الأجنبية على ذمة التخزين ، وتنص المادة الثانية من هذه اللائحة على " أن البضائع الموضوعة في المخازن الجمركية لا تؤدي عليها رسوم الجمر كإلا في حالة خروجها من المخازن المذكورة وتسليمها للاستهلاك ، وما تصدر منها إلى الممالك (الدول) الأجنبية ولم تخرج من المخازن ليس عليه شيء من رسوم الوارد أصلا بل في حالة إخراجها يؤدي عليه باقي الرسوم كرسوم الرصيف والشبالة وخلافها المستحقة على إدخال البضائع وإخراجها " . وفما هذا النص أن البضائع المودعة في المخازن الجمركية تؤدي عنها الرسوم الجمركية إذا خرجت منها للاستهلاك ، أما إذا صدرت إلى البلاد الأجنبية فتؤدي عنها رسوم الترانسييت وإذا نصت المادة ١٤ من لائحة المخازن الجمركية المشار إليها على " يسأل صاحب المخازن من كل تغيير وتبديل يحدثان في البضائع الموضوعة في مخازنه وعن كل بضاعة فقدت منها وهو مسئول أيضا عن كل عجز تحقق في وزن البضاعة حال إجراء التحقيقات المقنن إجراءاتها في الأوقات المعينة أوفى أوقات غير اعتيادية وحال إجراء الكشف عند ورود البضائع وتصديرها . وخلا رسوم الوارد والدخولية المستحقة على البضائع الناقصة أو على ما كان ناقصا منها يؤخذ من صاحب المخزن في حالة تحقق العجز جزءا نقدي يعينه مدير الجمر كولا يقل عن نصف رسوم الوارد ولا يزيد على سبعة أضعافه . ورسوم الجمر كعلى العجز المحقق وقوعه والجزء النقدي المختص بها لا تكون واجبة التحصيل إذا تحقق أن العجز نشأ عن أحوال طبيعية كالخفاف والسيلان والتلف " ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على " كل بضاعة وجدت في أحد المخازن المذكورة ولم تكن مقيدة في دفاتره أو كان قد جرى ادخالها بدون إذن الجمر كتعد مهربة وتعامل وفقا لأحكام الفصلين السابع والثامن من نظام الجمر كبمعنى أنه يحكم على صاحب المخزن وعلى أصحابها بطريق التضامن والتكافل بمصادرتها وبجزاء نقدي يبلغ قدره أضعاف رسوم الوارد " فإن مؤدى

هذين النصين أن التغيير والتبديل والفقد والنقص في البضائع المودعة بالمخازن الجمركية والمثبتة في دفاترها يترتب عليه إلزام صاحب المخزن بالرسوم الجمركية الخاصة بالبضائع الواردة بالإضافة إلى إلزامه بجزء مالي ، وبالمثل إذا كانت البضاعة التي توجد في المخازن غير مقيمة في دفاترها أو كان قد جرى إدخالها بدون إذن الجمرك فيفرض جزاء مالي هو اضماع الرسم والمصادرة . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يعتبر تهريباً جمركياً إدخال البضائع من أى نوع إلى البلاد بطرق غير مشروعة بدون أداء الرسوم المستحقة عليها كلها أو بعضها وأنه يعتبر في حكم التهريب إخفاء البضائع أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الرسوم الجمركية ، وكانت المادة الرابعة عشر سالفه البيان قد فرضت على أصحاب المخازن عن البضائع المغيرة أو المبدلة أو الفاقدة أو الناقصة والمثبتة في دفاتر هذه المخازن - رسوم الوارد الجمركية مما مؤداه أن المشرع اعتبر أن هذه البضائع قد دخلت البلاد دون أن تؤدي عنها الرسوم الجمركية مما يعد تهريباً جمركياً ، لما كان ذلك فلاحق للاحتجاج باختلاف العبارة في النصين إذ افترض المشرع حصول التهريب الجمركي في الحالة الواردة بالمادة الرابعة عشر بقرينة وجود التغيير أو التبديل أو النقص في البضائع المثبتة بدفتر المخزن الجمركي ، وافترض المشرع حصول التهريب في الحالة الواردة بالمادة الخامسة عشر بعدم إثبات البضائع في الدفاتر أو دخولها بالمخازن بغير إذن . وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى - بعد أن ألغيت أحكام التهريب الواردة في الباب السابع من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها بمقتضى القانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ - على أن الرسوم والتعويضات الجمركية مما يجوز الادعاء بالحقوق المدنية بشأنها من مصالحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي ، فإن لازم ذلك أنه يجوز دفع المطالبة بها أمام هذا القضاء فيما لو طلبتها مصالحة الجمارك ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى لا يكون قد أخطأ في القانون ولا يؤثر في ذلك أنه استند في قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص إلى نص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية بعد إلغائها بالقانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ - الذي حصلت في ظله واقعة النزاع - ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يبطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون ما دام أن هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

وحيث إن مبنى السبب الثانى الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بأن مصدر التزام المطعون عليه بأداء الرسوم الجمركية والغرامة هو القانون تأسيساً على المادة ١٤ من لائحة المخازن الجمركية التى رقت على وجود عجز فى البضائع المودعة فى هذه المخازن والمنتهية فى دنائرها إلزام صاحب المخزن بالرسوم الجمركية والغرامة دون ما اعتداد بسبب حصول العجز إلا أن يكون ناشئاً عن أسباب طبيعية مثل الخفاف والتلف ، وبذلك فلا يجوز الإعفاء من الرسوم والغرامة إلا فى الأحوال التى بينها القانون . هذا إلى أن الطعون عليه قد قبل عند صدور الرخص له بإدارة المخزن الجمركى الخضوع لأحكام لائحة المخازن وهى لا تعفيه فى حالة نقص البضاعة بقوة قاهرة من الرسوم والغرامة المستحقة على البضاعة الناقصة غير أن الحكم دفع مسئولية المطعون عليه من الرسوم والغرامة استناداً إلى أن سرقتها تعتبر قوة قاهرة تعفيه من أداء الرسوم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد نفى عن المطعون عليه تهريب البضاعة الناقصة استناداً إلى التحقيقات التى تمت وثبت منها سرقتها من المخزن الجمركى الخاص بالمطعون عليه ورتب الحكم على عدم تهريبه للبضاعة الناقصة عدم إلزامه بالرسوم الجمركية والغرامة . ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قيام التهريب فى جانب الشخص هو مناط الجزاءات المنصوص عليها فى لائحة الجمارك ولا يصح توقيع أحد تلك الجزاءات — إلا إذا قام الدليل على حصول التهريب . وإذا كان الحكم قد نفى بأدلة سائغة فى حدود سلطته الموضوعية توافر التهريب لدى المطعون عليه فإنه لا يكون قد أخلاً فى القانون .

وحيث إن مبنى السبب الثالث القصور فى التسميى وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بأن عدد الزجاجات التى ضبطت فى قضية السرقة اثنتا عشرة زجاجة فقط وأن المطعون عليه لم يقدم الدليل على أن النقص الباقى فى عدد الزجاجات كان بسبب السرقة غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعرض له بالرد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم التزام المطعون عليه بالرسوم الجمركية والغرامة على ما ثبت لديه من حصول سرقة البضاعة الناقصة . وإذ كان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يحمل الرد الضمني على دفاع الطاعن ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة الخصوم في مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالا فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، محمد نور الدين عويس ، محمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح
 الشربيني .

(٢٥٣)

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٢ القضائية :

التماس إعادة النظر .

التماس إعادة النظر . غش . منطه . أن يكون خافيا على الخصم . ما تناولته الخصومة
 وكان محل أخذ ورد بين طرفيها . عدم جواز التماس إعادة النظر فيه .

الغش الذي ينبئ عليه التماس إعادة النظر وفما للسادة ٤١٧ من قانون
 المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو ما كان حاله خافيا
 على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير
 حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم^(١) ، أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد
 بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعا منها
 ببرهانه فلا يجوز التماس إعادة النظر فيه .

(١) نقض ١٩/١٠/١٩٣٩ الطعن رقم ١٨ لسنة ٩ ق . مجموعة الربع قرن
 ص ٢٩٥ ق ١ .

ونقض ١١/١٢/١٩٤٧ الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٦ ق . مجموعة الربع قرن
 ص ٢٩٥ ق ٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن على أبو العينين حندوسة أقام الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٦١ عمال الجليزة الابتدائية ضد السيدة بكّام مختار حجازى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم الدكتور أحمد السيد حندوسة والسيدة تحفة أحمد السيد حندوسة بطلب الحكم بإلزامهما بأن تدفعا له مبلغ ٢٤١٥ ج و ٢٠٠ م وقال شرحا لدعواه أنه كان يتولى إدارة أطيان المرحوم الدكتور أحمد السيد حندوسة مورث المدعى عليهما والإشراف على زراعتها منذ سنة ١٩٤٢ واستمر إلى شهر يونيه سنة ١٩٦٠ حيث امتنعتا عن تكليفه بالقيام بمهام عمله وإذا يستحق فى ذمة مورثهن وفى ذمتن هذا المبلغ منه ١٠٠٨ ج و ٨٠٠ م أجر متأخر و ٢٣ ج و ٩٠٠ م بدل إنذار و ٣٨٢ ج و ٤٠٠ م مكافأة ترك الخدمة و ١٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وردت المدعى عليها بأن المدعى كان يستولى على أجره أولا بأول وترك الخدمة بمحض اختياره فى ٣٠ يناير سنة ١٩٦٠ ودفعتا بسقوط الحق فى المطالبة بالأجر وبسقوط الدعوى طبقا للمادتين ٣٧٨ و ٦٩٨ من القانون المدنى . وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ حكمت المحكمة بحضورها وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أنه كان يعمل لدى مورث المدعى عليهما المرحوم الدكتور أحمد السيد حندوسة لإدارة أطيانه والإشراف عليها واستمر فى العمل بعد وفاته لدى الورثة حتى منتصف سنة ١٩٦٠ وكان آخر أجر يتقاضاه مبلغ ٢٣ ج و ٩٠٠ م وأنه يستحق المبلغ المطالب به ومفرداته ١٠٠٨ ج و ٨٠٠ م مرتب متأخر من ١٩٥٧/١/١ إلى ١٩٦٠/٦/٣٠ و ٢٣ ج و ٩٠٠ م بدل إنذار و ٣٨٢ ج و ٤٠٠ م مكافأة نهاية الخدمة و ١٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل بلا مبرر والمدعى عليهما النفى بذات الطرق . وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦١/٦/١٣

فحكمت حضوريا (أولا) برفض الدفيعين بسقوط الدعوى وسقوط الحق في المطالبة بالأجر بالتقادم السنوى (ثانيا) بإلزام المدعى عليهما بأن تدفعا للمدعى مبلغ ٤٧٨ ج - ٦٠٠ م متأخر الأجر و ١٢٢ ج مكافأة نهاية الخدمة والمصاريف المناسبة والمقاصة في أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ومنها طلب التعويض عن الفصل التعسفى مستندة فى ذلك إلى أن المدعى هو الذى ترك الخدمة بسبب حالته الصحية . واستأنفت المدعى عليها والآنسة سعاد أحمد السيد حندوسة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وطلبين إلغائه فيما زاد على مبلغ ٦٦ ج و ٥٨٠ م وقيد استئنافهن برقم ١٠٨٣ سنة ٧٨ ق كما استأنفته المدعى طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته ومنها طلب التعويض وقيد استئنافه برقم ١٣٨٦ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف رقم ١٠٨٣ سنة ٧٨ ق المرفوع من بكام حجازى بصفتها ومن تحفة وسعاد بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزامهن بدفع مبلغ ٤٧٨ ج كأجور وتأيدته بالنسبة لما قضى به من مكافأة فقط وألزمت المستأنف عليه بالمصروفات ومبلغ ٥ ج أتعاب محاماة ، وفى موضوع الاستئناف رقم ١٣٨٦ سنة ٧٨ ق برفضه وأعفت المستأنف من المصاريف ، مستندة فى ذلك إلى أن الحكم المستأنف أصاب الحق فيما قضى به من رفض التعويض وبدل الإنذار للأسباب التى تأسس عليها . وطعن على أبوان العيين حندوسة فى هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر طالبا إلغائه فى خصمى متأخر الأجر والمكافأة والتعويض والحكم له بها مستندا فى ذلك إلى أن الملتمس ضدهن أدخلن الغش على المحكمة فيما قررتنه من أنه هو الذى استقال وهذا الغش يتضح بجلاء من عريضة دعوى منع التعرض التى رفعتها أمام محكمة بلقاس وفيها قررن أنهن فصلنه من العمل لعدم أمانته وقيام خصومة بينه وبينهن وأعلنه بهذه العريضة فى المنصورة رغم علمهن بأنه يقيم فى القاهرة ولم يتسلم الإعلان إلا بعد صدور الحكم ، وقيد هذا الالتماس برقم ٤٥٧ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الالتماس شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلزام الملتمس ضدهن بأن يدفعن بالتضامن مبلغ ٦٦٦ ج منه ٣٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى و ٣٦٦ ج مكافأة نهاية الخدمة والمصاريف المناسبة عن الدرجتين

ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة منهما . وطعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنات ولا المطعون عليه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الإلتماس — شكلا وموضوعا — على أن الطاعنات اعترفن في صحيفة دعوى منع التعرض المرفوعة منهن أمام محكمة بلقاس بفصل المطعون عليه من عمله وأعلنه بهذه الصحيفة في غير موطنه وهو ما يعتبر غشا تأثرت به المحكمة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن واقعة فصل المطعون عليه كانت مثار نزاع بين الطرفين ومحل تحقيق من المحكمة الابتدائية وقد انتهت في قضائها إلى أن المطعون عليه هو الذي ترك العمل من تلقاء نفسه ولأسباب صحية استنادا إلى التحقيق الذي أجرته والإقرار الصادر منه إلى مراقب الزراعة بالدقهلية في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٠ وخلو صحيفة دعواه من ذكر واقعة الفصل وأيدتها في ذلك محكمة الاستئناف ومتى كانت الواقعة مثار نزاع وجدل بين طرفي الخصومة ومحل تحقيق من جانب المحكمة فإنها لا تعتبر غشا يبيح قبول الإلتماس .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن الغش الذي يبنى عليه التماس إعادة النظر وفقا للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم ، أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعا منها برهانه فلا يجوز التماس إعادة النظر فيه — وإذا كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن واقعة فصل المطعون عليه أو تركه الخدمة كانت مرددة في الدعوى وأمرت محكمة أول درجة بتحقيقها وحققها وانتهت فيها إلى رأي حاسم هو أن المطعون عليه " هو الذي قام بإلغاء عقد العمل باقراره في خطاب ١٩٦٠/١/٣٠ باستقالته لأن حالته الصحية

لا تمكنه من الاستمرار في العمل الزراعي " وأيدتها في ذلك محكمة الاستئناف بقولها " أن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض التعويض وبذل الإنذار للأسباب التي تأسس عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة أسباباً لها " وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الالتماس مستنداً في ذلك إلى أنه " وبالنسبة للفصل بدون مبرر فإن المحكمة ترى أن وجه الغش متوفر وآية ذلك أن الملتمس ضدهن قررن في دعوى منع التعرض أنهن فصلن الملتمس بسبب عدم أمانته وذلك يتضمن إقراراً منهن بفصله ودليل إدخال الغش على المحكمة يستبين من عدم إعلانه بموطنه بالقاهرة على الرغم من أنهن يعلمن هذا الموطن وسبق أن أعلنه به بصحيفة الاستئناف وأنهن قد أعلن الملتمس بالمنصورة وقصدن من ذلك ألا يتسلم الإعلان فتسلمه شيخ البلدة لعدم وجود الملتمس ولذلك لم يستطع أن يتسلمه إلا في ١٩٦٢/٢/٢٨ وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه فسلوك ذلك السبيل يدل على قصد إدخال الغش كما أن الخطاب المؤرخ ١٩٦٠/١/٣٠ الموجه إلى مراقب الزراعة بالدقهلية الموقع عليه من الملتمس ضدها الأولى ومن الملتمس المذكور فيه أنه ترك الخدمة لأسباب صحية وبذلك أمكنهن أن يدخلن الغش على المحكمة بأن الملتمس استقال من تلقاء نفسه ولكن ظهور إعلان دعوى منع التعرض أوضح كيف وقع الغش " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما سبق بيانه لا يكون الالتماس المرفوع من المطعون عليه مبنياً على سبب قانوني صحيح، ويتعين رفضه .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٦

بإئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وهباص حليى عبد الجواد ، وسليم
والحمد أبوزيد .

(٢٥٤)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(ا) نقض . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” . حيازة ” دعاوى الحيازة ” .
اختصاص .

عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى
الحيازة . مناطه أن تكون الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص القاضي الجزئي
بتنظرها والحكم فيها ابتدائيا . عدم انطباق الحظر من الطعن على غير هذه الدعاوى . م ٥
من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) نقض . ” ما يجوز فيه الطعن وما لا يجوز ” . دعوى . ” تكيف
الدعوى ” . حيازة . ” دعاوى الحيازة ” .

الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه — وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة
من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — توقفه على تكيف الدعوى التي صدر فيها الحكم
المطعون فيه . لمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية مراقبة محكمة الاستئناف
في تكيفها للدعوى .

(ج) حيازة . ” دعاوى الحيازة ” . قرار إدارى . اختصاص .
” الاختصاص الولائي ” .

العرض المستند إلى أمر إدارى لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لئله . الحكم
في هذه الدعوى يترتب عليه حتما تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم .
وجوب الالتجاء إلى القضاء الإدارى .

١ - مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيازة التي يختص القاضي الجزئي بنظرها والحكم فيها ابتدائيا طبقا للفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون المرافعات فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا ينطبق عليه الحظر من الطعن الوارد في المادة الخامسة سالفه الذكر .

٢ - الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يتوقف على معرفة التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وللمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى وأن تعطى هذه الدعوى ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغته عليها محكمة الاستئناف .

٣ - التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعا من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولا يكون للحائز في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ الأمر الإداري أو إلغاؤه - فإذا كانت الدعوى تهدف إلى منع تعرض وزارة الإصلاح الزراعي المستند إلى الأمرين الإداريين اللذين أصدرتهما الهيئة العليا للإصلاح الزراعي تنفيذا لما تقضي به المادة الثانية من القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وتحقيقا للمصلحة العامة التي يبتغيها قانون الإصلاح الزراعي فإن الدعوى تخرج عن ولاية المحاكم ولا تكون من دعاوى الحيازة التي يختص بنظرها القاضي الجزئي طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضدهم من الأول إلى التاسع عشر رفعوا على الوزارة الطاعنة الدعوى رقم ٨٩٤ سنة ١٩٦٢ أمام محكمة قلوب الجزئية طالبين الحكم على وجه الاستعجال بكف منازعة الطاعنة ومنع تعرضها لهم فى حياتهم للأطيان المبينة بصحيفة الدعوى كما رفع المطعون ضدهم من العشرين إلى الأخير على الوزارة الطاعنة أيضا الدعوى رقم ٨٩٣ سنة ١٩٦٢ بذات الطلبات المذكورة وقال المطعون ضدهم فى تبيان دعواهم أنهم كانوا يستأجرون ٢٦٥ فدانا من وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف دار الكتب وفى ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم باستبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البرفقات وزارة الأوقاف فى سنة ١٩٥٨ بإبدال الأطيان المذكورة وسلمتها إلى وزارة الإصلاح الزراعى لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى وذلك حسبما تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه — وفى سنة ١٩٥٩ قامت وزارة الإصلاح الزراعى باعتبارها حالة محل وزارة الأوقاف بتوزيع هذه الأطيان عليهم تطبيقا لنص الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى المنوه عنه باعتبارهم كانوا يضعون اليد عليها بصفتهم مستأجرين منها ومن وزارة الأوقاف قبلها فأنشأوا عليها المباني والآلات كما قاموا بزراعة الموز بعد اتناقهم مع الوزارة الطاعنة على ذلك مما كلفهم الكثير من النفقات ثم وائقت الوزارة على بيع الأطيان لهم وقامت باستخراج كشوف التحديد تمهيدا للتماقدهم إلا أنها على الرغم من ذلك عمدت إلى تشكيل لجنة قامت بتوزيع ما سيقى توزيعه عليهم على أشخاص آخرين متعلقة فى ذلك بأحكام المادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعى المشار إليه ولما كان المطعون ضدهم ظلوا يحوزون هذه الأطيان بطريقة مستمرة هادئة لا لبس فيها وكان التوزيع الجديد

يتعارض مع حقوقهم كحائزين فإنه يعتبر تعرضاً قانونياً يجوز لهم رفع دعوى منع التعرض ومن ثم فقد رفعوا هاتين الدعويتين طالبين الحكم بمنع تعرض الوزارة لهم — دفعت الوزارة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعويتين تأسيساً على أن الهيئة العليا للإصلاح الزراعي أصدرت في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ باعتماد توزيع تلك الأطنان تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعي — كما أصدرت القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بإلغاء عقود الإيجار المبرمة بينها وبين المطعون ضدهم تطبيقاً لنص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي ولما كان رفع الدعويتين من جانب المطعون ضدهم بمنع التعرض يتضمن طلب وقف تنفيذ الأمرين الإداريين المذكورين فإن المحاكم العادية لا تختص بهما — هذا إلى أنهما تتضمنان منازعة في التوزيع تدخل في اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي . ومحكمة قلوب الجزئية قضت في الدعويتين في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٣ بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعويتين تأسيساً على أن أيهما لا تعدو أن تكون منازعة خاصة بالتوزيع مما يدخل في اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة الثالثة عشر من قانون الإصلاح الزراعي — استأنف المطعون ضدهم هذين الحكمين أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقمي ٤٠٥ و ٤٠٦ سنة ١٣ قضائية وقد ضمت المحكمة الاستئناف إلى بعضهما وقضت فيهما في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بإلغاء الحكمين المستأنفين وبرفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعويتين لانتفاء ولايته وباختصاصه وفي الموضوع بمنع تعرض المستأنف ضدها (الطاعنة) للاستئناف (المطعون ضدهم) في الأطنان المبينة بصحيفتي الدعويتين — وذلك بعد أن كيفت المحكمة الدعويتين على أنهما دعوى منع تعرض — طعننت الوزارة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز الطعن لصدوره في دعوى حيازة — وقد حدد لنظر الطعن جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦ وبذلك الجلسة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضدهم دفعوا بعدم قبول الطعن تأسيسا على المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والتي تنص على أن جميع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض فائلين إن حكم محكمة الاستئناف سواء فيما يتعلق بالتكييف أو بالموضوع غير قابل للطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . وأن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيازة التي يختص القاضي الجزئي بنظرها والحكم فيها ابتدائيا طبقا للفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون المرافعات فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا ينطبق عليه الحظر من الطعن الوارد في المادة الخامسة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه في هذه الحال يتوقف على معرفة التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن لمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى وأن تعطى هذه الدعوى ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغته عليها محكمة الاستئناف إذ أن الأخذ بتكييف تلك المحكمة — على ملته — يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه من حقه في الطعن في الحكم في حالة خطئها في تكييف الدعوى بأنها من دعاوى الحيازة — ولما كان البادي من محيقتي دعوي المطعون ضدهم وأوراقها أنهم كانوا يستأجرون الأرض محل النزاع من وزارة الأوقاف وأن هذه الأرض قد آلت إلى وزارة الإصلاح الزراعي بطريق الاستبدال عملا بأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأنه استنادا إلى المادة الثانية من هذا القانون التي تقضى بأن تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعي الأراضي الزراعية التي يقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي فقد أصدرت تلك اللجنة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

قرارها رقم ٤٢ بتوزيع هذه الأرض على من رأت توزيعها عليهم ممن ينطبق عليهم نص المادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعى المشار إليه ولم يكن المطعون ضدهم من بين من شملهم هذا التوزيع كما أصدرت اللجنة أيضا فى نفس التاريخ قرارها رقم ٤١ بإلغاء عقود الإيجار الصادرة للمطعون ضدهم استنادا إلى الحق المخول لها فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى آنف الذكر حتى يمكن تنفيذ عملية التوزيع بعد إخلائهم الأرض ، ولما شرعت الوزارة الطاعنة فى تنفيذ القرارين الإداريين المذكورين أقام المطعون ضدهم عليها الدعويين بطلب منع تعرضها لهم فى تلك الأرض تأسيسا على أن الوزارة الطاعنة سبق أن قررت توزيع هذه الأرض عليهم واتخذت الإجراءات اللازمة لبيعها لهم وأن تنفيذ التوزيع الجديد يعتبر تعرضا لهم فى حيازتهم يجوز لهم دفعه بدعوى منع التعرض ، ولما كان التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة هامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم فى هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو مما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولا يكون للحائز فى هذه الحال من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الإدارى لوقف تنفيذ الأمر الإدارى أو إلغائه — لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضدهم تهدفان إلى منع تعرض الوزارة الطاعنة المستند إلى الأمرين الإداريين اللذين أصدرتهما الهيئة العليا للإصلاح الزراعى تنفيذا لما تقضى به المادة الثانية من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وتحقيقا للمصلحة العامة التى يبتغىها قانون الإصلاح الزراعى فإن الدعويين المذكورين تخرجان قطعا عن ولاية المحاكم وبالتالى فلا تكونان من دعاوى الحيازة التى يختص بنظرها القاضى الجزئى طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات — وترتبطا على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه والصادر من محكمة استئناف طنطا فى استئناف الحكمين الصادرين فى هاتين الدعويين لا ينطبق عليه الحظر من الطعن الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وبالتالى يكون الطعن فيه بالنقض جائزا أخذا بالأصل العام باصتباره حكما صادرا من محاكم الاستئناف ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الطعن جائز وقد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ رفض الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر دعوى المطعون ضدهم وقضى باختصاص القاضى الجزئى بنظرهما وبمنع تعرض الوزارة الطاعنة لهم على الرغم مما يترتب على هذا القضاء من تعطيل للأمرين الإداريين الصادرين من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى ووقف تنفيذهما .

وحيث إن هذا النعى صحيح لما تقدم ذكره من أن دعوى المطعون ضدهم بالصورة التى رفعتها بها يخرجان من ولاية المحاكم عموماً وبالتالى من اختصاص القاضى الجزئى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع الذى أبدته الوزارة وقضى باختصاص محكمة أول درجة — وهى محكمة المواد الجزئية — بنظر الدعوى وبمنع تعرض الوزارة الطاعنة للمطعون ضدهم قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إن الحكم المستأنف صحيح فيما انتهى إليه فى منطوقه من القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وذلك للأسباب المتقدم ذكرها وليس لما أقام عليه الحكم قضاءه من أن الدعويين يتضمنان منازعة فى التوزيع مما تختص به اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعى طبقاً للمادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إذ أن هذا التأسيس خطأ فى القانون لأن المنازعات فى التوزيع التى تختص بها تلك اللجنة إنما هى المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها باعتبارها زائدة على القدر الجائز تملكه قانوناً ولم تكن الأرض المتنازع عليها محلاً لهذا الاستيلاء .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعثمان زكريا .

(٢٥٥)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠٢ القضائية :

(١) بيع . "بيع الوفاء" . رهن . صورية . "صورية نسبية" .
بطلان . "البطلان في التصرفات" .

مقد البيع الذي يخفى رهنا . بيع وفاء . بطلانه .

(ب) إثبات . "الإثبات بالكتابة" . "إثبات ما يخالف الثابت
بالكتابة" . "إثبات الصورية بين المتعاقدين" . صورية .
بيع . رهن .

إثبات أن مقد البيع يخفى رهنا . جوازه بكافة الطرق بين المتعاقدين .

(ج) إثبات . "الإثبات بالكتابة" . "إثبات ما يخالف الثابت
بالكتابة" . غير .

حق الغير في إثبات ما يخالف الثابت كتابة بكافة الطرق .

(د) حكم . "تسبيب الحكم" . "القصور في التسبيب" . "ما يعد
قصورا" . بيع . رهن . صورية . "صورية نسبية" .
"صورية مطلقة" . بطلان . "البطلان في التصرفات" .

التمسك بصورية البيع صورية نسبية بقصد إخفاء رهن . دفاع جوهرى .
إغفاله . اقتصار الحكم على نفي الصورية المطلقة وشروط الدعوى البوالية . قصور .

١ — عقد البيع الذى يخفى رهنا ويستطيع البائع فيه استرداد المبيع إذا هورد الثمن إلى المشتري إنما هو صورة من بيع الوفاء الذى حظره المشرع بالنص على بطلانه فى المادة ٤٦٥ من التقنين المدنى .

٢ — للتعاقد أن يثبت بكافة الطرق — ومنها البيئة والقرائن — أن العقد لم يكن بيعا باتا وإنما هو — على خلاف نصوصه — يخفى رهنا .

٣ — الغير لا يتقيد بشرط الكتابة فى إثبات ما يخالف العقد المكتوب .

٤ — الصورية النسبية التى تقوم على إخفاء الرهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون يترتب عليه بطلان البيع طبقا للمادة ٤٦٥ من القانون المدنى . وهذه الصورية النسبية لا تنتفى بانتفاء الصورية المطلقة أو بتخلف شروط الدعوى البولصية كلها أو بعضها لإختلافها عنهما أساسا وحكما . فمضى كان الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه على ما تمسك به الخصم من أوجه دفاع تتعلق بصورية عقد البيع صورية مطلقة وبالتواطؤ بين طرفى هذا العقد للاضرار بحقوقه ، وأغفل بحث دفاع الخصم بشأن إخفاء الرهن وراء البيع مع أنه دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصرا فى التسبيب بما يبطله ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا ضد المطعون عليه الرابع بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين الدعوى رقم ١٥٤٤ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة طلبوا فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٠/١/٣٠ والمتضمن بيعه لهم العقار المبين بالعريضة بحق الثلث لكل منهم وإلزامه بالتسليم . وقالوا

بيانا للدعوى إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/١/٣٠ باع لهم المطعون عليه الرابع بصفته قطعة أرض فضاء مساحتها ٧٢٣ مترا مربعا نظير ثمن مقداره ٢٥٠٠٠ ج قبض منه في تاريخ العقد مبلغ ١٥٠٠٠ ج بموجب شيك وتعهدوا بدفع باقى الثمن إلى البنك العقارى العربى مدادا رهنا تأمين مقيد لصالحه ، وأنهم اضطروا استيفاء لإجراءات الشهر العقارى إلى دفع مبلغ ٥٧٨ ج مستحق لبلدية القاهرة بسبب دخول القطعة موضوع النزاع فى منطقة التحسين ، وإذ تخلف المطعون عليه الرابع عن الحضور فى الميعاد الذى حدد للتوقيع على العقد النهائى فقد أقاموا الدعوى بالطلبات السالف بيانها ثم سجلوا عريضة الدعوى فى ١٩٦٠/٤/٢٠ . وبجلسة ١٩٦١/١/٣١ تدخل الطاعنون منضمين إلى المطعون عليه الرابع وطلبوا رفض الدعوى بالنسبة إلى ثلاثة أرباع القطعة موضوع النزاع واستندوا إلى عقد بيع مؤرخ فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ ومشهر فى ١٩٦٠/٦/٨ يتضمن شراءهم هذا القدر من المطعون عليه الرابع نظير ثمن قدره ٦٠ ج للتر الواحد . وفى ١٩٦١/٥/٢ قضت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١/٣٠ والمتضمن بيع المطعون عليه الرابع إلى باقى المطعون عليهم العقار محل النزاع بإلزامه بالتسليم ، ورفضت المحكمة طلبات الطاعنين المتدخلين فى الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٦٧ لسنة ٧٨ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون عليه الرابع بالإستئناف رقم ١٣١١ لسنة ٧٨ قضائية القاهرة ، ومحكمة الإستئناف أمرت بضم الإستئناف الأول للثانى وقضت فى ١٩٦٢/٣/١٨ برفضهما . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة هذا الرأى .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون فى السببين الأول والثانى بطلان الحكم المطعون فيه للقصور فى التسييب والإخلال بحق الدفاع ، ويقولون فى بيان ذلك أنهم تمسكوا فى دفاعهم أمام محكمة الإستئناف بجلسة ١٩٦٢/٢/١ بأن عقد البيع الصادر من المطعون عليه الرابع إلى باقى المطعون عليهم يخفى رهنا وذلك بعد أن أبدى المطعون عليه الرابع هذا الدفاع فى صحيفة إستئنافه وفى مرافعته بالجلسة المذكورة وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل بيان دفاع الطاعنين بهذا الخصوص واقتصر فى رده على أن المطعون عليه

الرابع لا يستطيع إثبات الصورية إلا بالكتابة وعلى أنه لم يقدم ورقة الضد ولم يدخل حائزها لتقديمها . وهذا القول لا يحمل الرد على دفاع الطاعنين لأنهم من الغير بالنسبة إلى العقد ويجوز لهم إثبات ما يخالفه بكافة الطرق ولا علاقة لهم بحائز ورقة الضد حتى يلزموه بتقديمها ، ولو أن الحكم لم يقتصر في رده على دفاعهم المتعلق بالصورية المطلقة وبالدهوى البولصية واستظهر دفاعهم بأن عقد البيع يخفى رهنا لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن عقد البيع الذي يخفى رهنا ويستطيع البائع فيه استرداد المبيع إذا هو رد الثمن إلى المشتري إنما هو صورة من بيع الوفاء الذي حظره المشرع بالنص على بطلانه في المادة ٤٦٥ من التقنين المدني . ولما كان الطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف الثابت بمحضر جلسة ١٩٦٢/٢/١ المودع صورته الرسمية بالأوراق بأن العقد الصادر من المطعون عليه الرابع إلى باقي المطعون عليهم هو بيع يخفى رهنا وطلبوا الإحالة إلى التحقيق لإثبات ذلك ، كما تمسك المطعون عليه الرابع بهذا الدفاع في صحيفة إستئنافه وطلب في تلك الجلسة الإحالة إلى التحقيق لإثبات وجود ورقة ضد تكشف عن حقيقة العقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع المطعون عليه الرابع ورفض الإستئناف المقام منه على ما قرره من " أنه كطرف في عقد البيع لا يستطيع إثبات ما يخالف ما دون في هذا العقد إلا كتابة ، وورقة الضد التي يدعيها لم يقدمها حتى الآن ولم يدخل حائزها لتقديمها مما يدل على أنه غير جاد في هذا الادعاء " وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعنين بأن العقد يخفى رهنا لأنه فوق إن للتعاقد أن يثبت بكافة الطرق — ومنها البيئة والقرائن — أن العقد لم يكن بيعا باتا وإنما هو — على خلاف نصوصه — يخفى رهنا ، فإن الطاعنين باعتبارهم من الغير في هذا العقد لا يتقيدون في إثبات ما يخالفه بشرط الكتابة . وإذا كان ذلك وكانت الصورية النسبية التي تقوم على إخفاء الرهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون يترتب عليه بطلان البيع طبقا للمادة ٤٦٥ من القانون المدني ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه في إستئناف الطاعنين على ما تمسكوا به من أوجه دفاع تتعلق بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليه الرابع إلى باقي المطعون عليهم صورية مطلقة وبالتواطؤ بين

طرفي هذا العقد للإضرار بحقوقهم ، وإذ لا تنتفي الصورية النسبية في هذا الخصوص بانتفاء الصورية المطلقة أو بتخلف شروط الدعوى البولصية كلها أو بعضها لإختلافها عنهما أساسا وحكما ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعنين بشأن إخفاء الرهن وراء البيع مع أنه دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في التسييب بما يبطله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام .

(٢٥٦)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) تقض . " إجراءات الطعن " . وكالة . " الوكالة في الخصومة " .

عدم تقديم سند توكيل المحامي الذي قرر بالطعن . أثره . بطلان الطعن .

(ب) حكم . " بيانات الحكم " . دعوى . " الخصومة في الدعوى " .

بيانات الحكم . أسماء الخصوم وصفاتهم . النقص أو الخطأ فيها الذي ليس
من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم . لا بطلان . مثال .

(ج) دعوى . " المسائل التي تعترض سير الخصومة " . " الوقف الاتفاقي " .

" إعتبار المدعى تاركا دعواه " . إستئناف . دفع . " الدفع باعتبار
المدعى تاركا دعواه " . نظام عام .

الدفع باعتبار المستأنف تاركا استئنافه طبقا للادة ٢/٢٩٢ مرافعات . عدم تعلقه
بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم في الموضوع .

(د) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . " المسائل التي تعترض سير

الخصومة " . " إعتبار المدعى تاركا دعواه " . إستئناف . دفع .
" الدفع باعتبار المدعى تاركا دعواه " .

الدفع باعتبار المستأنف تاركا استئنافه . حق التمسك به . عدم سقوطه بمجرد تأجيل
الدعوى دون التكلم في الموضوع .

(هـ) دعوى . " إجراءات رفع الدعوى " . " قيد الدعوى " .

واجب قلم الكتاب في قيد الدعوى بعد إعلان صحتها . أساسه . النيابة من
صاحب الشأن . عدم إعفاء صاحب الشأن من متابعة إعلان خصمه في الميعاد .

١ — إذا لم يقدم الطاعن سند توكيله للحامى الذى قرر بالطعن بالنقض فإن الطعن يكون قد وقع باطلا .

٢ — النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وانصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . فمضى كان المستأنف قد اختصم المستأنف ضده فى صحيفة الاستئناف باعتباره وارثا لخصمه الأصلي وحضر محامى المستأنف ضده وأبدى دفاعه فى الدعوى ، فإن إغفال الحكم الاستئنافى الإشارة إلى المستأنف ضده باعتباره وارثا والاستمرار فى إثبات اسم المورث فى ديباجة الحكم لا يعتبر خطأ جسيما يمتنع به وجه الحق فى التعريف بشخص ذلك الخصم ولا يخل بدفاعه الذى استمعت إليه المحكمة فعلا بواسطة محاميه .

٣ — الدفع باعتبار المستأنف تاركا لاستئنافه طبقا لنص المادة ٢/٢٩٢ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ، ويتعين للحكم بمقتضاه أن يحصل التمسك به قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط الحق فى إبدائه لافتراض الزول عنه ضمنا .

٤ — مجرد سكوت المستأنف ضده عن إبداء الدفع باعتبار المستأنف تاركا لاستئنافه — فى الجلسة الأولى بعد تعجيل الدعوى — لا يعتبر تنازلا ضمنيا من الدفع مسقطا لحقه فى التمسك به فى الجلسة التالية متى كانت الدعوى قد تأجلت لإتمام إعلان باقى المستأنف ضدهم دون أى تكلم فى الموضوع من المستأنف ضده الحاضر .

٥ — قلم الكتاب ما هو إلا نائب عن صاحب الشأن فى قيد الدعوى بعد إعلانها . وتلك النيابة لا تحول دون وجوب متابعة صاحب الشأن إعلان خصومه فى الميعاد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولى والثانية والسيدتين هانم وفاطمة مورثى المطعون ضده الثالث أقمن الدعوى رقم ٢٣٦٢ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعنين والمطعون ضده الرابع وطلبن فيها تثبيت ملكيتهن للعين المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإبطال عقدى البيع المشهرين فى ١٢/٨/١٩٥٢ و ١٣/٣/١٩٥٥ بمكتب توثيق الاسكندرية وشطب جميع التسجيلات الموقعة بشأنهما وذلك استنادا إلى أنهن يملكن العين موضوع الدعوى بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية . وفى ٣٠/١٢/١٩٥٦ قضت محكمة أول درجة لمن بطالباتهن . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهم برقم ١٠٠ لسنة ١٣ ق . وفى ٢٩/٤/١٩٦١ قضت المحكمة بوقف السير فى الاستئناف باتفاق الطرفين لمدة ستة أشهر . وعند نظر الاستئناف بعد تعجيله دفع المطعون ضدهم الثلاثة الأول باعتبار الطاعنين تاركين لاستئنافهم لعدم تعجيله فى الميعاد القانونى . وبجلسة ١٨/٣/١٩٦٢ قضت المحكمة باعتبار الطاعنين تاركين لاستئنافهم . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن بالنسبة للطاعن الأول لأن المحامى الذى قرر بالطعن لم يقدم توكيلا عنه يبيح له ذلك وأبدت رأى بالنسبة لباقي الطاعنين برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الدفع الذى أبدته النيابة صحيح إذ لم يقدم الطاعن الأول توكيلا للمحامى الذى قرر بالطعن بالنقض ومن ثم يكون الطعن قد وقع باطلا بالنسبة لهذا الطاعن .

وحيث إنه بالنسبة لباقي الطاعنين فإن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان ذلك أنه صدر محكما أسماء المستأنف ضدهم ومن بينهم هانم على نصر

وفاطمة على نصر ، وإذ كانت هاتان السيدتان قد توفيتا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة واختصم في الاستئناف وارثهما المطعون ضده الثالث حسبما هو ثابت بمحضر جلستى ١٩٦٠/١/٣ ، ١٩٦٠/١١/٢٦ فإن صدور الحكم المطعون فيه ضد متوفيتين على النحو السالف الإشارة إليه وإغفاله ذكر من حل محلهما يعتبر من قبيل النقص أو الخطأ الجسيم في ذكر أسماء الخصوم مما يترتب عليه بطلان الحكم طبقاً لنص المادة ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من عريضة تعجيل الاستئناف أن الطاعنين قد اختصموا فيها المطعون ضده الثالث بصفته وارثاً للمرحومتين فاطمة وهانم على نصر ، وكان الثابت أيضاً من محضر جلسة ١٩٦٢/٢/١١ أن المطعون ضدهم حضروا تلك الجلسة بواسطة محاميهم الذى أبدى دفاعهم فى الدعوى ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى المطعون ضده الثالث باعتباره وارثاً لمورثتيه هانم وفاطمة على نصر والاستمرار فى إثبات إسميهما فى ديباجة الحكم لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق فى التعريف بشخص ذلك الخصم ولا يخل بدفاعه الذى استمعت إليه المحكمة فعلاً بواسطة وكيله ، ذلك أنه متى كان النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون من ثلاثة أوجه : (الأول) أن المطعون ضدهما الثانية والرابع حضرا بجلسة ١٩٦١/١٢/١٦ ولم يتمسكا بالدفع باعتبار المستأنفين تاركين لاستئنافهم ، وإذ كان هذا الدفع غير متعلق بالنظام العام فإن سكوتهم عن إبدائه فى تلك الجلسة يعتبر تنازلاً ضمناً منهما عن التمسك به ويسقط حقهما فى إبدائه بعد ذلك . (والثانى) أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن مصلحة الشهر العقارى ليست خصماً أصلياً فى الدعوى وبالتالي فإن إعلانها بالتعجيل فى الميعاد لا يسقط حق باقى المطعون ضدهم — وهم الخصوم الأصليون فى الدعوى — فى التمسك بالدفع باعتبار المستأنفين تاركين استئنافهم ، هذا فى حين أن الحكم الصادر من محكمة

أول درجة قد صدر ضد الخصوم جميعا وقضى بشطب التسجيلات العقارية وهو تكليف منوط بممثل الشهر العقاري مما يجعل اختصاصه في الدعوى إنما كان بصفة أصلية . (والثالث) أن الحكم المطعون فيه نسب إلى الطاعنين (المستأنفين) الإهمال والتقصير لعدم إتمام إعلان المطعون ضدهم (المستأنفين) بالتعجيل في الميعاد قولا منه بأنه كان في استطاعتهم التحرى عن محل إقامتهم وإعلانهم في الميعاد ، وقد فات الحكم أن المادة ٧٧ من قانون المرافعات توجب على قلم المحضرين تسليم أصل الإعلان إلى قلم الكتاب بعد إعلانه وعلى قلم الكتاب إجراء القيد من تلقاء نفسه . وتطبيقا لهذا النص الأمر فإن الإعلان في حالة التعجيل لا يرد إلى القائم بالتعجيل لسبق سداد الرسم كاملا وإنما يسلم الأصل مباشرة إلى قلم الكتاب لإجراء القيد من تلقاء نفسه ، الأمر الذى يجعل رقابة الطاعنين على الإعلان متفية تماما .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهيه الأول والثانى بأنه لما كان الدفع باعتبار المستأنفين تاركين لاستئنافهم طبقا لنص المادة ٢/٢٩٢ مرافعات لا يتعلق بالنظام العام ويتعين للحكم بمقتضاه أن يحصل التمسك به قبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه لافتراض الزول عنه ضمنا ، وكان الثابت من محضر جلسة ١٩٦١/١٢/١٦ أن المطعون ضدهما الثانية والرابع حضرا هذه الجلسة . وأنه إذ تبين للطاعنين (المستأنفين) أن باقى المطعون ضدهم لم يعلنوا فقد طلبوا تأجيل نظر الاستئناف لإعلانهم ، فتأجلت الدعوى إلى جلسة ١٩٦٢/٢/١١ لإتمام هذا الإجراء دون أى تكلم في الموضوع من أحد من المطعون ضدهم (المستأنفين) الحاضرين ، وأنه في الجلسة التالية بعد استكمال الإعلان حضر المطعون ضدهم الثلاثة الأول وتمسكوا باعتبار الطاعنين (المستأنفين) تاركين لاستئنافهم لعدم تعجيل الاستئناف في الميعاد، لما كان ذلك وكان مجرد سكوت المطعون ضدهما الحاضرين عن إبداء هذا الدفع بجلسة ١٩٦١/١٢/١٦ لا يعتبر تنازلا ضمنا عنه مسقطا لحقهم في التمسك به في الجلسة التالية فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون على غير أساس . ولا يغير من هذا النظر أن مصلحة الشهر العقاري كانت قد أعلنت بصحيفة التعجيل في الميعاد ذلك أنها لم تكن — على ما قرره الحكم المطعون فيه بحق — خصما

حقيقيا في المنازعة المرددة بين الطاعنين والمطعون ضدهم الثلاثة الأول بشأن تثبيت ملكية هؤلاء الآخرين للعين موضوع النزاع . والنعي مردود في وجهه الثالث بأن ما يقول به الطاعنون من أنه ما كان في وسعهم مراقبة قيام المحضر بإعلان صحيفة تعجيل الاستئناف في الميعاد لأنهم وقد دفعوا رسم الاستئناف كاملا فقد أصبح قلم الكتاب مكلفا بقيده بعد إعلانه فلا ترد إليهم الصحيفة بعد ذلك حتى يتيسر لهم التأكد من صحة إعلانها في الميعاد — هذا القول لا يقوم على سند من القانون لأن قلم الكتاب في مثل هذه الحال ما هو إلا نائب عن الطاعنين في القيد وتلك النيابة لا تحول دون وجوب متابعة صاحب الشأن إعلان خصومه في الميعاد ، ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، ومهان زكريا .

(٢٥٧)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) بيع . ” بيع الأملاك الحكومية “ . أملاك حكومية . عقد .
” انعقاد العقد “ . ” عيوب الرضا “ . قرار إدارى . بطلان .

قرار اعتماد البيع الصادر من مصلحة الأملاك . إلغاؤه بحكم من محكمة القضاء
الإدارى . أثره . اعتبار العقد لم ينقذ أصلا .

(ب) ملكية . ” أسباب كسب الملكية “ . ” الاستيلاء “ .

تملك الأراضى غير المزروعة . وسيلناه . الترخيص من الدولة والتعمير .
نطاقه . هدم شموله لأراضى الجزائر والأراضى الداخلة فى زمام البلاد .

١ - مؤدى الحكم الذى يصدر من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار
وزير المالية باعتماد البيع الصادر من مصلحة الأملاك للطاعنين لمخالفة ذلك القرار
للقانون أن يصبح القرار معدوما منذ نشأته وكأنه لم يصدر ، وبالتالي فلا محل
للقول باعتبار العقد مشوبا بعيب من عيوب الرضا إذ أن عقدا لم ينقذ لتخلف
أحد أركانه وهو القبول من جانب مصلحة الأملاك ، مما يترتب عليه ألا يسقط
الحق فى طلب بطلانه بمضى ثلاث سنوات .

٢ - نص المشرع فى المادة ٥٧ من القانون المدنى القديم (المادة ٨٧٤
من القانون المدنى الجالى) على ” أما الأراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للبرى ،
فلا يجوز وضع اليد عليها إلا بإذن الحكومة ، ويكون أخذها بصفة ابعادية
طبقا للوائح ، إنما كل من زرع أرضا من الأراضى المذكورة أو بنى عليها

أو غرس فيها غرسا يصير مالكا للأرض ملكا تاما ... وبذلك أباح المشرع تملك تلك الأراضي غير المزروعة بإحدى الوسيتين المبيتين في هذه المادة وهما الترخيص من الدولة والتعمير . وإذا قيد المشرع الوسيلة الأولى وهي الترخيص من الدولة بالتملك بوجوب مطابقته للوائح ، وكان قد نص في الأمر العالي الصادر في ١٨٨٤/٩/٩ بإخراج أراضي الجزائر والأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة ، فإن هذا القيد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ينصرف أيضا إلى التملك بطريق الاستيلاء بالتعمير (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تتحصل في أن مصلحة الأملاك الأميرية - التي تمثلها المطعون ضدها الأولى - أقامت الدعوى رقم ٩٧٧ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة ضد الطاعنين طالبة الحكم بإبطال التماقيد المتضمن بيعها للطاعنين أرضا زراعية مساحتها ٢١ ف و ٥ ط و ١٦ س كائنة بناحية المنشأة الصغرى مركز ميت غمر واعتباره كأن لم يكن وبطردهم منها . وقالت شرحا للدعوى أن الطاعنين تقدموا إلى مصاحبة الأملاك بطلب بيع هذه الأقطان إليهم بالممارسة واستندوا إلى شهادة موقع عليها من والدهم بوصفه عمدة البلدة ومن أحد المشايخ فيها تفيد أنهم هم واضعو اليد على الأقطان فصدر قرار وزير المالية في ١٩٤٨/٧/٢٢ باعتماد هذا البيع ، وأضافت أن المطعون ضدهم من الثانى للأخير طعنوا في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى بالدعوى رقم ٦٧٠ سنة ٢ ق وطلبوا إلغاء

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٦/٤ الطعن ٥٠ لسنة ٢٥ ق . مجموعة المكاتب الفنى السنة ١٠ ص ٤٦١ .

لخالفته للأئمة بيع أملاك الحكومة وقرارات مجلس الوزراء بشأنها ، وإن محكمة القضاء الإداري قضت في ١٩٥٠/٦/٦ بإلغاء القسرار الإداري الصادر في ١٩٤٨/٧/٢٢ . وإذا يترتب على هذا الحكم إنهاء التعاقد الذي تم بين الطاعنين ومصلحة الأملاك ، فقد أقامت هذه الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلباتها سالفة البيان ، وأحيلت الدعوى منها إلى محكمة بنها الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٢٤١ سنة ١٩٥٦ كلى بنها . وأثناء نظر الدعوى طلب المطعون ضدهم من الثاني للآخر قبول تدخلهم منضمين للطعون ضدها الأولى . وتمسك الطاعنون بالعقد وأقاموا من جانبهم دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم للأرض المتنازع عليها . وفي ١١ يونيو ١٩٦٠ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية بقبول تدخل المطعون ضدهم من الثاني للآخر خصوما منضمين للطعون ضدها الأولى ورفض الدعوى الأصلية ، وفي الدعوى الفرعية بتثبيت ملكية الطاعنين للأرض موضوع النزاع . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١١٠٩ سنة ٧٨ ق . وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان التعاقد الصادر من المطعون ضدها الأولى للطاعنين واعتباره كأن لم يكن وكف منازعة هؤلاء الآخرين وطردهم من الأرض ورفض دعواهم الفرعية . وفي ١٩٦٢/٤/٢٢ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرتين طلبت فيهما نقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صمدت على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعي الطاعنون في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن عقد البيع الصادر لهم من المطعون ضدها الأولى عقد رضائي لا يغير طبيعته ما قد يسبق أو يلحق إبرامه من قرارات أو تصديقات من الجهات الإدارية المختصة بإبرامه ، إذ يعتبر العقد بسبب هذه الإجراءات عقدا مركبا له جانبان أحدهما تعاقدى تختص به جهة القضاء العادى ويخضع لأحكام القانون المدنى ، والآخر إدارى تسير فيه الإدارة على مقتضى النظام الإدارى المقسّر لذلك . وأنه وإن كان لجهة القضاء الإدارى ولاية الإلغاء فيما يتعلق بالقرارات الإدارية

التي تداخل مثل هذا التصرف المركب ، إلا أن التصرف من الناحية العقدية يظل خاضعاً لأحكام القانون المدني دون أن يتأثر لزوماً بإلغاء القرار الإداري . غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحكم الصادر من القضاء الإداري بإلغاء القرار الإداري معديماً لقبول البائع — مصلحة الأملاك — ورتب على ذلك القبول بعدم سقوط طلب بطلان البيع بمضي ثلاث سنوات ، وهذا خطأ من الحكم ذلك أن قبول البيع قد تم فعلاً من جانب مصلحة الأملاك وإن انطوى على غلط مفسد للعقد ، وعلى ذلك فإن الحق في إبطاله يسقط إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات تطبيقاً للمادة ١٤٠ فقرة أولى من القانون المدني . وإذا كان قد مضى على حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى بإلغاء القرار الوزاري بالتصديق على البيع أكثر من ثلاث سنوات عند إقامة الدعوى فإن حق المطعون ضده الأول يكون قد سقط ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الطعن رقم ٦٧٠ سنة ٢ ق أن النزاع كان مردداً بين الطاعنين والمطعون ضدهم في خصوص طلب إلغاء القرار الإداري الصادر من مصلحة الأملاك باعتماد البيع الحاصل للطاعنين في ٢٢/٧/١٩٤٨ عن الأرض موضوع النزاع ، وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في ٦/٦/١٩٥٠ بإلغاء هذا القرار تأسيساً على أن البيع وقع مخالفاً للقوانين واللوائح . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه — بعد أن أشار إلى مضمون حكم محكمة القضاء الإداري السالف البيان — أورد حكم البند الثامن عشر من لائحة بيع أملاك الحكومة الحرة الصادرة في سنة ١٩٠٢ الذي يلزم بموجبه تصديق وزارة المالية سواء حصل البيع بالمزاد أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف أو بالممارسة ، ثم الحق الحكم مقتضى هذا البند بقوله ” ومفهوم ذلك أن اعتماد وزير المالية للبيع ... هو شرط لانعقاد الرضا ، فهذا القرار هو عادة القبول من جانب الحكومة للبيع ... والعلة تدور مع المعلول وجوداً وهدماً فإذا لم يصدر قرار وزير المالية باعتماد البيع أو صدر مشوباً بخالفه القانون وصدر حكم محكمة القضاء الإداري بإلغائه فإنه لا يكون هناك رضا قد تم من جهة الحكومة بل يعتبر هذا الركن وهو أحد أركان البيع الثلاثة

مفقودا في العقد فلا تقوم له قائمة ولا يكون له كيان قانوني ... مما لا يجوز معه للتعاقد الآخر التمسك بصحته أو نفاذه أو بصدوره معيها بعيب من عيوب الرضا ... إذ أن هناك farkا واضحاً بين انعقاد العقد وصحة العقد فإذا اعتبر قرار اعتماد وزير المالية شرطاً لانعقاد العقد فإنه بدون له وجود ... إذ أن الرضا في هذه الحالة يعتبر موقوفاً على إجازة وزير المالية فإذا أجاز العقد واعتمده توافر ركن الرضا بتلاقى إرادة المتعاملين ، أما إذا رفضه أو صار هذا الاعتماد في حكم الرضا فلا يكون هناك قبول ملزم من جهة الحكومة . واستطرد الحكم إلى القول " أنه إذا لم يصدر هذا الاعتماد فلا وجود للعقد وإنما يستلزم الأمر إيجاباً وقبولاً جديدين وتكون المستأنفة — المطعون عليها الأولى — على حق إذا ما طلبت بطلان هذا العقد " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن مؤدى حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى بإلغاء القرار الصادر في ١٩٤٨/٧/٢٢ لمخالفته للقانون أن يصبح هذا القرار معدوماً منذ نشأته وكأنه لم يصدر وبالتالي فلا محل للقول باعتبار العقد مشوباً بعيب من عيوب الرضا إذ أن عقداً لم ينعقد لتخلف أحد أركانه وهو القبول من جانب مصاحبة الأملاك مما يترتب عليه ألا يسقط الحق في طلب بطلانه بمضى ثلاث سنوات . وإذا التزم الحكم هذا النظر ورفض الدفع بالسقوط للتقادم الثلاثي فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصور تسييبه وخطئه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم تملكوا الأرض موضوع النزاع بالاستيلاء بالغراس طبقاً للمادة ٨٧٤ من القانون المدني ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأن الأرض موضوع النزاع ليست من قبيل الأراضي التي يجوز تملكها بالاستيلاء عليها بطريق الغراس وفقاً لنص تلك المادة لأنها من أملاك الحكومة الخاصة ، وهو رد لا يصلح سنداً لما انتهى إليه الحكم إذ أن أملاك الحكومة الخاصة يجوز تملكها بالغراس طبقاً للمادة سالفة البيان التي تنص في صدرها على أن الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٥٧ من القانون المدني القديم الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى (المادة ٨٧٤

من القانون المدنى الحالى) على " أما الاراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى ، فلا يجوز وضع اليد عليها إلا بأذن الحكومة ، ويكون أخذها بصفة إبعادية طبقا للوائح ، إنما كل من زرع أرضا من الاراضى المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غرسا يصير مالكا للأرض ملكا تاما ... " فقد أباح بذلك تملك الاراضى غير المزروعة بإحدى الوسيلتين المبيتين فى هذه المادة وهما الترخيص من الدولة والتعمير . وإذ قيد المشرع الوسيلة الأولى وهى الترخيص من الدولة بالتملك بوجوب مطابقتها للوائح ، وكان قد نص فى الأمر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بانحراج أراضى الجزائر والاراضى الداخلة فى زمام البلاد من نطاق الاراضى غير المزروعة ، فإن هذا القيد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينصرف أيضا إلى التملك بطريق الاستيلاء بالتعمير — لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم أن أرض النزاع تدخل فى زمام البلاد ، وكان الحكم قد أسس قضاءه فى خصوص عدم جواز تملك الطاعنين للأرض موضوع النزاع بالاستيلاء عليها بالغراس على أن هذه الأرض من أملاك الدولة الخاصة التى لا تندرج تحت نص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى الحالى (٥٧ من القانون المدنى القديم) فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه القصور فى التسيب .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٥٨)

الطعن رقم ٢٢ ٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) ضرائب . "رسم الدمغة" . رسوم . بنوك . "عقود فتح الاعتمادات
 المستندية" . "رسم الدمغة" . حكم . "تسيب الحكم" . "قصور" .
 "ما يعد قصورا" .

الاعتماد المستندي . تكيفه . تخضوعه لرسم الدمغة . مناطه .

(ب) ضرائب . "رسم الدمغة" . رسوم . بنوك . "أوامر تحويل
 الأموال" .

أوامر تحويل الأموال . تخضوعها لرسم الدمغة . مناطه .

(ج) ضرائب . "رسم الدمغة" . رسوم . بنوك . "عقود التسليف بضمانة
 الأسهم" . عقد . "تكييف العقد" .

عقود التسليف بضمانة الأسهم وحفاظ إيداع الأسهم بصفة رهن . تكيفها .
 عدم تخضوعها لرسم الدمغة على اتساع الورق .

(١) إصدار الاعتماد المستندي — على ما جرى به قضاء محكمة النقض —
 ليس عملية أصلية يفرض عليها رسم دمغة ولكنه متفرع عن عملية أخرى هي
 عملية فتح اعتماد عادي بسلفة يمنحها البنك إلى عميله مضمونة بمستندات أو
 بضائع ما لم يكن للعميل رصيد دائن للبنك يزيد على قيمة الاعتماد فعندئذ يؤول
 الاعتماد إلى خصم يقيد في الحساب المدين للعميل ولا يفرض عليه هذا الرسم

باعتبار أنه حصل عند فتح الاعتماد السابق^(١) ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد رسوم الدمغة التي حصلتها المصلحة على عقود فتح الاعتمادات المستندية دون أن يحقق ما إذا كانت هذه الاعتمادات تتضمن أو لا تتضمن عقود اعتماد عادية بسلفة مضافا إليها أمر دفع بمبلغ معين مقابل تسليم مستندات أو بضائع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٢ - النص في المادة الأولى من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "يفرض رسم دمغة نسبي قدره ربع في الألف وحده الأدنى خمسة مليات وحده الأعلى خمسة وعشرون جنيها مصريا على الكيالات والسندات تحت الإذن أو لحاملها بصرف النظر عن تاريخ استحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية - بنكنوت - ويفرض الرسم ذاته على العقود الخاصة بتحويل الأموال التي لها نفس مفعول الكيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل" يدل - بلفظه ومعناه - على أن المشرع أراد أن يخضع لرسم الدمغة أوامر تحويل الأموال متى كانت تؤدي وظيفة الكيالة وإن لم تتوافر فيها كل خصائصها - وإذا كانت واقعة الدعوى لا تكشف عن وصف آخر لهذه الأوامر ، وجرى الحكم المطعون فيه على عدم خضوعها لرسم الدمغة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٣ - عقود التسليف بضمانة أهمهم وحوافظ إيداع الأسهم بصفة رهن لا تتضمن توكيلا من المدين إلى الدائن المرتهن في بيعها وتحصيل قيمتها على الوجه المقرر في القانون بل إن هذا البيع حق أصيل للدائن يستعمله ويباشري إجراءاته لحسابه لا لحساب المدين ، ومن ثم فهو لا يخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق المقرر في الفقرة "ط" من المادة الثانية من الجدول رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ .

(١) مقض ١٠/١٢/١٩٥٣ . الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢١ ق . السنة ٥ ص ٢٤٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن بنك أثينا أقام الدعوى رقم ٨٠٥ سنة ١٩٥١ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٣٧٧ ج و ٢٢٤ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من المطالبة الرسمية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه أن المصلحة ربطت عليه رسوم دمغة منها ٤٢ ج و ٧٠٠ م على ودائع الأفراد ذات الأجل ، ٩٢٨ ج و ٩٢٥ م على خطابات فتح الاعتمادات المستندية و ١٠٢ ج و ٧٨٠ م على التوكيل الذى يتضمنه فتح الإجماع المستندى و ٢٣٠ ج و ١٩٤ م على التحويلات و ٥٦ ج و ٦٢٥ م على التوكيل بالبيع الذى يتضمنه عقد التسليف بضمانة أوراق مالية و ٥٦ ج و ٩١٠ م على حوافظ ايداع الأسهم بصفة رهن ضمانا لدين ، وإذ كانت هذه الرسوم ومقدارها ١٣٧٧ ج و ٢٢٤ م غير مستحقة وقد اضطر إلى دفعها خلال سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ تحت التهديد باتخاذ إجراءات الجزم مع حفظ حقه فى استردادها فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وطلبت المصلحة رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى مبلغ ١٢٣١ ج و ٦٥٤ م . وألزمت كلا من طرفى الخصومة بمصاريف ما خسره من طلبات وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٦٢ سنة ١٥ ق تجارى . وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماه . وطعنت المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة:

في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم في الشق الأول من السبب الأول وفي السبب الثاني ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع عقد فتح الاعتماد المستندي لرسم الدمغة المقرر بالمادة الثانية من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بحجة أن عملية فتح الإعتماد المستندي عملية تبعية لعملية أخرى أصلية فلا يستحق عليها رسم دمغة مستقل وقد استحق على العملية الأصلية وبصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ امتد نطاق رسم الدمغة إلى عمليات فتح الاعتماد المستندي بينما لم يكن يستحق عليها هذا الرسم في ظل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن النص في المادة الثانية من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يفرض رسم دمغة قدره عشرون قرشا على عقود فتح الاعتماد وعلى تجديداتها " نص عام لم يفرق بين ما كان منها خاصا بفتح اعتماد عادي أو اعتماد مستندي وهذا الأخير لا يختلف في طبيعته ولا في أركانه عن عقد فتح الإعتماد العادي إلا من حيث التسمية ، ولو صححت هذه التفرقة في ظل أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — فإن فتح الاعتماد المستندي ينطوي على فتح اعتماد عادي بسلفة إذا لم يكن للعميل رصيد دائن في البنك يسمح بتغطية العمالية التي يطلب من أجلها فتح الاعتماد المستندي وفي هذه الحالة يستحق رسم الدمغة ، والحكم المطعون فيه لم يتنبه إلى هذه التفرقة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن إصدار الإعتماد المستندي ليس عملية أصلية يفرض عليها رسم دمغة ولكنه متفرع عن عملية هي عملية فتح اعتماد عادي بسلفة يمنحها البنك إلى عميله مضمونة بمستندات أو بضائع ما لم يكن للعميل رصيد دائن

للبنك يزيد على قيمة الاعتماد فعندئذ يؤول الاعتماد إلى خصم يقيد في الحساب المدين للعميل ولا يفرض عليه هذا الرسم باعتبار أنه حصل عند فتح الاعتماد السابق ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برد رسوم الدمغة التي حصلت لها المصلحة على عقود فتح الاعتمادات المستندية دون أن يحقق ما إذا كانت هذه الاعتمادات تتضمن أو لا تتضمن عقود اعتماد عادية بسلفة مضافا إليها أمر دفع بمبلغ معين مقابل تسليم مستندات أو بضائع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع عقود تحويل الأموال التي قام بها البنك لرسم الدمغة مستندا في ذلك إلى أنه يشترط في هذه العقود أن يكون لها ذات مفعول الكيالات من جميع الوجوه بما في ذلك الإجراءات التي تتخذ عند التوقف عن الدفع وأن ما يخضع للرسم هو العقود التي تتم بتقابل إرادتي المحيل والمحال إليه وفي عقود تحويل الأموال لا أثر لإرادة المحال إليه ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ؛ لأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ تفرض الرسم "على العقود الخاصة بتحويل الأموال أو الزول عنها التي لها ذات مفعول الكيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل" بحيث يكفي لاستحقاقه أن تكون لتلك العقود وظيفة الكيالة — كأداة لقل النقود أو كأداة ائتمان — وإن لم تتشابه معها من جميع الوجوه بما في ذلك إجراءات التوقف عن الدفع ، ولأن البنوك تقوم بأعمالها وفقا لنظامها وللعرف المصرفي ومن دعائم وجودها السرعة والتسهيل على العملاء وفي عمليات التحويل يكون توافق إرادتي المحيل والمحال إليه مفترضا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في المادة الأولى من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "يفرض رسم دمغة نسبي قدره ربع في الألف وحده الأدنى خمسة مليات وحده الأعلى خمسة وعشرون جنيها مصريا على الكيالات والسندات تحت الإذن أو لحاملها بصرف النظر عن تاريخ استحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية — بنكنوت — ويفرض الرسم ذاته على العقود الخاصة بتحويل الأموال التي لها

نفس مفعول الكيالات ولو كانت غير قابلة للتحويل " يدل — بلفظه وبمعناه — على أن المشرع أراد أن يخضع لرسم الدفعة أوامر تحويل الأموال متى كانت تؤدي وظيفة الكيالة وإن لم تتوافر فيها كل خصائصها وإذا كان ذلك وكانت واقعة الدعوى لا تكشف عن وصف آخر لهذه الأوامر ، وجرى بالحكم المطعون فيه على عدم خضوعها لرسم الدفعة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع التوكيلات التي تتضمنها عقود التسليف بضمانة أسهم وحوافظ إيداع الأسهم بصفة رهن لرسم الدفعة المنصوص عليه في المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ مستندا في ذلك أن حق الدائن المرتهن في مباشرة البيع على حساب المدين وتحصيل قيمة الأوراق المرهونة مستمد من القانون لا من عقد وكالة وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن حق البنك في بيع هذه الأوراق في حالة توقف مدينه عن سداد الدين مستمد من عقد الرهن وهذا الحق ينطوي على توكيل منه وحسابه في إجراء هذا البيع ولا يغير من ذلك كون القانون التجاري قد نظم طريقة بيع الأوراق المرهونة وتحصيل قيمتها لأن هذا التنظيم لا يمنع أن يكون عقد الرهن لا القانون هو المصدر المباشر له .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن عقود التسليف بضمانة أسهم وحوافظ إيداع الأسهم بصفة رهن لا تتضمن توكيلا من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن في بيعها وتحصيل قيمتها على الوجه المقرر في القانون بل إن هذا البيع حق أصيل للدائن يستعمله ويباشره إجراءاته لحسابه لا لحساب المدين . ومن ثم فهو لا يخضع لرسم الدفعة على أساس الورق المقرر في الفقرة "ط" من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٥٩)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . " الضريبة على أرباح المهن غير التجارية " . " وماء الضريبة " .
 مؤلف . " نشاطه " . " خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية " .
 " مناطه " .

نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه
 للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . م ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ومن وسائل
 هذا الاستغلال أن يتولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق
 ربح مادي ، ونشاط المؤلف — لا الغير — في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله
 على هذه الصورة يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢
 من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ،
 وقولها تسرى هذه الضريبة على كل " مهنة " أو " نشاط " لا يخضع لضريبة
 أخرى ، وهما وصفان متغايران ردد الشارع بينهما بلفظ " أو " لكي يخضع
 للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة
 نوعية بقصد تحقيق ربح مالي وإن لم يتخذه صاحبه مهنة معتادة له . وإذا كان
 المطعون عليه قد تولى طبع مؤلفه وبيعه بعد أن كان مجرد محاضرات يلقيها
 على طلبة معهد الضرائب وأخرجه بذلك من نطاق الحق المعنوي إلى نطاق الحق
 المالي واستغلاله ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاطه من هذا الاستغلال
 لا يخضع للضريبة على المهن الحرة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
 في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الوايل قد قدرت أرباح الأستاذ محمد مرسى فهمى فى السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٧ بالمبالغ ٨٠ و ١١٨ و ١٥٨ و ٣٥٢ و ١١٨ و ١٢٥ ج على التوالى وإذا عترض على هذه التقديرات وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٦ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بعدم خضوعه لضريبة المهن غير التجارية فى سنوات النزاع وإلغاء تقديرات المأمورية فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٧٧٨ سنة ١٩٥٩ تجارى ضرائب القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إغائه واعتبار المطعون عليه خاضعا للضريبة على المهن غير التجارية وتأييد تقديرات المأمورية فى سنى النزاع . وبتاريخ ١٩٦٠/١/١١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد قرار اللجنة وألزمت الطاعنة بالمصروفات وبمبلغ ثمانمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ٧٧ ق وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين فى التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع أرباح المطعون عليه للضريبة على المهن غير التجارية مستندا في ذلك إلى أن عملية التأليف تمت مرة واحدة عندما قام المطعون عليه في سنة ١٩٥١ بطبع المحاضرات التي كان يلقيها على طلبة معهد الضرائب في كتاب "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وتطبيقاتها العملية" ، وإن إعادة طبعه في سنة ١٩٥٦ لم تكن سوى عملية مادية بحتة هي إعادة النقل بسبب ما أدخل على قانون الضرائب من تعديلات دون أن يكون للفكر نتاج ملحوظ فيه ويعتبر عملا عارضا لا يتحقق به صفة الامتثال ولا يخضع للضريبة لأن المادة ٧٠ وما بعدها من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تستلزم لفرض هذه الضريبة أن يكون الممول قد قام بمزاولة أعمال بصفة مادية متكررة في أوقات دورية بنية الكسب وتكون عماد تفكيره ونشاطه أو على الأقل جزء من هذا النشاط بالقدر الذي يقطع بأنه اتخذ من هذه الأعمال حرفة معنادة له لا مجرد عمل عارض ، وكلمة النشاط الواردة في المادة ٧٢ من القانون تعد مرادفة في معناها الضريبي للعمل المتكرر المنتظم الذي يتخذه الممول مهنة له ، والعبرة في خضوع المؤلف للضريبة هي بتكرار العمل الذهني ونتاج الفكر بغض النظر عن المظهر المادي الذي يبرز فيه هذا النتاج إلى العالم الخارجي كالمخطوط أو الكتاب أو المحرر ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الضريبة على المهن غير التجارية طبقا للمادتين ٧٢، ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أصبحت ضريبة القانون العام ولم تعد قاصرة على أرباح مهنة معينة أو على أرباح المهن الحرة فحسب بل تشمل كل نشاط يزاوله الممول ولو لم يتخذه مهنة له ما دام لا يخضع لضريبة أخرى ، لم تعد تتطلب أن ينقطع لمزاولة مهنته أو نشاطه ، وهذا المعنى مستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٧٢ ، ولا وجه لما ذهب إليه الحكم من أن "المهنة" "والنشاط" مترادفان لأن المشرع منزه عن إيراد المترادفان والواقع أنهما متغايران إذ المهنة تستوجب الانقطاع والاحتراف بنية الكسب ، بينما النشاط لا يعني الاحتراف ولا التكرار بل يكفي فيه بذل الجهد لفترة قد تطول يعقبها إنتاج يدر على صاحبه ربحا لا يخضع لضريبة أخرى فيتعين إخضاعه لضريبة المهن غير التجارية باعتباره المظهر المادي لمزاولة النشاط وإن لم يرق إلى حد الامتثال

أو الاحتراف ، ولا يلزم أن يكون قصد الربح متوافرا عند بدء مراولة النشاط ويمكن أن يكون هذا القصد هو أحد الدوافع التي دعت إليه ، وما قام به المطعون عليه في ١٩٤٦ / ١٩٤٧ من طبع محاضراته التي كان يلقاها على موظفي مصلحة الضرائب في صورة كتاب (الضريبة على الأرباح التجارية وتطبيقاتها العملية) وبيعه إلى طلبة معهد الضرائب وإعادة طبعه لمناسبة صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبيع جانب من نسخته بمعرفة مكتبة الأنجلو وقيامه هو ببيع باقي النسخ ثم إعادة طبعه في سنة ١٩٥٦ لمناسبة التعديلات التي استحدثها المشرع بقوانين الربط الحكيم وتأليفه جزء ثان من الكتاب وإضافته للجزء الأول وقيام مكتبة الأنجلو ببيعه أيضا مما يجعله محترفا لمهنة التأليف ، ولا صبرة بما ذهب إليه الحكم من أن التأليف تم مرة واحدة في سنة ١٩٥١ لأن تكرار الطبع بمعرفة المؤلف يعتبر استثمارا لمؤلفه ويدل على توفر نية الكسب بما يجعل الربح المادي الناتج منه خاضعا للضريبة .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ومن وسائل هذا الاستغلال أن يتولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي ، ونشاط المؤلف — لا الغير — في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقولها ” تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ” وهما وصفان متغايران ردد الشارع بينهما بلفظ ” أو ” لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالي وإن لم يتخذه صاحبه مهنة معتادة له . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه تولى طبع مؤلفه (الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وتطبيقاتها العملية) وبيعه بعد أن كان مجرد محاضرات يلقاها على طلبة معهد الضرائب وإخراجه بذلك من نطاق الحق المعنوي إلى نطاق الحق المالي واستغلاله ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاطه من هذا الاستغلال لا يخضع للضريبة على المهن الحرة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين هريس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٢٦٠)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) نقض . " المصلحة في الطعن " . حكم . " الطعن في الحكم " . " موانع الطعن " . " القبول المانع من الطعن " .

حكم ابتدائي . وضعه أسس تحديد رأس المال والفروق التي تضاف إليه . ترجمة المحكمة الاستئنافية هذه الأسس والفروق أو تحويلها إلى أرقام ومبالغ . حق مصاحبة الضرائب في الطعن على هذا الحكم خطأ في الحساب رغم سبق قبولها بالحكم الابتدائي .

(ب) حكم . " تسبیب الحكم " . " التناقض " .

إقرار الحكم نسب الإستهلاك واستبعاد فروقها من وراء الضريبة . قضاؤه بعد ذلك بوجوب إضافة هذه الفروق — باعتبارها احتياطي سرى — إلى رأس المال الحقيقي . تناقض .

١ — متى كان الحكم الابتدائي لم يحدد رأس المال بمبالغ معينة وإنما وضع أسس تحديده والفروق التي تضاف إليه وكان الحكم المطعون فيه قد ترجم هذه الأسس والفروق أو حولها إلى أرقام ومبالغ معينة في أسبابه وفي منطوقه ، فإن من حق مصاحبة الضرائب أن تنعى عليه الخطأ في حساب هذه المبالغ إذ هو أمر يتصل بقضاء الحكم المطعون فيه لا بقضاء الحكم الابتدائي الذي كانت قد قبلته .

٢ — متى كانت الشركة المطعون ضدها قد تمسكت في دفاعها أمام اللجنة بأن تعديل نسب الإستهلاك بمعرفة مراقبة الشركات المساهمة ترتب عليه وجود

احتياطي سرى يجب إضافته إلى رأس المال الحقيقي المستثمر وقد وافقت اللجنة مراقبة الشركات المساهمة على هذا التعديل كما وافقت الشركة على إضافة قيمة الفرق الناتج من تعديل نسب استهلاك الأصول إلى رأس المال الحقيقي المستثمر على أساس أنه احتياطي سرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقر نسب الاستهلاك كما حددتها الشركة واستبعد فروقها من وهاء الضريبة ثم عاد فقضى بوجوب إضافة هذه الفروق — باعتبارها احتياطي سرى — إلى رأس المال الحقيقي ، فإنه يكون قد تناقض وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن شركة — شليمرجيه أوفر سينز — شركة أمريكية مساهمة مركزها الرئيسي بمدينة بناما — قدمت إقرارات أرباح فرعها بمصر في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وقامت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بفحص حسابات الشركة ودفاترها وعللت أرباحها إلى المبالغ الآتية ٦٩٦٧ ج و ٤٧٠ م و ١٦٩٧١ ج و ٤١٨ م و ١٨٥٧٤ ج و ٣١٨ م و ٢٠٩٤٩ ج و ٨٨٨ م كما حددت رأس مالها الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٢٣٢٩ ج و ٢٠١ م وفي أول سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٦٣٢٨ ج و ٧٨٨ م ، وإذا لم توافق الشركة على هذه التعديلات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٨/٤/١٩٥٦ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على سنوات النزاع (ثانيا) بتعديل صافي أرباح الشركة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ بالمبالغ الآتية ٥٠٤٠ ج و ٦٢٩ م و ١٣٠١٢ ج و ٤٩٢ م و ١٥٤١٨ ج و ٣٣ م و ١٦٩٤٥ ج و ٣١٩ م (ثالثا) الموافقة على الإضافات التالية إلى رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل من سلكي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وهي (ا) الفرق الناتج من تعديل نسب استهلاك الأصول إلى رأس المال

الحقيقى المستثمر (ب) التحقق من صحة الأرقام الواردة في مذكرة الشركة بالنسبة للخسارة وتعديلها وفقا لما يستقر عليه البحث فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاء واعتماد تقديرات المراقبة مع إلزام الشركة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية طالبة (أولا) ومن باب أصلى تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على أرباحها في سنوات النزاع (ثانيا) ومن باب الاحتياط تحديد صافي أرباحها بالمبلغ الآتية ٣١٠٢ ج و ٤٢٩ م و ٥٢١٥ ج و ٤٩٢ م و ١٣٨٠١ ج و ٣٣ م و ١٥٨٥٩ ج و ٤٨ م وتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر في سلتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٣١٤ ج و ٦٩٩ م و ٢٨٩٢٢ ج و ٢١٦ م على التوالى مع تقرير أحقيتها في ترحيل الخسائر السابقة إلى سنوات النزاع وخصمها من وعاء الضريبة مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقررت المحكمة ضم الدعويين ، وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠ حكمت حضوريا بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٨ وألزمت كلا من الطاعنين بمصروفات طعنه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٣ سنة ٧٥ قضائية كما استأنفته مصلحة الضرائب طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٠ سنة ٧٧ قضائية ثم عادت فتنازلت عنه . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥ حكمت حضوريا (أولا) بإثبات تنازل مصلحة الضرائب عن استئنافها مع إلزامها بمصروفاته (ثانيا) بقبول استئناف شركة شليمرجيه أوفر سيز شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن الصادر في ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٦ واعتبار صافي ربح المستأنفة الخاضع للضريبة التجارية في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ بالمبالغ الآتية على التوالى ٣١٨٦ ج و ٦٢٩ م و ٩٦٩٦ ج و ٤٩٢ م و ١٤٠٨٨ ج و ٣٣ م و ١٦٦٨٤ ج و ٣١٨ م وتحديد رأس مالها الحقيقى المستثمر في أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٠٣١٤ ج و ٦٩٩ م وفي أول سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢٨٩٢٢ ج و ٦٨٢ م وبالإلزام المستأنفة بالمصروفات المناسبة لذلك.

عن الدرجتين وإلزام مصالحة الضرائب المستأنف عليها بالباقي عنهما مع المقاصة في أتعاب المحاماة . وطعنت مصالحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن وطلبت في الموضوع رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الشركة المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن مستندة في ذلك إلى أن مراقبة ضرائب الشركات المساهمة قدرت رأس مالها الحقيقي المستثمر في سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٢٣٢٩ ج و ٢٠١ م وفي سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٦٣٢١ ج و ٧٨١ م في حين طلبت الشركة تحديده في أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٠٣١٤ ج و ٦٩٩ م وفي أول سنة ١٩٤٩ ٢٨٩٢٢ ج و ٢٨٦ م وذلك بإضافة الفروق الناتجة من تعديل نسب الاستهلاك والفرق في حصة فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسى وأجابتها اللجنة إلى طلبها وأيدتها في ذلك محكمة أول درجة واستأنفت المصالحة هذا الحكم وطلبت تأييد تقديرات المراقبة للأرباح ورأس المال ثم تنازلت عن استئنافها وبهذا التنازل يمتنع عليها أن تعود فتطعن في الحكم الصادر في استئناف الشركة بشأن تحديد رأس المال إذ أن محكمة الاستئناف ولم تفعل شيئاً أكثر من ترجمة قرار اللجنة — والحكم الابتدائي . فيما قضى به من إضافة فروق الاستهلاك والخسارة — إلى أرقام تحققت من صححتها ولم تعترض عليها .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى قرار اللجنة — والحكم الابتدائي — يبين أنه لم يحدد رأس المال بمبالغ معينة وإنما وضع أسس تحديده والفروق التي تضاف إليه في حين أن الحكم المطعون فيه ترجم هذه الأسس والفروق أو حولها إلى أرقام ومبالغ معينة في أسبابه وفي منطوقه فيكون من حق المصلحة أن تنعى عليه الخطأ في حساب هذه المبالغ إذ هو أمر يتصل بقضاء الحكم المطعون فيه لا بقضاء الحكم الابتدائي الذي كانت قد استأنفته ثم عادت فقبلته .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل من سلتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٣١٤ ج و ٦٩٩ م

و ٢٨٩٢٢ ج و ٢٨٦ م وفقا للأرقام التي حددتها الشركة مؤسسا قضاؤه على أنه وقد وافقت لجنة الطعن الشركة على إضافة الاحتياطات السنوية الناتجة من عدم اعتماد المصلحة لمبلغ الإستهلاك في سنة ١٩٤٦ إلى رصيد المركز الرئيسى وأيدتها في ذلك محكمة أول درجة وقبلت مصلحة الضرائب الحكم في هذا الخصوص. فقد كان يتعين عليها — وعلى المحكمة — أن تأمر بتعديل رأس المال في هاتين السنتين وفقا لهذه الأسس لا أن تترك هذا التعديل للأمورية طالما أن الأرقام المطلوب إضافتها أو حذفها واردة في مذكرة الشركة وغير مطعون عليها من المصلحة ، وهذا من الحكم خطأ وتناقض لأن تعديل نسب الإستهلاك بمعرفة المأمورية ترتب عليها تكون احتياطي سرى بقيمة الفروق بين هذه النسب التي قدرتها المأمورية والنسب التي قدرتها الشركة . وبعد أن وافقت اللجنة على تعديل نسب الإستهلاك كان عليها أن توافق على إضافة الاحتياطي السرى الذى يقابلها إلى رأس المال الحقيقى المستثمر وإذا خالف الحكم المطعون فيه اللجنة في شأن هذه النسب ورأى أنها لا مبالغة فيها من جانب الشركة وأقرها كما وردت في حساباتها وبالتالي استبعد فروقها من وعاء الضريبة ولم يعد هناك محل للقول بوجود احتياطي سرى بقيمة هذه الفروق يمكن إضافته إلى رأس المال فإنه يكون من الخطأ والتناقض أنه يعود فيضيف إلى رأس المال فروق الإستهلاك في سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الشركة كانت قد تمسكت في دفاعها أمام اللجنة بأن تعديل نسب الإستهلاك بمعرفة مراقبة الشركات المساهمة ترتب عليه وجود احتياطي سرى يجب إضافته إلى رأس المال الحقيقى المستثمر وقد وافقت اللجنة مراقبة الشركات المساهمة على هذا التعديل كما وافقت الشركة على إضافة قيمة الفرق الناتج من تعديل نسب استهلاك الأصول إلى رأس المال الحقيقى المستثمر على أساس أنه احتياطي سرى وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقر نسب الإستهلاك كما حددتها الشركة واستبعد فروقها من وعاء الضريبة ثم عاد بعد ذلك فقضى بوجوب إضافة هذه الفروق — باعتبارها احتياطي سرى — إلى رأس المال الحقيقى فإنه بذلك يكون قد تناقض وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٦١)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) اختصاص . ” اختصاص نوعي ” . ” اختصاص قيمي ” .
 حكم .

الإختصاص النوعي أو القيمي . إعتباره قائماً في الخصومة ومطروحاً
 على المحكمة . اشتمال الحكم الصادر في الموضوع على قضاء ضمنى في الإختصاص .

(ب) عمل . ” مكافأة نهاية الخدمة ” .

إلغاء عقد العمل . مكافأة مدة الخدمة . حسابها .

(ج) تعويض . ” عناصر التعويض ” . عمل . ” عناصر عقد
 العمل ” . ” الأجر ” . ” إنتهاء عقد العمل ” . ” الفصل
 بلا مبرر ” . ” التعويض عنه ” . ” تقديره ” .

تعويض . عناصره . أجر . إرتباطه به .

(د) تعويض . ” التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي ” . ” تقديره ” .
 دعوى . ” تقدير قيمة الدعوى ” . فوائد .

التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي . الرجوع فيه إلى تقدير القاضي
 المطلق . عدم إعتباره معلوم المقدار وقت الطلب .

١ — مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى أو قيمتها تعتبر —
 وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً

على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى في الاختصاص (١) .

٢ — بالرجوع إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ يبين أنه نص في المادة ٢٣ منه على أنه " إذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على الوجه الآتى (ب) للعمال المعيّنين بالمساهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الستة الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر تسعة شهور على أن يمنح من بلغت خدمته عشرين سنة فأكثر مكافأة تعادل أجر سنة " ، وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه من العمال المعيّنين بالمساهية الشهرية وأمضى في خدمة البنك حوالى ستة عشر عاما وقضى له الحكم المطعون فيه بمكافأة بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقى المدة بحسب قانون عقد العمل الفردى يضاف إليه مرتب شهر عن كل سنة وفق لائحة البنك فإنه يكون قد خالف القانون .

٣ — الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .

٤ — متى كان التعويض المطلوب عن الخطأ — التقصيرى أو العقدى — مما يرجع فيه إلى تقدير القاضى المطلق فإنه لا يكون — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — معلوم المقدار وقت الطلب فى معنى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى (٢) .

(١) نقض ١٩٦٣/٢/١٤ . الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٢٤٧ .
ونقض ١٩٦٢/١/٢٥ . الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق . السنة ١٣ ص ١٠٤ .
ونقض ١٩٥٩/١٢/١٤ ، ١٩٥٩/١١/١٩ ، ١٩٥٩/١/٢٩٤ الطعون أرقام ٣٦١ لسنة ٢٥ ق ، ٣٥٥ لسنة ٢٤ ق ، ٣٥١ لسنة ٢٤ ق السنة ١٠ ص ٨٤٠ ، ٦٧٢ ، ١٠١ — على التوالى .

(٢) نقض ١٩٦٦/٦/٢٣ . الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ ق . السنة ١٧ ص ١٤٤٦ ونقض ١٩٦٢/٢/١٥ الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٢٥٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن أرست بانوب رزق أقام الدعوى رقم ٢١٤٩ سنة ١٩٥٣ عمال القاهرة الابتدائية ضد كل من مدير عام بنك التسليف الزراعى والتعاونى ورئيس نقابة عمال ومستخدمى البنك بطلب إلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ٥٤٣٣ ج و ٨٥٠ م والمدعى عليه الثانى بأن يدفع له مبلغ ٥٢ ج و ٧٥٠ م مضافا إليه ٥٠٪ من الإعانة المنصوص عليها فى لائحة النقابة والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحا لها أنه التحق بخدمة البنك فى ١١/١٠/١٩٣٤ واستمر إلى أن فصل فى ١٨/٦/١٩٥٠ وإذ كان الفصل تعسفيا ويستحق فى ذمة البنك مبلغ ٥٤٣٣ ج و ٨٥٠ م منه ٣٨٦٦ ج تعويضا عن الفصل ، ٤٦١ ج و ٢٨٦ م مكافأة مدة الخدمة ، ١٤٠ ج ، ٦١٤ م مرتب المدة من يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر مايو ١٩٥٠ ، ٢٩ ج و ٢٨٨ م مرتب شهر يونية ، ٢٨٨ ج و ٢٩ م مقابل إجازة ، ٢٩ ج و ٢٨٠ م بدل إنذار ، ٦٣٦ ج و ٤٦٠ م حصته فى صندوق الادخار ، ٢٤١ ج و ٦٢٦ م ما كان يخصم من راتبه لحساب صندوق الادخار فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وطلب المدعى عليه الأول رفض الدعوى ودفع المدعى عليه الثانى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها . وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم الإختصاص (ثانيا) برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ ٣٨٦٦ ج الخاص بالتعويض عن الفصل التعسفى مع إعفاء المدعى من المصاريف المناسبة لهذا المبلغ (ثالثا) وقبل الفصل فى باقى الطلبات بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لاختيار من يراه من خبرائه لتحقيق مرتب المدعى الشامل فى وقت الفصل من الخدمة وما عسى أن يستحقه المدعى قبل البنك من مكافأة عن مدة الخدمة وحصته المدعى فى صندوق الادخار حسب قيمة البوالص المؤمن بها على حياته وما عسى

أن يخص المدعى مما كان يخص من راتبه شهريا بحساب صندوق الادخار مع فوائده وذلك كله مع مراعاة ما نصت عليه المادتان ٢٣ (ب) ٣٩٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي ولوائح البنك وكذا بيان ما عسى أن يستحقه المدعى قبل النفاذ المدعى عليها الثانية طبقا لنظمها ومدى اتصال هذا التنظيم بالبنك . وبأشر الخبير مأموريته ، وبعد أن قدم تقريره مدل المدعى طلباته الى أن طلب إلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ١٢٣١ ج و ٦٥ م مجموع ما يستحقه من مرتبات وبدل إنذار ومقابل أجازة ومكافأة مدة الخدمة والعلاوة الدورية مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة وإلزام النفاذ بأن تدفع له ٢٠٨ ج و ٦١٢ م مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة ، ودفع البنك بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الطلبات المتعلقة بالأجر . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بالنسبة للطلبات الموجهة للمدعى عليه الأول بصفته (١) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الأجر وباختصاصها بنظره (٢) بإلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣٤٨ ج و ٨٠٧ م وألزمته بالمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ بالمعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . (ثانيا) وبالنسبة للطلبات الموجهة للمدعى عليه بصفته التأجيل لجلسة ١٩٦٠/٦/١٣ لنظره . واستأنف أرست هذين الحكيمين لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم الأول والحكم له بمبلغ ٤٥٠٠ ج تعويضا عن الفصل والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للوفاء وتعديل الحكم الثاني بالنسبة لباقي الطلبات الى مبلغ ١٢٧٦ ج و ١٢٦ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للوفاء وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٦٥ سنة ٧٨ ق ، كما استأنف البنك الحكم الأخير استئنافا مقابلا طالبا الحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطلبات الخاصة بالأجر والمكافآت ومن باب الاحتياط إلغاءه فيما قضى به من إلزام البنك بمبلغ ٢٠٢ ج و ٤٧٥ م مكافأة نهاية الخدمة ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٧٧ سنة ٧٨ هـ . وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف رقم ١٣٦٥ سنة ٧٨ ق المرفوع من أرست بانوب رزق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التعويض بجلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ وإلزام بنك التسليف الزراعى والتعاونى بأن يدفع لاستأنف مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض عن الفصل

التعسفى وبتعديل الحكم المستأنف الصادر بجلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ الى إلزام البنك المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٢٥٣ ج و ٦٥٩ م وذلك بالنسبة لباقي الطلبات والفوائد القانونية بواقع ٠.٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في فبراير سنة ١٩٥١ حتى الوفاء عن مجموع المبلغين سالفى الذكر والمصاريف المناسبة من الدرجتين بالنسبة لهما ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماه عنهما ، وفي موضوع الاستئناف المقابل رقم ١٧٧٧ سنة ٧٨ ق برفضه وإلزام رافعه بمصروفاته وبمبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماة . وطعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن تمسك في دفاعه لدى محكمتي الموضوع بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة للأجور والمكافآت وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفع مع وجاهته ومطابقته للقانون وفي ذلك ما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى أو قيمتها تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى في الاختصاص ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في طلب الأجور وفي ١٩٦٠/٤/٢٥ قضت برفض الدفع وتمسك الطاعن بهذا الدفع في الاستئناف المرفوع منه وقضى الحكم المطعون فيه في موضوع هذا الاستئناف برفضه فإنه يكون قد اشتمل على قضاء ضمنى في الاختصاص .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى بالمكافأة (بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقى المدة) وهو خطأ ، لأن المطعون عليه لم يعمل في البنك عشرين سنة وبفرض استحقاقه

المكافأة نهى لا تتجاوز أجر تسعة شهور وهي الحد الأقصى الذي حددته المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — وهو الذي يحكم واقعة الدعوى — يبين أنه نص في المادة ٢٣ منه على أنه ” إذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على الوجه الآتي (١) ... (ب) للعمال المعيّنين بالمساهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر تسعة شهور على أن يمنع من بلغت خدمته عشرين سنة فأكثر مكافأة تعادل أجر سنة “ وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه من العمال المعيّنين بالمساهية الشهرية وأمضى في خدمة البنك حوالي ١٦ سنة وأجره ٢٩ ج و ٢٨٥ م وقضى له الحكم المطعون فيه بمكافأة قدرها ٨٩٣ ج و ٤٦٢ م ” بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقى المدة بحسب قانون عقد العمل الفردى يضاف إليه مرتب شهر عن كل سنة وفق لأئحة البنك “ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أضاف إلى مرتب المطعون عليه وقدره ٢٢ ج و ٢٧٥ م المقابل الشهري للمكافآت والعلاوة الدورية والنسبة المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فرفع بذلك مرتبه وبدل الإنذار إلى ٢٩ ج و ٢٨٠ م واحتسب المكافأة بواقع ٣٠ ج و ٢٨٧ م دون مبرر واضح ودون أن يرد على ما تمسك به البنك من أن هذه المنح ليست عامة ولا مستقرة ومتروك تقديرها له بعد عرض الميزانية على مجلس الإدارة ويصدر بها قرار سنوى مستقل ويحرم منها بعض فئات العمال والمستخدمين وفى ذلك ما يخرجها عن حكم الأجر الذى تقصده المادة ٦٨٣ من القانون المدنى ، وكذلك تقرير العلاوة الدورية أو عدم تقريرها فهو متروك للبنك وليس إلزاما عليه ، وهذا من الحكم بقصور ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٠/٤/٢٥ يبين أنه بعد أن أورد دفاع البنك ومنه " أن المدعى لم يمنح مرتباً منذ يناير سنة ١٩٥٠ لا تقطاعه عن العمل ولذا فلا محل لإضافة علاوة الغلاء الجديدة وفقاً للأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأن مكافأة الميزانية ومكافأة التكوين مازالتا من المنح الخاضعة لإرادة البنك فلا محل لإضافة أيهما إلى الأجر " قضى برفض طلب العلاوة الدورية وإضافة علاوة الغلاء ومكافأة التكوين والميزانية مستنداً في ذلك إلى أنه " بالنسبة لطلب مكافأة التكوين ومكافأة الميزانية فإن المحكمة ترى بداءة بحث طبيعة هاتين المكافأتين ولما كان الثابت من الأوراق ومنشورات منح هذه المكافآت أن نظام البنك في صرف هذه المنح جرى على أنها لا تصرف إلا بعد عرض الميزانية على مجلس الإدارة وأن يصدر بمنحها سنوياً قرار مستقل كما أنها ليست مطلقة من كل قيد " وأنه " لما كان الأصل أن المكافأة لكي تكون إلزامية يتعين أن تكون عامة وأن تكون مستقرة أي تصرف مدة كافية من شأنها أن تبعد صفة احتمال تركها لتقدير رب العمل وأن تكون ثابتة " وأنه " لما كان الثابت مما تقدم أن هذه المكافأة لم تكن عامة بجرمان بعض الموظفين منها فإنه يتعين اعتبارها مجرد منح خاضعة لتقدير رب العمل وليست إلزامية كما أنه لا يمكن اعتبارها جزءاً من الأجر " وأنه " على ضوء ما تقدم يكون طلب المدعى الخاص بمكافآت التكوين ومكافآت الميزانية المستند أصلاً إلى اعتبارها حقاً وجزءاً من الأجر وليست منعا لا محل له ويتعين رفضه " — وأن الثابت " أن المدعى لم يعمل من يناير سنة ١٩٥٠ ومن ثم تكون العلاوة الدورية التي يقرر استحقاقه لها في سنة ١٩٥٠ لا محل له ويتعين رفضه " وأن " أجر المدعى الأخير هو ٢٢ ج و ٢٧٥ م وهو الأجر الذي تقاضاه فعلاً في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولم يتقاض أجر بعده وهو الأجر الشامل لعلاوة الغلاء المقررة وقت صرفه والذي ترى المحكمة الأخذ به ولا ترى محلاً لإضافة علاوة الغلاء وفقاً للأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ " ومع تمسك البنك بهذا الدفاع في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن فقد قضى الحكم المطعون فيه بالمرتب من يناير إلى يونيو سنة ١٩٥٠ وأضاف مكافأة التكوين والميزانية وعلاوة الغلاء مستنداً في ذلك إلى أن " المحكمة ترى أنه يستحقه كاملاً لأن له إجازات إعتيادية متوفرة ولم ينكر البنك ذلك " " وله الحق في أجازة مرضية ٦٠ يوماً وإعتيادية ثلاثة شهور "

وأنه " وفقا لما هو ثابت من الأوراق أن أجر الموظف ٢٢ ج و ٢٧٥ م يضاف إليه ٢ ج و ٧٥٠ م ما يستحقه من مكافأة ميزانية البنك ومكافأة تموين قدرها ١ ج و ٣٧٥ م ثم علاوة الغلاء بحسب الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وعلاوة دورية ١ ج فيكون المجموع ٢٦ ج و ٤٠٠ م مرتب يناير سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٢٦ ج و ٤٠٠ م مرتب فبراير سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٢٩ ج و ٢٨٠ م مرتب مارس سنة ١٩٥٠ و ٢٩ ج و ٢٨٠ م مرتب أبريل سنة ١٩٥٠ و ٢٩ ج و ٢٨٠ م مرتب مايو سنة ١٩٥٠ و ٢٩ ج و ٢٨٠ م مرتب يونيو سنة ١٩٥٠ ثم مرتب شهر ٢٩ ج و ٢٨٠ م بدل إنذار ، ١٤ ج و ١٤٠ م مرتب نصف شهر بدل أجازة إعتيادية ومبلغ ٨٩٣ ج و ٤٦٢ م مكافأة بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقى المدة بحسب قانون عقد العمل الفردى يضاف إليه مرتب شهر عن كل سنة وفق لائحة البنك (البند ٦ ألف) ١٦×٣٠ ج و ٢٨٧ م + $٧,٥$ ج $\times ٣٠$ ج = المبلغ المتقدم " ولم يرد على دفاع البنك فى هذا الخصوص وتحجب بذلك عن مواجهته بينما هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليه بمكافأة إضافية فى حين أن قرار البنك بمنحها لم يصدر إلا فى ١٠/١/١٩٥١ وبعد فصل المطعون عليه ، وهو يسرى فى شأن من يترك الخدمة بعد تقريرها ولا ينسحب على الماضى وصرفها مقيد بشروط غير متوافرة فى المطعون عليه ، ومع تمسك البنك بهذا الدفاع فقد أغفل الحكم الرد عليه .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن الطاعن لم يقدم اللائحة التى يستند إليها وهو بذلك يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض دون أن يحقق الضرر الذى لحق المطعون عليه وأخطأ فى تحديد أجره وهو من عناصر تقدير التعويض ، وقد تمسك البنك فى دفاعه بأن المطعون عليه لا يستحق تعويضا وفقا للمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ ولم يضمن طلباته المعدلة طلب التعويض ولم يحفظ لنفسه الحق فى استئناف الحكم الصادر برفضه واغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الأخير .

وحيث إن هذا السبب فى محله وذلك لما سبق بيانه فى خصوص السبب الثالث ولأن الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب السابع أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بفوائد عن مبلغ التعويض وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن التعويض لم يكن معلوم المقدار وقت الطلب .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه متى كان التعويض المطلوب من الخطأ — التقصيري أو العقدي — مما يرجع فيه إلى تقدير القاضي المطلق فإنه لا يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — معلوم المقدار وقت الطلب في معنى المادة ٢٢٦ من القانون المدني، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بفوائد عن مبلغ التعويض من تاريخ المطالبة الرسمية فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السببين الثامن والرابع أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بمرتب المدة من يناير إلى آخر يونيه سنة ١٩٥٠ مستندا في ذلك إلى أن له أجازات اعتيادية متوفرة وأجازة مرضية ، وهو خطأ في تطبيق القانون وقصور ، لأن البنك تمسك في دفاعه بأن المطعون عليه انقطع عن العمل منذ أول يناير سنة ١٩٥٠ وأوقف في ٢١ مايو وفصل في ١٥ يونيه فلا يستحق أجرا عن هذه المدة ولم يتعرض الحكم لهذا الدفاع ولم يبرر قضاءه بالأجر بعد الوقف أو الفصل ، والقول بأن للمطعون عليه أجازة مرضية وأجازات اعتيادية لا يبرر الحكم له بالمرتب — كما قضى له بمبلغ ١٢٥٣ ج و ٦٥٩ م مجموع مرتبه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر يونيه وبديل الإنذار والمكافأة في حين أن مجموع طلبات المطعون عليه هو مبلغ ١٢٣١ ج و ٦٥ م وبذلك يكون قد قضى للمطعون عليه بأكثر مما طلب .

وحيث إن الوجه الأول من هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن البنك تمسك في دفاعه بأن المطعون عليه لا يستحق أجرا "عن الشهور من يناير سنة ١٩٥٠ إلى يونيه سنة ١٩٥٠ لأنه لم يؤد عنها عملا" ورد الحكم المطعون فيه بأن "المحكمة ترى أنه يستحقه لأن له أجازات اعتيادية متوفرة ولم ينكر البنك ذلك ولم يقدم دليلا ينفي ذلك وله الحق في أجازة مرضية ٦٠ يوما واعتيادية ثلاثة شهور للرض والبنك قد أعطى له ٦٠ يوما مرضية و ١٨ اعتيادية فوق ذلك بسبب المرض في ٣٠/٤/١٩٥٠ ثم أوقف الموظف بخطابه في ٢١/٥/١٩٥٠" وهي تقارير غير سائغة لا تبرر قضاءه والوجه الثاني غير مقبول ولا جدوى فيه بعد أن حكم في الالتماس رقم ١٥٩٣ سنة ٧٩ ق استئناف القاهرة بتعديل الحكم إلى مبلغ ١٢٣١ ج و ٦٥ م .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٦٢)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) أحوال شخصية . "نسب" . "ثبوته" . دعوى . "دعوى النسب" .
"إثباتها" .

دعوى النسب . بقاؤها على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية . جواز
إثباتها باليمين .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "الزواج" .
"الزواج الفاسد" . "أثره" .

الزواج الذي لا يحضره شهود . زواج فاسد . حكمه . ثبوت النسب بالدخول
الحقيقي .

١ — دعوى النسب لا تزال باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية
ويجوز إثباتها باليمين .

٢ — الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد وبالدخول الحقيقي تترتب
عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٢٣٦

سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية تطلب الحكم بثبوت نسب البنت (فاطمة) من أبيها المدعى عليه مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لدعواها أنها تزوجت بالمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى الذى حرر بورقة عرفية بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٥٤ وأنه عاشرها معاشرة الأزواج وأنجبت منه على فراش الزوجية الصغيرة (فاطمة) المولودة فى ١٩٥٦/١٠/٢٩ وإذ أنكر المدعى عليه نسب هذه البنت إليه فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها ، وبجلسة ١٩٦٠/٤/١١ عادت المدعية وقررت أنها أنجبت من المدعى عليه ولدا اسمه (علاء) فى ١٩٦٠/٣/٢٩ وعدلت طلباتها إلى ثبوت نسب الولدين . وأنكر المدعى عليه الزوجية والنسب وبتاريخ ١٩٦١/٤/٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن أبوة المدعى عليه لولديها (فاطمة وعلاء) المولودين فى ١٩٥٦/١٠/٢٩ ، ١٩٦٠/٣/٢٩ وللمدعى عليه النفى بذات الطرق ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٢/١٠ حكمت حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بمصروفاتها وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٢ سنة ٧٩ ق . وفى ١٩٦٣/١/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وثبوت نسب فاطمة المولودة فى ١٩٥٦/١٠/٢٩ وعلاء المولود فى ١٩٦٠/٣/٢٩ إلى والدهما حسن عبد الشافى على المستأنف عليه وألزمته بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بثبوت النسب من غير دليل شرعى وهو عند الحنفية الفراش أو الإقرار أو البيئة وفى واقعة

الدعوى لم يثبت النسب بواحد منها فالنسب يثبت بالفراش وهو العقد والعقد هنا لم يثبت لا بورقة رسمية ولا بورقة عرفية ، وهو كذلك يثبت بالبينة والأصل فيها أن لا تقبل الشهادة على شيء إلا إذا عاينه الشاهد بنفسه واستثنوا من ذلك أموراً منها الزواج والنسب تثبت بالشهرة وهي إما حقيقية وتكون بالسماع من قوم كثيرين لا يتصور تواطؤهم على الكذب أو حكيمة وتكون بشهادة عدلين أو عدل وعدلتين وبشرط ألا تكون بناء على أخبار من صاحب النسب نفسه وأن لا يفسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع فإن فسردت — وعلى ضوء هذه المبادئ يبدو أن الحكم أخطأ في إسناد وقائع الدعوى على الوجه المقرر في الشريعة . إذ باستقراء أوراق الدعوى يتبين أن محكمة أول درجة لم تطعن إلى أقوال الشهود وأطرحتها لأنها مضطربة ومتناقضة ولأن من الشهود من لم يعرف اسم الطاعن الصحيح ومنهم من قرر أن مصدر علمه بالزواج عن أخبار المطعون عليها أو زوج أختها — وما عولت عليه محكمة الاستئناف من وجود ملابس الطاعن الخارجية لدى المطعون عليها واعتبرته قرينة على الزواج الفاسد لا قرينة فيه حيث لم يقم الدليل القاطع على أنها ملابس الطاعن ومن السهل على المطعون عليها الحصول على مثلها ، وما أوردته بالنسبة لشهادة الميلاد مردود بأنهما لا تبيان بذاتهما عن إثبات نسب الطفلين وشبهة التزوير المأدى تأخذ بخناق الشهادة الأولى وعندما علم بها الطاعن رفع اللجنة المباشرة رقم ١٦٦٣ سنة ١٩٦٠ بولاق وبلغ النيابة بالتزوير وحين فوجئ بالشهادة الثانية رفع القضية المنضمة رقم ٣٢٢٣ سنة ١٩٦٠ مفوضاً الأمر إلى المحكمة ، كذلك وما أورده بشأن إخطار البنك وإخطار الزيت فإن أياً من هاتين الورقتين ليس فيه قرينة متجة في صحة ثبوت النسب وهي أوراق خاصة بشركة مصطفى عبد الشافي وشركاه التي يعمل فيها الطاعن وفي متناول عدد كبير من العمال الذين يعملون في محلاتها ومن اليسير على أي منهم الحصول عليها والقرينة قائمة على أن يدا آثمة هي التي أتت بها إلى المطعون عليها .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الدعوى على ما استكشفه — وفي حدود سلطته الموضوعية — من أقوال شهود الإثبات حسن سيد وحسن عبد الحفيظ وعبد الحكيم على أحمد ،

وقد شهد الأول بأنه "ذهب إلى مسكن المستأنفة لتنجيد أريكتين لها فشهد المستأنف عليه وعرف منها ومنه أنه زوجها وقد تناول معه طعام الغذاء وأنه لاحظ معها بنتا صغيرة تدعى فاطمة تتراوح سنهما بين سنتين وثلاث سنوات ثم ذهب إلى منزلها بعد ذلك مرتين كانت الأخيرة منهما بعد أن وقع النزاع بينهما وبين زوجها وكانت قد أنجبت الولد الثاني "عليا" وقرر الثاني أنه "يعرف الطرفين وأن المستأنف عليه متزوج بالمستأنفة من خمس سنوات وقد أنجب منها بنتا تسمى فاطمة عمرها نحو خمس سنوات ثم ولدا إسمه علاء بلغ السنة من عمره كما قرر الثالث أنه "كان يعمل لدى والد المستأنفة في مقهاه سنة ١٩٥٣ وأن المستأنف عليه تزوج بالمستأنفة خلال سنة ١٩٥٤ وقد أنجب منها طفلة بعد ثمانية أشهر سميت فاطمة عمرها نحو خمس سنوات وأنه قابل المستأنفة من نحو ثمانية أشهر وكانت حاملا وأخبرته أنها غصبى من زوجها وأنها حامله منه" ولم يصرح واحد منهم أو "يفسر للقاضي" أن شهادته سماعية أو عن أخبار من المطعون عليها ومن غيرها ، وعلى دلالة شهادى النفى ، وما أودع ملف الدعوى من أوراق ، وقد انتهى من سياقها إلى أن "المستأنف عليه تزوج المستأنفة بغير عقد رسمى إخفاء للأمر عن زوجته الأولى التى أنجب منها بإقراره سبعة أولاد وقد جاءت أقوال شهادى النفى مؤيدة شهادة الإثبات فى أن زواج المستأنفة بالمستأنف عليه قد أشيع أمره فأصبح معلوما بالشهرة" ثم أضاف إلى البيئة الشرعية التى سبق إيرادها القرائن المستفادة من "أقوال المأذون ومساهمته فى محضر الشكوى رقم ٥٤١ سنة ٦٠ إدارى قسم بولاق" ومن "حصول المستأنفة على بعض الملابس والأوراق الخاصة بالمستأنف عليه والتى لولا علاقة الزوجية القائمة بينهما ما استطاعت الوصول إليها . فضلا عن إقدامها على تسجيل الطفلين باسمه وعلمه بذلك دون أن يتخذ أى إجراء حتى إذا تقدمت ضده بالشكوى للشرطة ثم أقامت عليه الدعوى قدم ضدها الشكوى رقم ١٦٦٣ سنة ١٩٦٠ إدارى بولاق " - كما انتهى من سياقها إلى أنه "وقد ثبت بالبيئة أن المستأنف عليه قد تزوج المستأنفة زواجا عرفيا لم يحور به سند ولم يحضره شاهدان فإن هذا الزواج يكون فاسدا لفقدانه شرطا من شروط صحته ومن المجمع عليه بين الفقهاء أن النسب يثبت فى النكاح الفاسد احتياطا " .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه لم يقيم على سبب شرعى ، إذ استند في قضائه على أن الطاعن تزوج بالمطعون عليها زواجا عرفيا لم يحرر به سند رسمى ولم يحضره شاهدان وهو زواج فاسد يثبت به النسب مع أن الزواج الذى لم يحضره شهود لا يثبت بالبينة ولكن بالإقرار والطاعن لم يقر بزواج صحيح ولا فاسد ولم تدع المطعون عليها هذا الزواج الفاسد بل ادعت العقد الصحيح ، وإذا جرى على أن النسب يثبت بالشك وهو قول ليس له أساس فى الفقه الإسلامى ولم يقل به أحد من الفقهاء ومن شأنه أن يفتح باب الشر فى زمن فسدت فيه الذمم وساءت الأخلاق مما دعا إلى إصدار القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والنص فى المادة ١٥ منه على أنه لا تسمع دعوى النسب عند الإنكار لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها بحيث لا يجوز بعد ذلك القول بأن النسب يثبت مع الشك ويبنى على الاحتمالات النادرة حملا لحال المرأة على الصلاح .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه (الأول) منه بأن دعوى المطعون عليها هى دعوى نسب وهى باقية على حكمها المقرر فى الشريعة ويجوز إثباتها بالبينة ، ومردود فى الوجه (الثانى) بأن ما أورده الحكم فى هذا الخصوص إنما كان بصدد ما أثاره الدفاع عن الطاعن من اضطراب وتناقض فى أقوال الشهود ، وقد رد على هذا الدفاع بأنه لا صحة له ثم استطرد يقول " وفضلا عن ذلك فإن القضاء قد استقر على أن الأصل فى النسب الاحتياط فى ثبوته ما أمكن فهو يثبت مع الشك ويبنى على الاحتمالات النادرة التى يمكن تصورهما بأى وجه حملا لحال المرأة على الصلاح وإحياء للولد ويتفرع على ذلك أنه إذا احتملت عبارة " إثبات النسب وعدمه صرفت للإثبات وأجيزت الشهادة بالشبهة والتسامع واغتفر التناقض فيها وإذا تعارض ظاهران فى النسب قدم المثبت له " وهو استطراد لم يكن له أثر فى قضائه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه تعرض لإيجاب المطعون عليها وقبول الطاعن وصاغ منهما عقد زواج فاسد أثبت على أساسه النسب المزعوم ، وهو خطأ ومخالفة لما هو مقرر فى الشريعة الإسلامية من أن كل عقد لا بد له من إيجاب وقبول صحيحين صدر كل منهما عن ذى أهلية وانصل أحدهما

بالآخر في المجلس واتفقا فيما وردا عليه ، والدليل هنا قائم على انتفاء الإيجاب والقبول لدى كل من المطعون عليها والطاعن — وخير دليل على ذلك واقعة المأذون وقد رفض الطاعن إنشاء العقد في مجلسه وعندما طلبت المطعون عليها إثبات نسب الطفل الآخر سارع الطاعن إلى القضاء المستعجل وطلب إحالة وإحالتها وإحالة الطفلين إلى الطب الشرعي ليقول كلمته وعندما فوجئ بشهادة الميلاد سارع فأبلغ النيابة بتهمة التزوير وفي ذلك ما يبعد قبول الطاعن عن إيجاب المطعون عليها ، وما وقع من المطعون عليها لا يمكن أن يكون إيجابا يؤيد ذلك أقوال شاهدة النفي وواقعة الورقة المصطنعة وما اشتملت عليه من عقد زواج عرفي على صداق قدره ٣٠٠ ج فهي لا تحمل أية توقيعات ولا تصح مسوفا للزوجية وقد اشترط المشرع لقيامها أن يكون الزواج ثابتا بعقد رسمي واستثنى دعوى النسب وتركها على حكمها المقرر ويقول الفقهاء إن محل ذلك أن يكون أساس ثبوت النسب هو الدعوى أو الدخول بشبهة أسقطت الحد ومحت وصف الزنا — وتكييف العلاقة بين الطاعن والمطعون عليها بأنها زواج فاسد لا سند له في أحكام الشريعة إذ الزواج الفاسد هو ما اختل ركن من أركانه أو لم يستكمل شروط صحته والمحققون من الحنفية لا يفرقون بين العقد الباطل والفاسد في الزواج .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بما سبق بيانه في صدد الرد على الأسباب الثلاثة الأولى ومردود (ثانيا) بأنه جدل موضوعي لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض ومردود (ثالثا) بأن الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد ترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقي .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أنه في جلسة ١٩٦٢/١١/٣٠ طلب وكيل المطعون عليها ضم القضية رقم ٣٢٢٣ سنة ١٩٦٠ مستعجل مصر وقررت المحكمة ضمها وفيها تقرير طبيب شرعي أثبت أن فصيلة دم البنت من غير فصيلة دم الطاعن والمطعون عليها وفصيلة دم الولد من فصيلة دم الطاعن وهو حجة ودليل تتعلق به حقه ، وقد أسقط الحكم المطعون فيه كل بيان عن هذا التقرير وأغفل بذلك النص على خلاصة ما استند إليه الخصوم من دليل واقعي وحجة قانونية كما أهدر دليلا عليها قاطعا ما كان يجمل أو يصح شرعا ولا قانونا أن يهدره لأن الأبحاث

العلمية لا تكذب وقواعد الشريعة لا تتنافى معها — كذلك أخطأ الحكم إذ لم يذكر في منطوقه اسم الطفلين المحكوم بنسبهما واقتصر على القول بثبوت نسب فاطمة المولودة في ١٩٥٦/١٠/١٩ وعلاء المولود في ١٩٦٠/٣/٢٩ إلى والدهما حسن عبد الشافي على ، وهو نقص ومخالفة للسادة ٤٤٩ مرافعات التي توجب أن يذكر الحكم أسماء الخصوم وألقابهم وكلا الطفلين من خصوم الطاعن وكان يتعين أن ينص في منطوق الحكم على اسم كل منهما .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على البيئة وهي تكفي لجملة وفيها الرد الضمني على ما تمسك به الطاعن من أدلة ودفاع ، ومردود (ثانيا) بأن منطوق الحكم أورد اسمي الطفلين — فاطمة وعلاء — ونسبهما إلى والدهما حسن عبد الشافي على ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هويس .

(٢٦٣)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) وقف . ” النظر عليه ” . ” وكالة ناظر الوقف عن المستحقين ” .
 وكالة . دعوى . ” شروط قبول الدعوى ” . ” الصفة في الدعوى ” .

وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة
 والعناية بأعيان الوقف . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . صدور
 حكم بالاستحقاق في الوقف ضد الناظر والحارس القانوني . مساهمة المستحقين مستحقين
 غير مختصين بأشخاصهم . لا يعتبر حجة عليهم . جواز توجيه الدعوى بالاستحقاق
 في الوقف إلى الناظر بصفته مستحقاً هو الآخر . قبول الدعوى رغم عدم اختصاص باقي
 المستحقين .

(ب) وقف . ” النظر عليه ” . ” مسئولية ناظر الوقف عن ريع الحصة
 المتنازع عليها ” . ” الريع الواجب على ناظر الوقف ” .

المنازعة في الاستحقاق في الوقف . مسئولية ناظر الوقف — أو غيره من
 المستحقين — من ريع الحصة المتنازع عليها لا تكون إلا من وقت أن يصبح مـ
 النية . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه بالاستحقاق .

١ — وإن كانت وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه وفقاً لأحكام القانون
 رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات — وعلى ما جرى به قضاء
 محكمة النقض — أصبحت تقف عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية
 بأعيانهم ولا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق ، وكان الحكم الذي يصدر
 بالاستحقاق في الوقف ضد الناظر والحارس القانوني عليه ماساً باستحقاق مستحقين

لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم (١) إلا أن ذلك لا يمنع من توجيه الدعوى بالاستحقاق في الوقف إليه بصفته مستحقاً هو الآخر ولا يمنع من قبولها عدم اختصاص باقي المستحقين طالما أن الحكم الذي يصدر فيها لا يلزمهم ولا يعتبر حجة عليهم . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها اختصت الطاعنين بصفتهما حارسين قانونيين ومستحقين في الوقف وهي تتجه إليهما بهذه الصفة الأخيرة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبولها لرفعها على غير ذي " كامل صفة " ولعدم اختصاص باقي المستحقين ، فإنه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من رفض الدفع .

٢ - متى كان الاستحقاق في الوقف متنازعا فيه فإن مسؤولية ناظر الوقف - أو غيره من المستحقين - عن ريع الحصة المتنازع عليها لا تكون إلا من وقت أن يصبح مياء النية وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه بالاستحقاق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون عليها بالريع من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن اعتدال محمد فهم الساعي أقامت الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥٦ الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية ضد اسماعيل حلى البارودي ونحيس

(١) نقض ١٩٦٤/١٢/١٧ . الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ١٦١ ونقض

١٩٦٤/٤/١٥ . الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق . السنة ١٥ ص ٥٥٠ . ونقض ١٩٥٩/٣/٥ .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٠ ص ٢١٤ .

محمد القباني بصفتهم حارسين على وقف المرحوم الحاج محمد ساعي باشي بن عمر المغربي الشهير بالمراكشي تطلب الحكم باستحقاقها لحصة في هذا الوقف، وقالت شرحا لدعواها أنه بموجب الاشهاد المحرر في سنة ١١٣٢ هجرية وقف المرحوم الحاج محمد ساعي باشي بن المرحوم الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشي الأعيان المبينة به وأنشأ وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده — وفيما عدا الدار الصغرى — يكون وقفا على أولاده ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف وقد توفي الواقف سنة ١٧٤٧ ميلادية عن أولاده محمد الساعي وإبراهيم ومصطفى وكله ثم توفي محمد الساعي سنة ١٨٠٥ عن ابنه علي محمد الساعي ثم توفي علي محمد الساعي سنة ١٨٦٣ عن ابنه سيد أحمد ثم توفي سيد أحمد سنة ١٩١٢ عن أولاده علي وسيد أحمد وحفيظه وفاطمة ثم توفي علي بن سيد أحمد سنة ١٩١٢ عن أولاده محمد فهم وأنيسه وشفيقه وزليخة وزهره وفتحية وحفيظه وحسنية وهانم، وإذ توفي محمد فهم في ٢٩/٥/١٩٢٦ عن ولديه حلمي واعتدال — المدعية — ثم توفي حلمي سنة ١٩٢٨ عقيما عن أخته المدعية واستحققت بذلك نصيب والدها محمد فهم وقدره $\frac{2}{7}$ من أعيان الوقف فقد طلبت الحكم لها به مع ريعه من تاريخ الوفاة والمصاريف والأتعاب. وأثناء نظرها وجهت المدعية دعواها إلى المدعى عليهما بصفتهم مستحقين في الوقف علاوة على صفتهم كحارسين وإلى باقي المستحقين وإلى وزارة الأوقاف. ودفع المدعى عليهما بعدم سماع الدعوى لمضي المدة المانعة من سماعها وفقا للأداة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي الموضوع انكرا على المدعية استحقاقها وطلبها رفض الدعوى. وفي ١٤/١/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بعدم سماع دعوى المدعية وألزمها بمصاريفها وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة. واستأنفت المدعية هذا الحكم طالبة الغاءه وفي ١٨/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبسماع الدعوى وإعادتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية للفصل في موضوعها. وبعد تسجيلها وفي ٣٠/١٢/١٩٦١ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن المرحوم الحاج محمد ساعي ابن الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشي توفي في سنة ١٧٤٧ والمحضر ميراثه الشرعي في أولاده

محمد الساعى و ابراهيم ومصطفى وكله فقط ثم وفاة محمد الساعى بن محمد بن عمر المغربي الشهير بالمراكشى فى سنة ١٨٠٥ وانحصر ميراثه الشرعى فى ابنه على محمد الساعى فقط ثم وفاة على محمد الساعى بن محمد ساعى بن عمر المغربي الشهير بالمراكشى فى سنة ١٨٦٢ وانحصار ارثه الشرعى فى ابنه سيد أحمد فقط ثم وفاة سيد أحمد على محمد الساعى ابن محمد ساعى بن عمر المغربي الشهير بالمراكشى فى سنة ١٩١٢ وانحصار ارثه الشرعى فى زوجته شراره جارجى أبو النوارج وفى أولاده على وسيد أحمد وحفيظه وفاطمة فقط ثم وفاة على بن أحمد بن على محمد ساعى المراكشى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ وانحصار ارثه الشرعى فى زوجته سيدة محمد حسنين وفى والدته شراره جارجى أبو النوارج وفى أولاده محمد فهميم وأنيسة وشفيقه وبديعه وزليخة وزهرة وفتحية وحفيظه وحسيبه وهانم فقط ثم وفاة محمد فهميم على سيد أحمد الساعى ابن على بن محمد ساعى بن عمر المغربي الشهير بالمراكشى فى ٢٩/٥/١٩٢٦ وانحصار ارثه الشرعى فى زوجته هانم عبد الرحمن غراب وفى ولديه منها اعتدال (المدعية) وحامى فقط ثم وفاة حامى محمد فهميم بن على بن سيد أحمد الساعى المذكور فى سنة ١٩٢٨ وانحصار ارثه الشرعى فى والدته هانم عبد الرحمن غراب وفى أخته الشقيقة اعتدال محمد فهميم على سيد أحمد الساعى (المدعية) فقط من غير شريك ولا وارث لكل منهم سوى من ذكر ولينفى المدعى عليهما ذلك بذات الطرق "وبعد سماع أقوال الشهود عادت وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٣ فخضعت حضوريا على المدعى عليهما بصفتهما حارسين ومستحقين فى وقف المرحوم محمد ساعى باشى ابن المرحوم الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشى باستحقاق المدعية اعتدال محمد فهميم الساعى فى وقف المرحوم محمد ساعى باشى ابن المرحوم الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشى لنصيب قدره تسعة أسهم وخمسة وسبعين جزءا وسبعة وسبعين جزءا من مائة من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا يتقسم إليها الواقف المذكور جميعه وأمر المدعى عليهما اسماعيل حامى ونحيس محمد المذكورين بصفتهما حارسين على الوقف المذكور بتسليم المدعية ربع هذا النصيب من ١٧ يونيه سنة ١٩٤٦ وإلزام المدعى عليهما المذكورين والخصم الثالث المذكور بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبين الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٥

سنة ١٩٦٣ — استحقاق — وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزم المستأنفين بالمصاريف وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليها الأولى . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما بوجوب اختصاص جميع المستحقين ودفعاً بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل صفة وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع استنادا إلى أن الطاعنين يضعان اليد على أعيان الوقف ولا حاجة لاختصاص باقي المستحقين ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات وقد نص في المادة الخامسة منه على أنه إلى أن يتم تسليم أعيان الوقف "تبقى تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون له صفة الحارس" ومقتضاها أنه أسقط عن ناظر الوقف اختصاصاته وجعله حارسا تقتصر مهمته على إدارة أعيان الوقف والمحافظة عليها ، وهو ما ينبنى عليه أن لا تكون له صفة في النيابة عن المستحقين في دعاوى الملكية والاستحقاق وتوجيه الدعوى إلى الطاعنين بصفتهما مستحقين في الوقف فضلا عن صفتي الحارسين لا يغني عن اختصاص باقي المستحقين .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه وإن كانت وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أصبحت تقف عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية بأعيانه ولا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق ، وكان الحكم الذي يصدر بالاستحقاق في الوقف ضد الناظر والحارس القانوني عليه ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من توجيه الدعوى بالاستحقاق في الوقف إليه بصفته مستحقا هو الآخر ولا يمنع من قبولها عدم اختصاص باقي المستحقين طالما أن الحكم الذي يصدر فيها لا يلزمهم ولا يعتبر

حجة عليهم — وإذا كان ذلك وكان الالباب في الدعوى أن المطعون عليها اختصمت الطاعنين بصفتها حارسين قانونيين ومستحقين في الوقف وهي تتجه إليهما بهذه الصفة الأخيرة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبولها لرفعها على غير ذي " كامل صفة " ولعدم اختصاص باقي المستحقين فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من رفض هذا الدفع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة أول درجة بأن الواقف هو " الحاج محمد عمر المغربي الشهير بالمراكشي " وليس " محمد الساعي " الذي تدعى المطعون عليها الانتساب إليه واحتكا في ذلك إلى كتاب الوقف وإلى أن عبارة " ساعي باشي " الواردة فيه ضمن عبارة " محمد ساعي باشي بالثغر سابقا بن المرحوم الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشي " إنما قصد بها التعريف بوظيفته وليست لقب شهرة له ، وعبارة " بالثغر سابقا " هي للتعبير عن المكان والزمان الذين تولى فيهما الواقف رئاسة البريد ، واستدلا على ذلك بالتوكيلين الصادرين من بعض المستحقين في جمهورية تونس والمصدق عليهما من وزارة الخارجية المصرية وقد ذكر فيها اسم الواقف الصحيح دون وظيفته وهي " ساعي باش بالثغر سابقا " والمستخرجات الرسمية من دفاتر مواليد " سيد أحمد الساعي " و " على سيد أحمد الساعي " و " فهم الساعي " وحجة وقف بنى سوييف المقدمة من المطعون عليها ولم يرد فيها عبارة المغربي " أو " المراكشي " وبالبرقية التي أرسلتها في ٢٧/٤/١٩٥٥ إلى حراس وقف المراكشي بالاسكندرية ، كما استدلا لذلك بأن الوقف الذي تدعى الاستحقاق فيه لم يعرف منذ إنشائه إلا بوقف المراكشي وذلك على ما يستفاد من خطاب رئيس محكمة الاسكندرية الشرعية وخطابات مصلحة المساحة إلى ناظرى الوقف ومن دفاتر الوقف وسراكي المستحقين ، وردت المحكمة بأن " ساعي باش جزء من اسم الواقف وليست اسما لوظيفته " وأن " المدعى عليهما اعترفا في الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية الجيزة الابتدائية بأن " ساعي " جزء من اسمه وأحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي في أسبابه ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للسادة ١٥٠ من القانون المدني وهي تنص على أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين

ولا يعترض على ذلك بأن لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود والمحركات لأن ذلك مشروط بعدم الخروج عن عبارتها ما دامت هذه العبارة ظاهرة ، كما لا يعترض على ذلك بأن الطاعنين اعترفا في الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٥٨ بأن "ساعي" جزء من اسم الواقف إذ هو خطأ مادي محض وقع فيه محاميهما وهو محرر صحيفة الدعوى والعبرة باسم الواقف الوارد في كتاب الوقف ، واعتبار هذا الخطأ المادي الذي يقع فيه محام غريب عن العائلة نتيجة السهوة وعدم استيفاء الدراسة هو استخلاص نتيجة من مقدمة لا تؤدي إليها ، وفي ذلك ما يجعل بالحكم باطلا للقصور في أسبابه فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إليه في أسبابه يبين أنه عرض لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص وتعقبه ورد عليه بأنه "ساعي باشي جزء من اسم الواقف وليس اسما لوظيفته لأنه ليس فيه ما يدل على أنه اسم الوظيفة ولم يقدم المدعى عليهما ما يثبت ذلك" وأن "ساعي جزء من اسم الواقف وهو لقب المدعية التي تدعى الانتساب به للواقف ولا تناقض بين الاسمين لأن الراكشي مأخوذ من المراكشي والساعي مأخوذ من اسم الواقف لأنها جزء من اسمه كما ذكر" وأن "المدعى عليهما اعترفا في الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية الجيزة الابتدائية بأن ساعي جزء من اسمه فقد جاء في عريضة الدعوى على لسانهما الآتي (وبما أنه ثابت من الأوراق الرسمية أن علي محمد الساعي بن محمد ساعي بن عمر المغربي توفي عقيما ولم يعقب ذرية لأنه لم يتزوج وتوفي دون أولاد) وهي تقارير موضوعية سائغة لم ينحرف بها الحكم عن دلالة عبارة إشهاد الوقف وتدخل بذلك في سلطته بغير معقب وفيها ما يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إليه في أسبابه قضى باستحقاق المطعون عليها النصيبها الأصلي والآيل استنادا إلى أن الدفع من الطاعنين بعدم سماع الدعوى لمضى المدة القانونية يعد اعترافا منهما باستحقاقها في الوقف ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الدفع بعدم السماع لا يعتبر إقرارا بالاستحقاق وقد تمسكا به على افتراض أن علي المراكشي

لم يمت عقيما بل ترك ولدا يدعى سيد أحمد كما تمسكا في كافة مراحل الدعوى بـ إنكار انتساب المدعية إلى الواقف وبعدم استحقاقها هي وورثيها في الوقف .

وحيث أن هذا السبب مردود ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أنه ورد في أسبابه أنه " وكيل المدعى عليهما بـ جلسة ١٩٥٨/٣/٣ قال أنني أدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة الطويلة أكثر من ٣٠ سنة وقال إن المدعية تتلقى حقها من الواقف وقد سقط حق مورثها في تلقى الاستحقاق ولائحة المحاكم الشرعية والمادة ٣٧٩ من القانون المدني أيضا تؤيد ذلك - فقول وكيل المدعى عليهما ذلك فيه اعتراف منهما بأن المدعية مستحقة في هذا الوقف إلا أن هذا الحق قد سقط لأن حق مورثها قد سقط بمضى المدة الطويلة أكثر من ٣٠ سنة " ، وما أورده الحكم من ذلك تزيد لم يكن له أثر ظاهري في قضائه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ عول في قضائه بالاستحقاق على إشهادين شرعيين استصدرتهما المطعون عليها سنة ١٩٥٥ مستندا في ذلك إلى المادة ٣٦١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن تحقيق الوفاة والوراثة ، مع ثبوت اصطناعهما وتزويرهما ، وفي حين أن هذين الإشهادين باطلان لعدم إعلان باقى الورثة وعلى الأقل لا يعتبران حجة على الطامنين عملا بما هو مقرر من أن إعلام الوفاة والوراثة لا يكون حجة إلا على المتصادقين وهم الذين أعلنوا بالحضور أمام المحكمة ولم يجيبوا بشيء أصلا على ما تضمنه الطلب .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى حكم المحكمة الابتدائية الذى أحال الحكم المطعون فيه إليه في أسبابه يبين أنه عرض لدفاع الطامنين في هذا الخصوص ورد عليه " بأن المادة ٣٦١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ نصت على أنه يكون تحقيق الوفاة والوراثة حجة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى بإخراج بعض الورثة أو إدخال آخرين . ولم يصدر حكم بإدخال أو إخراج أحد من الورثة في الإشهاد رقم ٤٨٠ سنة ١٩٥٥ وراثات الجيزة وكذلك الإشهاد رقم ٥٤٠ سنة ١٩٥٥ وراثات الجيزة " وأن المدعى عليهما " قد رفعوا الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٥٨ بإبطال الإشهادين المذكورين أمام محكمة الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية وحكمت المحكمة في ١٩٥٨/١١/٢٤ بعدم (١١١٠)

قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وفضلا عن ذلك فإن المدعية أثبتت الوفاة والوراثة بالشهود الذين شهدوا على الوجه المبين بوفاة الواقف ومن توفي بعده حتى المدعية " وهى تقارير موضوعية سائغة ولا مخالفة فيها للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم الابتدائى قضى بالنسب والاستحقاق استنادا إلى شهادات إدارية صادرة من مشايخ الحارات وشهادة شهود رددوا ما ورد بهذه الشهادات ، فى حين أن الطاعنين أوردوا فى مذكرتهما أمام محكمة أول درجة بيانات تفصيلية مؤيدة بالأوراق الرسمية تؤكد أن البيانات الواردة فى الشهادات الإدارية مخالفة للحقيقة ولم تكن المحكمة بمناقشة هذه البيانات والرد على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص وفى حين أن شهود المطعون عليهما من محترفى الشهادة أمام المحاكم وقد شهدوا عن وقائع مضى عليها أكثر من قرنين من الزمان وقد جاءت شهادتهم مطابقة للشهادات الإدارية ومخالفة لما ورد فى إشهادى الوفاة والوراثة رقمى ٤٨٠ و ٥٤٠ وراثات الجيزة واختلفوا فى وصل نسب عائلة الساعى بالعقيم على المراكشى ، ولم ترد المحكمة على هذه الطعون الجوهرية ووقفت عند حد القول بأن الشهادة مقبولة من الناحية الشرعية وهو قصور ولا يصلح ردا على تلك المطاعن ، وإذ أحال المحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائى فى أسبابه فإنه يكون مشوبا بمخالفة القانون والبطلان .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أنه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والموازنة بينهما وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قضى بالنسب والاستحقاق ولم يعول على شجرة الوقف ودفاتر نظاره بحجة أن الذين قاموا بتحريرها هم خصوم المطعون عليها ، مع أن المحكمة الشرعية كلفت ناظرى الوقف بعمل شجرة يوقع عليها من المستحقين أو أغلبهم لبيان أنسابهم وأسمائهم وتسجيلها بالمحكمة وكلف الناظران أحد المختصين من الفقهاء بتحريرها وحررها من واقع دفاتر الوقف واكتسبت تاريخا ثابتا سنة ١٩١١ بوفاة محمد المراكشى أحد الموقعين عليها والثابت من الشجرة أن المرحوم على المراكشى الذى تدعى المطعون عليها

أنها من ذريته مات عقيا ، وليس في دفاتر الوقف - وهي سابقة على رفع الدعوى - أى ذكر لوالد المطعون عليها أو جدها المباشر أو الأعلى من بين المستحقين والقول بأن محررى الشجرة هم خصوم المطعون عليها مردود بأن الشجرة حررت طبقا لدفاتر الوقف وبتكليف من المحكمة الشرعية لا بهوى النظر ويرجع تحريرها إلى ستين سنة سابقة على رفع الدعوى وبينما لم تكن ثمة خصومة بين المطعون عليها والطاعنين أو غيرهم من المستحقين ، وهذا من الحكم مخالفة للثابت في الأوراق تعيبه وتبطله فضلا عن أنه لم يتحدث عن دفاتر الوقف وأهدر دلائلها رغم أهميتها .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذى أحال الحكم المطعون فيه إليه في أسبابه يبين أنه استظهر دفاع الطاعنين بشأن الشجرة ورد عليه بأن " المدعى عليهما اعترفا بأن الشجرة صادرة في ١٩١٦ وذكرا أن محمد المراكشى ، موقع عليها مع أنه توفي سنة ١٩١١ باعترافهما فضلا عن أن الذين قاموا بتحريرها هم خصوم المدعية فتركهم للمدعية وسلاتها حتى الواقف لا يحتاج به على المدعية " وما يجرى على الشجرة يجرى على الدفاتر كما استظهر ما ذهبوا إليه من أن على المراكشى مات عقيا وخلص إلى أن المطعون عليها " وأثبت بالإشهاد الشرعى رقم ٤٨٠ سنة ١٩٥٥ وراثات الجيزة المذكور وبالبينة الشرعية أنه قد أنجب ولدا أسمه سيد أحمد " و انتهى إلى الحكم للمطعون عليها بنصيبها الأصلي والآيل بقوله " أما بالنسبة للنصيب الأصلي فقد ثبت أن المدعية هى بنت محمد فهمي وأن محمد فهمي هو بن علي وأن علي هو بن سيد أحمد وأن سيد أحمد هو بن علي وأن علي هو بن محمد وأن محمد هو ابن الواقف المرحوم الحاج محمد ساعى باشى بن الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشى " و " بالنسبة للنصيب الآيل عن أخيها حلمي فقد ثبت أن أخ المدعية حلمي توفي عقيا في سنة ١٩٥٨ بدون عقب ولا ذرية فيؤول نصيبه لأخته الشقيقة اعتدال المدعية " وأن استحقاقها هذا " ثابت بكتاب الوقف الصادر في سنة ١١٣٢ هـ من الواقف المرحوم الحاج محمد ساعى باشى بالثغر سابقا ابن الحاج عمر المغربي الشهير بالمراكشى وباقي الأوراق الرسمية وبالبينة الشرعية . " وهى تقارير موضوعية ضائفة تكفى لحمله ومما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليها ببيع الحصة المدعى بها من ١٧/٦/١٩٤٦ رغم تمسك الطاعنين بأنها لا تتصل بالوقف ولا تستحق فيه ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ يفرض استحقاقها فهي لا تستحق البيع إلا من تاريخ الحكم أو منذ خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه متى كان الاستحقاق في الوقف متنازعا فيه فإن مسئولية ناظر الوقف — أو غيره من المستحقين — عن بيع الحصة المتنازع عليها لا تكون إلا من وقت أن يصبح سىء النية وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه بالاستحقاق. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للطعون عليها بالبيع من ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثامن أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليها بنصيبها على اعتبار عدم نقض القسمة وهو مخالفة لشروط الواقف وللفتوى المؤرخة ١٨ صفر سنة ١٣٢٥ والمودعة ملف الدعوى .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الترتيب الوارد في كتاب الوقف هو ترتيب أفرادى يدل عليه أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه "ثم من بعده — خلا الدار الصغرى — على أولاده ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم من بعدهم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا

بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على أن من مات من الموقوف عليهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه...” وما جرى عليه الحكم من ذلك لا مخالفة فيه لأحكام القانون .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من أمر المدعى عليهما اسماعيل حلمي البارودي ونحميس محمد بصفتهم حارسين على الوقف بتسليم المدعية ريع هذا النصيب من ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ وجعله من تاريخ رفع الدوى في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد الطيف ، وحافظ محمد بدوي ، ومباس عبد الجواد ، ومحمد صدقي البشبهشي .

(٢٦٤)

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) مقالة . " مسئولية المقاول ورب العمل " . " خطأ رب العمل " .

مسئولية المقاول مع رب العمل عما يحدث في البناء من عيوب إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم الذي وضعه رب العمل ومع ذلك أقره المقاول أو كان الخطأ واضحاً لا يخفى أمره على المقاول المحجب . انتفاء مسئولية المقاول إذا نبه رب العمل إلى الخطأ في التصميم ومع ذلك أصر على تنفيذه ومتى كان رب العمل يفوق المقاول في الخبرة وفن البناء . الضرر في هذه الحالة يرجع إلى خطأ رب العمل وحده .

(ب) نقض . " التقرير بالطعن " . " الخصوم في الطعن " . شركات .
" شركة تضامن " .

توجيه الطعن إلى المطعون ضده باعتباره ممثلاً لشركاء متضامين . اعتباره موجهاً إلى شركة التضامن كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها ما دامت المقصودة بالخصومة وذكر اسمها في تقرير الطعن وأعلنت به في مركز إدارتها في شخص ممثلها الحقيقي . الخطأ بتقرير الطعن في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة لا يبطل الطعن .

١ — المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل الذي وضع التصميم والذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري يشترك مع رب العمل في المسئولية عما يحدث في البناء من عيوب إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم وأقره أو كان ذلك الخطأ من الواضح بحيث لا يخفى أمره على المقاول المحجب ، إلا أنه إذا كان المقاول قد نبه رب العمل إلى ما كشفه من خطأ في التصميم فأصر على تنفيذه وكان لرب العمل من الخبرة والتفوق في فن البناء ما يفوق خبرة وفن المقاول

فإن إذعان المفاوض لتعليمات رب العمل في هذه الحال لا يجعله مسئولاً عما يحدث في البناء من تهدم نتيجة الخطأ في التصميم إذ الضرر يكون راجعاً إلى خطأ رب العمل وحده فيتحمل المسؤولية كاملة .

٢ - متى كان الطعن قد وجه للطعون ضده باعتباره ممثلاً لشركاء متضامين فإنه يكون موجهاً إلى الشركة باعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديرها وما دامت الشركة هي الأصلية المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها وقد ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في التقرير بالطعن وأهانت به في مركز إدارتها في شخص ممثلها الحقيقي فإن الطعن يكون صحيحاً وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤ فقرة رابعة من قانون المرافعات دون اعتداد بما يكون قد وقع في تقرير الطعن من خطأ في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة (*) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضده عن نفسه وبصفته رفع على الطاعن بصفته الدعوى رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٣ قائلًا في تبيان دعواه أن بلدية الاسكندرية التي يمثلها الطاعن أشهرت عن مناقصة لإنشاء حوض للسباحة ومساحة لكرة السلة بملعب فؤاد الأول كما أصدرته الهندسة والمباني ببلدية الاسكندرية كل في حدود اختصاصه بيانا بتفاصيل المنشآت المطلوبة مرفقا بها الرسومات والتصميمات التي وضعها أستاذ الخرسانة المسلحة بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية بناء على تكليف من البلدية - وقد تقدم المطعون ضده بعطائه مع التأمين المطلوب وقدره ٢ ٪ من مجموع تكاليف المشروع حسب التقدير الابتدائي ولما رست المناقصة عليه

(*) نقض ١٩٦٣/١/٣ بمجموعة المكتب الفني من ١٤ ص ٦٧ و ١٤/٤/١٩٦٦ من ٩٧

طلبت منه البلدية تمكّلة التأمين إلى النصاب المطلوب وقدره ١٠٪. فقدم خطاب ضمان من البنك البلجيكي بالاسكندرية بمبلغ ١١٩٥٠ ج ثم أصدرت البلدية أمر التشغيل وأبلغته به في ١٩٥٠/١١/٢٢ إعلانا ببدء العمل فشرع في إقامة المنشآت على أساس الرسومات والتصميمات الموضوعة وتحت إشراف المهندسين المتدربين لمراقبة أعماله وأثناء سير العمل طلبت منه البلدية إجراء تعديلات وإضافات كبيرة تختلف عن أصل المشروع وتزيد عليه بلغت تكاليفها نيفا وأربعين ألفا من الجنيهات وبعد الانتهاء من إقامة المنشآت سلمها إلى البلدية ممثلة في لجنة من أربعة من مهندسيها وقد تم ذلك التسليم المؤقت بموجب محرر رسمي في ١٩٥١/٩/٢٠ جاء به أنه بعد المعاينة اتضح مطابقة المنشآت لشروط ومواصفات العطاء كما جاء به أيضا أن بعض الأعمال في حاجة إلى إنجاز (تشطيبات) وإصلاحات قبلت البلدية القيام بها مع إخلاء مسئولية المقاول وبعد مرور سنة على التسليم المؤقت وهو الميعاد المحدد في المادة ٤٧ من عقد المقابلة للتسليم النهائي طلب من البلدية القيام باستلام المنشآت استلاما نهائيا إلا أنها لم تصنع إلى طلبه — وبعد مضي سنتين من الاستلام المؤقت فوجئ من البلدية برفع دعوى مستعجلة قيدت برقم ١٠٨٧ سنة ١٩٥٣ مدني مستعجل الاسكندرية طلبت فيها نذب خير أو أكثر لمعاينة حوض السباحة وإثبات حالته من هبوط في منسوبه: تشريخات في حوائطه وأرضيته وكسوته وكذلك معاينة الكسور في مواسير التغذية والصرف مع تقدير تكاليف الإصلاح وقد أجابت المحكمة طلب البلدية إلى نذب ثلاثة خبراء معينين بالاسم بعد موافقة المطعون ضده عليهم للقيام بتلك المهمة وقدم الخبراء الثلاثة تقريرهم الذي انتهوا فيه إلى أن العيوب التي حدثت بالمنشآت إنما ترجع إلى تربة الأراضى التي اختارتها البلدية لإقامة حمام السباحة عليها إذ أنها كانت تربة غير متجانسة ومكونة من ردم منقول من هضاب قديمة وأن المسئولية في ذلك لا تقع على المقاول الذي اقتصر عمله على القيام بالتنفيذ. وعلى الرغم من ذلك فإن البلدية تراخت في الاستلام النهائي ولما كان يستحق قبلها مبلغ ١٨٨١٧ ج و ٢٩ م من واقع المستخلص النهائي وأعمال المقابلة فقد رفع هذه الدعوى طالبا الحكم به مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية مضيفا إليه مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض

لحرمانه من المبالغ المستحقة له وللتعريض بكفايته الفنية — كما طلب الحكم له بالإفراج عن مبلغ التأمين المصرفي المقدم منه وقدره ١١٩٥٠ ج مع الفوائد من تاريخ محضر الاستلام المؤقت وبندب خبير لمراجعة حسابات المستخلص الختامي وتقدير الفروق التي يستحقها والناشئة عن أخطاء التقدير وبخس أثمان الاعمال الإضافية بالمقارنة بأثمان المثل . دفع الطاعن الدوى طالبا رفضها تأسيسا على أن نصوص عقد المقاولة تلزم المقاول بعمل جسات ودراسة طبيعة الأرض . وترتيب طبقاتها — كما أنه ملزم بمراجعة الرسومات والتصميمات الخاصة بالعمل . قبل الشروع فيه وأنه مسئول عنها كما لو كانت مقدمة منه ما لم يكن سبق التنبيه . منه كتابة بوجود عيب أو خطأ فني فيها ثم وجه الطاعن بجلسة ١٩٥٤/١٢/٢٥ إلى المطعون ضده طالبا عارضا بفسخ عقد المقاولة فسخا جزئيا بالنسبة لحوض السباحة وبرد المبلغ المقابل لهذا الجزء من المقاولة وقدره ١٤٩٠٠ جنيه ملاوة على تعويض قدره ستة عشر ألف جنيه نظير عدم تنفيذ المقاول شروط العقد . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ في الدوى الأصلية — بالزام المدعى عليه بصفته (الطاعن) بالإفراج عن التأمين المصرفي وقدره ١١٩٥٠ جنيها وبالزام المدعى عليه بصفته (الطاعن) بأن يدفع للمدعى بصفته (المطعون ضده) مبلغ ١٨٨١٧ ج و ٢٩ م مع الفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا . من تاريخ الحكم حتى السداد ورفض طلي التعويض والفوائد عن المدة السابقة على الحكم . وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير لتقدير الفروق التي يستحقها المطعون ضده عن أخطاء التقدير إن وجدت أو من بخس الأعمال الإضافية بالمقارنة إلى ثمن المثل وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده بصفته مبلغ ١١٦٣٩ ج و ٣٤٣ م — استأنف الطاعن هذين الحكمين وفيد استئنافه برقى ٤٩ سنة ١٤ قضائية ، ١٧٨ سنة ١٥ قضائية كما استأنف المطعون ضده الحكم الأول فيما قضى به من رفض طلي التعويض والفوائد عن المدة السابقة للحكم — وبتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طالبت فيها رفض الطعن وحدد لنظر الطعن جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ وبالجلسة المحددة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده دفع ببطلان الطعن تأسيسا على أن دائرة فحص الطعون أصدرت قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلسة ٦ من إبريل سنة ١٩٦٥ ولم يقيم الطاعن بإعلان المطعون ضده بالطعن إلا في ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ أى بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما من صدور قرار الإحالة مخالفا بذلك نص المادة الحادية عشر من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تلزم الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة في خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة مما يترتب عليه بطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والذي نقل هبء إعلان الطعن من هاتق الطاعن إلى عاتق قلم الكتاب على أن ميعادهذا الإعلان لم يعد - بعد صدور القانون المشار إليه - ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة تأسيسا على أن الثابت من تقرير الطعن أنه وجه إلى المرحوم يوسف أحمد يوسف عن نفسه وبصفته ممثلا لأنجال المرحوم محمد أحمد أبو يوسف مع أنه كان قد توفي في شهر مارس سنة ١٩٦٠ وحل محله السيد / محمود أحمد يوسف فلم يعد خصما في الاستئناف وبالتالي لم يكن خصما في الحكم المطعون فيه ولما كانت الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون مرفوعا على غير ذى صفة وبالتالي يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن كلا من السيدين / يوسف محمد أحمد أبو يوسف ومحمود أحمد أبو يوسف حينما مثلا في الخصومة فقد كان ذلك بوصفهما ممثلين لأنجال المرحوم محمد أحمد أبو يوسف وإذا كان الثابت من ملخص عقد الشركة الذي حضرا في الخصومة على أساسه أن أنجال المرحوم محمد أحمد أبو يوسف يكونون شركة تضامن فإن الطعن

إذا ما وجه إلى السيد / يوسف محمد أحمد أبو يوسف باعتباره ممثلاً لأنجال المرحوم محمد أحمد أبو يوسف فإنه يكون موجهاً إلى الشركة باعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديرها — ومادامت الشركة هي الأصلية والمقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثليها وقد ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في التقرير بالطعن وأعلنت به في مركز إدارتها في شخص ممثلها الحقيقي السيد / محمود أحمد يوسف فإن الطعن يكون صحيحاً وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤ فقرة رابعة من قانون المرافعات وذلك دون اعتداد بما يكون قد وقع في تقرير الطعن من خطأ في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة وقد تداركت الطاعنة هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فنهت على قلم الكتاب بتوجيه الإعلان إلى الشركة المطعون ضدها في شخص ممثلها الحقيقي السيد / محمود أحمد يوسف وقد تم إعلانها إعلاناً صحيحاً بالطعن ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس ويتم رفضه — ولما كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولاً شكلاً .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة المادة ٦٥١ من القانون المدني والخطأ في تطبيقها ذلك أنه أقام قضاءه على أن العيوب التي ظهرت في حوض السباحة إنما ترجع إلى عيب في طبيعة الأرض التي اختارتها البلدية لإقامة الحوض عليها وإلى الخطأ في التصميم الذي وضعته البلدية وهما أمران لا يسأل عنهما المكاوّل الذي تقتصر مسؤوليته في هذه الحالة على أعمال التنفيذ — وقد استند الحكم المطعون فيه في هذا الصدد إلى قضاء الحكم الابتدائي الذي أقيم على نص الفقرة الثانية من المادة ٨٩٧ من المشروع التمهيدى للقانون المدني مع أن تلك الفقرة قد عدل المشرع عنها — وعلى نص المادة ٦٥٢ من القانون المدني الذي استتج منها الحكم بطريق مفهوم المخالفة قصر مسؤولية المكاوّل على العيوب الناشئة عن التنفيذ دون تلك الناشئة عن التصميم وترى الطاعنة أن ذلك من الحكم خطأ في القانون إذ نص المادة ٦٥١ صريح في قيام مسؤولية المكاوّل ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها — حتى لو كان رب العمل عالماً بذلك العيب — كما أنه لا محل للاستناد إلى المادة ٦٥٢ من القانون المدني لاختلاف دور المهندس عن دور المكاوّل الذي من واجبه أن يدرس التصميم قبل البدء في التنفيذ — كما تنعى الطاعنة بالوجه الثانى من السبب

الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون حين قرر عدم مسئولية المقاول عن العيوب الناشئة عن التصميم تأسيسا على أن التصميم قد عمل بمعرفة مهندس البلدية والمهندس الذي انتدبه لهذا الغرض مع أن دور مهندس البلدية في تمثيلهم لها كان منحصرا في مراقبة سير العمل دون أن يكون لهم دخل في وضع التصميم أو إحداث تغيير فيه كما أن انتداب مهندس لوضع التصميم لا يخلى مسئولية المقاول طبقا لنص المادتين ٦٥١ و ٦٥٢ المشار إليهما — هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في القانون أيضا حين استند في تقرير مسئولية البلدية إلى آراء الخبراء مع أن تقرير تلك المسئولية هو مسألة قانونية من صميم عمل المحكمة وحدها .

وحيث إن هذا النعى بجميع أوجهه غير سديد ذلك أنه وإن كان غير صحيح ماقرره الحكم المطعون فيه — على وجه الإطلاق — من أن المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل الذي وضع التصميم والذي جعل نفسه مكان المهندس المعاري لا يسأل إلا عن العيوب الناشئة عن التنفيذ دون تلك الناشئة عن التصميم — بل الصحيح أن المقاول في هذا الفرض يشترك في المسئولية مع رب العمل إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم وأقره أو كان ذلك الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على المقاول المحجب — إلا أنه مع ذلك إذا كان المقاول قد نبه رب العمل إلى ما كشفه من خطأ في التصميم فأصر على تنفيذه وكان لرب العمل من الخبرة والتفوق في فن البناء ما يفوق خبرة وفن المقاول فإن اذعان المقاول لتعليمات رب العمل في هذه الحال لا يجعله مسئولا عما يحدث في البناء من تهدم نتيجة الخطأ في التصميم إذ الضرر يكون راجعا إلى خطأ رب العمل وحده فيتحمل المسئولية كاملة ولما كانت البلدية بمهندسيها ومن انتدبتهم من المهندسين في مركز المتفوق خبرة وفنا بالنسبة للمطعون ضده وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أنها هي التي أمرت المقاول بتنفيذ التصميم الذي وضعته رغم تنبيه المقاول لها بوجود عيب في ذلك التصميم وقد تسبب الضرر المدعى به عن هذا العيب فإن المقاول لا يسأل عن هذا الضرر — ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذا النظر فإن النعى عليه بالوجه الأول يكون غير مشج — كما يكون كذلك النعى عليه بالوجه الثاني وعلاوة على ذلك فإن هذا الوجه لم تمسك به الطاعنة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها التحدى به أمام محكمة النقض — كما أنه ليس بصحيح

ما جاء بالنهي من أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقرير مسئولية البلدية من الوجهة القانونية على آراء الخبراء إذ أن الحكم وإن كان قد استند في استخلاصه للعناصر المسئولية إلى تقارير الخبراء إلا أنه حين جاء دور التطبيق القانوني عليها فقد أقامها على القواعد والنصوص القانونية التي ساقها في أسبابه ومن ثم يكون النهي بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة شروط العقد والخطأ في تفسيره ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من شروط العقد تلزم المفاوض بأن يراجع الرسومات والتصميمات الخاصة بالعمل قبل الشروع فيه وبأن يبلغ البلدية في الوقت المناسب ملاحظاته بشأن هذه الرسوم والتصميمات ويعتبره في كل حال مسئولاً وحده عن جميع الرسومات والتصميمات الخاصة بالأعمال موضوع هذا العقد كما لو كانت مقدمة منه ما لم يكن قد سبق التنبيه منه كتابة بوجود عيب أو خطأ فني فيها كما نصت مقايضة العملية في بعض بنودها على أن على كل مناقص أن يعاين موقع العمل وأن يعمل جسات على حسابه وعلى أن ما قامت به البلدية من جسات لم يكن إلا للاسترشاد بها على مسئولية المفاوض وأن على المناقص أن يقوم بدراسة طبيعة الأرض دراسة مستوفاة لمعرفة طبيعتها وترتيب طبقاتها وتحديد أعماق الطبقات ومقاومة كل منها وتقول البلدية أن هذه النصوص والشروط قد فرضت على المفاوض التزاماً حتمياً بدراسة طبيعة الأرض ومراجعة الرسومات والتصميمات قبل الشروع في التنفيذ لضمان سلامتها على أن يقدم ملاحظاته بشأنها كتابة إلى البلدية — فإن لم يفعل كان مسئولاً عن نتائج عمله وإذا لم يصدر من المطعون ضده أى اعتراض كتابي على طبيعة الأرض أو على الرسومات والتصميمات فإن المسئولية تلزمه حتماً ولا يعفيه منها علم مهندس البلدية بعيب الأرض التي أقيم عليها حمام السباحة ومن ثم فإذا جاء الحكم المطعون فيه وقرر أنه لا عبرة بالإخطار الكتابي ما دام مهندسو البلدية كانوا على علم بعيب الأرض فإنه يكون مخالفاً لشروط العقد وبالتالي مخالفاً للقانون كما خالف الحكم شروط العقد أيضاً حين أبد الحكم الابتدائي في قضائه بتعيين خبير لمراجعة حساب العملية والمستخلصات الختامية وتقدير الفروق التي يستحقها المطعون ضده والناشئة عن أخطاء التقدير

أو عن بخس اثمان الأعمال الإضافية بالمقارنة إلى اثمان المثل مع أن المطعون ضده كان قد حوسب عن العملية كلها بموجب مستخلصات نهائية أقر على كل صفحة منها بعد مراجعتها بأنه قبل هذه المستخلصات نهائيا وليس له أى مطالبة ضد البلدية بشأنها — هذا إلى أن الحكم قد خالف شروط العقد باعتياده تقرير الخبير بالنسبة لتقدير الأعمال الإضافية مع أن الخبير لم يراع في هذا التقدير الاسس التي بينها المادة ٣٩ من العقد .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه من قوله ” وحيث إنه تبين من الاطلاع على صور المستندات والتقارير المحررة بمعرفة مهندسى البلدية والخطابات المتبادلة بينهم والمستخرجة بمعرفة الخبراء سالفى الذكر من ملف العملية الموجود بلجنة التطهير والمرفقة بالملفات رقم ٢ و ٣ أن المدعى (المطعون ضده) أخطر كبير مهندسى البلدية بتاريخ ١٩٥١/٤/٢ بطبيعة الأرض الغير متجانسة وطلب تعديل المواصفات ” — ومفاد ذلك أن إخطار المطعون ضده لكبير مهندسى البلدية فى ١٩٥١/٤/٢ بطبيعة الأرض غير المتجانسة وطلب تعديل المواصفات كان ثابتا بصور المستندات وتقارير المهندسين والخطابات المتبادلة بينهم والمستخرجة من ملف العملية المودع بلجنة التطهير مما يدل على أن هذا الإخطار كان إخطارا كتابيا — ولما كان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص ليس محصل نعى فإن المطعون ضده يكون قد قام بواجب الإخطار طبقا لما تتطلبه الفقرة الثانية من المادة الأربعين من العقد مما يعفيه من المسؤولية عن عيب الأرض وفقا لما اتفق عليه فى هذا الشرط ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا لشروط العقد — وما دام الحكم قد أثبت حصول الإخطار الكتابى بالفعل على النحو السالف بيانه فإن ما أورده بعد ذلك فى أسبابه من عدم لزوم الإخطار الكتابى ما دام مهندسو البلدية كانوا على علم بعيب الأرض يكون استطرادا زائدا على حاجة الدعوى لا يؤثر الخطأ فيه فى سلامة الحكم أما عن النعى عليه لتأييده الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعيين خبير لمراجعة حساب العملية والمستخلصات النهائية على الرغم من توقيع المقاول على اقرار بذيل هذه المستخلصات نهائية تلك المستخلصات وبعدم مطالبة البلدية بشيء منها فردود بأن الطاعنة لم تقدم هذه المستخلصات ولا تلك الإقرارات حتى تبين هذه المحكمة مضمونها وما إذا كانت تعتبر مانعة من معاودة بحث المستخلصات أم لا ومن ثم يكون هذا النعى مازيا عن الدليل .

وحيث إن ما جاء بالنعي من اعتماد تقرير الخبير بالنسبة لتقدير الأعمال الإضافية دون مراعاة الأسس المبينة بنص المادة ٣٩ من العقد فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد ما يأتي : "وترى المحكمة أن الخبير قد رد على ذلك بما جاء في تقريره في الصفحة رقم ٢٩ بأن البلدية قد كلفت المدعى (المطعون ضده) بالقيام بالأعمال الإضافية التي لم تكن داخلة في التصميمات وطلبت من المدعى أن يقوم بها في زمن قصير فقام بها على أكمل وجه وقد ارتفع سعر الخرسانة وارتفع ثمن الحديد واستلزم الأمر إيجاد عمال يعملون بالليل والنهار لإنجاز العمل بسرعة وأن الأعمال الإضافية التي قام بها المدعى كبيرة وليست صغيرة أو محدودة حتى يمكن القول بأنها أعمال إضافية في نطاق ضيق الأمر الذي ترى معه المحكمة الأخذ بما اتجه إليه الخبير في هذا الجزء من الأعمال "وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في عدم إعمال المادة ٣٩ من شروط العقد إلى أن الأعمال الإضافية التي قام بها المطعون ضده هي أعمال جسيمة بحيث لا يصدق عليها وصف الأعمال الإضافية - ولما كانت المادة المذكورة قد خولت البلدية الحق في تعديل الأعمال التي يقوم بها المقاول سواء بالزيادة أو بالنقص أى خولت لها تكليف المقاول القيام بأعمال إضافية وفي الوقت نفسه افترضت أن هذه الأعمال الإضافية قد لا تزيد على عشرين في المائة من قيمة العقد وقد تزيد على ذلك ثم بينت الأسس الواجب اتباعها في تقدير تلك الأعمال الإضافية سواء ما لم يزد منها على عشرين في المائة أو ما زاد عليها ومهما بلغت هذه الزيادة ومن ثم فقد تضمنت هذه المادة أسس تقدير الأعمال الإضافية أي كانت جسامتها فإذا جاء الحكم المطعون فيه وقرر أن ما قام به المطعون ضده من أعمال إضافية يخرج عن نطاق المادة ٣٩ المذكورة وقدرها على أسس مغايرة لتلك التي وردت بهذه المادة فإنه يكون قد خالف القانون بخالفته شروط العقد ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم المطعون فيه من ارتفاع أسعار الخرسانة والحديد كمبرر لمخالفة شروط العقد والأخذ بالأسس التي اعتمدها وذلك لما للعقد من قوة ملزمة يجب النزول على حكمها إلا في أحوال خاصة لم يدع أحد قيامها في هذه الدعوى ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ والقاضي بالزام الطاعنة بمبلغ ١١٦٣٩ ج و ٣٤٣ م الذي قدره الخبير دون مراعاة الأسس الواردة في المادة ٣٩ من شروط العقد .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى أن إرادة الطرفين قد اتجهت إلى إقامة حوض السباحة ليقى لمدة أقل من عشر سنوات إذ عمل خصيصا لإقامة الدورة الأولمبية التى كان محدد لها ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك أخذا بما استبان له من ظروف الدعوى ومحاضر الخبراء وأقوال الطرفين فيها دون أن يبين الحكم محاضر الخبراء وأقوال الطرفين التى استخلص منها تلك النتيجة وبذلك جاء الحكم مشوبا بالقصور هذا إلى أنه استدل فى استخلاصه تلك النتيجة بما جاء بتقرير خبراء لإثبات الحالة من أن البلدية اضطرت إلى إقامة الحوض حسب التصميم المعيب حتى لا تعطل الدورة الأولمبية بفناء الحكم بذلك مشوبا بفساد الاستدلال. إذ أن ما جاء بتقرير الخبراء لا يعدو أن يكون رأيا شخصيا كما أن ظروف انشاء الحوض والاهتمام بوضع تصميمه وارتفاع تكاليفه تنبئ عن أن انشاءه قد قصد به أن يبقى مدة أطول من عشر سنوات - هذا إلى أن الطاعنة قدمت لمحكمة الدرجة الأولى مذكرة ضمنها عشر ملاحظات على تقرير الخبير الذى نددته. المحكمة لمراجعة حسابات العملية وقد ردت المحكمة على ثلاث ملاحظات واكتفت فى الرد على الباقي منها بأنها غير مبينة على أسس سليمة وأن الخبير قد ناقشها فلما استأنفت الطاعنة هذا الحكم عابت عليه الطاعنة عدم رده على تلك الملاحظات. ردا مقنعا مما كان يجب معه على الحكم المطعون فيه أن يعنى بالرد عليها لكنه لم يفعل بفناء معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الخاص بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بأن النعى بهما غير منتج لما جاء فى الرد على السبب الأول إذ أن أسباب الحكم التى يتناولها النعى تعتبر زائدة على حاجة الدعوى فمهما اعتورها من عيب فانه لا يفسد الحكم . ومردود فى شقه الخاص بعدم الرد على الملاحظات التى أثارها الطاعنة على تقرير الخبير بأن هذا النعى أصبح ولا محل لبحثه بعد أن انتهت هذه المحكمة إلى نقض الحكم المطعون فيه فيما أخذه من تقديرات الخبير التى وجهت بشأنها تلك الملاحظات .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٦٥)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٢ القضائية :

إثبات . " تقدير الدليل " . " تساند الأدلة " . نقض .

إقامة الحكم قضاء على دليين مجتمعين هما شهادة الشهود وورقة عرقية . عدم إثبات أثر كل دليل على حدة في تكوين عقيدة المحكمة . تعيب الدليل المستند من الورقة . وجوب نقض الحكم .

متى كان الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه الذي أيده قد أقاما قضاءهما بالملكية للمطعون ضده على دليين مجتمعين هما شهادة الشهود وورقة عرقية وكان لا يبين منهما أثر كل واحد من هذين الدليين على حدة في تكوين عقيدة المحكمة فإنه إذا ثبت أن الدليل المستند من الورقة معيب فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه إذ لا يعلم ماذا كان قضاؤه يكون بعد إسقاط هذا الدليل من التقدير .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٠ م مدنى كلى قنا على الطاعنين طالبا الحكم بثبوت ملكيته إلى أطيان زراعية مساحتها

٣ ف و ١٧ ط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وقال شرحا لها أنه يملك
 ٤ ف و ه ط بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر من محكمة مصر المختلطة في ١٣ ديسمبر
 سنة ١٩٤١ ضد متوشلح بنيامين ونس وقد نفذ هذا الحكم وتسلم تلك الأطنان
 بمقتضى محضر تسليم تاريخه ١٧ فبراير سنة ١٩٤٢ وأن مساك وسدراك صليب
 مورثي الطاعنين نازعاه في ملكية ١ ف و ١٨ ط منها فرغ بشأن هذا القدر دعوى
 الملكية رقم ٦٧٤ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى التى لم يفصل فيها بعد — كما نازعاه
 بعد ذلك في ملكية ٢ ف و ١٧ ط فرغ الدعوى الحالية بطلباته سالفه الذكر —
 وطلب الطاعنون رفض الدعوى تأسيسا على أن الأطنان موضوع حكم مرسى المزاد
 المشار إليه لم تكن ملكا للدين المتزوجة ملكيته متوشلح بنيامين وإنما هى مملوكة
 لمورثهم مساك وسدراك صليب ، وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ — قضت المحكمة
 بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون ضده الأول) بشهادة
 الشهود أن المدين متوشلح بنيامين وضع يده على هذه الأرض المدة الطويلة
 المكتسبة للملكية قبل صدور حكم مرسى المزاد وللمدعى عليهم (الطاعنين) النفى
 وإثبات أنهم ومورثهم من قبلهم هم الذين كانوا يضعون اليد عليها المدة الطويلة
 المكتسبة للملكية وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بجلسته ١٨ ديسمبر
 سنة ١٩٥٨ بتثبيت ملكية المطعون ضده للأطنان موضوع الدعوى وتسليمها له .
 فاستأنف الطاعنون هذا الحكم طالبن بإلغاءه ورفض الدعوى وقيد استئنافهم
 برقم ٤٦ سنة ٣٦ ق وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف أسيوط
 برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وفى ١٩ مايو سنة ١٩٦٢ طعن الطاعنون
 فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
 الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور
 فى التسبيب ذلك أنه استند فى قضائه للطعون ضده بالملكية على الورقة المؤرخة
 ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ والمقدمة من الأستاذ وصفى فابس المحامى فى الدعوى
 رقم ٦٧٤ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى التى كانت مضمومة وذلك على اعتبار أن هذه
 الورقة تتضمن إقرارا غير قضائى من مورثي الطاعنين بملكية المدين المتزوجة
 ملكيته متوشلح بنيامين وقال الحكم أن لهذا الإقرار حجيته من حيث صدوره

من المقررين وهما مورثا الطاعنين وأن الطاعنين لم يطعنوا عليه بأى وجه من حيث صحته ومن حيث أثره القانونى هذا فى حين أنهم قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن هذه الورقة لا تتضمن أكثر من تعهد من مورثيهم بعدم منازعة المطعون ضده فى الأطلاق محل النزاع فى حالة رسو مزادها عليه وأن هذا التعهد كان جزءا من مشروع صلح فرضت فيه التزامات على الطرفين وكانت التزامات المطعون ضده تفوق قيمة الأطلاق وأن هذا المشروع لم يتم لأنه عمل فى غيبة المطعون ضده ولم يوافق عليه ورفض التوقيع على الأوراق المنصوص فيها على التزاماته وإنه لذلك وبحكم القانون يعتبر هذا التعهد من مورثيهم كأن لم يكن وإذا عول الحكم المطعون فيه على هذا التعهد ووصفه بأنه إقرار غير قضائى له حجيته على الطاعنين فإنه يكون مخالفا للقانون كما شابه القصور لعدم رده على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص ولإسناده إليهم على خلاف الواقع أنهم لم يطعنوا على هذا الإقرار من حيث صحته وأثره القانونى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد فى قضائه بالملكية للمطعون ضده على أقوال شهوده وعلى الورقة المؤرخة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ التى وصفها بأنها تتضمن إقرارا غير قضائى له حجيته من حيث صدوره من المقررين (مورثى الطاعنين) وقال الحكم أن الطاعنين لم يطعنوا على هذا الإقرار بأى وجه من حيث صحته فى ذاته ومن حيث أثره القانونى . ولما كان الثابت أن الطاعنين قد عابوا ، فى صحيفة إستئنافهم وفى المذكرة المقدمة منهم لمحكمة الإستئناف ، على الحكم المستأنف تعويله على هذه الورقة وقالوا أنه ثابت من المذكرة التى قدمها الأستاذ وصفي فلبس عند إيداعه هذه الورقة فى الدعوى ٦٧٤ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى ومما قرره المطعون ضده عند مناقشته أمام محكمة الدرجة الأولى ، أن ما تضمنته ورقة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ لا يعتبر إقرارا من مورثى الطاعنين بملكية المدين المزوعة ملكيته للأطلاق محل النزاع وإنما هو مجرد تعهد من المورثين المذكورين بعدم منازعة المطعون ضده فى الأطلاق فى حالة رسو مزادها عليه وأن هذا التعهد كان جزءا من مشروع صلح وقد وافق عليه المورثان مقابل التزام المطعون ضده بالتزامات تفوق قيمة تلك الأطلاق وأن هذا المشروع لم يتم لعدم موافقة المطعون ضده عليه ورفضه التوقيع على الأوراق الأخرى

المنصوص فيها على التزاماته ورتب الطاعنون على عدم اتمام هذا الصلح أن تعهد مورثيهم بعدم المنازعة يعتبر كأن لم يكن ولا يجوز لذلك التعويل عليه في اثبات ملكية المطعون ضده للأطيان محل النزاع — ولما كان مؤدى هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعنون أمام محكمة الاستئناف أنهم نازعوا في اعتبار ما تضمنته ورقة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ اقراراً من مورثيهم وتمسكوا بانعدام أثر التعهد الوارد بهذه الورقة على أساس أنه يعتبر كأن لم يكن لعدم اتمام الصلح ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند إلى الطاعنين أنهم لم يطعنوا على الاقرار الذى تضمنته تلك الورقة من حيث أثره القانونى يكون مخطئاً في الاسناد كما أنه إذ لم يرد على دفاعهم آنف الذكر مع ماله من أثر جوهري في الدعوى يكون مشوباً بالقصور. لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه الذى أيده أنهما أقاما قضاءهما بالملكية للمطعون بضده على دليلين مجتمعين هما شهادة الشهود والورقة المؤرخة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ ولا يبين منهما أثر كل واحد من هذين الدليلين على حدة في تكوين عقيدة المحكمة فانه وقد ثبت أن الدليل المستمد من الورقة المؤرخة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ معيب لما سلف بيانه فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه إذ لا يعلم ماذا كان قضاؤه يكون بعد اسقاط هذا الدليل من التقدير .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد صدقي البشبيشي .

(٢٦٦)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ للقضائية :

(١) إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” . ” القرائن القضائية ” . محكمة
الموضوع . تزوير .

تقدير القرائن القضائية من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه
في تقديره لقرينة مؤدية إلى الدلالة التي استخلصها هو منها . إقامة الحكم بتزوير
ورقة على قرائن مجتمعة . ليس للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم
كفايتها في ذاتها .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

بيان محكمة الموضوع الحقيقة التي ائتمنت بها وإيراد دليلها . عدم التزامها بتعقب
هيج الخصوم والرد على كل منها استقلالا .

(ج) بروتستو . ” الخطأ في توقيعه ” . تعويض . شركات . ” شركة
التضامن ” . حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما يعد كذلك ” .

توقيع الشريك المتضامن على الفاتورة بصفته الشخصية لا بصفته شريكا أو ممثلا
للشركة . اعتبار الدين المحررة به الفاتورة ديناً شخصياً . عدم جواز عمل بروتستو
لغيره وإلا عد خطأ موجبا للمسئولية عن تعويض الضرر الناشئ مع شطب البروتستو .
تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهرى أمام محكمة الموضوع . إفتال الحكم الرد
عليه . تصور .

١ - تقدير القرائن القضائية هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها فإذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها بتزوير المخالصة على قرائن مجتمعة فإنه لا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٢ - ما دامت محكمة الموضوع قد بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فإنها ليست ملزمة بعد ذلك بأن تتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وترد على كل منها استقلالاً .

٣ - متى كان الواقع أن الطاعن الأول قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن البروتستو المحرر ضده قد وقع باطلاً لأن الفاتورة التي عمل عنها موقع عليها من الطاعن الثاني بصفته الشخصية وليس بصفته شريكاً في شركة التضامن - القائمة بينهما وبين آخرين - أو ممثلاً لهذه الشركة مما يترتب عليه اعتبار الدين المحرر به هذه الفاتورة ديناً شخصياً في ذمة الطاعن الثاني وحده ومن ثم فما كان يجوز عمل البروتستو لغيره وبالتالي يكون تحرير البروتستو للطاعن الأول بسبب الامتناع عن دفع هذا الدين خطأً من جانب المطعون ضده الأول يستوجب مسئوليته عن تعويض الأضرار الناشئة عنه علاوة على شطب البروتستو ، متى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل كلية الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، يكون مشوباً بالقصور ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٥٦ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى الاسكندرية

بصفقتهم شركاء متضامنين في شركة " ثابت محمد ضاحى وشركاه " على المطعون ضده الأول وطلبوا الحكم عليه في مواجهة كبير محضرى محكمة الإسكندرية الابتدائية (المطعون ضده الثانى) بأن يدفع لهم مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وشطب البروتستو المعلن ببناء على طلبه إلى الطاعن الأول فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٥ وقال الطاعنون فى بيان دعواهم أنهم يملكون مخبزا بحى كوم الدكة وكانوا يشترون ما يلزمهم من الدقيق نقدا من المطعون ضد الأول ثم اضطروا إلى قطع التعامل معه بسبب سوء معاملته مما أوغر صدره نحوهم وفى سبيل الكيد لهم زور عليهم فاتورة بمبلغ ١٣٦ ج و ٩٤٠ م وجعل تاريخها ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ ثم وجه إلى أولهم بروتستو عدم الدفع استنادا إلى امتناعه عن الوفاء بهذا الدين ولما كانوا غير مدينين له بالدين وكان تحرير البروتستو بغير حق قد أساء إلى سمعتهم التجارية وأضر بهم فقد رفعوا هذه الدعوى بطلب تعويضهم عن هذه الأضرار وشطب البروتستو — وتحصل دفاع المطعون ضده فى أن الفاتورة التى استند إليها فى تحرير البروتستو صحيحة وأن الطاعنين لم يوفوا له قيمتها ومن ثم فإن تحرير البروتستو بسبب الامتناع عن دفع هذا الدين يعد منه استعمالا لحق مشروع وقدم فاتورة مؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ وموقعا عليها بإمضاء للطاعن الثانى وتفيد استلامه بضاعة من المطعون ضده الأول وتعهد به بدفع ثمنها البالغ ١٣٦ ج و ٩٤٠ م وقت الطلب — وأنكر الطاعن الثانى توقيعه على هذه الفاتورة وطعن عليها بالتزوير بالطريق الذى رسمه القانون للإدعاء بالتزوير — وبتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص هذا التوقيع ومضاهااته على الإمضاءات الصحيحة لمدعى التزوير وقد قام بهذه العملية الدكتور حسن نجم مصطفى رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير بالإسكندرية وقدم تقريراً خلص فيه إلى أن الإمضاء الموقع بها على الفاتورة المدعى بتزويرها صحيحة وصادرة من يد عبد الحافظ محمد ضاحى الطاعن الثانى نفسه. وقد اعترض الطاعنون على هذا التقرير وطلبوا من المحكمة الابتدائية التصريح لهم بتقديم تقرير استشارى من خبير الجداول الأستاذ حلمى محمد حسن ردا على تقرير الخبير المنتدب وبجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ صرحت لهم المحكمة بذلك مع الإذن للخبير الاستشارى بالاطلاع وحددت لتقديم تقريره جلسة ٤ من يونيه

سنة ١٩٥٨ ولم يقدم الطاعنون هذا التقرير وأبدوا دفاعا جديدا هو أنهم قد تخالصوا عن الدين المحرر عنه الفاتورة بفرض صحتها وقدموا للتدليل على ذلك مخالصة صادرة إليهم من المطعون ضده الأول تحمل تاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ويقر فيها للأخير بتخالصه عن جميع ماله في ذمة الطاعنين من ديون وقال الطاعنون إنه لما كان تاريخ هذه المخالصة سابقا على تحرير البروتستو الحاصل في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٥ فإن التخالص الذي أقر به الدائن يشمل الدين المحرر عنه البروتستو ويكون عمل هذا البروتستو عن دين سبق التخالص عنه خطأ من جانب المطعون ضده الأول يستوجب مسئوليته عن التعويض والإلزامه بشطب البروتستو وتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ قرر المطعون ضده الأول في قلم الكتاب بالادعاء بتزوير هذه المخالصة فيما يختص بتاريخها وقام بإعلان شواهد التزوير التي تحصل في أن هذه المخالصة إنما حررت في يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٥ بعد تحرير البروتستو حيث حضر إليه الطاعنون بعسد إعلانهم بهذا البروتستو وأوفوه بما كان متبقيا في ذمتهم من الدين المحرر عنه الفاتورة المؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ بعد أن تنازل لهم عن جزء من هذا الباقي استجابة منه لوساطة آخرين وحرر لهم ورقة المخالصة دون أن يضع عليها تاريخا وأن الطاعنين استغلوا هذه الفرصة ووضعوا على المخالصة تاريخا سابقا على تحرير البروتستو ليتخذوا من ذلك سندا لدعواهم - وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة الابتدائية باستجواب الخصوم وبعد أن تم هذا الاستجواب حكمت في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٩ (أولا) برفض الادعاء بتزوير الورقة المؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ (الفاتورة) وبصححتها وبتفريم مدعى التزوير عبد الحافظ محمد ضاحي مبلغ ٢٥ ج للخرانة العامة. (ثانيا) بقبول الادعاء بتزوير المخالصة المدون عليها تاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالنسبة لتاريخها وبردها وبطلانها. (ثالثا) في موضوع الدعوى برفضها والإلزام رافعها بالمصاريف ومبلغ ألف قرش. مقابل أتعاب المحاماة - فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهم برقم ٢٨٠ سنة ١٥ ق تجارى وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينحى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون أنهم اءترضوا أمام محكمة الموضوع بدرجتها على تقرير الخبير المعين في الدعوى الدكتور حسن نجم الذي قرر صحة الامضاء الموقع بها على الفاتورة المؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ وجرحوا هذا الخبير بوجود ضغائن بينهم وبين عائلته — وطلب الطاعنون من محكمة أول درجة التصريح لهم بتقديم تقرير استشاري من خبير الجدول الأستاذ حامى محمد حسن وقد صرحت لهم تلك المحكمة بذلك بجلسته ٥ مارس سنة ١٩٥٨ غير أنها لم تمكن هذا الخبير من الإطلاع على الفاتورة المدعى بتزويرها والتي كانت مودعة خزانة المحكمة وقد تمسك الطاعنون في الطلب المقدم منهم إلى المحكمة الابتدائية في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ بضرورة تمكين الخبير من هذا الإطلاع حتى يمكنه تقديم تقريره إلا أن تلك المحكمة قد التفتت عن هذا الطلب وقضت بصحة الفاتورة ورفض دعوى الطاعنين ولما استأنف هؤلاء هذا الحكم عادوا وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بطلب تمكينهم من تقديم تقرير استشاري من الخبير المذكور وقد رفضت تلك المحكمة طلبهم هذا وقضت بتأييد الحكم المستأنف وبرت في حكمها المطعون فيه رفضها هذا الطلب بأنه لو صحت الضغائن التي يدعى الطاعنون قيامها بينهم وبين عائلة الخبير المتدب لدوه بالطريق المرسوم في قانون المرافعات بعد أن عرفوا شخصيته من تقريره الابتدائي الذي طلب فيه موافاته بأوراق أخرى لإجراء المضاهاة عليها وبأن المحكمة قد اقتنعت بصحة رأى هذا الخبير من المضاهاة التي أجرتها بنفسها ويرى الطاعنون أن هذه الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في رفض طلبهم الخاص بتقديم تقرير استشاري غير سائغة لأنه ليس من المفروض فيهم أن يتحققوا من اسم محرر الخطاب المرسل إلى المحكمة من مصلحة الطب الشرعي بطاب أوراق جديدة للمضاهاة كما أن الضغائن التي توجد بين العائلات لا يسهل تقديم الدليل عليها أما المضاهاة التي أجرتها المحكمة بنفسها فإنها لا تكفى للقطع بصحة التوقيع الموجود على الفاتورة لأن المحكمة قد تأثرت عند إجرائها بما ورد في تقرير الخبير الذي طعنوا عليه — ومن ثم تكون محكمة الاستئناف إذ حرمتهم من حقهم في تقديم تقرير استشاري ردا على تقرير الخبير المعين في الدعوى قد أخلت بحقوقهم في الدفاع كما أن الحكم المطعون فيه إذ أقر القرائن التي اعتمد عليها الحكم الابتدائي في قضائه بتزوير تاريخ الخالصة

مع فساد هذه القرائن وكونها لا تؤدي إلى إثبات هذا التزوير فانه يكون مشوبا بفساد الاستدلال علاوة على قصوره لاغفاله الرد على الحجج التي ساقها الطاعنون لتنفيذ تلك القرائن .

وحيث إن هذا النعي في شقه الخاص بتعيب الحكم المطعون فيه لرفضه طلب الطاعنين تقديم تقرير من خبير استشاري ردا على تقرير الخبير المعين في الدعوى مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على هذا الطلب وعلى تجريح الطاعنين للخبير الذي عينته المحكمة بقوله "ان المستأنفين (الطاعنين) لم يقدموا أى دليل يؤيدون به ما ادعوه من قيام ضغائن بينهم وبين الخبير المنتدب أو عائلته وبفرض وجود تلك الضغائن فكان يتعين عليهم أن يطلبوا رد هذا الخبير عن مباشرة المأمورية وفقا للقواعد المقررة لذلك في قانون المرافعات وليس صحيحا ما ذهبوا إليه من أنهم كانوا يجهلون شخص الخبير المنتدب ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن هذا الخبير قبل أن يباشر المأمورية ويحرر تقريره النهائي المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ أرسل إلى محكمة أول درجة تقريرا أوليا مؤرخا في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ قرر فيه عدم كفاية الأوراق السابق ارسالها إليه لأجراء المضاهاة عليها وطلب موافاته باستكتاب لتوقيعات عبد الحافظ محمد ضاحى مدعى التزوير وأوراق رسمية أو عرفية معترف بها تحمل توقيعات له حتى يمكن اجراء المضاهاة المطلوبة وقد تضمن هذا التقرير المبدئي بيان اسم الخبير المنوط به عملية المضاهاة ووظيفته إذ ذكر أنه "الدكتور حسن نجم مصطفى رئيس قسم البحوث التزييف والتزوير بالاسكندرية" أما من طلب تقديم تقرير استشاري فإنه فضلا عن أن الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات الدعوى في المرحلة الابتدائية أن القضية أجلت أكثر من مرة كطالب المستأنفين لتقديم هذا التقرير فلم يقدموه فإن محكمة أول درجة إذ قضت بصحة توقيع عبد الحافظ محمد ضاحى على الفاتورة المطعون عليها قد أقامت قضاءها على اقتناعها بسلامة الأسس التي استند إليها الخبير المنتدب في تقريره الذي قطع فيه بصحة التوقيع المدعى بتزويره ومن ثم فانها لم تكن في حاجة إلى الاستعانة بتقرير استشاري أو ندب خبير آخر — على أنه قد تبين لمحكمة الاستئناف من اطلاعها على هذا التقرير أن الخبير المنتدب إذ قطع بصحة ذلك التوقيع قد أجرى المضاهاة على توقيعات الطاعن الواردة بورقة استكتابه وعلى توقيعه الوارد

بتقرير الطعن بالتزوير وأوضح الخبير في تقريره المشابهات التي تتكون منها الامضاءات المطعون عليها وبين مشابقتها من حروف الامضاءات التي أجرى عليها المضاهاة . وقد قامت محكمة الاستئناف بفض المظروف المحتوى على الفاتورة المطعون عليها واطلعت على امضاء عبد الحافظ محمد ضاحى الموقع بها على تلك الفاتورة وضاهتها على امضاءاته الواردة بورقة الاستكتاب وعلى امضائه الوارد بتقرير الطعن بالتزوير فتحقق لها صحة ما جاء بتقرير الخبير المتدب ومن ثم فلا جدوى من اصرار المستأنفين على طلب الاستعانة برأى خبير استشارى أو انتداب خبير آخر — ولما كانت هذه الأسباب تحمل الرد الكافى على تجريح الطاعنين للخبير المعين فى الدعوى وتسوغ رفض طلب الطاعنين تقديم تقرير من خبير استشارى وكان تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وكانت محكمة الاستئناف قد اطمأنت إلى تقرير الخبير المعين فى الدعوى وتحققت من صحة رأيه بالمضاهاة التي أجرتها بنفسها ولم تزلوما للإستعانة برأى خبير آخر فإنها إذ رفضت طلب الطاعنين تقديم تقرير من خبير استشارى تكون قد استعملت حقها الذى لا معقب عليها فيه إذ الأمر فى اجابة هذا الطلب وعدم اجابته متروك لمطلق تقديرها .

والنعمى مردود فى شقه الآخر بأن الحكم المطعون فيه قد أقر قضاء الحكم الابتدائى بتزوير تاريخ المخالصة استنادا إلى ذات القرائن التي أقيم عليها ذلك القضاء وقال الحكم المطعون فيه إن هذه القرائن سليمة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المستأنف من تزوير تاريخ المخالصة وتقتنع بها محكمة الاستئناف ولما كانت هذه القرائن كما وردت فى الحكم الابتدائى هي ” (أولا) أنه لو كان صحيحا أن المخالصة حررت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لاستند إليها الطاعنون عند تحرير البروتستو فى ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥ ولما لجأوا إلى القول بتزوير الفاتورة المؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ والتي ثبتت للمحكمة صحة توقيع أحدهم وهو عبد الحافظ محمد ضاحى عليها . (ثانيا) ليس من المنطق فى شئ أن يعبت المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) فيعلن المدعين فى ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥ بروتستو عدم الدفع لامتناعهم عن الوفاء بقيمة الفاتورة المؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ إذا كان قد سبق وأعطاهم مخالصة عن هذا الدين

بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لعلمه بأنهم سيتقدمون بهذه المخالصة فلا يستطيع والحال هذه أن ينال منهم شيئاً ، اللهم إلا إذا كان على يقين من فقد المخالصة منهم وهو فرض لم يقل به أحد منهم . (ثالثاً) مسارعة المدعى عليه الأول إلى إبلاغ النيابة عقب وصول إعلان الدعوى الحالية إليه وقوله من بادىء الأمر في التحقيقات التي أجريت عن هذا البلاغ والتي قيدت برقم ١٨٤٠ سنة ١٩٥٥ إدارى العطارين أن المخالصة لم تحور إلا بعد إعلان المدعين بروتستو عدم الدفع في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥ . وبعد أن سردت محكمة أول درجة هذه القرائن قالت أنه لهذه الاعتبارات مجتمعة يكون قد ثبت للمحكمة صحة ادعاء المدعى عليه بتزوير تاريخ المخالصة — ولما كانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته عليها محكمة الموضوع وكان تقدير القرائن القضائية هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة إمن شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها لما كان ذلك وكانت المحكمة متى أقامت قضاءها بتزوير تاريخ المخالصة على هذه القرائن مجتمعة فإنه لا يجوز للطاعنين مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها فإن بالنسبة إلى الحكم بفساد الاستدلال لاعتماده على القرائن السابقة يكون على غير أساس أما عن تعيب الحكم لإغفاله الرد على الحجج التي ساقها الطاعنون . لتفنيده هذه القرائن فردود بأن ما ورد في الحكم المطعون فيه من أن محكمة الاستئناف ترى أن القرائن التي اعتمد عليها الحكم المستأنف في القضاء بتزوير تاريخ المخالصة سليمة وتؤدي إلى ما انتهى إليه وتقتنع بها هذه المحكمة هذا الذي أورده الحكم فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الحجج وما دامت المحكمة قد بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فإنها ليست ملزمة بعد ذلك بأن تنعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وترد على كل منها استقلالاً .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الاستناد إذ نسب إلى الطاعن الأول أنه قال للحضر عند إعلانه بروتستو عدم الدفع أن الفاتورة مزورة واتخذ الحكم من ذلك سنداً لقضائه بتزوير تاريخ المخالصة ذلك أن هذا القول لم يصدر من الطاعن أمام المحضر بل اقتضرت إجابته على مجرد القول بأنه لم يوقع على تلك الفاتورة وأنه لا يعرف عنها شيئاً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه علاوة على أن الطاعنين لم يقدموا إلى محكمة النقض ورقة البروتستو حتى تبين منها حقيقة إجابة الطاعن فيها وما إذا كانت هذه الإجابة مطابقة لما قرره الحكم المطعون فيه أو مخالفة له الأمر الذي يكون معه النعى عاريا عن الدليل فإنه بفرض أن الحكم قد أخطأ في الاسناد على النحو الذي يقول به الطاعن في سبب الطعن فإن هذا الخطأ لا يؤثر في صحة استدلال الحكم على تزوير تاريخ المخالصة بالقرينة المستمدة من عدم تمسك الطاعن الأول بالتخالف عند تحرير البروتستو .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أنهم لم يقفوا في دفاعهم في الدعوى عند حد الادعاء بتزوير الفاتورة التي عمل البروتستو بسبب الامتناع عن دفع قيمتها بل إنهم أبدوا دفاعا آخر على الفرض الجدلي بأن الفاتورة صحيحة ويقوم هذا الدفاع على بطلان البروتستو المعلن إلى الطاعن الأول لأنه وجه إليه لامتناعه عن دفع دين لا وجود له في ذمته إذ أن الفاتورة موقع عليها من الطاعن الثاني عبد الحافظ محمد ضاحي بصفته الشخصية وليس بصفته شريكا في الشركة وأنه ما دام الدين المحرر عنه هذه الفاتورة هو دين على الطاعن المذكور شخصيا وليس ديناً على الشركة فما كان يجوز عمل البروتستو إلا له شخصيا وبالتالي يكون البروتستو الموجه إلى الطاعن الأول عن هذا الدين قد وقع باطلا لتوجيهه لغير المدين ويحق لهذا الطاعن بالتالي أن يطلب شطب هذا البروتستو وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به نتيجة عمل ذلك البروتستو الكيدي لكن الحكم المطعون فيه قد اغفل كلية الرد على هذا الدفاع مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية للذكر المقدمة من الطاعنين إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن أن الطاعن الأول تمسك فيها بأنه بفرض صحة توقيع الطاعن الثاني على الفاتورة وعدم الوفاء بقيمتها قبل تحرير البروتستو فإن هذا البروتستو قد وقع باطلا لأن الفاتورة التي عمل عليها موقع عليها من الطاعن الثاني بصفته الشخصية وليس بصفته شريكا في شركة التضامن القائمة بينه وبين الطاعنين الآخرين أو ممثلا لهذه الشركة مما يترتب عليه اعتبار الدين المحرر به هذه الفاتورة ديناً شخصيا في ذمة الطاعن الثاني وحده

ومن ثم فما كان يجوز عمل البروتستو لغيره و بالتالى يكون تحرير البروتستو للطاعن الأول بسبب الإمتناع عن دفع هذا الدين خطأ من جانب المطعون ضده الأول يستوجب مسئوليته عن تعويض الأضرار الناشئة عنه علاوة على شطب البروتستو ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد كلية على هذا الدفاع وليس في أسبابه ولا في أسباب الحكم الابتدائى التى أحال إليها ما يصلح ردا عليه إذ خلت أسباب الحكمين من بحث ما إذا كان الدين المحررة عنه الفاتورة هو دين على الشركة أو على المطعون ضده الثانى شخصيا ولما كان دفاع الطاعن الأول في هذا الخصوص هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه رأى فى الدعوى فإن اغفال الحكم المطعون فيه بحث هذا الدفاع والرد عليه يجعله مشوبا بالقصور — وإذا كان هذا السبب من أسباب الطعن لا يتناول قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بتزوير الفاتورة المؤرخة ١٠ ابريل سنة ١٩٥٤ وبصحتها ولا قضاءه برد وبطلان المخالصة المؤرخة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالدسبة لتاريخها وقد انتهت محكمة النقض إلى رفض أسباب الطعن الموجهة إلى قضاء الحكم فى هذين الأمرين فإن قبول السبب الثالث الذى رأت المحكمة صوابه لا يترتب عليه سوى نقض قضاء الحكم المطعون فيه فى موضوع الدعوى دون قضائه بصحة الفاتورة وبتزوير تاريخ المخالصة و بالتالى فلا يكون للمحكمة المحال إليها القضية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٦٧)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) قوة الأمر المقضى . إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” . ” القرائن القانونية ” . إجارة . ” إجارة الأماكن ” .

قضاء المحكمة في أسباب الحكم في دعوى إخلاء المحل المؤجر طبقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن العقد المبرم بين المدعى عليه وآخر ليس عقد بيع جدد وإنما هو تنازل عن الإيجار . ارتباط المنطوق بالإخلاء بالأسباب ارتباطاً وثيقاً . هذا القضاء متى صار نهائياً يحوز قوة الأمر المقضى ويمنع من التنازع في هذه المسألة في أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم .

(ب) إجارة . ” إجارة الأماكن ” . ” التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن ” .

للك — بالنسبة للأماكن المؤجرة التي ينطبق عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا حصل التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح منه ولو خلا عقد الإيجار من النص المانع منها .

(ج) إجارة . ” التنازل عن الإيجار ” . حوالة . ” حوالة الحق ” . ” ضمان المحيل ” .

التنازل عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دينه بالنسبة لالتزاماته . المستأجر المتنازل — فيما يختص بحق الانتفاع بالعين المؤجرة — في مركز المحيل في ضمان هذا الحق — ولو كان التنازل بعوض . تخضوعه لقواعد ضمان حوالة الحق لا قواعد ضمان البائع . التزام المستأجر المتنازل — طبقاً للبادة ٣١ مدق — برد ما استولى عليه مقابل حق الانتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصاريف ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

١ - متى كانت المحكمة - في دعوى إخلاء المحل المؤجر استنادا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - قد تعرضت في حكمها إلى دفاع المدعى عليه بأن العقد المبرم بينه وبين آخرين هو عقد بيع جدد وقررت المحكمة عدم صحة هذا التكييف لعدم توافر شروط المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني وأن الأمر لا يعدو أن يكون تنازلا من الإيجار ، وكان تقريرها هذا هو العلة التي انبنى عليها منطوق حكمها بالإخلاء فإن قضاءها في ذلك - متى أصبح نهائيا - يكون مانعا من التنازع في هذه المسألة في أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم ولا يمنع من حيازته قوة الأمر المقضى أن يكون التقرير به واردا في أسباب الحكم وذلك لارتباط تلك الأسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة بدونها ومن ثم تكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضى .

٢ - إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - بشأن إيجار الأماكن - قد حدد من الحق الذي تنحوله المادة ٥٩٣ من القانون المدني للمستأجر فيما يتعلق بالتنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن وذلك بالنسبة للأماكن المؤجرة التي ينطبق عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر فأجاز للمالك ولو كان عقد الإيجار خلوا من نص مانع من التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا حصل التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك .

٣ - يتضمن التنازل عن الإيجار ، حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لالتزاماته ويعتبر المستأجر المتنازل - فيما يختص بحق الانتفاع بالعين المؤجرة الذي حوله إلى المتنازل له في مركز المحيل ومن ثم فإن ضمانه لهذا الحق ولو كان التنازل بموضع يخضع للقواعد المقررة للضمان في حوالة الحق وليس للقواعد المقررة لضمان البائع فإذا تحقق سبب الضمان وفقا للمادة ٣٠٨ من القانون المدني فإن المستأجر المتنازل لا يلزم طبقا للمادة ٣١٠ إلا برد ما استولى عليه مقابل حق الانتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التتوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة على الطاعنين والمطعون ضده الآخر طلبوا فيها الحكم بإلزامهم متضامين بدفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه وقالوا بيانا لها أنه بمقتضى عقد بيع محرو فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٦ باع لهم الطاعنان مخبزا بكافة معداته بثمن قدره ٦٠٠ جنيه وتضمن هذا البيع رخصة المحل وإذن التموين والاسم التجارى وحقهما فى الإيجار الصادر لهما من المطعون ضده الأخير ، وبعد أن استلموا المحل وأجروا فيه تعديلات كلفتهم مبالغ كبيرة أقام المطعون ضده الأخير عليهم وعلى الطاعنين الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ كلى إيجارات القاهرة طالبا فسخ عقد الإيجار وإخلاء المحل المؤجر تأسيسا على أن الطاعنين تنازلا عن الإيجار دون أن يكون مصرحا لهما بذلك فى عقد الإيجار ودون الحصول منه على إذن كتابى صريح وقد قضت محكمة الإيجارات للمطعون ضده الأخير بطلباته ونفذ حكم الإخلاء فى ٨ يناير سنة ١٩٥٨ واستلم العين مع ما أقاموه فيها من منشآت فرفعوا الدعوى الحالية بطلب تعويضهم عن الأضرار التى أصابتهم من جراء ذلك وبتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم الثلاثة الأولين مبلغ ٥٩١ ج و ٨٩٥ م والفوائد القانونية . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٥٨ سنة ٧٧ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٢ يونيه سنة ١٩٦٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وفيها صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ينعى الطاعنان في الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا دعوى المطعون ضدهم الثلاثة الأولين بعدم مسئوليتهما عن التعويض المطالب به لانتفاء الخطأ من جانبهما تأسيسا على أن العقد الصادر منهما لهؤلاء المطعون ضدهم يتضمن بيع الجذك ويشمل هذا البيع فيما يشمله حق الإيجار وأن هذا التصرف صحيح طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ولعدم وجود نص في عقد الإيجار الصادر إلى الطاعنين من المطعون ضده الأخير يمنع التنازل عن الإيجار وقد تسلم المطعون ضدهم المشترون المخبز بجميع مشتملاته من تاريخ هذا العقد وظلوا يستغلونه حتى ٨ يناير سنة ١٩٥٨ تاريخ تنفيذ الحكم بالإخلاء وأن السبب الحقيقي الذي حدا بالمطعون ضده الأخير إلى رفع الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ كلى إيجارات القاهرة بطلب الإخلاء هو تأخرهم في الوفاء بالأجرة طيلة خمسة شهور كما يدل على ذلك الحكم الصادر من محكمة الزيتون الجزئية في الدعوى رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٨ التي رفعها المطعون ضده الأخير على الطاعنين وقضى فيها بالزامهما بمبلغ ٩٢ ج و ٥٠٠ م قيمة أجرة الخمسة شهور التي قصر المطعون ضدهم الثلاثة الأول في الوفاء بها كما أنهم تعمدوا عدم الحضور في دعوى الإخلاء رغم اختصاصهم فيها حتى يصدر الحكم بالإخلاء ويتحملوا بذلك من آثار البيع الصادر إليهم من الطاعنين ويرجعوا عليهما بالتعويض لأنهم لم يحققوا من هذه الصفقة ما كانوا يأملونه من ربح ولو أنهم حضروا في تلك الدعوى وقدموا عقد الإيجار الذي كان تحت أيديهم والمبرم بين الطاعنين والمطعون ضده الأخير لما صدر الحكم بالإخلاء استنادا إلى التنازل عن الإيجار لأن هذا العقد لم ينص على منع هذا التنازل — وانتهى الطاعنون في دفاعهم أمام محكمة الموضوع إلى أنه ما دام المطعون ضدهم الثلاثة الأول هم المتسببون في الإخلاء فلا يكون لهم حق الرجوع على الطاعنين بأي تعويض بسبب هذا الإخلاء وذلك تمشيا مع نص المادة الخامسة من القانون المدني التي تقضى بأن استعمال الحق يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير والمطعون ضدهم قد تعمدوا عدم دفع الإيجار حتى يضطر المالك لطلب الإخلاء ولم يكن لهم من قصد في ذلك إلا الإضرار بالطاعنين عن طريق الحصول منهم على تعويض لا يستحقونه — وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد

على هذا الدفاع مكتفيا بالقول بأن الحكم الصادر من محكمة الزيتون بمأخر الإيجار جاء لاحقا للحكم الصادر بالإخلاء وأن الظاهر من الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ إيجارات مصر أن طلب الإخلاء والحكم به لم يؤمسا على التأخير في دفع الأجرة وإنما على التنازل عن الإيجار بغير إذن كتابي من المالك ويرى الطاعنون أن هذا الرد من الحكم يشوبه القصور وينطوى على إخلال بحق الدفاع إذ أن طلب الإخلاء وإن بنى في الظاهر على التنازل عن الإيجار إلا أن صلبه الحقيقي هو تأخر المطعون ضدهم الثلاثة الأول في دفع الإيجار طيلة خمسة شهور على ما هو ثابت من الحكم رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٨ الزيتون كما أنه وقد سلم الحكم المطعون فيه في أسبابه بأن عقد الإيجار المبرم بين الطاعنين والمطعون ضده الأخير لا يشمل على نص يمنع المستأجر من التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن فإن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ بالإخلاء يكون قد صدر على خلاف ما يقضى به عقد الإيجار نتيجة لعدم المطعون ضدهم عدم تقديم هذا العقد للمحكمة في تلك الدعوى بقصد الإضرار بالطاعنين مما يسقط عنهم في التعويض طبقا للمادة الخامسة من القانون المدنى آنفة الذكر كما أخطأ الحكم المذكور حين اعتبر التصرف من الطاعنين تنازلا عن الإيجار وليس بيع جددك مما تجيزه المادة ٢/٥٩٤ مدنى .

وحيث إن هذا النعى بجميع ما تضمنته مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله " أنه لا محل للقول بأن أساس دعوى الإخلاء أو الحكم الصادر فيها هو تأخير المستأنف عليهم الثلاثة الأول (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) في سداد الإيجار وليس التنازل عن الإيجار فإن أساس هذا الحكم وتلك الدعوى هو على ما هو ظاهر من أسباب الحكم المذكور التنازل عن الإيجار دون إذن كتابي من المالك وليس التأخير في دفع الإيجار وللحكم الصادر في تلك الدعوى حججه التي لا تقبل الدحض في هذا الخصوص " — كما جاء بالحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ما يأتى " ومن حيث إنه تبين للمحكمة من مطالعة أوراق الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة المضمومة أنها مرفوعة ضد المدعين (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) — والمدعى عليهما الأولى والثانى (الطاعنين) بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٣٠

وإخلاء العين بناء على تأجير المدعى عليهما الأول والثاني العين إلى المدعين مخالفين بذلك عقد الإيجار وقد حضر الخصوم جميعاً وتمسك المدعى عليهما الأول والثاني بأن البيع جدد وبذلك لا ينطبق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد استعرض الحكم شروط بيع الجدد طبقاً للمادة ٢/٥٩٤ مدني و انتهى إلى عدم توافرها وأن الأمر لا يعدو أن يكون تنازلاً عن الإيجار إلى المدعين حالياً وهو الأمر الذي يملعه القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويكون للأجر حق طلب الإخلاء بناء على المادة ٢ (ب) من القانون المذكور وجاء بالحكم أن باقى المدعى عليهم لم يدفعوا الدعوى بأى دفاع والمقصود أنهم المدعون (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) — وهذا الذى أورده الحُكم الابتدائى والمطعون فيه يتضمن الرد الوافى على دفاع الطاعنين . إذ ما دام قد أثارا فى دفاعهما فى دعوى الإخلاء رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة أن العقد المبرم بينهما وبين المطعون ضدهم الثلاثة الأول هو عقد بيع جدد وقد تعرضت المحكمة فى حكمها فى تلك الدعوى إلى هذه المسألة وببحثها وقررت عدم صحة هذا التكييف لعدم توافر شروط المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى وأن الأمر لا يعدو أن يكون تنازلاً عن الطاعنين عن الإيجار للمطعون ضدهم الثلاثة الأول وكان تقريرها هذا هو العلة التى انبنى عليها منطوق حكمها بالإخلاء فإن قضاءها فى ذلك وقد أصبح نهائياً يكون مانعاً من التنازع فى هذه المسألة فى أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم ولا يمنع من حيازته قوة الأمر المقضى أن يكون التقرير به وارداً فى أسباب الحكم وذلك لارتباط تلك الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة بدونها ومن ثم تكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضى — لما كان ذلك وكان الثابت من اطلاع محكمة الموضوع على أوراق الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ كلى مصر أن طلب الإخلاء والحكم به قد بنى على تنازل الطاعنين عن الإيجار للمطعون ضدهم الثلاثة الأول بغير تصريح كتابى من المالك وليس على التأخير فى الوفاء بالأجرة وأن هؤلاء المطعون ضدهم قد رفعوا الدعوى التالية بطلب تعويضهم عما أصابهم من ضرر بسبب إخلائهم المخبز المؤجر تنفيذاً للحكم سالف الذكر فإن ما أثاره الطاعنان أمام محكمة الموضوع من أن الإخلاء كان بسبب تقصير المطعون ضدهم فى الوفاء بالأجرة أو تعمدهم عدم الوفاء بها لإضراراً بالطاعنين يكون غير صحيح ويكفى للرد على هذا الدفاع ما تقدم ذكره من أسباب الحكم المطعون فيه —

أما ما يدعيه الطاعنان من أن الحكم بالإخلاء صدر نتيجة خطأ المطعون ضدهم في عدم الحضور في دعوى الإخلاء وعدم تقديمهم عقد الإيجار الذي كان تحت أيديهم فإنه مردود بما أثبتته المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى الحالية من أنه قد تبين من اطلاعها على أوراق دعوى الإخلاء رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد حضروا فيها ، أما عن وجود عقد الإيجار في حيازتهم وعدم تقديمهم له فتلك واقعة لم يقدم الطاعنان لمحكمة النقض الدليل على سبق تمسكهما بها أمام محكمة الموضوع إذ أن الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة منهما بملف الطعن خلت من ذكر هذه الواقعة كما أن الحكيم الابتدائي والمطعون فيه ليس فيهما ما يفيد تمسك الطاعنين بها ومن ثم فلا يقبل منهما التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض هذا إلى أنه وقد ثبت أن القضاء بالإخلاء بنى على أن الطاعنين قد تنازلا عن الإيجار للمطعون ضدهم الثلاثة الأول بغير إذن كتابي صريح من المالك مما يجيز له طلب إخلاء المكان المؤجر عملاً بالفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن الاستناد في تلك الدعوى إلى عدم اشتغال عقد الإيجار على نص يمنع المستأجر من التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن ما كان ليجدى لأن القانون المذكور قد حدد من الحق الذي تخوله المادة ٥٩٣ من القانون المدني للمستأجر فيما يتعلق بالتنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن وذلك بالنسبة للأماكن المؤجرة التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فأجاز للمالك ولو كان عقد الإيجار خلوا من نص مانع من التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا حصل التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك ومن ثم يكون النعى على الحكم في الأسباب الثلاثة الأولى بالقصور والإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه طبق على واقعة الدعوى المادة ٤٤٣ من القانون المدني الخاصة باستحقاق المبيع وقدر التعويض للمطعون ضدهم على أساس ما تقضى به المادة المذكورة مع أنها غير منطبقة إذ المنشأة لم يحكم باستحقاقها لأي شخص ولم يدع أحد ملكيتها بعد أن تسلمها المطعون ضدهم كما لم يتعرض لهم أحد في ملكيتهم لما اشتروه من الطاعنين .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه بعد أن قرر أن حقيقة التصرف الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول أنه تنازل عن الإيجار قال "إن حق التنازل عن الإيجار المنصوص عليه في المادة ٥٩٣ من القانون المدني هو في واقع الأمر قيام المستأجر بحوالة حقوقه المترتبة على عقد الإيجار إلى شخص آخر عن طريق الحوالة القانونية" غير أن الحكم لم يطبق قواعد حوالة الحق بل قرر أنه حيثما تتم الحوالة مقابل مبلغ من المال فإنها تعتبر بيعاً وتطبق عليها أحكام البيع وانتهى من ذلك إلى القول "ومن حيث أنه قد خلصت المحكمة إلى ما تقدم فإن موضوع البيع يكون هو حق الانتفاع بالفرن المؤجر وقد باعه المستأجران المدعى عليهما الأول والثاني (الطاعنان) إلى المدعين "المطعون ضدهم الثلاثة الأول" من بين الأشياء التي باعها لهم وشملها عقد البيع السالف ذكره. وحيث أنه ترتب على ما تقدم وعملاً بالمادة ٤٣٩ مدني يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان التعرض من قبله هو أو من قبل أجنبي يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتاج به على المشتري — وما وقع من المدعى عليه الأخير (المطعون ضده الأخير) هو تعرض قانوني للمدعين عندما رفع الدعوى ٢٧١ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة بالفسخ والاخلاء استناداً إلى تصرف المدعى عليهما الأول والثاني المخالف للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وهما باعتبارهما بائعين يلزمان بالضمان وهو التزام بغاية ومادام قد حكم بالاخلاء وجب عليهما ضمان استحقاق المبيع وتعويض المشتريين عن حرمانهم من حق الانتفاع بالفرن جميعه وحيث أنه يبين مما تقدم أن تكييف الدعوى هو أنها دعوى استحقاق وأن المشتريين حرما من حق الانتفاع بالفرن جميعه ويكون تعويضهم على أساس المادة ٤٤٣ مدني "وعلى أساس ما تقضى به هذه المادة الزم الحكم الطاعنين بأداء مبلغ ٥٩١ ج و ٨٦٥ م من ذلك ١٢٠ ج قيمة حق الانتفاع وقت الاستحقاق ، ٢٨٤ ج قيمة الأشياء التي كانت موجودة بالفرن ، ١٠٠ جنيه مقدار ما لحق المدعين من خسارة ومافاتهم من كسب ، ٧٥ ج ٥١٥ م

قيمة الإصلاحات التي قام المدعون بإجرائها والباقي رسوم دعوى اثبات الحالة وأمانة الخبير المعين فيها — ولما احترض الطاعنان في إستئنافهم على تطبيق المادة ٤٤٣ مدني على واقعة الدعوى أقر الحكم المطعون فيه وجهة نظر المحكمة الابتدائية وقال ”والدعوى الحالية هي دعوى ضمان التعرض والاستحقاق طبقاً لنص المادة ٤٤٣ مدني يكون للمستأنف عليهم الثلاثة الأول (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) عند استحقاق المبيع — وقد استحق فعلاً بإخلائهم من العين — قيمة المبيع وقت الاستحقاق والمصروفات النافعة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق وهي الإصلاحات التي عادت بالنفع على العين المباعة“ ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن محل النزاع هو حق الانتفاع بالفرن المؤجر الذي حرم منه المطعون ضدهم بسبب الإخلاء وكان النزاع عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة إلى التزاماته فإن المستأجر المتنازل يعتبر فيما يختص بحق الانتفاع بالعين المؤجرة الذي حوله إلى المتنازل له في مركز المحيل ومن ثم فإن ضمانه لهذا الحق ولو كان النزاع بعوض يخضع للقواعد المقررة للضمان في حوالة الحق وليس للقواعد المقررة لضمان البائع فإذا تحقق سبب الضمان وفقاً للمادة ٣٠٨ من القانون المدني فإن المستأجر المتنازل لا يلزم طبقاً للمادة ٣١٠ إلا برد ما استولى عليه مقابل حق الانتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد طبق على واقعة الدعوى أحكام ضمان الاستحقاق الواردة في باب البيع وقدر التعويض المستحق للمطعون ضدهم الثلاثة الأول وفقاً لما تقضى به المادة ٤٤٣ من القانون المدني مع مخالفة حكمها لحكم المادة ٣١٠ فيما يختص بتقدير التعويض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . وغنى عن البيان أن قواعد الضمان الواردة في باب الحوالة لا تنطبق إلا بالنسبة لحق الانتفاع الذي تناوله المتنازل عن الإيجار أما المنقولات التي شملها

البيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول فإنه لو ثبت استحقاقها لسبب يضمنه البائع طبقاً للمادة ٤٣٩ من القانون المدني فإنه يطبق في شأنها أحكام الضمان الواردة في باب البيع .

وحيث إنه بعد تقرير ما تقدم يكون ما ينعاه الطاعنان على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بالسبب الخامس من خطأ في القانون لرفضه الدفع بسقوط دعوى الضمان بمضى سنة من تسليم المبيع طبقاً للمادة ٤٥٢ من القانون المدني هذا النعى غير صحيح لما قرره الحكم المطعون فيه بحق من أن هذه المادة خاصة بضمان العيوب الخفية في المبيع ولا تنطبق على الدعوى الحالية لأنها لم تؤسس على وجود عيب من هذه العيوب .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وعباس حلى عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد
صديق البشيرى .

(٢٦٨)

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٢ القضائية :

تقادم . " وقف التقادم " . " المانع الأدبى " . محكمة الموضوع .
" مسائل الواقع " . نقض . حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " .
" ما يعد كذلك " .

تقدير قيام المانع الأدبى من المطالبة بالحق الذى يعتبر سببا لوقف مريان التقادم من مسائل
الواقع يستقل به قاضى الموضوع . امتداد رقابة محكمة النقض إلى الأسباب التى يوردها هذا
القاضى لإثبات قيام المانع الأدبى أو نفيه . مثال فى علاقة الزوجية . عدم جواز تخصيص المانع
الأدبى الموقف للتقادم بالحالة التى لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكتابة .

تقدير قيام المانع الأدبى من المطالبة بالحق — الذى يعتبر سببا لوقف
مريان التقادم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى —
وإن كان من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع إلا أنه إذا أورد
هذا القاضى أسبابا لإثبات قيام هذا المانع أو نفيه فإن هذه الأسباب تمتد إليها
رقابة محكمة النقض . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض اعتبار علاقة الزوجية
مانعا أدبيا لمجرد تحرير سند بالدين بمقولة أن تحريره يخالف المألوف بين الزوجين
وكان تحرير سند بالحق المطالب به ليس من شأنه أن يؤدى عقلا إلى النتيجة التى
انتهى إليها الحكم إذ أنه لا يخالف المألوف بين الزوجين ولا يدل بحال على
وقوع أى تصدع فى علاقة الزوجية التى تربطها كما أن هذا التسيب ينطوى على
مخالفة للقانون لما يترتب على الأخذ به من تخصيص للمانع الأدبى الذى يقف

به سريان التقادم بالحالة التي لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكتابة وهو تخصيص لا أصل له في القانون ولم يردده الشارع ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور وبخالفه القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة تقدمت في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٠ بطلب إلى السيد رئيس محكمة قنا الابتدائية باستصدار أمر أداء بالزام المطعون ضدهما بأن يدفعا لها من تركة المرحوم اشعيا ميخائيل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا مستندة في ذلك إلى إقرار كتابي صادر من المورث في ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ بمديونيته لها بالمبلغ المذكور وقد رفض السيد رئيس المحكمة هذا الطلب وحدد جلسة لنظر الدعوى أمام محكمة قنا الابتدائية ولدى نظرها دفعت المطعون ضدهما الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالتقادم لانقضاء أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ تحرير السند حتى تاريخ المطالبة الرسمية وردت الطاعنة على هذا الدفع بأنها كانت متروجة من المدين (مورث الطرفين) وأن هذه العلاقة تعتبر مانعا أدبيا يحول دون المطالبة بالحق ، فلا يسرى التقادم بين الزوجين طبقا للمادة ٣٨٢ من القانون المدني وبتاريخ ٣٠ إبريل سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بالتقادم وإلزام المطعون ضدهما أن يدفعا للطاعنة من تركة مورثهما مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية ، استأنفت المطعون ضدهما الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٨٥ سنة ٣٦ ق أسبوط وتمسكت أمام محكمة الاستئناف بسقوط الدين بالتقادم وبتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع بالتقادم ورفض دعوى الطاعنة . طعننت الطاعنة

في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، ونظر الطعن أمام هذه الدائرة بمجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول بأنها قد تمسكت في دفاعها ردا على الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى بسقوط الدين بالتقادم — بأن علاقة الزوجية التي كانت تربطها بالمدين المورث تعتبر مانعا أدبيا يحول دون المطالبة بالحق فلا يسرى التقادم طبقا للمادة ٣٨٢ من القانون المدني ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع وقضى بقبول الدفع بالتقادم ورفض الدعوى استنادا إلى أن تحرير المورث لزوجته الطاعنة سندا بالدين يثنى معه قيام المانع الأدبي الذي يمنع من سريان التقادم بينهما ، وترى الطاعنة أن هذا الذي قرره الحكم ليس من شأنه أن ينفي اعتبار علاقة الزوجية التي كانت قائمة بينها وبين المورث مانعا أدبيا يحول دون مطالبتها له بالدين أثناء حياته وقد خلط الحكم بين المانع الأدبي الذي يحول دون إثبات الدين بالكتابة وبين المانع الأدبي الذي يمنع من المطالبة بالحق الثابت بالكتابة ذلك أنه إن صح اعتبار المانع الأدبي الذي يجيز الإثبات بالبينة غير متوافر بين الزوجين إذا اعتادا التعامل بالكتابة إلا أنه لا يصح أن يكون مجرد حصول الزوجة من زوجها على سند مثبت لدينها لئلا على عدم توافر المانع الأدبي الذي يحول دون المطالبة بالحق .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص ما يأتي ” وحيث إن قيام علاقة الزوجية بين المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) وبين مورث المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) في صورة الدعوى لم يكن مانعا أدبيا — في تقدير المحكمة — من مطالبتها له بقيمة الدين الذي تضمنه سند الدعوى ذلك لأن تحرير مورث المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) السند المتضمن مديونيته لزوجته على التفصيل الوارد به دليل كاف — في نظر المحكمة — على عدم اعتبار علاقة الزوجية مانعا أدبيا بينه وبين زوجته المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) في إثبات مديونيته لها بقيمته ، ومن ثم فإن القول بعد ذلك باعتبار

علاقة الزوجية هذه مانعا من مطالبة الزوجة لزوجها بقيمة السند يصطدم بحصولها — رغم علاقة الزوجية القائمة بينهما — على سند مثبت لمديونية زوجها لها على خلاف المؤلف بين الزوجين وعلى خلاف هذه العلاقة الوثيقة القائمة بينهما — ومن ثم فإن قضاء محكمة أول درجة في هذا الخصوص لا يتفق مع الواقع الثابت من حصول المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) على سند مثبت بمديونية زوجها لها رغم قيام علاقة الزوجية الوثيقة بينها وبين زوجها وبالتالي لا تكون تلك العلاقة مانعا أدبيا من سريان مدة التقادم المسقط على سند الدعوى منذ حصولها على هذا السند “ ولما كان تقدير قيام المانع الأدبي من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف سريان التقادم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني وإن كان من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . إلا أنه إذا أورد هذا القاضي أسبابا لإثبات قيام هذا المانع أو نفيه فإن هذه الأسباب تمتد إليها رقابة محكمة النقض ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه رفض اعتبار علاقة الزوجية التي كانت قائمة بين المورث المدين وبين الطاعنة الدائنة مانعا أدبيا لمجرد تحرير سند بالدين وهو أمر وصفه الحكم بأنه يخالف المؤلف بين الزوجين ، وكان تحرير سند بالحق المطالب به ليس من شأنه أن يؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم إذ أنه لا يخالف المؤلف بين الزوجين ولا يدل بحال على وقوع أى تصدع في علاقة الزوجية التي تربطهما وفوق هذا فإن هذا التسبب ينطوي على مخالفة للقانون لما يترتب على الأخذ به من تخصيص للسابع الأدبي الذي يقف به سريان التقادم بالحالة التي لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكتابة وهو تخصيص لا أصل له في القانون ولم يرده الشارع — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور وبمخالفة القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، والسيد
عبد المنعم الصراف .

(٢٦٩)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) حكم . "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضى .

قوة الأمر المقضى . عدم ورودها على ما لم يفصل فيه الحكم فى منطوقه
أرأى أسبابه . مثال .

(ب) بيع . "إلتزامات البائع" . "ضمان الاستحقاق" .

ضمان الاستحقاق الناشئ عن فعل الغير . شرطه . قيام سببه وقت البيع .
المادة ٣٠٠ مدنى قديم .

١ - ما لم تفصل فيه المحكمة لا يمكن أن يكون - وعلى ما جرى به قضاء
محكمة النقض - موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . فإذا كانت محكمة
أول درجة - بعد أن فصلت فى الدعوى المرفوعة من المشتري ضد البائع
بطلب فسخ العقد لإستحقاق المبيع برفضها - لم تر محلا لتعرض لبحث دعوى
الضمان الفرعية المقامة من البائع (المدعى عليه) ضد البائع له ، ولم تضمن
منطوق الحكم ولا أسبابه الفصل فيها ، ثم ألغى الحكم الصادر فى الإستئناف
حكم محكمة أول درجة وقضى بفسخ عقد البيع وبإلزام المدعى عليه برد الثمن ،
ولم يكن المدعى عليه قد وجه دعوى الضمان فى الإستئناف ، فإن ثمة قضاء
لم يصدر فى دعوى الضمان لا بموجب حكم محكمة أول درجة ولا بموجب الحكم
الإستئنافى . ولا يحول الحكم الابتدائى دون النظر فى الدعوى التى يرفعها
المدعى عليه بعد ذلك ضد البائع له بطلب فسخ عقد البيع بينهما ورد الثمن .

٢ — يضمن البائع الاستحقاق الناشئ عن فعله الغير إذا كان سبب الاستحقاق موجودا وقت البيع ، وذلك طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٠ من القانون المدنى القديم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن هنرى مايول الذى يمثله المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٥٤ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليها الثانية بطلب الحكم بفسخ عقد بيع السيارة رقم ٢٦٥١٨ نقل مصر وإلزام الطاعن برد الثمن وقدره ٥٥٠ ج وإلزام المطعون عليها الثانية بأن تدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وقال شرحا لها أنه بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٠ باع إليه الطاعن السيارة موضوع الدعوى بثمن قدره ٥٥٠ ج ، وبتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨ باع هو بدوره هذه السيارة إلى سيد أحمد عارف بثمن قدره ٤١٠ ج . وكان عبد الله توفيق المالك الأول لهذه السيارة قد تقدم إلى مصلحة الجمارك — المطعون عليها الثانية — بطلب استرداد الرسوم الجمركية السابق دفعها عن السيارة بزعم أنه سيعيد تصديرها إلى الخارج وصرفت له المصلحة هذه الرسوم بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢ دون أن تستوثق من أنه مازال مالكا وأن ثمة تصرفات بالبيع لم ترد عليها . ولما تبين للمصلحة أن السيارة لم تصدر فقد اعتبرتها مهربة من الرسوم وقامت بضغطها فى ١٩٤٧/٢/٥ فى حيازة سيد أحمد عارف المشتري لها من هنرى مايول وقررت مصادرتها . فرفع سيد أحمد عارف الدعوى رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر ضد هنرى مايول بطلب فسخ عقد البيع الصادر منه وإلزامه برد الثمن وقدره ٤١٠ ج ، وقام هنرى مايول بادخال الطاعن ومصلحة الجمارك ضامنين وقضت المحكمة برفض الدعوى فرفع سيد أحمد عارف استئنافا من ذلك الحكم قيد برقم ٣٨٦ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة وقضى فيه

بالغاء الحكم المستأنف وفسخ عقد البيع المبرم بين سيد أحمد عارف وهنرى مايول والزامه بأن يدفع إلى سيد أحمد عارف مبلغ ٤١٠ جنيتها واستطرد هنرى مايول يقول أن من حقه الرجوع على الطاعن بوصفه البائع للسيارة ، وأن مصلحة الجمارك مسئولة اقيامها بصرف الرسوم الجمركية إلى عبد الله توفيق دون أن تتحقق من أنه هو المالك للسيارة وقت الصرف ولعدم إخطارها قلم المرور بواقعة استرداد الرسوم حتى يوقف كل تعامل عليها ، وأنه من أجل ذلك أقام دعواه للحكم له بطلباته . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر واستئنافها رقم ٣٨٦ سنة ٦٩ ق وطلب احتياطيا رفض الدعوى قبله ووجه دعوى الضمان إلى المطعون عليها الثانية طالبا الحكم بالزامها بما حسى أن يحكم به عليه . وبتاريخ ١٩٥٦/٢/١١ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى هنرى مايول الذى يمثله المطعون عليه الأول مبلغ ٥٥٠ ج ورفض الدعوى قبل المطعون عليها الثانية ورفض دعوى الضمان . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٣٩ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة وقضت المحكمة في ١٩٦١/١٢/٥ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦٢/١/١ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٥/٤/٢٤ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذى ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة انظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقول في بيان ذلك أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر التى وجه فيها المطعون عليه الأول إلى الطاعن دعوى الضمان وهى موضوع النزاع الحالى غير أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن الحكم في الدعوى السابقة لم يتعرض لموضوع دعوى الضمان ، هذا في حين أن الدعوى السابقة قضى فيها بالرفض مما يستتبع القضاء برفض دعوى الضمان وقد صابر هذا الحكم نهائيا بقبوله

من الطاعن وهدم توجيه طلب الضمان في الاستئناف رقم ٣٨٦ سنة ٦٩ ق المرفوع عن الدعوى السابقة مما يمتنع معه على المحكمة إعادة النظر فيه من جديد في الدعوى الحالية .

وحيث إن هذا الشق من النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الصادر في الدعوى السابقة رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر أن سيد أحمد عارف رفعها ضد هنرى مايول الذى يمثله المطعون عليه الأول يطلب الحكم بإلزامه برد ثمن السيارة التى باعها له بسبب استحقاقها لمصلحة الجمارك ، وقام هنرى مايول بإدخال الطاعن — وهو البائع له — ومصلحة الجمارك المطعون عليها الثانية ضامنين في الدعوى وطلب أصليا الحكم برفضها واحتياطيا إلزامهما بما عسى أن يحكم به عليه ، وقضى الحكم برفض تلك الدعوى تأسيسا على أن هنرى مايول لا يضمن استحقاقه السيارة لأنه حصل بعد أن باعها إلى سيد أحمد عارف ، ولم يضمن الحكم منطوقه ولا أسبابه الفصل في دعوى الضمان ، مما مفاده أن المحكمة بعد أن فصلت في الدعوى الأصلية برفضها على الأساس سالف البيان لم ترحل للنعرض لببحث دعوى الضمان التى يرجع بها هنرى مايول على الطاعن والمطعون عليها الثانية باعتبارهما مسئولين عن استحقاق ذات السيارة . وإذ ألغى الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٦ سنة ٦٩ ق حكم محكمة أول درجة وقضى بفسخ عقد البيع المبرم بين سيد أحمد عارف وهنرى مايول وإلزام الأخير بأن يرد للأول ثمن السيارة المباعة ، وكان يبين من هذا الحكم أن هنرى مايول لم يوجه دعوى الضمان إلى الطاعن ، فان ثمة قضاء لم يصدر في دعوى الضمان هذه لا بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر ولا في استئنافها رقم ٣٨٦ سنة ٦٩ ق . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما لم تفصل فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، فإن الحكم في الدعوى رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر لا يحول دون النظر في الدعوى الحالية التى رفعها هنرى مايول على الطاعن للطالبة بفسخ عقد البيع المبرم بينهما ورد الثمن ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى في قضائه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٢٤٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر لا مخالفة فيه للقانون ، ومن ثم فإن النعى عليه بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الثاني من السبب الأول خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ قضى بفسخ عقد البيع المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الأول وإلزام الطاعن برد الثمن تأسيساً على أن السيارة المباعة استحوذت بسبب قانوني نشأ عن ارتكاب جريمة جرمية وأن الطاعن يسأل عن ذلك لأن هذا السبب كان موجوداً وقت صدور البيع إلى المطعون عليه الأول في ١٩٤٦/٦/٢٠ بتقديم عبد الله توفيق المالك الأول للسيارة طلباً لاسترداد الرسوم في شهر مايو سنة ١٩٤٦ ، هذا في حين أن سبب مصادرة السيارة هو استرداد الرسوم فعلاً في ١٩٤٦/١١/٢ أى بعد حصول البيع إلى الطاعن بأكثر من ثلاثة أشهر وهو ما لا يضمنه البائع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه طبقاً لما تقضى به المادة ٣٠٠ من القانون المدني القديم الذي يحكم الواقعة الدعوى يضمن البائع الاستحقاق الناشئ عن فعل الغير إذا كان سبب الاستحقاق موجوداً وقت البيع . ولما كان الثابت من تقارير الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن السيارة المباعة استحوذت لمصلحة الجمارك بسبب قانوني ناشئ عن جريمة تهريب جرمية بأن قدم عبد الله توفيق المالك الأول لهذه السيارة طلباً في شهر مايو سنة ١٩٤٦ لاسترداد الرسوم الجمركية المدفوعة عنها زاعماً أنه سيقوم بإعادة تصديرها إلى الخارج وردت إليه مصلحة الجمارك هذه الرسوم في ١٩٤٦/١١/٢ ، وإذا كان الطاعن قد باع هذه السيارة إلى هنري مابول في ١٩٤٦/٦/٢٠ ، وكان المعول عليه لإلتزام البائع بالضمان على ما سلف بيانه هو بوجود سبب الاستحقاق وقت البيع ، وإذا كان سبب استحقاق السيارة هو تقديم الطلب في شهر مايو سنة ١٩٤٦ باسترداد الرسوم الجمركية التي دفعت عنها ، وكان هذا السبب قائماً وقت صدور البيع إلى هنري مابول ، فإن الطاعن يكون مسئولاً عن الضمان . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الشق الثالث من السبب الأول خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ قرر تبريراً لرفض دعوى الضمان التي وجهها الطاعن إلى مصلحة الجمارك المطعون عليها الثانية أن الطاعن لم يقدم الدليل

على أن المصلحة ارتكبت خطأ جسيما في أداء واجباتها أو أنها خالفت القرارات أو اللوائح عند رد الرسوم الجمركية إلى عبد الله توفيق المالك الأول للسيارة ، هذا في حين أن رد الرسوم إلى غير مالك السيارة دون أن يثبت تصديرها إلى الخارج يعتبر خطأ جسيما وفيه مخالفة للقوانين واللوائح .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قرر في رفض دعوى الضمان التي أقامها الطاعن ضد المطعون عليها الثانية ما يلي : " أن الطاعن لم يقدم الدليل على أن مصلحة الجمارك - المطعون عليها الثانية - قد ارتكبت خطأ ... ولم يثبت أن هذه المصلحة مكلفة بمقتضى قرارات أو لوائح باتخاذ إجراءات معينة أغفلتها عند ردها الرسوم الجمركية للسيارة إلى من أدخل الغش عليها بتمويهه بتصديرها إلى خارج البلاد المصرية ، وإذا كانت قد اعتمدت في الاقتناع بحق هذا الشخص في استرداد الرسوم على ما قدمه هذا الشخص من شهادات لا تمثل الحقيقة في شيء فإن مثلها في ذلك مثل الأفراد فتعتبر مجنيا عليها بسبب الفعل الخاطئ غير المشروع الصادر من الشخص المتعامل معها فلا يجوز تحميلها هي بالتأثير المترتبة على هذا الخطأ الذي لم يصدر منها ولم تشترك فيه فتعندم علاقة السببية بينه وبين الضرر الحاصل وبالتالي تنعدم مسئوليتها فلا تلزم بالتعويض " ، وبين من هذا الذي قرره الحكم أنه أسس قضاءه برفض دعوى الضمان على نفي وقوع خطأ ما من جانب موظفي مصلحة الجمارك يستتبع إلزامها بما حكم به على الطاعن . ولما كان توافر الدليل على الخطأ هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور الموضوعية التي لا رقابة من محكمة النقض عليها ، فإن النعى بهذا الشق لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إن مبنى السبب الثاني قصور الحكم المطعون فيه في التسبيب ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه تمسك في مذكرته أمام محكمة الاستئناف بما أخذه على حكم محكمة أول درجة في رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وتفسير المادة ٣٠٠ من القانون المدني القديم وبيان مدى مسئولية مصلحة الجمارك عن أعمال موظفيها وكيف أنها ردت الرسوم إلى عبد الله توفيق

مع أنها لا ترد إلا إلى صاحب الترخيص وبعد التحقق من إعادة تصدير السيارة ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع واكتفى بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي مع أنها لم تتناول الرد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه ناقش مسئولية مصلحة الجمارك ونفى الخطأ عن موظفيها ، وكان ما قرره الحكم على ما سلف بيانه في الرد على الشق الثالث من السبب الأول يتضمن الرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الشأن أمام محكمة الاستئناف ويكفي لحمل الحكم ، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس . أما النعي على الحكم بإغفال الرد على ما أثير عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وتفسير المادة ٣٠٠ من القانون المدني القديم فإن الطاعن لم يبين بتقرير الطعن مواضع القصور فيما أثاره بمذكرته بصدد هذه المسائل التي يدعى أن الحكم المطعون فيه لم يتناولها بالمناقشة والرد ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢٧٠)

الطاعن رقم ٣٩ لسنة ٣٢ القضائية :

رسوم . ” رسوم قضائية “ . ضرائب .

الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب . استحقاق رسوم نسبية عليها على أساس الأرباح المتنازع عليها .

وضع المشرع قواعد تقدير الرسوم النسبية بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية وأضاف إليها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ الفقرة السادسة عشر التي يجرى نصها بأن ” تقدير رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها “ . ونص بالفقرة السادسة المضافة بذات القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ إلى المادة السادسة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تخفيض الرسوم إلى النصف بالنسبة إلى ” الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن الأرباح التي تستحق عنها الضرائب “ . وفاد هذين النصين أن تعتبر الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب معلومة القيمة يفرض عليها الرسم النسبي على أساس الأرباح المتنازع عليها ، ذلك أن المشرع أراد بصيغة العموم بحسب وضعها في هذين النصين جميع الدعاوى التي ترفع في شأن تقدير هذه الأرباح لافرق بين الدعاوى التي ترفع من الممول وتلك التي ترفع من مصلحة الضرائب ، ولا فرق بين منازعة في أساس التقدير أو أحد عناصره وبين منازعة في التقدير بطريق الربط الحكى أو بطريق التقدير الفعلى . وإذا كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تحصر

الدعاوى التى تعتبر مجهولة القيمة ولم تدخل فيها أية صورة من المنازعات المتعلقة بتقدير الأرباح ، فإن هذه المنازعات فى جميع صورها تندرج فى عموم الدعاوى التى ترفع فى شأن هذا التقدير بفرض الرسم النسبى عليها باعتبارها معلومة القيمة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمثل فى أن مأمورية الضرائب كانت قد قدرت صافى أرباح المطعون عليه الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات من ١٩٥٠/١٩٥١ إلى ١٩٥٤/١٩٥٥ فطعن المطعون عليه فى تلك التقديرات أمام لجنة الطعن وطلب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا للربط عن السنوات المذكورة تطبيقا للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ورفضت اللجنة طعنه . ولما طعن فى هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية قضت بدورها برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . وقام قلم كتاب تلك المحكمة بتسوية الرسوم على أساس أن المنازعة خاصة بتحديد أرباح كل سنة من تلك السنوات واستتصـدر بتاريخ ١٧/١/١٩٦٠ قائمة وطالب المطعون عليه بمبلغ ٣٠ ج و ٥٥٠ م وبمثل فرق الرسوم . فعارض المطعون عليه فى هذه القائمة بتاريخ ٤/٢/١٩٦٠ استنادا إلى أن منازعته فى تقدير الأرباح مجهولة القيمة فلا يستحق عليها إلا الرسم الثابت . وقد سددته للخزانة ، ومحكمة أول درجة قضت برفض المعارضة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٥ لسنة ١٦ ق تجارى الاسكندرية ، ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٥/١٢/١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قائمة الرسوم المعارضة فيها . طعن قلم الكتاب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن

على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٥/٥/٢٩ وفيها صممت النيابة على الرأى الذى أبدته فى مذكرتها بنقض الحكم ، وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة وباجللسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن مما ينعم الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ استند فى قضائه بإلغاء قائمة الرسوم إلى أن الطعن فى الضريبة لم يكن موجها إلى أرقام التقدير فى كل سنة من سنوات النزاع وإنما كان مبناه إعمال نصوص القانونين ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ و ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ فتكون المنازعة مجهولة القيمة وأن تعددت السنوات فيها فلا يستحق عنها سوى رسم واحد ثابت . وهذا الذى استند إليه الحكم مخالف للقانون لأن مؤدى نص الفقرة ١٦ من المادة ٧٥ من قانون الرسوم فرض الرسم النسبى متى تعلق النزاع بتقدير الأرباح سواء أكان تقديرها فعليا أو حكما ، والنزاع فى طريقة التقدير هو نزاع ينصرف إلى تقدير الربح ذاته ، والعبرة فى اعتبار الدعوى مجهولة القيمة هى باستحالة تقدير قيمتها بحسب طبيعة الطلب المقدم فيها . فلا تكون مجهولة القيمة متى أمكن تقديرها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المشرع إذ وضع قواعد تقدير الرسوم النسبية بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية وأضاف إليها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ الفقرة السادسة عشر التى يجرى نصها بأن "تقدر رسوم الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه فى شأن تقدير الأرباح التى تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها" ، ونص بالفقرة السادسة المضافة بذات القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ إلى المادة السادسة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تخفيض الرسوم إلى النصف بالنسبة إلى : "الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه فى شأن الأرباح التى تستحق عنها الضرائب" ، فإن مفاد هذين النصين أن تعتبر الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التى تستحق عنها الضرائب معلومة القيمة يفرض عليها الرسم النسبى على أساس الأرباح المتنازع عليها ، ذلك أن المشرع أراد بصيغة العموم بحسب وضعها فى هذين النصين جميع الدعاوى التى ترفع فى شأن تقدير هذه الأرباح

لا فرق بين الدعوى التى ترفع من الممول وتلك التى ترفع من مصلحة الضرائب ، ولا فرق بين منازعة فى أساس التقدير أو أحد عناصره وبين منازعة فى التقدير بطريق الربط الحكى أو بطريق التقدير الفعلى . وإذ كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تحصر الدعاوى التى تعتبر مجهولة القيمة ولم تدخل فيها أية صورة من المنازعات المتعلقة بتقدير الأرباح ، فإن هذه المنازعات فى جميع صورها تندرج فى عموم الدعاوى التى ترفع فى شأن هذا التقدير بفرض الرسم النسبى عليها باعتبارها معلومة القيمة . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقصر إعمال نص الفقرة ٦ من المادة ١٦ والفقرة ١٦ من المادة ٧٥ المضافتين بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على طعن الممول الموجه إلى أرقام التقدير فى كل سنة من سنوات النزاع ، وأخرج من عموم نصها الطعن فى التقدير عن هذه السنوات على أساس الربط الحكى الذى اعتبره مجهول القيمة ، ورتب على ذلك قضاءه بإلغاء قائمة الرسوم فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، محمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم حسن حلام ،
وعثمان زكريا .

(٢٧١)

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) تنفيذ . "السند التنفيذي" . "تنفيذ عقارى" . "الاعتراض على قائمة
شروط البيع" . "الحكم برسو المزداد" . "دعوى بطلان إجراءات
التنفيذ العقارى" . بطلان . "بطلان سند التنفيذ" . "بطلان
إجراءات التنفيذ" . غير . "الغير في إجراءات التنفيذ العقارى" .

إلغاء أو إبطال سند التنفيذ . أثره . سقوط ما تم من إجراءاته . جواز طلب
إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية زعم فوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط
البيع . مراعاة عدم المساس بحقوق الغير التى تعلقت بإجراءات التنفيذ .

(ب) حكم . "الحكم الغيابي" . "سقوطه" . "أثره" .

الحكم الغيابي في ظل قانون المرافعات القديم . سقوطه بعدم تنفيذه خلال سنة
أثمر . التمسك بسقوطه . دعوى ودفع . أثره . إلغاء الإجراءات التى اتخذت بمقتضاه .

١ — الأحكام العامة في التنفيذ الواردة في المواد ٥٧ وما بعدها من قانون
المرافعات تجيز التنفيذ الجبرى بالأحكام القابلة للمعارضة أو الاستئناف إذا كان
النفاذ المعجل منصوباً عليه في القانون أو مأموراً به في الحكم كما تجيز التنفيذ
بالعقود الرسمية والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون صفة السندات التنفيذية .
والدائن الذى يباشر إجراءات التنفيذ بموجب أحد هذه السندات مع احتمال المنازعة
في صحته وقابليته للإلغاء أو الإبطال إنما يعلق مصير التنفيذ على مصير السند ذاته ،
فإن ألغى السند أو بطل امتنع المضى في التنفيذ وسقط ما يكون قد تم من إجراءاته .

ووجبت إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل مباشرته ، ولا يمنع من ذلك سقوط حق المدين في التمسك ببطلان ما تم من إجراءات بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد له بنص المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات لأنه بعد إلغاء السند التنفيذي أو إبطاله يصبح التنفيذ غير مستند إلى حق فتسقط إجراءاته نتيجة حتمية لزوال سنده ، ويكون للمدين بعد فوات الميعاد المقرر قانونا للاعتراض على إجراءات التنفيذ العقارى أن يطلب بدعوى أصلية لإبطال هذه الإجراءات بما فى ذلك حكم رسو المزاد . إلا إذا تعلق بها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — حق لاغير^(١) بأن يكون العقار قد رسا مزاده على غير طالب التنفيذ أو يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بتبليه نزع الملكية أو دائنون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفا فى الإجراءات .

٢ — إذ كانت المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات القديم تقضى بأن الحكم الغيابى يبطل ويعد كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه فى ظرف ستة أشهر من تاريخ صدوره ، فإن للحكوم عليه فى غيبته أن يتمسك بمجرد انتهاء هذا الأجل بسقوط الحكم فى صورة دعوى أو دفع ولو لم يطعن فيه بالمعارضة . ويترتب على ذلك زوال الحكم وإلغاء الإجراءات التى اتخذت بمقتضاه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤ كلى قنا ضد الطاعن طالبن القضاء بسقوط الحكم الغيابى الصادر فى الدعوى رقم ٨١

(١) راجع نقض ١٩٦٠/١/٧ بطعن ١٦٥ لسنة ٢٥ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١١

سنة ١٩٤١ كلى قنا ضد مورثهما الدكتور ويصا عبد الملك و بطلان ما ترتب عليه من إجراءات التنفيذ . وقالوا بيانا للدعوى أن الطاعن استصدر ضد مورثهما في ١٩٤١/١/٢٥ حكما غيابيا بمبلغ ٦٠٠ ج والفوائد والمصاريف في القضية رقم ٨١ سنة ١٩٤١ كلى قنا وأعلن ذلك الحكم إلى المورث في ١٩٤١/٢/٢ وبعد وفاته اتخذ الطاعن بموجبه إجراءات نزاع الملكية ضد هما وأعلنهما بتبنيه نزاع الملكية في ١٩٥٣/٨/٢٥ وأودع قائمة شروط البيع وتم إخبارهما بإيداعها فاعترضا عليها وقضى في اعتراضهما بعدم قبوله لتقديمه بعد الميعاد، ونظرا لسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه خلال الستة شهور التالية لصدوره فقد أقاموا الدعوى بالطلبات السالف بيانها — دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنه كان يجب طرح هذه المنازعة عند الاعتراض على قائمة شروط البيع ، وإذ أعلننا بهذه القائمة ولم يعترضوا في الميعاد فقد سقط حقهما في التمسك بها ولا تكون الدعوى مقبولة بعد أن فاتهما هذا السبيل . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٦٠/٢/٢٤ بقبول الدعوى وبسقوط الحكم الغيابي في القضية رقم ٨١ سنة ١٩٤١ مدنى كلى قنا وبطلان ما ترتب عليه من إجراءات ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ ق أسيوط ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٢/٣/٢٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم القبول الذى أبداه الطاعن وبقبول دعوى المطعون عليهما ببطلان السند المنفذ به ، ويتمول الطاعن في بيان ذلك أن أحكام قانون المرافعات في التنفيذ على العقار وقد أوجبت على المدين والحائز والدائنين المشار إليهم في المادة ٦٣٢ إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظرها عن طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، ورتبت على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بأوجه البطلان سواء تعلقت بعيب في الشكل أو في الموضوع ، فإنه لا يقبل من المدين الذى فوت حقه في الاعتراض أن يرفع دعوى أصلية للتمسك بالبطلان إلا إذا كان لم يعلن

بالإجراءات إعلانا صحيحا - غير أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدعوى الأصلية التي أقامها المطعون عليهما ببطلان الحكم الغيابي المنفذ به رغم إعلانهما بإجراءات التنفيذ إعلانا صحيحا وسقوط حقهما في التمسك بالبطلان لعدم إبدائه بالطريق الذي رسمه القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح - ذلك أنه لما كانت الأحكام العامة في التنفيذ الواردة في المواد ٥٧ و ٥٨ وما بعدها من قانون المرافعات تميز التنفيذ الجبرى بالأحكام القابلة للمعارضة أو الاستئناف إذا كانت النفاذ المعجل منه موصفا عليه في القانون أو مأمورا به في الحكم ، كما تميز التنفيذ بالعقود الرسمية والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون صفة السندات التنفيذية ، فإن الدائن الذي يباشر إجراءات التنفيذ بموجب أحد هذه السندات مع احتمال المنازعة في صحته وقابليته للإلغاء أو الإبطال إنما يعلق مصير التنفيذ على مصير السند ذاته ، فإن ألغى السند أو بطل امتنع المضى في التنفيذ وسقط ما يكون قد تم من إجراءاته ووجب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل مباشرته ، ولا يمنع من ذلك سقوط حق المدين في التمسك ببطلان ما تم من إجراءات بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد له بنص المادة ٦٤٢ مرافعات لأنه بعد إلغاء السند التنفيذي أو إبطاله يصبح التنفيذ غير مستند إلى حق فتسقط إجراءاته نتيجة حتمية لزوال سنده ويكون للمدين بعد فوات الميعاد المقرر قانونا للإعتراض على إجراءات التنفيذ العفارى أن يطلب بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما في ذلك حكم رسو المزايد إلا إذا تعلق بها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق للغير بأن يكون العقار قد رسا مزاده على غير طالب التنفيذ أو يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بتبليه نزع الملكية أو دائنون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفا في الإجراءات - وإذا كانت المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات القديم تقضى بأن الحكم الغيابي يبطل ويعد كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدوره ، وكان للحكوم عليه في غيبته أن يتمسك بمجرد انتهاء هذا الأجل بسقوط الحكم في صورة دعوى أو دفع ولو لم يطعن فيه بالمعارضة ، وكان يترتب على سقوط الحكم الغيابي زواله وإلغاء الإجراءات التي اتخذت بمقتضاه - لما كان ذلك وكان الثابت من تدوينات

الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما أقاما الدعوى بطلب سقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه خلال الستة شهور التالية لصدوره وبطلان إجراءات التنفيذ العقارى المترتبة عليه ، وأن الطاعن أسس دفعه بعدم قبول دعوى بطلان الإجراءات على مجرد القول بأن هذه المنازعة يجب أن تقدم في صورة الاعتراض على قائمة شروط البيع وأن تفويت هذا السبيل يسقط الحق في إبدائها ، وإذ لم يسند الطاعن هذا الدفع إلى تعلق حق الغير بالإجراءات ولم يقدم الدليل عليه أمام محكمة الموضوع — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء، برفض الدفع على أن مجرد الحكم في اعتراض المطعون عليهما على قائمة شروط البيع بعدم قبوله لا يسلب حقهما في الطعن في إجراءات البيع بدعوى أصلية فإن الحكم يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة قانونا ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في النسب — ويقول في بيان ذلك أنه قدم أثناء نظر الاستئناف صورة رسمية من طلب قدمه الدكتور ويصا عبد الملك مورث المطعون عليهما إلى لجنة التسوية العقارية بتاريخ ١٤/٧/١٩٤٢ لاحقا للحكم الغيابي الصادر في ٢٥/١/١٩٤١ أشار فيه صراحة إلى دين الطاعن وتمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هذه الإشارة تعتبر قبولا من المورث للحكم الغيابي مانعا من التمسك بسقوطه ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا المستند ولم يرد على دفاع الطاعن الذى اقترن به مع أن من شأن هذا الدفاع أن يغير من وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت بمذكرة الطاعن المودعة بصورتها الرسمية بالأوراق أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن طلب تخفيض الديون المقدم من الدكتور ويصا عبد الملك إلى لجنة تسوية الديون العقارية بتاريخ ١٤/٧/١٩٤٢ يتضمن الإشارة إلى دين الطاعن مما يفيد رضا المدين

بالحكم رضاء يمنعه من التمسك بسقوطه . ولما كان الطاعن قدم صورة رسمية من هذا الطلب مودعة بالأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن بشأن طلب التسوية المقدم من المدين وتحديد دلالة مع احتمال أن يكون متضمنا قبولا للحكم الغيابي الذي اتخذت إجراءات نزع الملكية بمقتضاه ، واكتفى في الرد عليه بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي بالرغم من أن طلب التسوية لم يكن معروضا على محكمة أول درجة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
 بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم حسن علام .

(٢٧٢)

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٢ القضائية :

إعلان . " محل الإعلان " . " الإعلان فى الوطن الأصلى " . " تغيير
 الوطن " .

تغيير الخصم لوطنه الأصلى . عدم التزامه باخطار خصمه بالتغيير . الإلزام الوارد بالمادة ١٣/٢
 مرافعات . تعلقه بالوطن المختار دون الوطن الأصلى .

نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات إذ جرى على أنه " إذا
 أنفى الخصم موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه " . إنما قصد
 إلزام الخصم بإخبار خصمه بإلغاء موطنه المختار وتوقيع الجزاء عليه إذا تخلف
 عن اتخاذ هذا الإجراء بأن اعتبر إعلانه فى الوطن المختار إعلاناً صحيحاً . وهذا
 الإلزام والجزاء المترتب على عدم الاستجابة له إنما يتعلق بالوطن المختار دون
 الوطن الأصلى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
 تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٥١ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة

ضد المطعون عليهم وطلب الحكم بالزام المطعون عليه الأول - في مواجهة الباقيين - بأن يدفع له مبلغ ٤٩٣ ج وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وبتاريخ ١٣/٣/١٩٦١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بصحيفة قدمها لقلم كتاب تلك المحكمة في ١٠/١٢/١٩٦١ وقيد الاستئناف برقم ٥٩٤ سنة ٧٨ ق . ودفع المطعون ضده الأول بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن الحكم المستأنف أعلن له في ٣٠/١٠/١٩٦١ ، وأن الطاعن لم يرفع الاستئناف إلا في ١٠/١٢/١٩٦١ . وبتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبلت فيهما الرأي بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في الإجابة على الدفع المبدى من المطعون ضده بسقوط حقه في الاستئناف بأن ميعاد الاستئناف لا يزال ساريا لأن إعلانه بالحكم المستأنف في بلدة جناح مركز بسيون لم يصح ذلك لأنه كان قد استبدل بموطنه في تلك البلدة موطنًا آخر أقام فيه إقامة دائمة بالاسكندرية ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على دفاعه في هذا الخصوص بأنه كان يتعين على الطاعن طبقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات أن يخطر خصمه بهذا التغيير وإلا صح إعلانه في الموطن الأول . وإذ لا يلزم الإخطار الذي أشارت إليه المادة المذكورة إلا في حالة تغيير الموطن المختار دون الموطن الأصلي ، فإن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ورتب عليه سقوط الاستئناف يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه " إذا ألغى الخصم موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه " إنما قصدت إلزام الخصم بإخبار خصمه بإلغاء موطنه المختار إعلانا صحيحا . وإذ يتعلق الإلزام والجزاء المترتب على عدم الاستجابة

له بالمواطن المختار دون المواطن الأصلي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوجب على الطاعن بعد أن اتخذ موطنًا أصليًا جديدًا بالاسكندرية أن يخطر خصمه بالغاء موطنه الأصلي السابق في بلدة جناح مركز بسيون وإلا صح إعلانه فيه وذلك إعمالاً منه للمادة ١٣ من قانون المرافعات ، وكان مؤدى ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه هو إرساء حكم هذه المادة على حالة تغيير المواطن الأصلي التي لم يرد لها ذكر فيها ، وإن رتب على ذلك صحة إعلان الطاعن في موطنه الأصلي قبل إلغائه واقتراح ميعاد الاستئناف له منذ هذا الإعلان و بالتالي سقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زخلول ، محمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم
حسن علام .

(٢٧٣)

الظعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٢ القضائية :

مسئولية . ” المسئولية التعاقدية ” . ” الإحفاء منها ” . عقد . التزام . قوة
قاهرة . ” ماهيتها ” .

القوة القاهرة التى تمنى من المسئولية التعاقدية . شروطها . جعل الوفاء مستحيلا . عدم توقعها .
استعالة دفعها .

يشترط فى القوة القاهرة التى يترتب عليها عدم المسئولية عن تعويض الضرر
الناجم عن عدم تنفيذ العقد أن يكون من شأنها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض —
جعل الوفاء بالالتزام مستحيلا وأن تكون غير متوقعة الحصول وقت التعاقد
ويستحيل دفعها (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرانة وبعد المداولة .

من حيث إن الظعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الظعن — تتحصل فى أن الطاعنة — وزارة الصحة — أقامت الدعوى رقم ٨٥١

(١) راجع نقض ١٧/٥/١٩٦٦ الظعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧

سنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة ضد المطعون عليهما وطلبت الحكم بالزامهما بمبلغ ١٦٩١ ج و ٨٧٥ م . وقالت بيانا للدوى أنها طرحت للمناقصة عملية توريد مقاعد وأرضيات خشبية طبقا لعينات خاصة من خشب الموسيقى والزان وحدد يوم ٢٨/١٠/١٩٤٤ موعدا لفتح المظاريف وأن المناقصة رست على المطعون عليهما مقابل ٩٠٦٧ ج و ١٠٠ م وأخطرا بها في ١٦/١١/١٩٤٤ وحدد موعد غايته ثلاثة شهور من هذا التاريخ لتوريد الأثاث المتفق عليه واستأجل المطعون عليهما الميعاد في ٢٢/١١/١٩٤٤ بحمله خمسة شهور ووافقتهما الطاعنة على ذلك ، إلا أن المطعون عليهما لم يقوموا بتوريد الأثاث بالمطابقة للعينة المتفق عليها ووردا أثاثا مصنوعا من نوع آخر من الخشب ، فرفضت الطاعنة قبوله وأنذرتهم بإعادة المناقصة على حسابهما ورد المطعون عليهما في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ بتعذر تنفيذ العقد لعدم وجود الخشب المتفق عليه فطرحت الطاعنة عملية التوريد للمناقصة ثانية فرست على شركة أخرى مقابل مبلغ ١٠٧٨٣ ج و ٨٩٥ م ، وأقامت الطاعنة دعواها بالمبلغ المطالب به ويمثل فرق السعر بين المناقصتين والمبلغ الذى كان قد دفعه المطعون عليهما تأمينا للعملية . ومحكمة أول درجة قضت في ١٤ مارس سنة ١٩٥٩ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٥٩ سنة ٧٨ ق ، وبتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرتين أبدت فيهما رأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق وفساد الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه دفع عن المطعون عليهما المسؤولية بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد استنادا إلى استحالة تنفيذه لعدم وجود خشب الموسيقى المتفق على تصليح الأثاث منه، واستدل الحكم على ذلك بكتاب مصلحة الصناعة المؤرخ ٢٤/٥/١٩٤٥

بالرغم من أن ما ورد فيه هو مجرد تعذر الحصول على خشب الموسيقى وليس استحالة الحصول عليه ، كما استدل الحكم بما ورد في كتاب هذه المصلحة المؤرخ ١٩٤٥/١٢/٤ من أن خشب الموسيقى لم يستورد خلال السنة السابقة وأن ما استورد منه في سنة ١٩٤٥ قد تم التخليص عليه في شهر سبتمبر من هذه السنة وبأن التعاقد قد تم طبقا للمناقصة الثانية على خشب من نوع الكتلة وهو يخالف الخشب المتفق عليه في عقد المطعون عليهما ، هذا في حين أن الخطاب الأخير لم يتحدث إلا عن الخشب المستورد من الخارج دون أن يشير إلى الخشب الذي كان موجودا في الأسواق المحلية في ذلك الوقت وليس في حصول المناقصة الثانية على أساس نوع من الخشب غير خشب الموسيقى ما يستدل به على عدم وجود خشب الموسيقى وقت المناقصة الأولى واستحالة تنفيذ الالتزام بالتوريد طبقا للواصفات المتفق عليها . وأضافت الطاعنة تقول أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ عزا عدم وجود خشب الموسيقى اللازم لتصنيع الأثاث المتفق عليه إلى حالة الحرب واعتبر هذه الحالة حادثا غير متوقع الحصول ولا يمكن دفعه وجعلها من قبيل القوة القاهرة التي يترتب عليها رفع المسؤولية عن عدم تنفيذ العقد وذلك على الرغم من أن حالة الحرب كانت قائمة وقت التعاقد في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وكان قد مضى على قيامها عدة سنوات قبل هذا التاريخ ، وإذ يشترط في القوة القاهرة التي من شأنها عدم الإلزام بالتعويض عن المسؤولية أن تكون لاحقة لحصول التعاقد وغير متوقعة وقت إبرامه وأن تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في تقريره باستحالة تنفيذ التعاقد وعدم التزام المطعون عليهما بالتعويض إلى قوله : " أن المستأنف عليهما (المطعون عليهما) لم يستطيعا تنفيذ العقد لتعذر الحصول على الخشب الموسيقى الذي اتفق على عمله معظم الأثاث منه . وقد أصرت الوزارة على وجوب التزام العقد وعدم الحيدة عنه باستعمال أصناف أخرى من الخشب بدلا من الخشب الموسيقى الذي ثبت انعدام وجوده في السوق كما جاء بكتاب مصلحة الصناعة بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤ . ثم أعقب ذلك إعادة المناقصة ... وقد رسا عطاءها على الشركة المصرية للتوريدات والمقاولات

وتم إبرام هذا العقد بالحديد . . . ولكن نص فيه على استعمال خشب كتلة بدل خشب الموسيقى الذى تمسكت به الوزارة فى عقدها السابق . فدل ذلك على صحة ما جاء بكتاب مصلحة الصناعة سالف الذكر تأييدا لقول المستأنف عليهما (المطعون عليهما) بانعدام وجود الخشب الموسيقى فى السوق فى مصر بسبب الحرب . أما قول المستأنفة (الطاعنة) أن كتاب مصلحة الصناعة بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٤ قد تضمن أن شركة باسيلي قد استوردت فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ كمية من خشب الموسيقى للقول بتوفر هذا النوع من الأخشاب فهو مردود . . . أنه لو أن الخشب الموسيقى قد توفر فى المناقصة الجديدة لما عدلت الوزارة نوع الخشب فيها . . . ومن ثم يبين أنه قد استحال على المستأنف عليهما (المطعون عليهما) تنفيذ عقدهما بسبب انعدام وجود الخشب الموسيقى فى السوق المصرية بسبب الحرب . ولا شك أن الحرب تعد من قبيل القوة القاهرة متى كانت سببا فى استحالة تنفيذ الالتزام فضلا عن كونها غير متوقعة الحصول ولا يمكن دفعها “ ولما كان يبين من كتاب مصلحة الصناعة المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ والمقدم من الطاعنة أنه ورد فيه ” أن الخشب الموسيقى يتعذر الحصول عليه فى الوقت الحاضر “ مما مفاده أن الحصول على الخشب الموسيقى لم يكن مستحيلا إذ لم تتضمن عبارة هذا الكتاب عدم وجود هذا الصنف من الخشب فى السوق ، وإذ كان التعاقد على التوريد فى العقد الثانى الحاصل فى ١٩٤٥/٧/٣٠ من خشب من نوع آخر غير خشب الموسيقى لا يدل فى ذاته على استحالة وجود هذا النوع وقت التعاقد الأول الذى أبرم مع المطعون عليهما ، وكان كتاب مصلحة الصناعة المؤرخ ١٩٤٥/١٢/٤ لم يرد فيه سوى الإشارة إلى الأخشاب المستوردة من الخارج دون ذكر للأخشاب التى كانت موجودة وقتئذ فى السوق المحلية ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ استند إلى هذه الرسالة للقول باستحالة وجود نوع الخشب المتفق عليه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم وكان يشترط فى القوة القاهرة التى يترتب عليها

عدم المسؤولية عن تعويض الضرر أن يكون من شأنها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جعل الوفاء بالالتزام مستحيلا وأن تكون غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ويستحيل دفعها ، وإذا اعتبر الحكم حالة الحرب التي كانت قائمة فعلا وقت التعاقد الحاصل في ٢٨/١٠/١٩٤٤ من قبيل القوة القاهرة التي حالت دون تنفيذ الالتزام ، ورتب الحكم على ذلك دفع مسئولية المطعون عليهما عن تعويض الضرر الذي حصل للطاعنة نتيجة عدم تنفيذ العقد، مع أن الحرب كانت قائمة فعلا قبل حصول التعاقد بسنوات وقد تم العقد وهي ما زالت قائمة، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي بهذا السبب في محله بما يستوجب نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٧٤)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٠ القضائية :

وقف . ” الاستحقاق في الوقف ” . ” قسمة الوقف ” .

المادة ٤٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . قسمة أعيان الوقف . قسمة إفراز لاقسمة
مبادلة . لزومها . أثره . جواز مطالبة المستحق المتقاسم بنصيب زائد واستحقاقه له .

النص في المادة ٤٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن ” لكل
مستحق أن يطالب فرز حصته في الوقف متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن فيها ضرر
بين ” . ” وتحصل القسمة بواسطة المحكمة وتكون لازمة (١) ” ، يدل على أن
قسمة أعيان الوقف بين مستحقيه — وفقاً لأحكام هذا القانون وقبل إلغاء نظام
الوقف على غير الخيرات — هي قسمة إفراز لاقسمة مبادلة مقتضاها أن يأخذ
كل مستحق حقه — لاعوض حقه — في مكان معين ومن غير زيادة
ولا نقصان فيه ، وهي وإن كانت لازمة إلا أن لزومها هذا منوط — وعلى
ما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون — بأن تكون مبنية على أنصبة
من الاستحقاق مستقرة لا تتعداها إلى ما وراءها من أنصبة أخرى غير مستقرة
يستوى في ذلك أن يكون عدم استقرارها معروفاً وقت القسمة أو غير معروف ،
وهي بذلك لا تمنع المستحق المتقاسم من المطالبة بنصيب زائد واستحقاقه له ،
إذ معنى القسمة لا ينعدم باستحقاق هذا النصيب ولا ينطوى على إقرار منه
باستحقاق غيره له ، وإذا معنى المطالبة أن طالب الزيادة يدعى الاستحقاق

(١) نقض ١٩٦٥/٣/٣ . الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٣ ق . السنة ١٦ ص ٢٦١ .

في حصبة شريكه ليعود شريكا معه فيها وهذا الشيوخ الطارىء قد تستأنف وقد لا تستأنف فيه قسمة جديدة ولا تنافى بينهما . وإذ كان الثابت في الدعوى أنها رفعت بطلب استحقاق الطامنين لحصبة في النصيب الآيل عن العقيمين زيادة على نصيبهم الأصلي الذي اختصوا به بموجب القسمة وقضى الحكم المطعون فيه برفضها استنادا إلى أن "حكم القسمة حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم لا يجوز الحكم على خلافه" وأنه "وقد صار حكم القسمة نهائيا فتكون له حجيته ومن ثم تكون هذه الدعوى طعنا على حكم نهائي من غير طريقه القانوني" فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم محمد علي عطا الله بصفته وليا على أولاده نعمت وصفت ومرفت أقام الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٢ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد عثمان ونوير وعطيات وحكت أحمد مراد بطلب استحقاق كل منهم لحصبة قدرها قيراط من ٢٤ ط ينقسم إليها وقف المرحومة سازول قادن البيضاء الجركسية وتسليمه ما يقابل هذا القيراط من الأطيان ومقداره ٥ ف و ١١ ط و ١/٢ س وقال شرحا لدعواه أنه بموجب الاشهاد المؤرخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ وإشهاد التغير المؤرخ ١٩ من شوال سنة ١٣١٤ وقفت المرحومة سازول قادن البيضاء الجركسية الأعيان الميينة بهما على نفسها مدة حياتها ومن بعدها على من يبنتهم بأشهادى الوقف والتغير وأن من الأعيان الموقوفة ٩٣ ف شائعة في ١٢ ف جعلتها من بعدها وفقا على السيدة نوير البيضاء الجركسية زوجة عثمان علي ومن بعدها تكون وفقا على زوجها المذكور مدة حياته ومن بعده تكون وفقا على أولاده من السيدة نوير ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهم فعلى أولاده

ثم على أولاد أولاده وهكذا طبقة بعد طبقة، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره فان لم يكن له ولد ولا ولد أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من مستحقى الثلاثة وتسعين فدانا مضافاً لما يستحقونه ومن مات من مستحقى هذه الحصة قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان حياً لاستحق ذلك ، وقد توفى حال حياة الواقعة بعض عتقائها الموقوف عليهم ثم توفيت هى مصرّة على وقفها ثم توفى من بعدها باقى العتقاء عتقاء عدا اثنتين هما نوير البيضاء الحركسية واونكر توفيت كل منهما عن ذرية وبذلك انحصر استحقاق الوقف جميعه فى ذريتهما ، وقد توفيت نوير كما توفى زوجها عثمان على فانحصر استحقاق نوير الأصلى والآيل فى أولادها من زوجها الذكور وهم محمد فؤاد وعثمان وكامل وإبراهيم وأحمد مراد ونعمت بالتساوى بينهم ثم توفى إبراهيم سنة ١٩٢٥ عتياً قال نصيبه إلى إخوته الأربعة بالسوية بينهم ثم توفيت نعمت سنة ١٩٣٩ عن ولديها عثمان محمود أنيس وعائشة محمود أنيس فاستحقا نصيبهما مناصفة بينهما ثم توفى محمد فؤاد سنة ١٩٤٤ عتياً قال استحقاقه إلى أخويه كامل وأحمد مراد وإلى ولدى أخته نعمت المتوفاة قبله ثم توفى كامل سنة ١٩٤٧ عتياً قال استحقاقه إلى أخيه أحمد مراد وإلى ولدى أخته نعمت بالسوية لأحمد مراد النصف ولولدى نعمت النصف وبذلك انحصر استحقاق السيدة نوير البيضاء فى أحمد مراد ويخصه النصف وفى عائشة وعثمان محمود أنيس ولدى أخته نعمت ويخصهما النصف ثم توفيت بنت نعمت سنة ١٩٥٢ قال استحقاقها إلى أولادها المدعين ، وفى المادة ١٨٨٦ سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية تقدم المستحقون بطلب قسمة أعيانه فيما بينهم ولم يجز الخبير القسمة فى حصة نوير بين ولداها أحمد مراد ولولدى بنتها نعمت طبقاً لشرط الواقعة بل خص أحمد مراد بأرض مساحتها ١٠١ ف و ١٥ ط و ١٣ ص تعادل ١٨ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها الوقف وخص نعمت بأرض مساحتها ٣٤ ف و ٤ ط و ٢١ ص تعادل ٦ ط من ٢٤ ط على اعتبار أن أحمد مراد استحق وحده نصيب العقيمين

محمد فؤاد وكامل ولا يشاركه فيه ولدا أخته نعمت التي توفيت قبلهما وتمت
القسمة على هذا الأساس بالحكم الصادر في ٢٠/٤/١٩٥٠ ، وإذ كانت هذه
القسمة قد أنقصت نصيب عثمان وعائشة ولدى نعمت بما مقداره ٣٣ فدان
و ١٨ قيراط و ٧ أسهم تعادل ٦ قيراط من ٢٤ قيراط ينقسم إليها الوقف ينخص
عثمان منها ١٦ فدان و ٩ قراريط و $\frac{1}{4}$ سهم تعادل ٣ قراريط وينخص المدعين
وهم أولاد عائشة مثلها وكان المدعى عليهم يضعون اليد على هذا القدر فقد انتهى
إلى طلب الحكم له بطلباته . كما أقام عثمان محمود أنيس الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٥٦
القاهرة الابتدائية الشرعية بطلب استحقاقه لحصة أدرها ٣ قراريط في الوقف
وتسليمها . وقررت المحكمة ضم الدعويين ، ولمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية أحيلنا
إلى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وقيدتا بجدولها برقم ١٠٦
سنة ١٩٥٦ . ودفع المدعى عليهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم
سماعها للتجهيل بالمدعى به وطلبوا من باب الاحتياط رفضها تأسيسا على أن
المستحقين جميعا قد اقتسموا أعيان الوقف وأقرت المحكمة القسمة في المادة ١٨٦٦
سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ مصر الابتدائية الشرعية وقد أقامت قرارها على أن نصيب
العقيم ينتقل بوفاته للأحياء من إخوته لا يشاركهم فيه غيرهم . وبتاريخ
١٩٥٧/٤/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم الاختصاص
وباختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى . (ثانيا) برفض الدفع بعدم السماع للتجهيل
بالمدعى به . (ثالثا) برفض الدعويين الأصليين والمضمومة وألزمت المدعين
بالمصروفات وخمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف نعمت وعفت
ومررت هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم لهم
بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٦ سنة ٧٤ قضائية أحوال شخصية ،
كما استأنفه ورثة عثمان محمود أنيس طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم وقيد
هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ٧٤ قضائية أحوال شخصية وقررت المحكمة
ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وإلزام كل مستأنف
بمصاريف استئنافه وثلاثة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة عنه . وطعن الطاعنون
في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة
فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب

نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على سبق صدور قرار بقسمة أعيان الوقف بين مستحقين في المادة ١٨٨٦ لسنة ١٩٤١ - ١٤٩٧ مصر الشرعية وأن هذه القسمة نافذة ولازمة وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن نفاذ القسمة ولزومها لا يمنع من إجابة الطاعنين إلى طلباتهم إذ أنهم لم يطلبوا بطلان القسمة أو عدم لزومها وإنما طلبوا رفع يد المطعون عليهم عن جزء من أعيان الوقف اختصاصاً به ولا حق لهم فيه مع بقاء القسمة نافذة ولازمة بالنسبة للأجزاء التي يضع كل منهم يده عليها ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة ٣ من المادة ٨ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ من أن للأحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية في شأن القسمة أثر الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، لأن هذا النص إنما قصد به تأكيد اختصاص المحاكم بالنظر في دعاوى قسمة الوقف .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن النص في المادة ٤٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن لكل مستحق أن يطلب فوز حصته في الوقف متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين : ”وتحصل القسمة بواسطة المحكمة وتكون لازمة“ يدل على أن قسمة أعيان الوقف بين مستحقين — وفقاً لأحكام هذا القانون وقبل إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات — هي قسمة إفراز لا قسمة مبادلة مقتضاها أن يأخذ كل مستحق عين حقه — لا عوض حقه — في مكان معين ومن غير زيادة ولا نقصان فيه ، وهي وإن كانت لازمة إلا أن لزومها هذا منوط — وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون — بأن تكون مبنية على أنصبة من الاستحقاق مستقرة لا تتعداها إلى ما وراءها من أنصبة أخرى غير مستقرة يستوى في ذلك أن يكون عدم استقرارها معروفاً وقت القسمة أو غير معروف ، وهي بذلك لا تمنع المستحق المتقاسم من المطالبة بنصيب زائد واستحقاقه له ، إذ معنى القسمة لا ينعدم باستحقاق هذا النصيب ولا ينطوى على إقرار منه باستحقاق غيره له ، إذ معنى المطالبة أن طالب الزيادة يدعى الاستحقاق في حصة شريكه ليعود شريكاً معه فيها وهذا الشروع الطارئ قد

تستأنف وقد لا تستأنف فيه قسمة جديدة ولاتنا في بينهما . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنها رفعت بطلب استحقاق الطاعنين لحصة في النصيب الآيل عن العقيمين محمد فؤاد عثمان وكامل عثمان زيادة على نصيبهم الأصلي الذي اختصوا به بموجب القسمة وقضى الحكم المطعون فيه برفضها استنادا إلى أن "حكم القسمة حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم لا يجوز الحكم على خلافه" وأنه "وقد صار حكم القسمة نهائيا فتكون له حجيته ومن ثم تكون هذه الدعوى طعنا على حكم نهائي من غير طريقه القانوني" فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٧٥)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ القضائية :

(ا ، ب) وقف . ” شرط الواقف “ . ” تفسيره “ . ” الإستحقاق
في الوقف “ .

— إنشاء الوقف . شرط الواقف . تفسيره . مثال .

— شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه
قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق . نطقه . أثره .

(ج) أحوال شخصية . ” دعوى الأحوال الشخصية “ . دعوى . ” دعوى
الأحوال الشخصية “ . نيابة عامة . ” تدخل النيابة العامة
في قضايا الأحوال الشخصية “ .

رأى النيابة . خلو الحكم من بياحه . لإبطاله .

(د) حكم . ” ماهية الحكم “ . ” حجية الحكم “ . قضاة . ” أسباب عدم
الصلاحية “ .

الحكم في المسائل المستعجلة . أثره . لا يعتبر سببا لعدم الصلاحية عند
نظر الموضوع .

١ — متى كان يبين من كتاب الوقف أن الواقفين أنشأوا وقفهم على أنفسهم
مدة حياتهم ثم من بعد وفاة كل منهم يوضع الربع من حصته تحت يد الناظر لعامة
الوقف وتربيته وإصلاحه وباقي الحصة تكون وقفاً على زوجة كل من حضراتهم
وأولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد بالسوية بينهم الذكر والأنثى

والزوجة في ذلك سواء فاذا ماتت إحدى الزوجات تكون حصتها من ذلك لأولادها منه ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ، ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم أولاد أولادهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنين فما فوقهما عند الاجتماع ، ”على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك أولده أو ولد ولده وإن سفل كل ذلك في حق أولاد الظهور دون أولاد البطون فإن لم يكن لكل منهم أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذو طبقته من نسل الواقفين من أولاد الظهور دون أولاد البطون فإن لم يوجد أحد من أهل طبقته يكون ذلك وقفا مصروفا لأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم“ . ”وعلى أنه إذا توفى أحد الواقفين المذكورين ولم يعقب أولادا ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا يكون ما هو موقوف عليه من ذلك منضمًا وملحقًا بباقي الوقف المذكور .“ فإن إنشاء الوقف على هذه الصورة يدل على أن لكل من هذين الشرطين مناطه ونطاق تطبيقه لا يبغيان ، فمناط الشرط الأول أن يموت أحد الموقوف عليهم عقيمًا فيؤول نصيبه لمن هو في درجته وذو طبقته من أهل الحصبة التي كان يستحق فيها ، ومناط الشرط الثاني أن ينقطع المصرف في حصبة أحد الواقفين بانقراض جميع مستحقيها فتضم إلى الحصتين الأخرين — باقي الوقف — وتقسم قسمتها وتعتبر وكأنها زيادة في مصرفهما .

٢ — شرط الواقف ”أن من مات من الذرية المذكورين قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولدا ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك“ يقتصر نطاقه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — على قيام ولد من مات قبل والده مقامه في الاستحقاق

من جده لا في الاستحقاق من عمه أو عمته أو نحوهما ممن هو في درجة والده المتوفى قبل الاستحقاق^(١) وبالتالي يقتصر أثره على استحقاقه لنصيب والده من أبيه ولا يتعداه إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء .

٣ - خلو الحكم من " بيان " رأى النيابة لا يترتب عليه بطلانه .

٤ - الحكم في المسائل المستعجلة التي ينحش عليها من فوات الوقت هو حكم مؤقت لا يمنع من أصدره من أن يعود فيحكم في أصل الحق وفقاً للمادتين ٥٢، ٤٩ من قانون المرافعات وبالتالي لا يكون سبباً لعدم الصلاحية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الفريد جوني ميخائيل وميراندا رمزي ميخائيل أقاما الدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٥٢ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد عفيفة ميخائيل جاد وآخرين يطلبان الحكم باستحقاق أولها لحصة قدرها ١٣ ط قيراط واحد وثلاثة أعشار القيراط واستحقاق الثانية لحصة قدرها ١٦ ط قيراطان وأربعائة وستة عشر جزءاً من ألف جزء من القيراط في وقف الإخوة دميان وواصف وميخائيل جاد ومنع تعرض المدعى عليهم لها في ذلك مع إلزامهم بالمصاريف ومما بل أتماب المحاماة وقالوا شرحاً لدعواهما أنه بموجب الإشهاد الصادر أمام محكمة قلوب الشرعية في عشرين رمضان سنة ١٢٩٢ هجرية وقف الإخوة دميان جاد وواصف جاد

(١) نقض ١٤/٥/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق ، ٣٣ لسنة ٢٩ ق ، ١٤ لسنة ٣١ ق
"أحوال شخصية" لسنة ١٧ ص ٩٧٠ ، ٩٨٥ .

وميخائيل جاد الأعيان المبينة به وجعلوا منه حصة قدرها ثلاثة قراريط بلحات خيرية والباقي وقدره واحد وعشرون قيراطا يكون وقفا على أنفسهم مدة حياتهم بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على زوجته وأولاده الموجودين ومن سيحدثه الله لهم من الأولاد بالسوية بينهم الذكر والأنثى والزوجة فإذا مات إحدى الزوجات كانت حصتها من ذلك لأولاده منها ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وأن سفل من أولاد الظهور دون أولاد البطون فإن لم يكن لكل منهم أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا إنتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته من نسل الواقفين من أولاد الظهور دون أولاد البطون فإن لم يوجد أحد من أهل طبقته يكون ذلك وقفا مضافا لأقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم وعلى أن من مات من الذرية قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وأن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك وعلى أنه إذا توفى أحد الواقفين ولم يعقب ذرية أو كانوا وانقرضوا يكون ما هو موقوفا عليه من ذلك منضما وملحقا بباقي الوقف وإذا توفى دميان سنة ١٨٧٨ عن زوجته وابنته منها "مختارة" التي توفيت عقيما سنة ١٩٠٠ ثم توفى واصف سنة ١٨٨٦ عن زوجته وابنته "رومة" التي توفيت عقيما سنة ١٩٢٦ ثم توفى ميخائيل سنة ١٨٩٠ عن زوجته أنيسه التي توفيت سنة ١٩٣٤ وعن أولاده منها فريدة التي توفيت عقيما سنة ١٩١٢ ورعزي الذي توفى سنة ١٩٣٣ عن أولاده الثلاثة ميشيل وميراندا وماري ، وبهجه التي توفيت عقيما سنة ١٩٤٥ وتريزه التي توفيت عقيما سنة ١٩٤٩ ، وعفيفه وعن ابن من زوجة أخرى يدعى جوني توفى

سنة ١٩٤٠ عن أولاده عزى وحليم والبير والفريد وبشاره وقد وضع المدعى عليهم أيديهم على أعيان الوقف وأنكروا على المدعين استحقاقهما نقد انتهى إلى طلب الحكم لهما به . كما أقامت السيدة عفيفة ميخائيل جاد الدعوى رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥٢ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد المدعين وآخرين تطلب الحكم باستحقاقها لحصصة قدرها ١٣,٩ ثلاثة عشر قيراطا وتسعة أعشار القيراط من الوقف المذكور ومنع تعرض المدعى عليهم لها في ذلك مع إلزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقررت المحكمة ضم الدعويين ، وجرى النزاع فيهما — من بين ما جرى — حول حصصة كل من دميان وواصف وأنصبه العقاء ممن ذكروا وإن تؤول . وبتاريخ ١٩٥٥/١/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا باستحقاق الفريد لقيراط وإحدى عشر جزءا من ثلاثين جزءا ينقسم إليها القيراط واستحقاق ميراندا لقيراطين وثلاثة عشر جزءا ينقسم إليها القيراط ، واستحقاق عفيفة لسبعة قيراط وجزءا ينقسم إليها القيراط كل ذلك من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها فاضل ربع الوقف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت السيدة عفيفة هذا الحكم لدى المحكمة العليا الشرعية طالبة رفض الدعوى ١٨٢ سنة ١٩٥٢ والحكم لها بطلباتها ، ولمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية أحيل إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ١٨ سنة ٧٣ ق . وبتاريخ ١٩٥٧/١/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الفريد في $\frac{1}{10}$ قيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها الوقف وهو ما حكم به أزيد مما طلب (ثانيا) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزمت المستأنفة بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعنت السيدة عفيفة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ٩ سنة ٢٧ ق . وبتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٩ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه لخلوه من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وأحالتها إلى محكمة استئناف القاهرة . وبعد تعجيل الاستئناف وبتاريخ ١٩٦١/٤/١٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفع بعدم سماع الدعوى للتناقض وتعديل الحكم المستأنف فيما قضاه من تقدير الاستحقاق في هذا الوقف بالنسبة لمن ذكرهم وذلك إلى جعل استحقاق الفريد جوني ميخائيل ٧٠,٨٣,٠ ط

سبعة آلاف وثلاثة وثمانين جزءا من عشرة آلاف جزء من القيراط واستحقاق ميراندا رمزي ميخائيل ١,٤٥٤٨ قيراطا واحدا وأربعة آلاف وخمسمائة وثمانية وأربعين جزءا من عشرة آلاف جزء من القيراط واستحقاق عفيفة ميخائيل جاد ١٣,٠٩٣٥ ط ثلاثة عشر قيراطا وتسعمائة وخمسة وثلاثين جزءا من عشرة آلاف جزء من القيراط كل ذلك من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها فاضل ريع الوقف وألزم المستأنف عليهم بمصروفات التقاضي عن الدرجتين وبمبلغ عشرين جنيا مقابل أتعاب المحاماة عنهما للمستأنفه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون حيث أضاف الطاعنون سببا جديدا هو صدور الحكم ممن هو غير صالح لإصداره وأصروا على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص الوجه الأول من السبب الأول .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أنه بوفاة مختارة بنت دميان سنة ١٩٠٠ عقيما تؤول حصتها ومقدارها سبعة قراريط من ريع الوقف الكلى والتي كانت من قبل حصة لوالدها دميان إلى باقى الوقف نصفها لرومة بنت الواقف وأصف ونصفها الآخر لأولاد الواقف ميخائيل وزوجته أنيسة، وبوفاة رومه بنت وأصف سنة ١٩٢٦ عقيما تؤول حصتها — الأصيلة والآيلة — إلى باقى الوقف فتضم إلى نصيب أولاد ميخائيل وزوجته أنيسة مستندا في ذلك إلى شرط الواقفين أنه "إذا توفى أحد الواقفين المذكورين ولم يعقب أولادا ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا يكون ما هو موقوف عليه من ذلك منتظما وملحقا بباقى الوقف المذكور" وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للذانون ، وفي بيان وجه الخطأ والمخالفة يقول الطاعنون أن للواقفين شرطين قد يبدو وأنهما متعارضان وهما ليسا كذلك (أولهما) أن من مات من الموقوف عليهم من ذرية الواقفين وليس له أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذو طبقته من نسل الواقفين من أولاد الظهور دون أولاد البطون (والثاني) أنه إذا توفى

أحد الواقفين ولم يعقب أولادا ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا يكون ما هو موقوف عليه من ذلك منضما وملحقا بباقي الوقف، وقد أعمل الحكم الشرط الثاني واعتبره ناسخا للأول بناء على أنه إذا تعارض شرطان وجب الجمع بينهما إذا أمكن وإلا كان المتأخر منهما ناسخا للأول ولم يمكن الجمع بينهما، في حين أنه لا تعارض بين الشرطين ولكل منهما موصفا خاصا يطبق عليه، فعبرة الشرط الأول تدل على أنه شرط في موقوف عليه من ذرية الواقفين توفي وليس له أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا أى توفي وهو على حال خاصة قائمة ومتحققة عند وفاته — هي أنه عند وفاته لم يكن له أولاد ولا ذرية مطلقا أو كان له أولاد وذرية ولكنهم انقرضوا قبل وفاته — والشرط بهذا المعنى ينطبق على كل من مختارة ورومة إذ أن كلا منهما توفيت وليس لها أولاد ولا ذرية عند الوفاة؛ وعبرة الشرط الثاني تدل على أنه شرط في واقف لم يعقب أولادا ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا حال حياته فتوفي لا عن ذرية وهذا ما لم يوجد ولم يتحقق لأن كل واقف من الواقفين الثلاثة توفي عن ذرية، وعلى هذا المعنى البين والمتعين يرى أن كلا من دميان وواصف توفي عن ذرية بما لا يجوز معه تطبيقه في هذا الموضع، يؤكد ذلك أن كلا من الشرطين صريح في أن أيلولة نصيب الموقوف عليه ونصيب أحد الواقفين إذا ما توفي عقيما ترتب مباشرة على الوفاة وتجب عقيما أثرا مباشرا لها بحيث إذا توفي الموقوف عليه عقيما ترتب على وفاته مباشرة أيلولة نصيبه إلى من هو في درجته وذو طبقته وإذا توفي أحد الواقفين عقيما ترتب على وفاته مباشرة أيلولة نصيبه إلى باقي الوقف والحكم المطعون فيه لم يرتب أيلولة نصيب كل من دميان وواصف إلى باقي الوقف أثرا مباشرا عقب وفاة كل منهما وإنما تراخى ذلك الأثر إلى حين وفاة مختارة ورومة فكان ذلك الترتيب أثرا لوفاة مختارة ورومة لا أثرا مباشرا لوفاة الواقفين المذكورين وهذا خلاف ما يقضى به الشرط، وما ذهب إليه الحكم لا يحقق غرض الواقفين من أن زوجة كل منهم لا تعطى من الوقف إلا ما شرط لها ولا يؤول إليها شيء من باقي المستحقين إذا توفوا عقيما وهو ما يبدو من أن نصيب العقيم إنما يؤول إلى ذوى طبقته من نسل الواقفين لا من غيرهم كالزوجة، وإذا كان هذا هو صنيع الواقفين في نصيب من يتوفى من أولادهم عقيما فأولى أن يكون غرضهم ألا يؤول إلى الزوجة نصيب من غير أولادها فلا يؤول إلى أنيسة شيء من مختارة ولا شيء من رومة كما لم يؤول إليها شيء

من بنتها فريدة التي هي أقرب إليها وهذا إنما يتحقق بتطبيق الشرط الأول دون الشرط الثاني وقد ترتب على تطبيقه مخالفة هذا الشرط وإعطاء أنيسة في حصة كل من مختارة ورومة وإذ كان مراد الواقفين من الشرط الثاني أنه إذا توفي أحدهم لا عن أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا يؤول نصيبه إلى باقي الوقف وجب أن يكون هو كذلك مرادهم من الشرط الأول لأن العبارة فيهما واحدة وهو باطل بمقتضى شروط الواقفين ، ونص الشرط الثاني وتطبيقه يوجب أن يكون للواقف نصيب موقوف عليه عند وفاته وضم هذا النصيب إلى باقي الوقف وحين طبق الحكم هذا الشرط لم يكن شيء موقوفا على دميان ولا على واصف وإنما كان الموقوف على مختارة بنت دميان وعلى رومة بنت واصف وهو ماضيه الحكم إلى باقي الوقف على خلاف ما يقضى به الشرط وهو يقضى بضم الموقوف على أحد الواقفين لا بضم الموقوف على أولاده .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى إسهاد الوقف يبين أن الواقفين جعلوا الحصة التي قدرها واحد وعشرون قيراطا وقفا على أنفسهم بالسوية بينهم ثم من بعد حياة كل منهم يوضع الربع من حصته تحت يد الناظر لعامة الوقف وترمييه وإصلاحه وباقي حصة كل من الواقفين المذكورين يكون وقفا على زوجة كل من حضراتهم وأولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد بالسوية بينهم الذكر والأنثى والزوجة في ذلك سواء ينتفعون بذلك انتفاع الواقف المذكور على الوجه المسطور مدة حياتهم ، فإذا مات إحدى الزوجات تكون حصتها من ذلك لأولادها منه ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ، ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم أولاد أولاد أولادهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فرقهما عند الاجتماع "على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل كل ذلك في حق أولاد الظهور دون أولاد البطون فإن لم يكن

لكل منهم أولاد ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذو طبقته من نسل الواقفين من أولاد الظهور دون أولاد البطون فإن لم يوجد أحد من أهل طبقته يكون ذلك وقفاً مصرّوفاً مضافاً لأقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف من أولاد الظهور دون أولاد البطون بالسوية بينهم". "وعلى أنه إذا توفى أحد الواقفين المذكورين ولم يعقب أولاداً ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا يكون ما هو موقوف عليه من ذلك منضمّاً وملحقاً بباقي الوقف المذكور" وإنشاء الوقف على هذه الصورة يدل على أن لكل من هذين الشرطين مناطه ونطاق تطبيقه لا يبغيان ، فمن شرط الأول أن يموت أحد الموقوف عليهم عقيماً فيؤول نصيبه لمن هو في درجته وذو طبقته من أهل الحصة التي كان يستحق فيها ، ومناط الشرط الثاني أن ينقطع المصرف في حصة أحد الواقفين بانقراض جميع مستحقيها فتضم إلى الحصة الآخرين - باقي الوقف - وتقسم قسمتهما وتعتبر وكأنها زيادة في مصرفهما ، وهو ما ينبئ عليه أنه بوفاة دميان وزوجته وبنته (مختاره) وإنقطاع المصرف في حصته تضم إلى حصتي واصف ميخائيل وتقسم قسمتهما ، كذلك وبوفاة واصف وزوجته وبنته (رومة) وإنقطاع المصرف في حصته تضم أصلاً وآيلاً - إلى حصة ميخائيل وتقسم قسمتهما وتعتبر وكأنها زيادة في مصرفها فتستحق فيها زوجته أنيسة - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أنه بوفاة كل من بهجة سنة ١٩٤٥ وتريزة سنة ١٩٤٩ عقيمتين تنتقل حصتهما لأختيهما عفيفة ولا ينتقل شيء منها لأولاد أخويهما رمزي وجوني مستنداً في ذلك إلى أن هذه الحصة موقوفة على أخوة وأخوات العقيمتين الموجودين وقت وفاتهما لا من مات منهم قبل وفاتهما وشرط الواقفين لا يتسع لأيلولة شيء من العقيمتين لأولاد أخويهما المذكورين ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون (١) لأن الشرط مطلق وإس فيه ما يدل على أن نصيب العقيم يؤول إلى الأخيرة والأخوات الموجودين عند وفاته وقد حل أولاد رمزي وجوني محل أصليهما في الدرجة والاستحقاق فيتناولهم الشرط كما يتناول

كل من في الطبقة (٢) واشتراط أيلولة نصيب العقيم لمن هو في درجتها وذوى طبقتيها يتناول رمزى وجونى أولاد ميخائيل ولا يمنع من ذلك موتها قبل بهيجة وتريزة لأنهما من طبقتيها والموت لا يعلو ولا ينزل بهما عنها ، وإذ جعل الحكم نصيب العقيم يؤول إلى الإخوة والأخوات الموجودين عند الوفاة ولم يجعله متناولا لجونى ورمزى وهما من أهل طبقة بهيجة وتريزة ولا متناولا لأولادهما وقد صاروا من أهل هذه الطبقة بالشرط الجعلي يكون قد أخرج بشرط عن معناه وقيدته (٣) وما ذهب إليه الحكم من أن أولاد رمزى وأولاد جونى لا يستحقون شيئا في حصتي بهيجة وتريزة غير صحيح لأن شرط الواقفين أن نصيب العقيم ينتقل لمن في درجته وذوى طبقتيها يتناول جميع من كانوا في الطبقة ولا بالشرط الجعلي وقد ارتفع بفرعى رمزى وجونى إلى طبقة والديهما وجعلهما في درجة أصلهما ويستحقان ما كانا يستحقانه وبمعنى أنهم جميعا يحلون محل أصلهم في الدرجة والاستحقاق بمقتضى الشرط (٤) وإنشاء الوقف صريح في أن ما شرط لكل ولد من أولاد الواقفين سواء أكان من والده أو من أمه أو من هو في طبقتيها بعد وفاة العقيم يكون وقفا على ذريته ونسله طبقة بعد طبقة ويأبى على ذلك أن ما يخص كلا من رمزى وجونى أصلا كان أم آيلا واستحققه فعلا أو كان يستحقه لو بقى حيا يكون من بعده وقفا على ذريته وبالتالي فما يستحقه كل منهما من نصيب أختيهما بهيجة وتريزة يكون موقوفا من بعد كل منهما على أولاده لأن الواقفين لم يقيدوا الطبقة بأنها موجودة وموت أحد أفرادها لا يخرجها منها (٥) والنص في الإشهاد على أن من مات من الذرية قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك فام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك ، يدل بفتحواه ودلالته اللفظية على أن من يموت بعد الاستحقاق عن ولد يحل ولده محله في الدرجة والاستحقاق فيكون من أهل هذه الطبقة بطريق إن لم يكن أولى فهو مساو وهذه الدلالة تقرها قواعد اللغة والأصول والفقه كما يقرها العرف ، ومؤدى ذلك أن يقوم فرع رمزى مقام والدهم ويحلون محله في الدرجة والاستحقاق وأن يقوم فرع جونى مقام والدهم ويحلون محله في الدرجة والاستحقاق فيتناولهم شرط العقيم وقد شرطوا فيه أن ينتقل نصيبه

لمن هو في درجته وذوى طبقته (٦) ومن جهة أخرى فقد جعل الواقفون حصة كل ولد من أولادهم حصة مستقلة وعلى ذلك تكون حصة بهيئة وقفها مستقلة وحصة تريزة وقفها مستقلة وينطبق على كل من رمزي وجوني أنهما توفيا قبل الاستحقاق في هذين الواقفين القرعيين واستحقاقهما لشيء منهما فيدخل فرطاهما محلها في الدرجة والاستحقاق ويستحق ما كانا يستحقانه بمنطوق الشرط فضلا عن فخواه (٧) كذلك جعل الواقفون ما كان للعقيم وقفها على من هم في درجته وذوى طبقته دون أن يضيفوا إلى ذلك ما يفيد وصفهم بالحياة أو الوجود بل هو لكل من يعد من طبقته وذوى درجته ولو بطريق الحمل وقد جعل الواقفون فرع من يتوفى قبل الاستحقاق — وبالأول بعده — قائما مقام أصله في الدرجة والاستحقاق ويستحق ما كان أصله يستحقه لو بقي حيا (٨) وشرط الواقفين أن الأصل يحجب فرعه ولا يحجب فرع غيره يقضى بأن فرع من يتوفى يستحق نصيب أصله ولا يحجبه غير أصله ممن هم في طبقته سواء كانت وفاته قبل الدخول في الوقف والاستحقاق فيه أم بعده ومتى كان الفرع يقوم مقام أصله في جميع الحالات فاشتراط أن فرع من يتوفى قبل الاستحقاق يقوم مقامه أصله بالنسبة للنصيب الأصلي يكون لغوا وفضلة لاحاجة إليها وهو بعيد عن غرض الواقفين لأن ذلك مشروط بالإشياء السابق ومدلول عليه ويتعين أن تكون لذكره فائدة جديدة لم يفدها إنشاء الوقف ، هي أن الفرع يكون في مقام أصله بالنسبة لما قد كان يؤول إليه من أنصبة العقاء ، وتخصيصه بالنصيب الآيل من الأصل لا من العقيم لا دليل عليه وينفيه أنه يجعل الشرط لغوا لا داعية إليه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن شرط الواقف ” إن من مات من الذرية المذكورين قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك ” يتنصر نطاقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على قيام ولد من مات قبل والده مقامه في الاستحقاق من جده لا في الاستحقاق من عمه أو عمته أو نحوهما ممن هو في درجة والده المتوفى قبل الاستحقاق وبالتالي

يقتصر أثره على استحقاقه لنصيب والده من أبيه ولا يتعداه إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه ب وفاة كل من بهيجة وتريزة عقيمتين تنتقل حصتهما لأختيهما عفيفة وحدها لأنها الإقية على قيد الحياة ممن هم في درجتهم وطبقتهم من نسل الواقفين من أولاد الظهور ولا ينتقل من ذلك شيء لأولاد أخويهما رمزي وجوني المتوفى كل منهما قبلهما ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه باطل من وجوه (أولها) أنه خلا من بيان رأى النيابة في الخصومة وخالف بذلك ما تقضى به المادة ٣٤٩ مرافعات من وجوب اشتغال الحكم على رأى النيابة وذلك لا يتحقق إلا بالإفصاح عما اتجهت إليه من وفاق ومخالفة لما أبداه طرفا النزاع (وثانيهما) أنه خلا من بيان ما إذا كان حلیم جونی جاد والبير جونی جاد وميشيل رمزي جاد المستأنف عليهم الثاني والثالث والسادس حاضرين أم غائبين وخلوه من هذا البيان الجوهري يعيبه ويبطله وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات (وثالثها) أنه خلا من بيان ما قدمه الطاعنون من دفاع وما استندوا إليه من حجج قانونية وشرعية كشفوا بها عن شروط الوقف وأغراض الواقفين وهذا من الحكم قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بأن خلوا الحكم من بيان (رأى النيابة) لا يترتب عليه بطلانه ، ومردود في الوجه (الثاني) بأن الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا وما ورد فيه من أن " الأستاذ على الخفيف المحامي حضر عن المستأنف عليهم جميعا ما عدا المستأنف عليهم عليهم الثاني والثالث والسادس " لا ينفي أن يكونوا قد حضروا بأنفسهم ، ومردود في الوجه (الثالث) بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أسباب صحيحة تكفي لحمله وفيها الرد الضمني على دفاع الطاعنين .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الأستاذ محمد راغب الموارى كان رئيسا للدائرة التي حكمت في القضية ٢٤٥ سنة ١٩٥٣ مستأنف مستعجل القاهرة التي كانت

مرفوعة بطلب تعيين حارس على الوقف وكان أساس النزاع فيها يدور حول من هو الأحق بالحراسة لاستحقاقه أكبر نصيب في الوقف ، واشترآكه في هذا الحكم يجعله غير صالح للاشتراك في إصدار الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت هو حكم مؤقت لا يمنع من أصدره من أن يعود فيحكم في أصل الحق وفقا للسادتين ٤٩ و ٥٢ من قانون المرافعات وبالتالي لا يكون سببا لعدم الصلاحية .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، وحنان أبو الفتوح الشربيني .

(٢٧٦)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣١ القضائية :

(١ ، ب) ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ”

الضريبة العامة على الإيراد . مبرراتها على صافي الإيراد الكلي أو على المجموع
 الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول .

التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة العامة . التكاليف التي لا تسمح
 الأحكام النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه . جواز
 خصمها حسب أوضاع كل حالة وظروفها .

١ — إلغاء المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لم يؤثر في خصم
 ” المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه ” من وعاء الضريبة
 العامة الذي يتكون من مجموع الأوصية النوعية بعد تصفية كل منها طبقاً لأحكامه
 وأوضاعه بل بقيت محكمة بالمادتين الأولى والسادسة من هذا القانون ومقتضاها
 أن تسري الضريبة العامة على ” صافي الإيراد الكلي ” أو على ” المجموع الكلي
 للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول ” وهو ما أفصحت عنه المذكرة
 الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بقولها أن حكم المادة الثامنة من القانون
 رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ” لا يعدو أن يكون تزييداً وتكراراً للأحكام المنصوص عليها
 في المادة السادسة ” .

٢ — التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة هي تلك التي
 لا تسمح الأحكام النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه
 حسب أوضاع كل حالة وظروفها ، وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول

طلب المطعون عليه خصم ١٠٪ من مجموع الإيراد الكلى الخاضع للضريبة العامة بحجة أن عمله بالشركة "يستدعى إنفاق مبالغ طائلة في استقبال العملاء وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لهم فضلا عن اضطراره لكثرة السفر والانتقال من مكان إلى آخر في سبيل الدعاية للشركة وتوسيع اتصاله بالغير وترويج أعمالها وهو لذلك يدفع تكاليف وإكراميات قد تصل إلى مبالغ كبيرة دون أن يتقاضى أى مقابل لها" وأن هذه التكاليف "لازمة بل وضرورية كي يقوم عضو الشركة المنتدب بعمله على الوجه الأكمل" وأن نسبة ١٠٪ من الإيراد هي نسبة معتدلة "وَجَرى الحكم المطعون فيه على أن الضريبة العامة على الإيراد تسرى على "الإيراد الفعلى الحقيقى بعد خصم ما أنفق في سبيل تحقيق الإيراد والمحافظة عليه" وأن "هذا يؤكد إتجاه المشرع إلى عدم الضغط على الممولين وإرغامهم على تعديل مجريات حياتهم وطرق معيشتهم التي ألزموها في سبيل ممارسة عمل معين ، فمولى ضريبة الإيراد العام من طبقة غير عادية ليس من الحكمة أخذهم مأخذ غيرهم من سائر الممولين لا تميزا لأشخاصهم ولكن حرصا على السياسة العامة للخزانة" وأن "التنافس بين الشركات في مدار التجارة والصناعة والاقتصاد وغيرها يقتضى البذل من أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات في وجوه شتى متعددة الجوانب ليس من مصلحة الضرائب أن تلف في طلب الأبواب التي بذل فيها الممول مصاريفه لتحقيق إيراده والمحافظة عليه" وانتهى بقضائه إلى أنه إذ قرر المطعون عليه "أنه أنفق ١٠٪ من ايراداته في سبيل الحصول على الإيراد والمحافظة عليه فإنه لا يكون مغاليا" وأضاف أن عمل المطعون عليه "كعضو مجلس الإدارة المنتدب يستدعى منه إنفاق مبالغ جسيمة إذ أن طبيعة عمله هذا يحتم عليه استقبال العملاء واستضافتهم وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لهم وهو كذلك تفرض عليه أعماله كثرة الأسفار والتنقل من مكان لآخر للدعاية لشركته ليتمكن من توسيع اتصالاته بالسفر لتمهيل أعمال الشركة وزيادة نشاطها والتنافس بين الشركات في ميدان التجارة والصناعة والاقتصاد مما يقتضى البذل من عضو مجلس الإدارة في وجوه شتى متعددة الجوانب دون أن يتقاضى أى مقابل لما يصرفه وكل هذه التكاليف لازمة لعمل العضو المنتدب على الوجه الأمثل وللحصول على إيراده من الشركة التي هو عضو فيها وكذلك للمحافظة على ذلك الإيراد ومنه إيراد أسهمه الذي ترتفع

قيمه أو تخفيض تبعاً لذلك أى إirاده من القيم المنقولة" وأن "نسبة الـ ١٠ ٪ نسبة معقولة وأن مطالبة المدول بتقسيم مستندات يعتبر ضرباً من الإرهاق لا تحتمله طبيعة الأمور ويكفى أن يدرجها المدول فى دفاتره إجمالاً وأن تكون فى الحدود المشار إليها" وهى تقريرات موضوعية غير منضبطة ولا سائغة خالف بها أحكام القانون ولا تصلح لجملة ، فإنه يكون متعباً نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن سيمون ميشيل بيالويولو رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد صناعة المسوجات المتنازعة قدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقرارات عن صافى إيراداته الخاضعة للضريبة العامة على الإيرادات فى السنوات من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ بالمبالغ الآتية ١٥٦٧٨ ج و ٥٢ م و ١٤٢٨٢ ج و ٧٩٣ م و ١٦١٥٩ ج و ٧٣ م وعدلتها المأمورية إلى ١٨٤٥٤ ج و ٥٤٧ م و ١٧٩٣٥ ج و ٢٩٥ م و ٢١٩١٦ ج و ٤٨٢ م ، وإذ لم يوافق على هذه التعديلات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً فقد أقام الدعوى رقم ٨١٣ سنة ١٩٥٨ الاسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالباً تعديله واعتبار صافى إيراده الخاضع للضريبة طبقاً لإقراراته ، وقال شرحاً لدعواه أن القرار المطعون فيه لم يكن موفقاً إذ سائر المصلحة فى عدم خصم ١٠ ٪ مقابل التكاليف اللازمة للحصول على الإيراد فى حين أن عمله كمعوض مجلس الإدارة المتدب للشركة يستدعى إتفاق مبالغ طائلة لاستقبال العملاء وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لم فضلاً من كثرة السفر والانتقال فى سبيل الدعاية للشركة وترويج أعمالها الأمر الذى يحمله تكاليف وإكramيات باهظة وضرورية للحصول على إيراد للشركة التى يمثلها وللحفاظة عليه

وقد قدرها بنسبة ١٠ ٪ من مجموع إيراده الخاضع للضريبة. وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه واعتماد إقرارات الطاعن التي قدمها عن السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٩ سنة ١٦ ق .

و بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى خصم ١٠ ٪ من مجموع ما حصل عليه المستأنف عليه من مرتبات ومكافآت مضو مجلس إدارة شركة صناعة المنسوجات الممتازة المتدب وما حصل عليه مقابل حضوره جلسات مجلس الإدارة المذكور وإيراده عن القيم المنقولة (أسهمه) عن كل سنة من سنوات النزاع ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما ، وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة طأبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور من وجهين (أولهما) أنه قضى بنخصم ١٠ ٪ من مجموع ما حصل عليه المطعون عليه من مرتبات ومكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة ومن إيراده عن القيم المنقولة في سني النزاع باعتبارها تكاليف أنفقت في سبيل تحقيق إيراده الخاضع للضريبة والمحافظة عليه في حين أن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ التي كانت تميز هذا الخصم ألغيت بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ وقد بينت المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة العامة وعددتها ونخصم تلك التكاليف الخارجة عن نطاقها يكون الحكم المطعون فيه قد أجرى خصم مصروفات نهى المشرع عن خصمها وهو مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه و (ثانيهما) أنه وإن كان يجوز خصم المصروفات اللازمة للحصول على الإيراد والمحافظة عليه — في خصوص

إيراد سنة ١٩٥٠ — إلا أنه بالرجوع إلى الملف الفردي يبين أن المطعون عليه دأب على خصم مبلغ ألفى جنيه مقابل هذه المصروفات دون أن يقدم أى مستند يؤيده أو يدل على إتفاقه أو أنها كانت لازمة للحصول على الإيراد والمحافظة عليه، وما ساقه الحكم من اعتبارات لهذا الخصم لا تبرره ولا يترتب عليها زيادة إيراد المطعون عليه وفي ذلك ما يجعل الحكم مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن الوجه الأول من هذا السبب في غير محله ذلك أن إلغاء المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لم يؤثر في خصم " المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه " من وعاء الضريبة العامة الذي يتكون من مجموع الأوعية النوعية بعد تصفية كل منها طبقاً لأحكامه وأوضاعه ، بل بقيت محكمة بالمادتين الأولى والسادسة من هذا القانون ومقتضاها أن تسرى الضريبة العامة على " صافي الإيراد الكلى " أو على " المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافي الذى حصل عليه الممول " وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بقولها أن حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ " لا يعدو أن يكون تزييداً وتكراراً للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة " — وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الوجه الثانى في محله ذلك أن التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة هي تلك التي لا تسمح الأحكام النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه حسب أوضاع كل حالة وظروفها ، وإذ كان ذلك وكان النزاع في الدعوى يدور حول طلب المطعون عليه خصم ١٠ ٪ من مجموع الإيراد الكلى الخاضع للضريبة العامة بحجة أن عمله بالشركة " يستدعى اتفاق مبالغ طائلة في استقبال العملاء وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لهم فضلاً عن اضطرابه لكثرة السفر والانتقال من مكان إلى آخر في سبيل الدعاية للشركة وتوسيع اتصاله بالغير وترويج أعمالها وهو لذلك يدفع تكاليف وإكراميات قد تصل إلى مبالغ كبيرة دون أن يتقاضى أى مقابل لها " وأن هذه التكاليف " لازمة بل وضرورية كي يقوم عضو الشركة المنتدب بعمله على الوجه الأكمل " وانتهى إلى القول بأن " نسبة ١٠ ٪

من الإيراد هي نسبة معتدلة ، وجرى الحكم الابتدائي على أن الضريبة العامة على الإيراد تسرى على "الإيراد الفعلي الحقيقي بعد خصم ما انفق في سبيل تحقيق الإيراد والمحافظة عليه" . "وهذا يؤكد اتجاه المشرع إلى عدم الضغط على الممولين وإرغامهم على تعديل مجريات حياتهم وطرق معيشتهم التي التزموها في سبيل ممارسة عمل معين ، فمولي ضريبة الإيراد العام من طبقة غير عادية ليس من الحكمة أخذهم مأخذ غيرهم من سائر الممولين لا تمييزا لأشخاصهم وإلكن حرصا على السياسة العامة للحرارة " وأن "التنافس بين الشركات في مدار التجارة والصناعة والاقتصاد وغيرها يقتضي البذل من أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات في وجوه شتى متعددة الجوانب ليس من مصلحة الضرائب أن تلحف في طلب الأبواب التي بذل فيها الممول مصاريفه لتحقيق إيراده والمحافظة عليه " ثم انتهى بقضائه إلى أنه إذ قرر المطعون عليه " أنه انفق ١٠ ٪ من إيراداته في سبيل الحصول على الإيراد والمحافظة عليه فإنه لا يكون مغاليا " وأضاف الحكم المطعون فيه أن عمل المطعون عليه " كعضو مجلس الإدارة المنتدب يستدعي منه إنفاق مبالغ جسيمة إذ أن طبيعة عمله هذا يحتم عليه استقبال العملاء واستضافتهم وإقامة الحفلات والمآدب العامة والخاصة لهم وهو كذلك تفرض عليه أعماله كثرة الأسفار والتنقل من مكان لآخر للدعاية لشركته ليتمكن من توسيع اتصالاته بالسفر لتسهيل أعمال الشركة وزيادة نشاطها والتنافس بين الشركات في ميدان التجارة والصناعة والاقتصاد مما يقتضي البذل من عضو مجلس الإدارة في وجوه شتى متعددة الجوانب دون أن يتقاضى أى مقابل لما يصرفه وكل هذه التكاليف لازمة لعمل العضو المنتدب على الوجه الأمثل وللحصول على إيراده من الشركة التي هو عضو فيها وكذلك للمحافظة على ذلك الإيراد ومنه إيراد أسهمه الذي ترتفع قيمته أو تنخفض تبعاً لذلك أى إيراده من القيم المنقولة " فإنه لذلك " يكون ما ذهب إليه الحكم في محله من أن نسبة الـ ١٠ ٪ نسبة معقولة وأن مطالبة الممول بتقديم مستندات يعتبر ضرباً من الإرهاق لا تتحمله طبيعة الأمور ويكفى أن يدرجها الممول في دفاتره إجمالاً وأن تكون في الحدود المشار إليها " وهي قرارات موضوعية غير منضبطة ولا سائغة خالف بها أحكام القانون ولا تصلح لحمله ، فإنه يكون متعيناً نقضه .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، عباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي .

(٢٧٧)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) علامات تجارية . "دعوى التقليد" . "دعوى المنافسة غير المشروعة" .
مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .

اختلاف دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة التجارية . كون
الخطأ في دعوى المنافسة هو مجرد تقليد العلامة التجارية . عدم توافقه إلا إذا كان
التشابه بين علامتين مؤدياً لتضليل الجمهور واحتمال إيقاعه في اللبس .

(ب) نقض . "مسائل الواقع" . محكمة الموضوع . علامات تجارية .
"التشابه الخادع بين علامتين" .

قيام التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين أو عدم وجوده من مسائل الواقع التي
تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بأسباب سائفة .

١ — لئن اختلفت دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة
التجارية إلا أنه متى كان الخطأ الذي يسند المدعى إلى المدعى عليه في دعوى
المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد العلامة التجارية فإن هذا الخطأ لا يتوافر
إلا إذا كان التشابه بين علامتين بحيث يؤدي لتضليل الجمهور واحتمال إيقاعه
في اللبس بين علامتين .

٢ — تقرير قيام التشابه الخادع بين علامتين أو عدم وجوده هو من المسائل
التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع ومن ثم فلا معقب عليه من محكمة النقض
في ذلك ما دام قد استند إلى أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الشركة الطاعنة رفعت على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٧٥٢ سنة ١٩٥٢ تجارى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بالامتناع عن إنتاج زهرة الغسيل التى تحمل علامة القديس سان جورج و بان يدفع للشركة الطاعنة تعويضا قدره ٣٣٠ جنيها وفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا بسبب استعماله علامتها التجارية ونشر الحكم فى جريدين مع أحقية الشركة الطاعنة فى زيادة التعويض طالما كان إنتاج هذا النوع من الزهرة مستمرا حتى يكف المطعون ضده الأول عن إنتاجه — وقالت الشركة الطاعنة فى بيان دعواها أنها تملك علامة تجارية مكونة من رسم فارس معروف باسم القديس سان جورج داخل إطار وأن هذه العلامة هى الميزة لمشتجاتها منذ زمن بعيد وقد آلت ملكيتها إليها بطريق الشراء من شركة هودير سكازان وشركاهم التى تنازلت لها عنها بموجب محضر رسمى مسجل بقلم كتاب المحكمة المختلطة فى ١٩٠٩/٢/٢٢ برقم ٥٣ سنة ٥٤ قضائية وكانت الشركة البائعة تملك هذه العلامة منذ سنة ١٨٩٩ إذ سجلتها فى ١٨٩٩/١٢/٢٣ بسجل العلامات بتاريخ ١٨٩٩/١٢/٢٣ بمحكمة مصر المختلطة تحت رقم ٢٢ سنة ٢٥ قضائية وقامت الشركة الطاعنة فى ١٩٤٠/٥/٣ بتقديم طلب إلى إدارة العلامات التجارية طالبة تسجيل علامتها المذكورة وقد تم هذا التسجيل فى ١٩٤٣/٢/٣ وأشهر عنها بجريدة العلامات التجارية بالعدد رقم ١٨ الصادر فى ١٩٤٣/٢/٧ وتجددت حمايتها لمدة عشر سنوات ابتداء من ١٩٤٣/٥/٣٠ واستطردت الشركة الطاعنة قائلة أن المطعون ضده أدخل بأصول العلامات التجارية — إذ رغم علمه بأن العلامة المذكورة والتى تمثل صور القديس سان جورج تميز مشتجاتها من زهرة الغسيل — فانه تقدم

في ١٩٤١/٨/٤ — أى بعد سنة وخمسة شهور من تاريخ تقديم طلب الشركة الطاعنة — إلى إدارة العلامات التجارية طالبا تسجيل نفس العلامة بعد تحويل بسيط فيها — ولم يذكر في طلب التسجيل أنه يسجل العلامة لاستعمالها لمادة الزهرة بل لمواد الغسيل ومشتقاته ثم فوجئت الطاعنة باستعمال علامتها التجارية بوضعها على أكياس زهرة الغسيل مماثلة للأكياس التي تنتجها ولما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ تحول لكل صاحب شأن الحق في طلب الحكم بشطب العلامات — التي تكون قد سجلت بدون وجه حق فقد رفعت الشركة الطاعنة الدعوى المذكورة طالبة الحكم بالطالبات المنوه عنها آنفا ناسيا على أن العبرة في ملكية العلامة هي بالأسبقية في الاستعمال وأن الشركة الطاعنة أسبق من المطعون ضده الأول في استعمال العلامة المذكورة إذ أنها عند صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بادرت بتقديم طلب لتسجيل علامتها في ١٩٤٠/٥/٣٠ وتم تسجيلها في ١٩٤٣/٢/٣ وأن المادة ٣٩ من القانون المذكور تنص على أن العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون وتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون — وتقول الشركة الطاعنة أن ما لحا إليه المطعون ضده الأول من تقليد علامتها التجارية يعتبر طرقا احتيالية وبالتالي منافسة غير مشروعة تستوجب مسئوليته عن التعويض عملا بنص المادة ١٦٣ من القانون المدني كما تستوجب إعادة الشيء إلى أصله أو الحكم بإداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع طبقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني — ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في ١٩٥٩/١/٣١ برفض الدعوى فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٧٥ لسنة ١٥ ق تجارى ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٢ بتأييد الحكم المستأنف — فطعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وحدد لنظر الطعن جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد استهل قضاؤه بتقرير قاعدة عامة مؤداها أن دعوى التقليد الجنائية

م (١٤) م

تختلف في أساسها عن دعوى المنافسة غير المشروعة المدنية وأن الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الأولى لا يمنع من مطالبة المضرور بالتعويض استناداً إلى دعوى المنافسة غير المشروعة إلا أن الحكم حين انتقل من التقرير القانوني إلى التطبيق استلزم — لقيام الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة — وجود قدر من التشابه بين العلامتين من شأنه إيقاع الجمهور في خلط ولبس ومؤدى هذا أن الحكم تطلب في فعل الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة ما يتطلبه القانون في فعل التقليد في دعوى التقليد وبذلك خلط بين فعلين متميزين وبالتالي بين دعويين مختلفتين بينما أن دعوى المنافسة غير المشروعة تختلف عن دعوى التقليد فالأولى دعوى مدنية أساسها الفعل غير المشروع الذي يكفى فيه أن يكون سلوك المدعى عليه خارجاً عن السلوك المألوف مما يعتبر خطأ في حكم المادة ١٦٣ من القانون المدني دون حاجة إلى تطلب وجه شبه بين العلامتين على النحو المتطلب في دعوى التقليد ومن ثم فقد جاء الحكم مخالفاً للقانون كما جاءت أسبابه متناقضة — كما تنعى الطاعنة بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه انتهى في قضائه إلى نفي التشابه بين العلامتين تأسيساً على اختلاف المظهر العام في كل منهما وعلى اختلاف الأجزاء المكونة لهما من رأس الحصان والفارس وشكل الإطار الخارجي وشكل الكتابة ولون كل من العلامتين وترى الطاعنة أنه وإن كان الحكم قد اعتمد في القول بنفي التشابه — على المظهر العام للعلامتين إلا أنه يقوم في الواقع على أوجه الخلاف بين أجزاء العلامتين مع أن العبرة بأوجه التشابه وليست بأوجه الخلاف وإذا اعتد الحكم بأوجه الخلاف أكثر من اعتداده بأوجه الشبه فإنه يكون مخالفاً للقانون — هذا إلى أنه خالف القانون أيضاً حين اقتصر في المقارنة بين العلامتين على الرسم وحده دون الاسم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يأتي ” وبما أنه لا جدال في أن دعوى التقليد الجنائية تغاير في أساسها دعوى المنافسة غير المشروعة المدنية وأن الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الأولى أى دعوى التقليد لا يمنع من الرجوع على المتسبب في الضرر بطلب التعويض استناداً إلى دعوى المنافسة غير المشروعة ، لكن الثابت في هذه الدعوى أن الخطأ وهو أول أركان هذه الدعوى الأخيرة — دعوى المنافسة غير المشروعة — غير قائم في حق المستأنف عليه الأول (المطعون

ضده الأول) فلا يكفي لتوافره أن يستعمل هذا الأخير علامة تشابه علامة الشركة المستأنفة (الطاعة) لكي يقوم ركن الخطأ في جانبه بل يتعين لقيامه توافر درجة من التشابه بين العلامتين توقع الجمهور في لبس وخلط بين منتجات كل من الشركتين فلا يتحقق الخطأ بمجرد اشتراك العلامتين في بعض الحروف أو الرموز أو الصور بل أنه يتحقق بالتشابه أو التطابق الذي يكون في الصورة العامة التي تنطبع في ذهن جمهور المستهلكين فإذا كان الثابت في شأن العلامتين محل هذه الدعوى كما استظهرته المحكمة من مستندات الطرفين أنهما في مجموعهما متغايران تغييرا تاما من حيث المظهر العام واللون والحجم كما أنهما متغايران تغييرا تاما من حيث التفاصيل التي لا تدق على جمهور المستهلكين وهي التفاصيل الخاصة باتجاه رأس الحصان والفارس في كل منهما وشكل الإطار الخاص بالعلامتين وشكل الكتابة في كليهما وكذلك لون كل منهما — يكون القول بتوافر ركن الخطأ في جانب المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) لمجرد استعماله علامة الفارس (سان جورج) التي تستعملها الشركة المستأنفة (الطاعة) قولا في غير محله — وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه — حين تحدث عن الخطأ الذي أسندته الشركة الطاعة إلى المطعون ضده الأول وهو تقليد علامتها التجارية — كركن في دعوى المنافسة غير المشروعة قد نفاه عن المطعون ضده الأول تأسيسا على عدم وجود تشابه بين علامته وعلامة الشركة الطاعة سواء في المظهر العام أو في الجزئيات المكونة لكل منهما من شأنه أن يوقع جمهور المستهلكين في الخلط واللبس بين العلامتين وأنه متى كان الأمر كذلك فإن المطعون ضده الأول لا يكون مخطئا إذ أن الخطأ لا يتوافر كأساس للمنافسة غير المشروعة إلا إذا بلغ التشابه بين العلامتين قدرا يؤدي إلى تضليل الجمهور والخلط بين منتجات الشركتين وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أنه وإن اختلفت دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى التقليد إلا أنه متى كان الخطأ الذي يسنده المدعى إلى المدعى عليه في دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد العلامة التجارية فإن هذا الخطأ لا يتوافر إلا إذا كان التشابه بين العلامتين بحيث يؤدي لتضليل الجمهور واحتمال إيقاعه في اللبس بين العلامتين — ومن ثم فلم يخلط الحكم المطعون فيه بين دعوى التقليد ودعوى المنافسة غير المشروعة وبالتالي فلا تناقض في أسبابه ويكون النعي بالسببين الأول والثاني على غير أساس — كما أنه لا أساس لما تنعى به الطاعة بالسببين الثالث والرابع

ذلك أن الحكم المطعون فيه كما يبين من أسبابه قد اعتمد في القول بنفى التشابه الذى من شأنه تضليل الجمهور على اختلاف العلامتين في المظهر العام واللون والحجم علاوة على اختلاف الجزئيات المكونة لكل من العلامتين اختلافا تاما ومن ثم فلم يقيم قضاءه على اختلاف جزئيات العلامتين ولم يعتد بأوجه الخلاف أكثر من اعتداده بأوجه الشبه بل إن ما ذكره من اختلاف الجزئيات لم يكن إلا تدعيما لما انتهى إليه من عدم وجود تشابه بين العلامتين في الصورة العامة لها وفي جميع العناصر الأساسية المكونة لهذه الصورة—ولما كان تقرير قيام التشابه الخادع بين علامتين أو عدم وجوده هو من المسائل التي تدخل في سلطة قاضى الموضوع فإنه لا معقب عليه من محكمة النقض ما دام قد استند إلى أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في النسبب باغفاله الرد على دفاع جوهرى ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده حين تقدم بطلب لتسجيل علامته أغفل عمدا إدراج مادة الزهرة بين المواد التي طلب تسجيل علامته عنها مكتفيا في طلبه هذا بذكر أن الغرض منها تمييز ما ينتجه من مواد الغسيل ومنتجات أخرى حتى لا يكون طلبه محل اعتراض من الشركة الطاعنة وبعد أن تم التسجيل استعمل علامة الشركة الطاعنة لتمييز منتجاته من زهرة الغسيل ولما كان هذا العمل من جانب المطعون ضده يعتبر خطأ يتوافر به الركن الأول في دعوى المنافسة غير المشروعة فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه حتى لو صح ما يقوله الطاعن من أن إغفال المطعون ضده الأول إدراج زهرة الغسيل بين المواد التي سجل علامته عنها يعتبر خطأ في جانبه إلا أن هذا الخطأ لا يكون ذا أثر في دعوى المنافسة غير

المشروعة إلا إذا كان المطعون ضده قد استعمل علامة مشابهة لعلامة الشركة الطاعنة — أما وقد ثبت من قضاء الحكم المطعون فيه بما لا يعقب عليه أن علامة المطعون ضده الأول تختلف عن علامة الشركة الطاعنة اختلافا يستحيل معه الخلط بين العلامتين فإن النعى بهذا الوجه يكون غير منتج إذ أن الدفاع الذي أغفل الحكم الرد عليه — إن صح — لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٧٨)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نقل . "مسئولية الناقل" . التزام . "الالتزام بتحقيق غاية" . "انقضاء الالتزام" .

التزام الناقل بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه . التزام بتحقيق غاية . كفاية إثبات المرسل إليه أن تلف الأشياء أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل لقيام مسؤولية الناقل . ارتفاع هذه المسؤولية إذا كان التلف راجعاً إلى عيب في ذات الأشياء المنقولة أو إلى قوة قاهرة أو خطأ من المرسل . عدم انقضاء التزام الناقل إلا بالتسليم . في حالة الامتناع عن التسليم للناقل الالتجاء إلى القضاء لإثبات حالة الأشياء المنقولة والأمر بإيداعها أحد المخازن أو الإذن له ببيع جزء منها بقدر أجره النقل .

(ب) نقل . "مسئولية الناقل" . "حبس الأشياء المنقولة" . التزام . "حق الحبس" .

استعمال الناقل حقه في حبس الأشياء المنقولة أو بعضها إسكافاً لأجرة النقل المستحقة له لا يعفيه من واجب المحافظة عليها في فترة احتباسها . التزامه ببذل حناية الشخص المعتاد في المحافظة عليها . مسؤوليته عن هلاكها أو تلفها ما لم يرجع ذلك إلى سبب أجنبي لا يدله فيه .

(ج) نقل . "مسئولية الناقل" . "حبس الأشياء المنقولة" . "انقضاء حق الحبس" . التزام .

وفاء المرسل إليه الأجرة للناقل . انقضاء حق الحبس والتزام الناقل بتسليم الأشياء المنقولة سليمة إلى المرسل إليه . استعمال حق الحبس لا يترتب عليه انقضاء عقد النقل

أو إنقضاء الالتزامات الناشئة عنه ولو كان المرسل إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بخلافه من الوفاء بالأجرة . انتقال حق الحبس إلى الثمن إلا إذا بيعت الأشياء باذن من القضاء خشية الهلاك أو التلف .

١ — إن عقد النقل يلقي على حائق الناقل التزاما بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه . وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية فإذا تلفت هذه الأشياء أو هلكت فإنه يكفي أن يثبت المرسل إليه أن ذلك حدث أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا منه إثباتا لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسؤولية الناقل من هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت هو أن التلف أو الهلاك نشأ عن عيب في ذات الأشياء المنقولة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ من مرسلها . ولا ينتهي عقد النقل إلا بتسليم الأشياء المنقولة إلى المرسل إليه ومن ثم فإن إلتزام الناقل لا ينقضى بوصول تلك الأشياء سليمة إلى جهة الوصول ولو أخطر المرسل إليه بوصولها وأعذر باستلامها طالما أنه لم يتسلمها فعلا فإن الناقل يكون مسئولاً عن سلامتها وإنما يكون له إذا شاء التخلص من هذه المسؤولية في حالة إمتناع المرسل إليه عن استلام الأشياء أن يلجأ إلى محكمة المواد الجزائية لإثبات حالتها والأمر بإيداعها أحد المخازن أو للإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل وفقا للسادة ١٠٠ من قانون التجارة .

٢ — استعمال الناقل خقه في حبس الأشياء المنقولة أو بعضها إستيفاء لأجرة النقل المستحقة له ، لا يعفيه من واجب المحافظة عليها في فترة إحتباسها بل عليه أن يبذل في حفظها وصيانتها من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ويكون مسئولاً عن هلاكها وتلفها ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه وهو ما تمضي به المادتان ٢٤٧/٢ و ١١٠٣ من القانون المدني .

٣ — متى وفي المرسل إليه الأجرة للناقل إنقضى حق الحبس وزال المانع الذي كان يحول دون تسليم الأشياء المنقولة إليه ويعود الالتزام بالتسليم في ذمة الناقل وفقا لأحكام عقد النقل فيلتزم بتسليم تلك الأشياء سليمة للمرسل إليه إذ لا يترتب على استعمال حق الحبس إنقساخ هذا العقد أو إنقضاء الالتزامات الناشئة عنه بل يقتصر الأمر على وقف تنفيذ إلتزام الناقل بالتسليم حتى يفي

المرسل إليه بالتزامه بالوفاء بأجرة النقل ولا يغير من ذلك أن يكون المرسل إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بخلافه عن الوفاء بأجرة النقل إذ أن تقصيره في الوفاء بالتزامه هذا وإن كان يخول للناقل أن يستعمل حقه في الحبس إلا أنه لا يعفيه من التزامه بالمحافظة على الشيء المحبوس وهو التزام متولد عن حق الحبس ذاته ولا يمكن أن يعتبر مجرد التأخير في الوفاء بالأجرة هو السبب فيما يصيب الأشياء المحبوسة من تلف في فترة احتباسها ، وللمحبس إذا خشى على الشيء المحبوس من الهلاك أو التلف أن يحصل على إذن من القضاء في بيعه طبقا لنص المادة ١١١٩ من القانون المدني وينقل حينئذ الحق في الحبس من الشيء إلى ثمنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٩٥٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بإلزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٤٢٠٠ جنيه منه ١٢٠٠ جنيه قيمة الكتب النالفة والباقي كتعويض عما أصابه من ضرر مادي وأدبي نتيجة تلف هذه الكتب — وقال في بيان دعواه أنه عهد إلى الشركة المذكورة بنقل أربعة صناديق تحتوي على كتب وتحف فنية من فرنسا إلى مصر وفي ٢ من يناير سنة ١٩٥٤ وصلت الصناديق المشار إليها وبلغت أجرة نقلها ٥٢ جنيها سدد منها منها مبلغ ٣٥ جنيها وسلمته الشركة الناقلة طردين واحتفظت بالآخرين إلى أن يفى بباقي المبلغ المستحق وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ سدد الطاعن هذا الباقي واستلم الصندوقين الآخرين فأتضح له أن بعض محتوياتهما قد تلف نتيجة تسرب المياه إليهما في مخازن الشركة وأسس مطالبته بالتعويض على أن أمين النقل يضمن تلف الأشياء المراد نقلها عملا بالمادة ٩٧ من قانون التجارة وأنه إذا حبس الشيء

وفاء للأجرة فإنه يلتزم بالمحافظة عليه وفقا لأحكام رهن الحيازة كما تقضى بذلك المادة ٢٤٧ من القانون المدنى وأن الشركة المطعون ضدها قد أقرت فى الخطاب المرسل منها فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلى ملاك العمارة التى يقع بها مخزنها ببقاء المياه لمدة شهر فى المخزن دون اتخاذ أى إجراء من جانبها مما يعتبر خطأ جسيما منها — ودفعت الشركة المطعون ضدها الدعوى بأنها غير مسئولة عن تلف الكتب لأنها قد وصلت سليمة إلى القاهرة وأن الطاعن هو الذى أخطأ بتراخيه فى الوفاء بأجرة النقل مما حدا بها إلى استعمال حقها فى الحبس وهو حق مشروع لاتسأل عن استعماله خاصة وأن ما أصاب الكتب من تلف يرجع إلى تسرب المياه إلى مخازن الشركة نتيجة انفجار مواسير المجارى وأن المسئول عن ذلك إن كانت هناك ثمة مسئولية ملاك العمارة الكائن بها هذه المخازن وأن الطاعن لم يقدم أى دليل على وقوع خطأ من جانبها — وفى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١١٤٨ سنة ٧٨ قضائية وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه ولما عرض الطعن على هذه الدائرة صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب ثلاثة حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن التزامات الشركة الناقلة المطعون ضدها تنقضى بمجرد وصول الطرود إلى جهة الوصول وأن تلك الشركة لاتسأل إلا عن التلف الذى يحدث للأشياء المنقولة أثناء عملية النقل فى حين أن التزامات الناقل لاتنقضى إلا بتسليم الأشياء المنقولة فعلا إلى المرسل إليه ولا يغير من ذلك أن المطعون ضدها قد استعملت حقها فى حبس الطردين إلى أن يفى الطاعن بباقي أجرة النقل إذ أن حق الحبس لا يعنى الناقل من التزامه بالتسليم وإنما ينحوله الحق فى وقف تنفيذ هذا الالتزام حتى يستوفى باقى الأجرة وهو مسئول خلال فترة الحبس إعمالا لنص المادة ٢٤٧ من القانون المدنى عن المحافظة على الشيء المحبوس وصيانته وفقا لأحكام رهن الحيازة بحيث إذا انقضى الحق فى الحبس كان الناقل ملزما بتسليم الأشياء سليمة إلى المرسل إليه طبقا

لأحكام عقد النقل فإن هلك أو تلفت قبل تسليمها فإن الناقل يكون مسئولاً ما لم يثبت أن ذلك يرجع إلى سبب أجنبي لا يدره فيه — ومبنى السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ ذهب في قضائه إلى أن الشركة الناقلة (المطعون ضدها) قد أوفت بالتزامها بالتسليم بمجرد إخطارها الطاعن بوصول البضاعة — مع أن ذمة الناقل لا تبرأ من الوفاء بهذا الالتزام إلا بالتسليم الفعلي أو بعرض الأشياء المنقولة على المرسل إليه عرضاً حقيقياً طبقاً لأحكام المواد من ٧٨٦ إلى ٧٩٠ من قانون المرافعات. وحاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب فيما استند إليه من أن التلف الذي أصاب الطردين نشأ من خطأ الطاعن إذ لولا تقصيره في دفع الأجرة لما استخدمت الشركة المطعون ضدها حقها في الحبس ولما حدث التلف — ذلك أن تأخير الطاعن في الوفاء بباقي أجرة النقل وإن أدى إلى استعمال المطعون ضدها حقها في الحبس إلا أنه لم يكن السبب في تلف الطردين إذ العبرة في المسؤولية بالسبب المنتج وهو انفجار ماسورة المياه وعدم اكتراث الشركة المطعون ضدها بتوقي آثار هذا الانفجار وهو ما تسأل عنه الشركة المذكورة لاهمالها في المحافظة على الأشياء المحبوسة وصيانتها وقد كان بوسعها أن تلجأ إلى المحكمة الجزئية لاستصدار أمر ببيع جزء منها بالقدر الذي يفي بحقوقها في الأجرة إعمالاً لنص المادة ١٠٠ من القانون التجاري .

وحيث إن النفي بهذه الأوجه صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أسباب حاصليها أن الطرود وصلت سليمة إلى مقر الشركة المطعون ضدها وقد استلم الطاعن منها طردين وبذلك ينتهي التزام الشركة الناقلة وهي لا تسأل إلا عن التلف الذي يصيب الطرود أثناء عملية النقل إذ ليس من عملها تخزين البضائع وحفظها حتى تسأل عن التلف الذي يحصل أثناء هذه العملية وأنه إذا كانت الشركة المطعون ضدها قد استعملت حقها المشروع في حبس الطردين حتى تستوفي باقي أجرة النقل فإنها لا تكون مسئولة عن التلف الذي أصابها إبان احتباسها لهما — وإنما المسئول عنه هو الطاعن الذي تراخى في الوفاء بباقي الأجرة بعد إخطاره مراراً بوصول البضاعة إذ لولا هذا التراخي لما احتبست الشركة الطردين ولما وقع التلف الذي حدث بهما بعد تنفيذ عقد

النقل لأن هذا التلف على فرض حصوله قد حدث نتيجة تسرب المياه إلى مخازن الشركة ولا يرجع إلى خطأ الشركة الناقلة التي أوفت بالتزامها حين نقلت الطرود سليمة إلى جهة الوصول وأخطرت المرسل إليه بوصولها ووضعها تحت تصرفه — وهذا الذى استند إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون ذلك أن عقد النقل يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه — وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية فإذا تلفت هذه الأشياء أو هلكت فإنه يكفى أن يثبت المرسل إليه أن ذلك حدث أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا منه إثباتا لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسئولية إلا إذا أثبت هو أن التلف أو الهلاك نشأ عن عيب فى ذات الأشياء المنقولة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ من مرسلها — ولا ينتهى عقد النقل إلا بتسليم الأشياء المنقولة إلى المرسل إليه ومن ثم فإن التزام الناقل لا ينقضى بوصول تلك الأشياء سليمة إلى جهة الوصول ولو أخطر المرسل إليه بوصولها وأعذر باستلامها وطالما أنه لم يتسلمها فعلا فإن الناقل يكون مسئولاً عن سلامتها وإنما يكون له إذا شاء التخلص من هذه المسئولية فى حالة امتناع المرسل إليه عن استلام الأشياء أن يلجأ إلى محكمة المواد الجزئية لإثبات حالتها والأمر بإيداعها أحد المخازن أو للإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل وذلك وفقاً للمادة ١٠٠ من قانون التجارة — وإذا استعمل الناقل حقه فى حبس الأشياء المنقولة أو بعضها استيفاء لأجرة النقل المستحقة له فإن ذلك لا يعفيه من واجب المحافظة عليها فى فترة احتباسها بل عليه أن يبذل فى حفظها وصيانتها من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ويكون مسئولاً عن هلاكها أو تلفها ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبى لا يد له فيه — وهو ما تنقض به المادتان ٢/٢٤٧ و ١١٠٣ من القانون المدنى ومتى وفى المرسل إليه الأجرة للناقل انقضى حق الحبس وزال المانع الذى كان يحول دون تسليم الأشياء المنقولة إليه — ويعود الالتزام بالتسليم فى ذمة الناقل وفقاً للعلاقة القانونية التى كانت تربطه بالمرسل إليه قبل الحبس وهى أحكام عقد النقل فيلتزم بتسليمها سليمة للمرسل إليه إذ أنه لا يترتب على استعمال حق الحبس انقضاء هذا العقد أو انقضاء الالتزامات الناشئة عنه بل يقتصر الأمر على وقف تنفيذ التزام الناقل بالتسليم حتى يفي

الموسل إليه بالتزامه بالوفاء بأجرة النقل ولا يغير من ذلك أن يكون المرسى إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بتخلفه عن الوفاء بأجرة النقل إذ أن تقصيره في الوفاء بالتزامه هذا وإن كان يحول للناقل أن يستعمل حقه في الحبس إلا أنه لا يعفى هذا الناقل من التزامه بالمحافظة على الشيء المحبوس وهو التزام متولد عن حق الحبس ذاته ولا يمكن أن يعتبر مجرد التأخير في الوفاء بالأجرة هو السبب فيما يصيب الأشياء المحبوسة من تلف في فترة احتباسها كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه — وللحابس إذا خشي على الشيء المحبوس من الهلاك أو التلف أن يحصل على إذن من القضاء في بيعه طبقاً لنص المادة ١١١٩ من القانون المدني وينقل حينئذ الحق في الحبس من الشيء إلى ثمنه — وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر حين ذهب في قضائه إلى انقضاء عقد النقل بمجرد وصول الأشياء المنقولة سايمة إلى جهة الوصول وإلى انتفاء مسؤولية الشركة الناقلة — المطعون ضدها — عن التلف الذي أصاب الطردين في فترة الحبس استناداً على أنها لا تسأل عن التلف الذي يصيب البضاعة أثناء حبسها وفاء للباقي من أجرة النقل وأن الطاعن هو الذي تسبب في حبس هذه الأشياء بتخلفه عن سداد أجرة النقل وبالتالي يكون مسئولاً وحده عما أصابها من تلف فإن الحكم المذكور يكون قد أخطأ في القانون وقد ترتب على هذا الخطأ أن حجبت محكمة الاستئناف نفسها عن تقصى أسباب التلف وبحث مسؤولية الشركة الناقلة عنه طبقاً للقواعد القانونية المقررة لمسئولية الناقل والحابس ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق امماهيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صادق البشبيشي .

(٢٧٩)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) قانون . ” إلغاء القانون ” .

إلغاء النص التشريعي لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على الإلغاء أو يشمل
على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر
قواعده ذلك التشريع .

(ب) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى ” . ” تقرير التلخيص ” .

إنشاء نظام القاضى الفرد لم يترتب عليه إلغاء حكم المادة ١١٦ مرافعات التي أوجبت
على قاضى التحضير عند إحالة الدعوى إلى المرافعة إعداد تقرير يلخص فيه موضوع
الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيدهم كما أوجبت تلاوته قبل بدء المرافعة . بقاء هذا
الحكم حتى ألغى بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

١ — إلغاء نص تشريعي لا يتم حسبما تمضى المادة الثانية من القانون المدنى
إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض
مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده
ذلك التشريع .

٢ — وإن نصت المادة ٢/٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من قاضى واحد إلا أن هذا القانون
لم يتضمن نصا صريحا بإلغاء المواد من ١١٠ — ١١٧ من قانون المرافعات —
قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — وهى النصوص الخاصة بنظام قاضى
التحضير والذى أوجبت المادة ١١٦ منها على هذا القاضى عند إحالة الدعوى

إلى جلسة المرافعة إمداد تقرير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم ودفعهم ودفاعهم كما أوجبت تلاوة هذا التقرير قبل البدء في المرافعة كما لم يتضمن قانون السلطة القضائية نصا يتعارض مع نص المادة ١١٦ سالف الذكر أو ينظم من جديد إجراءات تحضير الدعوى أمام المحاكم الابتدائية ومن ثم فإن حكم هذه المادة ظل ساريا وواجب التطبيق حتى صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ والذي نص صراحة في المادة الثالثة منه على إلغائها مما يؤكد أن حكم المادة ١١٦ من قانون المرافعات كان ساريا قبل صدور ذلك القانون وأنه لم يترتب على إنشاء نظام القاضى الفرد إلغاؤه ومتى كان حكم تلك المادة قائما وناظرا في ظل هذا النظام فإن العمل به يكون واجبا ولو كان قد فقد بعض أغراضه ولا محل للبحث عن حكمة التشريع ودواعيه متى كان النص واضحا جلي المعنى إذ مجال ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ كلى أسيوط على الطاعن بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم للأطيان البالغ مساحتها ٥ ف و ١١ ط و ٤ س المينة بصحيفة الدعوى تأسيسا على أنهم يملكون بعض هذا القدر بمقتضى حكم القسمة رقم ٥٩٩ سنة ١٩١٧ مدنى جزئى أسيوط الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٢٩ بعضه بطريق الميراث والباقي بطريق الشراء من السيدة ليلى محمد عثمان بمقتضى عقد مسجل في ٢٨ يونية سنة ١٩٥٤ ومن المرحوم محمد إبراهيم الهلالى بمقتضى عقد عرفى صدر به حكم بصحة التعاقد في الدعوى ٧٩٣ سنة ١٩٥٣ شهر فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٥ وتمسك الطاعن في دفاعه

بأنه اشترى أطيان النزاع بعقد بيع مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ صادرة من محمد إبراهيم الهلالي أحد الشركاء المشتاعين مع المطعون ضدهم وأنه والبائع له وضعا أليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة الابتدائية بتدب خبير للانتقال إلى أطيان النزاع لمعاينتها . وتطبيق مستندات الطرفين عليها لبيان أصل ملكيتها وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بتثبيت ملكية المطعون ضدهم إلى هـ ف و هـ ط و ١٠ من شيوخا في القدر المبين بصحيفة الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦ سنة ٣٦ ق س أسبوط ، وكان من بين الأسباب التي بنى عليها استئنافه أن الحكمين الابتدائيين المشار إليهما باطلان لصدورهما دون تلاوة تقرير التلخيص وبتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٩ مايو سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة طابت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر أولها في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بتدب خبير لمعاينة أطيان النزاع وتحقيق وضع اليد ومدته والصادر ثانيهما في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ في موضوع الدعوى وذلك لعدم تلاوة تقرير التلخيص قبل البدء في المرافعة إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى ما قاله من أن المحكمة من إيجاب تلاوة هذا التقرير أصبحت منتفية بعد إنشاء نظام القاضى الفرد بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ لأن هذا القاضى هو بذاته الذى يتولى تحضير الدعوى والفصل فيها هذا في حين أن الشارع لم يرتب على إدخال نظام القاضى الفرد إلغاء الأحكام الواردة في قانون المرافعات بشأن تحضير الدعوى أمام المحاكم الابتدائية وفيما حكم المادة ١١٦ مرافعات التي توجب إعداد تقرير التلخيص وتلاوته وبذلك ظل هذا النص واجب التطبيق ولما كان الحكم الصادران من المحكمة الابتدائية

قد اغفلا هذا الإجراء فإنهما يكونان باطرين ويترتب على بطلان الحكم الأول بطلان أعمال الخبير الذي قضى بتعيينه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان هذين الحكمين وقضى بتأييدهما أخذا بأسبابهما قد خالف القانون ووقع باطلا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع ببطلان الحكمين الصادرين من المحكمة الابتدائية لعدم إعداد تقرير تلخيص وتلاوته قبل البدء في المرافعة وقد رد الحكم على ذلك بقوله : "وحيث إن هذه المحكمة ترى وقد أوضحت الأنظمة تنظر بالمحكمة الابتدائية أمام قاض فرد بعد صدور قانون السلطة القضائية أنه لا حاجة لتقرير التلخيص ذلك أن قاضى التحضير هو بذاته الذى ينظر الدعوى ويصدر حكمه فيها بعد أن يكون قد تولى إعدادها في دور التحضير وألم بوفائهما وبدفاع الخصوم ودفعهم فيها وهو شأن الخصوم أنفسهم لأنهم كانوا على صلة بالدعوى في مرحلة التحضير ، ومن ثم فإن المحكمة التى توخاها الشارع من إيجاب تلاوة تقرير التلخيص متفية ، وبذلك لا يترتب البطلان على عدم تلاوة ذلك التقرير" وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن إلغاء نص تشريعى لا يتم - حسبما تقضى المادة الثانية من القانون المدنى - إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ولما كانت المادة ٢/٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وإن نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من قاض واحد ، إلا أن هذا القانون لم يتضمن نصا صريحا بإلغاء المواد من ١١٠ إلى ١١٧ من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وهى النصوص الخاصة بنظام قاضى التحضير واتى أوجبت المادة ١١٦ منها على هذا القاضى عند إحالة الدعوى إلى جلسة المرافعة إعداد تقرير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم ودفعهم ودفاعهم كما أوجبت تلاوة هذا التقرير قبل البدء في المرافعة كما لم يتضمن قانون السلطة القضائية نصا يتعارض مع نص المادة ١١٦ المتقدمة الذكر أو ينظم من جديد إجراءات تحضير الدعوى

أمام المحاكم الابتدائية ومن ثم فإن حكم هذه المادة ظل ساريا وواجب التطبيق حتى صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٢ والذي نص صراحة في المادة الثالثة منه على إلغائها وهو ما يؤكد أن حكم المادة ١١٦ من قانون المرافعات كان ساريا قبل صدور ذلك القانون وأنه لم يترتب على إنشاء نظام القاضى الفرد إلغاؤه متى كان حكم تلك المادة قائما وتافدا في ظل هذا النظام فإن العمل به يكون واجبا ولو كان قد فقد بعض أغراضه ولا محل للبحث عن حكمة التشريع ودواعيد متى كان النص واضحا جلي المعنى إذ مجال هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ترتيب البطلان جزاء على عدم تلاوة تقرير التلخيص وكانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكيم في الدعوى أولها في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بنذب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم (وثانيهما) وهو الحكم القطعى في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وكلاهما صدر إبان سريان نص المادة ١١٦ مرافعات - وكان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات التى تداوت فيها القضية أمام محكمة الدرجة الأولى المودعة ملف الطعن أن الدعوى نظرت أخيرا أمام قاضى التحضير بجلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وقرر إحالتها للرافعة بجلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها صدر الحكم القاضى بنذب خبير ولم يثبت بمحضر هذه الجلسة أو فى الحكم أية إشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص تم ظلت القضية تؤجل ليقدم الخبير تقريره حتى صدر الحكم القطعى في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقد خلا هذا الحكم ومحاضر الجلسات أيضا مما يفيد حصول هذه التلاوة فانه لذلك يكون هذان الحكمان باطلين ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة فيه وفى تقرير الخبير المستند بالحكم الباطل الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وكان هذا التقرير هو الآخر باطلا باعتباره أثرا من آثار ذلك الحكم الباطل وكان الحكم المطعون فيه من جهة أخرى لم يستند إلى أسباب أخرى مستقلة يمكن أن يقوم عليها قضاؤه فانه يكون قد شابه البطلان لتأييده حكما باطلا وأحالاته إلى عدم ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطاعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومباس حلي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير .

(٢٨٠)

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نقض . " الأحكام الجائز الطعن فيها " . اختصاص . " اختصاص
ولائي " . " الحكم بعدم الاختصاص " . دعوى . " عدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها " .

الحكم بعدم اختصاص المحكمة أساسه إنكار سلطة المحكمة في الفصل في النزاع . الحكم
بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يتصل بشروط سماع الدعوى وأساسه إنكار
حق الخصم في اللجوء إلى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه بحكم حاز حجية الأمر
المقضي ولو كانت المحكمة مختصة بنظره . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في استئناف
حكم صادر من محكمة جزئية . فضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ،
ليس صادرا في مسألة اختصاص ولائي . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

(ب) حكم . " الطعن في الأحكام " . بطلان .

لا محل للبحث في بطلان الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص إلا إذا كان الطعن فيه
جائزا ومقبولا شكلا .

١ - الحكم بعدم اختصاص المحكمة يقوم في أساسه على إنكار سلطة المحكمة
في الفصل في نزاع معين ، أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
فإنه يتصل بشروط سماع الدعوى ذاتها ويقوم على إنكار حق الخصم في اللجوء
إلى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه بحكم حاز حجية الأمر المقضي حتى
ولو كانت المحكمة مختصة بنظر هذا النزاع . فإذا كان الحكم المطعون فيه صادرا
من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية وقد قضى بعدم جواز
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صادر من المحكمة الجنائية فإن الحكم

المطعون فيه لا يكون صادرا في مسألة اختصاص ولائى أو نوعى — حسبما يقول الطاعن — ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ — لا محل لبحث البطلان الذى يرمى الطاعن به الحكم المطعون فيه بسبب عدم تلاوة تقرير التلخيص إلا إذا كان الطعن جائزا ومقبولا شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن رفع على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦٠ مدنى بندر المنصورة طالبا الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع له مبلغ ١٦١ ج و ٢٨٧ م قائلا في تبيان دعواه أن المرحوم مصطفى محمود مورثه ومورث المطعون ضدهم الأول والثانى والخامس توفى في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ وترك منزلين كبيرين ببندر المنصورة ينحس الطاعن الخمس فيهما وقد نصب المطعون ضده الأول نفسه ويكلا عن الطاعن وباقي المطعون ضدهم في إدارة هذا المنزل خلال المدة من سنة ١٩٤٣ حتى أول أبريل سنة ١٩٥٩ حيث عين السيد عيسى مصطفى حارسا قضائيا لإدارة المنزلين ابكن المطعون ضده الأول امتنع عن دفع نصيب الطاعن في ريع المنزلين في المدة من أول يولييه سنة ١٩٥١ حتى تاريخ تعيين الحارس القضائي المذكور — فأقام عليه الطاعن اللجنة المباشرة رقم ٢٣٢٩ سنة ١٩٥٥ جنح قسم أول المنصورة في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٥ طالبا (إلزامه بدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت كما طلب عقابه بالمواد ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٥٦٦ من قانون العقوبات) بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بندر المنصورة قبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتصفية الحساب بين المدعى بالحق المدنى (الطاعن) والمطعون ضده الأول عن ريع المنزلين وبيان ما في ذمة المطعون ضده الأول

للطاعن عن المدة من أول يولييه سنة ١٩٥١ حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٥ وقد قدم مكتب الخبراء تقريره الذي انتهى فيه إلى أن في ذمة المطعون ضده الأول للطاعن مبلغ ٨٤ ج و ٧٤٥ م إلا أن الطاعن لم يرتض هذا التقرير فقدم تقريراً استشارياً جاء به أن المستحق له حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٥ هو مبلغ ١٦١ ج و ٢٨٧ م وبجلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ قضت محكمة جناح بندر المنصورة ببراءة المطعون ضده الأول من التهمة المنسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٠ في الاستئناف رقم ٢١٦٩ سنة ١٩٥٩ جناح مستأنفة المنصورة فعاد الطاعن ورفع هذه الدعوى طالباً بالحكم بالمبلغ المذكور وهو قيمة ما خصه في إيراد المنزلين في المدة من أول يولييه سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٥ وفقاً للتقرير الاستشاري المنوه عنه — دفع المطعون ضده الأول بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة المباشرة رقم ٢٣٢٩ سنة ١٩٥٥ جناح المنصورة بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة بندر المنصورة الجزئية (أولاً) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثانياً) بإلزام المدعى عليه الأول (المطعون ضده الأول) بأن يدفع للمدعى (الطاعن) مبلغ ١٦١ ج و ٢٨٧ م . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية وقيد استئنافه برقم ٣١٣ سنة ١٩٦١ المنصورة وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز الطعن وحدد لنظر الطعن جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية ذلك أنه وإن قضى في منطوقه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٢١٦٩ سنة ١٩٥٩ جناح مستأنفة المنصورة إلا أن هذا القضاء في حقيقته هو قضاء بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى — وإنه لما كانت شروط حجية الأمر المقضى غير متوافرة

في خصوصية هذه الدعوى لاختلاف أساس الدعويين الجنائية والمدنية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على مخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية وبالتالي يكون الطعن فيه بالنقض جائزا عملا بالمادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات — كما أنه يكون قد فصل في الدعوى الحالية خلافا لحكم سابق صادر بين الخصوم أنفسهم وحائز لقوة الشيء المحكوم به وهو الحكم الصادر في اللجنة رقم ٢١٦٩ سنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة المنصورة مما يجيز أيضا الطعن فيه بالنقض عملا بنص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات — هذا إلى أن الحكم المطعون فيه هو حكم باطل لعدم تلاوة تقرير التلخيص .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية — وكانت مثل هذه الأحكام لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض إلا إذا كانت مبدئية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله إذا كان الحكم صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم أو كان قد فصل في نزاع خلافا للحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به — وذلك حسبما تقضى المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الطعن في ظله — ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في اللجنة رقم ٢١٦٩ سنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة المنصورة فإنه لا يكون صادرا في مسألة اختصاص سواء أكان اختصاصا نوعيا كما يقول الطاعن أو اختصاصا متعلقا بولاية المحاكم حسبما تشترط المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك أن الحكم بعدم اختصاص المحكمة يقوم في أساسه على إنكار سلطة المحكمة في الفصل في نزاع معين أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإنه يتصل بشروط سماع الدعوى ذاتها ويقوم على إنكار حق الخصم في اللجوء إلى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه بحكم حاز حجية الأمر المقضى حتى

ولو كانت المحكمة مختصة بنظر هذا النزاع ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - كما أنه غير صحيح ما يقول به الطاعن من أن الحكم المطعون فيه جاء مناقضاً للحكم الجنائي الصادر في قضية اللجنة المشار إليها ذلك أنه قد التزم حجبة الحكم الجنائي المذكور ولم يخالفه وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بالنقض استناداً إلى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن - ومتى كان الطعن غير جائز فإنه لا محل لبحث البطلان الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه بسبب عدم تلاوة تقرير التلخيص إذ أن هذا البطلان لا يجوز بحته إلا في حالة ما إذا كان الطعن جائزاً ومقبولاً شكلاً .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
أبو حمزة مندور .

(٢٨١)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) تعويض . "تقديره" . ريع . "إصلاح زراعي" . نزع الملكية
للنفعة العامة .

استيلاء الحكومة على أطياف جبرادون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة .
غصب . الغصب عمل غير مشروع يلتزم مرتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . قضاء
المحكمة بالريع لصاحب العقار المقتصب . قابل ما حزم من ثمار . هذا الريع بمثابة تعويض .
عدم التزام القاضي في تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي . نص هذه
المادة لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . "عدم اتباع إجراءات نزع الملكية" . فوائد .
"الفوائد التأخيرية" .

استيلاء الحكومة على عقار جبرادون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة
لا ينتقل بذاته الملكية بقاؤها لصاحب العقار وله المطالبة بالريع . المطالبة بقيمة
العقار والحكم بها نهائيا . انتهاء حالة الغصب من هذا الوقت ومبرورة حيازة الحكومة
للعقار مشروعة . تأخر وفائها بالقيمة المحكوم بها . التزامها بالفوائد القانونية من تاريخ
المطالبة القضائية بها . القضاء بالريع عن المدة اللاحقة لتاريخ الحكم بقيمة العقار بما يجاوز
فوائد التأخير القانونية مخالف للقانون .

(ج) تقادم . "تقادم مسقط" . "الريع المستحق في ذمة الحائز سىء
النية" . حيازة .

القضاء قبل الوزارة بريع الأرض التي استولت عليها دون اتباع إجراءات نزع
الملكية للنفعة العامة . اعتبارها في حكم الحائز سىء النية . تقادم الريع المستحق في ذمتها
بانقضاء خمس عشرة سنة . التزام الحائز سىء النية برد الثروات لا يعتبر من قبيل الديون
الدورية المتجددة التي تقادم بخمس سنوات .

١ - تنص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها . وهذا النص صريح فى أنه لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالريغ للمطعون ضده على أن الحكومة استولت على أطيانه جبرا عنه وبطريق الغصب ودون اتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية وإنه لذلك فلا محل لتطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى فى هذه الحالة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا لأحكام هذا القانون لأن الغصب يعتبر عملا غير مشروع يلتزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه فإذا قضت المحكمة بالريغ لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار فإن هذا الريغ يعتبر بمثابة تعويض وبالتالى فلا يلتزم القاضى فى تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى .

٢ - استيلاء الحكومة على عقار جبرا عن صاحبه وبدون اتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ وإن كان يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الاستيلاء ويكون له المطالبة بريعه إلا أنه إذا اختار المطالبة بقيمة هذا العقار وحكم له بها فإنه من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا تنتهى حالة الغصب وتصبح حيازة الحكومة للعقار مشروعة وتكون من هذا التاريخ مدينة لمن استولت على عقاره بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة العقار ويلزمها الوفاء به فإن تأخرت حققت عليها الفائدة القانونية عن التأخير فى الوفاء من تاريخ المطالبة القضائية بها عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده بالريغ عن المدة اللاحقة لتاريخ صدور الحكم له بقيمة العقار وقدر هذا الريغ بما يجاوز فوائد التأخير القانونية فإنه يكون مخالفا للقانون .

٣ - إذا قضى الحكم المطعون فيه قبل الوزارة الطاعنة بريغ الأرض التى استولت عليها دون اتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية فإن الوزارة

في هذه الحالة تعتبر في حكم الحائز مـىء النية ولا يسقط الربيع المستحق في ذمتها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٧٥ / ٢ من القانون المدنى القائم التى قننت ما كان مستقراً عليه وجرى به قضاء هذه المحكمة فى ظل التقنين الملغى وذلك على أساس أن التزام الحائز مـىء النية برد الثمرات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التى تتقدم بمضى خمس سنوات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٧ . مدنى كلى كفر الشيخ على الوزارة الطاعنة بصحيفة أعلنت إليها فى ٦ و ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٧ طالباً الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٨٨٨ جنيهاً وما يستجد وقال شرحاً لدعواه إن وزارة الأشغال الطاعنة استولت فى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ على أطيان مملوكة له مساحتها ٢ ف و ٢١ ط و ١٢ س وأدخلتها فى مشروع بحرية ولم تدفع له التعويض المستحق عن ذلك فرفع عليها الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٥٤ كلى كفر الشيخ مطالباً بقيمة هذا العقار وقضى فى هذه الدعوى بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ بالزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٦٩٥ جنيهاً وتأييد هذا الحكم استئنافياً فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأنه إذ كانت الوزارة الطاعنة مسئولة عن ربيع تلك المساحة من تاريخ الاستيلاء الحاصل فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ لحين الوفاء بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة هذا العقار فقد رفع دعواه الحالية بطالب هذا الربيع وفى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بنسب خبير زراعى لتقدير ربيع هذه الأطيان عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤١ حتى تاريخ تقديم التقرير وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى قدر فيه الربيع عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٠

بالزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٥١٩ ج و ٥٧١ م قيمة ريع الأرض المستولى عليها عن تلك المدة — استأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاؤه ورفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٢٢ سنة ١١ ق وقد دفعت الطاعنة فيما دفعت به أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالريع بالتقدم الخمسى طبقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى وبعدم جواز المطالبة بالفوائد عن التأخير في الوفاء بالتمن المحكوم به إلا من تاريخ المطالبة القضائية عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى كما تضمن دفاعها أن الحكم الابتدائى خالف أحكام قانون الإصلاح الزراعى حين أخذ بتقرير الخبير الذى قدر الريع بما يزيد على سبعة أمثال الضريبة — كما خالف القانون إذ قضى بالريع عن المدة التالية ليوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ إيداعها مبلغ ٥٧٩ ج و ١٦٣ م تمن الأتيطان المستولى عليها لأن هذا الإيداع مبرئ لذمتها — وفى ١٧ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — فطعنن الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت برأياها السابق .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من خمسة أوجه يتحصل أوطا فى أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبير الذى قدر الريع عن المدة اللاحقة لصدور قانون الإصلاح الزراعى بما يزيد على سبعة أمثال الضريبة مخالفا بذلك أحكام هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى تنص على أنه ” لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها “ . وهذا النص صريح فى أنه لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاؤه بالريع للمطعون ضده على أن الحكومة استولت على أطيانه جبرا عنه وبطريق الغصب ودون اتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية وإنه لذلك فلا محل لتطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى فى هذه الحالة — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا لأحكام هذا القانون لأن الغصب

يعتبر عملاً غير مشروع يلتزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه فإذا قضت المحكمة بالبيع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار فإن هذا البيع يعتبر بمثابة تعويض وبالتالي فلا يلتزم القاضي في تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي .

وحيث أن حاصل الوجهين الثاني والرابع أنه بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ صدر للطعون ضده حكم في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٤ مدني كلي كفر الشيخ قضى بالزام الطاعنة بمبلغ ٦٩٥ جنيه قيمة الأطنان المستولى عليها وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبصدور هذا الحكم وصيرورته نهائياً انحصر حق الطعون ضده قبل الطاعنة في هذا المبلغ المحكوم به فإذا تأخرت في الوفاء به فلا يكون له من حق سوى المطالبة بالفائدة القانونية عن هذا التأخير ولا تسري هذه الفائدة إلا من تاريخ المطالبة القضائية عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني . ولا يكون للطعون ضده أى حق في الأرض المنزوعة ملكيتها أو في الانتفاع بها من تاريخ الحكم له بقيمتها وبالتالي فلا يكون له أن يطالب بريعها بعد هذا التاريخ وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى للطعون ضده بالبيع عن المدة اللاحقة لصدور الحكم الذي قضى له بثمن الأرض حتى نوفمبر سنة ١٩٥٩ استناداً إلى ما قرره من استمرار حالة الغصب بعد صدور ذلك الحكم ومن عدم انطباق المادة ٢٢٦ من القانون المدني في هذه الحالة فإن الحكم المطعون فيه يكون منطوقاً في القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه وإن كان إستيلاء الحكومة على عقار جبراً عن صاحبه وبدون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣١ يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الاستيلاء ويكون له المطالبة بريعه إلا أنه إذا اختار المطالبة بقيمة هذا العقار وحكم له بها فإنه من وقت صيرورة هذا الحكم نهائياً تنتهي حالة الغصب وتصبح حيازة الحكومة للعقار مشروعة وتكون من هذا التاريخ مدينة لمن استولت على عقاره بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة العقار ويلزمها الوفاء به فإن تأخرت حقت عليها الفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ

المطالبة القضائية بها عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني، لما كان ذلك وكان قد صدر للطعون ضده حكم في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى كفر الشيخ قضى بالزام الوزارة الطاعنة بمبلغ ٦٩٥ ج مقابل قيمة العقار المستولى عليه وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فإنه من تاريخ صدور هذا الحكم لا يحق للطعون ضده طلب ريع العقار وكل ماله هو المطالبة بالفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء بالمبلغ المحكوم له به على ألا تسرى هذه الفائدة إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون ضده بالريـع عن المدة اللاحقة لتاريخ صدور ذلك الحكم وقدر هذا الريـع بما يجاوز فوائد التأخير القانونية فإنه يكون مخالفاً للقانون لقضائه بأكثر من الفائدة القانونية ومن مدة سابقة لتاريخ المطالبة بها قضائياً ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقه تأسيساً على أن المبلغ المطالب به يمثل ريع أطيان مقتصبة ولا يسقط الحق في المطالبة به إلا بمضى خمسة عشر عاماً ، في حين أنه في حالة قيام الحكومة بضم عقار مملوك لأحد الأفراد إلى الملك العام دون أن تتبع الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزاع الملكية فإن هذا الضم يستتبع نزاع ملكية العقار بالفعل ونقل حيازته من مالكه الأصلي إلى الدولة ولا يقبل من المتزوع ملكيته الادعاء بأى حق على هذا العقار أو في الانتفاع به وكل ماله هو مطالبة الحكومة بفائدة تعويضية تقدرها المحكمة غير متقيدة في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد التأخير وهذه الفائدة يسقط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات وإذا كان المطعون ضده قد سكت عن المطالبة بهذه الفائدة منذ استيلاء الوزارة الطاعنة على الأطيان في أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولم يرفع الدعوى بطليها إلا في ٢٦ و ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ فيكون حقه في المطالبة بها قد سقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالسقوط مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان المطعون ضده قد طالب بريع أرضه التي استولت عليها الوزارة الطاعنة وذلك على اعتبار أنها غاصبة لهذه الأرض لعدم اتباعها الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية وإنها لذلك تلتزم برد ما جتته من غلة العين المقتصبة وقد قضى له الحكم المطعون فيه بالريع على هذا الأساس فإن الوزارة تعتبر في هذه الحالة في حكم الحائز سيء النية ولا يسقط الريع المستحق في ذمتها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدني القائم التي قننت ما كان مستقراً عليه وجرى به قضاء هذه المحكمة في ظل التقنين المألوف وذلك على أساس أن التزام الحائز سيء النية برد الثمرات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التي تتقادم بمضي خمس سنوات — وإذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه برفض الدفع على هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس أن الوزارة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها قامت بإيداع مبلغ ٥٧٩ ج و ١٦٢ م خزانة محكمة كفر الشيخ الابتدائية على ذمة المطعون ضده وأن هذا الإيداع مبرئ لذمتها وبذلك فلا يكون للمطعون ضده حق في مطالبتها بالتعويض عن المدة التالية لتاريخ هذا الإيداع وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بمقتولة أن المبلغ المودع يقل عن المبلغ المحكوم به للمطعون ضده مقابل قيمة التقار وقدره ٦٩٥ ج فيكون إيداعها ناقصاً وبالتالي لا يعتبر وفاء مبرئاً للذمة وترى الطاعنة أن هذا الرد من الحكم ينطوي على مخالفة للقانون لأن المطعون ضده وافق على صرف المبلغ المودع — إلى مصلحة الأملاك التي كانت تدأينه بباقي الأقساط المستحقة على الأطياف المزروعة ملكية جزء منها للمنفعة العامة وقد تمت هذه التسوية باستمارة الصرف رقم ٢١٦٧ في ١٤ مايو سنة ١٩٥٨ ومن المقرر أن قبول المطعون ضده صرف المبلغ المودع إلى تلك المصلحة مبرئ لذمة الوزارة الطاعنة وحتى لو صح أنها لم تقم بإيداع المبلغ المحكوم به

كاملا فطالبنا أن المطعون ضده قد وافق على صرف الجزء المودع منه فقد برئت ذمتها بمقدار المبلغ المودع .

وحيث إن الوزارة الطاعنة لم تقدم إلى محكمة النقض ما يثبت تملكها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده قبل صرف المبلغ المودع منها إلى مصلحة الأملاك خصما من الدين المستحق لها في ذمته وقد خلا الحكان الابتدائي والمطعون فيه مما يفيد تملكها بهذا الدفاع فإنه يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد أبو حمزة مندر ، ومحمد صدق البشيشي .

(٢٨٢)

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ القضائية :

حكم. "عيوب التدليل". "قصور". "ما يعد كذلك". مرض الموت. "ماهيته".

إقامة الحكم قضاء على مرض موت البائعة وقت البيع . عدم بيان الحكم نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف . قصور .

متى اقتصر الحكم المطعون فيه على تقرير أن البائعة كانت وقت البيع مريضة بمرض انتهى بها إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا يصح ، ولا يغني في ذلك ما أشار إليه الحكم من أقوال بعض الشهود من أن المورثة (البائعة) كانت مريضة بمرض السكر وقت صدور التصرف منها إلى الطاعنة متى كان الحكم لم يبين كيف يغلب الهلاك في مرض السكر ودليله على ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه (*) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
 تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدها الدعوى رقم ٧٥٩ لسنة ١٩٥٩

(*) راجع قض ١٩٦٤/٤/٣٠ بمجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٦٢٦ .

مدنى كلى القاهرة طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ والمتضمن بيع والدتها المرحومة زينب أحمد بدوى لها كامل أرض وبناء المنزل المبين بالصحيفة وبالعقد بثن قدره ٦٠٠ جنيه وقالت بيانا للدعوى أنها دفعت من الثمن وقت التعاقد ٥٥٠ جنيها ثم توفيت والدتها قبل التوقيع على العقد النهائى فنازعها المطعون ضدهما وهما باقى ورثة البائعة ومن ثم أقامت الدعوى بطلباتها سالمة الذكر . وقد أنكر المطعون ضدهما توقيع مورثتهما على عقد البيع فقضت محكمة أول درجة فى ٩ يناير سنة ١٩٦٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت الطاعة بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن البائعة لها وقعت على العقد ولينفى المطعون ضدهما ذلك بذات الطرق . وبعد أن سمعت تلك المحكمة شهود الطرفين أصدرت فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ حكما يقضى بتدب قسم تحقيق الشخصية لمضاهاة بصمة الإبهام المنسوبة للبائعة والموقع بها على عقد البيع على بصمتها الثابتة على عقد إيجار مؤرخ ١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ . وقدم قسم تحقيق الشخصية تقريرا يفيد عدم صلاحية البصمة الثابتة على عقد البيع لمضاهاة لعدم وضوح النقط المميزة بها . وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الطعن بالإلزام وتفريم المطعون ضدهما أربعة جزيئات وبمهمة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٢٣/١٢/١٩٥٧ . استأنف المطعون ضدهما ذلك الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١١٥٠ لسنة ٧٧ ق طالبين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ونعيا عليه إغفاله الرد على تقرير قسم تحقيق الشخصية وتمسكا بأن التصرف بفرض صدوره من البائعة قد صدر فى مرض موتها وعلى سبيل التبرع ف يأخذ لذلك حكم الوصية عملا بالمادتين ٤٧٧ و ٩١٦ من القانون المدنى . وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦١ - قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطعن بالإلزام توقيع البائعة على عقد البيع ومن إلزام المطعون ضدهما بالغرامة القانونية وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهما بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن عقد البيع صدر من البائعة فى مرض الموت وأنه بالتالى تسرى عليه أحكام الوصية، ولتنفى الطاعة ذلك بذات الطرق . وبعد أن سمعت محكمة الاستئناف شهود الطرفين أصدرت فى ٣ يونية سنة ١٩٦٢ حكما يقضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ورفض الدعوى . طعن الطاعة فى هذا الحكم الأخير بطريق

النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السببين الأول والثاني . وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أن ذلك الحكم أقام قضاءه باعتبار العقد صادرا في مرض موت البائعة على ما قرره من أنها كانت مريضة بمرض انتهى بوفاتها ، مع أن مجرد مرض البائعة في ذاته لا يؤدي إلى اعتبار التصرف صادرا منها في مرض الموت ، بل يشترط لذلك أن يكون هذا المرض مما يغلب فيه الهلاك وينتهي بالوفاة فعلا في بحر سنة من قيامه ، وإذا كانت أقوال الشهود التي استند إليها الحكم المطعون فيه تدل على أن المورثة البائعة كانت مريضة بمرض السكر فإن هذا المرض لا ينطبق عليه تعريف مرض الموت لأنه لا يغلب فيه الهلاك ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى اعتبار البائعة مريضة بمرض الموت وقت البيع قد أخطأ في تطبيق القانون بخطئه في فهم التعريف القانوني لمرض الموت كما شابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر ما نصه ” وبما أن المحكمة تستخلص من سماع الشهود إثباتا ونقيا ما ذهب إليه المستأنفان من أن عقد البيع سالف الذكر إنما حرر في مرض الموت وعلى سبيل التبرع بقصد إيثار المستأنف ضدها وحرمان أخوي البائعة المستأنفين من نصيبهما الميراثي “ . ثم أورد الحكم مضمون أقوال الشهود وانتهى إلى القول ” ومؤدى ذلك أن البائعة كانت وقت تحرير عقد البيع مريضة بمرض انتهى بوفاتها بعد تحرير العقد ببضعة أشهر وأنها لم تقبض ثمنها من ابنتها المشتريّة أمام أى شاهد وأنها كلفت ابنتها المشتريّة وقت تحرير العقد بالصرف على ما تمها . مقابل شرائها المنزل موضوع الدعوى شعورا منها بدنو أجلها ، ولم تقدم المشتريّة أى دليل على أنها وضعت يدها على المنزل الذي اشترته في حياة والدتها البائعة وكانت الأخيرة موسرة بشهادة شهود المستأنف عليها وبالتالي لم تكن في حاجة إلى بيع منزلها . ولكل ما تقدم ترى المحكمة أن عقد البيع موضوع الدعوى هو في حقيقته وصية تسرى عليه أحكامها “ ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تقرير أن البائعة

م . (١٥) . م

كانت وقت البيع مريضة بمرض انتهى بها إلى الوفاة ، دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا يصح ، ولا يغني في ذلك أن يكون بعض الشهود الذين أشار الحكم إلى أقوالهم قد قرر أن المورثة كانت مريضة بمرض السكر وقت صدور التصرف منها إلى الطاعنة لأن الحكم لم يبين كيف يغلب الهلاك في مرض السكر ودليله على ذلك ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يستوجب نفيه ، دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ..

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٢٨٣)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) قضاة . ” صلاحية القاضي ” .

عدم صلاحية القاضي بسبب المعارضة . نطاقها . الدرجة الرابعة .

(ب) قضاة . ” رد القضاة ” . ” تنحى ” .

تنحية القاضي بسبب رابطة المودة . وسيلته . طلب رده . تنحى القاضي بسبب
الحرج متروك لتقديره .

(ج) سند إذنى . ” ماهيته ” . أوراق تجارية .

السند الإذنى . ضرورة اشتماله على شرط الإذن أو عبارة الأمر للاستفيد بقيمة . عدم
اشتراط ذكر عبارة التحويل صراحة .

(د ، هـ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود .

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . الأخذ بنتيجة دون أخرى .

(و) سند إذنى . ” ماهيته ” . أوراق تجارية ~~تستخدم~~ . ” التقادم المسقط ” .

السند الإذنى . وجوب اشتماله على إمام المستفيد مقررا بشرط الأمر . عدم النص
في السند على هذا الشرط . أثره . خروج السند من نطاق الأوراق التجارية عموما .
عدم مريان التقادم الخلفى بشأنه .

١ — المصاهرة التي تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى هي التي تكون في النطاق الذي يمتد بنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات إلى الدرجة الرابعة .

٢ — تنحية القاضى عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣١٥ من قانون المرافعات — ومنها رابطة المودة بأحد الخصوم التي يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل — إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضى قد استشعر الخرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة ، أو رئيسها ، إفراره على امتنحي ، وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك لضمير القاضى نفسه .

٣ — السند الذي يلتزم فيه المدين بدفع مبالغ معين في أجل معين ويكون قد استكمل الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩٠ من قانون التجارة ، ومنها ضرورة اشتماله على شرط الإذن أو عبارة الأمر للاستفيد بقيمة يعد سنداً إذنيا ولولم تذكر فيه عبارة التحويل صراحة ، لأن لازم شرط الإذن الذي يشمله السند أن يكون قابلاً للتداول وأن تنتقل ملكية الحق الثابت فيه بمجرد التظهير بغير حاجة إلى اتباع قواعد الحوالة المدنية ، وبمجرد حذف عبارة التحويل لا ينقض مقتضى شرط الإذن .

٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون باطمئنان محكمة الموضوع إليها ما دامت لم تخرج بهذه الأقوال عما يردى إليه مدلوها ، ولا تكون المحكمة ملزمة بأن تبرر سبب أخذها بها أو أن ترد على تبريح الخصم لأقوالهم وأشخاصهم .

٥ — لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطاتها في تقدير الدليل أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة .

٦ — أوجب قانون التجارة بغير شروط السند الإذنى المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ بيان اسم المستفيد وتل بشروط الأمر ليكون السند قابلاً للتداول بمجرد التظهير . وشرط الإذن للاستفيد أو للحامل هو بيان لازم في الأوراق التجارية عموماً ، والصك الذى لا ينص فيه على هذا الشرط أو الذى ينص فيه على تقيضه — كأن يذكر به عبارة ” بدون تحويل ” — يفقد إحدى الخصائص

الأساسية للأوراق التجارية فيخرج من نطاقها ولا يمكن أن يندرج في إحدى صورها التي نظمها القانون ولا يجري عليه التقدم الخمسى بصرف النظر عما إذا كان قد حرر لعمل تجارى أم لغيره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه للشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٢٠٢٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة وطلب بصحيفتها المعلنة فى ١٩٥٤/٥/٤ الحكم بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٩٥٦ ج والفوائد تأسيسا على أنه يدين المطعون عليه بهذا المبلغ بموجب سنيين أولها مؤرخ ١٩٤٦/١٠/٣٠ بمبلغ ٧٥٦ ج مستحق الوفاء فى ١٩٤٧/١١/١ وثانيهما مؤرخ ١٩٤٨/٩/٢ بمبلغ ٢٠٠ ج مستحق الوفاء فى ١٩٤٩/٤/١ دفع المطعون عليه الدعوى بسقوط الدين بالتقدم الخمسى إعمالا لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة لأنه هو والطاعن تاجران وقد حرا السنيين نتيجة اشتراكهما فى بعض أعمال الاتجار بالحضرات ، وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٣٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات أن الطرفين كانا فى تاريخ تحرير السنيين تاجرين وأن السنيين حرا نتيجة لمعاملة تجارية ، وبعد سماع أقوال شهود الطرفين قضت المحكمة فى ١٩٥٥/٣/٢٩ بإحالة الدعوى إلى الدائرة التجارية حيث قيدت بجدولها برقم ١٠٨٣ سنة ١٩٥٥ ، وفى ١٩٥٥/١٠/٤ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن بالتقدم ورفض الدعوى على أساس أن حكم الإحالة الصادر فى ١٩٥٥/٣/٢٩ قطع فى أسبابه بأن الطاعن والمطعون عليه تاجران وأن العلاقة بينهما فى شأن السنيين إنما ترتبت على معاملة تجارية وأن الفترة من تاريخ استحقاق السنيين إلى تاريخ المطالبة القضائية بقيمتها تزيد على خمس سنوات . استأنف الطاعن هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٧٣٧ سنة ٧٢ ق . ومحكمة

الاستئناف قضت في ١٩٥٦/٤/٦ بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدفع بالسقوط وبالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ٩٥٦ ج والفوائد . طعن المطعون عليه في ذلك الحكم بطريق النقض بالنقض بالطعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٦ ق وقضت المحكمة في ١٩٦١/١١/٢ بالنقض والإحالة للقصور في الرد على دفاع المطعون عليه بأنه — وهو المدين الموقع على السنتين — تاجر . وبعد تعجيل الدعوى قضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٣/١/٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة قدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلاس المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، ويقول الطاعن في بيانه أنه علم بعد صدور الحكم أن رئيس الدائرة التي أصدرته هو أخ لزوجة عم المطعون عليه وهذه العلاقة من المصاهرة تجعله غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم عملا بالمادة ٣١٣ مرافعات . هذا إلى أن الرابطة الوثيقة المترتبة على المصاهرة يفرض أن درجتها لا تمنع قانونا من سماع الدعوى كانت كافية بذاتها للتنحي عن نظرها منعا من الحرج وإلا كان الحكم باطلا في حدود ما تقضى به المادتان ٣١٤ ، ٣١٥ مرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه لما كانت المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى هي التي تكون في النطاق الذي يمتد بنص المادة ٣١٣ مرافعات إلى الدرجة الرابعة ، وكانت المصاهرة المدعى قيامها بين المطعون عليه وبين رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه تجاوز هذه الدرجة فإنه لا يكون ممنوعا من نظرها . والنعي في شقه الثاني مردود بأنه لما كان الأمر في تنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣١٥ مرافعات ومنها رابطة المودة بأحد الخصوم التي يرحح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضي قد استشعر الحرج من نظرها لأي سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التنحي ، وكان الطاعن لم يتخذ الطريق القانوني

للرد ولم ير القاضى من جهته سببا يؤثر فى استطاعته الحكم بغير ميل إلى جانب أحد الخصوم ، وكان تقدير مبلغ هذا التأثير متروكا لضمير القاضى نفسه ، فإن مجادلة الطاعن بكفاية سبب النعى تكون غير جائزة أمام محكمة النقض ، ولما تقدم يكون النعى بطلان الحكم لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى فى السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق فى خصوص قضائه بسقوط حقه فى السند المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٣٠ ، ويقول فى بيان ذلك أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن هذا السند شطب فيه عبارة التحويل ويعد من سندات المديونية العادية فلا تنطبق عليه أحكام المادة الثانية من قانون التجارة لتخلف أحد أركان السند الإذنى وهوقابليته للتحويل ، غير أن الحكم اكتفى فى اعتباره سندا إذنيا بإثبات أن المدين كان تاجرا وقت تحريره ، وأغفل الرد على هذا الدفاع الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . هذا إلى أن الحكم أخذ بأقوال شهود المطعون عليه رغم تضاربها ودون أن يرد على ما أثاره الطاعن من طعون فى شهادتهم وأشخاصهم . وأضاف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم رقم ٣١٦ سنة ٧٥ ق القاهرة الصادر فى النزاع الخاص بأطيان زراعية استأجرها من المطعون عليه قد تضمن اعتراف هذا الأخير بأنه مزارع ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بذلك ولم يرد على هذا الدفاع بخالف الثابت بالأوراق وشابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن السند الذى يلتزم فيه المدين بدفع مبلغ معين فى أجل معين ويكون قد استكمل الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٩٠ من قانون التجارة ومنها ضرورة اشتماله على شرط الإذن أو عبارة الأمر للاستفيد بقيمته يعد سندا إذنيا ولو لم تذكر فيه عبارة التحويل صراحة لأن لازم شرط الإذن الذى يشمله السند أن يكون قابلا للتداول وأن تنتقل ملكية الحق الثابت فيه بمجرد التظهير بغير حاجة إلى إتباع قواعد الحوالة المدنية . ولما كان السند المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٣٠ قد اشتمل على شرط الإذن مما يفيد بذاته قابليته للتداول ويغنى عن ذكر عبارة صريحة بقابليته للتحويل فإن مجرد حذف هذه العبارة لا ينقض مقتضى شرط الإذن ، ومن ثم يكون ماثيره الطاعن

في هذا الخصوص دفاعا غير منتج فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يرد عليه لما كان ذلك وكان تقدير أقوال الشهود مرهونا باطمئنان محكمة الموضوع إليها ومادامت لم تخرج بهذه الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها فإنها لا تكون ملزمة بأن تبرر سبب أخذها بها أو أن ترد على تجريح الطاعن لأقوالهم وأشخاصهم ، وإذ لا يقبل النعى على شهادة الشهود بالتضارب متى كان مجهلا قاصر البيان ، وكان الطاعن لم يبين في نعيه مواضع التضارب في أقوال الشهود واكتفى بمجرد القول بأن هذا التضارب أدى إلى إهدار الحكم المنقوض لها ، وكان لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في التقدير أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة في تقديرها لأدلة احتراف المطعون عليه للتجارة بما قرره هذا الأخير في نزاع سابق من أنه مزارع ولا يعتبر إطراح هذا الدليل مخالفة للثابت بالأوراق — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد شابه قصور في النسبب أو خالف الثابت بالأوراق . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في النسبب في خصوص قضائه بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند المؤرخ ١٩٤٨/٩/٢ بالتقادم الخمسي ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن هذا السند قد حذفت منه عبارة التحويل وبأنه لا يتضمن شرط قابليته للتحويل فيعد بذلك سندا عاديا لا تنطبق عليه أحكام المادة الثانية من قانون التجارة ، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبره سندا إذنيا وأخضعه للتقادم المصرفي دون أن يرد على هذا الدفاع الذي يغير من وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن قانون التجارة أوجب في شروط السند الإذني المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ بيان اسم المستفيد مقرونا بشرط الأمر ليكون السند قابلا للتداول بمجرد التظهير ، وإذ كان شرط الإذن للمستفيد أو للحامل بيانا لازما في الأوراق التجارية عموما فإن الصك الذي لا ينص فيه على هذا الشرط أو الذي ينص فيه على تقيضه يفقد إحدى الخصائص الأساسية للأوراق التجارية فيخرج عن نطاقها ولا يمكن أن يندرج في إحدى صورهما التي نظمها القانون ولا يجري عليه التقادم الخمسي بصرف النظر عما إذا كان قد

حرر لعمل تجارى أم لغيره — وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك في مذكرته المقدمة بـجلسة ١٦/٤/١٩٦٢ المودعة بملف الاستئناف المنظم بأن السند المؤرخ ١٩٤٨/٩/٢ قد تخلف فيه شرط قابليته للتحويل فلا يعد سنداً إذنياً ، وكان الثابت من هذا السند أنه بعد أن ذكرت فيه عبارة تحت إذن الطاعن حذفت منه عبارة التحويل المطبوعة وكتب فوقها أنه ” بدون تحويل “ وهى عبارة تنقض مضمون عبارة شرط الإذن بما يخرج السند عن نطاق الأوراق التجارية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أغفل الرد على هذا الدفاع واعتبر مع ذلك هذا السند إذنياً فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث ما أثاره الطاعن في باقى هذا السبب وفى السبب الثالث بشأن هذا السند .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه بالنسبة للدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند المؤرخ ١٩٤٨/٩/٢ بالتقادم الخمسى ولما تقدم يتعين رفض الدفع وتحديد جلسة لنظر موضوع هذا السند .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا .

(٢٨٤)

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٣ القضائية :

عقد . "عقد إدارى" . مسئولية . "المسئولية التعاقدية" . "الشرط
الجزائى" . التزام . قوة القاهرة .

العقود الإدارية . إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه . أثره . حق الإدارة فى توقيع الغرامة
المتفق عليها ومصادرة التأمين دون توقف على ثبوت ضرر . الإعفاء من المسئولية . مناطه .
القوة القاهرة . فعل الإدارة .

يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها فى العقد الإدارى بمجرد وقوع
المخالفة التى تقرررت الغرامة جزاء لها ، وأن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون
مستحقا فى ذمتها للمتعاقد . كما يحق لها مصادرة التأمين من تلقاء نفسها دون
أن يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها
بالتزامه . ذلك أن الغرامات ومبالغ التأمين التى ينص عليها فى العقود الإدارية
تختلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود المدنية ، إذ يقصد بها — على ما جرى
به قضاء محكمة النقض — ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصا على سير
المرفق العام بانتظام وإطراد . ولا يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن ينازع فى استحقاقها
للغرامة أو التأمين بحجة إنتفاء الضرر أو المبالغة فى تقدير الغرامة إلا إذا أثبت
أن إخلاله بالتزامه راجع إلى قوة القاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٤٤ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة التربية والتعليم — الطاعنة — يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦١٩٤ ج و ٩١٢ م ، وقال بيانا لدعواه أنه بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨ رسا عليه عطاء توريد الأغذية لمدارس الزيتون الابتدائية للبنين والبنات وتم التعاقد على ذلك وأخذ فى التوريد ، غير أنه بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ امتنع الموظفون المختصون عن قبول الأغذية الموردة منه وأخطر بأن متعهدا آخر سيقوم بالتوريد ابتداء من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وإذ يعد هذا التصرف من جانب الطاعنة فسخا للعقد أضرب به فقد أقام الدعوى بالمبلغ المطالب به ، منه مبلغ ٣٨٠ ج يمثل قيمة التأمين الذى أودعه لدى الطاعنة ومبلغ ٣٣٨ ج و ٩١٢ م يمثل قيمة الأغذية التى وردها فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ومبلغ ٥٧٦ ج تعويضا عما فاتته من ربح بسبب فسخ العقد ومبلغ ٥٠٠٠ ج تعويضا أدبيا عن الأضرار التى لحقت سمعته فى الوسط التجارى . ودفعت الطاعنة بأن المطعون ضده لم يقم بالتزاماته فأوقعت عليه عدة غرامات ثم اضطرت لفسخ العقد ، وإذ كان هو المتسبب فى هذا الفسخ فلا حق له فى المطالبة بالتعويض وأصبح من حقها استيفاء الغرامات وعدم رد التأمين طبقا لشروط العقد . وقضت المحكمة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لبيان قيمة ما ورده المطعون ضده خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ومدى مخالفته للعقد ، وما قد يستحقه من تعويض . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإثبات وقوع فسخ العقد بتقصير الطاعنة وألزمت هذه الأخيرة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٥٩ ج و ٦٠٢ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٠٢ سنة ٧٩ ق ، وفى ٢٧ يناير

سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وبتقرير في ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرتين اتهمت فيهما إلى طلب نقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى الطاعنة به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيانه أنها طلبت أن يخصم مما يستحقه المطعون ضده مبلغ ٢٨١ ج يمثل مقدار الغرامات التي أوقعتها عليه خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو يستغرق كامل ما يستحقه عما ورده في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، كما طلبت اعتبار مبلغ التأمين الذي دفعه المطعون ضده حقا لها طبقا للعقد ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يخصم قيمة الغرامات بكاملها كما لم يعتبر التأمين حقا للطاعنة وأعمال أحكام المسؤولية العقدية تأسيسا على أن العقد موضوع النزاع من عقود القانون الخاص وأن من حق المحكمة تخفيض الغرامات حتى يكون التعويض متناسبا مع الضرر ، وهو خطأ من الحكم إذ أن العقد المبرم بين الطرفين من العقود الإدارية المسماه وذلك بوصفه عقد توريد لرفق عام ويحتوى على شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ويخالف بطبيعته العقد المدني ، ولا يشترط لتنفيذ أحكامه لإثبات وقوع ضرر ، كما لا يجوز التدخل من جانب القضاء لتقدير الضرر .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الغرامات ومبالغ التأمين التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية إذ يقصد بها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصا على سير المرفق العام بانتظام وإطراد ، فيحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها ، وأن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقا في ذمتها للمتعاقد كما يحق لها مصادرة التأمين من تلقاء نفسها دون أن يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ، ولا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة أو التأمين بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن إخلاله بالتزامه راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة

المتعاقد معه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ اعتبر أن ما نص عليه في عقد التوريد من أحقية الحكومة في مصادرة التأمين واقتضاء الغرامات نوعاً من التعويض الاتفاقي الذي لا يستحق إلا في حالة وقوع ضرر بلجهة الإدارة وأنه يجوز تخفيض هذا التعويض بما يتناسب مع الضرر ، و انتهى الحكم تأسيساً على ذلك إلى خصم مبلغ ١٧٧ ج و ٥٤٨ م فقط مما هو مستحق للمطعون ضده دون خصم كامل الغرامات ودون احتساب مبلغ التأمين باعتباره قد أصبح حقاً للطاعة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم وإذا كان الثابت أن المطعون ضده قد ورد مواد غذائية خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بما قيمته مبلغ ٢٥٧ ج و ١٥٠ م وأن قيمة الغرامات التي أوقعتها الطاعة ضد المطعون ضده خلال هذا الشهر هي مبلغ ٢٨١ ج ، وإذا استغرق هذا المبلغ قيمة ما ورده المطعون ضده ، وكان مبلغ التأمين قد أصبح حقاً للطاعة على ما سلف بيانه ولا حق للمطعون ضده في استرداده ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض دعوى المطعون ضده .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢٨٥)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "دعوى الضرائب" . دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" .
"تمثيل النيابة العامة" . نيابة عامة . "تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب" .
بطلان . نظام عام .

ضرائب . وجوب تمثيل النيابة العامة . إغفاله . أثره . بطلان الأحكام .
نظام عام .

وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه (١) وإغفال هذا الإجراء — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول مسئولية الطاعنين عن دين الضريبة المستحقة على الممول وامتداد أحكام التضامن المنصوص عليها في المادة ٥٩ من القانون إليهم ، وتعتبر بذلك منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكامه ويتعين تمثيل النيابة فيها ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن النيابة لم تمثل في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه البطلان .

(١) نقض ١٩٦٥/٦/٣٠ الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق السنة ١٦ ص ٨٣٣ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مورث الطاعتين الأولى والثانية وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ تجارى بور سعيد الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلبون إلغاء التنبيه الموجه إليهم وإلغاء الجزاء الموقع على المنقولات الموجودة بمركز شركتهم — وهى شركة دى لرنيا والقطاوى — الكائن بشارع طنطا قسم أول بور سعيد مع إلزامهما بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المصجل وبلا كفالة ، وقالوا شرحا لدعواهم أنه بتاريخ ١٩٥٦/١/١١ أوقعت مأمورية ضرائب بور سعيد حمزا إداريا على المنقولات الموجودة بمركز الشركة وفاء لمبلغ ٤٧٩٦ ج و ٣٤٨ م الضرائب الأصلية المستحقة على الممول المرحوم أحمد بكير عن السنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥ وكذلك الضرائب الاستثنائية المستحقة عليه عن السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ ونبت عليهم بسداده طبقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحجة أن الممول المدين تنازل إليهم عن منشأته فى حين أن المرحوم أحمد بكير كان يملك منشأة فردية تنازل عنها إلى زوج ابنته حسن المناخلى وإلى ابن بنته أحمد عبدالفتاح المناخلى بعقد مؤرخ ١٩٤٨/١٠/٣ وبأشر الأخيران نشاطهما فى شكل شركة تضامن باسم خلفاء بكير واستمرا إلى مايو سنة ١٩٥٠ حيث شارك المدعين وانضم إليهم فى شركة تضامن جديدة وفى ١٩٥٣/٨/٣١ خرج خلفاء بكير من هذه الشركة وبذلك لا تكون هناك رابطة بينهم وبين المرحوم أحمد بكير ولا محل لتطبيق المادة ٥٩ من القانون عليهم إذ هى لا تنطبق إلا عن المتنازل إليه الأول وحده وهو من تاق المنشأة من المدين الأصل هذا بالإضافة إلى أن إجراءات التنفيذ التى اتخذتها مصلحة الضرائب باطلة لعدم إعلانهم بالأوراد وهى السند التنفيذى الذى سبق إعلانه للمدين الأصل ، دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع المبلغ المحجوز من أجله

وطلبت في الموضوع رفض الدعوى استنادا إلى أن نطاق التضامن المنصوص عليه في المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يمتد إلى كافة المنازل إليهم التاليين ولا يقتصر على المنازل إليه الأول وحده . وبتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعين بمصروفاتها وبمبلغ ثلثائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٦ سنة ٢ ق . وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولا المطعون عليهم ولم يبدو دفاعا وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم للأسباب الثلاثة الأولى .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون وإذا كان قوام الدعوى أعمال المادة ٥٩ من هذا القانون في حقهم فقد كان من المتعين تمثيل النيابة فيها وإذا هي لم تمثل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه وإضلال هذا الإجراء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن النزاع فيها يدور حول مسئولية الطاعنين عن دين الضريبة المستحقة على الممول أحمد بكير وامتداد

أحكام التضامن المنصوص عليها في المادة ٥٩ من القانون إليهم، وتعتبر بذلك
منازدة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكامه ويتبين تمثيل النيابة فيها، وكان الثابت
من بيانات الحكم المطعون فيه أن النيابة لم تمثل في الاستئناف، فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد شابه البطلان، ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة
لبحث باقي الأسباب.

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢٨٦)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "التقدير الحكيم" .

اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤
بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . م . ق . ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
اعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ - ربحا كانت أو خسارة - أساسا لهذا الربط .

(ب) ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "إجراءات
ربط الضريبة" . "الربط الإضافي" .

ربط إضافي . مناطه . عدم تقدم الممول بإقرار صحيح شامل أو تقديمه ببيانات
غير صحيحة أو استعماله طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها .

١ - وفقا للسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة
الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ -
ربحا كانت أم خسارة بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق
التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ (١) .

٢ - حق مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي وفقا للسادة ٤٧ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ لا يكون إلا إذا

(١) نقض ١٩٦٤/٢/١٢ . الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ٢٣٢ .
ونقض ١٩٦٢/٥/٢ الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٣ ص ٥٥٥ .

تحققت من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها ، أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ، وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن جاك واردة دهان فارتوسيو أقاما الدعوى رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٧ الاسكندرية بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٤ فيما قضى به من اعتبار أرباح الشركة في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ مبلغ ٩٤٥ ج واتخاذها أساسا لربط الضريبة عليها في السنوات من ١٩٥١/١٩٥٢ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ الواجب اتخاذها أساسا للربط هي ٦٠٩ ج و ٢١٦ م وقالا شرحا لدعواهما أن مصلحة الضرائب سبق أن قدرت أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ بمبلغ ٦٠٩ ج و ٢١٦ م واتخذتها أساسا لربط الضريبة عليهما في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ إعمالا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وذلك بعد أن استبعدت الربح الرأسمالي وقدره ٣٣٥ ج و ٧٨٤ م ولا يجوز لها بعد ذلك ولا للجنة الطعن من بعدها أن تعود فتضيف هذا الربح الرأسمالي إلى أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وتعتبرها مبلغ ٩٤٥ ج بدلا من ٦٠٩ ج و ٢١٦ م وتربط الضريبة على أساسها في سنة النزاع . وبتاريخ ١٩٦٠/١/١٢ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا في الموضوع (أولا) بإلغاء القرار المطعون فيه (ثانيا) بإتخاذ أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ المقدرة بمبلغ ٦٠٩ ج و ٢١٦ م أساسا للربط عن كل من السنوات من ١٩٥١/١٩٥٢ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ (ثالثا) ألزمت المطعون ضدهما بصفتها

بالمصاريف ومبلغ ثمانية قرش مقابل أتعاب المحاماه — واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٤٩ تجارى سنة ١٦ ق . وبتاريخ ١٩٦١/١/١٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الثانى رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الأول ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد الأرباح الرأسمالية من أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ مستندا فى ذلك إلى أن مصلحة الضرائب سبق أن وافقت على قرار لجنة الطعن الذى قضى باستبعادها من أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ واتخذت الأرباح المقدرة بدونها أساسا لربط الضريبة فى السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن أرباح سنة القياس التى تتخذ أساسا للربط هى صافى الأرباح التى حققتها المنشأة من مختلف العمليات التى باشرتها سواء كانت إيرادية أو رأسمالية ولا يغير من ذلك خطأ المصلحة فى ربط الضريبة بالنسبة للسنوات السابقة إذ ليس من شأن هذا الخطأ أن يلزمها فى باقى السنوات التالية خصوصا وإن أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المكمله له من النظام العام ولا تجوز مخالفتها .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أنه وفقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ — ربحا كانت أم خسارة بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير — أساسا لربط الضريبة عليهم فى السنوات من ٤٨ إلى ١٩٥٤ ، وإذا كان الثابت فى الدعوى أن مصلحة

الضرائب كانت قد قدرت أرباح سنة ١٩٤٧/٩٤٦ — بمبلغ ٩٤٥ ج واعترض المطعون عليهما وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن . وفي ١٩٥٤/٢/٢١ أصدرت اللجنة قرارها باستبعاد الربح الرأسمالي وقدره ٣٣٥ ج و ٧٨٤ م من بين هذه الأرباح واعتبارها ٦٠٩ ج و ٢١٦ م ولم تطعن مصلحة الضرائب في هذا القرار وأصبح نهائيا واتخذت الأرباح المقدرة بمقتضاه وقدرها ٦٠٩ ج و ٢١٦ م أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨/٤٧ إلى ١٩٥٢/٥١ فإنه لا يجوز لها بعد ذلك وبعد أن أسقطت حجة في الطعن على قرار اللجنة أن تعود فتربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ على أساس آخر مخالف بحجة أن اللجنة كانت قد أخطأت في استئصال الربح الرأسمالي من أرباح هذه السنة ، إذ أن الساقط لا يعود ، وإذا أن حق المصلحة في إجراء ربط إضافي وفقا للادة ٤٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ معلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ لا يكون إلا إذا تحققت " من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها ، أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها . وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة " إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه وقد ارتضت مصلحة الضرائب " تقدير لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢١ باتخاذ مبلغ ٦٠٩ ج و ٢١٦ م أساسا للربط عن السنوات من ١٩٤٨/٤٧ حتى ١٩٥١/٥٠ إذ لم تطعن عليه وأصبح هذا الربط غير قابل للطعن فيه لا يسوغ لها أن تغير في هذا الربط عن المدة اللاحقة " وأنها " إذ قد رضيت أن تجعل مبلغ ٦٠٩ ج و ٢١٦ م أساسا للربط فلا يتسنى لها أن تعدل فيه بالزيادة وإن جانبها التوفيق في رضائها بهذا المبلغ أساسا " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار أحمد ذكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٨٧)

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٢ القضائية:

مرافق عامة . ” الإلزام ” . ” إسقاطه ” . ” أثره ” . خلف . دعوى .
” الخصوم فيها ” .

الزام المرافق العامة . إسقاطه . أثره . الخصومة بشأن الاستحقاقات قبل إسقاط
الالتزام .

إسقاط الإلزام من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يضع
حدا فاصلا بين إدارة الملتزم وإدارة الدولة للرفق^(١) وإذ كانت مؤسسة النقل
العام لمدينة القاهرة هي الجهة التي آلت إليها إدارة مرفق النقل العام للركاب
بالترام والتrolley باص لمدينة القاهرة الذي كانت تتولاه شركة ترام القاهرة قبل
إسقاط التزامها بمقتضى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، فإنها بهذا الاعتبار
لا يكون لها وضع في الخصومة القائمة بشأن استحقاقات مورث المطعون عليهم
وفصله الذي تم أثناء إدارة الشركة للرفق ومن قبل إسقاط الإلزام عنها ، ولا يغير
من ذلك النص في المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن
إسقاط الإلزام الممنوح للشركة على أن تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية التنفيذي لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن
استغلال المرفق والحقوق التي لا تؤول دون مقابل طبقا للسادة الأولى من هذا

(١) نقض ١٩٦٦/٥/١٨ الطعن رقم - ٢٣ لسنة ٣٢ ق السنة ١٧ ص ١١٦٦ ونقض
١٦٩٦/٥/٤ الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٢ ق السنة ١٧ ص ١٠١١ ونقض ١٩٦٦/١١/٢٢ .
الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٦ ق . السنة ٢٢ ص ٦٩٦ .

القانون وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق . إذ أن هذه التصفية المجردة لا تجعل المؤسسة ضامنة أو مسئولة عن التزامات الشركة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالزام المؤسسة بالمبالغ المحكوم بها لأنها " استولت على جميع أموال تلك الشركة وموجوداتها ومنشآتها ومركباتها " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المرحوم أحمد عيد ماضى مورث المطعون عليهم كان قد أقام الدعوى رقم ٤٢١ سنة ١٩٥٩ عمال الخبزة الابتدائية ضد شركة ترام القاهرة بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٣٤٥ ج و ٢٧٥ م ، وقال شرحا لدعواه أنه التحق بخدمة الشركة في ١٩٤٨/١/٢٥ واستمر إلى أن مرض وقرر قومسيون طبي الشركة عدم لياقته طبيا وأخطرته بفصله في ١٩٥٧/٧/١٤ بحجة انقطاعه عن العمل بسبب المرض مدة متصلة تزيد على تسعين يوما ورفضت إعادته إلى عمله رغم أنه عرض على الطبيب الشرعى وأشار في تقريره إلى تحسن حالته بما يسمح له بمزاولة العمل وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق في ذمة الشركة مبلغ ٢٣٤٥ ج و ٢٧٥ م منه ٩ ج و ٢٢٥ م بدل انذار ، ١٤٧ ج و ٦ م مكافأة نهاية الخدمة و ١٨ ج و ٤٥٠ م بدل إجازة ، ٢٠٠٠ ج تعويضا عن فصله فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، ولوفاته قضى بانقطاع السير في الدعوى وعجلتها زوجته عن نفسها وبصفقتها وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٦ حكمت المحكمة بحضور يا بالزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ ٧٢ ج و ٧١٠ م والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وإعفاء المدعية من باقى المصاريف وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف الحارس الإدارى على الشركة هذا

الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء فيما زاد على مبلغ ٢٢ ج و ٨٤٠ م وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٩٨ سنة ٧٨ ق ، ولمناسبة صدور القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام الممنوح للشركة قضى بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المستأنف وجددت المستأنف عليها السير فيه في مواجهة مؤسسة النقل العام التي آلت إليها إدارة المرفق وفي مواجهة الحارس الخاص على الشركة ، وأثناء نظره أقامت استئنفا فرعيا تطلب الحكم لها بباقي طلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٦٩ سنة ٧٩ ق ، ودفعت المؤسسة بعدم قبوله لرفعه على غير ذى صفة ولأنها ليست خلفا ماولا خاصا للشركة وطلبت في الموضوع رفضه وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا " بقبول الاستئناف الفرعى ، وبالنسبة للموضوع بالنسبة للاستئناف الأصيل المرفوع من مؤسسة النقل العام برفضه والزام رافعه بالمصاريف ومبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب محاماة ، وبالنسبة لموضوع الاستئناف الفرعى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التعويض وطلب بدل الإنذار والإجازة وبالزام مؤسسة النقل العام المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنفين مبلغ ٥٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى ومبلغ ٢٧ ج و ٦٧٥ م بدل إنذار وإجازة وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من مكافأة إلى إلزام المؤسسة سالفه الذكر بأن تدفع للمستأنفين مبلغ ١٢ ج و ١٤٥ م وبالزام المؤسسة بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين عن جميع تلك المبالغ ومبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب محاماة عنهما . وطعنت مؤسسة النقل العام في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام المؤسسة بالمبالغ المحكوم بها مستندا في ذلك إلى أنها وقد استولت على أموال الشركة وموجوداتها فإنها تعتبر خلفا لها ومسئولة عن التزاماتها في حدود ما استولت عليه لأن هذه الأموال ضامنة لمساهلى الشركة من ديون للطعون عليها أو لغيرها ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن المؤسسة لم تتلق الالتزام عن الشركة وإنما عن الدولة صاحبة المرفق والمهيمنة

عليه وهو ما لا يمكن معه التسليم بأنها استولت على أموال الشركة كما لا يمكن معه التسليم بأنها طالبا استولت على أموال الشركة تكون ملزمة بدفع المبلغ المحكوم به ، وإذ أن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام لم يلق عليها عبء الوفاء بالالتزامات الشركة ومن ثم فهي لا تعتبر خلفا عاما أو خاصا لها ، وإسقاط الالتزام لا يعنى حل الشركة وانقضاء ذمتها المالية ولا يترتب عليه سوى تخيبتها عن إدارة المرفق بحيث تظل مسئولة عن كافة الالتزامات التي ارتبطت بها أو جاءت نتيجة لخطئها وهو ما لا محل معه لإلزام المؤسسة بالتعويض ولا بباقي المبالغ المحكوم بها خصوصا وأن مورث المطعون عليهم لم يقم بأى عمل لديها ولم تكن هي التي فصلته وإنما فصلته الشركة في ١٤/٧/١٩٥٧ ومن قبل إسقاط الالتزام وأيلولة المرفق إليها في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن إسقاط الالتزام من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم وإدارة الدولة للمرفق ، وإذ كان ذلك وكانت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هي الجهة التي آلت إليها إدارة مرفق النقل العام للركاب بالترام والترولى باس لمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة قبل إسقاط التزامها بمقتضى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، وهى بهذا الاعتبار لا وضع لها فى الخصومة القائمة بشأن استحقاقات مورث المطعون عليهم وفصله الذى تم فى ١٤/٧/١٩٥٧ وأثناء إدارة الشركة للمرفق ومن قبل إسقاط الالتزام عنها فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ ولا يغير من ذلك النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الالتزام الممنوح للشركة على أن "تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لا تؤول دون مقابل طبقا للسادة الأولى من هذا القانون وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق" . إذ أن هذه التصفية المجردة

لا تجعل المؤسسة ضامنة أو مسئولة عن التزامات الشركة ، — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المؤسسة بالمبالغ المحكوم بها لأنها " استولت على جميع أموال تلك الشركة وموجوداتها ومنشآتها ومركباتها " . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف الفرعى .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن مهكل ، وأمين فتح الله ، والسيد
عبد المنعم الصراف .

(٢٨٨)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) بيع . "التزامات البائع" . "الالتزام بالتسليم" . "البيع F. O. B." .
نقل بحرى . تأمين بحرى .

البيع F. O. B. أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام .
النقل والتأمين على عاتق المشتري .

(ب) تأمين بحرى . بيع . "التزامات المشتري" . "الالتزام بدفع الثمن" .
"البيع F. O. B." . تأمينات عينية "حقوق الامتياز" . "الامتياز
المقرر للبائع على المبيع" .

البيع F. O. B. مع شرط دفع الثمن عند استلام مستندات الشحن بميناء الوصول .
أثره . نشوء امتياز للبائع على المبيع . التأمين الذى يعقده البائع على البضائع التى سلبها
بميناء الشحن . اعتباره تأميناً بحرياً إعمالاً لحق الامتياز لضمان اقتضاء الثمن . قيام
البائع بإحالة حقوقه إلى الشركة المؤمنة بعد هلاك البضائع . أثره . حق الشركة المؤمنة فى
الرجوع على المشتري .

(ج) نقض . "الحكم فى الطعن" . حكم .

نقض الحكم . أثره . إلغاء الأحكام والأعمال المترتبة عليه .

١ — مفاد التعاقد بين البائع والمشتري على بيع البضاعة F. O. B. أن يتم
تسليم البضاعة فى ميناء القيام منذ شحنها على ظهر السفينة ، وأن تبدأ منذ ذلك
الوقت ذمة البائع من الالتزام بالتسليم وتنتقل ملكية البضاعة إلى الشركة المشترية
التي تلتزم وحدها بمخاطر الطريق ، ويقع على عاتقها عبء التعاقد على نقل البضاعة

من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول والتأمين عليها ، إلا أن تنيب البائع في إبرام هذا التعاقد لمصالحها بوصفه وكيلها عنها .

٢ — إذا كان التعاقد بين البائع والمشتري قد تم على أن يكون البيع F. O. B. وعلى أن يتم دفع ثمن البضاعة عند استلام سندات الشحن بميناء الوصول ، ولم يكن البائع وقت تسليم البضاعة بميناء الشحن إلى المشتري — وإلى ما بعد هذا التسليم — قد قبض ثمنها ، وكان له بسبب استحقاق الثمن امتياز على الشيء المبيع ، فإن مقتضى ذلك أن يعتبر التأمين الذي تعاقد عليه البائع مع شركة التأمين — على البضاعة التي قام بتسليمها فعلا إلى المشتري — تأميناً بحرياً أبرمه البائع لمصلحته الشخصية إعمالاً لحق الامتياز ، وتمثل هذه المصلحة في ضمان اقتضائه قيمة البضاعة من شركة التأمين إذا ما هلكت أثناء الرحلة البحرية . وتسرى على هذا التأمين قواعد التأمين البحري ، فلا تتعدى المخاطر المؤمن عليها مخاطر الرحلة البحرية إلى مخاطر أخرى تتعلق بإعسار المشتري أيا كان سبب هذا الإعسار . فإذا ما كان الثابت من عبارة الحوالة الصادرة من البائع إلى شركة التأمين أن البائع قبض من هذه الشركة قيمة البضاعة إثر غرقها نفاذاً لوثيقة التأمين وأحال إلى الشركة جميع حقوقه ودعاويه لترجع بها قبل من تراه من الغير ، فإنه يكون لشركة التأمين أن ترجع بموجب هذه الحوالة على المشتري بوصفه من الغير بالنسبة لوثيقة التأمين ، ولأنه لم يدفع ثمن البضاعة بعد إلى البائع ، ويقع على عاتقه تحمل مخاطر الطريق بوصفه مالك البضاعة .

٣ — يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن شركة إيجيل ستار للتأمين التي تمثلها في الطعن مصلحة التأمين —

الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة المطعون عليها الأولى تطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٨٠٢١ جنيها و ٥٠٠ ملليم ، وقالت شرحا لدعواها أنه بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ باع السيد بتر و بوتولو التاجر باليونان إلى الشركة المطعون عليها الأولى ٣٣٣ برميلا من الزيتون بثمن قدره ٨٢٢٧ جنيها ، واتفق على البيع F.O.B. بأن يتم تسليم البضاعة بميناء الشحن بأثينا باليونان وتقوم الشركة المشترية — المطعون عليها الأولى — بمعرفتها وعلى مسئوليتها بنقل البضاعة والتأمين عليها ، كما اتفق على أن يتم دفع الثمن عند تسليم سندات الشحن من مكتب زيباليوس دبترفيس بالاسكندرية . ونفاذا لهذا التعاقد قام البائع بشحن البضاعة على السفينة ديمتريوس في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، غير أن السفينة غرقت أثناء رحلتها البحرية بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بما عليها من بضاعة . وإذ لم يكن البائع قد قبض بعد ثمن البضاعة فقد أمن عليها ضد أخطار البحر لدى شركة إيجل ستار للتأمين — التي تمثلها الطاعنة — بمقتضى وثيقة تأمين مؤرخة أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبهلاك البضاعة دفعت شركة التأمين قيمتها إلى البائع وحلت محله في كافة حقوقه ودعاويه قبل الغير في هذا الشأن ، وقامت بمطالبة الشركة المشترية — المطعون ضدها الأولى — بسداد قيمة البضاعة . وإذ لم تدفع هذه القيمة مع أنها ملزمة بها لأن هلاك البضاعة يقع على عاتقها فقد أقامت هذه الدعوى ضدها بطلباتها المتقدمة ببيانها . كما أقامت شركة التأمين — الطاعنة — الدعوى رقم ١٧٧ سنة ٥٣ تجارى كلى اسكندرية ضد المطعون عليهما معا رددت فيها هذه الوقائع وأضافت أنه وقد أمنت الشركة المشترية — المطعون ضدها الأولى — على البضاعة لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وامتنعت الأولى عن مباشرة حقها كستامنة في مطالبة الشركة الثانية كؤمنة بقيمة البضاعة المؤمن عليها لديها والتي غرقت فإن هذا الامتناع يخول الطاعنة الحق في أن تباشر بنفسها حقوق مدينتها المطعون عليها الأولى قبل المطعون عليها الثانية بأن تطلب الحكم بإلزام هذه الأخيرة بأن تدفع لشركة المطعون عليها الأولى قيمة التأمين عن البضاعة الغارقة وقدره ١٠٥٠٠ جنيه . وبتاريخ ١/٢٧/١٩٥٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعويين لرفعهما من غير ذى صفة . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٥٢ سنة ١١ ق تجارى الاسكندرية . ومحكمة الاستئناف قضت

بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعويين ، ثم قضت بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٨ في موضوع الدعويين برفضهما . فطعن الطاعنة بصفتها في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها الأخير .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والرابع الخطأ في تطبيق القانون ومسح عبارة الحوالة التي حررها البائع لمصلحة شركة التأمين التي تمثلها المصلحة الطاعنة . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها برفض الدعوى على أن التأمين الذي عقده بائع البضاعة باليونان مع شركة التأمين التي تمثلها الطاعنة إنما كان تأميناً ضد مخاطر البحر لمصلحة الشركة المشترية للبضاعة هدف به البائع إلى تعويضها عن الضرر الناتج عن هلاكها ، وأن ليس لشركة التأمين — الطاعنة — بعد أن دفعت للبائع قيمة البضاعة المؤمن عليها إثر غرقها والتنازل لها من البائع عن الحق في التعويض في هذا الخصوص سوى أن ترجع بما دفعته على المتسبب في الحادث البحري ، هذا في حين أن الثابت من التعاقد أن البيع F. O. B. وأن مخاطر البحر تقع على عاتق المشتري مما يقطع بأن البائع إنما أمن على البضاعة التي باعها لمصلحته الشخصية لعدم قبضه ثمنها ولأنه من أصحاب حقوق الامتياز عليها وله مصلحة في التأمين لاقتضاء الثمن إذا ما هلكت البضاعة أثناء الرحلة البحرية . كما أن الثابت أن الحوالة الصادرة من البائع للشركة الطاعنة لم تكن قاصرة على حق معين بالذات وإنما جاءت عبارتها مطلقة متضمنة نزول البائع للشركة الطاعنة عن كافة حقوقه ودعاويه المتعلقة بالبضاعة الفاقدة قبل الغير ، ومنهم الشركة المشترية .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن التعاقد قد تم بين البائع والشركة المشترية على بيع البضاعة F. O. B. ، وكان مفاد هذا التعاقد أن يتم تسليم البضاعة في ميناء القيام منذ شحنها على ظهر السفينة ،

وأن تبرأ منذ ذلك الوقت ذمة البائع من الالتزام بالنسليم وتنتقل ملكية البضاعة إلى الشركة المشترية التي تلزم وحدها بمخاطر الطريق ، ويقع على عاتقها عبء التعاقد على نقل البضاعة من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول والتأمين عليها ، إلا أن تنيب البائع في إبرام هذا التعاقد لمصلحتها بوصفه وكيلها عنها ، وإذا لا خلاف بين طرفي النزاع في أن الشركة المشترية (المطعون عليها الأولى) لم تعهد للبائع باليونان في أن يعقد تأميناً على البضاعة بالوكالة عنها ، وكان يبين من الأوراق أن المطعون عليها الأولى كانت قد تعافتت — بوصفها مشترية F. O. B. ومالكة للبضاعة — بالتأمين عليها لدى الشركة المطعون عليها الثانية وذلك لتغطية الضرر الذي يلحق بها نتيجة هلاك البضاعة في الطريق ، لما كان ذلك وكان التعاقد بين البائع والشركة المشترية قد تضمن الاتفاق على أن يتم دفع ثمن البضاعة عند استلام سندات الشحن بالاسكندرية ، وإذا لم يكن البائع وقت تسليمه البضاعة بميناء الشحن إلى الشركة المشترية وإلى ما بعد هذا التسليم وحتى التأمين عليها وغرقها قد قبض ثمنها ، وكان له بسبب استحقاق الثمن امتياز على الشيء المبيع ، فإن مقتضى ذلك أن يعتبر التأمين الذي تعاقد عليه البائع مع الشركة التي تمثلها الطاعنة على البضاعة التي قام بتسليمها فعلاً إلى الشركة المشترية — تأميناً بحرياً أبرمه البائع لمصالحته الشخصية إعمالاً لحق الامتياز . وتمثل هذه المصلحة في ضمان اقتضاء قيمة البضاعة من شركة التأمين إذا ما هلكته أثناء الرحلة البحرية ، وتسرى على هذا التأمين قواعد التأمين البحري فلا تتعدى المخاطر المؤمن عليها مخاطر الرحلة البحرية إلى مخاطر أخرى تتعلق بإعسار المشترية أيا كان سبب هذا الإعسار . لما كان ما تقدم وكان الثابت من عبارة الحوالة الصادرة من البائع إلى شركة التأمين التي تمثلها الطاعنة أن البائع قبض من هذه الشركة قيمة البضاعة إثر غرقها نفاذاً لوثيقة التأمين ، وأحال إلى شركة التأمين جميع حقوقه ودعاويه لترجع بها قبل من تراه من الغير ، وكان للطاعنة أن ترجع بموجب هذه الحوالة على الشركة المشترية بوصفها من الغير بالنسبة لوثيقة التأمين ولأنها لم تدفع ثمن البضاعة بمد إلى البائع ويقع على عاتقها — على ما سلف بيانه — تحمل مخاطر الطريق بوصفها مالكة للبضاعة . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنة رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى الاسكندرية استناداً إلى أن حقها بموجب الحوالة قاصر على الرجوع

على الناقل البحري المتسبب في فرق البضاعة دون الشركة المشترية فإنه يكون قد خالف القانون ومسح المعنى الظاهر لعبارة الحوالة المشار إليها، مما يستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المشار إليها .

وحيث إنه لما كان يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى غير المباشرة رقم ١٧٧٠ سنة ١٩٥٣ ق تجارى كلى الاسكندرية المقامة من الشركة الطاعنة ضد المطعون عليهما استناداً إلى رفض الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٥٣ ق تجارى كلى الاسكندرية المقامة ضد الشركة المطعون ضدها الأولى ، وإذ قضى بنقض الحكم الصادر في هذه الدعوى فإن ذلك يستتبع نقض الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٧٠ سنة ١٩٥٣ ق تجارى كلى الاسكندرية .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، محمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم
حسن ملام .

(٢٨٩)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) إثبات . " الإقرار " . " الإقرار الغير قضائي " تقادم . " التقادم
المكسب " . " انقطاعه " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير
العقود " . نقض " أسباب الطعن " . " أسباب موضوعية " .

الإقرار . حق محكمة الموضوع في استخلاصه من عبارات العقد . اثره .
قطع التقادم .

(ب) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " تسجيل تنبيه نزع الملكية " . " حائز
العقار " . شهر عقارى .

الحائز في التنفيذ العقارى . من اكتسب ملكية عقار مردون أرحقا
عينيا عليه ؛ وجب سند مسجل سابق على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون
مسئولا شخصيا عن الدين . الاستناد إلى عقود غير مسجلة . عدم كفايته .

(ج) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " إيداع قائمة شروط البيع " .

إيداع قائمة شروط البيع . عدم إخبار الدائنين المذكورين بالمادة ٦٣٢
مرافعات به . اثره . عدم جواز الاحتجاج عليهم بأجراءات التنفيذ .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد فسر في حدود سلطته الموضوعية عبارة
العقد على المعنى الذى تحمله وهذا إقرارا بعدم ملكية الطاعن للباني موضوع
النزاع فإنه لا يجوز مجادلته في هذا التفسير أمام محكمة النقض ، وإذ رتب الحكم
على هذا الإقرار أنه قاطع للتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — الحائز في التنفيذ العقاري هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقا عينيا عليه بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ودون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون بالرهن . ولا يكفي أن يستند مدعى هذه الصفة في ملكيته للبيان المتخذ بشأنها إجراءات التنفيذ إلى عقود عرفية غير مسجلة ليس من شأنها أن تنقل الملكية .

٣ — إغفال إخبار أحد الدائنين المشار إليهم بالمادة ٢٣٢ من قانون المرافعات بإيداع قائمة شروط البيع لا يترتب عليه إلا عدم جواز الاحتجاج عليه بإجراءات التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى الابتدائية رقم ٢٤٢١ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة وطلب فيها بطلان إجراءات البيع التى اتخذها المطعون ضده الخامس الدكتور خليل سعد سويحى فى الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٥٦ بيوع القاهرة والحكم بإستحقاق الطاعن للعقار المبين بصحيفة الدعوى والمتخذ بشأنه إجراءات البيع وشطب التسجيلات الموقعة لصالح المطعون ضدهم جميعا على ذلك العقار. وقال الطاعن فى بيان دعواه أن المطعون ضده الخامس يداين المطعون ضدها الأخيرة منيره عنتر السيد بمقتضى عقد رهن قيد فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ وقد باشر الدائن إجراءات نزع ملكية أرض وبناء المنزل رقم ٢ حارة شلى ضد مدينته وقيدت الدعوى برقم ٧٩ سنة ١٩٥٦ بيوع القاهرة . ولما كان الطاعن صاحب حق امتياز على الأرض المقام عليها المنزل المنفذ عليه إذ باعها إلى المطعون ضدها الأخيرة بعقد أشهر فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ واحتفظ لنفسه فيه بامتياز البائع مقابل ما تبقى من الثمن

وجدد شهر هذا الحق في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، كما أنه هو المالك للباني المقامة على تلك الأرض ، فقد كان من المتعين على الدائن مباشر إجراءات التنفيذ لإعلانه بتلك الإجراءات إلا أنه لم يقم بذلك مما دعا الطاعن إلى رفع دعواه بالطلبات السابقة . وفي ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٨٦ سنة ٧٩ ق ، وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب من محكمة الاستئناف بصفة احتياطية — في حالة عدم اقتناعها بما يكتبه للباني طبقاً لمستنداته التي قدمها — أن تحيل الدعوى إلى التحقيق ليثبت وضع يده الهادئ المستمر عليها وبنية الملك من سنة ١٩٣٥ حتى تاريخ تقديمه المذكرة التي تمسك فيها بهذا الطلب بجلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧ ، لكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الطلب بأن الطاعن أقرب في عقد البيع المشهر في سنة ١٩٤٦ بأن المباني المقامة على الأرض المباعة منه "مملوكة للغير" وأن ذلك الإقرار قاطع للتقادم ، وهو قول من الحكم غير سليم ذلك أن الإقرار يجب أن يكون خالياً من اللبس ومتضمناً لزول عن التمسك بالتقادم صراحة وهو مالا يصدق على الإقرار الوارد بالدعوى ، كما أن هذا الإقرار يفرض أنه قاطع للتقادم فإنه قد بدأت مدة جديدة من تاريخ حصوله في سنة ١٩٤٦ واكتملت في سنة ١٩٦٢ دون أن يتخذ مباشر إجراءات التنفيذ أى إجراء قبله قاطع لتلك المدة ، ولم يتعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ، كما أفعل دلالة العقد الذي أجر به لمذيرة عنتر (المشترية) في ١٩٤٦/١١/١ مباني المنزلين رقمي ٢ و٤ بحارة شلبي .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه قد ورد بالحكم المطعون فيه ما يأتي :
 "إن ما ينعيه المستأنف (الطاعن) على حكم محكمة أول درجة من إغفاله تحقيق وضع البد مردود بما ثبت في عقد البيع الصادر منه للمستأنف عليها الأخيرة

منيرة عنتر السيد (المطعون ضدها الأخيرة) والمشهد في ١٩٤٦/١٢/٢٨ بصريح العبارة أنه يبيع (قطعة أرض قضاء عليها مباني ملك الغير) ولو صح أنه كان مالكا لهذه المباني أو يضع يده عليها بصفته مالكا لاثبت ملكيته هذه في عقد البيع وعبارة (ملك الغير) مفهوماً الوحيد أنها مملوكة لغير المتعاقدين ولا شك أن هذه العبارة وحدها كافية باعتبارها إقراراً يقطع التقادم تطبيقاً للمادة ١/٣٨٤ من القانون المدني. ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه وقد فسر في حدود سلطته الموضوعية عبارة العقد على المعنى الذي تحمله وعدها إقراراً بعدم ملكية الطاعن للمباني فإنه لا تجوز مجادلته بعد ذلك في هذا التفسير. وإذ رتب الحكم على هذا الإقرار أنه قاطع للتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون. أما ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أغفل طلبه الإحالة إلى التحقيق لإثبات أنه تملك المباني بمضي المدة الطويلة التي بدأت بعد الانقطاع في سنة ١٩٤٦ فإن الحكم لم يكن بحاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء من إجراءات الإثبات بعد أن قطع في أسبابه على النحو السالف الإشادة إليه بأن الطاعن لم يكن يضع يده على هذه المباني بصفته مالكا. كما أن القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل دلالة العقد الذي أبره الطاعن بمقتضاه المباني إلى السيدة منيرة عنتر فردود بأنه لما كان الحكم قد ضمن أسبابه أن الطاعن غير مالك للمباني بإقراره الثابت في عقد البيع فإنه لم يكن ملزماً بعد ذلك بتعقب حجج الخصوم ومستنداتهم كل منها على استقلال متى كانت الأدلة التي استند إليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ نقي صفة الحائز من الطاعن استناداً إلى أنه غير مالك للمباني المنفذ عليها مع أن ملكيته لها ثابتة من مستنداته التي أغفل الحكم المطعون فيه دلالتها الصحيحة، ومن وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية والذي رفض الحكم الإحالة على التحقيق لإثباته.

وحيث إن هذا الذي مردود بما سبق الرد به على السبب الأول وبما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه من عدم اعتبار الطاعن حائزاً للمباني في مفهوم المادتين ١٠٦٠ مدني و٦٢٦ مرافعات ومارتبه على ذلك من صحة إجراءات

التنفيذ على هذه المباني وذلك بقوله " أن المحكمة توافق محكمة أول درجة على ما فصلته في أسباب حكمها من أن المستندات التي قدمها المستأنف في هذا الخصوص لاغناء فيها لأنها عبارة عن عقدين عرفيين أحدهما خاص بالمنزل رقم ٢ والثاني خاص بالمنزل رقم ٤ حارة شلبي وكلاهما غير قابل للملكية لأنها بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير . كما أن استناده على ما ثبت في عقد البيع المسجل الصادر منه للمستأنف عليها السيدة / منيرة عنتر السيد والمتضمن بيعه لها الأرض المقام عليها المباني وما ثبت به من أن فاطمة على أبو بكر قد تدخلت فيه طرفا ثالثا وأقرت بأنها تسلمت منه مبلغ مائتي جنيه قيمة دينها على فطومة حسن حسين بموجب عقد رهن حيازي - لا حجية له إذ ليس فيه على ما جاء بحكم محكمة أول درجة أنه ابتاع بناء المنزل وأنه حل محل المرتهن . بل إن ما يدعيه من أنه اشترى بناء المنزل رقم ٤ من فاطمة على أبو بكر ينقضه ما قدمه من مستندات ثابت منها أن فاطمة كانت مجرد مرتهنة وليست مالكة لهذه المباني "وهذا الذي أورده الحكم في هذا الخصوص صحيح في القانون ذلك أن الحائز في التنفيذ العقاري هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقا عينيا عليه . بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ودون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون بالرهن . وإذا كان الطاعن يستند في ملكيته للمباني المتخذ بشأنها إجراءات التنفيذ إلى عقود عرفية غير مسجلة ليس من شأنها أن تنقل الملكية إليه فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يعمل الأثر القانوني المترتب على وجود حق امتياز البائع المقرر للطاعن بالعقد المشهر في ١٩٤٦/١٢/٢٨ ، وقرر في أسبابه أن من حق الطاعن التدخل في التوزيع في حين أنه ما دام لم ينجر بإيداع قائمة الاعتراضات طبقاً للمادة ٦٣٢ مرافعات فله أن يتجاهل الإجراءات وأن يطلب بيع العقار ثانية استيفاء لحقه . كما أخطأ الحكم إذ قرر أن حق الامتياز قد سقط لعدم تجديد قيده في الميعاد ، ذلك أنه وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية في ١٩٥٦/٢/٦ كان حق الامتياز قائماً إذ لا تنتهي مدة العشر سنوات إلا في ١٩٥٦/١٢/٢٨ ، مما كان يستوجب اعتبار الطاعن

طرفا في الاجراءات طبقا لنص المادة ٦٣٧ مرافعات . ورغم أن الطاعن أثار هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فلأنها لم ترد عليه مما يشوب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه لما كان الطاعن يستند في نعيه إلى أنه من الدائنين المنصوص عليهم في المادة ٦٣٢ مرافعات باعتباره صاحب حق امتياز على العقار المحجوز مما يستوجب إخباره بإيداع قائمة شروط البيع واعتباره طرفا في الاجراءات طبقا لنص المادة ٦٣٧ مرافعات ، وكان إغفال إخبار أحد الدائنين المشار إليهم بالمادة ٦٣٢ مرافعات بإيداع قائمة شروط البيع لا يترتب عليه إلا عدم جواز الإحتجاج عليه بإجراءات التنفيذ ، لما كان ذلك وكان الحكم قد انتهى إلى رفض دعوى بطلان الإجراءات فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعن بأن امتياز كان قائما وقت تسجيل تنبيه نزاع الملكية يكون نعيه غير مؤثر فيما انتهى إليه الحكم لأنه مع التسليم بأنه كان للطاعن حق امتياز فإن إغفال إخباره لم يكن يؤدي إلى بطلان الاجراءات على ما تقدم القول .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم
حسن علام .

(٢٩٠)

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إفلاس . ” التوقف عن الدفع ” . ” المنازعة في الدين ” .
دفاع .

وجوب اطلاع المحكمة التي تنظر دعوى الإفلاس على حكم أو سند المديونية
لتحقيق جدية النزاع بشأنه .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن ” . حكم . ” تسبب الحكم ” . إثبات .
محكمة الموضوع .

إقامة الحكم على أدلة متأسكة . انهيار أحدها . أثره . بطلان الحكم .

١ — يشترط للحكم بإشهار الإفلاس إستنادا إلى حكم أو سند بالمديونية
أن يقدم هذا السند أو ذلك الحكم إلى المحكمة التي تنظر دعوى الإفلاس
لتحقق أوجه النزاع بشأنه ، إذ قد يسفر بحث هذه الديون بعد تقديم
الأحكام والسندات الخاصة بكل منها عن جدية هذه المنازعة بالنسبة لبعضها
مما قد يتأثر به وجه الرأى فى استظهار المركز المالى للدين .

٢ — إذا أقامت المحكمة قطباها على أدلة استندت إليها باعتبارها وحدة
متأسكة تضافرت فى تكوين عقيدتها ، فإن انهيار أحدها يترتب عليه
بطلان الحكم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الأول بصفته أقام الدعوى رقم ٨٣ سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة ضد شركة العوادلى للنقل وضد الشريكين المتضامنين فيها وهما الطاعنان ، وقال بيانا لدعواه أنه يداين الشركة فى مبلغ ٢١١٤١ ج و ٦٠٩ م بمقتضى عقد مؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٦٠ حررت به سندات أذنية ، وقد ورد فى هذا العقد أن التأخر فى وفاء أحد هذه السندات فى مواعده يترتب عليه استحقاق الباقي منها . وإذ تأخر الطاعنان عن الوفاء ببعض هذه السندات فقد وجه إليهما المطعون عليه الأول احتجاجات عدم الدفع ثم أقام دعواه بإشهار إفلاسهما وإفلاس الشركة التى يمثلانها . وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بإشهار إفلاس شركة العوادلى والشريكين المتضامنين فيها ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم - بإسميهما وباسم الشركة - أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٨٣٤ سنة ٧٩ ق ، وأثناء نظره قدم الطاعنان مخالصة نسبا صدورها للمطعون عليه الأول عن دينه وتدخلت الشركتان المطعون عليهما الثانية والثالثة منضميتين للمطعون عليه الأول فى طلب الحكم بإشهار إفلاس الطاعنين والشركة التى يمثلانها ، وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بقبول تدخل المطعون عليهما الثانية والثالثة خصمين فى الدعوى وبتأييد الحكم المستأنف ، فقرر الطاعنان بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ بالظمن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه فى التعيين الثانى والثالث من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وقصور التسييب ، وفى بيان ذلك

يقولان أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول تدخل الشركتين المطعون عليهما الثانية والثالثة في الدعوى وبإشهار إفلاس الطاعنين والشركة التي يمثلانها استنادا إلى أن الشركة المطعون عليها الثانية تداينهم في مبلغ ٢٦٥٤ ج و ٤٠٠ م صدرت به أحكام ضدهم قدمتها الشركة إلى وكيل الدائنين ، وإلى أن الشركة المطعون عليها الثالثة تداينهم في مبلغ ١٤٢٠ ج بمقتضى ثلاثة أوامر أداء ومبلغ ٧٠ ج بمقتضى حكم صادر من محكمة القاهرة التجارية الجزئية قدمتها الشركة لوكيل الدائنين أيضا . وقد اعترض الطاعنان على صلاحية الأحكام التي تمسكت بها المطعون عليها الثانية كدليل على المديونية وعلى التوقف عن الدفع لأنه بالإضافة إلى أنها أحكام ابتدائية فقد صدرت على مقتضى سندات إذنية متنازع على التزامها بقيمتها إذ أنها وإن ظهرت منها للمطعون عليها الثانية إلا أن هذه الأخيرة قد تأخرت في الرجوع على مصدرها في الميعاد ، ولأن هذه الأحكام صدرت عليهما وعلى الشركة وقت أن كان محكوما بإشهار إفلاسهما فهي بذلك أحكام باطلة بقوة القانون لصدورها في فترة انقطاع الخصومة . كما اعترض الطاعنان على قبول تدخل الشركة المطعون عليها الثالثة لعدم تقديمها أوامر الأداء والحكم الصادر لصالحها إلى المحكمة وتمسكا بعدم كفاية تقديمها لوكيل الدائنين ، وإلى أنهما دفعا مبالغ من الديون الواردة فيها ولم تصف بمقد ، إلا أن المحكمة عولت على هذه الأحكام وأوامر الأداء التي لم تقدم إليها وقبلت على مقتضاها تدخل المطعون عليهما الثانية والثالثة في الدعوى وفوتت بذلك على الطاعنين فرصة مناقشتها على ضوء ما يسفر عنه تقديمها للمحكمة وربت على ذلك ثبوت مديونيتهما ومديونية الشركة التي يمثلانها في هذه المبالغ وتوقفهم عن دفعها ، وقضت بإشهار إفلاسهما وإشهار إفلاس الشركة تأسيسا على هذه الديون دون ديون المطعون عليه الأول ولم ترد المحكمة على دفاع الطاعنين الخامس بعدم انتهاية الأحكام الصادرة لصالح المطعون عليها الثانية وأن المبالغ التي وردت بها محل نزاع منهما ، كما لم ترد على دفاعهما في خصوص تمسكهما بتقديم أوامر الأداء والحكم الصادر للمطعون عليها الثالثة .

وحيث إن النابت من مذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ أنهما أثارا أمام هذه المحكمة أن الأحكام التي استندت إليها

المطعون عليها الثانية أحكام غير انتهائية وقد صدرت على مقتضى سندات أذنية متنازع فيها لأن المطعون عليها الثانية تأخرت في الرجوع على مصدرها وأن هذه الأحكام صدرت بعد الحكم بإشهار افلاسها وإشهار افلاس الشركة التي يمثلانها وأنها تعتبر أحكاما باطلة لصدورها وقت انقطاع سير الخصومة بقوة القانون . كما تمسك بالنسبة لطلب التدخل المقدم من الشركة المطعون عليها الثالثة بوجوب تقديمها الدليل للحكمة على دلائلها لم دون الاكتفاء بالمستندات المقدمة لوكل الدائنين . وقد اقتصر الحكم في عرضه لدفاع الطاعنين — في خصوص الأحكام الصادرة لمصلحة المطعون عليها الثانية — على قوله ” أن الأحكام الصادرة ضد المستأنفين (الطاعنين) لصالح الشركة قد صدرت بعد إشهار افلاسها ولم يختصم فيها وكيل الدائنين ” ورد الحكم على هذا الشق من دفاع الطاعنين بقوله ” أنه عن مديونية المستأنفين (الطاعنين) للشركة المتدخلة بمقتضى الأحكام التي أشار إليها وكيل الدائنين والتي لا ينال منها أنها صدرت بعد إشهار افلاسهم لأن أحدا لم يتدخل في هذه الدعاوى بطلب انقطاع سير الخصومة قبل تهيتها للحكم ” كما عرض لدفاع الطاعنين في خصوص أوامر الأداء والحكم الصادر لمصلحة المطعون عليها الثالثة في قوله ” اقتصر دفاعهما على القول بأن الشركة قبلت تسوية هذا الدين بدليل ما جاء بمحضر التنفيذ المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٢٥ من وقف البيع وقبول مندوب الشركة صاحبة الدين مبلغ ٢٥ ج من المطلوب ” ورد الحكم على هذا الشق من الدفاع في قوله ” وأن شركة مصر للتجارة الخارجية (المطعون عليها الثالثة) اتخذت إجراءات التنفيذ ضد المستأنفين (الطاعنين) بمقتضى الحكم وأوامر الأداء السبعة سالفة الذكر وقد بلغ مطلوبها إلى اليوم المحدد للبيع ١٥٢٨ ج و ٦٢٠ م وفي ذلك اليوم ودو ١٩٦٢/١٢/٢٩ طلب مندوبها في المحضر وقف البيع بعد أن استلم ٢٥ ج من المطلوب مع بقاء الجز والحراسة وليس في ذلك ما يدل على حصول تسوية ما لهذا الدين ” ، ومفاد هذا الذي أورده الحكم أنه اعتبر الطاعنين والشركة التي يمثلانها قد توقفوا عن دفع ديونهم قبل الشريكتين المطعون عليهما الثانية والثالثة استنادا إلى أحكام وأوامر أداء اقتصر على تقديمها إلى وكيل الدائنين الذي عينته محكمة أول درجة ، واتخذ الحكم من توقفهم عن دفع مجموع هذه الديون — دون تحديد دين معين منها بالذات ودون ديون المطعون عليه الأول التي حكم بإشهار افلاسها من أجلها من محكمة أول درجة واستبعدتها محكمة الاستئناف

لوجود نزاع موضوعي بشأنها — اتخذ الحكم من ذلك دليلا على قيام مركز مالي مضطرب وضائقة مالية مستحكمة تزعزع معها انتمائهم التجاري ، ورتب الحكم على ذلك اشهار افلاس الطاعنين والشركة التي يمثلانها . ولما كان يشترط للحكم باشهار الافلاس استنادا إلى حكم أو سند بالمديونية أن يقدم هذا السند أو ذاك الحكم إلى المحكمة التي تنظر دعوى الافلاس لتحقيق أوجه النزاع بشأنه ، وكان الطاعنان على ما سلف بيانه قد نازعا في ديون المطعون عليهما الثانية والثالثة ، وكان من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا أقامت المحكمة قضاءها على أدلة استندت إليها باعتبارها وحدة متماسكة تضافرت في تكوين حقيقتها فإن انهيار أحدها يترتب عليه بطلان الحكم — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه — بالإضافة إلى قصوره في تحصيل دفاع الطاعنين في شأن الأحكام وأوامر الأداء الصادرة لصالح المطعون عليهما الثانية والثالثة والرد عليه — قد اعتد في اثبات توقف الطاعنين والشركة التي يمثلانها على أحكام وأوامر أداء لم تقدم إلى المحكمة رغم منازعة الطاعنين فيها ، وإذا قد يسفر بحث هذه الديون بعد تقديم الأحكام وأوامر الأداء الخاصة بكل منها عن جدية هذه المنازعة بالنسبة لها جميعها أو بالنسبة لبعضها مما قد يتأثر به وجه الرأي في استظهار المركز المالي للطاعنين فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وعباس عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق البشيشي .

(٢٩١)

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية :

(١ ، ب) حكم . ” بيانات الحكم ” . دعوى . ” دعوى الأحوال الشخصية ” .
” تدخل النيابة العامة ” . أحوال شخصية . وقف . نيابة عامة .
بطلان

تصميم عضو النيابة بجلسة المرافعة على الرأي السابق إبدائه في مذكرة .
مفاده . بيان اسم عضو النيابة والرأي الذي أبداه في الحكم . كفايته .
عدم وجوب إبداء النيابة رأيا في كل خطوة من خطوات الدعوى .

(ج) دعوى . ” الصفة في الدعوى ” . استئناف . ” الخصوم
في الاستئناف ” . بطلان . إعلان . ” بيانات أوراق
المحضرين ” .

إختصاص ناظر الوقف . إغفال صفته في إعلان صحيفة الاستئناف . إفصاح
صحيفة الاستئناف من صفته في الخصومة . كفايته .

(د) وقف . ” الاستحقاق في الوقف ” . ” تفسير شرط الواقف ” .
حكم . ” حجية الحكم ” .

أيلولة الاستحقاق في الوقف إلى المستحق عن الواقف . أثره . قصر
حجية الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق أو في تفسير شرط الواقف على كل
من كان طرفا في الدعوى .

(هـ) وقف . " النظر عليه " . " وكالة ناظر الوقف عن المستحقين " .
وكالة . حكم . " حجية الحكم " .

وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم إندادها إلى ما يحس حقوقهم
في الاستحقاق . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته بمثاله ما سا باستحقاق
مستحقين غير ماثلين في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم .

(و) وقف . " إسهاد الوقف . " تعدد الأوقاف " .

تضمنين كتاب الوقف وقفين . استقلال كل منهما عن الآخر بأعيانه
والمستحقين فيه .

(ز) دعوى . " عدم سماع الدعوى " . دفع . " الدفع بعدم سماع
الدعوى " . نظام عام . نقض . " السبب الجديد " .

الدفع بمضي المدة المانعة من سماع الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة للنقض .

(ح) وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

شرط الواقف . تفسيره . مثال .

(ط) وقف . " الإستحقاق في الوقف " .

المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . الوقف على الذرية مرتب الطبقات .
حجب الأصل فرعه دون فرع غيره . وفاة الأصل . أثره . انتقال ما استحقه أو كان
يستحقه لورثي حيا إلى فرعه .

(ي) وقف . " الإستحقاق في الوقف " . " شرط الواقف " .
" تفسيره " .

المادة ٨٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تطبيق المادة ٣٢ على جميع
الأوقاف الصادرة قبل العمل به . مناطه . عدم وجود نص مخالف في كتاب الوقف .
المقصود بالنص المخالف ..

(ك) وقف . "الإستحقاق في الوقف" .

الاستحقاق الثابت بيقين لا يرتفع بظن أو شك أو احتمال ولكن بيقين مثله .
مثال .

(ل) حكم . "تسبيب الحكم" . "تسبيب كاف" .

قيام الحكم على أسباب مسوقة للتفسير الذي أخذ به . عدم التزام المحكمة بالرد
استقلالاً على جميع ما ساقه الخصوم من حجج مناقضة .

١ — تصميم عضو النيابة الذي حضر جلسة المرافعة الأخيرة على رأى النيابة
السابق لإبدائه يفيد أنه قد أقر هذا الرأى وتبناه وأنه لم يجد في دفاع الخصوم
ما يدعو إلى إبداء رأى جديد ويعتبر أنه صاحب هذا الرأى ، وإذا كان الحكم
المطعون فيه قد تضمن "أن النيابة العامة ممثلة في شخص الأستاذ إبراهيم النجار
رئيس النيابة أصرت على رأيا السابق لإدائه في مذكرتها المودعتين بالملف
وهو الرأى القائل بإلغاء ما قضت به محكمة الدرجة الأولى وباستحقاق المستأنفين
في الوقفين" فإن في هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه البيان الكافى لرأى النيابة
العامة واسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى بما تتحقق به الغاية التى يهدف
إليها المشرع .

٢ — لم يوجب القانون إبداء النيابة رأيا في كل خطوة من خطوات الدعوى
ولا في كل وجه دفاع أو مستند يقدم فيها إذ يحمل سكوتها على الرد على المستندات
وأوجه الدفاع الجديدة على أنها لم ترفيها ما يغير رأيا الذى سبق أن أبدته .

٣ — متى كان الطاعن قد اختصم في الدعوى الابتدائية بصفته ناظرا على
الوقف وكان الإستئناف المرفوع من المطعون ضدها وإن وجه إليه دون ذكر
لهذه الصفة إلا أن ما جاء بعريضة هذا الاستئناف يفصح عن أن اختصاصه فيه
كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية فإن إعلان الاستئناف على الوجه الذى
تم به يكون كافيا في الدلالة على أنه موجه إلى الطاعن بصفته ناظرا على الوقف،
إذ المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض — هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء

الخصوم وصفاتهم^(١) فإن كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون .

٤ - لما كان الاستحقاق في الوقف يؤول إلى المستحق عن الواقف فإن الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق أو في تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان طرفاً في تلك الدعوى ذلك أن الأصل في حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار منها ولا يفيد غير الخصوم الذين كانوا طرفاً فيها .

٥ - وكالة ناظر الوقف من المستحقين لا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق ، ما ينبنى عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف ومنفذاً لكتابه ماساً باستحقاق مستحقين لم يكونوا طرفاً في تلك الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم^(٢) .

٦ - كون الوقفين يضمهما كتاب واحد ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلاله عن الآخر بل يظل كل منهما مستقلاً عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه باعتبارهما وقفين متعددين .

٧ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى ، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يغني عن التمسك بهذا الدفع طلب الحكم برفض الدعوى لأن التمسك به يجب أن يكون بعبارة واضحة لا تحمل الإبهام .

٨ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يخرج في تفسير شرط الواقف وفي تقصى المعنى الذي أراده منه عما يؤدي إليه مدلول عباراته وكان هذا التفسير مطابقاً

(١) نقض ١٩٦٣/٥/٢٩ . الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٧٥٠ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١٢/٧ . الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق . السنة ١٧ ص ١٨١٨ - ونقض ١٩٦٤/١٢/١٧ . الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ١١٦١ - ونقض ١٩٦٤/٤/١٥ . الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق السنة ١٥ ص ٥٥٠ - ونقض ١٩٥٩/٣/٥ . الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٧ ق السنة ١ ص ٢١٤ .

لما هو مقرر في فقه الحنفية ولما قرره علماء الأصول من أن العام يحتمل التخصيص والتأويل ويجوز قصره على بعض أفراده سواء أكد بمؤكد أم لم يؤكد وأن مقتضى التخصيص وقوع الحكم من أول الأمر على ما تناوله المخصص إذا ظهر أن هذا هو المراد من العام ولما قرره الأصوليون من الأحناف من أن التخصيص هو قصر العام على بعض أفراده بكلام مستقل موصول فلا يعتبر الخاص مخصصا إلا إذا كان متصلا أما المنفصل فيعتبر ناسخا عندهم وإن كان مخصصا عند غيرهم — فإنه لا يسوغ العدول عن الأخذ بهذا التفسير الذي تمليه النصوص الفقهية والفواحد الأصولية والأوضاع اللغوية فرارا مما يؤدي إليه من التفرقة في الحرمان والإعطاء بين متساويين من أولاد البطون وجعل بعض أولاد من أخرج منهم مستحقا مع حرمان أصله لأن هذه التفرقة على فرض وجودها إنما هي وليدة إرادة الواقفين فلا معقب عليها .

٩ — طبقا للمادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذا كان الوقف على الذرية وكان مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره وإنما يحجب فرعه هو فقط ما دام موجودا فإذا توفى الأصل انتقل إلى فرعه ما استحقه بالفعل أو كان يستحقه لو بقي على قيد الحياة .

١٠ — تقضى المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق أحكام المادة ٣٢ على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون إلا إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها . والمقصود بالنص المخالف في معنى المادة ٥٨ هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية لا يتطرق إليها الاحتمال فلا يتناول اللفظ إذا كان في دلالته على المعنى خفاء لأي سبب كان .

١١ — من المقرر شرعا أن ما ثبت بيقين لا يرفعه ظن ولا شك ولا احتمال ولا يرتفع إلا بيقين مثله وأنه إذا دار الأمر بين الإعطاء والحرمان ربح جانب الإعطاء ومن ثم فإنه إذا كان استحقاق المطعون ضدهم في الوقف ثابتا يقينا بمقتضى كتاب الوقف الأصلي حسب إنشائه وشروطه وكان إنعراجهم من الاستحقاق بمقتضى إسهاد التغيير ليس يقينا على أحسن الفروض بالنسبة للطاعين فإنه لا يرتفع به الثابت بيقين وهو استحقاق المطعون ضدهم .

١٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأسباب التي تسوغ التفسير الذي أخذ به وكانت هذه الأسباب مطابقة للنصوص الفقهية والقواعد الأصولية والأوضاع اللغوية ، فإنه لم يكن بعد ذلك في حاجة إلى الرد استقلا على جميع ماساقه الخصوم من حجج مناقضة لوجهة النظر التي أخذ بها ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمني المسقط لتلك الحجج .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن السيد / محمد أمين فكرى والسيدتين بهية وزينب كريمى المرحوم هبة الحميد السيوفى (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية وطلب أولهم الحكم له باستحقاقه لنصف النصيب الذى كانت تستحقه والدته شقيقه فى وقف والدها أحمد باشا السيوفى كما طلبت السيدتان بهية وزينب الحكم باستحقاقهما فى وقف جدتهما لأمهات محمد السيوفى لنصيبهما فيما كانت تستحقه والتهما تفيده بنت الواقف فى هذا الوقف وباستحقاقهما كذلك فى وقف أحمد باشا السيوفى بصفتهم ابنتى ابنه ورفعت السيدتان دولت فكرى كريمى المرحوم أمين فكرى (المطعون ضدها السادسة) وأختها المرحومة نعمت فكرى — التى توفيت وحل محلها ورثتها السادة أنس ونائلة ونهايت وعائشة أولاد محمد حسن مذكور وهم المذكورين تحت رقم (خامسا) من فريق المطعون ضدهم — رفعتا الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٣ على الطاعنين أيضا أمام المحكمة المذكورة وطلبت كل منهما الحكم باستحقاقها فى كل من الوقفين المشار إليهما النصيب الموضح بصحيفة هذه الدعوى والآيل إليهما عن والتهما المرحومة شقيقه بنت أحمد السيوفى باشا — وأقامت السيدة عائشة هانم الحروبولى كريمى المرحوم حافظ الحروبولى (المطعون ضدها الرابعة)

الدعوى رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٣ أمام المحكمة سالفة الذكر على الطاعن الثالث وحده (السيد أحمد فؤاد السيوفى) بصفته حارماً قضائياً على الوقفين المذكورين وطلبت الحكم باستحقاقها فى وقف جدها لأمرها أحمد السيوفى باشا النصيب المبين فى صحيفة دعواها والآيل إليها عن والدتها المرحومة عريفة أحمد السيوفى — وضمت القضيتان الثانية والثالثة إلى القضية الأولى — وقد تضمنت صحف هذه الدعوى أنه بمقتضى النسخة الصادرة من محكمة القسمة العسكرية بالقاهرة فى ١٩ رمضان سنة ١٣٠٧ هـ وقف المرحومون محمد السيوفى باشا وأحمد السيوفى باشا وابن أخيهما طه السيوفى كامل بناء المكان الكبير الكائن بحى الغورية على أنفسهم بالسوية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم ذكورا وإناثا مع مشاركة زوجاتهم اللاتي يتوفون عنهن وهن على عصمتهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم بترتيب الطبقات إلى آخر ما جاء بكتاب الوقف من الإنشاء والشروط — وبمقتضى إرشاد صادر فى تاريخ إرشاد الوقف الأول وفى نفس المجلس وقف الإخوان محمد السيوفى باشا وأحمد السيوفى باشا ما هو مملوك لهما من أرض وبناء الدوائر والبيوت والحوانيت والحدائق التابعة لها بما فيها من بناء وغراس الكائنة بمدينة القاهرة بأحياء الغورية والأزبكية والفجالة والعباسية المبينة بالحدود والمعالم بكتاب الوقف المذكور وأنشأ كل منهما وقف ما يملكه بحق النصف فى هذه الأعيان على نفسه ثم من بعده تكون حصته وقفا على أولاده ذكورا وإناثا للذكر منهم مثل حظ الأنثيين ما عدا حسين ابن الواقف الثانى أحمد باشا السيوفى فإن نصيبه يكون مساويا لنصيب ذكرين فى وقف أبيه مع مشاركة زوجة الواقف التى يموت عنها وهى على عصمته بمثل نصيب أنثى مدة حياتها ثم من بعدها ينتقل نصيبها لمن يوجد من الذكور من أولاده ثم من بعد كل من أولاده ذكورا وإناثا ينتقل نصيبه لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم لأولادهم كذلك إلى إنقراضهم أجمعين وبعد إنقراض ذريتهما يكون ذلك وقفا على ابن أخيهما طه السيوفى إلى آخر ما جاء بكتاب الوقف وشرط كل منهما لنفسه فى وقفه الشروط العشرة ومنها الإخراج والتغيير والتبديل وبتاريخ ٢٩ المحرم سنة ١٣٠٩ هـ صدر من محمد باشا السيوفى وأخيه أحمد باشا السيوفى الواقفين المذكورين إرشاد تغيير أمام محكمة الباب العالى بمصر لخرج كل منهما بمقتضى من وقفه جميع أولاد البطون من ذريته وذرية أخيه

وهم أولاد بنات أولادها وأولاد بنات أولادها وأولاد بنات جميع ذريتهما ونسلهما وعقبهما وأولاد وذرية كل من المخرجين المذكورين واستطرد المطعون ضدهم قائلين أن الواقفين المذكورين توفيا على التعاقب في سنة ١٨٩٩ ميلادية وتوفيت زوجة كل منهما بعده فمات المرحوم أحمد باشا السيوفى عن أولاده الذين منهم ابنته شفيقة التى توفيت في سنة ١٩٣٣ ميلادية عن أولادها محمد أمين فكرى وأخته دولت فكرى ونعمت فكرى ومنهم أيضا كريمته عريفه التى توفيت عن بنتها عائشة حافظ الخربوطلى فقه طوتوفى المرحوم محمد باشا السيوفى عن أولاده ذكورا وإناثا ومنهم بنته نفيدة التى ماتت عن أولادها إسماعيل وزكية وبهيه وزينب المرزوقة بهم من المرحوم عبد الحميد السيوفى وانتهى المطعون ضدهم رافعا الدعوى إلى طلب الحكم لكل منهم بطلباته السابقة مستنديا في ذلك إلى القول بأن إسهاد التغيير الصادر من الواقفين محمد باشا السيوفى وأحمد باشا السيوفى في ٢٩ المحرم سنة ١٣٠٩ هـ لا يشملهم إذ أنه قاصر على حرمان أولاد البطون ابتداء من الطبقة الثانية أما أولاد بنات الواقفين لصلبهما فلا يتناولهم هذا الحرمان — ودفع الطاعنون هذه الدعوى بعدم سماحها لسبق الفصل في موضوعها بالحكمين الصادرين في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤١ و ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ من المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف رقمى ١٤٠ سنة ١٩٣٩ — ١٤٠ ، ١٤٩ سنة ١٩٤٩ إذ قضى هذان الحكمان الإتهائيان واللذان يعتبران حجة على الخصوم لصدورهما في وجه ناظرى الوقف وبعض المستحقين فيه — برفض دعاوى الإستحقاق المماثلة المرفوعة من بعض أولاد البطون مؤسسين قضاءهما على أن ماورد بإسهاد التغيير سالف الذكر يقضى بإخراج جميع أولاد البطون من جميع الطبقات — أما فيما يتعلق بالموضوع فقد أنكر الطاعنون على المطعون ضدهم استحقاقهم في الواقفين المذكورين بمقولة أنهم من أولاد البطون المحرومين بإسهاد التغيير . وأثناء سير الخصومة لدى محكمة أول درجة اقتصر المدعون في القضية رقم ٤٨ سنة ١٩٥٣ كلى شرعى القاهرة وهم المطعون ضدهم الثلاثة الأول على طلب تفسير شرط الواقف وما يدل عليه فيما يختص بطلباتهم في الدعوى وصمم المدعون في القضيتين الأخرين على طلباتهم — وبتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتفهم الطرفين في القضية رقم ٤٨ سنة ١٩٥٣ بأن شرط الواقفين يقضى بأن المدعين فيها (المطعون ضدهم الثلاثة

(الأول) لا استحقاق لهم في الوقف كما حكمت برفض الدعويين الآخرين ۱۴۰ و ۲۳۵ سنة ۱۹۵۳ — وأقامت قضاءها على أن عبارة الإنحراج في إلهاد التغيير صريحة في حرمان جميع أولاد البطون من كل الطبقات بما فيهم الطبقة الأولى أولاد بنات الواقفين ومنهم المدعون في تلك الدماوى — استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئنافات رقم ۳۹ و ۴۰ و ۴۱ سنة ۷۳ ق أحوال شخصية وطلب كل منهم إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضد كل منهم والحكم له بطلباته وقررت محكمة الإستئناف ضم هذه الإستئنافات لبعضها ثم قضت فيها بتاريخ ۲۲ من مارس سنة ۱۹۵۷ برفضها وبتأييد الحكم المستأنف — طعن المطعون ضدهم في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ۲۱ سنة ۲۷ ق أحوال شخصية وطلبوا نقضه لما ذكره من أسباب منها أن الحكم وقع باطلا تلوه من ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية وقد قبلت محكمة النقض هذا السبب واستغنت به عن بحث باقى أسباب الطعن ونقضت الحكم المطعون فيه وأعادت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة — عجل المطعون ضدهم استئنافاتهم الثلاثة أمام تلك المحكمة وتمسك الخصوم بطلباتهم وبدفعهم وأوجه دفاعهم التى سبق أن أبدوها في مرافعاتهم ومذكراتهم قبل صدور الحكم المنقوض — وبتاريخ ۲۲ من يونيه سنة ۱۹۶۱ حكمت محكمة الاستئناف (أولا) بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا (ثانيا) بإلغاء الحكم الابتدائى (قرارات التفهيم) (ثالثا) بعدم قبول دعوى السيدة عائشة حافظ الخربوطلى (المطعون ضدها الرابعة) فيما يختص بوقف الواقفين الثلاثة أحمد باشا ومجد باشا السيوفى والسيد / طه السيوفى وباستحقاقها لجزء من ثلاثة عشر جزء في وقف جدها أحمد باشا السيوفى (رابعا) بإلزامها بنصف مصروفات دعواها واستئنافها وإلزام المستأنف عليهم فيه النصف الآخر من الدرجتين (خامسا) باستحقاق السيد/مجد أمين فكرى (المطعون ضده الأول) في وقف المراهى حصة قدرها $\frac{4}{136}$ وفي وقف باقى الأعيان $\frac{2049}{704}$ واستحقاق كل من السيدتين بهيه وزينب عبد الحميد السيوفى (المطعون ضدهما الثانية والثالثة) في وقف المراهى حصة قدرها $\frac{6}{136}$ وفي وقف باقى الأعيان $\frac{2681}{10604}$ (سادسا) باستحقاق كل من السيدة دولت أمين فكرى

وورثة المرحومة السيدة نعمت أمين فكرى وهم أنس ونائلة ونهايت وعائشة محمد حسين مذكور (المطعون ضدهما الخامسة والسادسة) حصة قدرها $\frac{2}{136}$ في وقف السراى وحصة قدرها $\frac{10220}{10704}$ في وقف الأحيان الأخرى للذكر منهم مثل حظ الأنثيين — وأسست المحكمة قضاءها على أن عبارات الانحراج والحرمان الواردة في إشهاد التغير تدل على أن الواقفين لم يستهدفا حرمان أولاد بناتهما لصلبهما وإنما أرادا حرمان من يلى هذه — الطبقة من أولاد البنات فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الحالى — وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين يتعون على الحكم المطعون فيه في السبب الأول بطلان لإغفاله إجراء جوهرى ذلك أنه لم يبين فيه إمام عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية واكتفى بذكر أن رئيس النيابة الأستاذ ابراهيم النجار الذى حضر المرافعة قد أصر على رأى النيابة السابق إبداءه في مذكرتها المودعتين بالملف برقى ٤ و ١٩ دون ذكر إسم صاحب هذا الرأى المدون بالمذكرتين المشار إليهما وهو السيد الأستاذ محمد عبد الفتاح برعى — وفوق هذا فإن الحكم حين أسند إلى ممثل النيابة الحاضر بالجلسة أنه صمم على هاتين المذكرتين قد خالف الثابت بمحضر جلسة ١٣/٤/١٩٦١ من أن ممثل النيابة الأستاذ ابراهيم النجار صمم على مذكرة النيابة الأخيرة دون الأولى — هذا إلى أنه عندما أعادت محكمة الاستئناف نظر الاستئنافات بعد إحالتها إليها من محكمة النقض تمسك الطاعنون بمذكراتهم كما قدموا تأييدا لدفاعهم مذكرات أخرى أشاروا فيها إلى صدور حكم في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية في القضية رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٦ ضد السيدتين بهية وزينب كريمى عبد الحميد السيوف من المطعون ضدهم وقد قضى في مواجهتهما بعدم استحقاق أولاد البطون من جميع الطبقات بما فيهم طبقة بنات الواقفين ولم تبد النيابة رأيها في هذا الدفاع مما يعتبر مخالفة للقانون ويترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن بيانات الحكم المطعون فيه تضمنت "ان النيابة العامة ممثلة في شخص الأستاذ ابراهيم النجار رئيس النيابة أصرت على رأيها السابق لإبدائه في مذكرتها المودعتين بالملف برقمي ٤ و ١٩ وهو الرأي القائل بإلغاء ما قضت به محكمة الدرجة الأولى في القضايا الثلاث الرقيمة ٤٨ سنة ١٩٥٣ ، ١٤٠٤ سنة ١٩٥٢ و ٢٣٥ سنة ١٩٥٣ وباستحقاق المستأنفين (المطعون ضدهم) في الوقفين" وفي هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه البيان الكافي لرأي النيابة العامة واسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي إذ أن تصميم عضو النيابة الذي حضر جلسة المرافعة الأخيرة على رأي النيابة السابق لإبدائه يفيد أنه قد أقر هذا الرأي وتبناه وأنه لم يجد في دفاع الخصوم ما يدعو إلى إبداء رأي جديد ويعتبر أنه صاحب هذا الرأي وتحقق بذلك الغاية التي يهدف إليها المشرع من وجوب إبداء رأي النيابة في القضية وبيان اسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي ولا يقدح في ذلك ما ورد بمحضر جلسة ١٣/٤/١٩٦١ من أن ممثل النيابة قد تمسك بالمذكرة الأخيرة وحدها إذ أن هذه المذكرة هي التي تضمنت ما استقر عليه رأي النيابة وهو نفس الرأي الذي أبدته في مذكرتها الأولى ومن ثم فإن الحكم إذ قرر أن ممثل النيابة تمسك بالرأي الوارد بالمذكرتين لم يسند إليه رأيا غير الذي أبداه — والنعي مردود في وجهه الثاني بأن القانون لم يوجب أن تبدى النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى ولا في كل وجه دفاع أو مستند يقدم فيها إذ يحمل سكوتها عن الرد على المستندات وأوجه الدفاع الجديدة على أنها لم ترفيها ما يغير رأيها الذي سبق أن أبدته وما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت هذا الرأي واسم عضو النيابة الذي أبداه على ما سلف بيانه فإن في هذا ما يفى بمقصود الشارع وتحقق به حكمة النص .

وحيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا بالنسبة لما قضى به للمطعون ضدها الرابعة (السيدة عائشة حافظ الخربوطي) لا بتناؤه على إجراءات باطلة ذلك أن عريضة استئنافها قد خلت من ذكر الصفة التي كان الطاعن الثالث (السيد أحمد فؤاد السيوف) مختصا بها في الدعوى الابتدائية الأمر الذي يعتبر معه هذا الاستئناف موجها إليه شخصيا في حين أنه لم يكن مختصا بصفته الشخصية في الدعوى الابتدائية وإنما بصفته ناظرا

على الوقف ولما كان يترتب على عدم توجيه الاستئناف إليه بهذه الصفة عدم قبوله فان محكمة الاستئناف اذ قضت بقبوله تكون قد خالفت القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود بأنه وإن كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن الثالث كان مختصا في الدعوى الابتدائية بصفته ناظرا على الوقف وأن الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها الرابعة وجه إليه دون ذكر لهذه الصفة إلا ان ما جاء بعريضة هذا الاستئناف يفصح عن أن اختصاصه فيه كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية إذ أشير في العريضة إلى موضوع النزاع وانتهت فيها المطعون ضدها الرابعة إلى طلب الحكم لها بطلباتها الواردة بعريضة الدعوى الابتدائية وقد تضمنت تلك العريضة طلب الحكم لها بطلباتها على الطاعن المذكور بصفته ناظرا على الوقف ولذلك فإن إعلان الاستئناف على الوجه الذي تم به يكون كافيا في الدلالة على أنه موجه إلى الطاعن الثالث بصفته ناظرا على الوقف — وإذ كان المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم فان كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون ومن ثم فان النعى بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون ضدهم في الوقف قد خالف الأحكام الاتهامية التي سبق صدورها من المحكمة العليا الشرعية ومحكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وهي الأحكام رقم ١٤١ سنة ٣٩ — ١٩٤٠ ، ١٤٩٦ سنة ١٩٤٩ المحكمة العليا الشرعية، ١٦٦ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية القاهرة إذ أن هذه الأحكام قضت بأنه ليس لأولاد البطون من جميع الطبقات بما فيها طبقة أولاد بنات الواقفين لصلبهما إستحقاق في وقفهما وهذه الأحكام تعتبر حجة على المطعون ضدهم لأنهم كانوا ممثلين فيها بالناظرين على الواقفين وبعض المستحقين الذين كانوا أطرافا في الخصومات التي صدرت فيها هذه الأحكام والحكم الذي يصدر في وجه ناظر الوقف أوفى وجه بعض المستحقين يتعدى إلى باقي المستحقين لأن الناظر يمثل جهة الوقف ولأنه من المقرر في مذهب الحنفية الواجب اتباعه أن المستحق

في الوقف ينتصب خصما عن الباقيين في كل ما يتعلق بتفسير شروط الواقف وكل ما تقتضيه هذه الشروط من الاستحقاق أو عدم الاستحقاق فيه ويرى الطاعنون أنه لا اعتبار لما استند إليه الحكم المطعون فيه في تبرير مخالفته لتلك الأحكام من أنها صدرت في وقف أحمد باشا السيوفى دون وقف أخيه محمد باشا السيوفى لأن هذه الأحكام قد قضت جميعها بشيء واحد هو أن إشهاد التغير في الوقفين معا المدونين في حجة واحدة قد تضمن نصوصا صريحة في الدلالة على أن الواقفين كليهما أرادا من أول الأمر إخراج جميع أولاد البطون بما فيهم أولاد بناتهما لصلبهما وفوق ما تقدم فإن الحكم الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية في القضية رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٦ قد قضى بعدم استحقاق أولاد البطون من جميع الطبقات بما فيهم الطبقة الأولى في مواجهة السيدتين بهيه وزينب كريمى المرحوم عبد الحميد السيوفى (المطعون ضدهما الثانية والثالثة) .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الاستحقاق في الوقف يؤول إلى المستحق عن الواقف فإن الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق أوفى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان طرفا في تلك الدعوى ذلك أن الأصل في حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار منها ولا يفيد غير الخصوم الذين كانوا طرفا فيها — وقد أخذ المشرع بهذا النظر في قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ نص في المادة ٦٠ منه على أن الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف إنما تكون نافذة بالنسبة لطرفيها فحسب — وهذا يفيد أن المشرع لم ير الأخذ برأى الفائلين يتمثيل المستحق لغيره من المستحقين فيما يصدر ضده من أحكام في شأن الاستحقاق في الوقف وتفسير شروطه — لما كان ذلك وكان الثابت من الحكمين السابقين الصادرين في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤١ و ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ من المحكمة العليا الشرعية أن خصوم الدعاوى الحالية لم يكونوا خصوما فيهما فإنه لا يحتاج بهما عليهما ولا يغير من ذلك أن ناظرى الوقف كانا مختصمين في الدعاوى السابقة لأن وكالة ناظر الوقف من المستحقين لا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما يبنى عليه أن الحكم الذى يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا للوقف ومنفذا لكتابه ما سببا لاستحقاق

مستحقين لم يكونوا طرفا في تلك الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم ، لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٦ أن السيدتين بهيه وزينب بنتي عبد الحميد السيوفى وإن كانتا مختصمتين فيها إلا أن النزاع الذى فصل فيه الحكم الصادر فى هذه الدعوى كان بشأن وقف أحمد السيوفى فى حين أن النزاع الحالى الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه يدور حول استحقاق السيدتين المذكورتين فى وقف جدتهما لأمهما محمد السيوفى إذ لا نزاع فى استحقاقهما فى وقف أحمد باشا السيوفى بوصف أنه جدتهما لأبيهما ومن ثم فإن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى لا يحتج به عليهما فى النزاع الراهن لاختلاف الموضوع فى الدعويتين ولا يقدح فى ذلك كون الوقفين يضمهما كتاب واحد إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلاله عن الآخر بل يظل كل منهما مستقلا عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه باعتبارهما وقفين متعددين .

وحيث إنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالنسبة لجميع الخصوم لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن مبنى السبب السابع أن الحكم الصادر فى دعوى السيد أمين فكرى وأختيه السيدتين دولت فكرى ونعمت فكرى وقع باطلا لصدوره فى دعوى غير مسموعة ولا جائزة القبول لمضى المدة الطويلة عليها المانعة من سماعها ذلك أن الحق الذى يدعيه كل منهم على اعتبار أنه آل إليه بعد وفاة والدته المرحومة السيدة شفيقة أحمد محمد السيوفى قد مضى عليه نحو عشرين عاما لأن والدتهم المذكورة توفيت سنة ١٩٣٣ على ما هو واضح من الحكمين الابتدائى والإستئنافى ولم يرفعوا الدعوى بهذا الحق المزعوم إلا فى سنة ١٩٥٢ ولما كان سكوتهم عن رفع الدعوى كل هذه المدة مع التمكن من رفعها وعدم العذر الشرعى ومع الانكار للحق المدعى به يجعلها غير مسموعة عملا بالمادة ٣٧٥ من لائحة الإجراءات الشرعية التى لا تزال معمولاً بها وكانت عناصر هذا الدفع قد ذكرت جميعها فى مرافعات الطاعنين وفى المذكرات المقدمة منهم فإنه يكون من حقهم ابداءه والاستمسك به أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه ليس في الأوراق التي قدمها الطاعنون بملف الطعن ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى ولا يغنى عن التمسك بهذا الدفع طلب الحكم برفض الدعوى لأن التمسك به يجب أن يكون بعبارة واضحة لا تحتمل الإبهام لما كان ذلك وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بخالفة شروط الواقف علاوة على تناقض أسبابه وتناقضها وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن هذا الحكم انتهى إلى أن عبارات إشهاد التغير تدل على أن الواقفين لم يقصدا إلى حرمان أولاد بناتهما وإنما أرادا حرمان من يلي هذه الطبقة من أولاد البنات مخالفاً بذلك شروط الواقف ذلك أن عبارات الإنحراج وردت في إشهاد التغير الذي سبقت الإشارة إليه وهي عبارات صريحة وقاطعة في إنحراج جميع أولاد البطون من أولاد وذرية الواقفين من وقفهما ومن ثم فإن هذا الإنحراج يشمل حتماً أولاد بنات الواقفين لصلبهما لأن النص لم يستثنيهم — ويضيف الطاعنون أن أسباب الحكم المطعون فيه جاءت متناقضة تناقضاً ظاهراً جعل أولها ينفي آخرها ويتناقض مع ما يدل عليه أولها ذلك أن المحكمة قالت فيه أن عبارة الإنحراج بقول الواقفين أنهما أخرجاً جميع أولاد البطون تفيد العموم وتنسق مع العبارة التي تلتها وهي قولهما وهم أولاد بنات أولادهما — وهذا يناقض قولهما بعد ذلك أن هذه العبارة الثانية مخصصة لعموم العبارة الأولى لأن تخصيص العام هو مسخ لعمومه وقصره على بعض أفراد .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في تفسير الشرط المختلف عليه ما يلي " وحيث أن المحكمة — على هدى ما رسمه المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من وجوب حمل كلام الواقفين على المعنى الذي يظهر أنهم أرادوه وإن لم يوافق القواعد اللغوية — تستبين المحكمة من عبارات الإنحراج والحرمان البادى ذكرها أن الأخوين الواقفين المرحومين أحمد باشا وأحمد باشا السيوفى لم يستهدفا حرمان أولاد بناتهما وإنما أرادا حرمان من يلي هذه الطبقة من أولاد البنات ولهذا عمداً إلى الإنصاح عن ذلك بقولهما . (وهم

أولاد بنات أولادهما) يؤيد هذا ظاهر هذه العبارة الذي لا يحتاج إلى تأويل ولا اجتهاد ولئن كانت هذه العبارة مسبقة بما يفيد التعميم وهو قول الواقفين (جميع أولاد البتون) فإنما ينبغي اعتبار العبارة التالية مخصصة لما أراده هذان الواقفان ليقتصر بها مدلول عبارة التعميم على بعض أفرادها فأفصحا عن هذا البعض في أسباب صيغت بها عبارة التخصيص ، هذا إذا اعتبرت كل من العبارتين متسقة مع الأخرى دون ما تعارض بينهما — أما إذا قيل بمثل التعارض بين العبارتين كانت الأخيرة منهما ناسخة للأولى وبهذا ينبغي إعمال ما أوضحه الواقفان من تفصيل لبيان من شاء حرمانهم مع إهمال العبارة الأولى لاعتبارها منسوخة بإرادة الطرفين التي لا معقب عليها — وحيث أنه لما كان ذلك فلا ترى المحكمة ثمت مبررا لمخوض في قواعد اللغة فإنه يستوى أن تكون إضافة كلمة "بنات" إلى (أولادهم) بمعنى من أو بمعنى اللام ما دامت المحكمة قد استظهرت إرادة الواقفين من جميع كلامهما وحملته على المعنى الذي يظهر أنهما قد أراده ، كذلك لا ترى المحكمة مسaire من قال من المستأنف عليهم (الطاعنين) أن كلمة (بنات) مرادفة لكلمة (إناث) فإن هذا القول مردود باستحالة قبوله في عجز عبارة الحرمان حين قال الواقفان (على أن من ماتت من بنات أولادهما وبنات الذكور من أولاد أولادهما... إلخ يكون نصيبه من ذلك لبنات إختوتهما وأخواتها ذلك بأن ليس ثمة وجود لمن يقال له (إناث الذكور) أو (إناث الإخوة) إلخ — وحيث إن المحكمة لا يفوتها في هذا المقام أن تسجل في حكمها أنه حين يختلط الأمر أو يتردد التفسير لعبارة الواقفين بين الإعطاء والحرمان لبعض أولادهم فأنشد ينبغي أن يقول القضاء كلمته على أساس ترجيح جانب الإعطاء تحقيقا لإرادة الواقفين — وحيث إن ما قال به المستأنف ضدهم (الطاعنون) مسaire للفتوى التي يستندون إليها من تعليل التعارض بخطأ الموثق في فهم مراد الواقفين بأن كتب "وهم أولاد بنات أولادهم" بدلا من أن يكتب ومنهم أولاد بنات أولادهم هذا القول مردود بأنه لا ينال من عبارة مثبتة في وثيقة رسمية هي كتاب التغير وقد حررها موظف مختص بتحريرها ومهرها الواقفان بتوقيعهما فلا يمكن الطعن عليها إلا بالطريق الذي رسمه القانون وهو الطعن بالتزوير والقول بغير ذلك فيه إهدار لكافة المحررات الرسمية وإخلال بخطر الثقة فيها" وهذا الذي أخذ به الحكم المطعون فيه في تفسير الشرط المختلف على تفسيره لا تشوبه شائبة مما ورد في سبب النعي ذلك أن المحكمة لم تخرج في تفسير

هذا الشرط وفي تقصى المعنى الذى أراده الواقف منه عما يؤدي إليه مدلول عباراته وقد جاء حكمها فى خصوص هذا التفسير مطابقا لما هو مقرر فى فقه الحنفية إذ أن مقتضى النصوص الفقهية حمل كلام الواقفين فى إشهاد التغير على أن الجملة الثانية مخصصة لعموم الجملة الأولى وقاصرة للعام على بعض أفرادها فيكون الإخراج من الاستحقاق مقصورا على ما تناولته الجملة الثانية فقط وهى لا تشمل أولاد بنات الواقفين فلا يكونون مخرجين كما أن هذا التفسير يتفق مع ما قرره علماء الأصول من أن العام يحتمل التخصيص والتأويل ويجوز قصره على بعض أفرادها سواء أكد بمؤكد أم لم يؤكد وإن مقتضى التخصيص وقوع الحكم من أول الأمر على ما تناوله المخصص إذا ظهر أن هذا هو المراد من العام وقال الأصوليون من الأحناف أن التخصيص هو قصر العام على بعض أفرادها بكلام مستقل موصول فلا يعتبر الخاص مخصصا إلا إذا كان متصلا أما المنفصل فيعتبر ناسخا عندهم وإن كان مخصصا عند غيرهم — وفى كلام الواقفين فى إشهاد التغير ورد التخصيص بجملة متصلة بما قبلها وهو قولهما "وهم أولاد بنات أولادهما" فتكون هذه الجملة مخصصة لما تناولتهم الجملة السابقة عليها ويكون الحكم قد وقع من أول الأمر على ما تناولته الجملة الثانية فقط وهى لا تشمل أولاد بنات الواقفين وهذا هو أيضا الموافق لأوضاع اللغة العربية — ولا يسوغ العدول عن الأخذ بهذا التفسير الذى تمليه النصوص الفقهية والقواعد الأصولية والأوضاع اللغوية قرارا مما قد يؤدي إليه من التفرقة فى الحرمان والإعطاء بين متساويين من أولاد البطون وجعل بعض أولاد من أخرج منهم مستحقا مع حرمان أصله لأن هذه التفرقة على فرض وجودها إنما هى وليدة إرادة الواقفين فلا معقب عليها وفوق ما تقدم ذكره فإن تفسير الشرط على النحو السالف بيانه يتفق مع القانون كما يتفق أيضا مع قواعد الفقه الأساسية التى يجب تطبيقها ذلك أنه طبقا للمادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذا كان الوقف على الذرية وكان مرتب الطبقات لا يجب أصل فرع غيره وإنما يجب فرعه هو فقط ما دام موجودا فإذا توفى الأصل انتقل إلى فرعه ما استحقه بالفعل أو كان يستحقه لو بقي على قيد الحياة — وتقضى المادة ٥٨ من القانون المذكور بتطبيق أحكام المادة ٣٢ المذكورة على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به إلا إذا كان فى كتاب الوقف نص يخالفها والمقصود بالنص المخالف فى معنى

المادة ٥٨ هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية لا يتطرق إليها الاحتمال فلا يتناول اللفظ إذ كان في دلالة على المعنى خفاء لأي سبب كان — ولما كان الثابت من كتاب الوقف أن الوقف على الذرية بعد الواقف ومرتب الطبقات وطبقا لحكم المادة ٣٢ ينتقل نصيب بنت الواقف إلى أولادها وكان النص الوارد في إشهاد التغيير مثار النزاع والذي يعتبر جزء من كتاب الوقف ومتمم له غير قاطع في الدلالة على أن الواقفين أرادوا إخراج أولاد بناتهما فإنه يجب إعمال حكم المادة ٣٢ وينبئ على ذلك أن كلا من المطعون ضدهم يؤول إليه ما يستحقه في نصيب والدته وفوق هذا فإنه من المقرر شرعا أن ما ثبت بيقين لا يرفعه ظن ولا شك ولا احتمال ولا يرتفع إلا بيقين مثله ولما كان استحقاق المطعون ضدهم في الوقف ثابتا يقينا بمقتضى كتاب الوقف الأصلي حسب إنشائه وشروطه وكان إخراجهم من الاستحقاق بمقتضى إشهاد التغيير ليس يقينا على أحسن الفروض بالنسبة للطاعنين فإنه لا يرتفع به اثبات بيقين وهو استحقاق المطعون ضدهم — وكذلك فإن من القواعد الشرعية أنه إذا دار الأمر بين الإعطاء والحرمان رجح جانب الإعطاء على جانب الحرمان — وواقع الحال في هذا النزاع أن المطعون ضدهم مستحقون بمقتضى كتاب الوقف وأن إخراجهم من هذا الاستحقاق على أوسع الفروض محتمل بمقتضى إشهاد التغيير فدار الأمر بين إعطائهم وحرمانهم فإنه يجب شرعا ترجيح جانب الإعطاء على جانب الحرمان ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على أن أولاد بنات الواقف غير مخرجين من الوقف لا يكون قد خالف القانون كما أنه لا أثر للتناقض المدعى به في أسباب الحكم ذلك أنه لا يعتبر تناقضا من الحكم تعرضه لإفترض جدلي هو وجود تعارض بين العبارتين بعد تقرير رأيه بانتفاء هذا التعارض وخلوصه إلى أنه حتى على هذا الفرض الجدلي فإن النتيجة لا تتغير .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور يبطله ذلك أنه أغفل الرد على ما ذكره الطاعنون في دفاعهم المدون بالمذكرات المقدمة منهم لمحكمة الموضوع والتي تضمنت أن الحكم المطعون فيه قد خالف نصين صريحين قاطعين في الدلالة على أن الواقفين أخرجوا جميع أولاد البطلون من وقفهما هو قول الواقفين في إشهاد التغيير تفسيرا لأولاد البطلون الذين قصد حرمانهم أنهم

أولاد جميع ذريتهما ونسلهما أى أولاد البنات من ذريتهما والذرية فقها وهرفا تشمل ولد الصلب وولده وولد وولده وإن سفل والنص الثانى ما قاله الواقفان فى إشهاد التغير من أنه إذا انقرض أولاد الظهور جميعا كان ذلك وقفا على السيد طه السيوفى ابن أخيهما وهو نص صريح فى الدلالة على أن الوقف بجميعه صادر بعد التغير منحصر فى أولاد الظهور من ذرية الواقفين وإلا لو كان للطبقة الأولى من أولاد البطون استحقاق وكان أحد من هذه الطبقة موجودا عند انقراض أولاد الظهور الذين كانوا مشاركين له فى الاستحقاق لآل إليه الوقف جميعه ولما انتقل منه شيء إلى طه السيوفى وعلاوة على ما تقدم فإن محكمة الاستئناف قد ذكرت فى أسبابها عبارات مجملة ومبهمة بل وغامضة لا تصلح لإقامة قضائها ولا تستند إلى أى دليل .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأسباب التى تسوغ التفسير الذى أخذ به وكانت هذه الأسباب مطابقة للنصوص الفقهية والقواعد الأصولية والأوضاع اللغوية على ما سلف بيانه عند الرد على السببين الرابع والخامس فإنه لم يكن بعد ذلك فى حاجة إلى الرد مستقلا على جميع ما ساقه الخصوم من حجج مناقضة لوجهة النظر التى أخذ بها — إذ فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليها التعليل الضمنى المسقط لتلك الحجج — أما ما ينعاه الطاعنون على أسباب الحكم المطعون فيه من غموض وإبهام وافتقار إلى الدليل فإنه نعى مجمل لعدم بيان مواضع هذه العيوب فى أسباب الحكم .

وحيث إن السبب الثامن وهو الأخير يتحصل فى أن قضاء محكمة النقض بتنقض الحكم الأول الصادر من محكمة الاستئناف كان قاصرا على نقض ما قضى به الحكم المنقوض فى الاستئناف المقيّد برقم ١ سنة ٧٣ ق أحوال شخصية — ولم يتعرض للإستئنافين الآخرين اللذين كانا مضمومين إلى هذا الإستئناف

ومقتضى ذلك أن تظل الأحكام الصادرة في تلك الاستئنافات قائمة إلا أن الحكم المطعون فيه قد فصل في الاستئنافات جميعا فصلا مجددا تأسيسا على أن الأحكام التي صدرت فيها قد نقضت بحكم محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن محكمة النقض إذ نقضت الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١ سنة ٧٣ ق أحوال شخصية القاهرة فإن النقض يشمل الاستئنافات الأخرى التي كانت منضمة لهذا الاستئناف وصدر فيها من محكمة الاستئناف حكم واحد هو الذي نقضته محكمة النقض .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وعباس على عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٩٢)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نيابة . "نيابة في التصرف" . "جمعيات" . "جمعية تعاونية
للساكن" .

تعاقد جمعية تعاونية للساكن مع مقاول . خلو العقد بما يفيد نيابتها صراحة أو ضمنا
عن أعضائها في العقد . انصراف أثر العقد إلى الجمعية وليس إلى الأعضاء . رفض الدفع
بعدم قبول دعوى أحد الأعضاء قبل المقاول لرفعها من غير ذي صفة استنادا إلى القول
بوجود نيابة في التصرف . خطأ في استخلاص مدلول العقد وفي ترتيب آثاره .

(ب) مقالة . "إنشاء عقد المقابلة" . "جمعيات" . "جمعية تعاونية
للساكن" .

الجمعية التعاونية وحدها صاحبة الحق في مطالبة المقاول المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته
الناشئة عن عقد المقابلة وتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بها . عدم قبول دعوى
أحد الأعضاء بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت انتقال حق الجمعية إليه بما ينتقل به
الحق قانونا . لا يكفي أداء الجمعية له بهذا الحق كي يعتبر مالكا له . وجوب ثبوت
اكتسابه الحق بالطرق المقررة في القانون لكسبه .

١ - إذا كانت الجمعية التعاونية لبناء المساكن لم تعلن - وقت إبرامها عقد المقابلة -
إنها تتعاقد مع المقاول نيابة عن أعضائها وكان لا يوجد في نصوص العقد
ما يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية بينها وبينهم فإن أثر العقد ينصرف
إلى الجمعية وليس إلى أعضائها فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع
بعدم قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية قبل المقاول لرفعها من غير ذي صفة ،

على أن العقد قد أبرم في حدود نيابة الجمعية عن أعضائها وإن ما ينشأ عنه من حقوق والتزامات يضاف إليهم فإنه يكون قد استخلص من العقد ما لا يمكن أن يؤدي إليه مدلول عباراته وقد جره ذلك إلى خطئه في تكييف العلاقة القانونية بين الجمعية وأعضائها فيما يختص بهذا التعاقد والخطأ في ترتيب آثار العقد .

٢ - متى كان إعمال آثار عقد المقاولة وفقاً للقانون يؤدي إلى اعتبار الجمعية التعاونية وحدها صاحبة الحق في مطالبة المقاول المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد وبتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بتلك الالتزامات فإنه لا يجوز قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت أن حق الجمعية في طلبه قد انتقل إليه بما ينتقل به هذا الحق قانوناً إذ لا تقبل الدعوى إلا من صاحب الحق المطلوب الحكم به ولا يكفي لإعتبار هذا العضو مالكا للحق وإذا صفة في التداعي بشأنه مجرد اقرار الجمعية له بهذا الحق إذ يجب ثبوت أنه اكتسبه باحدى الطرق المقررة في القانون لكسبه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بإلزام الشركة - الطاعنة والمطعون ضدهما الثالث والرابع متضامنين — وفي مواجهة المطعون ضده الثانى بصفته — بأن يدفعوا له مبلغ ٣٦٤٩ ج و ٥٢٠ م وقال شرحا لدعواه أنه — وهو عضو فى الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة التى يمثلها المطعون ضده الثانى — قد اختص بقطعة أرض ليقم عليها مسكنا له طبقا للنموذج حرف (ج) من النماذج الأربعة التى صممه المطعون ضدهما الثالث والرابع وقد ردت تكاليف هذا البناء بمبلغ ٣٠٩٤ ج

وأن الجمعية المطعون ضدها الثانية عهدت بإقامة مساكن أعضائها من رجال القضاء والنيابة — ومن بينها مسكنه — إلى الشركة الطاعنة بمقتضى عقد مقاوله مؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ وأشرف المطعون ضدهما الثالث والرابع على التنفيذ وبعد أن تسلم البناء من الجمعية المطعون ضدها الثانية اكتشف عيوباً فيه ومخالفات لعقد المقاوله وللأصول الفنية فرفع الدعويين رقم ٨٠٧ سنة ١٩٥٨ ورقم ١١٠٢٣ سنة ١٩٥٩ مستعجل القاهرة على الشركة الطاعنة وباقي المطعون ضدهم لإثبات حالة البناء وما فيه من عيوب ومدى مطابقتها لعقد المقاوله وللأصول الفنية وقدم الخبير الذى ندرته المحكمة تقريراً فى كل من الدعويين مبيناً فى تقريره العيوب الموجودة فى البناء وما فيه من مخالفات لشروط العقد ولما كانت الشركة الطاعنة وهى المقاول الذى أقام البناء والمطعون ضدهما الثالث والرابع وهما المهندسان واضعا التصميم والمشرعان على التنفيذ مسئولين بالتضامن عن تلك المخالفات والعيوب التى ظهرت فى البناء فقد رفع هذه الدعوى عليهم بطلب تعويضه عن الأضرار الناشئة عن ذلك وقد أقرت الجمعية المطعون ضدهما الثانية طالبات المطعون ضده الأول — ودفعت الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن عقد المقاوله قد أبرم بينها وبين الجمعية وموضوعه بناء مساكن للجمعية تتولى وحدها بيعها لأعضائها من رجال القضاء والنيابة وأنه لا شأن للشركة الطاعنة بهذا التوزيع ولا علاقة بينها وبين أعضاء هذه الجمعية تخول لهم مقاضاتها بسبب التزاماتها الناشئة عن عقد المقاوله — كما تمسكت بسبق عرض الخلاف الذى قام بينها وبين الجمعية بشأن ما ادعته الأخيرة من وجود عيوب ومخالفات لمواصفات العقد فى بناء المساكن موضوع عقد المقاوله على التحكيم وأن المحكم الذى اختاره الطرفان المتنازعان وهو المهندس محمود رياض قدم تقريراً حاسماً لكل نقط النزاع وحدد فيه ما يجب استزاله من قيمة المستخلصات النهائية وأنه لذلك لا يجوز الأخذ بتقرير خبير دعوى إثبات الحالة المخالف لتقرير المحكم — وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها تأسيساً على أن عقد المقاوله سالف الذكر يتضمن اشتراطاً لمصلحة الغير وهم أعضاء الجمعية وفى ٢٥ يونية سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثالث والرابع متضامتين بأن يدفعوا للمطعون ضده

الأول يبلغ ١٠٤٩ ج و ٥٢٠ م فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٠٩ سنة ١٩٥٨ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها وأضافت إلى دفاعها السابق أن عقد التحكيم المبرم بينها وبين الجمعية إذا صح إهدارة بوصفه تحكيميا فقد تحول إلى عقد يلزم طرفيه بالتقدير الذي انتهى إليه الخبير المحكم وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعننت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بعدم قبول دعوى المطعون ضده الأول لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن عتد المفاوضة تم بينها وبين الجمعية المطعون ضدها الثانية وإن هذه الجمعية تعاقدت بوصفها أصيلة وحساب نفسها فلا تنصرف آثار العقد إلى أعضائها ومنهم المطعون ضده الأول لأنهم لم يكونوا طرفا فيه بأنفسهم أو بمن يمثلهم وبالتالي لا يكون لهذا المطعون ضده صفة في رفع الدعوى على الشركة الطاعنة بشأن التزاماتها الناشئة عن ذلك العقد وقد رفضت المحكمة الابتدائية هذا الدفع وقضت بقبول الدعوى على أساس نظرية الإشتراط لمصلحة الغير ولما استأنفت الطاعنة هذا الحكم ناعية عليه الخطأ في القانون لعدم انطباق شروط هذه النظرية على واقعة الدعوى أقرتها محكمة الاستئناف على ذلك غير أنها رفضت الدفع على أساس آخر هو الوكالة إذ اعتبرت العقد المبرم بين الجمعية والشركة الطاعنة في ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ قد أبرم في حدود نيابة الجمعية عن أعضائها وربت المحكمة على ذلك أن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إليهم وبالتالي يحق للمطعون ضده الأول توجيه الدعوى مباشرة إلى الشركة الطاعنة — وترى الطاعنة أن هذا انتهى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع خطأ في القانون ويخالف الثابت في الأوراق ذلك أنه لم يذكر في العقد أن الجمعية أبرمته بوصفها وكالة أو نائبة عن أعضائها بل إن ديباجة العقد ومقدماته وسياق نصوصه تقطع كلها بأن تعاقد الجمعية كان بوصفها أصيلا

ولادخل لأعضائها في أية خطوة من الخطوات التي تبدأ من توقيع العقد حتى استلام المباني كما أن الجمعية هي التي بلّغت إلى التحكيم عندما لاحظت بعض المخالفات في المباني ولما رأت أن قرار المحكم لا يفيد رفعها رفعت عدة دعاوى باسمها على الشركة الطاعنة بطلب تعويضها عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك المخالفات المدعاة ومتى كان العقد وبقى أوراق الدعوى خلوا مما يفيد وجود وكالة صريحة أو ضمنية فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع على قيام هذه الوكالة يكون قد خالف الثابت في الأوراق كما أنه إذ كان للجمعية بحكم القانون شخصية معنوية وذمة مالية مستقلتين عن شخصية وذمة أعضائها فإنها لا تعتبر ممثلة لهم أو نائبة عنهم في معاملاتها مع الغير حتى ولو كانت تستهدف منها مصالحهم إذ أن النائب لا تكون له ذمة مستقلة عن ذمة الأصل ومن ثم فإن الحكم يكون مخطئاً في القانون إذ اعتبر أن تعاقد الجمعية مع الطاعنة كان بطريق النيابة عن أعضائها دون شاهد على ذلك من الأوراق ودون بيان منه للتدليل على قيام هذه النيابة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على قوله "وحيث إن المحكمة تبادر إلى القول بأنها لا تسأير محكمة الدرجة الأولى فيما ذهبت إليه من رفض الدفع المبدى من الشركة المستأنفة (الطاعنة) بعدم قبول الدعوى استناداً إلى نظرية الاشتراط لمصلحة الغير وذلك لأن الشروط اللازمة لوجود حالة الاشتراط لمصلحة الغير ليست قائمة في الدعوى الحالية والواقع من الأمر أن العقد المبرم بين الجمعية التعاونية والشركة المستأنفة في ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ قد أبرم في حدود نيابة الجمعية عن الأعضاء وأن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل عملاً بالمادة ١٠٥ من القانون المدني أي أن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأعضاء ويجوز للعضو وهو الأصل أن يطالب الغير (الشركة) بحقوقه ودون حاجة به إلى توجيه هذه المطالبة إلى نائبه أو إليه عن طريق نائبه (الجمعية) وهذه العلاقة المباشرة التي توجد بين النيابة وبين الأصل والمتعاقد مع النائب هي الخاصة المميزة للنيابة في القوانين الحديثة ... وهذا يكفي لرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إذ يكون المستأنف ضده الأول

(المطعون ضده الأول) وهو بلا نزاع عضو في الجمعية حق مباشر قبل الشركة المستأنفة في مقاضاتها، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الجمعية التعاونية قد انضمت إلى المستأنف ضده الأول في جميع طلباته " ولما كان الحكم لم يفصح عن مصدر آخر غير عقد المقاولة استمد منه النيابة التي قال بوجودها بين الجمعية وأعضائها وكان يبين من الاطلاع على هذا العقد المودع بملف الطعن أن الجمعية قد تعاقدت بوصفها أصيلاً وحساب نفسها وليس بوصفها نائباً عن أعضائها فقد وقع رئيسها وسكرتيرها المفوضان من مجلس إدارتها على العقد بوصفهما ممثلين لها بصفتها الشخصية كما نص في العقد على أن الأرض التي تعاقدت الجمعية على إنشاء المباني عليها مملوكة لها وأنها تلتزم بدفع المبالغ التي تستحق للشركة شهرياً مقابل الأعمال التي تنجزها وأشير في العقد إلى أن البنك العقاري الزراعي المصري يقوم بتمويل هذه العملية لحساب الجمعية وأن خطابات الضمان التي تعهدت بتسليمها للشركة الطاعنة صادرة من البنك لصالحها، كما تضمن العقد أن التسليم المؤقت والنهائي لكل "فيلا" يتم بناؤها يكون للجمعية وأنها صاحبة الحق في الاعتراض على ما تلاحظه من مخالفات في المباني، ومتى كان ذلك وكانت الجمعية لم تعلن وقت إبرام العقد أنها تتعاقد نيابة عن أعضائها وكان لا يوجد في نصوص العقد ما يمكن أن يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية بينها وبينهم فإن أثر العقد ينصرف إلى الجمعية وليس إلى أعضائها وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع على أن العقد المبرم بين الجمعية والشركة الطاعنة قد أبرم في حدود نيابة الجمعية عن الأعضاء وأن ما ينشأ عنه من حقوق والتزامات يضاف إليهم فإنه يكون قد استخلص من العقد ما لا يمكن أن يؤدي إليه مدلول عباراته وقد جره ذلك إلى الخطأ في تكييف العلاقة القانونية بين الجمعية وأعضائها فيما يختص بهذا التعاقد والخطأ في ترتيب آثار العقد ولا يشفع للحكم أنه أشار في ختام أسبابه إلى أن الجمعية انضمت إلى المطعون ضده الأول في جميع طلباته ذلك أنه متى كان إعمال آثار عقد المقاولة وفقاً للقانون يؤدي إلى اعتبار الجمعية وحدها صاحبة الحق في مطالبة الشركة بتنفيذ التزاماتها الناشئة من هذا العقد وبتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بتلك الالتزامات فإنه لا يجوز قبول دعوى المطعون ضده الأول بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت أن حق الجمعية في طلبه قد انتقل إليه بما ينتقل به هذا الحق قانوناً إذ الدعوى لا تقبل إلا من صاحب الحق المطلوب الحكم به

ولا يكفي لاعتبار المطعون ضده الأول مالكا للحق وذا صفة في التداعي بشأنه مجرد اقرار الجمعية له بهذا الحق إذ يجب ثبوت أنه اكتسبه باحدى الطرق المقررة في القانون لكسبه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد الإشارة الى انضمام الجمعية الى المطعون ضده الأول دون أن يبين على أى أساس حصل هذا الانضمام وسند الجمعية فيه وقد خلت أوراق الطعن الأخرى من بيان ذلك وكان ما رآه الحكم من قيام النيابة بين الجمعية وأعضائها وهو الرأى الذى تبين فسادُه قد حجبه عن بحث النظام الأسامى للجمعية ومدى حقوقها وحقوق أعضائها على المباني التى تقوم بإنشائها وبحث ما إذا كان حقها فى مقاضاة الشركة الطاعنة بسبب المخالفات التى وجدت فى المبنى المخصص للمطعون ضده الأول قد انتقل إليه أم لا فان ما ورد فى أسباب الحكم عن انضمام الجمعية الى المطعون ضده فى طلباته لا يصلح أن يكون بذاته دعامة تكفى لحمل قضائه — ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، عباس عبد الجواد ، محمد أبو حمزة مندور ، محمد صدق البشبيشي .

(٢٩٣)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٢ القضائية :

أهلية . ” عوارض الأهلية “ . بطلان . ” البطلان في التصرفات “ . ” تصرف
المعتوه “ .

تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . لا تشترط فيه — كما هو الحال بالنسبة للسفيه
وذى الغفلة — كون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ . اكتفاء المشرع باشتراط شيوع
حالة العته وقت التعاقد أو علم التصرف إليه بها ، ثبوت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف .

لم يستلزم المشرع لإبطال تصرف المعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر
ما استلزمه في إبطال تصرف السفيه وذى الغفلة من أن يكون التصرف نتيجة
استغلال أو تواطؤ بل اكتفى باشتراط شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم
المتصرف إليه بها فثبتت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف . فإذا
كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن حالة عته المورث —
المتصرف — كانت شائعة وقت تصرفه للطاعة فقد كان هذا حسيبه لإبطال هذا
التصرف طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني ولإعمال آثار
البطلان طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من القانون المذكور ولم يكن على
الحكم بعد ذلك أن يثبت علم الطاعة بحالة العته أو استغلالها لها لأن ثبوت
شيوع حالة العته يغني عن إثبات علم المتصرف إليه بها كما أن الاستغلال غير لازم
قانوناً في مقام إبطال تصرف المعتوه (١) .

(١) راجع قضا ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفني من ١٦ من ١٠٣١ . ونقض

٢١ أبريل سنة ١٩٦٦ من ١٧ من ٨٩٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة على والدها إلياس جورج فالى واتهت فيها إلى طلب الحكم بصفة أصلية بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٤/٤/١ وتسليم العقار المبيع وبصفة احتياطية برد الثمن الذى دفعته إلى البائع وقدره أربعة آلاف جنيه وأداء التعويض المتفق عليه فى العقد وقدره ألفان من الجنيهات وقالت شرحا لدعواها إن والدها المذكور باع إليها كامل أرض وبناء المنزل الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بعقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٤/٤/١ لقاء ثمن قدره أربعة آلاف جنيه قبضه وقت التعاقد وقد تضمن البند الثامن من العقد شرطا يقضى بإلزام البائع بأن يدفع للشترية (الطاعنة) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه إذا أخل بالتزام من الالتزامات التى يرتبها العقد المذكور فى ذمته ولما كان البائع قد تخلف عن تنفيذ التزامه بتسليمها مستندات الملكية وتسليم العقار المبيع فقد اضطرت لرفع هذه الدعوى طالبة الحكم لها بالطلبات سالفه البيان وإنه إذ كان قد صدر بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ حكم غيابى من محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الجرحى على والدها البائع وبتعيين الأب يوسف جوان قيا عليه وسجل طلب الجرحى فى ١٩٥٥/٥/١٠ فقد اختصمت القيم المذكور فى الدعوى ووجهت إليه الطلبات المتقدم ذكرها — ثم أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة على القيم والسيدة أديل حبيب جبران طالبة الحكم بإبطال عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٠ الصادر من والدها — إلياس جورج فالى إلى السيدة أديل حبيب — زوجة شقيق مطلق الطاعنة — ببيعها لها ذات العقار موضوع العقد المؤرخ ١٩٥٤/٤/١ الذى رفعت بشأن الدعوى الأولى وإبطال كافة الآثار المترتبة عليه وشطب جميع

التسجيلات التي تمت بشأنه مع التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الحكم رقم ١٧ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة الذى قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر للسيدة أديل حبيب وأسست الطاعنة دعوها على أن هذا العقد المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٠ صورى تم بطريق التواطؤ بين ما قديه وحدث أثناء سير الدعوى بين أن توفى المحجور عليه فاخصمت الطاعنة فيهما المطعون ضده ناجى إلياس جورج غالى - باعتباره الوارث لوالدها المتوفى وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٧ أمرت المحكمة الابتدائية بضم الدعوى بين المشار إليهما ليصدر فيهما حكم واحد ثم حكمت فيهما بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٩ (أولا) برفض الدعوى رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة (ثانيا) برفض الطلب الأصلى فى الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ الخاص بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٤/٤/١ وبإحالة الدعوى إلى التحقيق بالنسبة للطلب الاحتياطى الخاص باسترداد الثمن وبالتعويض الاتفاقى ليثبت المدعى عليه - المطعون ضده - بكافة الطرق أن حالة العته التى حجب بسببها على والده كانت شائعة أو تعلمها المدعية - الطاعنة - وقت التعاقد معه فى ١٩٥٤/٤/١ وأنها استغلت هذه الحالة لإبرام عقدها على أن يكون للأخيرة النفى بذات الطرق وأسست المحكمة الابتدائية قضاها برفض طلب إبطال عقد السيدة أديل المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٠ ورفض طلب صحة ونفاذ عقد الطاعنة المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٥٤ على أن المشتري الثانية "السيدة أديل" وقد صبقت إلى تسجيل عقدها تكون أولى بالتفضيل على المشتري الأولى - الطاعنة - التى لم تسجل عقدها وتنتقل إليها ملكية العقار المبيع بالتسجيل ولو كانت سيئة النية متواطئة مع البائع للإضرار بحقوق الطاعنة وبعد أن سممت المحكمة الابتدائية شهود الطرفين حكمت فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٠ برفض الطلب الاحتياطى - فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم الأخير لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٥٠٣ سنة ٧٧ ق وفى ١/٥/١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف - فطعن الطاعنة بطريق النقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وإذا عرض هذا الطعن على هذه الدائرة صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إنه وإن كان تقرير حالة العته لدى أحد المتعاقدين

مما يتصل بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا أنه يجب أن تكون حالة العته ثابتة لا مطعن عليها وقت التعاقد بالذات فإذا لم توجد في شهادة شهود المطعون ضده القائلين بقيام حالة العته لدى البائع وأوردت الطاعنة ملخص شهادتهم ما يقطع بوجود هذه الحالة وقت التعاقد وكانت أقوال شهودها تنبئ أن والدها لم يظهر عليه أى علامة من علامات العته وقت التعاقد أو قبله أو بعده بل كان يقظا مدركا - وكان ما اعتمد عليه الحكم المطعون فيه من قرائن لاتدل على قيام هذه الحالة وقت التعاقد وإنما بعده بآمد بعيد وكان التقرير الطبى المقدم من الطاعنة والمحرم بمعرفة الدكتور أحمد منيسى الأستاذ المساعد بكلية طب القصر العيى الذى تولى علاج المرحوم إلياس غالى - البائع - من كسر عظام الفخذ فى المدة من ١٦ يونيو سنة ١٩٥٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ يقطع بأن حالة البائع المذكور النفسية والعقلية فى هذه المدة كانت جيدة وأن تصرفاته كانت عادية فإن الحكم المطعون إذ أقام قضاءه على ثبوت قيام حالة العته بالبائع وقت تعاقد مع الطاعنة وأغفل الرد على تقرير الطبيب المذكور وعلى المخالصة المؤرخة ٤ يونيو سنة ١٩٥٤ الصادرة من المطعون ضده إلى والد الطرفين والتي قدمتها الطاعنة للتدليل على أن هذا الوالد كان متمتعاً بكامل إدراكه وقت تحرير هذه المخالصة. وإذا وصف ما أسنده إلى الوالد المتصرف من خلط فى التصرفات وتردد فيها بأنه عته مع أن هذين الأمرين لا تتوافر بهما حالة العته فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى قد استند إلى الأسباب التى أوردها هذا الحكم والأسباب الأخرى التى أضافها هو إليه ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى أنه اعتمد فى قضائه بعد أن أورد ملخص شهادة شهود الطرفين - على ما شهد به شهود المطعون ضده من أن أمارات العته ظهرت على المرحوم إلياس غالى - والد الطرفين - عقب وفاة زوجته فى يونيو أو يوليو سنة ١٩٥٣ أى قبل حصول التعاقد الذى تم فى أول أبريل سنة ١٩٥٤ بين الطاعنة ووالدها المذكور وأن هذه الحالة أخذت فى الازدياد مع مرور الزمن - كما اعتمد الحكم أيضاً على القرائن العديدة التى ساقها لتأييد ما قرره شهود المطعون ضده فى خصوص ظهور حالة العته

على والد الطاعنة في الفترة السابقة على حصول التعاقد محل النزاع واستمرارها حتى توقيع الجور عليه بسبب هذا العته - واستخلص الحكم من ذلك كله أن حالة العته التي قررها حكم الجور في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ كانت شائعة في وقت التعاقد الحاصل في أول أبريل سنة ١٩٥٤ ورتب على ذلك قضاءه بطلان ذلك العقد ونفا للفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني ولما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين ما دام لا يخرج في ذلك عما تحمله أقوالهم وكان ما استخلصه الحكم من أقوال شهود المطعون ضده هو مما تحمله هذه الأقوال ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة العته بالمورث وشيوخها وقت تصرفه إلى الطاعنة وكانت القرائن التي استند إليها الحكم المطعون فيه من شأنها أيضا أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - وكان ما استند إليه من تردد المورث وتناقضه في تصرفاته وتكرار نقضه ما يرميه منها لم يكن سوى قرينة أضافها الحكم إلى شهادة الشهود التي أخذ بها وإلى القرائن الأخرى التي أوردها وإذا كانت هذه الأدلة تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإنه لا يجوز للطاعنة أن تناقش كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها، لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعنة فيما يختص بشهادة الشهود والقرائن التي أخذ بها الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أسباب كافية لحمل قضائه وتسوغ النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يعيبه إغفاله الرد على تقرير الطبيب والمخالصة المقدمين من الطاعنة تأييدا لدفاعها الذي أطرحه الحكم - ذلك أن قيام الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لكل ما قدمه الخصوم من حجج مناقضة لهذه الحقيقة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وخطأه في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنه يشترط لإبطال التصرف الصادر من معنوه ثبوت علم المتصرف إليه بقيام حالة

العتة وقت التعاقد واستغلاله هذه الحالة وقد سلم الحكم المطعون فيه بضرورة توفر هذين الشرطين إلا أنه قضى برفض طلبات الطاعنة دون أن يستظهرهما من الأوراق ويدلل على توفرهما — كما أن شهادة شهود المطعون ضده التي اعتمد الحكم عليها لم تتعرض لهذين الشرطين وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أنزل حكما قانونيا في غير ما وضع له ودون توافر الشروط اللازمة لإثزاله مما يجعله مخطئا في القانون ومشوبا بالقصور كما أنه استند في قضائه برفض طلب استرداد الثمن والتعويض الاتفاقى على نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من القانون المدنى التى لا تلزم ناقص الأهلية إذا أبطل العقد لنقص أهليته إلا برد ما عاد عليه من منفعة بسبب تنفيذ العقد مع أنه يشترط لإعمال حكم هذه الفقرة توافر الشرطين السابقين وهما علم المتصرف إليه بقيام حالة العتة لدى المتصرف وقت التعاقد واستغلاله لها وإذ كان هذان الشرطان غير متوافرين في الدعوى فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٤٢ من القانون المدنى والقضاء تبعا لذلك برد الثمن والتعويض وإذ لم يفعل وطبق حكم الفقرة الثانية من تلك المادة فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المشرع لم يستلزم لإبطال تصرف المعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ما استلزمه في إبطال تصرف السفهية وذى الغفلة من أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ بل اكتفى باشتراط شيوع حالة العتة وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها فثبتت أحد هذين الأمرين يكفى لإبطال التصرف ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن حالة عتة المورث — المتصرف — كانت شائعة وقت تصرفه إلى الطاعنة فقد كان هذا حسبه لإبطال هذا التصرف طبقا للفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدنى ولإعمال آثار البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من القانون المذكور ولم يكن على الحكم بعد ذلك أن يثبت علم الطاعنة بحالة العتة أو استغلالها لها لأن ثبوت شيوع حالة العتة يغنى عن إثبات علم المتصرف إليه

بها — كما أن الاستغلال غير لازم قانونا في مقام إبطال تصرف المعتوه — لما كان ذلك فإن النعي بهذين السببين وقد قام جميعه على أساس أن القانون لا يكتفى بثبوت حالة العته بل يستلزم إلى جانب هذا ثبوت علم الطاعنة المتصرف إليها بهذه الحالة واستغلالها لها فإن هذا النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن ما أضافه الطاعن في مذكرته الشارحة من أسباب أخرى لم يرد ذكرها في تقرير الطعن فإن هذه الأسباب غير مقبولة لعدم ورودها في تقرير الطعن ولأنها لا تتعلق بالنظام العام .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور
السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ومسلم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ،
ومحمد صدقي البشيشي .

(٢٩٤)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) رهن . ” رهن حيازي ” . ” الرهن التجاري ” . ” نفاذه ” . إثبات .
” الإثبات بالبيئة ” . محكمة الموضوع .

نفاذ الرهن الحيازي للنقل في حق الغير . شرطه في القانون المدني تدوين العقد
في ورقة ثابتة التاريخ يحدد بها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذي
يلتص به الدين . عدم اشتراط ذلك في الرهن التجاري . الرهن ضمنا لدين تجاري
يلتص سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير بكافة طرق الإثبات . نفاذ الرهن الحيازي
في حق الغير في القانون التجاري بانتقال حيازة الشيء المرهون . عدم اشتراط
ثبوت التاريخ أو وجود عقد مكتوب لتحديد الدين . لقاضي الموضوع تقدير اتجاه
المتعاقدين إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية القائمة فعلا وقت
المقد أو اشتغال الضمان للديون المستقبلية .

(ب) محكمة الموضوع . إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . خبرة .

تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له رفض طلب
تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على أسباب مبررة له .

١ — إن ما يتطلبه القانون المدني لنفاذ الرهن الحيازي للنقل في حق الغير
من تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها مبلغ الدين المضمون بالرهن
أو الحد الأقصى الذي ينتهي إليه هذا الدين إذا لم يمكن تحديده وقت الرهن
كحالة ترتيبه ضمنا لإعتماد مفتوح أو بفتح حساب جار ، هذا الذي يتطلبه القانون
المدني لا يسري على الرهن التجاري ذلك أنه طبقا للسادة ٧٦ من القانون التجاري

بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ يثبت الرهن الذي يعقد ضمانا لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير ومن ثم فإن القانون التجارى يكتفى لتنفاذ الرهن فى حق الغير بانتقال حيازة الشئ المرهون إلى الدائن المرتهن أو من يعينه المتعاقدان وفقا للمادة ٧٧ من القانون التجارى ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن ولا تدوين هذا العقد فى أية ورقة ، ومتى كان لا يلزم وجود عقد مكتوب أصلا فإن تحديد الدين المضمون وهو ما اشترط القانون المدنى اشتمال العقد المكتوب عليه لا يكون لازما للاحتجاج بالرهن على الغير ، يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فإن الرهن التجارى للنقل يكون صحيحا ويحكم به على الغير ولو ترتب لضمان جميع الديون التجارية التى للدائن المرتهن فى ذمة المدين الراهن بغير تحديد لها وفى هذه الحالة يكون لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما إذا كانت إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية التى كانت قائمة فعلا فى ذمة المدين وقت ترتيب الرهن لحسب أو أن الضمان يشمل أيضا الديون المستقبلية .

٢ — تعيين الخبير فى الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك متى كان رفضه لطلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه لدين للطاعن فى ذمة مورث المطعون ضدهم من الثانية إلى الثامن قدره ١٠٥٧ جنيها و ٩٧٠ مليا أوقع الطاعن حجرا تحفظيا فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤ على ١٩٨ بالة من القطن زنتها ١٦٢٣ قنطارا مملوكة لهم ومودعة

من مورثهم شونة بنك مصر (المطعون ضده الأول) كما أوقع في أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ حجزاً ما للدين لدى الغير تحت يد هذا البنك ثم استصدر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أمر أداء بدينه وبصحة إجراءات الحجزين المشار إليهما — وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حصل بنك مصر على أمر من محكمة بنها الابتدائية بنقل القطن المحجوز عليه لبيعه بالبورصة ولما امتنع عن إيداع الثمن المتحصل من البيع أقام عليه الطاعن الدعوى رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٥ كلى بنها التى قضى فيها فى ١٥ من مايو سنة ١٩٥٧ بإلزام البنك بأن يودع خزانة المحكمة مبلغ ١٠٩٠ جنيناً و ٧١٠ ملياً على ذمة النزاع بينه وبين الطاعن وقد قام البنك بإيداع هذا المبلغ فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٨ وتقدم الطاعن بطلب توزيع بشأن المبلغ المودع قيد برقم ٢ لسنة ١٩٦١ كلى بنها وفى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أصدر قاضى التوزيع بمحكمة بنها الابتدائية قائمة التقسيم المؤقتة متضمنة تخصيص جميع المبلغ لبنك مصر وذلك تأسيساً على أن للبنك فى ذمة المدينين مبلغ ٥٨١٧ ج و ١٨٩ م وأن هذا الدين يعتبر ديناً ممتازاً لأنه مضمون برهن حيازى على القطن المبيع فتكون له الأولوية على ديون الدائنين العاديين ومنهم الطاعن — وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ ناقض الطاعن فى هذه القائمة وقيدت مناقضته برقم ٧ لسنة ١٩٦٢ كلى بنها وفى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة الابتدائية برفض المناقضة وتأييد قائمة التقسيم المؤقتة — فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٦٦٩ سنة ٧٩ قضائية وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن فى حكمها بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص السبب الأول ولما عرض الطعن على هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن فى أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه أسس مناقضته على أسباب من بينها أن عقد التوريد المبرم بين بنك مصر وبين مورث المطعون ضدهم من الثانية إلى الثامن والمتضمن عقد الرهن الحيازى لم يحدد فيه المبلغ المضمون بالرهن وأنه إذ كان عقد فتح الاعتماد المحور فى تاريخ عقد التوريد

قد حدد الحد الأقصى للإعتماد المضمون بالرهن بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه فإنه طبقاً للمادتين ١٠٤٠ و ١٠٩٨ من القانون المدنى لا يضمن الرهن ما زاد على هذا المبلغ من ديون البنك وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ورد عليه بأن جميع ديون البنك سواء منها ما كان ناتجاً عن الاعتماد المفتوح أو من أى عقد آخر تعتبر مضمونة بالرهن طبقاً لشروط عقد الرهن وتكون لذلك ممتازة على جميع الديون العادية ويرى الطاعن أن هذا الرأى الذى قرره الحكم المطعون فيه يخالف نص المادة ١٠٤٠ من القانون المدنى التى توجب تحديد مبلغ الدين المضمون أو الحد الأقصى الذى ينتهى إليه هذا الدين إذا ما رتب الرهن ضماناً لاعتماد مفتوح أو افتتح حساب جار وطبقاً لهذه المادة فإن الرهن الذى رتبه مورث المطعون ضدهم لصالح البنك لا يسرى بالنسبة للغير ومنهم الطاعن إلا بالنسبة لمبلغ الخمسة عشر ألف جنيه المفتوح به الاعتماد المؤرخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ والذى أشير إليه فى عقد توريد الأقطان المتضمن عقد الرهن الحيازى وذلك باعتبار أن هذا المبلغ هو الحد الأقصى الذى ينتهى إليه دين الاعتماد أما باقى الديون التى للبنك فى ذمة المورث والتى نتجت من عقود أخرى فإن الرهن لا يضمنها لأنها لم تحدد فى عقد الرهن وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الرهن ضماناً لتلك الديون على الرغم من عدم تحديدها فى ذلك العقد فإنه يكون مخالفاً للقانون ولا عبرة بما قرره الحكم المطعون فيه من أن حكم المادتين ١٠٤٠ و ١١١٧ لا ينطبق على الرهن التجارى ذلك أنه وأن كان هذا الحكم قد ورد ضمن نصوص القانون المدنى إلا أنه يسرى على الرهون التجارية لأن المواد من ٧٦ إلى ٨٠ من القانون التجارى التى تنظم أحكام الرهن التجارى ليس فيها ما يتعارض مع حكم المادتين ١٠٤٠ و ١١١٧ من القانون المدنى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا السبب من أسباب المناقضة بقوله ” ومن حيث إنه عن السبب الأول فبالإطلاع على عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ تبين أن المرحوم السعيد حسن وهبه (مورث المطعون ضدهم من الثانية إلى الثامن) تعاقد مع البنك على أن يفتح له اعتماداً بمبلغ ١٥٠٠٠ ج كما أنه بالاطلاع على عقد التعهد بتوريد الأقطان المؤرخ

في نفس التاريخ تبين أن البنك تعاقد مع المرحوم السعيد حسن وهبه على أن يقرضه البنك ١٥٠٠٠ ج وأن يوردهو للبنك ٢٥٠٠٠ قنطار قطن ونص في البند أولا على أنه مجرد إيداع البضائع لدى البنك تصبح مرهونة رهنا حيازيا وفاء لكل مبلغ يكون مدينا به للبنك ونص في البند خامسا على أن البضائع المقدمة تعتبر ضامنة لسداد أى مبلغ خلاف مبلغ الاعتماد ويكون هو مدينا به للبنك أو لأى فرع من فروعه مهما كان نوع الدين ومهما كان موعد استحقاقه ويبين من جميع هذه الشروط أن جميع البضائع التى يوردها المدين للبنك تكون مرهونة رهنا حيازيا لديه وتكون ضامنة لجميع المبالغ التى يكون البنك دائئا بها له سواء كانت ناتجة عن عقد فتح الاعتماد أم عن أى عقد آخر وسواء كانت مطلوبة للبنك أو لأى فرع من فروعه وعلى ذلك يكون قول المستأنف (الطاعن) أن الالتزام غير محدد فى عقد الرهن غير صحيح لأنه محدد بجميع المبالغ التى يحصل عليها المدين من البنك أو من أحد فروعه — وأما عن احتجاج المستأنف بالمادة ١١١٧ من القانون المدنى فإن هذه المادة تنطبق على عقود الرهن الحيازى المدنى أما عقود الرهن الحيازى التجارى — وعقد الرهن موضوع الدعوى الحالية منها — فتطبق عليها المادة ٧٦ من القانون التجارى التى نصت على أن يثبت الرهن الذى يعقد ضمنا لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو بالنسبة للغير “ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن ما يتطلبه القانون المدنى لتنفيذ الرهن الحيازى للنقل فى حق الغير من تدوين العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذى ينتهى إليه هذا الدين إذا لم يمكن تحديده وقت الرهن كحالة ترتيبه ضمنا لإعتماد مفتوح أو لفتح حساب جار — هذا الذى يتطلبه القانون المدنى لا يبرى على الرهن التجارى ذلك أنه طبقا للمادة ٧٦ من القانون التجارى بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ يثبت الرهن الذى يعقد ضمنا لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير ومن ثم فإن القانون التجارى يكتفى لتنفيذ الرهن فى حق الغير بانتقال حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن أو من يعينه المتعاقدان وفقا للمادة ٧٧ من القانون التجارى ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن بل ولا تدوين هذا العقد فى أية ورقة ومتى

كان لا يلزم وجود عقد مكتوب أصلا فان تحديد الدين المضمون وهو ما اشترط القانون المدني اشتمال العقد المكتوب عليه لا يكون أيضا لازما للاحتجاج بالرهن على الغير يؤكده ذلك ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ من أن المشرع قصد بتعديل المادة ٧٦ تجارى تحرير الرهون التجارية من القيود والشكليات التى تتطلبها المادة ١١١٧ من القانون المدني وذلك لما تقوله المذكرة من أن "مراعاة الشروط المذكورة فى هذه المادة فى الرهون التجارية تتعارض مع مقتضيات اليسر والسرعة وهى من طبيعة وخصائص الرهن التجارى للنقل" ومن ثم فإن الرهن التجارى للنقل يكون صحيحا ويحتج به على الغير ولو ترتب لضمان جميع الديون التجارية التى للدائن المرتب فى ذمة المدين الراهن بغير تحديد لها وفى هذه الحالة يكون لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما إذا كانت إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية التى كانت قائمة فعلا فى ذمة المدين وقت ترتيب الرهن فحسب أو أن هذا الضمان يشمل أيضا الديون المستقبلية — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن ديون بنك مصر التى يضمنها الرهن هى ديون تجارية ولم ينازع الطاعن فى ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت استخلاصا سائغا من نصوص عقدى الرهن وفتح الإتماد أن القطن المرهون خصص لضمان جميع المبالغ التى اقترضها الراهن من البنك وفروعه سواء منها ما نتج عن دقده فتح الاعتماد أو من أى عقد آخر وإذ تبين للمحكمة أن ديون البنك المضمونة بالرهن تستغرق جميع المبلغ المتحصل من بيع القطن المرهون بحيث لا يتبقى منه شئ يوزع على الدائنين العاديين ومنهم الطاعن فإنها وقد انتهت فى حكمها المطعون فيه إلى تأييد قائمة التقسيم المؤقتة التى خصصت جميع المبلغ موضوع التقسيم لبنك مصر فإن هذا الحكم لا يكون مخالفا للقانون وبالتالي يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه أهدر حق الدفاع ذلك أن الطاعن تمسك فى أسباب المناقضة وفى صحيفة استئنافه بأن بنك مصر المطعون ضده الأول لم يقدم ما يدل على الثمن الحقيقى الذى بيع به القطن المرهون وأن كشوف الحساب المقدمة منه لإثبات مقدار دينه فى ذمة

مورث باقى المطعون ضدهم لا يعتد بها لأنه سبق أن أقر فى الخطاب المرسل منه إلى الطاعن والمؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بأن جملة مطلوبه من هذا المورث هو مبلغ ٢٥٣٥٥ ج و ٨٥٥ م وبأن ثمن الأقطان المباعة ٢٩٣١٠ ج وبذلك يتبقى بعد سداد ديون البنك مبلغ يقرب من الأربعة آلاف جنيه وهو ما يكفى لسداد دين الطاعن وديون باقى الدائنين الذين حجزوا تحت يد البنك وطلب الطاعن من محكمة الاستئناف فى حالة عدم أخذها بدفاعة آنف الذكر تعيين خبير حسابى للاطلاع على دفاتر وحسابات البنك للتحقق من مقدار دينه فى ذمة المورث والأسعار التى بيع بها القطن المرهون فى البورصة لكن الحكم المطعون فيه أصدر هذا الدفاع إذا اكتفى بالرد عليه بأن بيع القطن تم فى البورصة يكشف رسمياً لاسبيل للطعن عليها وأن خطاب البنك المؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ — لا يمثل حقيقة دينه لأنه كانت هناك مبالغ أخرى للبنك واستحق عليها فوائد بعد تاريخ هذا الخطاب وأن المحكمة لا ترى محلاً لتعيين خبير فى الدعوى لأن الطاعن لم يوجه إلى كشوف الحساب المقدمة من البنك أى مطعن جدى ويرى الطاعن أن هذه الأسباب لا تصلح رداً على دفاعه سالف الذكر وتنطوى على إهدار لحق الدفاع إذ أن البنك لم يقدم للمحكمة أوراق بيع القطن كما أن أوراق الدعوى تقطع بأنه لم يكن أميناً فى كشوف الحساب المقدمة منه وأن الرقم الذى حدد به ديونه فى الخطاب الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وهو ٢٥٣٥٥ ج و ٨٥٥ م يمثل كل ماله فى ذمة المدين حتى تاريخ هذا الخطاب بحيث لا يكون للبنك أن يضيف إلى هذا المبلغ سوى الفوائد التى استجدت بعد هذا التاريخ وهى لا تزيد على مائة جنيه وأن ماورد فى كشوف الحساب المقدمة من البنك من أن ثمن الأقطان المباعة هو عشرون ألف جنيه يخالف ما ذكره البنك فى خطابه آنف الذكر من أن الأقطان بيعت بمبلغ ٢٩٣١٠ جنيه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما يثيره الطاعن فى سبب الطعن بقوله "وحيث إنه عن السبب الثالث فإن المستأنف (الطاعن) لم يبين الأخطاء الواردة فى كشف الحساب المقدم من البنك حتى تبين المحكمة ما إذا كان من الضرورى ندب خبير لفحصه بل إن ما قاله عن الحساب هو أنه لا يساوى الورق المكتوب عليه وهذا لا يعتبر نقداً للحساب يتعين معه ندب خبير إذا كان على المستأنف أن

يبين الأرقام التي يعارض فيها والتي تخالف الحقيقة على حد قوله أما ما ذكره في المذكرة من أن الاقطان المبيعة تساوى أكثر من ضعف المبلغ الذي بيعت به فهو قول لا أساس له لأن البيع حصل بالبورصة بكشوف رسمية لاسبيل للطعن عليها أما ما قاله من أن البنك أضاف الفوائد بعد بيع الاقطان فإن الثابت من كشوف الحساب المقدمة من البنك والتي لم يطعن عليها المستأنف بأى طعن جدى أنه حتى بعد بيع الأقطان كان البنك لا يزال دائئاً للمورث وهذا الدين يستحق عليه فوائد تأخير طبقاً لشروط عقد الرهن لإضافة الفوائد كانت طبقاً للعقد وللقانون وأما عن الخطاب الذى قدم المستأنف صورته الشمسية فإن هذا الخطاب صدر بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قبل أن يتم عمل الحساب الختامى الذى أجراه البنك وقدم عنه الكشف إلى سنة ١٩٥٧ ولذلك فإن هذا الخطاب لا يفيد شيئاً—ولما كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما نطمئن نفسه إلى ترجيحه منها ولا معقب عليه متى كان تقديره لها واستخلاصه لما استخلصه منها لا خروج فيه على ما هو ثابت بالأوراق المقدمة اليه — وكانت محكمة الاستئناف قد اطمأنت إلى كشف الحساب المقدمة إليها من البنك واطرحت اعتراض الطاعن عليها لأن هذا الإعتراض ورد بصفة عامة مجهولة ومجردا عن الدليل وودت المحكمة على استناد الطاعن إلى خطاب البنك المؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ الصادر قبل بيع القطن وتحديد ثمنه رداً سائفاً وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض الدليل على ما يزعمه من أن البنك لم يقدم إلى محكمة الموضوع الأوراق المثبتة لبيع القطن المرهون بالثمن الذى ادعاه والذى اعتمده الحكم المطعون فيه إذ كان على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من حوافظ المستندات المقدمة من البنك لمحكمة الموضوع ليثبت خلوها من تلك الأوراق — أما وهو لم يقدم صورة من هذه الحوافظ أو أى دليل آخر ينقض ما هو مستفاد من أسباب الحكم المطعون فيه من أن الكشف الرسمية الدالة على بيع القطن فى البورصة كانت معروضة على

محكمة الاستئناف فإن نعيه في هذا الشأن يكون حاريا عن الدليل — لما كان ما تقدم وكان تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المأخوذة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير فأثما على أسباب مبررة له وإذا كانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في رفض طلب الطاعن تعيين الخبير تسوغ رفض هذا الطلب فإن ما يشير الطاعن في سبب الطعن لا يعدو أن يكون مجادلة منه في تقدير المحكمة للأدلة المقدمة لها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٩٥)

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٢ القضائية :

وقف . مسجد . "شروط المسجدية" . ملكية .

ثبوت المسجدية للكان . شرطه — على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة — خلوصه
لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه . وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته . عدم خروجه من ملك
صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه .

يشترط في المسجد — على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة — خلوصه
لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه فإن كان علوا تحته سفل مملوك أو كان سفلا فوقه
علو مملوك فلا يصير مسجدا لأنه لم يخلص لله لتعلق حقوق العباد به بغير الصلاة فيه
ولأن في وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته ما ينافي تعظيمه وعلى هذا لا يخرج
من ملك صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه فله أن يبيعه
وإذا مات يورث عنه . وليست العبرة في ثبوت المسجدية للكان بقول وزارة
الأوقاف وإنما بانطباق شروط المسجد عليه بحسب أرجح الأقوال في مذهب
أبي حنيفة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد نائب رئيس المحكمة
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٢٢٤

سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة وطلبوا الحكم بفسخ عقد البذل الابتدائي المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ وإلزام المطعون ضده بأن يرد لهم مبلغ الستة آلاف جنيه الذى قبضه منهم وقت التوقيع على هذا العقد وفوائد هذا المبلغ بواقع ٦ ٪ من تاريخ قبضه — وذكر الطاعنون فى بيان دعواهم أنه بمقتضى هذا العقد تم الاتفاق بينهم وبين المطعون ضده على أن ينقل إليهم ملكية كامل أرض ومباني العمارة المملوكة له والبالغ مسطحها ٧٦٨,٥٠ مترا مربعا والكائنة بشارع قرة بن شريك رقم ٥ تنظيم بندر الجيزة وذلك مقابل قيام الطاعنين بنقل ملكية عمارتهم الكائنة بشارع الوالى بمصر الجديدة إليه وقدرت العمارة الأولى بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه والثانية بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه بفرق قدره ٣٢٠٠٠ جنيه تعهد الطاعنون بدفعه للمطعون ضده علاوة على مبلغ ٦٠٠٠ جنيه قيمة الديون المضمونة برهن تأمينى على عقارهم وقد تسلم منهم المطعون ضده مبلغ ستة آلاف جنيه خصما من فرق البذل وحدد المتعاقدان يوم أول فبراير سنة ١٩٦٠ ليسلم كل منهما للآخر العقار الذى قاىض عليه وأنه إذ كان قد ظهر للطاعنين بعد توقيع عقد البذل الابتدائي وبعد تقديم طلب الشهر عنه أن التصرف الصادر إليهم من المطعون ضده باطل لأن العمارة التى قاىض بها تشمل مسجدا تقام فيه الصلاة من سنة ١٩٥٣ مع ملحقاته من دورات المياه مما لا يجوز التصرف فيه بالبيع أو البذل وقد تعهد المطعون ضده عند تحرير عقد البذل إخفاء أمر هذا المسجد وملحقاته عن الطاعنين بدليل أنه لم يشر إليهما فى العقد عند بيان مفردات المبنى ومشمولات العمارة التى قاىض بها وكان يحق للطاعنين طلب إبطال العقد بسبب هذا الغش طبقا للمادة ٢/٤١٩ من القانون المدنى كما يجوز لهم طلب فسخ العقد بالتطبيق لنص المادة ١/٤٣٢ لوجود نقص جسيم فى المبيع فقد قاموا فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٠ بإعذار المطعون ضده بالفسخ ورد المبلغ الذى قبضه منهم ثم اتبعوا ذلك برفع الدعوى عليه بطلباتهم السابقة وتحصل دفاع المطعون ضده فى أن الطاعنين أقروا فى العقد بأنهم هائىوا عمارته معيانة تامة لا رجوع فيها وأنهم كانوا يعلمون وقت إبرام العقد بوجود المصلى مما ينتفى معه التدليس المدعى به وأن وجودها لا ينقص من العقار المقايض به لأن الانتفاع به باق على أصله من حيث عدد الأدوار والشقق والدكاكين ومن حيث الإرادة المنصوص عليه فى العقد وأن المصلى الموجود فى عمارته لا يعتبر مسجدا لتعلق حق العقار به بسبب ما فوقه من مسكن ومن ثم

لا يخرج شرعا من ملك صاحبه فله أن يبيعه وأن يبادل عليه — وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ٣١٩ سنة ٧٨ ق ولدى نظر الاستئناف طلبت وزارة الأوقاف قبول تدخلها منضمة إلى المستأنفين (الطاعنين) في طلباتهم تأسيسا على أن العقار محل النزاع أسفله مسجد يعتبر بحكم القانون تابعا للوزارة وبتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بقبول وزارة الأوقاف خصما ثالثا منضمنا للمستأنفين في طلباتهم و برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن كما قدمت وزارة الأوقاف مذكرة طلبت فيها رفض الطعن تأسيسا على ما قالته من أن الحكم المطعون فيه صحيح وموافق لحكم القانون وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي استند في قضائه برفض دعواهم إلى أن قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أوجب لاعتبار الأعيان موقوفة بلهية البر صدور إشهاد شرعى بوقفها ولم ينسثن من ذلك المساجد وأنه إذا كان لم يصدر إشهاد بوقف المسجد الكائن في عمارة المطعون ضده فإنه لا يعتبر وقفا وبالتالي يجوز له بيعه والتصرف فيه — ويرى الطاعنون أن هذا الذى قرره الحكم الابتدائي في أسبابه مخالف لما أجمع عليه فقهاء الشريعة الإسلامية من عدم لزوم الإشهاد الكتابي لوقف المسجد وأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد تبني أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص فيما تبناه من أسبابه فإنه يكون هو أيضا مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يأخذ فيما أخذه من أسباب الحكم الابتدائي بما قاله هذا الحكم في خصوص وجوب الإشهاد الشرعى لصحة وقف المسجد فلقد صرح الحكم المطعون فيه في أسبابه بأنه " لا يرى محلا للتعدي بوقف المسجد وجوازه ولو لم يصدر به إشهاد من الواقف ولا محل لإثارة النزاع في هذا الخصوص والمناضلة في صحته أو عدم صحته " ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على دعامة أخرى غير الدعامة التى أقيم عليها

الحكم الابتدائي فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول لوروده على أسباب الحكم الابتدائي التي لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مبنى السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره وخالف الثابت في الأوراق ذلك أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ما قاله من أنه يشترط للزوم المسجد ونعوجه بالتالي من دائره التعامل أن يكون خالصا لله تعالى لم يتعلق بأرضه أو بالبناء حق للأفراد غير قابل للتجزئة وأنه إذ كان المسجد الكائن بعمارة المطعون ضده التي قايس بها الطاعنين لا يتوفر فيه هذا الشرط بسبب وجود بناء للمطعون ضده فوقه مما يجعله غير خالص لله لتعلق حق الأفراد به فإنه لا يخرج عن ملك صاحبه ويكون إعدادة للصلاة رغم تبعيته للعقار قائما على التسامح من جانب المالك ويرى الطاعنون أن هذا الرأي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه محل خلاف بين فقهاء الشريعة وأن العبرة هي بما إذا كان المكان ذاته قد خصص لها بحيث لا يستطيع أحد من الناس اعتمادا على حق خاص أن يفسد أو يعطل هذا التخصيص فإنه يخرج عن ملك صاحبه ويصير وقفا فلا يجوز التعامل فيه وأنه إذ كان الثابت من التقرير الذي رفع إلى وزارة الأوقاف ومن محضر إنتقال المحكمة الاستئنافية أن تخصيص المكان الذي أعد ليكون مسجدا في عمارة المطعون ضده إنما هو تخصيص جامع شامل للعبادة والصلاة دون أن يكون لأحد حق التعرض للصلايين أو منعهم من الصلاة فإن قول الحكم المطعون فيه بغير هذا يكون مخالفا للقانون وللثابت في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "وحيث إن مقطع النزاع في الدعوى هو ما إذا كان تخصيص جزء من عقار مملوك ملكية خاصة للعبادة يخرج منه دائرة التعامل أم لا . وحيث إن الفقه تضارب في شأن المسجد وشروطه ليكون لازما لا يجوز التعامل فيه وقد جرت الأغلبية على أنه يشترط ليكون المسجد خالصا لله تعالى وبالتالي لازما لزوما يخرج منه دائرة التعامل ألا يتعلق بالأرض أو البناء حق للأفراد غير قابل للتجزئة فإذا كان فوقه أو تحته مسكن أو مبنى مستقل فإنه لا يخرج عن ملك صاحبه فله أن يبيعه وإذا مات يورث عنه واو كان قد جعل بابا إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه وكذلك

من اتخذ داخل دوره أو وسطه مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه فإنه لا يخرج عن ملكه وذلك لأن من شروط المسجد ألا يكون لأحد فيه حق المنع والمالك في هذه الحالة حق المنع فلا يكون مسجدا ويكون إعدادة للصلاة رغم تبعيته للعقار قائما على التسامح من جانب المالك فلا يكون لازما وبالتالي يكون التعامل في العقار بأكمله بما فيه الجزء المخصص للصلاة جائزا ومشروعا خصوصا وقد ثبت من المعاينة التي أجرتها المحكمة في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ أن الجزء المخصص للصلاة عبارة عن منور بعرض أربعة أمتار يقع في الناحية القبليّة من العمارّة ينتهي بحائط وأن هذا الجزء قد قام المالك ببناء سقف له بالمسح غير مستو وإنما يرتفع في مقدمته ثم ينخفض بعد ذلك وأن هذا الجزء يمتد بعد ذلك أسفل مباني العمارّة نفسها من الجهة البحرية بين الأعمدة المسح المقام عليها المباني وأنه ليس له مئذنة وله دورة مياه وأن أرضه غير مستوية وعلى هذا الأساس فهو ليس مستقلا عن المبنى بل هو جزء لا يتجزأ من المبنى وهذا المكان بحالته لم يعد أصلا لإقامة مسجد فيه وإنما أعد لهذا الغرض بعد إقامة البناء وذلك تسامحا من المالك ومن ثم فإن له حق المنع والكل من تلقى الحق منه وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة يشترط في المسجد خلوصه لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه فإن كان علوا تحته سفل مملوك أو كان سفلا فوقه علو مملوك فلا يصير مسجدا لأنه لم يخلص لله لتعلق حقوق العباد به بغير الصلاة فيه ولأن في وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته ما ينافي تعظيمه — وعلى هذا لا يخرج من ملك صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه فله أن يبيعه وإذا مات يورث عنه — لما كان ذلك وكان ما ذكره الحكم خاصا بأوصاف المصلي الكائن بأسفل عمارة المطعون ضده لا يخالف الثابت بحضر المعاينة التي أجرتها المحكمة في ٢١ مايو سنة ١٩٦١ وكان ما قرره الحكم من أن هذا المصلي لم يخرج من ملك المطعون ضده يعتبر اطراحا منه لما ورد في تقرير مندوب الوزارة من أن المصلي يصدق عليه وصف المسجد وأنه لذلك يكون تابعا لوزارة الأوقاف لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ذلك أن وزارة الأوقاف تدخلت أمام محكمة الاستئناف مقررة أنها إعمالا لحقها

المستمد من القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٠ متضم المسجد الكائن بعمارة المطعون ضده إلى إدارتها مما يفيد أنها اعتبرت هذا المكان مسجدا معدا للعبادة وبهذا يكون قد خرج فعلا من ملكية المطعون ضده بحيث لا يكون له حق التصرف فيه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفاع الوزارة آنف الذكر بقوله أن من حق وزارة الأوقاف التدخل منضمة للمستأنفين (الطاعنين) في طلباتهم دون أن يبحث أثر هذا التدخل على حقوق المتخاصمين أو يبين أثره في أمر اعتبار المكان محل النزاع قابلا للتعامل من عدمه فإن الحكم يكون مشويا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه علاوة على أن العبرة في ثبوت المسجدية للكان ليس بقول وزارة الأوقاف وإنما بانطباق شروط المسجد عليه بحسب أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة فإن الدفاع الذي ينعي الطاعنون على الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه هو دفاع أبدته وزارة الأوقاف ومن ثم فليس لغيرها أن يطعن على الحكم بسبب هذا القصور بفرض وجوده هذا إلى أن وزارة الأوقاف قد قبلت الحكم ولم تطعن فيه بالنقض وقدمت مذكرة في الطعن سلمت فيها بصحة أسباب الحكم المطعون فيه وطلبت رفض الطعن ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومباس عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندر ، ومحمد صدق البشيشي .

(٢٩٦)

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٢ القضائية :

إلزام . "تنفيذ الإلزام" . "حق الحبس" .

حبس الإلزام استنادا إلى الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الإلزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاما مستحق الوفاء . ليس للتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن يحبس التزامه استنادا إلى هذا الدفع .

يشترط لجواز حبس الإلزام استنادا إلى الدفع بعدم التنفيذ أن يكون الإلزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاما مستحق الوفاء أي واجب التنفيذ حالا فإذا كان العقد يوجب على أحد المتعاقدين أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن يحبس التزامه استنادا إلى هذا الدفع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن بصفته الدعوى رقم ١٦٧١ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي الاسكندرية طالبا الحكم بإلزامه أن يدفع له ألفي جنيه والفوائد القانونية ، تأسيسا على أنه حين التحقق بخدمة الشركة التي يمثلها الطاعن

أودع لديها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه — خفضت فيما بعد إلى ألفين — واتفقا في العقد المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٠ المبرم بينهما على أن الشركة ترد هذا المبلغ إليه بعد ثمانية أيام من انتهاء عمله في الشركة يجرى خلالها جرد البضائع وتسليمها مقابل رد المبلغ المذكور . ولما كانت الشركة قد أذرتة بالفصل ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٨ فقد أقام الدعوى رقم ٢٨١٦ لسنة ١٩٥٨ مدنى مستعجل الإسكندرية طالبا نذب خبير لجرد البضاعة وقد بان للخبير — على ما هو ثابت في تقريره — أن البضاعة مطابقة للواقع ولدقتر الجرد وإذا كانت ذمته قد برئت تبعا لذلك مما يكون للشركة لديه وحق له أن يسترد المبلغ الذى أودعه لديها طبقا للعقد المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٠ ، فقد أذرها بذلك في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ غير أنها امتنعت عن أدائه فأقام الدعوى بطلباته سالفة الذكر . دفعت الشركة الطاعنة هذه الدعوى بعدم قبولها تأسيسا على أن المطعون ضده لا يحق له استرداد مبلغ التأمين إلا بعد تسليم ما فى عهده من موجودات الشركة وإنه إذا امتنع عن تنفيذ التزامه هذا فإن دعواه تكون سابقة لأوانها . وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ألفى جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم ، وفيد استئنافها برقم ٤٦٣ الاسكندرية وبتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت برأياها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ومناقضة الثابت فى الأوراق . وفى بيان ذلك نقول أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه طبقا للاتفاق الذى تم بينها وبين المطعون ضده بالمحرر المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٠ لا يحق له استرداد المبلغ المودع منه إلا بعد أن يسلم موجودات المحل والعهد كاملتين وأنه إذ كان لم يف بالتزامه هذا وأصر على عدم التسليم بحجة أن له حق حبس ما تحت يده حتى يسترد المبلغ فإن دعواه بطلبه تكون سابقة لأوانها وقد رد الحكم الابتدائى على هذا الدفاع .

بأن عقد الاتفاق المشار إليه يلزم الشركة الطاعنة بأن ترد المبلغ خلال ثمانية أيام من تاريخ انتهاء خدمة المطعون ضده . ولما استأنفت الطاعنة هذا الحكم ناعية عليه خطأه في تفسير الاتفاق المبرم بينها وبين المطعون ضده على هذا النحو ورد الحكم المطعون فيه على هذا السبب من أسباب الاستئناف بأن ظروف الدعوى تدل على أن الطاعنة بعد أن فصلت المطعون ضده من خدمتها لم تتقدم بما يفيد أنها جادة في طلب استلام المحل وعمل الجرد وإجراء الحساب وأن هذا يدل على تعسفها مع المطعون ضده بالعمل على تأخير رد المبلغ إليه خلال الثمانية أيام المشروطة في العقد المبرم بينهما ثم أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي - وترى الطاعنة أن ما استند إليه الحكم الابتدائي في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من أن الاتفاق المبرم بينها وبين المطعون ضده في أول يونيو سنة ۱۹۵۰ يقضى بالزامها برد المبلغ خلال ثمانية أيام من تاريخ انتهاء خدمته ولولم يسلم ما في عهده ينطوي على مخالفة لشروط العقد لأن عباراته صريحة في أن التزام الطاعنة برد المبلغ لا يكون واجب الأداء إلا بعد قيام المطعون ضده بتسليم موجودات المحل والعهد التي في ذمته وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف العقد بالزام الطاعنة برد المبلغ المودع لديها قبل أن ينفذ المطعون ضده التزامه هذا وعلى الرغم من تصريحه بالامتناع عن تنفيذه بحجة أن له حق حبس ما تحت يده من موجودات الطاعنة مع أن القانون لا ينحول له هذا الحق ، فإن الحكم يكون مخطئاً في القانون . كما أنه إذ قرر أن ظروف الدعوى تدل على أن الطاعنة بعد أن فصلت المطعون ضده من عمله لم تتقدم بما يفيد أنها جادة في طلب استلام المحل وعمل الجرد قد ناقض الثابت في الأوراق وشابه القصور ذلك أن الطاعنة قدمت إلى محكمة الاستئناف خطاباً مؤرخاً ۱۸ أغسطس سنة ۱۹۵۹ مرسل إليها من المطعون ضده رداً على خطاباتها المتكررة إليه التي طلبت منه فيها تسليم ما في عهده ، وقد أعلن المطعون ضده في خطابه هذا رفضه هذه الطلبات وإصراره على الامتناع عن تسليم ما لديه من موجودات الشركة مدعياً أن القانون ينحوله حتى حبسها إلى أن يسترد المبلغ المودع منه لديها . وإذ أغفل الحكم المطعون فيه هذا المستند ولم يرد عليه أو على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص وأقام قضاءه على أساس ما حصله خطأ من ظروف الدعوى من أنها هي الممتنعة عن الاستلام فإنه يكون قد ناقض الثابت في الأوراق وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في تقريراته أن المطعون ضده انتهى في صحيفة دعواه إلى القول "بأن الشركة الطاعنة" "قد امتنعت عن أداء مبلغ التأمين إليه رغم التنبيه عليها رسمياً في ١٠/٧/١٩٥٨ وبما له من حق في حبس البضاعة تحت يده حتى تقوم الشركة بالوفاء بالتزامها فإنه اضطر لمقاضاتها طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ الألفى جنيه والمصاريف والأتعاب والفوائد القانونية" ولما كان يبين من العقد المبرم بين الطرفين في أول يونيو سنة ١٩٥٠ والمودع ملف الطعن أن الشركة الطاعنة أقرت فيه باستلامها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من المطعون ضده على سبيل الوديعة ضماناً للبضاعة التي سلمتها إليه والموجودة في المحل للبيع وأن هذا المبلغ يرد إلى المطعون ضده في ظرف الثمانية الأيام التالية لانتهاء خدمته والتي يجب خلالها مراجعة حساب العهدة بدون تأخير. وكانت هذه العبارات صريحة في أن التزام الطاعنة برد المبلغ لا يكون واجب الأداء إلا إذا قام المطعون ضده بتسليم المحل وما في عهده من البضاعة حتى تتمكن الطاعنة من مراجعتها إذ أن الغرض من إيداع المبلغ هو ضمان تسليم العهدة كاملة فإذا نفذ المطعون ضده التزامه هذا وجب على الشركة أن تنتهي من جرد العهدة ومراجعة الحسابات وأن ترد مبلغ التأمين إذا لم يظهر وجود عجز في العهدة يستوجب خصم مقابله من هذا المبلغ على أن يتم ذلك كله خلال ثمانية أيام. ولما كان يشترط لجواز حبس الإلتزام استناداً إلى الدفع بعدم التنفيذ أن يكون الإلتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاماً مستحق الوفاء أي واجب التنفيذ حالا فإذا كان العقد يوجب على أحد المتعاقدين أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل المتعاقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولاً أن يحبس التزامه استناداً إلى هذا الدفع ومن ثم فإن إعتصام المطعون ضده في صحيفة دعواه وفي الخطاب المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ المرسل منه إلى الشركة الطاعنة والذي قدمته هذه الشركة إلى محكمة الاستئناف بحقه في حبس ما تحت يده من موجودات المحل التجاري المملوك لها إلى أن ترد له المبلغ المودع منه لديها يكون على غير سند من القانون. لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن الشركة الطاعنة تمسكت في أسباب استئنافها وفي المذكرة المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف بجلسته ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٢ والمودع صورتها الرسمية بملف الطعن بأن المطعون ضده ممتنع عن تسليمها المحل التجاري والعهدة

التي في ذمته وذلك على الرغم من مطالبتها المتكررة له بتنفيذ هذا الالتزام وقدمت
للتدليل على ذلك الخطاب المرسل منه إليها في ۱۸ أغسطس سنة ۱۹۵۹ أثناء
سير الدعوى أمام محكمة أول درجة والذي يبين من أصله المودع بملف الطعن
أن المطعون ضده قد صرح فيه بأنه يرفض كل ما جاء بخطاب الشركة المؤرخ
۱۱ أغسطس سنة ۱۹۵۹ لأن من حقه قانوناً أن يحبس ما تحت يده من متعلقات
الشركة إلى أن ترد إليه مبلغ التأمين الذي تحتفظ به دون وجه حق وأنه إذا ردت
إليه الشركة هذا المبلغ وعندئذ فقط سيقوم بالتسليم — وكان الحكم المطعون فيه
قد رد على دفاع الشركة في هذا الخصوص بقوله "وحيث أنه يؤخذ من ظروف
الدعوى وملايساتها أن الشركة المستأنفة "الطاعنة" بعد أن فصلت المستأنف عليه
"المطعون ضده" من خدماتها لم تتقدم بما يفيد أنها جادة في طلب استلام المحل
وعمل الجرد وإجراء الحساب مما ألبأ المستأنف عليه أن يرفع الدعوى المستعجلة
يطلب فيها نذب خبير كي يصفى الحساب تمهيداً لاسترداد حقه من الأمانة
المدفوعة منه فضلاً عن مقاضاته لها بشأن مرتبه ومكافأته وتعويضه عن الفصل
التعسفي كل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تعسف الشركة المستأنفة
مع المستأنف عليه في العمل على تأخير رد المبلغ المدفوع كأمانة خلال الثمانية أيام
المشروطة في العقد المبرم بينهما وكان عليها أن تتقدم لاستلام المحل عقب تقديم
الخبير تقريره في الدعوى المستعجلة وأمامها القضاء تعترض أمامه إن رأت ذلك"
ولما كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يواجه الدفاع الذي
أبدته من أن عدم تسليمها المحل راجع إلى إصرار المطعون ضده على الامتناع
عن تسليم موجودات الشركة التي في عهده — على ما صرح به في صحيفة دعواه
وفي خطابه المقدم من الطاعنة إلى محكمة الاستئناف — وكان ما قرره
الحكم من أن الخبير الذي عين في الدعوى المستعجلة أظهر سلامة عهدة المطعون
ضده لا يغني عن وجوب تنفيذ المطعون ضده لالتزامه بتسليم هذه العهدة للشركة
الطاعنة حتى يحق له استرداد المبلغ منها — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
لم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص بما يقتضيه كما أغفل الرد على الخطاب
المقدم منها لتأييد هذا الدفاع وأسند إليها على خلاف الواقع أنها لم تقدم ما يفيد
جديتها في طلب استلام المحل وعمل الجرد وكان الدفاع الذي لم يواجهه الحكم
هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم
يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشير .

(٢٩٧)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ القضائية :

حجز . " حجز إداري " . " وقف إجراءات البيع " . قضاء مستعجل .
 تنفيذ " الإشكال في التنفيذ " .

وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في اشكالات التنفيذ
 ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضي في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه
 المنازعة ، ما لم يتم المتنازع بايداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة
 الحاجزة . لاحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف الإجراءات إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك
 ولولم يحصل ايداع .

يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز
 الإداري — وهي على ما أفصححت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة
 من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها
 في الحجز الإدارية — بالمادتين ٤٨٠ و ٥٣٧ من قانون المرافعات ، أن المشرع
 رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء
 كما هو الحال في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشتراط لوقف هذه
 الإجراءات — في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها — أن يقوم المتنازع
 بايداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة طالبة الحجز
 فإذا لم يتم بهذا الايداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تمضي
 في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعات .
 ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً
 للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت في أسباب

المنازعة ما يبرره إذ الخطاب في المادة ۲۷ سالف الذكر بعدم وقف إجراءات المجزوء البيع ما لم يحصل الإيداع ، موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم ذلك أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم الإيداع أو تقييد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع الإجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها^(۱)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده الأول رفع على الطاعنين والمطعون ضده الثاني الدعوى رقم ۶۶۲ سنة ۱۹۶۲ مدنى أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالباً بالحكم (أولاً) وبصفة مستعجلة بإيقاف إجراءات المجزين الإداريين المتوقعين ضده فى ۱۸ من يولييه سنة ۱۹۶۲ بناء على طلب الطاعن الأول حتى يفصل نهائياً فى موضوع هذه الدعوى (ثانياً) وبصفة عادية ببطالان المجزين الإداريين المنوه عنهما واعتباريهما كأن لم يكونا وبطلان كل ما ترتب عليهما من آثار قاتلاً فى تبيان دعواه أنه تنفيذاً للسادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ استولت وزارة الإصلاح الزراعى فى أول نوفمبر سنة ۱۹۵۴ على أطيان زراعية مساحتها ۲۵۶ ف و ۵ ط و ۲۱ س من أملاك مورثه المرحوم حسين سليمان فوده — وهو القدر الزائد على الحد الأقصى الذى يحق للمالك الاحتفاظ به — وقد ظل المطعون ضده الأول وشقيقه باعتباريهما وارثين للمالك الأصل — يضعمان اليد على هذا القدر من أول نوفمبر سنة ۱۹۵۴ حتى آخر

(۱) راجع: قض ۲۴ يونيو سنة ۱۹۶۵ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ۱۶ ص ۸۰۲ .

أكتوبر سنة ١٩٥٥ — كما استمر واضع اليد على مساحة قدرها ٣٠ ف و ١٧ س من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ حتى تاريخ رفع الدعوى وأنه بتاريخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٢ أوقع الإصالح الزراعي حمزين إداريين على المواشى والخاصات والمذقولات الميينة بمحضرى هذين الحمزين والمملوكة للطعون ضده الأول وفاء لمبلغ ٤١١٤ ج قيمة حصته في الايجار المستحق عن الأطيان المذكورة ومن ثم فقد رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بالطلبات المنوه عنها مستندا في طلب بطلان الحمزين المذكورين إلى أنهما توقعا دون سبق إعلان أو التنبيه عليه بالدفع طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٤٦٠ من قانون المرافعات — علاوة على أن ذمته بريئة من دين الإيجار المذكور إذ أنه بالنسبة لأجرة ال ٢٥٦ ف و ٥ ط و ٢١ س فقد سقط الحق في المطالبة بها بالتقادم لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها في أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٥ من القانون المدنى وبالنسبة لأجرة ال ٣٠ ف و ١٧ س فقد وفاها كاملة حتى سنة ١٩٦٠ — ١٩٦١ الزراعية — ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣١٧ سنة ١٤ ق المنصورة ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من رفض إيقاف البيع موضوع الحمزين الموقعين في ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٢ المنوه عنهما بصحيفة الاستئناف وإيقاف هذا البيع حتى يفصل في موضوع الاستئناف — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وقد حدد لنظره جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف إجراءات البيع دون أن يقوم المطعون ضده الأول بإيداع المبلغ المحجوز من أجله قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن المادة ٧٢ من قانون الجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ — تقضى بمرىان أحكام المادة السابعة والعشرين منه على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد أوجبت هذه المادة الأخيرة على من يتازع في حجز إدارى توقفه الإدارة —

إن هو أراد أن توقف الإدارة أو القضاء إجراءات التنفيذ المتخذة قبله — أن يقوم بإيداع المبلغ المحجوز من أجله ويخصمه لدين الجهة الحاجزة قبل رفع منازعته التي يتعين عليه أن يرفعها خلال ثمانية أيام من الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل وترى الوزارة الطاعنة أن حكم هذه المادة هام يشمل جميع المنازعات مهما كان سببها وسواء أكانت موضوعية أو مستعجلة وأيا كان رافعها وسواء كان المحجوز عليه أو الغير — ولا مبرر لاستثناء المنازعات التي ترفع للقاضي المستعجل من حكمها كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه خطأ لأنه مهما قيل في استقلال الطلب المستعجل واختلاف طبيعته عن الطلب الموضوعي واختلاف سلطة القاضي في الفصل فيه تبعاً لذلك فإنه لا يمكن تجريد الطلب المستعجل من التبعية للطلب الموضوعي وتضيف الوزارة الطاعنة أنه مهما كان مبلغ الصحة في النظر الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه فإن المنازعة التي كانت معروضة عليه قد توافرت فيها صفة المنازعات التي ذكرتها المادة ٢٧ واستوجبت فيها الإيداع للقضاء بوقف البيع إذ هي في شقها الموضوعي منازعة في أصل المطلوبات لأن المطعون ضده الأول أقامها على أساس من الإدعاء بعدم استحقاق الإيجار المحجوز عن أجله ومن ثم فقد كان واجباً على المحكمة أن ترفض وقف البيع الذي طلب بطريق التبعية طالما لم يقيم المطعون ضده الأول بالإيداع الذي استوجبه المادة ٢٧ سالف الذكر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بوقف البيع فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجزاء الإداري والذي تقضى المادة ٧٢ منه بإسريان حكمها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وإن نصت على أنه لا توقف لإجراءات الجزاء والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوبات أو بصحة الجزاء أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الجزاء، إلا أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم قيام المنازع بالإيداع أو تقيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحال وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن المادة ٢٧ حددت ما يتخذ في حالة وجود منازعات قضائية وهي مادة مأخوذة من قانون

المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الجوز الإدارية - والإحالة إلى قانون المرافعات في هذا الصدد تنصرف إلى مواده الخاصة بإشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به وبدهوى الاسترداد - وإذا كانت المادة ٤٨٠ مرافعات تقضى بوقف التنفيذ لمجرد رفع الإشكال إلا إذا رأى المحضر المضى فيه على سبيل الإحتياط وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يتمه قبل أن يصدر القاضي حكمه في الإشكال كما توجب المادة ٥٣٧ وقف البيع إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة ، وكان يبين من مقارنة المادة ٢٧ أنفة الذكر بالمادتين المذكورتين ومما ورد في المذكرة الإيضاحية سالفه الذكر أن المشرع تقديرا منه للسرعة والضمان الواجب توافرها في الجوز الادارية رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مرتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشتراط لوقف هذه الإجراءات في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها أن يقوم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الجوز فإذا لم يتم بهذا الإيداع ، كان لهذه الجهة على الرغم من رفع المنازعة للقضاء أن تمضى في إجراءات البيع والحجز إلى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره إذ الخطاب في المادة ٢٧ بعدم وقف إجراءات الجوز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم على ما يبين من مقارنة هذه المادة بالمواد المأخوذة هي منها على النحو السالف بيانه فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع الاجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها وليس في الأخذ بهذا النظر تعطيل لحكم المادة ٢٧ إذ للجهة الحاجزة أن تمضى في إجراءات البيع حتى غايتها على الرغم من رفع المنازعة إلى القضاء ما دام لم يصدر فيها حكم بالوقف . وبذلك يتحقق غرض الشارع من توفير السرعة والضمان اللذين أراد توفيرهما للمحجوز الادارية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى هذه النتيجة لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

السنة السابعة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدد	إختصاص
		<p>١ - شرط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى ، قضاء كل من الجهتين بإختصاصها أو بعدم إختصاصها . إنتهاء التنازع بقضاء إحدى الجهتين دون الأخرى بإختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ... ٤ تنازع ٢ ٤٧٥</p> <p>٢ - صدور حكم واحد من جهة القضاء العادى بعدم الاختصاص . عدم توافر صورة التنازع السلبى الذى تختص بالفصل فيه محكمة تنازع الاختصاص .</p> <p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٦/١٥) ... ٥ تنازع ٣ ٩٦٧</p> <p>حكم</p> <p>محكمة تنازع الاختصاص ليست جهة طعن . عدم امتداد ولايتها إلى تصحيح الأحكام .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ... ٤ تنازع ٢ ٤٧٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>دعوى</p> <p>إجراءات رفع الدعوى :</p> <p>“ طلب الإعفاء من الرسوم القضائية ”</p> <p>الطالب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم لا ترفع به الدعوى .</p> <p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ ق “تنازع اختصاص” — جلسة ١٥/٦/١٩٦٦) ...</p>
٩٦٧	٣ تنازع	<p>محكمة تنازع الاختصاص</p> <p>إختصاصها :</p> <p>(راجع القاعدة رقم ٤ ص ٤٧٥ — العدد الثاني)</p>

٢ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للواد المدنية والتجارية

أولا - تنازع

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	إختصاص
		<p>إختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض :</p> <p>١ - "التنازع بشأن تنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية" المقصود بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية الأحكام التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها . صدور حكيم متناقضين من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتبعان جهة القضاء العادي . عدم قبول طلب الفصل في النزاع بشأن تنفيذها .</p> <p>(الطلب رقم ٢ لسنة ٣٤ ق تنازع - جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ١٤٠٥٠</p> <p>٢ - "دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم"</p> <p>دوائر الأحوال الشخصية المشكلة طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية . اعتبارها من دوائر المحاكم وتابعة لها .</p> <p>(الطلب رقم ٢ لسنة ٣٤ ق تنازع - جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ١٤٠٥٠</p>

ثانيا - عدول عن مبدأ سابق

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	اختصاص
		<p>طلبات رجال القضاء :</p> <p>”إختصاص محكمة النقض“</p> <p>جواز الطعن في قرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . الأقدمية وهي من الحقوق الأصلية لرجال القضاء لم تتناولها المادة ٩٠ من هذا القانون بالإستثناء من قاعدة جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشئون قضاة أمام الدائرة المدنية لمحكمة النقض . نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار التعيين شاملا لما يستتبعه من تحديد الأقدمية . النص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .</p> <p>(الطن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق ”رجال القضاء“ - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ... ١١ ع. ٥٢</p>
		<p>إستئناف</p> <p>نطاق الاستئناف :</p> <p>نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن إستئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية مالم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظير له في الأحكام الخاصة بالنقض .</p> <p>(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩) ... ١٨ ع. ٥٣</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	حكم
		الطعن في الأحكام :
		الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع :
		١ - مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه إستقلا لا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦) ١٨ ١٤٠٥٣
		٢ - قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خير لتقدير مقابل الريع . في شطره الأول حكم قطعى حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالنقض استقلا لا في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦) ١٨ ١٤٠٥٣
		قضاة
		تعيين المحامين في وظائف القضاة :
		شرط صلاحية تعيين المحامين في وظائف القضاة هو ممارستهم المحاماة فعلا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . مدة استبعاد المحامي من الجدول قاطعة لشرط التوالى . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ "رجال القضاة" ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٩) ١١ ١٤٠٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية :

جواز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . الأقدمية وهي من الحقوق الأصلية لرجال القضاء لم تتناولها المادة ٩٠ من هذا القانون بالاستثناء من قاعدة جواز الطعن في القرارات المتعلقة بشئون القضاة أمام الدائرة المدنية لمحكمة النقض . نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ المضافة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار التعيين شاملا لما يستتبعه من تحديد الأقدمية . النص مستحدث لا يعمل به إلا من وقت صدوره .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ... ١١ ع. ٥٢

محاماة

استبعاد اسم المحامي من الجدول : " أثره "

ممارسة المحامي عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول .
ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبي . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدة المقررة لاستحقاق المعاش .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) ... ١١ ع. ٥٢

نقض

ميعاد الطعن :

قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خير لتقدير مقابل الريع . في شطره الأول حكم قطعي حسم النزاع في شق

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		من الموضوع . جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوماً من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ .
١٨	١٤٠٥٣	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		بطاق الطعن .
		نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها .
		حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالاستئناف . لا نظيره في الأحكام الخاصة بالنقض .
١٨	١٤٠٥٣	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

ثالثا - الأحكام الصادرة في المواد المدنية

والتجارية ومواد الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(أ)
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		راجع حكم :
٩٧٧	٣٤٠٥٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
		(ب)
		بطلان
		راجع حكم :
٩٧٧	٣٤٠٥٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
		(ح)
		حكم
		بيانات الحكم :
		إغفال الحكم الابتدائي إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي
		في القضية . عدم تنبيه محكمة الاستئناف إلى هذا الإغفال .
		تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لمجمله . لا بطلان .
٩٧٧	٣٤٠٥٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د)
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مناطه .
		اتحاد الخصوم والموضوع والسبب . الأحكام النهائية الصادرة
		قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية
		على الوقف . تذاذها بالنسبة لطرفيها .
٩٧٧	ع. ٣٥٧	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
		(و)
		وقف
		الإستحقاق في الوقف :
		١ - إستحقاق ولد من مات بعد الدخول في الوقف .
		قصره على نصيب والده من أبيه ولا يستعداه إلى نصيب
		من مات من إخوة والده من غير ولد . إنتقال هذا النصيب
		للإخوة الأحياء .
٩٧٠	ع. ٣٥٦	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
		٢ - المباداة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
		مراد الشارع منها . قيام الفرع مقام أصله . وهو لا يرد
		إلا على الإستحقاق الأصلي والآيل الذي تناوله المستحق بالفعل .
٩٧٠	ع. ٣٥٦	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٩٧٠	٣٤٠٥٦	٣ - المسادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . لأشأن لها بنصيب العقيم . إعمال شرط الواقف إن وجد مخالفا . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
٩٧٧	٣٤٠٥٧	٤ - إنشاء الوقف . دلالة على أن من مات عقيما من العتقاء المعينين بأسمائهم في الإشهاد ينتقل نصيبه للأحياء منهم . من مات قبل العقيم لا يستحق في نصيبه . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
٩٨٥	٣٤٠٥٨	٥ - شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والإستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل حيا . نطقه . أثره . قصر استحقاق ولد من مات قبل الدخول في الوقف على نصيب والده من أبيه لا يتعداه إلى نصيب من مات من إخوة والده من غير ولد . انتقال هذا النصيب للإخوة الأحياء . (الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
<p style="text-align: center;">شرط الواقف :</p> <p style="text-align: center;">"تفسيره"</p> <p>الدرجة الجعلية . معناها . ذو الدرجة الجعلية الذي أقامه الواقف مقام أبيه المتوفى قبل الاستحقاق لا يقوم مقامه في وصف الإخوة حقيقة ولا في وصف الدرجة أو الطبقة . (الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...</p>		
٩٧٠	٣٤٠٥٦	وراجع الاستحقاق في الوقف . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
٩٧٧	٣٤٠٥٧	(والطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...

٣ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية
١ - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ق)
		قانون . قضاة
		قانون
		سريان القانون من حيث الزمان :
		١ - إلغاء قاعدة قانونية وحلول قاعدة أخرى محلها .
		تعلق القاعدتين بأوضاع قانونية تكونت في لحظة واحدة .
		سريان القاعدة الجديدة بأثر رجعي منذ نفاذها مع وقف سريان
		القاعدة القديمة . تكون الأوضاع القانونية خلال فترة زمنية
		متداخلة بين قاعدتين قانونيتين . فض التنازع بينهما : عدم
		تطبيق القاعدة الجديدة بأثر رجعي يحسم الوضع المتكون في الماضي
		وعدم الاستمرار في تطبيق القاعدة بأثر ممتد على الوضع الذي يكون
		قد تكون بعد إلغائها . يستثنى من ذلك : النص على رجعية
		القاعدة الجديدة أو امتداد القاعدة القديمة . أو بتنظيم المشرع
		لقواعد التنازع الزمني .
١٥١٨	٤٢١٢ ع	(الطلب رقم ٤ لسنة ٢٤ ق - "رجال القضاء" جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - التشريعات المتعلقة بالقانون العام - فيما عدا القوانين الجنائية - تسرى بأثر فوري مباشر . تدرج فيها التشريعات التي تنظم علاقة الموظف بالسلطة العامة سواء بالنسبة للعاملين المدنيين في الدولة أو في هيئات أخرى تنظمهم قوانين خاصة .
١٥١٨	٤٤٢١٢	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق - "رجال القضاء" جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦) ...
		٣ - الأصل هو احتساب العلاوة الدورية للمستشارين من تاريخ تعيينهم في درجاتهم . صدور القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ بتغيير المدة الزمنية التي تفصل بين العلاوات الدورية يجعلها سنة بدلا من سنتين . نسخ هذا الأصل بالقدر اللازم لتطبيق قواعد الانتقال وإرساء حكم القانون الجديد .
١٥١٨	٤٤٢١٢	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق - "رجال القضاء" جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦) ...
		التفسير التشريعي :
		الأثر الرجعي للقانون :
		النص القانوني الجديد . عدم إنعطاف أثره على الماضي ما لم ينص على مريانه إستثناء بأثر رجعي أو كان نصا مفسرا للنص القديم .
٢٧	١٤٠١	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق - "رجال القضاء" - جلسة ١/١٨/١٩٦٦) ...
		حجية المذكرة الإيضاحية :
		استثناء حكم من أصل عام لا قوام له بغير نص . ذكر هذا الاستثناء في المذكرة الإيضاحية رغم حذف النص الذي كان يقرره . سهو لا يؤبه له .
١٥١٨	٤٤٢١٢	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق - "رجال القضاء" - جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استدراك الخطأ المادى أو المطبعى :
		حجته :
		تصويب الخطأ المادى أو المطبعى . إعتباره جزءاً من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته . تجاوز الاستدراك هذا النطاق وانطواؤه على تغيير فى النص المنشور لفظاً ومعنى . لاجية له ولا أثر له بالنسبة للنص الأصيل الذى يتعين إعمال أحكامه .
٢٧	١٤١	(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٨/١/١٩٦٦)
		قضاة
		أقدمية :
		١ — تحديد أقدمية من يعينون فى وظائف القضاة من بين محامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم فى الدرجات المماثلة . أمر جوازى بلجهة الإدارة . تعيين عدد منهم فى وظائف القضاة بقرار واحد وتمائل ظروفهم . على جهة الإدارة أن تلتزم الأقدمية — فيما بينهم — التى كانوا عليها فى الجهة التى كانوا يعملون فيها .
		(الطلبات رقم ٥ لسنة ٢٨ ، ٤٢ لسنة ٢٩ ق... ، "رجال القضاء" —
١٥٠٩	٤٤٢١٠	جلسة ٨/١١/١٩٦٦)
		٢ — تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم فى وظائف القضاء أو النيابة من تاريخ تعيينهم فى الدرجات المماثلة . أمر جوازى تمارسه جهة الإدارة فى حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .
		(الطلبان رقمى ١٨ لسنة ٢٩ ، ٣٥ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" —
١٥١٤	٤٤٢١١	جلسة ٨/١١/١٩٦٦)
		وراجع :
١١	١٤٠٥٢	(الطلب رقم ١٤ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٦/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		العلاوة الدورية :
		” استحقاقها “ :
		١ - القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤ . النص على العمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ . مريانه بأثر فوري . مضى أكثر من سنة على آخر علاوة منحت قبل العمل به . العلاوة الممنوحة استنادا لهذا القانون تعتبر مستحقة من الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ واستبعاد أن تعتبر مستحقة في تاريخ سابق على نفاذه . القول بذلك يؤدي إلى تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي .
١٥١٨	٤٤٢١٢	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق ” رجال القضاء “ - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		٢ - العلاوة الدورية الممنوحة طبقا للقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤ في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ - علاوة عادية مؤثرة من حيث تاريخ استحقاقها على ما يليها من علاوات دورية مستقبلية . لازم ذلك استحقاق العلاوة الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاق العلاوة الممنوحة طبقا للقانون المذكور .
١٥١٨	٤٤٢١٢	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق ” رجال القضاء “ - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢) ...
		٣ - الأصل هو احتساب العلاوة الدورية للمستشارين من تاريخ تعيينهم في درجاتهم . صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ بتغيير المدة الزمنية التي تفصل بين العلاوات الدورية يجعلها سنة بدلا من سنتين . نسخ هذا الأصل بالقدر اللازم لتطبيق قواعد الانتقال وإرساء حكم القانون الجديد .
١٥١٨	٤٤٢١٢	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق ” رجال القضاء “ - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المعاش والمكافأة :
		استقالة القاضي لا يترتب عليها سقوط حقه في المعاش أو المكافأة . تسوية أيهما على أساس آخر مرتب سواء كان إنتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أم لأي سبب آخر . (الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ... ١ ع ١ ... ٢٧
		تعيين المحامين في وظائف القضاة :
		راجع :
		(العلن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٩/١/١٩٦٦) ... ١١ ع ٥٢ ... ١١
		(ك)
		كادر رجال القضاء
		"العلاوات الدورية"
		تطبيق كادر رجال القضاء . عدم سريان كادر الموظفين العام . إستحقاق العلاوة الدورية بعد مضي سنتين من وقت انطباق كادر رجال القضاء . (الطلب رقم ٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ٣/٥/١٩٦٦) ... ٩٩٧ ع ٣٣ ... ٩٩٧
		(م)
		معاش . مكافأة
		راجع قضاة :
		(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٨/١/١٩٦٦) .. ١ ع ١ ... ٢٧

٢ — الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إجارة . أحوال شخصية . إختصاص . إدارة قضايا الحكومة . إرث . إستئناف . إستيلاء . أشخاص إعتبارية . إشكالات التنفيذ . إصلاح زراعي . إعتناء مصرفي . إعدار . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . إلتزام . إلتماس إعادة النظر . أمر أداء . أملاك حكومية . أموال عامة . أهلية . أوراق تجارية .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ — عماله . إلتزام رب العمل بأن يقدم إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد . تخلفه عن تنفيذ هذا الإلتزام . إتخاذ موقف الإنكار وطلبه ندب خبير حسابي للإطلاع على دفاتره وتقدير كمية الأقطان التي قام المطعون عليه بتوريدها . رفض هذا الطلب . لا قصور .
١٥١	١٤٢١	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع طرق الإثبات :
١٥٤٣	٤٤٢١٥	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
١٧٧٠	٤٤٢٥٥	(والطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٢ — العيب الخفى بالمبيع . إفتراض عدم علم المشتري به . ضمان البائع هذا العيب ما لم يثبت علم المشتري بالعيب وقت تسليم المبيع . على البائع عبء هذا الإثبات .
١٥٥٢	٤٤٢١٧	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠)
		٣ — قواعد عبء الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . مثال .
١٧٣٥	٤٤٢٤٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		إجراءات الإثبات :
		(١) ضم أوراق .
		أوراق الدعوى . كفايتها لتكوين عقيدة المحكمة . عدم التزامها بضم أوراق استجابة لطلب أحد الخصوم .
٦٦٦	٤٤٢٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢٣ ق — "أحوال شخصية" ١٩٦٦/٣/٢٣)
		(ب) تعيين خبير :
		راجع خبرة .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
٢٠٣٠	٤٤٢٩٤	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ج) استجواب الخصم :
		١ - للخصم أن يطلب استجواب خصمه . محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها . لها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٠٨	٢٤ ٩٧ ...	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ...
		٢ - استخلاص محكمة الاستئناف أن العقد بيع وليس سندا بالمدىونية وأنه لم يحصل تفاسخ عنه . مفاد ذلك أنها رأت كفاية أدلة الدعوى دون حاجة إلى إتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات باعتبار ذلك بيانا ضمنيا بسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم .
٧٥٧	٢٤ ١٠٢ ...	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) ...
		(د) الإحالة إلى التحقيق .
		١ - إجراء التحقيق . ليس حقا للخصوم . سلطة محكمة الموضوع . رفض الطلب . حسبها بيان أسبابه .
٦٦٦	٢٤ ٩٢ ...	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...
		٢ - طلب إجراء التحقيق . سلطة محكمة الموضوع . عدم حاجتها إليه . رفضه . بحث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى . ترجيح ما تظمن المحكمة إليه . استخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٦٦٦	٢٤ ٩٢ ...	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
١٣١٤	٣٤١٨١	٣ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير دواعي الإحالة إلى التحقيق بشهادة الشهود طالما أن الإثبات بالبيئة جائز قانونا . لا على المحكمة إن هي لم تضمن حكم التحقيق الأسباب التي دعمتها إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢)
		(٥) تكليف الخصم بتقديم مستند : عدم تقديم الخصم الورقة المشتركة بينه وبين خصمه رغم تكليفه بتقديمها . حق المحكمة في أن تأخذ أو لا تأخذ بقول خصمه فيما يتعلق بشكل الورقة أو موضوعها . جواز الإحالة إلى التحقيق لإثبات صحة هذا القول . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
١٣٥٩	٣٤١٨٨	طرق الإثبات : (١) الإثبات بالكتابة : ١ — تقدير قيام المانع الأدبي أو المادي من الحصول على دليل كتابي يستقل به قاضي الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائغة قيام مانع مادي حال دون الحصول على دليل كتابي على إنقضاء الالتزام . إثبات هذا الانقضاء بالبيئة والفرائن . جائز قانونا . (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)
٥٥	١٤٧	٢ — عقد النقل البحري من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته إستثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبيئة في المسائل التجارية . مشاركة إيجار السفينة . وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحري . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
٧١	١٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ — وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة . (م ٤٦ من قانون التجارة) عدم جواز إثبات شركة التضامن بين أحد طرفيها بغير الكتابة . اشتراط التقنين المدني القائم الكتابة لانعقاد الشركة يقتضى بالضرورة لزومها للإثبات .</p> <p>في العلاقة بين الشركاء والغير : لا يجوز للشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة . للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .</p> <p>(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)</p>
١٨٢	١٤ ٢٤	<p>٤ — التزام الكتابة في إثبات قيام شركة التضامن في الماضي بعد القضاء ببطلانها لعدم إستيفائها الشكل القانوني محل خلاف في الرأي . الرأي بجواز إثبات هذه الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية يشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا . لا أثر للبطلان على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة الحكم بالبطلان (م ٢/٥٠٧ مدني)</p> <p>عدم البدء في تنفيذ الشركة قبل الحكم ببطلانها لاستيفاء الشكل القانوني وعدم مزاوتها أي عمل من أعمالها . عدم اعتبارها "شركة فعلية" . إنتفاء علة عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان في هذه الحالة .</p> <p>(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)</p>
١٨٢	١٤ ٢٤	<p>٥ — النص في السند على أن يكون الإيصال الدال على السداد محررا بخط الدائن . المقصود منه اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الإيصال موقعا عليه من الدائن . ليس بلام أن يكون صلب الإيصال محررا بخطه .</p> <p>(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p>
٧٤٠	٢٤ ١٠٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — توقيع البائع على العقد بختمه بنفسه أو تكليفه شخصا آخر بالتوقيع عليه بهذا الختم في حضوره ورضاه . الأمران سواء إذ في الحالين يعتبر التوقيع صادرا من البائع . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢) ... ١٣١٤ ٣٤١٨١
		٧ — جواز الاتفاق على اعتبار البيانات التي يقدمها أحد الخصوم حجة على الآخر . (الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨) ... ١٥٤٣ ٤٤٢١٥
		٨ — إثبات أن عقد البيع يخفى رهنا . جوازه بكافة الطرق بين المتعاقدين . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦) ... ١٧٧٠ ٤٤٢٥٥
		٩ — حق الغير في إثبات ما يخالف الثابت كتابة بكافة الطرق . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦) ... ١٧٧٠ ٤٤٢٥٥
		وراجع عقد . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١) ... ٧١ ١٤٩
		وإثبات ... البيئة . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧) ... ١٥٩٢ ٤٤٢٢٣
		الإدعاء بالتزوير : راجع تزوير . (الطن رقم ١٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦) ... ١٣٩٩ ٣٤١٩٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”حجية الأوراق العرفية“
٧١	١٤٩	١ — للرسائل والبرقيات حجية الورقة العرفية في الإثبات متى كانت الرسائل وأصل البرقيات موقعا عليها من مرسلها . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
٢٢١	١٤٩	٢ — إنصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص . شرطه أن يكون إنتقال ملكية الشيء إليه لاحقا لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص عالما بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ . (الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٦)
٦١٨	٢٤٨٦	٣ — الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقدم الصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقدم . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٦)
٧٤٠	٢٤١٠٠	٤ — ليس لمدعى التزوير الذي ينكر صدور الورقة كلها منه والتي نزل المطعون ضده عن التمسك بها أن يستدل بشيء مما حوته . له أن يتمسك بما لم يتناوله الطعن بالتزوير . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)
٧٤٠	٢٤١٠٠	٥ — النص في السند على أن يكون الإيصال الدال على السداد محررا بخط الدائن . المقصود منه اشتراط الدليل الكتابي على السداد بأن يكون الإيصال موقعا عليه من الدائن . ليس بلام أن يكون صلب الإيصال محررا بخطه . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)

رقم المصنف	رقم القامدة والعدد	
		٦ - للوارث الإكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع لمورثه دون الطعن بالتزوير أو إتخاذ طرق الإنكار صراحة . نفى العلم مع حلف الوارث اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ مدني . زوال قوة الورقة - مؤقتا - في الإثبات . على الخصم المتمسك بها إقامة الدليل على صحتها باتباع إجراءات المادة ٢٦٢ مرافعات .
١٠٩٩	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		٧ - التقرير البحري له حججته في الإثبات إلى أن يثبت العكس . شرط ذلك . تقديمه في اليوم التالي لوصول السفينة وتحقيق ما جاء به ومطابقته على دفتر يومية السفينة بمعرفة الجهة المقدم إليها .
١١٢٩	٣٤١٥٣	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٨ - تمسك الخصم بخطاب صادر من خصمه إلى آخر . خضوع ذلك لتقدير القاضي تبعا للظروف التي صدر فيها .
١٣٥٩	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٩ - تقديم صورة عرفية من الحكم الذي يستند إليه الخصم في دفاعه . لا يغني .
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		١٠ - شرط صحة الورقة العرفية . توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع . المنازعة في صحة ورقة تحمل توقيعاً ببصمة إصبع وآخر ببصمة ختم . استخلاص الحكم أن مصدر الورقة قد وقع عليها . كفاية ذلك . النعي على الحكم بالقصور لعدم تعيينه طريقة التوقيع . غير منتج .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		وراجع . إثبات : البيئة .
١٥٣٠	٤٤٢١٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) البيئة :
٦٦٦	٢٤٩٢	١ — الشهادة . "إخبار صادق" في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الترجيح بين البيئات واستظهار واقع الحال . سلطة محكمة الموضوع . سبيلها إعطاء الخصم الحق في إثبات عدم صحة بيئته خصمه . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٢ — عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على تفاصيل الواقعة . كفاية ورودها على ما يؤدي إلى الحقيقة فيها . (الطن رقم ٦٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
١٥٨٢	٤٤٢٢١ "المانع الأدبي أو المادي"
		١ — تقدير قيام المانع الأدبي أو المادي من الحصول على دليل كتابي يستقل به قاضي الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائغة قيام مانع مادي حال دون الحصول على دليل كتابي على انقضاء الالتزام . إثبات هذا الانقضاء بالبيئة والقرائن . جائز قانونا . (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)
٥٥	١٤٧ "في المواد التجارية"
		١ — ذكر سبب الالتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيقي ومعدوم . عدم جواز إثباته بغير الكتابة إذا كان الالتزام مدنيا لمخالفة ما اشتمل عليه دليل كتابي . جواز ذلك للإثبات بكافة الطرق إذا كان الالتزام تجاريا . جواز إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي بغير الكتابة في المواد التجارية . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)
١٥٩٢	٤٤٢٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ — نفاذ الرهن الحيازي للنقول في حق الغير . شرطه في القانون المدني تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يحدد بها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذي ينتهي إليه الدين . عدم اشتراط ذلك في الرهن التجاري . الرهن ضمانا لمدين تجارى يثبت سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الغير بكافة طرق الإثبات . نفاذ الرهن الحيازي في حق الغير في القانون التجاري بانتقال حيازة الشيء المرهون . عدم اشتراطه ثبوت التاريخ أو وجود عقد مكتوب لتحديد الدين . لقاضي الموضوع تقدير اتجاه المتعاقدين إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية القائمة فعلا وقت العقد أو اشتغال الضمان للديون المستقبلية .
٢٠٣٠	٤٤٢٩٤	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		”مبدأ الثبوت بالكتابة“
		١ — تقدير وجود مبدأ ثبوت بالكتابة في الورقة مما تستقل به محكمة الموضوع . تمسك الخصم باعتبار ورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . إغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب إطراحها إياه . قصور .
١٠٣٥	١٤٠	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		٢ — عدم جواز إثبات عبورية سبب الالتزام الثابت بالكتابة — فيما بين المتعاقدين — إلا بالكتابة . جواز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة تعززه البينة أو القرائن .
١٠٣٥	١٤٠	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال . لا يشترط في المحرر ليكون مبدأ ثبوت بالكتابة ما يشترط في الدليل الكتابي الكامل من بيانات . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٦) ١٤٠٩ ٣ع١٩٥
		”الوقائع المادية“ وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . (الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ٩٣٨ ٢ع١٢٩
		”الإثبات من الغير“ ١ - اعتبار المشتري من الغير في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر . له إثبات الصورية بكافة الطرق . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦) ١٢٧١ ٣ع١٧٤
		٢ - توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه دون ذكر لعنوان الشركة . قرينة على أنه يعمل لحسابه لا لحساب الشركة . للغير المتعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات . (الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠) ١٦٥٥ ٤ع٢٣٤
		٣ - احتواء العقد على نصوص دالة على تنجيذه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية . جواز إثبات ذلك بكافة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطرق . التحايل على مخالفة قواعد الإرث . اعتبار الوارث في هذه الحالة في حكم الغير .
١٧٣٠	٤٤٢٤٨	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤)
		وراجع : غير .
١٥٣٠	٤٤٢١٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		”إثبات التزوير“
		توقيع المطعون عليه الورقة على بياض . حصول الطاعن على الورقة ممن سلمت إليه بطريقة ما وإثباته فيها الإقرار المدعى بتزويره . اعتبار الواقعة تزويرا لاختيانة أمانة . لا يشترط لإعتبار الواقعة تزويرا الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الإحتيال . يكفي الحصول عليها بأية طريقة كانت . جواز إثبات التزوير المدعى به بطرق الإثبات كافة .
١٣٩٩	٣٤١٩٣	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
		”التحايل على القانون“
		احتواء العقد على نصوص دالة على تمييزه لا يمنع الوارث من الطن عليه بأنه يخفى وصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق . التحايل على مخالفة قواعد الإرث . اعتبار الوارث في هذه الحالة في حكم الغير .
١٧٣٠	٤٤٢٤٨	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) القرائن :
		١ - القرائن القانونية
		”حجية الأمر المقضى“
		١ - حجية الشيء المقضى فيه . مناطها . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب . طلب إنقاص الأجرة لعدم تركيب مصعد في العين المؤجرة في دعوى وطلب تنفيذ التزام المؤجر بتركيب المصعد في دعوى أخرى . اختلاف الدعويين موضوعا وسببا . (الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ٢٢١ ٢٩ ع ١٤
		٢ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا . (الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ٥٥٨ ٢٧٦ ع ٢
		٣ - إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم مريانه على الكافة . حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٣/١٦) ... ٥٩٨ ٨٣ ع ٢٤
		٤ - حجية الأحكام . نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ... ٦٥٦ ٩١ ع ٢٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - اتخاذ الحكم من صورية إجراءات التقاضي التي انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلاً على صورية العقد صورية مطلقة . ليس في ذلك إهدار لحجية الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفاً فيها . حجية الأحكام مقصورة على أطرافها .</p> <p>(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٩٥ ع ٢٤ ٦٩٥</p>
		<p>٦ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبباً من هذه الأسباب كان في استطاعته إبدائه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استناداً إلى هذا السبب .</p> <p>دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . اقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .</p> <p>(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ... ٢٣ ع ٢٤ ٨٩٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ — جواز الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الاتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول .
		الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين .
٩٦٢	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٨ — اختلاف موضوع دعوى الحراسة عن موضوع دعوى الإشكال في التنفيذ . تقدير الجدل في النزاع يختلف في كل من الدعويين عن الأخرى . قضاء الحكم السابق في دعوى الإشكال بعدم جدية النزاع لا يمنع القضاء المستعجل في دعوى الحراسة من العود إلى بحث الجدية في تلك المنازعة من جديد . شرط حجية الأمر المقضى اتحاد الدعويين خصوما ومحلا وسببا .
١١٢١	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		٩ — استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى . مسألة موضوعية .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		القرينة الواردة في المادة ٩١٧ مدنى :
		١٠ — القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى . شروطها . احتفاظ المورث الذى تصرف لأحد ورثته بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . وجوب استناده في ذلك إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٣٥	٤٤٢٤٩	٢ — القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . شروطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . سلطة قاضي الموضوع في التحقق من توافر هذه الشروط والتعرف على حقيقة العقد . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		”قوة الأمر المقضي“
١١٨٩	٣٤١٦٣	١ — القضاء النهائي . حوزته قوة الأمر المقضي فيما يفصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها . (الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
١٨٥٥	٤٤٢٦٧	٢ — قضاء المحكمة في أسباب الحكم في دعوى إخلاء المحل المؤجر طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن العقد المبرم بين المدعي عليه وآخر ليس عقد بيع جدد وإنما هو تنازل عن الإيجار . إرتباط المنطوق بالإخلاء بالأسباب إرتباطا وثيقا . هذا القضاء متى صار نهائيا يحوز قوة الأمر المقضي ويمنع من التنازع في هذه المسألة في أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم . (الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
		٢ — القرائن القضائية :
٥٧٧	٢٤٧٩	١ — سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن . استدلال الحكم على توافر صفة التاجر بقرائن يكل بعضها بعضها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٢ — قرائن . شهادتها . منها ما هو أقوى من البيئة والإقرار . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
٦٦٦	٢٤٩٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من قرائن متى كان استنباطه سائغا . المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدل موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٥ ع ٢٤ ٦٩٥
		٤ — رفض المحكمة إجراء التحقيق اعتمادا على قرائن متسائدة . لا تجوز المجادلة في النتيجة بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها . (الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ١٧٥ ع ٣٤ ١٢٧٩
		وراجع حجية الأوراق العرفية : (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ١٨٨ ع ٣٤ ١٣٥٩
		٥ — تقدير القرائن القضائية من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة مؤدية إلى الدلالة التي استخلصها هو منها . إقامة الحكم بتزوير ورقة على قرائن مجتمعة . ليس للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨) ٢٦٦ ع ٤ ١٨٤٦
		وزاجع إثبات ... البينة : (الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٠) ٢٣٤ ع ٤ ١٦٥٥
		(د) الإقرار :
		١ — الإقرار الناشئ عن خطأ في فهم الشرط . لا عبء به ولا يعول عليه . (الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ٧٢ ع ٢٤ ٥١٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — إنكار الحق . عدم الإقرار به . كفايته .
٦٥٦	٩١ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٣ — الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي ينطوي على تصرف قانوني . وجوب استناده إلى توكيل خاص .
١٦٩٤	٤٤٢٤٠ ع ٤	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٤ — عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة وتنفيذ الحكم الصادر بها . عدم اعتباره لإقرارا ضميا بالحق المتنازع عليه قاطعا للتقادم .
١٧٠٥	٤٤٢٤٢ ع ٤	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		٥ — النيابة المتبادلة المفترضة بين المدينين المتضامنين . مداها . في التقنين المدني الحالي كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم . في التقنين السابق كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفع وما يضر إلا ما يزيد من عبء الإلتزام . إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد اكتمال مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين .
١٧٠٥	٤٤٢٤٢ ع ٤	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		٦ — الإقرار . حق محكمة الموضوع في استخلاصه من عبارات العقد . أثره . قطع التقادم .
١٩٨٥	٤٤٢٨٩ ع ٤	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
		”مضمونه“
		الإقرار قضائيا كان أو غير قضائي . مضمونه . نزول المقر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه . تصرف قانوني

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠١٩	٣٤١٣٨	من جانب واحد يشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات . الإقرار المشوب بالتدليس قابل للإبطال . للمقرر الرجوع فيه . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)

” الإقرار غير القضائي ”

١٤٤٢	٣٤٢٠١	الإقرار الصادر في قضية أخرى ليس إقرارا قضائيا ملزما . هو من قبيل الإقرار غير القضائي . تقديره متروك إلى محكمة الموضوع . إذا رأت عدم الأخذ به وجب عليها أن تبين الأسباب التي دعتها إلى ذلك . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)
١٣٥٩	٣٤١٨٨	(والطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

(هـ) اليمين :

” اليمين المتممة ”

٥٥	١٤	٧	الدليل الناقص الذي يكمل باليمين المتممة . عدم اشتراط أن يكون كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . جواز أن يكون بينة أو قرائن يرى فيها القاضي مجرد مبدأ ثبوت عادي . (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)
----	----	---	--

إجارة

التزامات المؤجر :

١ — الأصل تنفيذ الإلتزام عينا . يستثنى من ذلك أن
يكون التنفيذ مرهقا للدين . جواز الإقتصار على دفع تعويض
تقدي مالم يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما . المادة ٢٠٣/٢
مدني .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		انتفاء الارهاق . قصور الحكم في بحثه . مثال في التزام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة .
٢٢١	٢٩ ع ١	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ - التزامات المؤجر في القانون المدني القديم سلبية . عدم التزامه بالمصروفات النافعة إلا إذا وجد اتفاق بشأنها .
١٠٦٤	١٤٤ ع ٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		الالتزامات المستأجر :
		١ - الأجرة تقابل الانتفاع . دفع الأجرة مؤخرًا لا مقدما
		مالم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة أو عرف في شأن تعيينها . قاعدة موضوعية قررتها المادة ٣٨٠ من القانون المدني الملغى . لم تتضمن هذه المادة قرينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة .
٨٩٤	١٢٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٢ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الإيجار . عدم تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخالفة للقانون .
٨٩٤	١٢٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		المصروفات التي ينفقها المستأجر :
		١ - إنفاق المستأجر مصروفات على إصلاح البور وإحياء الموات بالأرض المؤجرة . مصروفات نافعة وليست ضرورية .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		لأجل لتطبيق قاعدة الإثراء بلا سبب لوجود عقد بين الطرفين ، وانتفاء افتقار المستأجر .
١٠٦٤	١٤٤ غ ٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠) وراجع ذات الطعن في التزامات المؤجر .
		٢ — تصريح المؤجر للمستأجر بإقامة بناء — على نفقته — فوق العين المؤجرة مع إلتزامه بأداء عوايد المباني التي تستجد . سكوت الطرفين عن بيان مصير هذه المنشآت . ملكيتها للمستأجر طوال مدة الإجارة . أيلولتها للمؤجر عند انتهاء عقد الإيجار . حق المستأجر في إزالتها قبل انتهاء الإيجار مع إعادة العين المؤجرة لحالتها الأصلية . ليس للمؤجر في هذا الفرض طلب الإزالة . قواعد الالتصاق المقررة في القانون المدني لا تتعلق بالنظام العام ويجوز الاتفاق على تعديلها . تصريح المؤجر بالبناء مع إلتزام المستأجر بدفع الضريبة العقارية عليه يتضمن قبول المؤجر تأجيل إعمال أحكام الالتصاق .
١٢٥١	١٧٢ غ ٣	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		٣ — إقامة المستأجر — بترخيص من المؤجر — مبان فوق العين المؤجرة . دخول هذه الإنشاءات في نطاق العين المؤجرة . خضوعها لأحكام القانون الخاصة بالمباني التي يقيمها المستأجر على العين المؤجرة مالم يكن هناك إتفاق يقضى بغير ذلك ولا يلزم لذلك تحديد أجرة مستقلة بالإضافة إلى الأجرة المتفق عليها . جواز إعفاء المؤجر المستأجر من أية أجرة إضافية عن انتفاعه بالبناء الذي أحدثه هذا المستأجر على نفقته . إعتبار الأجرة المتفق عليها هي المقابل لإنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد .
١٢٥١	١٧٢ غ ٣	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٤ - المستأجر الباني - في ظل القانون المدني الملغى - في العقار المؤجر بتصریح من المالك في منزلة الباني في أرض الغير بحسن النية ويأخذ حكمه . انطباق المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . هذا النظر قنته القانون القائم في المادة ١/٥٩٢ . التزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفق في المنشآت أو ما زاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت .	
(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦) ٥ - إقامة المستأجر منشآت في العين المؤجرة في ظل القانون المدني القديم . انطباق قواعد الإلتصاق . للمالك الخيار بين طلب إزالة البناء أو إبقائه . عدم ترتب ضرر على إقامة المنشآت . لامصلحة للمؤجر في طلب إزالتها إلا عند إنقضاء الإيجار .	١٢٥١ ع ١٧٢
(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ٦ - إقامة المستأجر بناء في الأرض المؤجرة بغير رضا المالك في ظل القانون المدني القديم . حق المالك في تملك البناء أو طلب إزالته عملاً بأحكام الإلتصاق . إختيار المالك للإزالة . بقاء البناء ملكاً لمن أقامه حتى يزيله . عدم أحقية المالك في المطالبة بأجرة عنه .	١٣٥٩ ع ١٨٨
(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) الدعوى الناشئة عن عقد الإيجار : "تقدير قيمة الدعوى" طلب المؤجر إزالة المباني المنشأة بالعين المؤجرة من الطلبات الناشئة عن عقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بمجموعها .	١٣٧٣ ع ١٨٩
(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)	١٣٧٣ ع ١٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لإيجار الأماكن :
		١ - المادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون ، أما الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز الاستئناف فيجوز الطعن فيه بالنقض .
١١٣٩	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٢ - الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأعلى المقرر بمقتضى المادة الخامسة من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا يعتد به . إخراج الحكم لهذا الشرط يعتبر قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور والقوانين الملحقه به . عدم قابليته للطعن عليه بالاستئناف .
١١٣٩	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٣ - القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمن قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد إلغاء حكم المادة ٤/١٥ من ذلك القانون . المقصود من النص هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية - في حالات معينة - أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتهائية فيما يتعلق بالاستئناف .
١١٣٩	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٤ - الحكم الذي يصدر من دوائر الإيجارات بتحديد القيمة الإيجارية طبقا للمادة السادسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . آثره . بطلان الاتفاق الخاص بالأجرة دون مساس بشروط العقد الأخرى .
١٢١٦	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	
		٥ - إحداث المستأجر مباني في العين المؤجرة . النزاع حول زيادة الأجرة مقابل هذه المباني استنادا إلى الاتفاق بين الطرفين أو إلى أحكام الإلتصاق . خضوعه لأحكام القانون المدني .
١٣٧٣	٣٤١٨٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)
		٦ - العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة أو غير ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . الحكم في المنازعة وفقا لأحكام القانون المدني . خضوع الطعن فيه للقواعد العامة .
١٣٧٣	٣٤١٨٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)
		٧ - قضاء المحكمة في أسباب الحكم في دعوى إخلاء المحل المؤجر طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن العقد المبرم بين المدعى عليه وآخر ليس عقد بيع جدك وإنما هو تنازل عن الإيجار . ارتباط المنطوق بالإخلاء بالأسباب إرتباطا وثيقا . هذا القضاء متى صار نهائيا يحوز قوة الأمر المقضى ويمنع من التنازع في هذه المسألة في أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم .
١٨٥٥	٤٤٢٦٧	(الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٦٦)
		التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن :
		١ - لئالك - بالنسبة للامكن المؤجرة التي ينطبق عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا حصل التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح منه ولو خلا عقد الإيجار من النص المانع منهما .
١٨٥٥	٤٤٢٦٧	(الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - التنازل عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لالتزاماته. المستأجر المتنازل - فيما يختص بحق الانتفاع بالعين المؤجرة - في مركز المحيل في ضمان هذا الحق ولو كان التنازل بعوض . خضوعه لقواعد ضمان حوالة الحق لا قواعد ضمان البائع . إلتزام المستأجر المتنازل - طبقاً للمادة ٣١٠ مدني - برد ما استولى عليه مقابل حق الانتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصاريف ولو وجد إتفاق يقضي بغير ذلك .
١٨٥٥	٤٤٢٦٧	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
أحوال شخصية		
دعوى الأحوال الشخصية :		
(١) الإختصاص بقضايا الأحوال الشخصية .		
تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو تنظيم داخلي للحكمة . عدم تعلقه بالإختصاص النوعي . إثارة مسألة متعلقة بالوقف أمام الدائرة المدنية . وقف الدعوى حتى يفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية . خطأ .		
١٣٨٤	١٩٠٣	(الطعن رقم ٤٧/٤٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
وراجع هيئة عامة . إختصاص		
٥	١٤٥١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) تدخل النيابة العامة :
		١ - القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . إعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم سريان حكم المادة ١٠٦ مرافعات في شأنها .
٦٦٦	٩٢ ع ٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...
		٢ - وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية . إبداء الرأي فيها . مثال .
٧٦٤	١٠٣ ع ٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ..
		٣ - رأى النيابة . خلوا الحكم من "بيان" . لا بطلان .
١٩٠٠	٤٦٧٥ ع ٤	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)
		٤ - تصميم عضو النيابة بجلسته المرافعة على الرأى السابق إبدائه في مذكرة . مفاده . بيان إسم عضو النيابة والرأى الذى أبداه فى الحكم . كفايته .
		عدم وجوب إبداء النيابة رأيا فى كل خطوة من خطوات الدعوى .
١٩٩٦	٤٦٩١ ع ٤	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		(ج) "نظر الدعوى"
		وقف الدعوى المطروحة على المحاكم الوطنية بسبب إثارة مسألة متعلقة باستحقاق أحد الخصوم فى وقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . زوال سبب وقف الدعوى بإلغاء المحاكم الشرعية .
١٣٨٤	١٩٠ ع ٣	(الطعن رقم ٤٧/٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القانون الواجب التطبيق :
		١ - الشريعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقاً لما هو مدون باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة أولاً ورد بالقوانين الخاصة . عدم النص في تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .
٧٨٢	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		٢ - مسائل الأحوال الشخصية . الحق والدعوى به . تطبيق نصوص اللائحة الشرعية وأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وما وردت بشأنه قواعد خاصة في قوانينها .
٧٨٢	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		٣ - الشريعة الإسلامية . هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الملتزمين الطائفة والملة .
٧٩٢	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ..
		٤ - مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . اختلاف الطائفة والملة . صدور الأحكام فيها طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ولما ورد باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . اتحاد الطائفة والملة . تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الإسلام .
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . تحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق . إتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما . مناطه .
٨٨٩	٢٤١٢١	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ...
		الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية :
		(١) إصدار الحكم .
		صدور الأحكام باسم ولي الأمر . المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من نص مقابل . النص في الإعلان الدستوري على صدور الأحكام باسم الأمة . نطاقه .
٥١٥	٢٤٧٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ...
		(ب) بيانات الحكم .
		إغفال الحكم الابتدائي اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . عدم تلبية محكمة الاستئناف إلى هذا الإغفال . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لمجمله . لا بطلان .
٩٧٧	٣٤٥٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٥/١٤) ...
		وراجع :
١٩٩٦	٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية :
		١ - الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال شخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . استئنافها . خضوعه للواد الخاصة به في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥١٥	٢٤٧٢ ...	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٩)
		٢ - تفويت ميعاد الاستئناف أو قبول الخصم . إفادة المحكوم عليه من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد . شرطه . أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . مثال .
٥١٥	٢٤٧٢ ..	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٩)
		٣ - استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . اعتباره مرفوعا بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد .
١٤٨٠	٣٤٢٠٦ ...	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩)
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		ديانة :
		١ - الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان . بواعثه ودواعيه . عدم البحث في جديتها .
١٧٤	١٤٢٣ ...	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — إقرار الزوجين في وثيقة الزواج بخلوهما من الموانع الشرعية والقانونية ومنها أن يكون الزوج مسيحياً والزوجة مسلمة. القضاء بإسلام الزوج وإسناده إلى تاريخ زواجه بمسلمة. استخلاص موضوعي سائق.
١٧٤	٢٣ ع ١٤	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١/١٩٦٦) —
		ردة :
		ردة . حكمها . وجوب الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها . دعوى الفرقة . عدم اعتبارها من منازعات الزواج .
٧٨٢	١٠٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٣/١٩٦٦) —
		الزواج :
		الزواج الفاسد :
		"أثره" .
		الزواج الذي لا يحضره شهود . زواج فاسد . حكمه . ثبوت النسب بالدخول الحقيقي .
١٨١١	٢٦٢ ع ٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٧/١٢/١٩٦٦) ...
		نسب :
		١ — نسب . ثبوته .
		٢ — دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . أن يكون المدعى عليه بالنسب حياً وليس فيما تهيل النسب على الغير .
٧٧٢	١٠٤ ع ٢	(٢٠١ الطن رقم ١٦ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٣/١٩٦٦) —

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — نسب . ثبوته في جانب المرأة . ثبوته في جانب الرجل . سن اليأس . مناطه . معرفته بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن . (الطن رقم ١٦ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
٧٧٢	٢٤١٠٤	٤ — دعوى النسب . سماحها بمجرد . محله . أن يكون النسب المتنازع فيه مما يصح إقرار المدعى عليه به ويثبت باعترافه وليس فيه تحميل للنسب على الغير . مثال . التناقض فيها . يغتفر . دعوى النسب . سماحها ضمن حق آخر . محله . أن يكون مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ولا يثبت باعترافه وفيه تحميل للنسب على الغير . التناقض فيها لا يغتفر . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩)
١٤٨٠	٣٤٢٠٦	٥ — دعوى النسب . بقاؤها على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية . جواز إثباتها بالبينة . (الطن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ ...)
١٨١١	٤٤٢٦٢	طلاق وفرقة :
		دعوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين . اختصاص . المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . فرقة . ردة . حكمها . وجوب الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها . دعوى الفرقة . عدم اعتبارها من منازعات الزواج . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
٧٨٢	٢٤١٠٥	

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		الإرث :
١٧٤	١٤٢٣	١ - الردة من موانع الإرث . المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/١/١٩) ...
٣٣٧	١٤٤٧	٢ - وفاة المحبني عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح . (الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
١٠٨٣	٣٤١٤٧	٣ - إسهاد الوفاة والوراثة . حجة ما لم يصدر حكم على خلافه . إنكار الوراثة . مناطه . صدوره من وارث . بيت المال . لا يعتبر وارثا . أيلولة التركات إليه باعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك . إغفال حجية الإعلام في مواجهة بيت المال . مخالفة للقانون . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/٥/١١) ..
١٤٨٠	٣٤٢٠٦	(والطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩) ...
		الحسبة :
		الحسبة . فعل ما يمتسب عند الله . من فروض الكفاية . صدورها عن ولاية شرعية أضغها الشارع على كل من أوجبها عليه . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
٧٨٢	٢٤١٠٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”دعوى الحسبة“
		دعوى الحسبة . عدم تقييدها بشرط الإذن أو التفويض من ولي الأمر .
٧٨٢	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		الولاية على المال :
		١ — وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه . ليس من الغير . اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقادم هذه الدعوى بمخمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ...
		٢ — تقادم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصي أو القيم بمخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . إنطباق هذا التقادم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهائها ومنها دعوى الحساب إذا لم يكن الوصي أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ...
		٣ — إجراء الوصي القسمة الرضائية بغير الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية . عدم الاحتجاج بالقسمة على القصر في هذه الحالة ولو كان الوصي قد تعهد بالحصول على هذا الإذن وقصر في ذلك .
١١٠٦	٣٤١٥٠	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ولاية الأب .
		أب . ولايته . شمولها النفس والمال . تقييدها بالنظر والمصلحة . عدم الإنفاق على أولاده . عدم العناية بهم . سوء معاملتهم . سوء القدوة وسوء التوجيه . سبب جواز سلب ولايته أو الحذف منها أو وقفها .
١٤٣٧	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢) ...
		الولاية على النفس :
		راجع للولاية على المال "ولاية الأب" :
١٤٣٧	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢) ...
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		ديانة :
		١ - تغيير الطائفة أو الملة . اتصاله بحرية العقيدة . أثره . تحققه بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية . عدم توقفه على إخطار الطائفة القديمة .
٦٨٥	٢٤ ٩٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ...
		٢ - تغيير الطائفة أو الملة . عمل إرادى . أثره . شرطه .
٧٩٢	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
		القانون الواجب التطبيق :
		راجع أحوال شخصية (دعوى الأحوال الشخصية) .
٧٩٢	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
٨٨٩	٢٤١٢١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

إختصاص

إختصاص محكمة تنازع الإختصاص :

١ - شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى . قضاء كل من الجهتين باختصاصها أو بعدم اختصاصها . إلتهاء التنازع بقضاء إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .

(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ... ٤ تنازع ٤٧٥

ع ٢

٢ - صدور حكم واحد من جهة القضاء العادى بعدم الإختصاص . عدم توافر صورة التنازع السلبى الذى تختص بالفصل فيه محكمة تنازع الإختصاص .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٦/١٥) ... ٥ تنازع ٩٦٧

ع ١

(١) اختصاص ولائى :

١ - تفويض الاختصاص للحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهى قرارات إدارية - إستثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على الطعون فى القرارات المبينة فى المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير التعويض

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .
١١٥	١٦ ع ١١٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		٢ - لم يترع قانون مجلس الدولة من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسؤولية المرفوعة على الحكومة سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب التعويض عن القرارات الإدارية المعيبة . دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة المادية من اختصاص المحاكم المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الإدارة في تطهير مصرف عمومي . قيامها على عمل مادي واختصاص المحاكم بها .
٦١٢	٨٥ ع ٢١٢	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٣ - تصرفات السلطة الإدارية في الأملاك العامة لإنتفاع الأفراد . الأصل فيها أن يكون بطريق الترخيص . الترخيص بطبيعته معين الأجل غير ملزم للسلطة المرخصة دائما . لها من دواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله . أعمال إدارية يحكمها القانون العام .
		إزالة مصلحة السكك الحديدية الكشك المرخص به يتمخض أمرا إداريا ليس للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه .
١٣٤٦	١٨٦ ع ٣٤٦	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		٤ - التغيير والتبديل والنقص والفقد في بضائع الترانسيت المودعة بالمخازن الجمركية . اعتباره تهريبا . منازعات الرسوم والتعويضات المستحقة عنه . اختصاص جهة القضاء العادي بالفصل فيها .
١٧٥٠	٢٥٢ ع ٤٥٢	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - التعرض المستند إلى أمر إداري لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه . الحكم في هذه الدعوى يترتب عليه حتما تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم . وجوب الالتجاء إلى القضاء الإداري .
١٧٦٣	٤٤٢٥٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١)
		٦ - الحكم بعدم اختصاص المحكمة أساسه إنكار سلطة المحكمة في الفصل في النزاع . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يتصل بشروط سماع الدعوى وأساسه إنكار حق الخصم في اللجوء إلى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه بحكم حائز حجية الأمر المقضي ولو كانت المحكمة مختصة بنظره . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية . قضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ليس صادرا في مسألة اختصاص ولائي . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
١٩٣٨	٤٤٢٨٠	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
		الإختصاص بمنازعات نزع الملكية للنفعة العامة :
		١ - طلب إبطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار آخر جديد وتقدير قيمة العقار المتزوع ملكيته وقت صدور المرسوم الجديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم .
٤٥٩	٢٤٦٤	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ - لجنة الفصل في المعارضات لها اختصاص قضائي معين هو الفصل في الخلاف حول التعويضات المقدرة عن نزع الملكية للنفعة العامة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعون في قرارات اللجنة . عدم اختصاصها بالقضاء بالإلزام بأداء التعويض . قضاؤها بالإلزام قابل للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد المقررة في قانون المرافعات . قضاؤها بتقدير التعويض عن قيمة العقار أو عن مقابل الحرمان من الانتفاع — قضاء في حدود ولايتها — نهائيتها طبقا لمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
		وصف الانتهاية — وفقا للمادة ١٤ — لا يلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور وكذلك وصف الاستعجال لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره .
٩٦٩٧	٤٤٢٤١	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٧)
		(ب) اختصاص نوعي :
		١ — المحكمة الابتدائية . إمتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . مثال .
٣١٤	٤٣١	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		٢ — مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين هو نقل الاختصاص المحل من محكمة المدعى عليه — وفقا للقواعد العامة — إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع . اتفاق جائز قانونا . صيرورة الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين المتفق على اختصاصها بعد صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعي من النظام العام .
٧٠١	٩٦	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٨٢	٢٤١٠٥	٣ — دعاوى الطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين . إختصاص . المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٣٠)
١٣٨٤	٣٤١٩٠	٤ — تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو تنظيم داخلي للمحكمة . عدم تعلقه بالإختصاص النوعي . إدارة مسألة متعلقة بالوقف أمام الدائرة المدنية . وقف الدعوى حتى يفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية . خطأ . (الطن رقم ٤٦ و ٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
١٨٠٢	٤٤٢٦١	٥ — الإختصاص النوعي أو القيمي . إعتباره قائماً في الخصومة ومطروحاً على المحكمة . اشتغال الحكم الصادر في الموضوع على قضاء ضمني في الإختصاص . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
(ج) إختصاص قيمي :		
٢٦٩	١٤٢٦	١ — العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف . وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٢ — رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . تعديل الطلبات إلى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيهاً لا يسلب المحكمة الابتدائية اختصاصها ما دامت مختصة بنظرها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		وقت رفع الدعوى إليها . هذا الطلب المعدل يعتبر طلبا عارضا ومن ثم تختص بنظره المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته . م ٥٢ مرافعات .
٢٦٩	ع ٣٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٣ — تقدير قيمة الدعوى بأخر طلبات الخصوم سواء في شأن تعيين الاختصاص أو تحديد نصاب الاستئناف . مثال .
١٣٧٣	ع ١٨٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٤ — طلب المؤجر إزالة المباني المنشأة بالعين المؤجرة من الطلبات الناشئة عن عقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى يجمعها .
١٣٧٣	ع ١٨٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٥ — العبرة في تقدير نصاب الاستئناف هي بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة . طلب تقديم حساب عن ريع طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية . طلب المدعى الحكم — بعد فحص الحساب — بنتيجته حسبما أظهره الخبير المنتدب في الدعوى . اعتباره طلبا عارضا مكلا للطلب الأصلي الخاص بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته .
١٤١٥	ع ١٩٦	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
		٦ — الاختصاص النوعي أو القيمي . اعتباره قائما في الخصومة ومطروحا على المحكمة . اشتمال الحكم الصادر في الموضوع على قضاء ضمني في الاختصاص .
١٨٠٢	ع ٢٦١	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		وراجع في اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية .
٥	ع ٨١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

اختصاص محلي :

راجع : اختصاص نوعي .

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ... ٩٦ ع ٢٤ ٧٠١

إدارة قضايا الحكومة

التوقيع على صحف الإستئناف :

صحيفة إستئناف . التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها . نطاقه . ما تباشره إدارة قضايا الحكومة وأشباهاها ونظائرها من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . لا يدخل في هذا النطاق .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣) ... ٢٤٧ ع ٤ ١٧٢٧

تمثيل الحارس على المرفق العام :

إدارة الحارس للمرفق العام باعتباره مندوبا عن جهة الإدارة ومسئولا مباشرة أمامها عن استغلال المرفق مدة الحراسة . استقلال جهة الإدارة بتعيينه واستمداه جميع سلطاته منها . لإدارة قضايا الحكومة صفة تمثيله أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من دعاوى إبان الحراسة .

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٣) ... ٢٢٩ ع ٤ ١٦٢٤

قسم قضايا الإصلاح الزراعي :

تسليم صور الدعاوى والطمعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة . قضايا الحكومة طبقا للسادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تسليمها في المقر الرئيسي لهذه الإدارة . جواز تسليمها في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعى جزءا من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعى . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .
٣١٨	٤٤ ع ١	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		إرث
		راجع : أحوال شخصية
		استئناف
		الأحكام الجائز استئنافها :
		١ - مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذى يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه استقلالاً في المواعيد المحددة قانوناً وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .
١٨	٣٠٥ ع ١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٦)
		٢ - قضاء الحكم بأحقية الشفيع لثمار المبيع وبندب خبير لتقدير مقابل الريح . في شطره الأول حكم قطعى حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوماً من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ .
١٨	٣٠٥ ع ١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٦)
		٢٠ (٢٠) ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الحكم بعدم قبول الإستئناف المقابل شكلا . إنهاؤه جزء من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم . جواز الطعن فيه استقلالا .
٧٧	١٤١٠	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		٤ — قضاء الحكم في شق من الموضوع هو اعتبار الشيك المطالب بقيمته سنداً غير حال الأداء لا يجوز اقتضاؤه بطريق استصدار أمر بالأداء . جواز الطعن في هذا الحكم . رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عنه . لا خطأ .
٨٦	١٤١١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		٥ — القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمن قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد إلغاء حكم المادة ٤/١٥ من ذلك القانون . المقصود من النص هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية — في حالات معينة — أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإنتهائية فيما يتعلق بالاستئناف .
١١٣٩	١٥٤٣	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
		المحكمة المختصة إستئنافيا :
		دعوى وقف الأعمال الجديدة التي يرفع الإستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف هي التي يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٤٧	٢٠ ع ١	ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . اختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمر المستعجل بوصفه كذلك متى توافر الخطر والإستعجال والاستئناف عن الحكم الذي يصدر فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٦)
		نصاب الإستئناف : "تحديده"
٢٦٩	٣٦ ع ١	١ - العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الإستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الإستئناف . وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٦)
١٣٧٣	١٨٩ ع ٣	٢ - تقدير قيمة الدعوى بآخر طلبات للخصوم سواء في شأن تعيين الاختصاص أو تحديد نصاب الإستئناف . مثال . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)
١٤١٥	١٩٦ ع ٣	٣ - العبرة في تقدير نصاب الإستئناف هي بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة . طلب تقديم حساب عن ريع طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية . طلب المدعى الحكم - بعد فحص الحساب - بنتيجته حسبما أظوره الخبير المنتدب في الدعوى . إعتباره طلبا عارضا مكمل للطلب الأصلي الخاص بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته . (الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ميعاد الاستئناف :
		١ — الأصل سريان ميعاد الطعن في حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم . يستثنى من ذلك ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية . بدؤه من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . سريان حكم هذا الاستثناء بالنسبة لطرفي الحكم الغيابي على السواء لعموم نص المادة ٣/٣٧٩ مرافعات .
٤٥٥	١٤ ع ٦٣	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — نفويت ميعاد الاستئناف أو قبول الخصم . إفادة المحكوم عليه من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد . شرطه . أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . مثال .
٥١٥	٢٤ ع ٧٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩)
		٣ — الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . قرارات لجنة الطعن . استئنافها . ميعاده .
٦٢٣	٢٤ ع ٨٩	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		وراجع "نطاق الاستئناف" .
٥٥١	٢٤ ع ٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية :
		١ - الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . استئنافها . خضوعه للواد الخاصة به في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . (الطن رقم ١١ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ..
٥١٥	٧٢ ع ٢٤	
		رفع الاستئناف :
		(١) صحيفة الاستئناف :
		"التوقيع عليها من محام"
		صحيفة استئناف . التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها . نطاقه . ما تباشره إدارة قضايا الحكومة وأشباهاها ونظائرها من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها لا يدخل في هذا النطاق . (الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣)
١٧٢٧	٤٤٢٤٧ ع ٤٦	
		(ب) طريقة رفع الاستئناف :
		١ - "بمريضة"
		١ - الأصل في رفع الاستئناف وفقا للمادة ١/٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ - أن يكون بمريضة تقدم لقلم الكتاب . يستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٢/١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور . ليس من بين هذه الدعاوى دعوى المطالبة بأجرة أطيان زراعية .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		البطلان جزاء مخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
		تضمن صحيفة الاستئناف طلب إلغاء وصف النفاذ . وجوب رفع الاستئناف عن قضاء الحكم في الموضوع بطريق الإيداع وأن يتبع بالنسبة للتظلم من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي رسمه القانون لهذا التظلم وهو التكليف بالحضور . (الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
١٤٢	١٩ ع	٢ — المقصود بدعوى السندات الإذنية المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ، الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته مستقلا عما عداه وتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين عليه . يخرج عن هذه الدعاوى — الدعاوى التي تستند إلى حوالة الحق الثابت في السند الإذني إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعبء مستقل أو إلى الوكالة في اقتضاء قيمة السند الإذني بتوكيل منفصل عنه . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٦٦)
١٩٤	٢٥ ع	٣ — القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات . خلوه من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . طريقته . عريضة تودع قلم الكتاب . (الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٦)
٢٧٢	٥٢ ع	٤ — إقتصار صحيفة الاستئناف المطروح على المحكمة على قضاء الحكم المستأنف في الشق المستعجل . رفع الاستئناف عن القضاء في الموضوع بعريضة وبقائه في التحضير دون عرضه على المحكمة . قضاء محكمة الاستئناف بإعلان هذا الاستئناف دون طرحه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أمامها باطل . الطلب الوارد في مذكرة المستأنف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الطلب الموضوعي لا يعتبر رفعا لاستئناف عن قضاء الحكم المستأنف في الموضوع .
١٢٦١	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		٢ - "بتكليف بالحضور"
		١ - الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء . وجوب رفع الاستئناف عنه بطريق التكليف بالحضور . المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون المرافعات .
٨٦	١٤ ١١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ - استئناف الحكم الصادر في دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها الدعاوى المؤسدة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لتزاع واحد . اعتبار دعوى تزوير السند الإذني من دعاوى السندات الإذنية التي يرفع استئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور .
٢٤٣	١٤ ٣٢	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
١٤٢	١٤ ١٩	(والطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٩٤	١٤ ٢٥	(والطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٣ - استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اعتباره مرفوعا بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد .
١٤٨٠	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩) ...
		٤ - دعوى الاستحقاق الفرعية . إندراجها في عموم حكم المادة ٤٨٢ مرافعات . وجوب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . مخالفة ذلك . أثره . وجوب الحكم من تلقاء نفس المحكمة بإعلان الاستئناف .
١٥٥٨	٤٤٢١٨	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		وراجع نقض :
٣٨٨	١٤ ٥٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		الاستئناف الفرعي :
		لكل ذي مصلحة من الخصوم طلب سقوط الخصومة . للاستئناف في الاستئناف الفرعي مصلحة محققة في طلب سقوط الخصومة في الاستئناف الأصلي لأنه مدعى عليه فيه . زوال الاستئناف الفرعي بزوال الاستئناف الأصلي وسقوطه .
٥٤٢	٢٤ ٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		إعلان الاستئناف :
		١ - وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع من رفع الاستئناف عليهم خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلانه (م ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات) . لا يعنى من هذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٣٨٤/٢ من قانون المرافعات . نص هذه

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		المادة ينصب على مواعيد الطعن فلا يمتد إلى الحالة التي يرفع عنها الاستئناف — بعريضة — على جميع المحكوم لهم في الميعاد.
		عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد وصدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة (بطلان أو صحة حكم مرسى مزاد) . بطلان الاستئناف — المرفوع بعريضة — بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
١٤٠٥	٣٤١٩٤	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
		٢ — البطلان المترتب على عدم إعلان ورثة المستأنف عليه المتوفى بالإستئناف واختصاصه هو فيه دونهم . مقرر لمصلحة الورثة . ليس لغيرهم التمسك به .
١٣٥٠	٣٤١٨٧	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		الخصوم في الاستئناف :
		١ — اختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم إعتباره خصما حقيقيا في النزاع . بطلان الاستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٤٨٦	٢٤٦٧	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		٢ — للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الإستئناف منها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر إسمها المميز لها عن غيرها في صحيفة الإستئناف والحكم كافي لصحتها . عدم الإعتداد بالخطأ الواقع في صفة الممثل .
٨٦٢	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - المناط في تحديد الخصم في الدعوى هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه . لا يكفي مجرد المثل أمام المحكمة . الخصومة في الإستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام أول درجة .
١٢٢٣	١٦٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		٤ - وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع من رفع الاستئناف عليهم خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . (م ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات) لا يعفى من هذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات . نص هذه المادة ينصب على مواعيد الطعن فلا يمتد إلى الحالة التي يرفع عنها الاستئناف - بعريضة - على جميع المحكوم لهم في الميعاد .
		عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد وصدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة (بطلان أو صحة حكم مرمي مزاد) . بطلان الإستئناف - المرفوع بعريضة - بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
١٤٠٥	١٩٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
		٥ - عدم جواز الطعن ممن لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه وبصفته التي كان متصفا بها . صدور الحكم المستأنف قبل الطاعن بصفته نائبا عن شركة دون أن يلزمه شيء بصفته الشخصية . استئناف الحكم بصفته الشخصية لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذي صفة . رفع الإستئناف من الخصم بالصفة التي كان متصفا بها أمام محكمة الدرجة الأولى لا يحول بينه وبين إنكاره هذه الصفة عند نظر الموضوع .
١٤٠٩	١٩٥ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٦ - بلوغ الخصم القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى واستمرار والدته الوصية عليه في تمثيله دون تنبيه المحكمة . اعتبار حضورها عنه متجا لآثاره القانونية على أساس من النيابة الإتفاقية . صحة اختصاصها - كمثله له - في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في الدعوى . (الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٦) ٤٤٢٣٨
١٦٨٠	٤٤٢٣٨	٧ - إختصاص ناظر الوقف . اغفال صفته في إعلان صحيفة الاستئناف . افصح صحيفة الاستئناف عن صفته في الخصومة . كفايته . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦) ٤٤٢٩١
١٩٩٦	٤٤٢٩١	الخصومة في الإستئناف :
		الخصومة في الاستئناف - في مجال تطبيق أحكام سقوط الخصومة - مستقلة عن الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى . ما يجرى على أحدهما من أحكام الوقف والسقوط لا أثر له على الأخرى . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦) ٢٤٧٤
٥٤٢	٢٤٧٤	نطاق الاستئناف :
		١ - نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبالت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالإستئناف . لا نظيره في الأحكام الخاصة بالنقض . (الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٦) ٨٣
١٨	٨٣	١ -

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - إستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في تظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب محام . ليس لمحكمة الإستئناف أن تعرض لصحة قضاء الحكم أو عدم صحته قبل الفصل في شكل الاستئناف . إنتهاء الحكم الاستئنافي إلى سقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . قضاء هذا الحكم في شكل التظلم بأنه رفع بعد الميعاد لا حجية له . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ... ٢٤٧٥ ... ٥٥١
		٣ - على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأقف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته دون حاجة لرفع إستئناف فرعى من جانبه ما دام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه . (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... ٢٤١٣٠ ... ٩٤٨
		٤ - الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . إلغاؤه . عدم جواز إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع . (الطن رقم ٤١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١) ... ١٧٧ ... ١٢٩٦
		٥ - الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . استئنافه . أثره . نقل النزاع - دفعا وموضوعا - إلى محكمة الاستئناف . (الطن رقم ٤١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١) ... ١٧٧ ... ١٢٩٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تقرير التلخيص :
		١ - وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات التلاوة بمحاضر الجلسات أو في الحكم . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٦) ... ٣٨ ع ١٤ ٢٨٧
		٢ - تقدير مضمون ما جاء بتقرير التلخيص من المسائل الخاضعة لإشراف القضاء لأفلام الكتاب . (الطن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٦) ... ١٤٤ ع ٣ ١٠٦٤
		٣ - وجوب وضع تقرير التلخيص عند إحالة الدعوى للمرافعة . عدم وجوب وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى . (الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٦٦) ... ١٧٥ ع ٣ ١٢٧٩
		وراجع دعوى . تقرير التلخيص . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦) ... ١٧٤ ع ٣ ١٢٧١
		(ب) التدخل في الاستئناف .
		١ - التدخل المعجوى في الاستئناف . الحكم بعدم قبوله . جواز الطعن فيه بالنقض . اعتبار طالب التدخل محكوما عليه في طلب التدخل وإن لم يعتبر خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٦) ... ١٦٣ ع ٣ ١١٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - وصف التدخل في الاستئناف - في دعوى صحة تعاقد - بأنه انضمامي وعدم طلبه صراحة الحكم لنفسه بحق ذاتي . إقامة طلب التدخل على أساس إدعاء الملكية لنفسه . اعتبار التدخل في حقيقته و بحسب مرماه تدخلا هجوميا وإن لم يطلب الحكم صراحة بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنا . عدم جواز التدخل الهجومي لأول مرة في الاستئناف .
١١٨٩	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩) (ج) ضم الإستئنافين :
		ضم إستئنافين لا يفقد كلا منهما إستقلاله .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨) (د) إنقطاع سير الخصومة :
		إنقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى . عدم بدء سريان مدة السنة المحددة لسقوط الخصومة في حق ورثته إلا من تاريخ إعلانهم من المدعى عليه بوجود الخصومة . التمسك بعدم إعلان الورثة من حقهم دون سواهم .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨) (هـ) اعتبار المستأنف تاركا إستئنافه :
		١ - الدفع بإعتبار المستأنف تاركا إستئنافه طبقا للمادة ٢/٢٩٢ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم في الموضوع .
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦) ٢ - الدفع بإعتبار المستأنف تاركا إستئنافه . حق التمسك به . عدم سقوطه بمجرد تأجيل الدعوى دون التكلم في الموضوع .
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		الأثر الناقل للاستئناف :
		الحكم برفض دعوى على أساس أن عقد البيع موضوع الدعوى مزور . استئنافه ينقل النزاع برمته إلى محكمة الإستئناف . لها أن تتناول النزاع من كل وجوهه سواء ما تعلق بالوقائع أو بتطبيق القانون غير متقيدة في ذلك برأى محكمة الدرجة الأولى .
١٣١٤	٣ع١٨١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢) راجع : " الخصومة في الاستئناف " .
٥٤٢	٢ع٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		الطلبات الجديدة :
		١ - طلب الفوائد على متجمد الفوائد أمام محكمة الإستئناف بعد طلبها على أصل الدين فقط أمام محكمة أول درجة . اعتبار ذلك طلبا جديدا . عدم قبوله . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٠٤٠	٣ع١٤١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		٢ - شرط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة .
١٠٤٠	٣ع١٤١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		الحكم في الاستئناف :
		"تسبيه"
		الحكم بإلغاء حكم مستأنف . وجوب إحتوائه على أسباب الإلغاء . الحكم بتعديل حكم مستأنف يكفي فيه ذكر الأسباب التي دعت للتعديل . إعتبار الجزء الذي لم يشمله التعديل كأنه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محكوم بتأييده . بقاء أسباب الحكم المستأنف قائمة بالنسبة لهذا الجزء . مثال .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		أثر نقض الحكم والإحالة إلى محكمة الاستئناف :
		١ — نقض الحكم الاستئنافي يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف . مريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالح الخصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .
٥٤٢	٧٤ ع ٢	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ — نقض الحكم . إحالة . أثرها . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . حق الخصوم في إبداء ما كان لهم الحق في إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع . حق المحكمة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدوى وأسس قانونية أخرى . عدم مخالفة قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض .
٨١٣	١٠٩ ع ٢	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		استيعلاء
		المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :
		اختصاص بلجان التقدير :
		١ — تحويل بلجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق من الاستيعلاء لإبداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٥	١٤١٦	<p>إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية .</p> <p>اعتبار تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)</p> <p>المعارضة في تقدير التعويض .</p> <p>٢ - تحويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهي قرارات إدارية - استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات الميينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)</p>
		<h3>أشخاص اعتبارية</h3> <p>١ - اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلى انتمحت به شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الدامجة وحدها الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضاءها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبثة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .
٥٨٥	٢٤٨٠	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٦٦) ٢ - للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتهما . عدم الإعتداد بالخطأ الواقع في صفة الممثل .
٨٦٢	٢٤١١٧	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦) ٣ - شركات الواقع التجارية شركات آتضامن ما لم يثبت خلاف ذلك . لها شخصية اعتبارية تبرر الحكم بشهر إفلاسها .
١٦٥٥	٤٤٢٣٤	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٦٦)
إشكالات التنفيذ		
		١ - وصف الحكم دعوى براءة الذمة بأنها إشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للإشكال في التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية . خطأ في القانون .
٦٨٨	٢٤٩٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦) ٢ - إختلاف موضوع دعوى الحراسة عن موضوع دعوى الإشكال في التنفيذ . تقدير الجدل في النزاع يختلف في كل من الدعويين عن الأخرى . قضاء الحكم السابق في دعوى الإشكال بعدم جدية النزاع لا يمنع القضاء المستعجل في دعوى الحراسة

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١١٢١	١٥٢ ع ٣	من العود إلى بحث الجدية في تلك المنازعة من جديد . شرط حجية الأمر المقضى لإتحاد الدعويين خصوما ومحلا وسببا . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٦)
١٦٧٣	٢٣٧ ع ٤	٣ — الإشكال من المحكوم عليه . عدم قبوله إلا إذا كان سببه لاحقا لصدور الحكم المستشكل في تنفيذه . إعتبار السبب القائم قبل صدور الحكم قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى التى صدر فيها الحكم سواء دفع به في تلك الدعوى أم لم يدفع . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٦)
٢٠٥٠	٢٩٧ ع ٤	٤ — وقف إجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضى في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ، ما لم يتم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف الإجراءات إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولو لم يحصل إيداع . (الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)

إصلاح زراعى

تصرف المالك إلى أولاده :

٣٧٢	١٥٢ ع ١	١ — قوانين الإصلاح الزراعى من قوانين النظام العام . عدم الإعتداد بتصرفات المالك إلى قروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . ردها إلى ملكية المورث . مريان أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة عند الوفاة في شأنها . لا تعارض . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٦)
-----	---------	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - م ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى أولاده . رخصة . عدم خضوعه لرسم الأيولة على التركات .
		م ٣/٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
٣٧٢	١٤ ٥٢	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) تصرف كبار الملاك فيما لم يستول عليه :
		المادتان ٤ و ٤ مكرر إصلاح زراعى . لكبار الملاك التصرف فيما لم يستول عليه من أطيانهم الزائدة عن القدر المسموح بتملكه بشروط محددة . وجوب مراعاة هذه الشروط في كل تصرف لاحق . رقابة القضاء على هذه التصرفات . عدم صحّة التصرف إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية الكائن بدايرتها العقار .
١٦١٠	٤٢٢٦	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١) عدم الإعتداد بتصرفات المالك :
		المناط - عند الاستيلاء تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعى - في عدم الاعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه السابقة على تاريخ العمل به هو عدم ثبوت هذه التصرفات قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . عدم الإعتداد معناه بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . مسئولية البائع قبل المشتري عن هذا الاستيلاء مادام سببه راجعا إليه .
٢٠٥	٢٧	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الإستيلاء :
		إستيلاء الإصلاحي الزراعى على قدر من الأطيان المبيعة ليس هلاكا لهذا القدر فى حكم المادة ٤٣٧ مدنى . (الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٢٠٥	٢٧ ع ١٤	
		نطاق تطبيق المادة ٣٣ :
		امتيلاء الحكومة على أطيان جبرا دون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة . غصب . الغصب عمل غير مشروع يلتزم مرتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . قضاء المحكمة بالبيع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار . هذا البيع بمثابة تعويض . عدم التزام القاضى فى تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاحي الزراعى . نص هذه المادة لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر . (الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
١٩٤٣	٤٤ ع ٢٨١	
		قسم قضايا الإصلاحي الزراعى :
		١ - تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقا للمادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها فى المقرر الرئيسى لهذه الإدارة . جواز تسليمها فى أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاحي الزراعى جزءا من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاحي الزراعى . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة فى مقر ذلك القسم . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
٣١٨	٤٤ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣١٨	٤٤ ع ١٤	٢ — عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لا ستلام الإعلان . تسليم صورة الإعلان إلى محام بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي في مقر هذه الإدارة . لا يجدي الإدعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة في صفة من تسلمها في صحة الإعلان . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
إعتماد مصرفي		
١٢٧٩	١٧٥ ع ٣	إلتزام البنك بقيمة الاعتماد المصرفي مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري . شرط الوفاء به . أن ينفذ المستفيد شروط فتح الاعتماد . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
إعذار		
٧٠٨	٩٧ ع ٢	١ — النص في عقد البيع على حق المشتري في التنازل عنه للغير . حصول هذا التنازل لا يحرم البائع من استعمال حقه في طلب قسح ذلك العقد عند قيام موجه ولا يلزمه بتوجيه الإعداز إلا إلى المشتري منه . المتنازل إليه ليس طرفا في العقد المطلوب فسخه فلا ضرورة لإعدازه . (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٧٩٧	١٠٧ ع ٢	٢ — لضرورة الإعداز إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين . اعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المداول مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعداز المدين بالتنفيذ العيني . (الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — الإعذار وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإعذار أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالإلتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدعوه فيها إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بالإلزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمرا مقررًا حق القاصر وقاطعا للنزاع بشأنه وملشئًا لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري . لا يتضمن إعذارا للوصي حتى تجرى من تاريخه الفوائد . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ١٣١ ع ٢ ٩٥٥
		٤ — إلزام الوكيل — والوصي يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعذاره . الحالات التي لا يلزم فيها الإعذار بيتها المادة ٢٢ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ١٣١ ع ٢ ٩٥٥

إعلان

إعلان أوراق المحضرين :

الأصل في الإعلان أن تصل الورقة المعلنة إلى علم المعلن إليه
علما يقينيا بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الظني تارة
بالإعلان في الوطن . وتارة أخرى بالعلم الحكي كما في إعلان
المقيم بالخارج في موطن معلوم بتسليم الصورة للنيابة . لا يكفي
العلم الحكي في الصورة التي تبدأ فيها مواعيد الطعن في الأحكام
من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عدم سريان هذه المواعيد في هذه الحالة — من تاريخ تسليمه الصورة للنيابة .
٧٧	١٠ ع ١٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		البيانات الواجبة في الإعلان :
		١ — بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الإعلان . عدم لزومه إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم .
٩٣٤	٢٨ ع ٢٨	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٢ — الخطأ في اسم الممثل الحقيقي . لا يعيب الإعلان .
١٢٣٦	١٧٠ ع ٣٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥)
		٣ — اختصاص ناظر الوقف . إغفال صفته في إعلان صحيفة الاستئناف . إفصاح صحيفة الاستئناف عن صفته في الخصومة . كفايته .
١٩٩٦	٢٩١ ع ٤٤	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		الإعلان في الموطن الأصلي :
		١ — الموطن الأصلي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبتت إقامة الشخص المراد إعلانه فيه على وجه الإعتياد والاستقرار .
٥٥١	٧٥ ع ٢٤	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ — تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الإستيطان اللازم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
١٢٧١	١٧٤ ع ٣٤	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٨٨٦	٤٤٢٧٢	٣ — تغيير الخصم لموطنه الأصلي . عدم التزامه بإخطار خصمه بالتغيير . الإلزام الوارد بالمادة ١٣/٢ مرافعات . تعلقه بالموطن المختار دون الموطن الأصلي . (الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦)
الإعلان في المحل المختار :		
وجوب إعلان سند التنفيذ — وفقا للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى — إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به . جواز الإعلان في هذه الحالة في المحل المختار .		
٩٢٩	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) وراجع الطعن فيما سبق .
١٨٨٦	٤٤٢٧٢	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦) إعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة :
تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقا للمادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها في المقر الرئيسى لهذه الإدارة . جواز تسليمها في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعى جزءا من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعى . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .		
٣١٨	٤٤١٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الاعلان في محل التجارة :
		١ — الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جوازه . اعتبار محل التجارة بالنسبة لهذه الأعمال موطنًا للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الفعلية ليست عنصرا لازما في موطن الأعمال الذي يظل قائما ما بقي النشاط التجاري مستمرا .
٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ — غلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجاري فيه .
٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		إعادة إعلان المدعى عليه :
		وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم في الجلسة الأولى . المادة ٩٦ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . إعتبار الحكم غيابيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		التحقق من صفة مستلم الصورة :
		عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان . تسليم صورة الإعلان إلى محام بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي في مقر هذه الإدارة . صحة الإعلان . لا يجدي الإدعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة في صفة من تسلمها .
٣١٨	١٤٤٤	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعلان الطعن :
		١ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . صء إعلان الطعن . رفعه عن كاهل الطاعن وإقائه على عاتق قلم الكتاب . جواز تصحيح عيوب الإعلان ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا .
٣١٠	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		٢ — إلقاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ صء إعلان الطعن بالنقض على عاتق قلم الكتاب قصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان . ميعاد الإعلان المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يعد — بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — ميعادا حتميا . لا بطلان .
١٣٥٠	١٨٧ ع ٣	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		٣ — إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة المدنية . إعلانه للوصى على المطعون ضده بعد زوال صفته . أثره . إعادة إعلانه إعلانا صحيحا ولو بعد الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا بطلان في تجاوز هذا الميعاد .
١٤٦٢	٣٠٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		ميعاد الإعلان : ” ميعاد المسافة ”
		١ — الانتقال الذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادتين ٢١ و ٢٢ مرافعات هو انتقال من يستلزم الإجراء

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٤٣	٤٨ ع ١	ضرورة انتقامهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم . (الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
٣٤٣	٤٨ ع ١	٢ — ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة . ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلا ميعاد مسافة . احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة تمجيل الدعوى على أساس المسافة بين مقر المحكمة التي قدمت إليها ومحل من يراد إعلانه بها . (الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

أعمال إدارية

تصرفات السلطة الإدارية في الأملاك العامة لانتفاع الأفراد .
الأصل فيها أن يكون بطريق الترخيص . الترخيص بطبيعته معين الأجل غير ملزم للسلطة المرخصة دائما . لها من دواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله .
أعمال إدارية يحكمها القانون العام .

إزالة مصلحة السكك الحديدية الكشك المرخص به يتمحض أمرا إداريا ليس للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه .

(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩) ١٨٦ ع ٣ ١٣٤٦

أعمال تجارية

الأعمال التجارية بالتبعية :

الوصف التجاري للشيك يتحدد وقت إنشائه . اعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مرتباً على عمل تجاري أو كان صاحبه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تاجرا ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية م ٩/٢ من قانون التجارة . عدم الاعتداد — في هذا الشأن — بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التي اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ... ٨٦ ع ٢٤ ٦١٨
		وراجع : إثبات . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧) ... ٢٢٣ ع ٤ ١٥٩٢
		وإفلاس . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٢٧٩ ع ٢ ٥٧٧

إفلاس

صفة التاجر :

		١ — خلق المحل التجارى وقت الإعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجارى فيه . (الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤) ... ١٤٢ ع ٣٢
		٢ — عدم وجود المحل التجارى لا يدل على اعتزال التجارة . استدلال الحكم مع ذلك — بأسباب سائغة — على عدم اعتزال الطاعن التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين . لافساد فى الاستدلال . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٧٩ ع ٢ ٥٧٧
		٣ — سلطة قاضى الموضوع فى استنباط الترائن . استدلال الحكم على توافر صفة التاجر بقرائن يكمل بعضها بعضها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٧٩ ع ٢ ٥٧٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التوقف عن الدفع :
٥٧٧	٢٤٧٩	١ - الحكم بإشهار الإفلاس . عدم اشتراط تعدد الديون التي يتوقف عن الوفاء بها . جواز إشهار إفلاس التاجر ولو توقف عن الوفاء بدين تجارى واحد . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
١٢٤٦	٣٤١٧١	٢ - إشهار إفلاس الشركة لتوقفها عن الوفاء بدين محكوم به عليها . إعتبار حكم الدين أساسا للحكم بإشهار الإفلاس . نقض الحكم الأول يستتبع اعتبار حكم شهر الإفلاس ملغيا . وقوع هذا الإلغاء بحكم القانون بغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦)
١٩٩٢	٤٤٢٩٠	٣ - وجوب اطلاع المحكمة التي تنظر دعوى الإفلاس على حكم أو سند المديونية لتحقيق جدية النزاع بشأنه . (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٦٦)
		شرط الدين محل التوقف عن الدفع :
		الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الإفلاس أن تستظهر كل ما يثيره المدين بشأن عدم صحة الدين لتقرير مدى جدية المنازعة . لها في هذا الصدد اتخاذ ما تراه لازما لتحقيق هذه الغاية من إجراءات الإثبات . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٣/١٩٦٦)
٤١٨	٢٤٦٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إفلاس الشركات :
		”شركات التضامن“
		شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها .
١٦٥٥	٤٤٣٣٤	(الملن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
		”شركات الواقع“
		شركات الواقع التجارية شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك . لها شخصية اعتبارية تبرر الحكم بشهر إفلاسها .
١٦٥٥	٤٤٣٣٤	(الملن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
		سلطة محكمة الإفلاس :
		راجع : ”شرط الدين محل التوقف عن الدفع“ .
٤٨١	٢٤٦٦	(الملن رقم ٨٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		التزام
		مصادر الالتزام :
		(١) العقد :
		راجع : عقد .
		وراجع : العمل غير المشروع .
٦٣١	٢٤٨٨	(الملن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) العمل غير المشروع :
		(أ) الخطأ الشخصي .
		التزام الطبيب ببذل العناية في سبيل شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . واجب الطبيب في بذل العناية . مناطه : ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي تختلف فيها أهل هذه المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئولته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ ارتباط السبب بالمسبب .
		تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها .
		لا مخالفة للقانون .
٦٣٦	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		(ب) المسؤولية الناشئة عن الأشياء :
		مسئولية حارس الشيء . قيامها على أساس خطأ مفترض .
		عدم درئها إلا بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد للحارس فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .
١٧١٢	٤٤٢٤٣	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		(٣) الإثراء بلا سبب :
		إنفاق المستأجر مصروفات على إصلاح البور وإحياء الموات بالأرض المؤجرة . مصروفات نافعة وليست ضرورية .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		لا محل لتطبيق قاعدة الإثراء بلا سبب لوجود عقد بين الطرفين، وانتفاء إفتقار المستأجر .
١٠٦٤	١٤٤ ع ٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)
		دفع غير المستحق :
		راجع تقادم :
٤٢٥	٥٩ ع ١	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		سبب الالتزام :
		” إثباته “
		١ — عدم جواز إثبات صورية سبب الالتزام الثابت بالكتابة — فيما بين المتعاقدين — إلا بالكتابة . جواز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة تعززه البينة أو القرائن .
١٠٣٥	١٤٠ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٥/٥/١٩٦٦)
		٢ — ذكر سبب الالتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيق ومعدوم . عدم جواز إثباته بغير الكتابة إذا كان الالتزام مدنيا لمخالفة ما اشتمل عليه دليل كتابي . جواز ذلك الإثبات بكافة الطرق إذا كان الالتزام تجاريا . جواز إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي بغير الكتابة في المواد التجارية .
١٥٩٢	٢٢٣ ع ٤	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أوصاف الالتزام :
		(١) الشرط :
		” الشرط الواقف “
		١ — بدء مريان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للإلزام المعلق على شرط موقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الإستمحاق التزم شرطى يتوقف على نجاح المتعرض فى دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذى يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائى لامن وقت رفع الدعوى بالاستحقاق .
٥٦٤	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٢ — الشرط الاحتمالى هو الذى يتوقف حصوله على المصادفات المحضة دون إرادة الإنسان . بيع أرض الوقف المعلق على موافقة المحكمة الشرعية . تعلقه على شرط واقف .
١٣٢٣	٣٤ ١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٣ — الإلزام المعلق على شرط واقف . عدم اعتباره نافذا إلا إذا تحقق الشرط . اعتبار الشرط متحققا إذا حدث غش أو خطأ من جانب المدين للحيلولة دون تحققه .
١٣٢٣	٣٤ ١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٤ — شرط تطبيق نظريتي الإنتقاص والتحول . كون العقد فى شق منه أو كله باطلا أو قابلا للإبطال . تعلق العقد على شرط واقف . عدم تحقق الشرط . لا محل لإعمال نظريتي الإنتقاص والتحول .
١٣٥٩	٣٤ ١٨٨	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		هـ — تعلق نفاذ العقد على شرطين . استناد الحكم في استبعاد العقد لتخلف أحد الشرطين . كفاية ذلك . الطعن على الحكم لاعتقاده على تخلف الشرط الآخر الذي لم يؤذن بإثباته . غير منتج .
١٣٥٩	١٨٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) " الشرط الإجمالي "
		الشرط الإجمالي هو الذي يتوقف حصوله على المصادقات المحضة دون إرادة الإنسان . بيع أرض الوقف المعلق على موافقة المحكمة الشرعية . تعلقه على شرط واقف .
١٣٢٣	١٨٢ ع ٣	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧) (ب) التضامن :
		" التضامن بين المدينين "
		١ — مطالبة أحد المدينين المتضامين — طبقاً للمادة ١١٠ مدني قديم — تسرى في حق باقي المدينين ومطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسرى كذلك في حق سائر زملائه . افتراض نوع من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم . الحكم الصادر ضد بعض الكفلاء المتضامين حجة على الباقيين وقاطعاً لمدة التقادم بالنسبة لهم .
٢٧٩	١٤٣٧	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٢ — التزام شركة التأمين بموجب عقد التأمين . التزام رب العمل قبل المضرور المؤسس على الفعل الضار . تضامن ذمتها في دين واحد دون تضامنها . الالتزام التضامني يقتضي وحدة المصدر .
٣٢٩	١٤٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — النيابة المتبادلة المفترضة بين المدينين المتضامنين . مداها . في التقنين المدني الحالي كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم . في التقنين السابق كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفع وما يضر إلا ما يزيد من عبء الالتزام . إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد اكتمال مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين .
١٧٠٥	٤٤٢٤٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		(ج) عدم القابلية للانقسام . الالتزام بالتعويض النقدي قابل للانقسام .
٣٢٩	١٤٤٦	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		وراجع: تجزئة.
٢٤٣	١٤ ٣٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
٤٨٦	٢٤ ٦٧	(والطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		آثار الالتزام :
		الالتزام بتحقيق غاية :
		١ — عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . إثبات إصابة الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .
١٩٩	١٤ ٢٦	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التزام الناقل بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه . التزام بتحقيق غاية . كفاية إثبات المرسل إليه أن تلف الأشياء أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل لقيام مسؤولية الناقل . إرتفاع هذه المسؤولية إذا كان التلف راجعا إلى عيب في ذات الأشياء المنقولة أو إلى قوة قاهرة أو خطأ من المرسل . عدم إنقضاء التزام الناقل إلا بالتسليم . في حالة الامتناع عن التسليم للناقل اللجوء إلى القضاء لإثبات حالة الأشياء المنقولة والأمر بإيداعها أحد المخازن أو الإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل .
١٩٢٦	٤٤٢٧٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		تنفيذ الالتزام :
		(١) إعدار المدين :
		١ - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين . إعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المفاوض مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعذار المدين بالتنفيذ العيني .
٧٩٧	٢٤١٠٧	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٦)
		٢ - الإحذار وضع المدين موضع التأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإحذار أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالإلتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدعو فيه إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمرا مقررًا حق القاصر وقاطعا للنزاع بشأنه ومنشأ لسند

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٥٥	٢٤١٣١	رسمى قابل للتنفيذ الجبرى . لا يتضمن إحدارا للوصى حتى تجرى من تاريخه الفوائد . (الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		(ب) التنفيذ العيني :
		الأصل تنفيذ الالتزام عينا . يستثنى من ذلك أن يكون التنفيذ مرهقا للدين . جواز الإقتصار على دفع تعويض نقدي ما لم يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما . المادة ٢/٢٠٣ مدنى . إنتفاء الإرهاق . قصور الحكم فى بحثه . مثال فى الالتزام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة . (الطن ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٢٢١	١٤٢٩	(ج) التنفيذ بطريق التعويض :
		”الشرط الجزائى“
		العقود الإدارية . إخلال التعاقد مع الإدارة بالالتزامه . أثره . حق الإدارة فى توقيع الغرامة المتفق عليها ومصادرة التأمين دون توقف على ثبوت ضرر . الإعفاء من المسؤولية . مناطه . القوة القاهرة . فعل الإدارة . (الطن ١١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
١٩٦٢	٤٤٢٨٤	(د) الدفع بعدم التنفيذ .
		١ — الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الإلتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه إلتزاما مشتهق الوفاء حالا . لا يحق للتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن ينتفع بهذا الدفع . (الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٣)
٥٠٤	٢٤٧٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون العقد ملزماً للجانبيين وأن يكون الإلتزام المقابل حالاً وألا يساء استعمال الدفع به .
١٠٤٠	٣٤١٤١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)
		٣ — سرعان قاعدة الدفع بعدم التنفيذ في ظل القانون المدني السابق .
١٠٤٠	٣٤١٤١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)
		٤ — ليس للتعاقد المكلف بالبذل في التنفيذ أن يدفع بعدم التنفيذ .
١٢٧٩	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦)
		(هـ) حق الحبس :
		١ — استعمال الناقل حقه في حبس الأشياء المنقولة أو بعضها استيفاء لأجرة النقل المستحقة له لا يعفيه من واجب المحافظة عليها في فترة احتباسها . التزامه ببذل عناية الشخص المعتاد في المحافظة عليها . مسؤوليته عن هلاكها أو تلفها ما لم يرجع ذلك إلى سبب أجنبي لا يدل عليه فيه .
١٩٢٦	٤٤٢٧٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		٢ — حبس الإلتزام استناداً إلى الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الإلتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه التزاماً مستحق الوفاء . ليس للتعاقد المكلف بالتنفيذ أولاً أن يحبس التزامه استناداً إلى هذا الدفع .
٢٠٤٥	٤٤٢٩٦	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إنقضاء حق الحبس :
		وفاء المرسل إليه الأجرة للناقل . إنقضاء حق الحبس والتزام الناقل بتسليم الأشياء المنقولة سليمة إلى المرسل إليه . استعمال حق الحبس لا يترتب عليه انفساخ عقد النقل أو إنقضاء الإلتزامات الناشئة عنه ولو كان المرسل إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بمخلفه عن الوفاء بالأجرة . إنتقال حق الحبس إلى الثمن إذا بيعت الأشياء بإذن من القضاء خشية الهلاك أو التلف .
١٩٢٦	٢٧٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
		إنقضاء الإلتزام :
		(١) الوفاء :
		١ - إلتزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفى بقيمة شيك مذيل بتوقيع منور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني .
		تعمل البنك تبعة الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إلتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تعمل العميل تبعة خطئه .
٩٤	١٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ - جواز رجوع الكفيل المتضامن - بما أوفاه وفاء صحيحا لدين قائم - على باقى الكفلاء معه كل بقدر حصته فى الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التى أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتضامنين المتضامنين .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		تقديم الدعوى الشخصية بخمس عشرة سنة من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن . من هذا التاريخ ينشأ حقه في الرجوع على المتضامنين معه .
٢٧٩	١٤٣٧	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٣ - جواز طلب براءة الذمة عن كل الدين أو عن جزء منه حسبما تسفر عنه التصفية . رفض الدعوى ببراءة الذمة تأسيسا على كفاية ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين مع رفض طلب المدين ندب خبير لتصفية الحساب . خطأ في القانون وقصور .
٢٨٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٤ - شرط امتداد التأمين إلى أية مدة تقبل الشركة المؤمنة دفع الأقساط عنها . اعتبار العقد قائما خلال الفترة التي دفعت عنها الأقساط رغم وفاة المؤمن له . لاعتبرة بشخص الموفا .
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		٥ - تعليق دفع باقي الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي . امتناع البائع عن التوقيع . بلجوء المشتري لدعوى صحة وفناء العقد . جواز إيداع باقي الثمن دون عرضه على المشتري . المادة ٣٣٨ مدني .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(والطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٦ - تعليق دفع باقي الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي . إيداع المشتري باقي الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع إلا بعد الحكم نهائيا بصحة وفناء العقد . صحيح .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) المقاصة :
		١ — المقاصة القضائية :
		إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم . (الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣) ٣٣ ع ١٤ ٢٤٧
		٢ — إتحاد الذمة :
		إتحاد الذمة لا يتحقق إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة إلى دين واحد . عدم تحقق إتحاد الذمة إذا ما ورث الدائن المدين لأنه لا يرث — وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية — الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين . لا تركة إلا بعد سداد الدين . (الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ١١٥ ع ٢ ٨٤٦
		(ج) استحالة التنفيذ :
		الترام الشاحن المقرّب على عقد النقل . عدم انقضائه بخطأ الغير طالما لم يترتب على ذلك استحالة التنفيذ . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨) ٢٣٠ ع ٤ ١٦٢٩
		” القوة القاهرة ”
		١ — القوة القاهرة التي تعفى من المسؤولية التعاقدية . شروطها . جمل الوفاء مستحيلا . عدم توقعها . استحالة دفعها . (الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣) ٢٧٣ ع ٤ ١٨٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — التزام الناقل بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه . التزام بتحقيق غاية . كفاية لإثبات المرسل إليه أن تلف الأشياء أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل لقيام مسئولية الناقل . ارتفاع هذه المسئولية إذا كان التلف راجعاً إلى عيب في ذات الأشياء المنقولة أو إلى قوة قاهرة أو خطأ من المرسل . عدم انقضاء التزام الناقل إلا بالتسليم . في حالة الإمتناع عن التسليم للناقل الإلتجاء إلى القضاء لإثبات حالة الأشياء المنقولة والأمر بإيداعها أحد المخازن أو الإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل .
١٩٢٦	٤٤٢٧٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		نظرية الحوادث الطارئة :
		عدم جواز إعمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الإحتالية التي يعلم المتعاقد أن مبنائها فكرة المخاطرة . العقد الذي يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو لكسب كبير . لا يبطل العقد بمجرد انطوائه على المغامرة أو المضاربة .
٢٨٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		(د) تقادم الالتزام :
		”تقادم الالتزام الصرفي“
		١ — الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم .
٦١٨	٢٤٨٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٨	٢٤ ٨٦	٢ — تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

إلتماس إعادة النظر

أحواله :

		١ — الغش — كسبب للإلتماس — هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه . يجب ألا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع .
٤٦٧	١٤ ٦٥	الإدعاء بخالفه الحكم لأئحة الرسوم وأحكام قانون الإصلاح الزراعي لا يصلح سببا للإلتماس . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
١٧٥٨	٤٤ ٢٥٣	٢ — إلتماس إعادة النظر . غش . مناهله . أن يكون خافيا على الخصم . ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها . عدم جواز إلتماس إعادة النظر فيه . (الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٣٠)

أمر أداء

نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل
تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا .
رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . سرعان
أحكام قانون المرافعات — قبل تعديله — عليها ولو كانت الدعوى
قد قيدت بمجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٠١	٩٦ ع ٢	<p>العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها ، لا بتاريخ قيدها في جدول المحكمة. القيد إجراء لاحق لإعلان صحيفة الدعوى وبالتالي لرفعها .</p> <p>(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)</p> <p>”المعارضة في أمر الأداء“</p> <p>الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء . وجوب رفع الاستئناف عنه بطريق التكليف بالحضور . المادتان ١١٨ و ٤٠٥/٢ من قانون المرافعات .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)</p>
٨٦	١١ ع ١	
<h2 style="text-align: center;">أموال الحكومة</h2> <h3 style="text-align: center;">بيع الأملاك الحكومية :</h3> <p>١ — بيع أملاك الحكومة الخاصة . الأصل فيه أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مخطومة . لإباحة البيع بالممارسة في حالات استثنائية . حظر البيع بالممارسة للموظفين بالذات أو بالواسطة إلا في الحالات الواردة بالمادة الثانية من لائحة بيع أملاك الحكومة . إنسحاب هذا الحظر على الاستثناءات المباح فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ . الاستثناء الوارد بهذا القرار الخاص بالأراضي التي تباع لمستأجريها من صغار الزراع . نطاقه . البيع لمن كانت حرقهم الأصلية الزراعة . عدم امتداده للموظفين الذين يزاولون الزراعة . مخالفة ذلك . أثره . إبطال العقد .</p> <p>(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)</p>		
١٥٧٣	٤٢٢٠ ع ٤	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — قرار اعتماد البيع الصادر من مصلحة الأملاك . إلغاؤه بحكم من محكمة القضاء الإداري . أثره : اعتبار العقد لم يتعقد أصلا .
١٧٨١	٤٢٥٧	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)

أموال عامة

شرط كسب ملكيتها :

وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب
الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب
إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك
المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائها القانونية .

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ٢٤١٢٤ ٩٠٨

أهلية

حق التقاضي :

وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر
العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ينال يدهم عن إدارتها والتصرف فيها
فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي أثناء الحراسة . ليس هذا
نقصاً في أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله مقيد
من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً
للقانون .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ٢٨ ١٤ ٢١٤

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		عوارض الأهلية :
		(١) السفه :
		”أهيته“
		١- السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً . التصرفات التي قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي مما يحض عليه التشريع الإسلامي لا تنطوي على خفة ولا تفيد السفه .
٢٣٧	١٤٣١	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٢/٢)
		٢- السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً . ضوابطه . خفة تعترى الإنسان فتحمله على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع .
١١٧٩	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)
		(ب) العته :
		” شرط إبطال تصرفات المعتوه “
		تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . لا تشترط فيه - كما هو الحال بالنسبة للسفيه وذو الغفلة - كون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ . إكتفاء المشرع باشتراط شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . ثبوت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف .
٢٠٢٤	٤٤٢٩٣	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الرهنبة :
		الرهنبة نظام معترف به من الحكومة . لا أثر له على أهلية وجوب الراهب .
		اعتبار كل ما يقتنيه الراهب بعد إنخراطه في سلك الرهنبة ملكا للبيعة أخذا بالعرف الكلمى . لا مخالفة في ذلك لأحكام القانون أو مبادئ النظام العام .
١٢٩١	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
أوراق تجارية		
		الوصف التجارى :
		١ - الوصف التجارى للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية م ٩/٢ من قانون التجارة . عدم الإعتداد في هذا الشأن - بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التي إقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه .
٦١٨	٢٤ ٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٢ - الصك الموصوف بأنه شيك ويحمل تاريخين وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد صفته كشيك . إعتباره كبيالة صحيحة أو معيبة إذا لم تشتمل على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية . خلو الكبيالة من بيان " وصول القيمة " . إعتبارها كبيالة معيبة .
٦١٨	٢٤ ٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

السند الإذني :

١ - السند الإذني . ضرورة اشتماله على شرط الإذن أو عبارة الأمر للاستفيد بقيمته . عدم اشتراط ذكر عبارة التحويل صراحة .

(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) ... ٤٤٢٨٣ ١٩٥٥

٢ - السند الإذني . وجوب اشتماله على اسم المستفيد مقرونا بشرط الأمر . عدم النص في السند على هذا الشرط . أثره . خروج السند عن نطاق الأوراق التجارية عموما . عدم سريان التقادم الخمسي بشأنه .

(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) ... ٤٤٢٨٣ ١٩٥٥

طبيعة الكميالة وطبيعة الشيك :

اختلاف طبيعة الكميالة عن الشيك . عدم سريان حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة في شأن تظهير الكميالة على تظهير الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيرا ناقلا للملكية . عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكلي .

(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١) ... ١٤١١ ٨٦

التظهير :

”التظهير الناقل للملكية“

اختلاف طبيعة الكميالة عن الشيك . عدم سريان حكم المادتين ١٣٤ و ١٣٥ من قانون التجارة في شأن تظهير الكميالة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٦	١٤١١	<p>على تظهير الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية . عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكيلي .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)</p> <p>الحامل سيء النية :</p> <p>للساحب - في دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك - الاحتجاج ضده بكافة الدفعات التي كانت له قبل المظهر متى كان الحامل سيء النية .</p> <p>تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسوء نية حامل الشيك وعلمه بأن الشيك حرر للوفاء بثمن بضاعة اشتراها الساحب من المظهر - وهو شقيق الحامل - ولم يسلمها إليه . دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الرد عليه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)</p> <p>الأوراق التجارية المعيبة :</p> <p>«طبيعته»</p> <p>الأوراق التجارية المعيبة . إعتبارها فى الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدنى إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر فى هذه الحالة أوراقاً تجارية . م ١٠٨ من قانون التجارة . خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)</p>
٦١٨	٢٤٨٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ب)

بطلان . بنوك . بورصة

بيت المال . بيع

بطلان

بطلان إجراءات المرافعات :

"أحوال وجوبه"

بطلان الإجراء وجوبا في حالين : إذا نص القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتبارا بأن المشرع قدر أهمية الإجراء واقترض ترتب الضرر عليه . أو إذا كان العيب الذي شاب الإجراء — في حالة عدم النص — عيبا جوهريا بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦) ١٤١٨ ١٣٣

(١) البطلان في الدعاوى :

"في طريقة رفع الدعوى"

١ — اقتصار صحيفة الاستئناف المطروح على المحكمة على قضاء الحكم المستأنف في الشق المستعجل . رفع الاستئناف عن القضاء في الموضوع بعريضة وبقائه في التحضير دون عرضه على المحكمة . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان هذا الاستئناف دون طرحه أمامها باطل . الطلب الوارد في مذكرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المستأنف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الطلب الموضوعي لا يعتبر رفعا لإستئناف عن قضاء الحكم المستأنف في الموضوع .
١٢٦١	٣٤١٧٣	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		٢ — دعوى الإستحقاق الفرعية . إندراجها في عموم حكم المادة ٤٨٢ مرافعات . وجوب رفع الإستئناف عنها بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . مخالفة ذلك . أثره . وجوب الحكم من تلقاء نفس المحكمة ببطلان الاستئناف .
١٥٥٨	٤٢١٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		في إجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		”الخصوم في الدعوى“
		١ — البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات بالنسبة للقصر . بطلان نسبي ليس لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .
٤١٢	١٤٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — إختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم إعتباره خصما حقيقيا في النزاع . بطلان الإستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٤٨٦	٢٤٦٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — إختصاص ناظر الوقف . إغفال صفته في إعلان صحيفة الاستئناف . إفصاح صحيفة الاستئناف عن صفته في الخصومة . كفايته . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
١٩٩٦	٤٤٢٩١	"في إعلان الخصوم"
		١ — البطلان المترتب على عدم إعلان ورثة المستأنف عليه المتوفى بالاستئناف وإختصاصه هو فيه دونهم . مقرر لمصاحبة الورثة . ليس لغيرهم التمسك به . (الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
١٣٥٠	٣١٨٧	٢ — وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع من رفع الاستئناف عليهم خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه (م. ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات) . لا يعفى من هذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٣٨٤/٢ من قانون المرافعات . نص هذه المادة ينصب على مواعيد الطعن فلا يمتد إلى الحالة التي يرفع عنها الاستئناف — بعريضة — على جميع المحكوم لهم في الميعاد عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد وصدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة (بطلان أو صحة حكم مرسئ مزاد) . بطلان الاستئناف — المرفوع بعريضة — بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
١٤٠٥	٣١٩٤	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ — وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم في الجلسة الأولى . المادة ٩٦ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . اعتبار الحكم غيابيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨) "تمثيل النيابة العامة في الدعوى"
		راجع أحوال شخصية
٦٦٦	٢٤٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
٧٦٤	٢٤١٠٣	(والطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		وراجع: ضرائب .
١٩٦٦	٤٤٢٨٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١) "تلاوة تقرير التلخيص"
		وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات التلاوة بحضور الجلسات أو في الحكم .
٢٨٧	٣٨	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥) "تقديم الطلبات وأوجه الدفاع"
		١ — الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها . اتفاق طرفي النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .
٦٦٦	٢٤٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢- عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧) ١١٣ع ٢ ٨٣٤
		٣- مواعيد إيداع المذكرات والمستندات في قلم الكتاب في فترة تحضير الاستئناف مواعيد تنظيمية . للحكمة قبول المذكرات والمستندات في جلسة المرافعة أو تأجيل الدعوى لتقديمها والرد عليها . (الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١) ١٧٥ع ٣ ١٢٧٩
		”إعلان حكم نذب خبير“ عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الذي يدعيه لعدم إعلانه بحكم نذب خبير . عدم قبول التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٦ع ٢ ٧٠١
		”دعوة الخبير للخصوم“ وجوب دعوة الخبير للخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . إغفال ذلك الإجراء . بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى البحث في ترتب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان أو عدم ترتبه . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣) ١٨ع ١ ١٣٣
		”الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة“ بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أزيلت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ٦٠ع ١ ٤٣٤
		(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ٦١ع ١ ٤٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) البطلان في الأحكام :
١٥١	٢١ ع ١٤	١ - بيانات الحكم . كفايتها . مثال . م ٣٤٩ مرافعات . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
٢٦١	٣٥ ع ١٤	٢ - بيانات الحكم . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمد عليها . إيراد مضمونها . كفايته . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٩)
٤١٢	٥٨ ع ١٤	٣ - وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليها التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير بإعتباره مباشرا للخصومة عن المحجور عليه ليس خطأ جسيما يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم . لا بطلان . (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٧٥٧	١٠٢ ع ٢٤	٤ - بيان مراحل الدعوى . اعتباره بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها . عدول المحكمة من تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى . عدم إعتبار ذلك بيانا جوهريا يتحتم ذكره في الحكم . (الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
٧٩٧	١٠٧ ع ٢٤	٥ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم . ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والجحج القانونية في ثنايا أسباب الحكم . (الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦- إغفال الحكم الابتدائي باسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . عدم تنبيه محكمة الاستئناف إلى هذا الإغفال . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٩٧٧	٣٤٠٨٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
		٧ - الخطأ القانوني في تسبيب الحكم مع صحة النتيجة . لا بطلان .
١٧٥٠	٤٢٥٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٦)
(ج) بطلان الطعن في الأحكام :		
" في طريقة رفع الطعن "		
الأصل وفقا للمادة ١/٤٠٥ مرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ - أن يكون الاستئناف بعريضة تقدم لقلم الكتاب . يستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٢/١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور . ليس من بين هذه الدعاوى دعوى المطالبة بأجرة أطيان زراعية .		
البطلان جزاء مخالفة الطريق الواجب إتباعه في رفع الاستئناف . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .		
تضمن صحيفة الاستئناف طلب إلغاء وصف النفاذ . وجوب رفع الاستئناف من قضاء الحكم في الموضوع بطريق الإيداع وأن يتبع بالسبب للتظلم من قضاء الحكم بالنفاذ الطريق الذي رسمه القانون لهذا التظلم وهو التكليف بالحضور .		
١٤٢	١٩ غ	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		” في إجراءات الطعن “
		١ — عدم تقديم الطاعن صورة الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان قد أحال إليه في أسبابه لا يترتب عليه البطلان إلا عند عدم وجود هذه الأوراق بملف الطعن . (الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢) ١٤٩ ع ٣ ١٠٩٩
		٢ — الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٩) ٢١٦ ع ٤ ١٥٤٩
		” في إعلان الطعن “
		١ — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . إلقاء عبء إعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب دون الطاعن . إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن — بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — لا يترتب عليه البطلان إذ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان . (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣) ١٦ ع ١ ١١٥
		٢ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . عبء إعلان الطاعن . رفعه عن كاهل الطاعن وإلقائه على عاتق قلم الكتاب . جواز تصحيح عيوب الإعلان ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦) ٤٢ ع ١ ٣١٠

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٣ - بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - لا أثر له سوى إعادة الإعلان صحيفا ولو بعد فوات الميعاد . المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . تجاوزه لا يترتب عليه بطلان الطعن .
٦١٨	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٤ - إلقاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ عبء إعلان الطعن بالنقض على عاتق قلم الكتاب قصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان . ميعاد الإعلان المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يعد - بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - ميعادا حتميا . لا بطلان في تجاوز هذا الميعاد .
١٣٥٠	٣٤١٨٧	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		٥ - إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة المدنية . إعلانه للوصى على المطعون ضده بعد زوال صفته . أثره . إعادة إعلانه إعلانا صحيفا ولو بعد الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا بطلان في تجاوز هذا الميعاد .
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		(د) البطلان في إجراءات التنفيذ :
		١ - البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام .
٩٢٩	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٧٠٥	٤٤٢٤٢	٢ — الحكم بإلغاء قائمة شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به . آثاره . بطلان تنبيه نزع الملكية وانعدام أثره في قطع التقادم . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
١٨٨٠	٤٤٢٧١	٣ — إلغاء أو إبطال سند التنفيذ . أثره . سقوط ما تم من إجراءاته . جواز طلب إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية رغم فوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع . مراعاة عدم المساس بحقوق الغير التي تعلقت بإجراءات التنفيذ . (الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
(هـ) البطلان في التصرفات :		
” في عقد النقل البحري “		
٧١	١٤ ٩	عقد النقل البحري من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته استثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينة في المسائل التجارية . مشارطة إيجار السفينة وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحري . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
” في عقد الشركة “		
١٨٢	١٤ ٢٤	اشتراط القانون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورة عقد الشركة عقدا شكليا . عدم جواز إثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>” في بيع أملاك الحكومة “</p> <p>بيع أملاك الحكومة الخاصة . الأصل فيه أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مختومة . لإباحة البيع بالممارسة في حالات استثنائية . حظر البيع بالممارسة للموظفين بالذات أو بالواسطة إلا في الحالات الواردة بالمادة الثانية من لأئحة بيع أملاك الحكومة . إنسحاب هذا الحظر على الاستثناءات المباح فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ . الاستثناء الوارد بهذا القرار الخاص بالأراضي التي تباع لمستأجريها من صغار الزراع . نطاقه . البيع لمن كانت حرقهم الأصلية الزراعة . عدم إمتداده للموظفين الذين يزاولون الزراعة . مخالفة ذلك . أثره . إبطال العقد .</p> <p>(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥) ٤٤٢٢٠ ١٥٧٣</p> <p>” في تصرف كبار الملاك في أطيانهم الزراعية “</p> <p>المادتان ٤ و ٤ مكرر إصلاح زراعي . لكبار الملاك التصرف فيما لم يستول عليه من أطيانهم الزائدة عن القدر المسموح بتملكه بشروط محددة . وجوب مراعاة هذه الشروط في كل تصرف لاحق . رقابة القضاء على هذه التصرفات . عدم صحة التصرف إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار .</p> <p>(الطن رقم ٨٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١) ٤٤٢٢٦ ١٦١٠</p> <p>” في بيع الوفاء “</p> <p>عقد البيع الذي يخفى رهنا . بيع وفاء . بطلانه .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦) ٤٤٢٥٥ ١٧٧٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>” في إيجار الأماكن “</p> <p>الحكم الذى يصدر من دوائر الإيجارات بتحديد القيمة الإيجارية طبقا للسادة السادسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>أثره . بطلان الاتفاق الخاص بالأجرة دون مساس بشروط العقد الأخرى .</p>
١٢١٦	١٦٧ ع ٣	<p>(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)</p> <p>” البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر “</p> <p>١ — إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سنداً لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العتة وقت العقد أو علم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب العتة المدعى وجوده وقت العقد فى الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائياً بصحة ذلك . صدور قرار الحجر بعد ذلك لا يعتبر سبباً طرأ بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .</p>
٨٩٩	٢٤ ع ١٢٣	<p>(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)</p> <p>٢ — تصرف المعتوة قبل تسجيل قرار الحجر . لا تشترط فيه — كما هو الحال بالنسبة للسفيه وذى الغفلة — كون التصرف نتيجة إستغلال أو تواطؤ . إكتفاء المشرع باشتراط شيوع حالة العتة وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . ثبوت أحد هذين الأمرين يكفى لإبطال التصرف .</p>
٢٠٢٤	٤٤ ع ٢٩٣	<p>(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>” دعوى بطلان العقد “</p> <p>” نطاقها “</p> <p>دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل الفاضى في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سببا من هذه الأسباب كان في استطاعته إبداءه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا إلى هذا السبب .</p> <p>دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . إقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .</p> <p>(العلن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ١٢٢ع ٨٩٩</p>	
<p>بنوك</p> <p>التزام البنك قبل العميل :</p> <p>التزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفي بقيمة شيك مذيّل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانونى .</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٤١	ع ١٢	تحمّل البنك تبعه الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمّل العميل تبعه خطئه . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		الإعتماد المصرفي :
		إلتزام البنك بقيمة الإعتماد المصرفي مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري . شرط الوفاء به . أن ينفذ المستفيد شروط فتح الاعتماد . (الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
١٢٧٩	ع ١٧٥	” عقود فتح الاعتمادات المستندية “ الاعتماد المستندي . تكيفه . خضوعه لرسم الدمغة . مناطه . (الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
١٧٨٧	ع ٢٥٨	” عقود التسليف بضمانة الأسهم “ عقود التسليف بضمانة الأسهم وحفاظ إيداع الأسهم بصفة رهن . تكيفها . عدم خضوعها لرسم الدمغة على اتساع الورق . (الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
١٧٨٧	ع ٢٥٨	” أوامر تحويل الأموال “ أوامر تحويل الأموال . خضوعها لرسم الدمغة . مناطه . (الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
١٧٨٧	ع ٢٥٨ (الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بورصة
		حظر التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد الممارسة . نطاقه . أن تكون الأوراق موضوع التعامل مقيدة بالبورصة إما بجدول الأسعار الرسمي أو بالسوق المعد للأوراق التي يجري التعامل عليها خارج ذلك الجدول . عدم سريان هذا الحظر على الأوراق التي لم تقيد أصلا بالبورصة . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩) ٤٤٢٥٠ ١٧٤٢
		بيت المال
		بيت المال . لا يعتبر وارثا . أيلولة التركات إليه باعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك . إغفال حجية الإعلام في مواجهة بيت المال . مخالفة للقانون . (الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٥/١١) ... ١٤٧٣ ١٠٨٣
		بيع
		بيع الأملاك الخاصة بالدولة : "إنعقاده"
		١ - عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية . هذا التصديق هو القبول بالبيع والإيجاب من راغب الشراء يكون بتقدمه للشراء على أساس سعر معين . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ٦٢١ ٤٥٠
		٢ - بيع أملاك الحكومة الخاصة . الأصل فيه أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مخطومة . إباحة البيع بالممارسة في حالات إستثنائية . حظر البيع بالممارسة للموظفين بالذات أو بالواسطة إلا في الحالات الواردة بالمادة الثانية من لائحة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع أملاك الحكومة . إنسحاب هذا الحظر على الإستثناءات المباح فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء في ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ . الإستثناء الوارد بهذا القرار الخاص بالأراضي التي تباع لمستأجريها من صغار الزراع . نطاقه . البيع لمن كانت حرفتهم الأصلية الزراعة . عدم امتداده للوظفين الذين يزاولون الزراعة . مخالفة ذلك . أثره . إبطال العقد .
١٥٧٣	٤٤٢٢٠	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		٣ - قرار اعتماد البيع الصادر من مصلحة الأملاك . إلغاؤه بحكم من محكمة القضاء الإداري . أثره : اعتبار العقد لم ينعقد أصلاً .
١٧٨١	٤٤٢٥٧	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		” بيع الأوراق المالية “ حظر التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد السماسرة . نطاقه . أن تكون الأوراق موضوع التعامل مقيدة بالبورصة إما بمجدول الأسعار الرسمي أو بالسوق المعد للأوراق التي يجري التعامل عليها خارج ذلك الجدول . عدم سريان هذا الحظر على الأوراق التي لم تقيد أصلاً بالبورصة .
١٧٤٢	٤٤٢٥٠	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		آثار عقد البيع : ” التزامات البائع “ (١) الالتزام بتسليم المبيع : ١ - تطبيق نص المادة ٤٣٤ مدني في حالة المعجز في المبيع ، محملة أن يكون البيع قد انعقد على عين معينة مفرزة ولم يتم التسليم على النحو الذي يلتزم به البائع .
٢٠٥	٤٤٢٧	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	٢ - البيع F. O. B. أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . النقل والتأمين على عاتق المشتري . (الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
		(ب) الإلتزام بتطهير العين المبيعة :
		الالتزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود . الإلتزام مغاير لإلتزام البائع بضمان الإستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها الإلتزام بتطهير العين المبيعة التزاماً جوهرياً في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضاؤها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم إعداره . لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤٤٣	١٤٦١	(ج) نقل الملكية :
		”دعوى صحة ونفاذ عقد البيع“
		١ - <u>دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية وتستلزم</u> أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . إتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة . (الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٤٨٦	٢٤٦٧	٢ - <u>دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع</u> موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . إتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سببا من هذه الأسباب كان في استطاعته إبداءه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة بطلان العقد استنادا إلى هذا السبب .</p> <p>دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . إقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)</p> <p>١٢٢ ع ٢٨٩</p> <p>٣ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عيليا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . عدم إجابة المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين . عدم إختصاص المشتري في دعواه البائع للبائع له لطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه إلى البائع . عدم تسجيل البائع للمشتري عقد شرائه . <u>دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقده تكون</u> <u>غير مقبولة</u> .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)</p> <p>١٦٤ ع ٣١٩٦</p> <p>٤ - انتقال الملكية بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انتقالها بتسجيل صحيفة الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)</p> <p>٢٢٤ ع ٤١٥٩٩</p>

رقم المقابلة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ — مشتري العقار بعقد غير مسجل . اعتباره مجرد دائن للبيع بالتزامات شخصية .
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٦ — بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع . انتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحيح . الأفضلية بين المشتريين . مناطها . التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث .
١٦٠٥	٤٤٢٢٥	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		(د) الالتزام بالضمان :
		”ضمان عدم التعرض“
		الالتزام البائع بضمان عدم التعرض التزم أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . التزام البائع وورثته بالإمتناع عن منازعة المشتري في حقوقه بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .
١٢٣	١٤ ١٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		”ضمان الاستحقاق“
		١ — المناط — عند الاستيلاء تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي — في عدم الإعتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه والسابقة على تاريخ العمل به هو ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل ٢٣ يولي

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سنة ١٩٥٢ . عدم الإعتداد بمعناه بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الإستيلاء . مسئولية البائع قبل المشتري عن هذا الإستيلاء ما دام سببه راجعا إليه .
٢٠٥	٢٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ — ترانخي المشتري في تسجيل عقد شرائه لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو ترتب على هذا الترانخي نزاع ملكية للعين المباعة من تحت يد المشتري .
٢٠٥	٢٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٣ — بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للالتزام المعلق على شرط واقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الإستمحاق التزام شرطي يتوقف على نجاح المتعرض في دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذي يثبت فيه الإستمحاق بحكم نهائي لا من وقت رفع الدعوى بالإستمحاق .
٥٦٤	٧٧ ع ٢٤	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٤ — ضمان الإستمحاق الناشئ عن فعل الغير . شرطه . قيام سببه وقت البيع . المادة ٣٠٠ مدني قديم .
١٨٧٠	٢٦٩ ع ٤٤	(الطن رقم ١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
		” ضمان العيب الخفي “
		١ — طلب المشتري إسترداد ما عجله من الثمن وبراءة ذمته من الباقي لوجود عيب خفي جسيم في المبيع . احتواؤه ضمنا على طلب فسخ العقد .
١٥٥٢	٢١٧ ع ٤٤	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٥٥٢	٤٤٢١٧	٢ — العيب الخفى بالمبيع . افتراض علم علم المشتري به . ضمان البائع هذا العيب ما لم يثبت علم المشتري بالعيب وقت تسليم المبيع . على البائع عبء هذا الإثبات . (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠)
		هلاك المبيع :
٢٠٥	١٤ ٢٧	الهلاك — فى حكم المادة ٣٤٧ مدنى — زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية . إستيلاء الإصلاحي الزراعى على قدر من الأطنان المبيعة ليس هلاكا لهذا القدر . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		نظرية الحوادث الطارئة :
		راجع : إلترام .
٢٨٧	١٤ ٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — ١٩٦٦/٢/١٥)
		وقوة قاهرة .
٣٦٧	١٤ ٥١	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		تزامم المشترين :
		١ — إجراء المفاضلة عند التزام المشترين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر ولو نسب إلى المشتري الذى بادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثر لها . إدماء حصول التسجيل السابق نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الشهر العقاري المختص . عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها إعلان الشهر . ليس لمن قدم طلبه أولا - في هذه الحالة - سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقاري ومن توافاً معه إن كان لذلك محل .
٢٩٥	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		٢ - المشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة . اعتباره دائناً للبيع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له .
١٢٧١	١٧٤ ع ٣	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦)
		٣ - حق دائني التركة في التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله . عدم التأشير في الميعاد . جزاؤه . عدم الاحتجاج بالدين على المتعاملين مع الوارث .
١٥٩٩	٢٢٤ ع ٤	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٦)
		٤ - بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء إلتزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع . إنتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحيح . الأفضلية بين المشتريين . مناهلها . التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث .
١٦٠٥	٢٢٥ ع ٤	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التزامات المشتري :
		”الوفاء بالثمن“
		١ - المادة ٣٣٠ مدني تقضى بأن ليس للبائع حق في فوائد الثمن في حالة عدم الاتفاق عليها إلا بعد تكليفه المشتري رسميا أو إذا كان المبيع ينتج ثمرات من تاريخ التسليم . مريان الفوائد في كل حالة يستولى فيها المشتري على الثمرات ولو لم يتم تسليم المبيع فعلا . عدم جواز الجمع في الانتفاع بين المبيع والثمن .
١٤٩٠	٣٤٢٠٧	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)
		٢ - تعليق دفع باقي الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي . إمتناع البائع عن التوقيع . لجوء المشتري لدعوى صحة ونفاذ العقد . جواز إيداع الثمن دون عرضه على المشتري .
		المادة ٣٣٨ مدني .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٣ - تعليق دفع باقي الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي . إيداع المشتري الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع إلا بعد الحكم نهائيا بصحة ونفاذ العقد . صحيح .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٤ - البيع F. O. B. مع شرط دفع الثمن عند استلام سندات الشحن بميناء الوصول . أثره . نشوء إمتياز للبائع على المبيع . التأمين الذي يعقده البائع على البضائع التي سلمها بميناء الشحن . إعتباره تأمينا بحريا إعمالا لحق الإمتياز لضمان إقتضاء الثمن . قيام البائع بإحالة حقوقه إلى الشركة المؤمنة بعد هلاك البضائع . أثره . حق المؤمنة في الرجوع على المشتري .
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بعض أنواع البيوع :
		(١) بيع العقار من الوارث :
		انتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت وفاة المورث . عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في عقارات التركة دون منع التصرف ذاته . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	
		(ب) بيع الوفاء :
		١ — عقد البيع الذى يخفى رهنا . بيع وفاء . بطلانه . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
١٧٧٠	٤٤٢٥٥	
		٢ — إثبات أن عقد البيع يخفى رهنا . جوازه بكافة الطرق بين المتعاقدين . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
١٧٧٠	٤٤٢٥٥	
		البيع F. O. B. :
		١ — البيع . F. O. B. أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . النقل والتأمين على عاتق المشتري . (الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	
		٢ — البيع . F. O. B. مع شرط دفع الثمن عند استلام سندات الشحن بميناء الوصول . أثره . نشوء امتياز للبائع على المبيع . التأمين الذى يعقده البائع على البضائع التى سلمها بميناء الشحن . إعتباره تأميناً بحرياً إعمالاً لحق الامتياز لضمان إقتضاء الثمن . قيام البائع بإحالة حقه إلى الشركة المؤمنة بعد هلاك البضائع . أثره . حق المؤمنة فى الرجوع على المشتري . (الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ت)
		تاجر . تأمين . تأمينات عينية . تجزئة . تحكيم . تروير . تسجيل . تضامن . تعويض . تفسير . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى
		تاجر
		صفة التاجر :
		١ - خلق المحل التجارى وقت الإعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجارى فيه .
٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ - عدم وجود المحل التجارى لا يدل على اعتزال التجارة . استدلال الحكم مع ذلك بأسباب سائغة على عدم اعتزال الطاعن التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين . لا فساد فى الاستدلال .
٥٧٧	٧٩ ع ٢	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٣ - عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع فى صفة مورث المظعون عليهم كتاجر . عدم قبول هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١٨	٨٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع إثبات .
١٥٩٢	٤٤٢٢٣	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)
		وإفلاس .
٥٧٧	٢٤٧٩	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		إنتهاء النشاط التجارى :
		خلق المحل التجارى وقت الإملان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط
		التجارى فيه .
٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		وراجع إفلاس :
٥٧٧	٢٤٧٩	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		تأمين
		عقد التأمين :
		”سريان عقد التأمين“
		شرط امتداد التأمين إلى أية مدة تقبل الشركة المؤمنة دفع
		الأقساط عنها . إعتبار العقد قائماً خلال الفترة التى دفعت عنها
		الأقساط رغم وفاة المؤمن له . لاعتبرة بشخص الموفى .
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		”التزامات المؤمن له“
		عدم قيام المؤمن له بإخطار الشركة المؤمنة بالحادث في الميعاد المتفق عليه لا أثر له مادامت الشركة لم تدع أن ضررا لحق بها .
١٤٦٢	٣٠٤ ع ٣	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		مسئولية شركة التأمين :
		١ — تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم إشتمال وثيقة التأمين على اشتراط المصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا . دفاع يخالطه واقع . لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٢٩	٤٦ ع ١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٢ — رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لإنتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذى تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين — عن هذا الحادث — بانتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائى . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركة الطيران المؤمن لها . يقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين .
٥٨٥	٨٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		التأمين البحرى :
		١ — البيع F. O. B. أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة فى ميناء القيام . النقل والتأمين على هاتق المشتري .
١٩٧٩	٤٢٨٨ ع ٤	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - البيع F. O. B. مع شرط دفع الثمن عند استلام سندات الشحن بميناء الوصول . أثره . نشوء إمتياز للبائع على المبيع . التأمين الذى يعقده البائع على البضائع التى سلمها بميناء الشحن . إعتباره تأميناً بحرياً إعمالاً لحق الإمتياز لضمان إقتضاء الثمن . قيام البائع بإحالة حقوقه إلى الشركة المؤمنة بعد هلاك البضائع . أثره . حق المؤمنة فى الرجوع على المشتري . (الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧) ٤٢٨٨ ع ١٩٧٩

تأمينات عينية

حقوق الإمتياز :

"الإمتياز المقرر للبائع على المبيع"

البيع F, O. B. مع شرط دفع الثمن عند استلام سندات الشحن
بمينا الوصول . أثره . نشوء إمتياز للبائع على المبيع . التأمين
الذى يعقده البائع على البضائع التى سلمها بميناء الشحن . إعتباره
تأميناً بحرياً إعمالاً لحق الإمتياز لضمان إقتضاء الثمن . قيام البائع
بإحالة حقوقه إلى الشركة المؤمنة بعد هلاك البضائع . أثره .
حق المؤمنة فى الرجوع على المشتري .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧) ٤٢٨٨ ع ١٩٧٩

إمتياز الخزانة العامة المقرر لمصلحة الضرائب

راجع : ضرائب .

(الطن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١١) ١٤٥ ع ١٠٧٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		١ - استئناف الحكم الصادر في دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لنزاع واحد . اعتبار دعوى تزوير السند الإذني من دعاوى السندات الإذنية التي يرفع استئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور . (الطن رقم ٢٣٦ لسنة ١٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣) ... ٣٢ ع ١٤٣
		٢ - إختصاص رئيس مكتب الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات . عدم إعتباره خصما حقيقيا في النزاع . بطلان الاستئناف بالنسبة له لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . (الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١) ... ٦٧ ع ٢٨٦
		٣ - الخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . القعود عن استعمال هذه الرخصة لا أثر له في شكل الطعن . (الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ١٥٥ ع ١١٤٦
		٤ - عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد وصدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة (بطلان أو صحة حكم مرسي مزاد) . بطلان الاستئناف - المرفوع بعريضة - بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٦) ... ١٩٤ ع ١٤٠٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

تحكيم

شروط التحكيم :

« أثره »

عدم الإعتداد بعقد البيع المحال من المشتري لآخر لكونه ليس طرفا فيه ولم تتم حوالاته إليه طبقا للقانون . آثار هذا العقد فيما تضمنته بما في ذلك شرط التحكيم . إقتصارها على طرفيه . لا تمتد إلى رجوع المحال له على المحيل بما دفعه له . رفض الدفع بعدم إختصاص المحاكم بدعوى الرجوع وعدم سرعان شرط التحكيم على هذه المنازعة . صحيح في القانون .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ — جلسة ١١/١/١٩٦٦) ... ٨ ع ١٤ ٦٥

التمسك بشرط التحكيم :

إختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عن التمسك به صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه لو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٦) ... ١٦٨ ع ٣ ١٢٢٣

تزوير

التوقيع على بياض :

توقيع المطعون عليه الورقة على بياض . حصول الطاعن على الورقة ممن سلمت إليه بطريقة ما وإثباته فيها الإقرار المدعى بتزويره . إعتبار الواقعة تزويرا لا خيانة أمانة . لا يشترط

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لاعتبار الواقعة تزويرا الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الاحتيال . يكفي الحصول عليها بأية طريقة كانت . جواز إثبات التزوير المدعى به بطرق الإثبات كافة . (الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦) ١٣٩٩ ع ١٩٣
		أدلة التزوير :
		١ — لقاضي الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير . لا يلزمه القانون إجراء تحقيق متى اطمأن إلى عدم جدية الطعن بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعه بصحة الورقة . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ٧٤٠ ع ١٠٠
		٢ — تقدير القرائن القضائية من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة مؤدية إلى الدلالة التي استخلصها هو منها . إقامة الحكم بتزوير ورقة على قرائن مجتمعة . ليس للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨) ١٨٤٦ ع ٢٦٦
		إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير :
		للدعى عليه في تزوير ورقة أن ينهي إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بتزوله عن التمسك بالورقة بغير توقف على قبول مدعى التزوير . للأخير ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ٧٤٠ ع ١٠٠

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الحكم في دعوى التزوير :
		قاضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى . له إقامة حكمه بصحة الورقة على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه .
١٠٩٩	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		تزوير السند الإذني :
		إستئناف الحكم الصادر في دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور . المقصود بها الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لتزوير واحد . إعتبار دعوى تزوير السند الإذني من دعاوى السندات الإذنية التي يرفع استئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور .
٢٤٣	٣٢١٤	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		تزوير الشيك :
		إلتزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفي بقيمة شيك مذيل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني . تحمل البنك تبعه الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إلتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمل العميل تبعه خطئه .
٩٤	١٢١٤	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

تسجيل

التسجيل بإسم مستعار :

المعير إسمه ليس إلا وكبلا عن أعاره . ليس له أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله . في التعاقد المتعلق بعقار : تكون الملكية للأصيل فيما بينه وبين موكله وللمعير إسمه فيما بينه وبين البائع والغير . ملكية الوكيل بالنسبة للأصيل ملكية صورية لا تحتاج لدفعها صدور تصرف جديد من الوكيل تنتقل به الملكية . هذا التصرف يلزم في علاقة الأصيل بالغير . تسجيل البيع الصادر للوكيل المعير إسمه يعتبر أنه لصالح الأصيل . أيلولة العقار إليه ولورثته من بعده .

(الملن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥) ... ١٣٨٤ ١٠١٩

تسجيل التصرفات الناقلة للملكية :

تسجيل عقد البيع :

« اثره »

تسجيل المشتري عقده قبل تسجيل عقد البذل المبرم بين نفس البائع والطاعن . إنتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل عقده . عقد البذل لم يعد له محل يرد عليه .

(الملن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٢٤٩٧ ٧٠٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>المفاضلة عند تراحم المشتري :</p> <p>”الأسبقية في التسجيل“</p> <p>١ - إجراء المفاضلة عند تراحم المشتري في شأن عقار واحد على أساس الأسبقية في الشهر ولو نسب إلى المشتري الذي بادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب بلجهة الشهر لا أثر لها . إدعاء حصول التسجيل السابق نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف الشهر العقاري المختص . هدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر . ليس لمن قدم طلبه أولا - في هذه الحالة - سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقاري ومن تواطأ معه إن كان لذلك محل .</p> <p>(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ - جلسة ١٥/٢/١٩٦٦) ١٤٣٩ ٢٩٥</p> <p>٢ - مناط المفاضلة بين المشتري في حالة تراحمهم هو السبق في التسجيل . الأسبق تسجيلا يفضل على سائر المشتري ولو كان متواطئا مع البائع على الإضرار بمحقوق الغير .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦) ٢٤٩٨ ٧٢٣</p> <p>٣ - بيع العقار بمقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع . انتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحيح . الأفضلية بين المشتري . مناطها . التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث .</p> <p>(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٦) ٤٤٢٢ ١٦٠٥</p>

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	تسجيل القسمة : " الغرض منها "
٤١٢	١٤٥٨	الغرض من تسجيل القسمة . إمكان الاحتجاج بها على الغير . شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتقاسمين في نصيبه أم لا . (الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد : " أثره "
		١ - السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتما - إن تما في يوم واحد - بأسبوعية رقم التسجيل في دفتر الشهر . ملكية العقار لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأشير بهذا الحكم دون أن يتأثر بتصرفات البائع المشهرة اللاحقة لهذا التاريخ .
٤٨٦	٢٤٦٧	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ - تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . من شأن ذلك أن يجعل حق المشتري - الذي تقرره بالحكم - حجة على من ترتبت له حقوق هينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل الطاعن عقده الصادر إليه من ذات العقار من نفس البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذي سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري بصحة ونفاذ عقده .
٧٢٣	٢٤٩٨	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المفاضلة بين المحررات المشهرة :
		السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً — إن تما في يوم واحد — بأسبوعية رقم التسجيل في دفتر الشهر . ملكية العقار لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأخر بهذا الحكم دون أن يتأثر بتصرفات البائع المشهرة اللاحقة لهذا التاريخ .
٤٨٦	٢٤٦٧	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		وراجع أيضا : شهر عقارى . و ملكية وموارىث .
١٩٨٥	٤٤٢٢٤	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		تسجيل تنبيه نزع الملكية :
		راجع : تنفيذ عقارى .
١٥٩٩	٤٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
		تضامن
		التضامن بين المدينين :
		تكيف العقود بين المحجوز لديه والدائنين الحاجزين بأنها وفاء من مال المحجوز عليهم تحت يده . إنتفاء اعتباره محالا إليه بالحق . عدم جوار تمسكه قبل أحد المدينين بالتضامن . التضامن لم يشرع إلا لمصلحة الدائن .
١٠٥٦	٣٤١٤٣	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		وراجع التزام :
٣٢٩	١٤٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		وكفالة :
٢٧٩	١٤٣٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	تعويض
		١ — الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة . نخضوعها لأحكام القانون المدني فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها . للوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أى وقت قبل إتمام العمل الموكل إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقا للقانون المدني الذى يعتبر الوكالة عقدا غير لازم . جواز تنحى الوكيل فى الوكالة بأجر . إلتزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان التنحى بغير عذر مقبول أو فى وقت غير مناسب .
٥٠٩	٢٤ ٧١	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٢ — الحكم الجنائى الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونا لإنتفاء القصد الجنائى أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٢٤ ٧٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٣ — المصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف وإختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بأن يكون العمل الضار — سواء كان إيجابيا أو سلبيا — قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة .
٦١٢	٢٤ ٨٥	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الضرر المادى :
		« الموت الفورى »
		وفاة المحبى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المستول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لامن الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذى أدت إليه هذه الجروح . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦) ... ٤٧ ع ١ ٣٣٧
		الضرر الأدبى :
		الضرر الذى يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصى مباشر . قصر الشارع الحق فى التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٦) ... ٨٨ ع ٢ ٦٣٦
		تقدير التعويض :
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع بتقدير التعويض إلا فى حدود عناصره المطلوبة . طلب المضرور تقدير التعويض على أساس ما لحقه من خسارة . قضاء الحكم على هذا الأساس دون اعتداد بما فات من كسب . لا قصور . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦) ... ١٠ ع ١ ٧٧
		٢ — تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابره من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض ما دام قد اعتمد فى قضائه على أساس معقول . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٦) ... ١٦٥ ع ٣ ١٢٠١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - تعويض الضرر . شموله ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب . إلتفاء المسؤولية إذا كان توفى الضرر ممكنا ببذل جهد معقول .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٤ - تقدير التعويض من مسائل الواقع . كفاية إيضاح عناصر الضرر .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٥ - القضاء بمسؤولية رب العمل عن وفاة العامل تأسيسا على المسؤولية التقصيرية . أثره . وجوب تقدير التعويض وفقا لأحكام القانون المدني دون قانون إصابات العمل .
١٧٤٧	٤٤٢٥١	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		٦ - تعويض . عناصره . آخر . إرتباطه به .
١٨٠٢	٤٤٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٧ - التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي . الرجوع فيه إلى تقدير القاضي المطلق . عدم إعتباره معلوم المقدار وقت الطلب .
١٨٠٢	٤٤٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٨ - استيلاء الحكومة على أطيان جبرا دون إتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة . غصب . الغصب عمل غير مشروع يلتزم مرتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . قضاء المحكمة بالريع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار . هذا الريع بمثابة تعويض . عدم إلتزام القاضي في تقديره بحكم المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي . نص هذه المادة لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر .
١٩٤٣	٤٤٢٨١	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>“التعويض عن الإستيلاء في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥”</p> <p>١ — تحويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض — وهي قرارات إدارية — استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات الميينة في المادة ٤٧ من هذا المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض لإبتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .</p>
١١٥	١٦ ع ١١٥	<p>(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)</p> <p>٢ — تحويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الإستيلاء لإبتداء لا يحول دون إتجاه ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية . إعتبار تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .</p> <p>(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)</p>
١١٥	١٦ ع ١١٥	<p>التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة :</p> <p>١ — العبرة في إفتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لقيمة العقار المنزوع ملكيته للنفعة العامة هو صدور القرار الوزاري بالإستيلاء وإعلانه لذوى الشأن . تمام التسليم بناء على إتفاق ذوى الشأن . تقدير التعويض في حالة الإستيلاء</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الإتفاق متروك أمره والمنازعة فيه للقضاء . نخرج النزاع حول هذا التعويض عن نطاق قانون نزع الملكية للنفعة العامة . خضوعه من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة . جواز الاعتراض على التقدير في صورة دفع بدعوى قائمة طبقا للقواعد العامة .
١٤٤٦	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣) ٢ - المعارضة في تقدير قيمة العقار عند الاستيلاء عليه "مهيذا لنزع ملكيته للنفعة العامة ، أثرها . جعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يفصل فيه نهائيا . عدم التزام الحكومة بأية فوائد متى أودعت المبلغ المقدر خزانة المحكمة .
١٦١٥	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١) ٣ - الإستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته للنفعة العامة بطريق التنفيذ المباشر . حق صاحب الشأن في تعويض مقابل حرمانه من الانتفاع بعقاره من تاريخ الإستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا شأن لها بالإستيلاء المؤقت الذي نظمت أحكامه المادة ١٧ من هذا القانون .
١٦٩٧	٤٤٢٤١	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٧)

تفسير

تفسير عبارات المحرر :

١ - عدم جواز تفسير المحررات بالإعتداد بما تفيده عبارة معينة
من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيده العبارات بأكملها
وفي مجموعها .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ٧٨ ٢٤ ٥٧٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — عبارات المحرر يكمل بعضها بعضها وتفسيرها يكون على مقتضى ما تفيد جميع عباراته مجتمعة . عدم جواز الإعتداد على المعنى الذى تفيد عبارات المدونة فى بعض سطور المحرر على استقلاله إلا إذا ثبت أن العبارات الأخرى التى كان يحويها قبل وقوع التزوير فيه لم يكن فيها ما يتعارض مع ذلك المعنى أو يؤثر عليه .
١٣٥٠	٣٤١٨٧	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩)

تقادم

التقادم المكسب :

		١ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للالتزام أبدي يتولد من عقد البيع ولولم ينشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . التزام البائع وورثته بالإمتناع عن منازعة المشتري فى حقوقه بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .
١٢٣	١٤١٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
٤٣٤	١٤٦٠	(وراجع الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٩٠٨	٢٤١٢٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - صدور عقد البيع للزوجة باعتبارها إسمًا مستعارًا لزوجها . عدم إعتبار هذا العقد سببًا صحيحًا في التقادم المكسب الخمسي . وجوب صدور السبب الصحيح لصالح المتمسك بالتقادم .
١٠١٩	٣٤١٣٨	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥) وراجع : إقرار .
١٩٨٥	٤٢٨٩	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧) التقادم المسقط : الدفع بالتقادم :
		الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف . النزول عنه . لا يفترض .
١١٧٠	٣٤١٦٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٨) التمسك بالتقادم :
		عدم تمسك الطاعن بتقادم الدعوى أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٧	٢٤٨٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) مدة التقادم :
		١ - جواز رجوع الكفيل المتضامن - بما أوفاء وفاء صحيحًا لدين قائم - على باقي الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونًا بين المتعهدين المتضامين .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقادم الدعوى الشخصية بخمس عشرة سنة من تاريخ وفاة الكفيل المتضامن . من هذا التاريخ ينشأ حقه في الرجوع على المتضامين معه .
٢٧٩	١٤٣٧	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٢ — رسوم قضائية . تقادمها . مدته . خمس سنوات . المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .
٥٠٠	٢٤٦٩	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢)
		٣ — تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٢٤٨٤	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)
		٤ — الأوراق التجارية المعيبة . إعتبارها في الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدني إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر في هذه الحالة أوراقا تجارية . م ١٠٨ من قانون التجارة . خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة .
		الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم .
٦١٨	٢٤٨٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٥ — تقادم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصي أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . إنطباق هذا التقادم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد إنتهائها ومنها دعاوى الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		٦ - وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه ليس من الغير . إعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقادم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ إنتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		٧ - القضاء قبل الوزارة ببيع الأرض التي استولت عليها دون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة . إعتبارها في حكم الخائز من النية . تقادم البيع المستحق في ذمتها بانقضاء خمس عشرة سنة . إلزام الخائز من النية برد الثمرات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات .
١٩٤٢	٤٤٢٨١	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		٨ - السند الإذني . وجوب إشماله على إسم المستفيد مقرونا بشرط الأمر . عدم النص في السند على هذا الشرط . أثره . خروج السند عن نطاق الأوراق التجارية عموما . عدم مريان التقادم الخمسي بشأنه .
١٩٥٥	٤٤٢٨٣	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦)
		بدء التقادم :
		١ - تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في الرد . ذلك استثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة ١٨٧ من القانون المدني .
٤٢٥	١٤ ٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — النصوص الجديدة المتعلقة بالتقاعد . عدم سريانها على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة . إكمال مدة التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ مدني بالنسبة للبائع المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .
٤٢٥	١٤ ٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٣ — بدء سريان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للإلتزام المعلق على شرط واقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الإستمحاق إلزام شرطي يتوقف على نجاح المتعرض في دعواه ويبدأ تقادمه من الوقت الذي يثبت فيه الإستمحاق بحكم نهائي لا من وقت رفع الدعوى بالإستمحاق .
٥٦٤	٢٤ ٧٧	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٤ — مكافأة نهاية الخدمة . إعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقاعد . بدؤه من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد .
٦٤٧	٢٤ ٩٠	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		وراجع "مدة التقادم" .
٨٥٢	٢٤ ١١٦	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وقف التقادم:
		١- الجهل بالحق في إسترداد ما دفع بغير حق لا يمنع من سريان التقادم ولا يترتب عليه وقفه .
٤٢٥	١٤٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		”المانع الأدبي“
		تقدير قيام المانع الأدبي من المطالبة بالحق الذي يعتبر سببا لوقف التقادم من مسائل الواقع يستقل به قاضي الموضوع .
		إمتداد رقابة محكمة النقض إلى الأسباب التي يوردها هذا القاضي لإثبات قيام المانع الأدبي أو نفيه . مثال في علاقة الزوجية .
		عدم جواز تخصيص المانع الأدبي الموقف للتقادم بالحالة التي لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكافة .
١٨٦٥	٤٤٢٦٨	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
		وراجع: دعوى .
٣٢٤	١٤٤٥	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		وراجع عمل .
٣١٠	١٤٤٢	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		قطع التقادم :
		١ - طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الإتفاق الكتابي . إعلان بنحوصومة . مطالبة قضائية تقطع التقادم .
٣٧	١٤٣	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - دعوى النقابة . استقلالها عن دماوى الأعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له . (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٢)
١٠٢	١٤ ع ١٤	٣ - رسم . إستحقاقه على أساس الإنتاج الفعلى . عدم إعتباره من الرسوم السنوية . رسم حلج القطن . إستقلال الرسم المستحق على كمية عن الرسم المستحق على كمية أخرى . المطالبة برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا يقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى . (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤٢٥	٥٩ ع ١٤	٤ - دعوى المدين ببراءة الذمة من الدين . دعوى موضوعية لا تقطع التقادم . الإجراء القاطع للتقادم . شرطه أن يكون صادرا من الدائن . عدم إعتبار الدعوى الموضوعية من المدين بالمنازعة فى التنفيذ مع طلب إلغاء الجز مانعا يتعذر معه على الدائن مواصلة إجراءات التنفيذ بدينه . (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)
١٥٨٨	٢٢٢ ع ٤	٥ - إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى . مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بانقطاع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية فى دعوى سابقة . هل المحكمة بحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم فى الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها . إغفال محكمة الإستئناف ذلك . قصور . تمسك المطعون ضده أمام محكمة النقض بانعدام أثر إعلان الدعوى فى قطع التقادم لعدم قيد الدعوى مما تعتبر معه كان لم تكن قانونا وفقا للسادة ٧٨ مرافعات قبل تعديلها . لا يجدى متى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		كان لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن .
٨٥٢	١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		٦ - دعوى الحراسة القضائية . عدم إعتبارها من إجراءات التنفيذ . لا أثر لها في قطع التقادم .
١٧٠٥	٤٤٢ ع ٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٦)
		٧ - عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة وتنفيذ الحكم الصادر بها . عدم إعتباره لإقرارا ضمنيا بالحق المتنازع عليه قاطعا للتقادم .
١٧٠٥	٤٤٢ ع ٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٦)
		٨ - النيابة المتبادلة المفترضة بين المدينين المتضامنين . مداها . في التقنين المدني الحالي كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم . في التقنين السابق كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفع وما يضر إلا ما يزيد من عبء الإلتزام . إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد إكتمال مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين .
١٧٠٥	٤٤٢ ع ٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٦)
		٩ - الحكم بإلغاء قائمة شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به . آثاره . بطلان تنبيه نزع الملكية وانعدام أثره في قطع التقادم .
١٧٠٥	٤٤٢ ع ٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٦)
		تقادم الدعاوى الناشئة من عقد العمل : .. التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قرينة الوفاء . وجوب توثيقها . يمين الاستيثاق . التقادم المنصوص عليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٢	١٤ ع ١	في المادة ٦٩٨ مدني لا يقوم على هذه القرينة ولا يقتصر على دهاوى المطالبة بالأجور . عدم اتساعه لتوجيه يمين الاستيثاق . (الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٢)
تنفيذ		
السند التنفيذي :		
٢١٤	٢٨ ع ١	١ - التنفيذ الجبري لا يكون إلا بموجب السند التنفيذي الدال بذاته على إستيفاء الحق بالشروط اللازمة لإقتضائه . في العقد الرسمي بفتح الإعتقاد : جواز التنفيذ بدليل غير مستمد من العقد الرسمي ذاته هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . عدم جواز الإعتقاد على دليل خارجي آخر لا يصلح بذاته سنداً للتنفيذ . (الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
١٨٨٠	٢٧١ ع ٤	٢ - إلغاء أو إبطال سند التنفيذ . أثره . سقوط ما تم من إجراءات التنفيذ . جواز طلب إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية رغم فوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع . مراعاة عدم المساس بحقوق الغير التي تعلقت بإجراءات التنفيذ . (الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
إعلان السند التنفيذي :		
٩٢٩	١٢٧ ع ٢	١ - البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — لم يشترط في حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . بطلان هذا الإعلان لحصوله في المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يفيد — في تنفيذ لاحق بطريق المحجز العقاري — نزولا منه عن هذا البطلان أو رضاء منه بإعلان سند التنفيذ إليه في المحل المختار .
٩٢٩	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٣ — وجوب إعلان سند التنفيذ — وفقا للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى — إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به . جواز الإعلان في هذه الحالة في المحل المختار .
٩٢٩	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		إجراءات التنفيذ :
		دعوى الحراسة القضائية . عدم اعتبارها من إجراءات التنفيذ .
١٧٠٥	٤٤٢٤٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		الصفة في إجراءات التنفيذ :
		رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه مالم تكن أقل قيمة ، ولا إستنزال جميع الديون من صافي قيمتها . صفة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢١٤	٢٨ ع ١	المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقه في عقاره محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق . (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) وقف إجراءات التنفيذ :
٢٠٥٠	٢٩٧ ع ٤	وقف إجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضى في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ، ما لم يقيم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف الإجراءات إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولولم يحصل إيداع . (الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
تنفيذ عقارى		
تنبيه نزع الملكية :		
الحائز في التنفيذ العقارى .		
الحائز في التنفيذ العقارى . من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقا عينيا عليه بموجب سند مسجل سابق على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولا شخصيا عن الدين . الإستناد إلى عقود غير مسجلة . عدم كفايته . (الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)		
١٩٨٥	٢٨٩ ع ٤	

رقم الصفحة	رقم الناحية والعدد	
		إيداع قائمة شروط البيع :
		إيداع قائمة شروط البيع . عدم إخبار الدائنين المذكورين بالمادة ٢٣٢ مرافعات به . أثره . عدم جواز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ .
١٩٨٥	٤٢٨٩ ع	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
		الإعتراض على قائمة شروط البيع :
		إلغاء أو إبطال سند التنفيذ . أثره . سقوط ماتم من إجراءات التنفيذ جواز طلب إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية رغم فوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع . مراعاة عدم المساس بمقوق الغير التي تعلقت بإجراءات التنفيذ .
١٨٨٠	٤٢٧١ ع	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
		دعوى الإستحقاق الفرعية :
		” ما هيتها “
		رفعها من الغير أثناء إجراءات التنفيذ بطلب إستحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مع طلب بطلان الإجراءات . عدم اشتراط وقف إجراءات البيع .
١٥٥٨	٤٢١٨ ع	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		” استثنافها “
		دعوى الإستحقاق الفرعية . اندراجها في عموم حكم المادة ٤٨٢ مرافعات . وجوب رفع الاستثناف عنها بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٥٥٨	٤٤٢١٨	لسنة ١٩٦٢ . مخالفة ذلك . أثره . وجوب الحكم من تلقاء نفس المحكمة بإعلان الاستئناف . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		(ج) جمارك . جمعيات
		جمارك
		مخالفات التهريب :
		١ — التهريب هو مناط الجزاءات الواردة في لائحة الجمارك . مثال . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
١٧٥٠	٤٤٢٥٢	٢ — التغيير والتبديل والنقص والفقد في بضائع الترانسيت المودعة بالمخازن الجمركية . إعتباره تهريباً . منازعات الرسوم والتعويضات المستحقة عنه . إختصاص جهة القضاء العادي بالفصل فيها . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
١٧٥٠	٤٤٢٥٢	جمعيات
		الجمعيات التعاونية للمساكن :
		”نيابتها في التصرف عن أعضائها“
		١ — تعاقد جمعية تعاونية للمساكن مع مقاول . خلو العقد مما يفيد نيابتها صراحة أو ضمناً عن أعضائها في العقد . إنصراف أثر

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		العقد إلى الجمعية وليس إلى الأعضاء . رفض الدفع بعدم قبول دعوى أحد الأعضاء قبل المفاوض لرفعها من غير ذي صفة إستنادا إلى القول بوجود نيابة في التصرف . خطأ في استخلاص مدلول العقد وفي ترتيب آثاره .
٢٠١٦	٤٤٢٩٢	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		٢ — الجمعية التعاونية وحدها صاحبة الحق في مطالبة المفاوض المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة من عقد المفاوضة وتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بها . عدم قبول دعوى أحد الأعضاء بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت انتقال حق الجمعية إليه بما ينتقل به الحق قانونا . لا يكفي إقرار الجمعية له بهذا الحق كي يعتبر مالكا له . وجوب ثبوت إكتسابه الحق بالطرق المقررة في القانون لكسبه .
٢٠١٦	٤٤٢٩٢	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		(ح)
		حجر . حجز . حراسة . حق . حكم . حوادث طارئة . حوالة . حيازة .
		حجر
		أسبابه :
		(١) السفه :
		« ماهيته »
		١ — السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . التصرفات التي قوامها التراحم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد.	
		والتضامن الإجتماعى مما يحض عليه التشريع الإسلامى . لا تنطوى على خفة ولا تفيد السفه .
٢٣٧	٣١ ع ١	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٢/٢) ...
		٢ — السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً . ضوابطه . خفة تعترى الإنسان فتحملة على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع .
١١٧٩	١٦٢ ع ٣	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨) ..
		(ب) العته :
		راجع بطلان .
٨٩٩	١٢٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		حجز
		حجز ما للمدين لدى الغير :
		١ — لم يشترط فى حجز ما للمدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . بطلان هذا الإعلان لحصوله فى المحل المختار . سكوت المدين عن التمسك بهذا البطلان لا يفيد — فى تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقارى — نزولاً منه عن هذا البطلان أو رضاء منه بإعلان سند التنفيذ إليه فى المحل المختار .
٩٢٩	١٢٧ ع ٢	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٢ — تكييف العقود بين المحجوز لديه والدائنين الحاجزين بأنها وفاء من مال المحجوز عليهم تحت يده . إنتفاء اعتباره محالاً إليه بالحق .
١٠٥٦	١٤٣ ع ٣	(الطن ٤٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٥٦	١٤٣ع٣	<p>٣ - إقرار ناظر الوقف بالججز المتوقع تحت يد الناظرة السابقة على ريع بعض المستحقين ، وبمسئوليته ، بعد انتقال النظر إليه ، عن سداد الدين للحاجزين . لازم ذلك إعتبار الججز قائماً تحت يد الناظر باعتباره خلفاً للناظرة السابقة .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)</p> <p>ججز إدارى :</p> <p>”وقف إجراءات البيع“</p> <p>وقف إجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما فى إشكالات التنفيذ ودعوى الإسترداد . للجهة الحاجزة المضى فى إجراءات الججز والبيع دون انتظار الفصل فى هذه المنازعة ، ما لم يتم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للمحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف الإجراءات إذا كان فى أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولو لم يحصل إيداع .</p> <p>(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)</p>
٢٠٥٠	٤٦٢٩٧ع٤	<p>حراسة</p> <p>(١) الحراسة القضائية :</p> <p>”تقدير الجحد فى النزاع“</p> <p>تقدير الجحد فى النزاع الموجب للحراسة . من المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع فى قضائها - بأسباب سائغة - بهذا الإجراء التحفظى المؤقت .</p> <p>(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٦)</p>
١١٢١	١٥٢ع٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع قوة الأمر المقضى
١١٢١	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٦)
		دعوى الحراسة القضائية :
		”ماهيتهما“
		دعوى الحراسة القضائية . عدم اعتبارها من إجراءات التنفيذ . لا أثر لها في قطع التقادم .
١٧٠٥	٤٤٢٤٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٦٦)
		(ب) الحراسة الإدارية :
		”أثرها“ .
		وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى أثناء الحراسة . ليس هذا نقص في أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله مقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون .
٢١٤	١٤٢٨	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٦)
		سلطة الحارس في إدارة المرفق :
		إدارة الحارس للمرفق العام بإعتباره مندوباً عن جهة الإدارة ومسئولاً مباشرة أمامها عن إستغلال المرفق مدة الحراسة . إستقلال جهة الإدارة بتعيينه واستبداده بجميع سلطاته منها . لإدارة قضايا الحكومة صفة تمثيله أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من دعاوى إبان الحراسة .
١٦٢٤	٤٤٢٢٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٣/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		<p>” طلب إلغاء فرض الحراسة “</p> <p>القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التي ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة . هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة في أصلها وليس إلى الطعن في تصرف قام به الحارس أو تولاه .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)</p> <p>٩١٦ ٢٤١٢٦</p>
		<p>” الصفة في طلب إلغاء الحراسة “</p> <p>دعوى محام بصفته ممثلاً لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك . رفعها أمام القضاء الإداري لمخالفته لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . صفته في رفعها أو عدم صفته في ذلك يتوقف على نتيجة الفصل في المنازعة التي يثيرها في شأن عدم انطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى من المحامي لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس في هذه الحالة . ثبوت الصفة للمحامي في رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب . صحة فرض الحراسة مقتضاه عدم قبول الدعوى من غير الحارس .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)</p> <p>٩١٦ ٢٤١٢٦</p>
		<p>إنهاء الحراسة :</p> <p>” أثره “</p> <p>١- رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره : عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حق
٢١٤	٢٨ ع ١٤	قيمة ، ولا إستنزال جميع الديون من صافي قيمتها . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقه في عقاره محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق . (الطنن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
١٤٥٢	٣٠٣ ع ٣	٢ - إنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين . أثره . بقاء صفة الحارس العام في النيابة عنهم في إدارة أموالهم إلى أن يتم تسليمها إليهم . حق الحارس والرعايا المذكورين وحدهم في التمسك بمدد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢١ من الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ . (الطنن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
حق		
حق المؤلف :		
١١١٤	١٥١ ع ٣	١ - حق استغلال الكتاب ماليا حق مادي يجوز للمؤلف أن ينقله إلى الغير . (المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) (الطنن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
١١١٤	١٥١ ع ٣	٢ - حيازة نسخ الكتاب باعتبارها منقولات مادية تجوز حيازتها ، لا الحق الأدبي عليها . الإستناد إلى قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية بالنسبة لهذه النسخ . لا مخالفة للقانون . (م ٩٧٦ من القانون المدني) . (الطنن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
١١١٤	١٥١ ع ٣	٣ - حق استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر . تقريره أصلا للمؤلف وحده . وضع أحكام خاصة

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		لمصنفات معينة منها المصنفات السينمائية . إعتبار المنتج فيما نائباً في استغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم تعدى نيابة المنتج إلى مؤلفي المصنفات المقتبسة .
١٦٣٨	٤٤٢٣١	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٦)
		حكم
		(١) حجز الدعوى للحكم :
		١ — حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة في الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرة .
٩٣٨	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٤/٢٨/١٩٦٦)
		٢ — جواز تأجيل إصدار الحكم إلى جلسة تحددها المحكمة . لها بعد ذلك تأجيل إصدار الحكم مرتين .
١١٢١	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٥/١٢/١٩٦٦)
		(ب) إصدار الحكم :
		١ — صدور الأحكام بإسم ولي الأمر . المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من نص مقابل . النص في الإعلان الدستوري على صدور الأحكام بإسم الأمة . نطاقه .
٥١٥	٢٤٧٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/٩/١٩٦٦)
		٢ — جواز أن يرد بعض المقضى به في أسباب الحكم دون المنطوق .
٩٣٨	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٤/٢٨/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		أسباب عدم صلاحية القاضي :
		١ - الوكالة عن الخصوم كسبب لعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى هي تلك الوكالة القائمة وقت نظرها .
١٥٩٢	٤٤٢٢٣	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)
		٢ - الحكم في المسائل المستعجلة . أثره . لا يعتبر سببا لعدم الصلاحية عند نظر الموضوع .
١٩٠٠	٤٤٢٧٥	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)
		(ج) وصف الحكم :
		١ - حكم النقض حضوري بالنسبة للطاعن ، عليه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن . هذه الوفاة لا تعد قوة قاهرة يستحيل معها العلم بما تم في الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط .
٥٤٢	٧٤ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ - حضور محام عن الخصم ودفعه بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذي صفة ، عدم متابعتة السير في الدعوى . وصف الحكم بأنه حضوري ، لا خطأ .
١٢٣٦	١٧٠ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥)
		٣ - إغفال وصف الحكم في منطوقه بأنه حضوري أو غيابي . لا بطلان . للعبارة بحقيقة الواقع المستمد من أوراق الدعوى .
١٤٥٢	٢٠٣ ع ٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تحديد نوع الحكم والجهة التي أصدرته : "أثره"
٨٧٧	٢٤١١٩	إجراءات الطعن . مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)
		الحكم الغيابي : "سقوطه"
		الحكم الغيابي في ظل قانون المرافعات القديم ، سقوطه بعدم تنفيذه خلال مدة أشهر . التمسك بسقوطه . دعوى ودفع . أثره . إلغاء الإجراءات التي اتخذت بمقتضاه . (الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
١٨٨٠	٤٤٣٧١	(د) بيانات الحكم :
		١ - ترتب البطلان على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وهم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . بيان الحكم في صدره الهيئة التي أصدرته وفي خاتمته الهيئة التي حضرت تلاوته . لا بطلان . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٢٣	١٤١٧	٢ - الحكم . بياناته . كفايتها . مثال . م ٣٤٩ مرافعات . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
١٥١	١٤٢١	٣ - حكم . بياناته . عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إرادته مضمونها لا يعيبه . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
١٥١	١٤٢١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - حكم . بياناته . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمد عليها . إيراد مضمونها . كفايته .
٢٦١	١٤٣٥	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٩) ..
		٥ - وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشرا للخصومة عن المحجور عليه ليس خطأ جسيما يمتنع به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم . لا بطلان .
٤١٢	١٤٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٦ - تضمين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون . كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل على ذلك .
٧٠٨	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٧ - بيان مراحل الدعوى . إعتباره بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها . عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى . عدم إعتبار ذلك بيانا جوهريا يتحتم ذكره في الحكم .
٧٥٧	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
		٨ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم . ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والمجمل القانونية في ثانيا أسباب الحكم .
١٠٧ ع ٢	٧٩٧	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥)
		٩ - إغفال الحكم الابتدائي باسم عضو النيابة الذي أبدى الرأى في القضية . عدم تنبيه محكمة الاستئناف إلى هذا الإغفال . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٥٧ ع ٣	٩٧٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٥/١٤)
		١٠ - تصميم عضو النيابة بجلسة المرافعة على الرأى السابق إبداءه في مذكرة . مفاده . بيان اسم عضو النيابة والرأى الذى أبداه فى الحكم . كفايته .
		عدم وجوب إبداء النيابة رأيا فى كل خطوة من خطوات الدعوى .
٢٩١ ع ٤	١٩٩٦	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		(هـ) منطوق الحكم :
		عدم إقتصار منطوق الحكم على رفض الدعوى وقضاؤه بثبوت ملكية المدعى عليه وهو ما كان يجب ذكره فى الأسباب . ليس ذلك قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، ولا أثر له على سلامة الحكم .
٦٠ ع ١	٤٣٤	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		إغفال الفصل فى بعض الطلبات :
		طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات الموضوعة . مناطه . إغفال الفصل عن مهو أو غلط إغفالا

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		كلما يجعله باقيا معلقا أمامها . قضاء الحكم صراحة أو ضمنا برفض هذه الطلبات . وسيلة تصحيحه . الطعن في الحكم بالطريق المقرر في القانون .
١٧٢١	٤٤٢٤٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣) (و) تسبيب الحكم : " تسبيب كاف "
		١ - حكم . بياناته . عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إيراد مضمونها لا يعيبه .
١٥١	١٤٢١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩) ٢ - حكم . بياناته . عدم ذكر الحكم نصوص المستندات التي اعتمد عليها . إيراد مضمونها . كفايته .
٢٦١	١٤٣٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٦/٢/٩) ٣ - الحكم بإلغاء حكم مستأنف . وجوب احتوائه على أسباب الإلغاء . الحكم بتعديل حكم مستأنف يكفي فيه ذكر الأسباب التي دعت للتعديل . إعتبار الجزء الذي لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده . بقاء أسباب الحكم المستأنف قائمة بالنسبة لهذا الجزء . مثال .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥) ٤ - عدم وجوب إيراد أسباب مستقلة لرفض دعوى الضمان متى كانت أسباب الحكم في الدعوى الأصلية تستلزم رفضها . مثال .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٥- أسباب الحكم. احتواؤها على ما يحمل الرد الضمني على دفاع الخصوم. كفايته.
١٧٥٠	٤٤٢٥٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		٦- قيام الحكم على أسباب مسوغة للتفسير الذي أخذ به. عدم التزام المحكمة بالرد استقلالا على جميع ما ساقه الخصوم من حجج مناقضة.
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		"الأسباب الزائدة"
		إلتزام الحكم صحيح القانون بأسباب تحمله. التزيد بتفسير مادة في القانون أيا كان وجه الرأي فيه. لا أثر له على صحة الحكم.
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		"تساند الأدلة"
		١- إقامة الحكم قضاء على دليلين مجتمعين هما شهادة الشهود وورقة عرفية. عدم تبيان أثر كل دليل على حدة في تكوين عقيدة المحكمة. تعيب الدليل المستمد من الورقة. وجوب نقض الحكم.
١٨٤١	٤٤٢٦٥	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
		٢- إقامة الحكم على أدلة متماسكة. إنهار أحدها. أثره.
		بطلان الحكم.
١٩٩٢	٤٤٢٩٠	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الخطأ القانوني في الأسباب :
		” أثره “
		الخطأ القانوني في تسبيب الحكم مع صحة النتيجة . لا بطلان .
١٧٥٠	٤٤٢٥٢	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		(ز) عيوب التدليل :
		القصور :
		” ما يعد كذلك “
		١ — للساحب في دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك الاحتجاج ضده بكافة الدفعات التي كانت له قبل المظهر متى كان الحامل سيء النية . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسوء نية حامل الشيك وعلمه بأن الشيك حرر للوفاء بمن بضاعة إشتراها الساحب من المظهر — وهو شقيق الحامل — ولم يسلمها إليه . دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الرد عليه . قصور .
٨٦	١١ ع ١١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ — الأصل تنفيذ الإلتزام عيناً . يستثنى من ذلك أن يكون التنفيذ مرهقا للدين . جواز الإقتصار على دفع تعويض تقضى ما لم يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما . المادة ٢/٢٠٣ مدنى . إنتفاء الإرهاق . قصور الحكم فى بحثه . مثال فى الإلتزام المؤجر تركيب مصعد بالعين المؤجرة .
٢٢١	٢٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم المصحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — جواز طلب براءة الذمة عن كل الدين أو عن جزء منه حسبما تسفر عنه التصفية . رفض الدعوى ببراءة الذمة تأييساً على كفاية ثبوت تخلف المدين عن الوفاء بجزء من الدين مع رفض طلب المدين ندب خبير لتصفية الحساب . خطأ في القانون وقصور .
٢٨٧	٣٨ ع ١	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		٤ — مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يستحوذ حدث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسئوليتها بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الإتلاف . وجوب إثبات الحكم بالتمويض خطأ القائمين على شئون المرفق بالامتناع عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك . قصور .
٥٣٦	٧٣ ع ٢	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		٥ — إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى . مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بانقطاع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية في دعوى سابقة . على المحكمة ببحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم في الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها . إغفال محكمة الاستئناف ذلك . قصور .
٨٥٢	١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		٦ — تقدير وجود مبدأ ثبوت بالكتابة في الورقة مما تستقل به محكمة الموضوع . تمسك الخصم باعتباره ورقة مبدأ ثبوت

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		بالكتابة . إغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب إطراحها إياه . قصور .
١٠٣٥	٣٤٠ع٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		٧ — نفى علاقة السببية بين الضرر والخطأ . مجرد القول بوجود أسباب أخرى من شأنها أن تسبب الضرر ، لا يكفي . وجوب توافر أحد هذه الأسباب الأخرى وثبوت أنه السبب المنتج في إحداث الضرر . عدم تحقق الحكم من ذلك . قصور .
١٢٠١	٣٦٥ع٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٨ — سر يان الفوائد في ظل القانون المدني القديم من وقت المطالبة الرسمية ما لم يقض العقد أو العرف التجارى أو القانون بغير ذلك . الحكم بالفوائد من تاريخ الانذار الرسمى دون بيان الأساس القانونى لذلك . خطأ .
١٤٢٠	٣٩٧ع٣	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٩ — الإقرار الصادر في قضية أخرى ليس إقراراً قضائياً ملزماً . هو من قبيل الإقرار غير القضائى . تقديره متروك إلى محكمة الموضوع . إذا رأت عدم الأخذ به وجب عليها أن تبين الأسباب التى دعتا إلى ذلك .
١٤٤٢	٣٢٠١ع٣	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)
		١٠ — التمسك بصورية البيع صورية نسبية بقصد إخفاء رهن . دفاع جوهرى . إغفاله . إقتصار الحكم على نفى الصورية المطلقة وشروط الدعوى البوليصية . قصور .
١٧٧٠	٤٢٥٥ع٤	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		١١ — إقامة الحكم قضاء على مرض موت البائنة وقت البيع . عدم بيان الحكم نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف . قصور .
١٩٥١	٤٤٢٨٢	(الطن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦) وراجع دفعوع:
١١٧٠	٣٤١٦٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)
١٨٤٦	٤٤٢٦٦	(والطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٦)
١٨٦٥	٤٤٢٦٨	(والطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٦) ” ما لا يعد قصورا “
		١ — عدم إلتزام محكمة الموضوع بتقدير التعويض إلا في حدود عناصره المطلوبة . طلب المضرور تقدير التعويض على أساس ما لحقه من خسارة . قضاء الحكم على هذا الأساس دون إعتداد بما فات من كسب . لا قصور
٧٧	١٤ ١٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		٢ — عمالة . إلتزام رب العمل بأن يقدم إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد . تخلفه عن تنفيذ هذا الإلتزام . إلتخاذه موقف الإنكار وطلبه نذب خبير حسابي للإطلاع على دفاتره وتقدير كمية الأقطان التي قام الماطعون عليه بتوريدها . رفض هذا الطلب . لا قصور .
١٥١	١٤ ٢١	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩/١/١٩٦٦)
		٣ — رفض الدعوى الأصلية بأسباب كافية وتؤدي بذاتها لرفض دعوى الضمان . عدم إيراد الحكم أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة . لا قصور .
٣٤٨	١٤ ٤٩	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		٤ - طالب فتح باب المرافعة. عدم التزام المحكمة بإجابته أو الإشارة إليه في حكمها .
٦٦٦	٩٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٥ - صدور عقد البيع للزوجة باعتبارها إسمًا مستعارًا لزوجها . عدم إعتبار هذا العقد سببًا صحيحًا في التقادم المكسب النجمي . وجوب صدور السبب الصحيح لصالح المتمسك بالتقادم . تقرير الحكم أن العقد لم يصدر للزوجة الطاعنة أصالة وإنما باعتبارها إسمًا مستعارًا . رد ضمنى على دفاعها في شأن التقادم المكسب . لا قصور .
١٠١٩	١٣٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		٦ - قضاء الحكم المستعجل بطرد الوكيل من المخزن المسلم إليه بسبب الوكالة لاستظهار المحكمة لانتهااء عقد الوكالة ، إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح دون التعويل على منازعة المحكوم عليه المؤسسة على أن استعمال الموكل حقه الذي يخوله الاتفاق مبني على التعسف والتي يرمى من ورائها إلى تعديل الاتفاق وآثاره . لا قصور .
١٤٦١	١٧٣ ع ٣	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		٧ - تعلق نفاذ العقد على شرطين . استناد الحكم في استبعاد العقد لتخلف أحد الشرطين . كفاية ذلك .
١٣٥٩	١٨٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٨ - عدم تقديم الخصم دليلاً على دفاعه . عدم وجوب تكليفه بتقديمه . إغفال التحدث عن هذا الدفاع في الحكم لا يعد قصوراً .
١٣٧٣	١٨٩ ع ٣	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - شرط صحة الورقة العرفية . توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع . المنازعة في صحة ورقة تحمل توقيعا ببصمة إصبع وآخر ببصمة ختم . إستخلاص الحكم أن مصدر الورقة قد وقع عليها . كفاية ذلك . النعى على الحكم بالقصور لعدم تعيينه طريقة التوقيع . غير منتج .
١٥٨٢	٤١٢١ ع	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		الفساد في الاستدلال :
		” ما لا يعد كذلك “
		١ - إقرار الزوجين في وثيقة الزواج بمخلوهم من الموانع الشرعية والقانونية ومنها أن يكون الزوج مسيحيا والزوجة مسلمة . القضاء بإسلام الزوج وإسناده إلى تاريخ زواجه بمسلمة . إستخلاص موضوعي سائع .
١٧٤	٢٣ ع	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
		٢ - عدم وجود المحل التجاري لا يدل على اعتزال التجارة . إستدلال الحكم مع ذلك - بأسباب سائغة - على عدم إعتزال الطاعن التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين . لا فساد في الإستدلال .
٥٧٧	٧٩ ع	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		التناقض :
		إقرار الحكم بنسب الاستهلاك واستبعاد فروقها من وعاء الضريبة . قضائه بعد ذلك بوجوب إضافة هذه الفروق - باعتبارها احتياطي سرى - إلى رأس المال الحقيقي . تناقض .
١٧٩٧	٤٣٦٠ ع	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		(ح) الأسباب المرتبطة بالمنطوق :
		١- الحكم الصادر بنذب خير. إحتواؤه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق على حسم للنزاع حول تكييف العقد موضوع الدعوى. لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه . جواز الطعن في الحكم استقلالا .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٢- أسباب الحكم المكمل للمنطوق. إحتواؤها على ما يوضح حقيقة ما قضى به . لا غموض .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		وراجع الأحكام الجائز الطعن فيها .
١٢١٦	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		(ط) الحكم بما لم يطلبه الخصوم :
		إختصاص الطاعن لصدور الحكم في مواجهته . إلزامه مع المطعون عليه بما حكم به . قضاء بما لم يطلب . مخالفة للقانون .
١٠٨٠	٣٤١٤٦	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١١)
		(ك) إعلان الحكم :
		راجع : إعلان
٥٥١	٢٤٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ل) الطعن في الحكم :
		أحوال جواز الطعن :
		القبول المانع من الطعن .
		١ — القبول المانع من الطعن يكون صريحا أو ضمنيا . إستنباطه من كل فعل أو عمل قانوني يناهض الرغبة في رفع الطعن . إستخلاص ذلك القبول الضمني — بأسباب سائغة — لمحكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض .
٩٠٣١	٣٤١٣٩	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		٢ — القبول المانع من الطعن ، شرطه : أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه . تنفيذ الحكم الإتهائي لا يدل على الرضاء به ، وكذلك نزول الطاعن عن طلب وقف التنفيذ .
٩٤٩٠	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠)
		٣ — حكم ابتدائي ، وضعه أسس تحديد رأس المال والفروق التي تضاف إليه ، ترجمة المحكمة الإستئنافية هذه الأسس والفروق أو تحويلها إلى أرقام ومبالغ . حق مصلحة الضرائب في الطعن على هذا الحكم خطأ في الحساب رغم سبق قبولها للحكم الابتدائي .
١٧٩٧	٤٤٢٦٠	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٤ — لا عمل للبحث في بطلان الحكم بعدم تلاوة تقرير التلخيص إلا إذا كان الطعن فيه جائزا ومقبولا شكلا .
٩٩٣٨	٤٤٢٨٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالاً هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الحكم بعدم قبول الاستئناف المتقابل شكلاً . إنهاؤه جزءاً من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم . جواز الطعن فيه استقلالاً .
٧٧	١٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		٢ — قضاء الحكم في شق من الموضوع هو اعتبار الشك المطالب بقيمته سنداً غير حال الأداء لا يجوز إقتضاؤه بطريق إستصدار أمر الأداء . جواز الطعن في هذا الحكم ، رفض الدفع بعدم جواز الإستئناف المرفوع عنه . لا خطأ .
٨٦	١١ ع ١١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٦)
		٣ — المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محـل تطبيقها أن يكون الطعن على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . أما الحكم الإستئنافي الصادر بعدم جواز الإستئناف فيجوز الطعن فيه بالنقض .
١١٣٩	١٥٤ ع ٣	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
		٤ — احتواء الحكم بنـدب خـير في أسبابه على القضاء بصفة قطعية في شق من الخصومة هو أساس المسئولية في الدعوى . عدم جواز إعادة النظر في هذا القضاء . جواز الطعن فيه استقلالاً . مثال .
١٢١٦	١٦٧ ع ٣	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الحكم الصادر بتدب خير. إحتوائه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق على حسم للنزاع حول تكييف العقد موضوع الدعوى. لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه . جواز الطعن في الحكم استقلالا .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٦ - العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة أو غير ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . الحكم في المنازعة وفقا لأحكام القانون المدني . خضوع الطعن فيه للقواعد العامة .
١٣٧٣	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٧ - وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم في الجلسة الأولى . المادة ٩٦ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . إعتبار الحكم غيابيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		وراجع استئناف :
١٨	١٤٠٥٣	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		” الأحكام غير الجائز الطعن فيها “
		١ - الحكم برفض الدفع بسقوط الحصومة دون أن يته الحكم الحصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر في الموضوع (٣٧٨ مرافعات) .
٥٤٢	٢٤٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
١٧١٥	٤٤٢٤٤	(والطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمن قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات. نص المادة ٣٩٦ من أرقام بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد إلغاء حكم المادة ٤/١٥ من ذلك القانون. المقصود من النص هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة إتهائية من المحاكم الابتدائية — في حالات معينة — أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإتهائية فيما يتعلق بالإستئناف .
١١٣٩	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٣ — الإتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأعلى المقرر بمقتضى المادة الخامسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يعتد به . إطراح الحكم لهذا الشرط يعتبر قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون المذكور والقوانين الملحقه به . عدم قابليته للطعن عليه بالإستئناف .
١١٣٩	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٤ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الحكم برفض الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة من وقت إنهاء العقد . لا تنتهي به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
١٢٩٦	٣٤١٧٧	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١)
		٥ — الحكم بنذب خير لتحقيق عناصر التعويض والذي لا يفيد بذاته استنفاد مناقشة ركن الخطأ أو رفض طلب التنفيذ العيني . عدم جواز الطعن فيه .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
١٧٦٣	٤٤٢٥٤	(والطن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ميعاد الطعن :
		الطعن بالنقض في حكم قطعي وحكم بالإحالة إلى التحقيق . نقض الحكم القطعي والإحالة . أثر ذلك . إعتبار الحكم بالتحقيق قائماً . جواز الطعن فيه مع الحكم القطعي الذي يصدر من محكمة الإحالة . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦) ” بدؤه “
١٣٥٩	١٨٨ ع ٣	١ — الأصل سريان ميعاد الطعن في حق المحكوم له والمحكوم عليه من تاريخ إعلان الحكم . يستثنى من ذلك ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية . بدؤه من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . سريان حكم الاستثناء بالنسبة لطرفي الحكم الغيابي على السواء لعموم نص المادة ٣٧٩/٣ مرافعات . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
٤٥٥	٦٣ ع ١	٢ — سريان مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . أصل عام قرره القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في تعديله المادة ٣٧٩ مرافعات . يستثنى من ذلك الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . خضوع هذه الأحكام وتلك للقاعدة المقررة بالمادة ٣٧٩ مرافعات قبل التعديل وهي بدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ولو لم يكن الحكم قد أعلن حتى تاريخ العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يغير من ذلك نص المادة ٧ من القانون المذكور . هذا النص انتقالي . إنطباقه على الأحكام التي عدل المشرع بداية ميعاد الطعن فيها فحسب . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”الحصوم في الطعن“
		١ - نص المادة ٣٨٤ مرافعات على جواز الطعن - ممن فوت ميعاده - من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضيا إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في إلزام بالتضامن . هذا النص مقيد بالنسبة للطعن بالنقض بوجوب حصول الطعن بتقرير بقلم الكتاب . م ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٩	٤٦ ع ١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٢ - الخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . القعود عن استعمال هذه الرخصة لا أثر له في شكل الطعن .
١١٤٦	١٥٥ ع ٣	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٣ - عدم جواز الطعن ممن لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه وبصفته التي كان متصفا بها . صدور الحكم المستأنف قبل الطاعن بصفته نائبا عن شركة دون أن يلزمه بشيء بصفته الشخصية . إستئنافه الحكم بصفته الشخصية لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذي صفة . رفع الإستئناف من الخصم بالصفة التي كان متصفا بها أمام محكمة الدرجة الأولى لا يحول بينه وبين إنكاره هذه الصفة عند نظر الموضوع .
١٤٠٩	١٩٥ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
		”المصلحة في الطعن“
		١ - تعلق نفاذ العقد على شرطين . إستناد الحكم في استبعاد العقد لتخلف أحد الشرطين . كفاية ذلك . الطعن على الحكم لاعتقاده على تخلف الشرط الآخر الذي لم يؤذن بإثباته . غير متبع .
١٣٥٩	١٨٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٥٥٨	٤٤٢١٨	٢- المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥) إجراءات الطعن :
٨٧٧	٢٤١١٩	إجراءات الطعن . مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) الحكم في الطعن : "أثره"
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	نقض الحكم . أثره . إلقاء الأحكام والأعمال المترتبة عليه . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧) وراجع : حجية الحكم .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧) (و) حجية الحكم :
٢٢١	١٤٢٩	١ - حجية الشيء المقضي فيه . مناطها . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب . طلب إنقاص الأجرة لعدم تركيب مصعد في العين المؤجرة في دعوى وطلب تنفيذ إلتزام المؤجر بتركيب المصعد في دعوى أخرى . إختلاف الدعويين موضوعا وسببا . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٤١٢	١٤٥٨	٢ - حكم القسمة . ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم . (الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	حكم
٨٣ ع ٢٤	٥٩٨	٣ - إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم سريانه على الكافة . حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)
٩١ ع ٢٤	٦٥٦	٤ - حجية الأحكام . نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
٩٤ ع ٢٤	٦٨٨	٥ - لا حجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها . إقتصار الحكم المطعون فيه الصادر في التظلم في أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين على تقدير أتعاب المحاسب . عدم تناوله تصفية الحساب بين الطرفين أو واقعة التخالص . عدم حجية هذا الحكم في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون رفعه بعد ذلك دعوى براءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور . (الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)
٩٥ ع ٢٤	٦٩٥	٦ - إتخاذ الحكم من صورية إجراءات التقاضي التي انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلا على صورية العقد صورية مطلقة . ليس في ذلك إهدارا لحجية الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها . حجية الأحكام مقصورة على أطرافها . (الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - جواز الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول .
		الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض للاحية له فى دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع فى الدعويين .
٩٦٢	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٨ - القضاء النهائى . حوزته قوة الأمر المقضى فيما يفصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو الأسباب المتصلة به اتصالا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها .
١١٨٩	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٩ - الحكم الصادر بنسب خير . إحتوائه فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق على حسم للنزاع حول تكييف العقد موضوع الدعوى . لا تملك المحكمة التى أصدرته إعادة النظر فيه .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		١٠ - الطعن بالنقض طعنا قاصرا على موضوع الحكم الإستئنافى دون شككه . نقض الحكم . أثره . إمتناع إعادة النظر فى شكل الإستئناف من محكمة الإحالة .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		١١ - قوة الأمر المقضى . عدم ورودها على ما لم يفصل فيه الحكم فى منطوقه أو أسبابه . مثال .
١٨٧٠	٤٤٢٦٩	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
١٩٠٠	٤٤٢٧٥	١٢ — الحكم في المسائل المستعجلة . أثره . لا يعتبر سببا لعدم الصلاحية عند نظر الموضوع . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٦)
١٩٩٦	٤٤٢٩١	١٣ — وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا له ماسا باستحقاق مستحقين غير ماثلين في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
١٩٩٦	٤٤٢٩١	١٤ — أيلولة الإستمحاق في الوقف إلى المستحق عن الواقف . أثره . قصر حجية الحكم الصادر في دعوى الإستمحاق أو في تفسير شرط الواقف على كل من كان طرفا في الدعوى . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
٤١٢	٥٨ ١٤	حجية الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة : الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة . لا حجية له أمام جهات القضاء الأخرى . له حجيته أمام محاكم الجهة التي أصدرته ولو خرج في قضائه عن الولاية التي منحها المشرع لتلك المحاكم . (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		حجية الحكم الجنائي : الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٤٨	٢٤١٣٠	لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة . لاجية لها أمام القضاء المدني . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
حوادث طارئة		
نظرية الحوادث الطارئة :		
” نطاق تطبيقها “		
عدم جواز إهمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الإحتمالية التي يعلم المتعاقد أن مبنائها فكرة المخاطرة ، العقد الذي يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو لمكسب كبير . لا يبطل العقد بمجرد انطوائه على المغامرة أو المضاربة . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)		
٢٨٧	١٤٣٨	
حوالة		
حوالة الحق :		
١ — تكييف العقود بين المحجوز لديه والدائنين الحاجزين بأنها وفاء من مال المحجوز عليهم تحت يده . انتفاء اعتباره محالا إليه بالحق . عدم جواز تمسكه قبل أحد المدينين بالتضامن . التضامن لم يشرع إلا لمصلحة الدائن . (الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)		
١٠٥٦	٣٤١٤٣	
٢ — التنازل عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لالتزامات المستأجر المتنازل —		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>فيما يختص بحق الانتفاع بالعين المؤجرة - في مركز المحيل في ضمان هذا الحق - ولو كان التنازل بعوض. خضوعه لقواعد ضمان حوالة الحق لا قواعد ضمان البائع. التزام المستأجر المتنازل - طبقاً للمادة ٣١٠ مدني - برد ما استولى عليه مقابل حق الانتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصاريف ولو وجد اتفاق يقضي بغير ذلك.</p> <p>(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨) ... ٤٢٦٧ ع ١٨٥٥</p> <p>الالتزام المحيل بالضمان :</p> <p>رجوع الحال له بالضمان على المحيل . التزام المحيل برد ما استولى عليه من الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . هذا الحكم مغاير لحكم المادة ٢٢٦ مدني . قضاء الحكم الحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للمحيل - لا من تاريخ المطالبة القضائية - لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١) ... ٨ ع ١٦٥</p> <p>عدم تقاذ الحوالة :</p> <p>عدم الاعتداد بعقد البيع الحال من المشتري لآخر لكونه ليس طرفاً فيه ولم تتم حوالاته إليه طبقاً للقانون . آثار هذا العقد فيما تضمنه بما في ذلك شرط التحكيم . إقتصارها على طرفيه . لا تمتد إلى رجوع الحال له على المحيل بما دفعه له . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بدعوى الرجوع وعدم سرعان شرط التحكيم على هذه المنازعة . صحيح في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١) ... ٨ ع ١٦٥</p> <p>حوالة الدين :</p> <p>راجع : حوالة الحق .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨) ... ٤٢٦٧ ع ١٨٥٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		خيازة
		الخيازة المكسبة للملكية :
		١ - وضع اليد على الأموال العامة مهمات مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ... ٢٤١٢٤ ع ٩٠٨
		٢ - خيازة نسخ الكتاب باعتبارها منقولا ماديا يجوز خيازته ، لا الحق الأدبي عليها . الإستناد إلى قاعدة الخيازة في المنقول منذ الملكية بالنسبة لهذه النسخ ، لا مخالفة للقانون (م ٩٧٦ من القانون المدني) . (الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢) ... ٣٥١ ع ١١١٤
		إثبات الخيازة :
		١ - كون الشيء واقعا في حوزة من يدعى خيازته من الأمور الواقعية التي يستعمل بها قاضي الموضوع . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٥٨ ع ٤١٢
		٢ - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... ١٢٩ ع ٩٣٨
		إلتزام الحائز من النية برد الثمار :
		القضاء قبل الوزارة ببيع الأرض التي استولت عليها دون إتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة . إعتبارها في حكم الحائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مىء النية . تقادم الربح المستحق في ذمتها بانقضاء خمس عشرة سنة . التزام الحائز مىء النية برد الثروات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات .
١٩٤٣	٤٤٢٨١	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		دعاوى الحيازة :
		١ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف في دعاوى الحيازة . مناطه أن تكون الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص القاضي الجزئي بنظرها والحكم فيها ابتدائيا . عدم انطباق الحظر من الطعن على غيرها الدعوى . م ٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
١٧٦٣	٤٤٢٥٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٦)
		٢ — الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه — وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — توقفه على تكييف الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى .
١٧٦٣	٤٤٢٥٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٦)
		٣ — التعرض المستند إلى أمر إداري لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه . الحكم في هذه الدعوى يترتب عليه حتما تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم . وجوب الالتجاء إلى القضاء الإداري .
١٧٦٣	٤٤٢٥٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(خ)
		خبرة . خطابات الضمان . خلف .
		<u>خبرة</u>
		تعيين الخبير :
		تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على أسباب مبررة له . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) ٤٤٢٩٤ ٢٠٣٠
		دعوة الخبير للخصوم :
		١ - وجوب دعوة الخبير للخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . إغفال ذلك الإجراء . بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى البحث في ترتيب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان أو عدم ترتيبه . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣) ١٨ ع ١٣٣
		٢ - الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة مما عساه أن يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الأصلية (طالب الضمان) . اعتبار الضامن خصما حقيقيا وذا شأن في الدعوى . وجوب دعوة الخبير له ولو كان قد اقتصر دفاعه على الانضمام إلى المدعى عليه في الدعوى الأصلية . مقتضى هذا الانضمام اعتبار دفاع المدعى عليه وكأنه مقدم من الضامن وأن يعتبر الأخير منازعا للمدعى في دعواه الأصلية . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣) ١٨ ع ١٣٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”التمسك ببطلان عمل الخبير“</p> <p>عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧) ٨٣٤ ٢٤١١٣</p> <p>(وراجع الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ... ٧٠١ ٢٤ ٩٦</p> <p>طلب مناقشة الخبير :</p> <p>حق المحكمة في عدم إجابة طلب مناقشة الخبير .</p> <p>(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥) ١٥٦٤ ٤٤٢١٩</p>
		<p>خطابات الضمان</p> <p>حجيتها :</p> <p>إلزام الشاحن — بموجب خطابات الضمان — بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض . حجية هذه الخطابات على عاقيدها ، الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل مادامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش .</p> <p>(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ٦٢٧ ٢٤ ٨٧</p>
		<p>خلف</p> <p>خلف خاص :</p> <p>١ — إنصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص . شرطه . أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقاً لإبرام العقد وأن يكون</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٢١	٢٩ ع ١	<p>الخلف الخاص عالمًا بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)</p> <p>٢ — اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كلي انمحت به شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . إعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضائها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .</p> <p>إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبئة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج . (الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)</p> <p>٣ — إقرار ناظر الوقف بالجواز المتوقع تحت يد الناظر السابقة على ريع بعض المستحقين ، ومسئوليته — بعد انتقال النظر إليه — عن سداد الدين للمهاجرين . لازم ذلك إعتبار الجواز قائماً تحت يد الناظر باعتباره خلفاً للناظر السابقة . (الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)</p> <p>٤ — إلتزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة . أيلولة موجودات وماشآت الشركات والمؤسسات الخاصة بإدارة واستغلال خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بغير مقابل أو مقابل تعويض نقدي يقدر وفقاً للقانون ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ . عدم إعتبارها خلفاً للشركات والمؤسسات . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)</p>
٥٨٥	٨٠ ع ٢	
١٠٥٦	١٤٣ ع ٣	
١١٦٦	١٥٩ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع مرافق عامة :
١٠١١	٣٤١٣٦	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)
		٥ — إلتزام المرافق العامة . إسقاطه . أثره . الخصومة بشأن الإستحقاقات قبل إسقاط الإلتزام .
١٩٧٤	٤٤٢٨٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)
		خلف عام :
		١ — صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه في حقيقته وصية ضارة بحقه في الميراث أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فهو في حكم الوصية . في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة أما في غيرهما فحقه في الطعن يستمد من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به مورثه .
١٢٣	١٧٤	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		٢ — وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه . ليس من الغير . اعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقادم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٣٠	٤٤٢٤٨	٣ - احتواء العقد على نصوص دالة على تقييده لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية. جواز إثبات ذلك بكافة الطرق. التحايل على مخالفة قواعد الإرث. اعتبار الوارث في هذه الحالة في حكم الغير.
		(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤)

(د)

دعوى . دفاع . دفع مالا يجب . دفع

دعوى

طريقة رفع الدعوى :

١ - نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا. رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور. سريان أحكام قانون المرافعات قبل تعديله عليها ولو كانت الدعوى قد قيدت بجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون. العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها، لا بتاريخ قيدها في جدول المحكمة. القيد بإجراء لاحق لإعلان صحيفة الدعوى وبالتالي لرفعها.

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٧٠١ ٢٤٩٦

٢ - عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧. مجرد إحالة أوراق

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نزع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩ مرافعات .
٧٥١	٢٤١٠١	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		” طلب الإعفاء من الرسوم “
		الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم لا ترفع به الدعوى .
٩٦٧	٣٥٣	(الطلب رقم ٧ لسنة ٣٥ ق “تأزيع” - جلسة ١٩٦٦/٦/١٥)
		صحيفة الدعوى :
		التوقيع عليها من محام :
		صحيفة استئناف . التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها . نطاقه . ما تباشره إدارة قضايا الحكومة وأشباهاها ونظائرها من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . لا يدخل في هذا النطاق .
١٧٢٧	٤٢٤٧	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣)
		الطلبات في الدعوى :
		” الطلب المستعجل التابع للطلب الموضوعي “
		تقدير قيام رابطة بين الطلب الموضوعي وطلب المستعجل تميز رفع الطلب الثاني أمام محكمة الموضوع بطريق التبعية للطلب الأول . تقدير موضوعي لامعقب عليه لمحكمة النقض متى بنى على أسباب سائغة
١٢٦١	٣٤١٧٣	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”الطلبات الختامية“
		العبارة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات الواردة بصحيفتها . الحكم بالفوائد مع عدم طلبها ضمن الطلبات الختامية . قضاء بما لم يطلبه الخصوم . صدوره عن بيعة وإدراك . سبيل الطعن فيه يكون بطريق النقض لا الإلتماس .
١٣٤٢	٣٤١٨٥	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		الخصوم في الدعوى :
		١ — الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة مما عساه أن يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الأصلية (طالب الضمان) . إعتبار الضامن خصما حقيقيا وذا شأن في الدعوى . وجوب دعوة الخبير له ولو كان قد اقتصر دفاعه على الإنضمام إلى المدعى عليه في الدعوى الأصلية . مقتضى هذا الإنضمام إعتبار دفاع المدعى عليه وكأنه مقدم من الضامن وأن يعتبر الأخير منازعا للمدعى في دعواه الأصلية .
١٢٣	١٤١٨	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		٢ — المناط في تحديد الخصم في الدعوى هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه . لا يكفي مجرد المثل أمام المحكمة . الخصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة أول درجة .
١٢٢٢	٣٤١٦٨	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		٣ — العضو المنتدب في شركات المساهمة . عدم تحديد سلطاته . إعتباره وكيلًا عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام القضاء .
١٧٢١	٤٤٢٤٦	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — بيانات الحكم . أسماء الخصوم وصفاتهم . النقص أو الخطأ فيها الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم . لإبطالان . مثال .
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٥ — إلتزام المرافق العامة . إسقاطه . أثره . الخصومة بشأن الاستحقاقات قبل إسقاط الإلتزام .
١٩٧٤	٤٤٢٨٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)
		سبب الدعوى :
		١ — إقامة الدعوى بالتعويض على الخطأ العقدى لا يمنع المحكمة الاستئنافية من بناء حكمها على خطأ تقصيرى . ليس ذلك تغيرا لسبب الدعوى لامتلاك المحكمة من تلقاء نفسها وإثما هو إستناد إلى وسيلة دفاع جديدة .
١٨٢	١٤٢٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٢ — رفع الدعوى بطلبين فى صحيفة واحدة . إعتبارهما فى الحقيقة دعويين مستقلتين متى وجهت كل منهما إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب فى الأخرى ، هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانونى واحد وإن كان السبب فيهما متماثلا — وهو الغصب — لعدم وجود رابطة بين توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما . فى تقدير قيمة الدعوى ينظر إلى قيمة كل طلب منهما على حدة .
٢٦٩	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		شروط قبول الدعوى :
		١ - دعوى الحسبة . عدم تقييدها بشرط الإذن أو التفويض من ولى الأمر .
٧٨٢	١٠٥ ع ٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		٢ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . عدم إجابة المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين . عدم إختصاص المشتري فى دعواه البائع للبائع له لطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه إلى البائع . عدم تسجيل البائع للمشتري عقد شرائه . دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقده تكون غير مقبولة .
١١٩٦	١٦٤ ع ٣	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٣ - دعوى التعويض عن العيب الظاهر بالأشياء المنقولة . مناط عدم قبولها تحقق شرطين معا : استلام المرسل إليه البضاعة ودفع أجرة نقلها . أساسه إقتراض تنازل المرسل إليه - فى هذه الحالة - عن العيب الحاصل أثناء عملية النقل . دفع الأجرة الذى يسقط به الحق فى طلب التعويض هو دفعها من المرسل إليه عند استلام البضاعة بغير تحفظ لا من المرسل عند تصدير البضاعة .
١٦٦٩	٢٣٦ ع ٤	(الطن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١) الصفة في الدعوى :
		١ — دعوى محام بصفته ممثلاً لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك . رفعها أمام القضاء الإدارى لمخالفته لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . صفته في رفعها أو عدم صفته في ذلك يتوقف على نتيجة الفصل في المنازعة التى يثيرها في شأن عدم إنطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى من المحامى لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس في هذه الحالة . ثبوت الصفة للمحامى في رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب . صحة فرض الحراسة مقتضاه عدم قبول الدعوى من غير الحارس . (الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ١٢٦ ع ٢ ٩١٦
		٢ — عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء في جميع الدعاوى . ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز إنفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن يتفرد بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والإتفاق معه على أتعابه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الإتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً . (الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ١٢٦ ع ٢ ٩١٦
		٣ — إمتناع ناظر الوقف عن أداء الريع للمستحقين يحوله من أمين إلى غاصب . ضمانه هذا الريع سواء هلك أو استهلك . جواز اختصاصه بصفته الشخصية . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٠) ٢٣٥ ع ٤ ١٦٦٣

رقم القاعة والعدد	رقم الصفحة	
		٤ - بلوغ الخصم القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى واستمرار والدته الوصية عليه في تمثيله دون تنبيه المحكمة . إعتبار حضورها عنه متبجاً لآثاره القانونية على أساس من النيابة الإتفاقية . صحة إختصاصها - كمثلة له - في الإستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر فى الدعوى .
٤٤٢٣٨	١٦٨٠	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٦)
		٥ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم فى الغلة والعناية بأعيان الوقف . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم فى الإستحقاق . صدور حكم بالإستحقاق فى الوقف ضد الناظر والحارس القانونى . مساسه باستحقاق مستحقين غير مختصمين بأشخاصهم . لا يعتبر حجة عليهم . جواز توجيه الدعوى بالإستحقاق فى الوقف إلى الناظر بصفته مستحقاً هو الآخر . قبول الدعوى رغم عدم إختصاص باقى المستحقين .
٤٤٢٦٣	١٨١٨	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٦٦)
		٦ - إختصاص ناظر الوقف . إغفال صفته فى إعلان صحيفة الإستئناف . إفصاح صحيفة الاستئناف عن صفته فى الخصومة . كفايته .
٤٤٢٩١	١٩٩٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
		(ب) المصلحة فى الدعوى :
		المصلحة فى الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن .
٤٤٢١٨	١٥٥٨	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دهوى
		”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى“
		١ - الحكم بصحة ونفاذ العقد نهائيا يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن صحة هذا العقد . مانع الخصوم أو خلفهم من التنازل فى هذه المسألة فى دعوى أخرى بطلب بطلانه . طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
٨٩٩	٢٤١٢٣	
		٢ - استخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
٨٩٩	٢٤١٢٣	
		٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مناطه . إتحاد الخصوم والموضوع والسبب . الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى غير الولاية على الوقف . نفاذها بالنسبة لطرفيها . (الطلب رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٦/٥/١٤)
٩٧٧	٢٤٠٥٧	
		٤ - الحكم بعدم اختصاص المحكمة أساسه إنكار سلطة المحكمة فى الفصل فى النزاع . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يتصل بشروط سماع الدعوى وأساسه إنكار حق الخصم فى اللجوء إلى القضاء للفصل فى نزاع سبق الفصل فيه بحكم حائز حجية الأمر المقضى ولو كانت المحكمة مختصة بنظره . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية فى استئناف حكم صادر من محكمة جزئية . قضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ليس صادرا فى مسألة اختصاص ولائى . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
١٩٣٨	٤٢٨٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع دفوع :
١٢٢٣	٣ع ١٦٨	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
١٣٠٩	٣ع ١٨٠	(والطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٦/١) ...
		سماع الدعوى :
		١ — دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . أن يكون المدعى عليه بالنسب حيا وليس فيها تحميل النسب على الغير .
٧٧٢	٢ع ١٠٤	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		٢ — وصية . الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بها . وجوب تضمينه ما ينبىء عن صحتها .
٨٧٧	٢ع ١١٩	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)
		عدم سماع الدعوى :
		١ — المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضى عن سماعها . وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى .
٦٥٦	٢ع ٩١	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ..
		٢ — الدعاوى التى يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هى الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل فى نطاقها دعوى الاستحقاق فيه .
		٣ — دعاوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضى ٣٣ سنة مع التمكن . معناه . أن يكون المدعى مالكا للدعوى .
٦٥٦	٢ع ٩١	(٢٢ الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - عدم اشتراط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعا حتى صدور لائحة المحاكم الشرعية . منع اللائحة سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله مع قبض الوقف بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . (الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦) ١١٧ ع ٢ ٨٦٢
		٥ - القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة . هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة فى أصلها وليس إلى الطعن فى تصرف قام به الحارس أو تولاه . (الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) ١٣٦ ع ٢ ٩١٦
		٦ - الدفع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦) ٢٩١ ع ٤ ١٩٩٦
		تقدير قيمة الدعوى :
		١ - رفع الدعوى بطلبين فى صحيفة واحدة . إعتبارهما فى الحقيقة دعويين مستقلتين متى وجهت كل منهما إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب فى الأخرى هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانونى واحد وإن كان السبب فيهما متماثلا - وهو الغصب - لعدم وجود رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		عليهما ، في تقدير قيمة الدعوى ينظر إلى قيمة كل طلب منهما على حدة .
٢٦٩	١٤٣٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٢ — العبرة في تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفي تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة .
٢٦٩	١٤٣٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠)
		٣ — تقدير قيمة الدعوى بآخر طلبات للخصوم سواء في شأن تعيين الاختصاص أو تحديد نصاب الاستئناف . مثال .
١٣٧٣	١٨٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٤ — طلب المؤجر إزالة المباني المنشأة بالعين المؤجرة من الطلبات الناشئة عن عقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بمجموعها .
١٣٧٣	١٨٩	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٥ — العبرة في تقدير نصاب الاستئناف هي بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة . طلب تقديم حساب عن ريع طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية . طلب المدعى الحكم — بعد فحص الحساب — بنتيجته حسبما أظهره الخبير المتدب في الدعوى . إعتباره طلبا عارضا مكملا للطلب الأصلي الخاص بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته .
١٤١٥	١٩٦	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٦ - التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي . الرجوع فيه إلى تقدير القاضي المطلق . عدم إعتباره معلوم المقدار وقت الطلب . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
١٨٠٢	٤٤٢٦١	...
		قيد الدعوى :
		واجب قلم الكتاب في قيد الدعوى بعد إعلان صحيفتها . أساسه . النيابة عن صاحب الشأن . عدم إعفاء صاحب الشأن من متابعة إعلان خصمه في الميعاد . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	...
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تقرير التلخيص :
		١ - وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات التلاوة بحضور الجلسات أو في الحكم . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٢٨٧	١٤ ٣٨	...
		٢ - عدم إلغاء قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - وهو قانون خاص - المواد من ١١٠ - ١١٧ من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - المادة ١١٦ مرافعات التي أوجبت إعداد تقرير يلخص فيه القاضي موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم كما أوجبت تلاوة هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة . بقاء هذه النصوص حتى ألغيت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
١٢٧١	٣٤١٧٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - وجوب وضع تقرير التلخيص عند إحالة الدعوى للمرافعة . عدم وجوب وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى .
١٢٧٩	٣٤١٧٥	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٤ - إثبات تلاوة تقرير التلخيص يكون في محضر الجلسة أو الحكم .
١٢٧٩	٣٤١٧٥	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)
		٥ - إنشاء نظام القاضى الفرد لم يترتب عليه إلغاء حكم المادة ١١٦ مرافعات التي أوجبت على قاضى التحضير عند إحالة الدعوى إلى المرافعة إعداد تقرير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم كما أوجبت تلاوته قبل بدء المرافعة . بقاء هذا الحكم حتى ألغى بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٩٣٣	٤٤٢٧٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
		(ب) إعادة إعلان المدعى عليه :
		وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم في الجلسة الأولى . المادة ٩٦ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . إعتبار الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١/٣٠ غيا بيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تمثيل النيابة العامة في الدعوى :
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو الرجوع فيه أو إتهائه أو شخص المستحق في الوقف ، وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من هذا القبيل أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف .
١١٤٦	٣٤١٥٥	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
		٢ - ضرائب . وجوب تمثيل النيابة العامة . إغفاله . أثره . بطلان الأحكام . نظام عام .
١٩٦٦	٤٤٢٨٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٦)
		٣ - تصميم عضو النيابة بمجلسة المرافعة على الرأي السابق إبدائه في مذكرة . مفاده . بيان إسم عضو النيابة والرأي الذي أبداه في الحكم . كفايته .
		عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
		(د) التدخل في الدعوى :
		١ - وصف المتدخل في الاستئناف - في دعوى صحة تعاقد - بأنه انضمامي وعدم طلبه صراحة الحكم لنفسه بحق ذاتي . إقامة طلب التدخل على أساس إدعاء الملكية لنفسه .
		إعتبار التدخل في حقيقته وبحسب مرماء تدخله هجوميا وإن لم يطلب الحكم صراحة بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنا .
		عدم جواز التدخل الهجومي لأول مرة في الاستئناف .
١١٨٩	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - التدخل الهجوى فى الإستئناف . الحكم بعدم قبوله . جواز الطعن فيه بالنقض . إعتبار طالب التدخل محكوما عليه فى طلب التدخل وإن لم يعتبر خصما فى الدعوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها .
٩١٨٩	٣ع١٦٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٣ - تدخل . الحكم بعدم قبوله . أثره . عدم اعتبار طالب التدخل خصما فى الدعوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها . إعتباره محكوما عليه فى طلب التدخل . إستئنافه الحكم بعدم قبول تدخله . جوازه . أثره .
٥٤٣٤	٣ع١٩٩	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢)
		(٥) ضم دعويين
		ضم إستئنافين لا يفقد كلا منهما إستقلاله .
٩٤٥٢	٣ع٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		"تقديم الطلبات وأوجه الدفاع"
		الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها . إتفاق طرفى النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .
٦٦٦	٢ع ٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		وراجع حكم "حجز الدعوى للحكم"
٩٣٨	٢ع١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و) تعديل الطلبات :
		للتصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أوفى مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى رخصت لهم المحكمة بتقديم المذكرات إلى أجل معين لما ينته بعد واطلع عليها الخصم وهلم بها . إمتناع التعديل بهد قفل باب المرافعة الشفوية أو الكتابية . إعتباره مقفولا بانتهاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات .
٤٦٧	١٤ ٦٥	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(ز) الطلب العارض :
		إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أوفى صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم .
٢٤٧	١٤ ٣٣	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		(ح) تكييف الدعوى :
		توقف الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه — وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — على تكييف الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية مراقبة محكمة الإستئناف في تكييفها للدعوى .
١٧٦٣	٤٤ ٢٥٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		(ط) المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) إنقطاع سير الخصومة :
		١ - إنعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن . عدم انقطاع سير هذه الخصومة في حالة تغير الصفة قبل إعلان التقرير . إنقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة .
٣٢٩	١٤٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		٢ - بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتاج بهذا البطلان .
٤٣٤	١٤٦٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		٣ - بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتاج به .
٤٤٣	١٤٦١	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦)
		وراجع سقوط الخصومة
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٦)
		٤ - بلوغ الخصم القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى واستمرار والدته الوصية عليه في تمثيله دون تنبيه المحكمة . إعتبار حضورها عنه منتجاً لاثاره القانونية على أساس من النيابة الاتفاقية . صحة إختصاصها - كمثله له - في الإستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في الدعوى .
١٦٨٠	٤٤٢٣٨	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) سقوط الحصومة :
		١ — الإجراء القاطع لمدة سقوط الحصومة . وجوب اتخاذه في ذات الحصومة الأصلية قصدا إلى إستئناف السير فيها . أى عمل خارج نطاق الحصومة ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع هذه المدة . الوفاء الجزئى إن صح إعتباره عملا قانونيا ينطوى على الإقرار بالحقوق بذاته و يمنع تقادمه إلا أنه ليس إجراء من إجراءات الحصومة مقصودا به المضى فيها .
٣٢٤	١٤ ٤٥	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٢ — ميعاد السنة المحدد لسقوط الحصومة . ميعاد إجرائى كما يضاف إليه أصلا ميعاد مسافة . إحتساب ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان صحيفة تعجيل الدعوى على أساس المسافة بين مقر المحكمة التى قدمت إليها ومحل من يراد إعلانها بها .
٣٤٣	١٤ ٤٨	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٣ — الحصومة فى الإستئناف — فى مجال تطبيق أحكام سقوط الحصومة — مستقلة عن الحصومة أمام محكمة الدرجة الأولى . ما يجرى على أحدهما من أحكام الوقف والسقوط لا أثر له على الأخرى .
٥٤٢	٢٤ ٧٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٤ — نقض الحكم الإستئنافى يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإستئناف . سريان أحكام سقوط الحصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالحه الحصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		حكم النقض . لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .
٥٤٢	٢٤ ٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٤ — سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح . لإتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمناً .
٦٥٦	٢٤ ٩١	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٥ — إنقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المدعى عليهم . عدم قيام المدعى بموالاته السير في الدعوى خلال سنة . سقوط الخصومة .
١٤٥٢	٣٤ ٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		٦ — إنقطاع سير الخصومه لوفاة المدعى . عدم بدء سريان مدة السنة المحددة لسقوط الخصومة في حق ورثته إلا من تاريخ إعلانهم من المدعى عليه بوجود الخصومة . التمسك بعدم إعلان الورثة من حقوقهم دون سواهم .
١٤٥٢	٣٤ ٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		٧ — شرط الحكم بسقوط الخصومة أن يكون عدم السير في الدعوى مدة السنة راجعاً إلى فعل المدعى أو إمتناعه . عدم جواز الحكم بسقوط الخصومة لترأى قلم الكتاب عن تعجيلها بعد إنقضاء مدة الوقف مع إلزامه — وحده — قانوناً بذلك (م ١٠٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى ألغى هذا الإلزام) .
١٥٠٢	٣٤ ٢٠٩	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		” طلب سقوط الحصومه “
		١ - لكل ذى مصلحة من الخصوم طلب سقوط الحصومه . للمستأنف فى الاستئناف الفرعى مصاحبه محققه فى طلب سقوط الخصومه فى الاستئناف الاصلى لانه مدعى عليه فيه . زوال الاستئناف الفرعى بزوال الاستئناف الاصلى وسقوطه . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٠) ... ٧٤ ع ٢ ٥٤٢
		٢ - الحكم برفض الدفع بسقوط الحصومه . عدم جواز الطعن فيه باستقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات . (الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢) ... ٤٤ ع ٢ ١٧١٠
		” الاجراء القاطع للسقوط “
		١ - الاجراء القاطع لمدة سقوط الحصومه . وجوب اتخاذها فى ذات الخصومه الاصلية قصدا الى استئناف السير فيها . أى عمل خارج نطاق الحصومه ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع هذه المدة . الوفاء بالحزبى إن صح اعتباره عملا قانونيا ينطوى على الإقرار بالحق ذاته ويمنع تقادمه إلا أنه ليس إجراء من إجراءات الحصومه مقصودا به المضى فيها . (الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) ... ٤٥ ع ١ ٣٢٤
		٢ - الاجراء القاطع لمدة سقوط الحصومه . شرطه أن يكون من إجراءات الحصومه ذاتها مقصودا به المضى فيها . عدم انقطاع مدة السقوط بإجراء خارج عن نطاق الحصومه ولو كان تصرفا قانونيا . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ... ٧٤ ع ٢ ٥٤٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) وقف السير في الدعوى :
		١ - الوقف الإتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات . وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . مغايرة . عدم إتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون . أثره .
١٠٠٠	٣٤١٣٤	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٤)
		٢ - وقف الدعوى المطروحة على المحاكم الوطنية بسبب إثارة مسألة متعلقة باستحقاق أحد الخصوم في وقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . زوال سبب وقف الدعوى بإلغاء المحاكم الشرعية .
١٣٨٤	٣٤١٩٠	(الطنان رقا ٤٦ و ٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٣ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو تنظيم داخلي للحكمة . عدم تعلقه بالإختصاص النوعي . إثارة مسألة متعلقة بالوقف أمام الدائرة المدنية . وقف الدعوى حتى يفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية . خطأ .
١٣٨٤	٣٤١٩٠	(الطنان رقا ٤٦ و ٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		(د) ترك الخصومة :
		١ - القاعدة المقررة في المادة ٣٠٤ مرافعات . للخصوم في حالة الحكم بسقوط الخصومة التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها . مريان هذه القاعدة في حالة ترك الخصومة .
٨٣٤	٢٤١١٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٥٠	٣٤١٨٧	٢- الإقرار من الطاعن المقدم للمحكمة المتضمن تركه الخصومة في الطعن . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه التي يجوز إبداء ترك الخصومة ببيان صريح فيها . تقديم المطعون ضده الإقرار يعد قبولاً منه للترك . م ٣٠٨ من قانون المرافعات . (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		” اعتبار المدعى تاركاً دعواه ”
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	١- الدفع باعتبار المستأنف تاركاً لاستئنافه طبقاً للمادة ٢/٢٩٢ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم في الموضوع . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	٢- الدفع باعتبار المستأنف تاركاً لاستئنافه . حق التمسك به . عدم سقوطه بمجرد تأجيل الدعوى دون التكلم في الموضوع . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		” اعتبار الدعوى كأن لم تكن ”
٨٥٢	٢٤١١٦	تمسك المطعون ضده أمام محكمة النقض بانعدام أثر إعلان الدعوى في قطع التقادم لعدم قيد الدعوى مما تعتبر معه كأن لم تكن قانوناً وفقاً للمادة ٧٨ مرافعات قبل تعديلها . لا يجدى متى كان لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)
		(ك) الحكم في الدعوى
		راجع دعوى ” الطلبات في الدعوى ” .
١٣٤٢	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع دفع .
١٢٢٣	٣٤١٦٨	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		وراجع حكم .
٩٣٨	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
١١٢١	٣٤١٥٢	(والطن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		بعض أنواع الدعاوى :
		١ — الدعوى العمالية :
		الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي . لا تعتبر استمرارا لإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل .
٣١٠	١٤ ٤٢	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		”تقديم الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة“ مكافأة نهاية الخدمة . إعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقديم . بدؤه من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد .
٦٤٧	٢٤ ٩٠	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٢ — دعوى الأحوال الشخصية :
		”تدخل النيابة العامة في الدعوى“ رأى النيابة . خلو الحكم من بيان . لا بطلان .
١٩٠٠	٤٤٢٧٥	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أحوال شخصية .
٧٦٤	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		” القانون الواجب التطبيق في دعوى الأحوال الشخصية “
		راجع أحوال شخصية .
٧٨٢	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
		٣ — دعوى صحة التعاقد :
		١ — دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . إتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو صحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورة مطلقة .
٤٨٦	٢٤٦٧	(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		٢ — القضاء السابق بصحة التعاقد يتضمن حتما أنه عقد غير صوري وصحيح ومن شأنه نقل الملكية . إكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للتصوم من العودة للمناقشة في هذه المسألة التي فصل فيها في دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها في الدعوى الأولى .
٤٨٦	٢٤٦٧	(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
٨٩٩	٢٤١٢٣	(والطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . من شأن ذلك أن يجعل حق المشتري - الذى تقرر بالحكم - حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل الطاعن عقده الصادر إليه عن ذات العقار من نفس البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذى سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري بصحة ونفاذ عقده .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ... ٩٨ ٢٤ ٧٢٣</p>
		<p>٤ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفى أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . إتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان فى استطاعته إبداءه فى الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد إستنادا إلى هذا السبب .</p> <p>(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ... ١٢٣ ٢٤ ٨٩٩</p>
		<p>٥ - إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سندا لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العتة وقت العقد أو علم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		العتة المدعى وجوده وقت العقد في الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائيا بصحة ذلك . صدور قرار المحرر بعد ذلك لا يعتبر سببا طرأ بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٦ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . عدم إجابة المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين . عدم اختصاص المشتري في دعواه البائع للبائع له لطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه إلى البائع . عدم تسجيل البائع للمشتري عقد شرائه . دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقده تكون غير مقبولة .
١١٩٦	٣٤١٦٤	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٧ - انتقال الملكية بتسجيل العقد أو الحكم . عدم إنقاذها بتسجيل صحيفة الدعوى .
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٨ - تعليق دفع باقي الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي . امتناع البائع عن التوقيع . لجوء المشتري لدعوى صحة ونفاذ العقد . جواز إيداع الثمن دون عرضه على المشتري . المادة ٣٣٨ مدني .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - تعليق دفع باقى الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائى . إيداع المشتري الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع إلا بعد الحكم نهائيا بصحة ونفاذ العقد . صحيح .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٤ - دعوى بطلان التعاقد :
		دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . إقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٥ - دعوى براءة الذمة :
		وصف الحكم دعوى براءة الذمة بأنها إشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للإشكال في التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية . خطأ في القانون .
٦٨٨	٢٤٩٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٦ - دعوى الضمان
		١ - رفع دعوى الضمان ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان فى الدعوى الأصلية . إتحاد دفاع الضامن فى الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان . الحكم بالطلبات فى دعوى الضمان . اعتبارها مرتبطة بالدعوى الأصلية إرتباطا لا ينقسم . نقض الحكم فى دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم فى الدعوى الأصلية دون نظر إلى ما قدم فى الدعوى الآخيرة من أسباب الطعن .
١٠٩	١٤١٥	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — عدم وجوب إيراد أسباب مستقلة لرفض دعوى الضمان متى كانت أسباب الحكم في الدعوى الأصلية تستلزم رفضها . مثال . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥) ٤٤٢١٩ ١٥٦٤
		٧ — دعاوى الحيازة : “دعوى وقف الأعمال الجديدة” دعوى وقف الأعمال الجديدة التي يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف هي التي يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . إختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمور المستعجلة بوصفه كذلك متى توافر الخطر والاستعجال ، والاستئناف عن الحكم الذي يصدر فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٨) ٢٠١٤ ١٤٧
		٨ — دعوى التعويض عن الاستيلاء : “المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥” تحويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض — وهي قرارات إدارية — إستثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الإستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض إبتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . إختصاص متعلق بالنظام العام .
١١٥	١٦ ع ١١٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
		٩ - التظلم من أمر التقدير :
		لا حجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها . إقتصار الحكم المطعون فيه الصادر في التظلم في أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين على تقدير أنعاب المحاسب . عدم تناوله تصفية الحساب بين الطرفين أو واقعة التخالص . عدم حجية هذا الحكم في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون رفعه بعد ذلك دعوى ببراءة ذمته من الأتعاب التي قدرها الحكم المذكور .
٦٨٨	٩٤ ع ٢٨٨	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		١٠ - دعوى الاستحقاق الفرعية :
		دعوى الإستحقاق الفرعية . ماهيتها . رفعها من الغير . أثناء إجراءات التنفيذ بطلب إستحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مع طلب بطلان الإجراءات . عدم اشتراط وقف إجراءات البيع .
١٥٥٨	٤٦٣ ع ١٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - دعوى المنافسة غير المشروعة :
		إختلاف دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة التجارية . كون الخطأ في دعوى المنافسة هو مجرد تقليد العلامة التجارية . عدم توافره إلا إذا كان التشابه بين العلامتين مؤدياً إلى تضليل الجمهور واحتمال إيقاعه في اللبس .
١٩١٩	٤٤٢٧٧	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		١٢ - دعوى النسب :
		دعوى النسب . بقاؤها على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية . جواز إثباتها بالبينه .
١٨١١	٤٤٢٦٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٧/١٢/١٩٦٦)
		دفاع
		تقديم الطلبات وأوجه الدفاع :
		١ - الطلبات الختامية وأوجه الدفاع . طريقة تقديمها .
		إتفاق طرفي النزاع على حجز القضية للحكم وتصميم كل على طلباته . كفايته . لا بطلان .
٦٦٦	٢٤ ٩٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
		٢ - وجوب إطلاع المحكمة التي تنظر دعوى الإفلاس على حكم أو سند المديونية لتحقيق جدية النزاع بشأنه .
١٩٩٢	٤٤٢٩٠	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القادة والعدد	
		الإخلال بحق الدفاع :
		” ما لا يعد كذلك “
		دفاع . عدم التزام المحكمة بلفت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .
١٢٣٦	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥)
		دفع ما لا يجب
		رد ما دفع بغير حق :
		” تقادمه “
		تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٢٤٨٤	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)
		دفع
		الدفع بعدم قبول الدعوى :
		الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة الذي مبناه طلب إطراح المسئولية عن المتمسك بالدفع بصفته الشخصية هو دفع موضوعي .
		الحكم برفض الدعوى . لا خطأ .
١٢٢٣	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		وراجع شروط قبول الدعوى .
١١٩٦	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفع بالتقادم :
		الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف . النزول عنه لا يفترض .
١١٧٠	٣٤١٦٠	(الطنن رقم ٢٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)
		الدفع بعدم سماع الدعوى :
		الدفع بمضي المدة المانعة من سماع الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطنن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		الدفع باعتبار المدعى تاركا دعواه :
		١ — الدفع باعتبار المستأنف تاركا إستئنافه طبقا للمادة ٢/٢٩٢ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم في الموضوع .
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	(الطنن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٢ — الدفع باعتبار المستأنف تاركا إستئنافه . حق التمسك به . عدم سقوطه بمجرد تأجيل الدعوى دون التكلم في الموضوع .
١٧٧٥	٤٤٢٥٦	(الطنن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		طلب إجراء المقاصة القضائية
		إجراء المقاصة القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الخصم .
٢٤٧	١٤٣٣	(الطنن رقم ٢٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ر)

رد ما لا يجب . رسوم
رهينة . رهن . رى . ريع

رد ما لا يجب

الحكم بزوال سبب إلزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأدائها .
صيرورة الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك إلزام
الزوجة برد ما قبضته تنفيذاً لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقاً .
لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء من اختيار .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣) ... ٣٣ ع ١٤ ٢٤٧

وراجع تقادم :

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٥٩ ع ١٤ ٤٣٥

رسوم

رسوم قضائية :

١ — احتساب الرسم عند رفع الدعوى أو الاستئناف على قيمة
المدعى به أو ما رفع عنه الاستئناف . تحصيل الرسم مقدماً
على الأربعمائة جنيه الأولى . الرسم الذى يستحقه قلم الكتاب
بعد الحكم فى الدعوى أو الاستئناف على نسبة ما يحكم به زائداً
على الأربعمائة جنيه الأولى . الحكم الصادر فى الاستئناف يعتبر
حكماً جديداً بالحق الذى رفع الاستئناف عنه . استحقاق الرسم على
أساس المبلغ الذى حكم به فيه .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩) ... ١٦٦ ع ٣ ١٢١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - قائمة الرسوم . النزاع في مقدار الرسم دون المنازعة في أساس الالتزام . سبيل الطعن فيه المعارضة التي تختص بنظرها المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير .
١٢١١	٣٤٦٦	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٣ - الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب . استحقاق رسوم نسبية عليها على أساس الأرباح المتنازع عليها .
١٨٧٦	٤٢٧٠	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
الإعفاء من الرسوم		
		إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم في جميع مراحل التقاضي . لا يشترط في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٣٣ من هذا القانون من احتمال كسب الدعاوى . جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها - إشمال هذه المصروفات الرسوم القضائية - المعفاة أصلاً - والتي لا تقتصر على رسوم الدعوى .
٢٥٧	٣٤١	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
تقديم الرسوم		
		رسوم قضائية . تقديمها . مدته . خمس سنوات . المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .
٥٠٠	٦٩٢	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسم الدمغة :
		١ - رسم الدمغة . مشتريات لجنة القطن . مبيعاتها . خضوعها للرسم .
٨٠٤	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		٢ - الإعتياد المستندى . تكييفه . خضوعه لرسم الدمغة . مناطه .
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٣ - عقود التسليف بضمانة الأسهم وحواظ إيداع الأسهم بصفة رهن . تكييفها . عدم خضوعها لرسم الدمغة على إتساع الورق .
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٤ - أوامر تحويل الأموال . خضوعها لرسم الدمغة . مناطه .
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		(ب) رسوم البلدية :
		”إستحقاق الرسم“
		رسم . إستحقاقه على أساس الإنتاج الفعلى . عدم اعتباره من الرسوم السنوية . رسم حلج القطن . إستقلال الرسم المستحق على كمية عن الرسم المستحق على كمية أخرى . المطالبة برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا يقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى .
٤٢٥	١٤٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رد الرسم :
		”تقديم الحق في المطالبة بالرد“
		١ — تقديم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد . ذلك إستثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة ١٨٧ من القانون المدني .
٤٢٥	٥٩ ع ١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — تقديم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات .
٦٠٧	٨٤ ع ٢	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)
		رهينة
		الرهينة نظام معترف به من الحكومة . لا أثر له على أهلية وجوب الراهب .
		اعتبار كل ما يقتليه الراهب بعد انخراطه في سلك الرهينة ملكاً للبيعة أخذاً بالعرف الكنسي . لا مخالفة في ذلك لأحكام القانون أو مبادئ النظام العام .
١٢٩١	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		رهن
		١ — عقد البيع الذي ينقضي رهنا . بيع وفاء . بطلانه .
١٧٧٠	٢٥٥ ع ٤	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — التمسك بصورية البيع صورية نسبية بقصد إخفاء رهن . دفاع جوهري . إغفاله . إقتصار الحكم على نفي الصورية المطلقة وشروط الدعوى البوليصة . قصور .
١٧٧٠	٤٤٢٥٥	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٣ — إثبات أن عقد البيع يخفى رهنا . جوازه بكافة الطرق بين المتعاقدين .
١٧٧٠	٤٤٢٥٥	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٤ — نفاذ الرهن الحيازي للنقل في حق الغير . شرطه في القانون المدنى تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يحدد بها مبلغ الدين المضنون بالرهن أو الحد الأقصى الذى ينتهى إليه الدين . عدم اشتراط ذلك في الرهن التجارى . الرهن ضمانا لدين تجارى يثبت سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الغير بكافة طرق الإثبات . نفاذ الرهن الحيازي في حق الغير في القانون التجارى بانتقال حيازة الشيء المرهون . عدم اشتراطه ثبوت التاريخ أو وجود عقد مكتوب لتحديد الدين . لقاضى الموضوع تقدير إتجاه المتعاقدين إلى تخصيص المسال المرهون لضمان الديون التجارية القائمة فعلا وقت العقد أو إشمال الضمان للديون المستقبلية .
٢٠٣٠	٤٤٢٩٤	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)

رى وصرف

تطهير الترع والمصارف :

١ — لم ينزع قانون مجلس الدولة من ولاية المحاكم بالنسبة
لدعاوى المسئولية المرفوعة على الحكومة سوى ما كان من هذه
الدعاوى متعلقا بطلب التعويض عن القرارات الإدارية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المعيبة . دعاوى التعويض عن القرارات الإدارية المعيبة . دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة المسادية من اختصاص المحاكم المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الإدارة في تطهير مصرف عمومي . قيامها على عمل مادى وإختصاص المحاكم بها .
٦١٢	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)
		٢ - لمصلحة الرى ملاحظة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف واختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بالألا يكون العمل الضار سواء كان إيجابيا أو سلبيا قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة .
٦١٢	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٧)
		ريع
		استيلاء الحكومة على أطيان جبرا دون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة . غصب . الغصب عمل غير مشروع يلتزم مرتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . قضاء المحكمة بالريع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار . هذا الريع بمثابة تعويض . عدم إلتزام القاضى في تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى . نص هذه المادة لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر .
١٩٤٣	٤٤ ٢٨١	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(س)
		سكك حديدية . سمسرة . سندات . سند إذني
		سكك حديدية
		العلاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية . عقدية . وجوب دفع رسوم الأرضية قبل تسليم الرصائل .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		سمسرة
		حظر التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد السماسرة . نطاقه . أن تكون الأوراق موضوع التعامل مقيدة بالبورصة إما بمجدول الأسعار الرسمي أو بالسوق المعد للأوراق التي يجرى التعامل عليها خارج ذلك الجدول . عدم سريان هذا الحظر على الأوراق التي لم تقيد أصلا بالبورصة .
١٧٤٢	٤٤٢٥٠	(الطن ٢١٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		سندات
		سندات الشحن :
		إلتزام الشاحن بموجب خطابات الضمان ، بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض . حجية

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٦٢٧	٢٤ ٨٧	<p>هذه الخطابات على عاقيدها، الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل مادامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسئولية وليست مشوبة بالغش .</p> <p>(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)</p> <p>وراجع : نقل بحرى</p> <p>سندات القرض الوطنى :</p> <p>فوائدها :</p> <p>”مدى إعفائها من الضريبة“</p> <p>سندات القرض الوطنى . إعفاؤها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالية أو المستقبلية . نطاقه . فوائدها . سندات . مداها . عدم مصاحبتها لها عند إعادة توزيعها حكما أو فعلا ومن بعد تحويلها إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة .</p> <p>(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢)</p>
٤٩٥	٢٤ ٦٨	<p>سند إذنى</p> <p>ماهيته :</p> <p>١ — السند الإذنى . ضرورة إشتماله على شرط الإذن أو عبارة الأمر للاستفيد بقيمته . عدم اشتراط ذكر عبارة التحويل صراحة .</p> <p>(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)</p>
١٩٥٥	٤٤ ٢٨٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - السند الإذنى . وجوب إشتهاله على اسم المستفيد مقرونا بشرط الأمر . عدم النص فى السند على هذا الشرط . أثره . خروج السند عن نطاق الأوراق التجارية عموما . عدم سرعان التقديم الخصى بشأنه .
١٩٥٥	٤٤٢٨٣	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		دعاوى السندات الإذنية :
		المقصود بدعاوى السندات الإذنية المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات ، الدعاوى المؤسسة على السند الإذنى ذاته مستقلا عما عداه وتتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . يخرج عن هذه الدعاوى الدعاوى التى تستند إلى حوالة الحق الثابت فى السند الإذنى إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بعقد مستقل أو إلى الوكالة فى إقتضاء قيمة السند الإذنى بتوكيل منفصل عنه .
١٩٤٤	١٤٢٥	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		استئناف الأحكام الصادرة فى دعاوى السندات الإذنية :
		استئناف الحكم الصادر فى دعاوى السندات الإذنية بطريق التكليف بالحضور : المقصود بها الدعاوى المؤسسة على السند الإذنى ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه . دعوى تزوير السند ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطين إرتباطا لا يقبل التجزئة . هما وجهان لتزاع واحد . إعتبار دعوى تزوير السند الإذنى من دعاوى السندات الإذنية التى يرفع إستئناف الحكم فيها بطريق التكليف بالحضور .
٢٤٣	١٤٣٢	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣)

رقم القاعدة
والعدد

رقم
الصفحة

(ش)

شركات . شقعة . شهر عقارى . شيك . شيوع

شركات

للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها .
توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها
في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها
في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . عدم الإعتداد
بالخطأ الواقع في صفة الممثل .

(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٦) ... ١١٧ ع ٢ ٨٦٢

١ — الشركات المساهمة :

(١) سلطات عضو مجلس الإدارة المنتدب :

١ — عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام
القضاء فى جميع الدعاوى . ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة
أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة
على عدم جواز إنفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن ينفرد
بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والإتفاق معه
على أتعابه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض
على العمل قبل تمامه وإلا كان الإتفاق ملزماً للشركة لصدوره
من يمثلها قانوناً .

(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) ... ١٢٦ ع ٢ ٩١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — العضو المتدرب في شركات المساهمة . عدم تحديد سلطاته . إعتباره وكيلًا عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام القضاء .
١٧٢١	٤٤٢٤٦	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٣)
		(ب) اندماج الشركات :
		اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماج كليًا انتهت به شخصية الشركة الأولى وخلفتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . إعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والإلتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضاءها بالاندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .
		إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبثقة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج .
٥٨٥	٢٤٨٠	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٢ — شركات التضامن :
		” عقد الشركة “
		إشتراط القانون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوبًا وإلا كان باطلاً . صيرورة عقد الشركة عقداً شكلياً . عدم جواز إثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق .
١٨٢	٢٤١	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

رقم القاعدة والعدد	ردم الصفحة	
		”إثبات الشركة“
		وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة (م ٤٦ من قانون التجارة) عدم جواز إثبات شركة التضامن بين أحد طرفيها بغير الكتابة . اشتراط التقنين المدني القائم الكتابة لانعقاد الشركة يقتضى بالضرورة لزومها للإثبات .
		في العلاقة بين الشركاء والغير : لا يجوز للشركاء إثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة . للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .
	٢٤ ١٤ ١٨٢	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		”توقيع الشريك المتضامن“
		١ — توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه دون ذكر لعنوان الشركة . قرينة على أنه يعمل لحسابه لا لحساب الشركة . للغير المتعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات .
	٤٢٣٤ ١٦٥٥	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
		٢ — توقيع الشريك المتضامن على الفاتورة بصفته الشخصية لا بصفته شريكاً أو ممثلاً للشركة . إعتبار الدين المحررة به الفاتورة ديناً شخصياً . عدم جواز عمل بروتستول غيره وإلا حد خطأ موجبا للمسئولية عن تعويض الضرر الناشئ مع شطب البروتستو . تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري أمام محكمة الموضوع . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .
	٤٢٦٦ ١٨٤٦	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>” الخطأ في أسماء ممثلي شركة التضامن “</p> <p>توجيه الطعن إلى المطعون ضده باعتباره ممثلاً لشركاء متضامين . إعتباره موجهاً إلى شركة التضامن كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها ما دامت المقصودة بالخصوصية وذكر اسمها في تقرير الطعن وأعلنت به في مركز إدارتها في شخص ممثلها الحقيقي . الخطأ بتقرير الطعن في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة لا يبطل الطعن .</p>
١٨٣٠	٤٤٢٦٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)</p> <p>إشهار إفلاس شركة التضامن :</p> <p>” أثره “</p>
١٦٥٥	٤٤٢٣٤	<p>شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)</p> <p>٣ — الشركة الفعلية .</p> <p>١ — التزام الكتابة في إثبات قيام شركة التضامن في الماضي بعد القضاء ببطلانها لعدم استيفائها الشكل القانوني محل خلاف في الرأي . الرأي بجواز إثبات هذه الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية يشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً . لا أثر للبطلان على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة الحكم بالبطلان (م ٥٠٧/٢ مدني) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عدم البدء في تنفيذ الشركة قبل الحكم ببطالانها لاستيفاء الشكل القانوني وعدم مزاولتها أى عمل من أعمالها . عدم اعتبارها "شركة فعلية" . إنتفاء علة عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطالان في هذه الحالة .
١٨٢	٢٤ ١٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٢ — شركات الواقع التجارية شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك . لها شخصية اعتبارية تبرر الحكم بشهر إفلاسها .
١٦٥٥	٤٤٢٣٤	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
شفعة		
أحقية المطالبة بالشفعة :		
مناط أحقية المطالبة بالشفعة بالنسبة للراهب أن تكون العين المشفوع بها ملكا لطالباها وأن يكون المبلغ الذى أودعه ثمنا للعقار من ماله الخاص .		
١٢٩١	٣٤١٧٦	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
راجع . إستئناف .		
١٨	٨٣ ١٤	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
دعوى الشفعة :		
« الخصوم فيها »		
إعتبار الشفيع من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة . عدم الإحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر . رفع دعوى الشفعة على البائع الظاهر . صحيح .		
١٥٣٢	٤٤٢١٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>شرط إيداع الثمن :</p> <p>عدم اشتراط فاصل زمنى معين بين إيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦) ٤٤٢١٣ ١٥٣٠</p>
		<p>شهر عقارى</p> <p>١ - إجراء المفاضلة عند تراحم المشتريين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر ولو نسب إلى المشتري - الذى يادر بالشهر - التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله . أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثرها لها . إداء حصول التسجيل السابق نتيجة فش أو تواطؤ بين من تم لصالحه وبين موظف الشهر العقارى المختص . عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر . ليس لمن قدم طلبه أولا - فى هذه الحالة - سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقارى ومن تواطأ معه إن كان لذلك محل .</p> <p>(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٦) ١٤٣٩ ٢٩٥</p> <p>٢ - إنتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت وفاة الوارث عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى عقارات التركة دون منع التصرف ذاته .</p> <p>(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٦) ٤٤٢٢٤ ١٥٩٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٦٠٥	٤٦٢٢٥	٣ - بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع . إنتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحيح . الأفضلية بين المشتريين . مناطها . التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث . (الطن رقم ٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١) وراجع تسجيل .

شيك

تجاريته :

الوصف التجاري للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجاري أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن سحبه لعمل غير تجاري تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتعبئة (م ٩/٢ من قانون التجارة) . عدم الإعتداد - في هذا الشأن - بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التي إقتضت التظهير . إنسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ٦١٨ ٢٤ ٨٦

مسئولية البنك عن الشيك المزور :

إلتزام البنك المسحوب عليه قبل عميله إذا وفى بقيمة شيك مزيل بتوقيع مزور عليه . فقد هذه الورقة شرطا جوهريا لوجود الشيك . ليس لها وصفه القانوني .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٤	١٢ ع ١٢	تحمّل البنك تبعة الوفاء بهذه الورقة أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمّل العميل تبعة خطئه . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٦)
شيوخ		
تصرف الشريك على الشيوخ :		
تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركائه دون حاجة لموافقهم .		
٧٢٣	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٦)
(ص)		
صورية		
الصورية المطلقة :		
" التمسك بها "		
للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة . إعتباره دائنا للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له .		
١٣٧١	١٧٤ ع ٣	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الصورية النسبية :
		التمسك بصورية البيع صورية نسبية بقصد إخفاء رهن . دفاع جوهري . إغفاله : اقتصار الحكم على نفى الصورية المطلقة وشروط الدعوى البوليصية . قصور . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦) ٤٤٢٥٥ ١٧٧٠
		صورية تاريخ العقد :
		«أزها»
		صورية تاريخ العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تتعداه إلى العقد ذاته . مثال لعدم جدوى الطمن بصورية تاريخ عقد . (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٨ ٢٤ ٧٢٣
		راجع بيع .
		(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١) ٦٧ ٢٤ ٤٨٦
		إثبات الصورية :
		١ — إتخاذ الحكم من صورية إجراءات التقاضى التى انتهت بصحة ونفاذ عقد البيع قرينة أضافها إلى قرائن أخرى دليلا على صورية العقد صورية مطلقة . ليس فى ذلك إهدار لمحجية الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد التى لم يكن مدعى الصورية طرفا فيها . حجية الأحكام مقصورة على أطرافها . (الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ٩٥ ٢٤ ٦٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — عدم جواز إثبات صورىة سبب الإلتزام الثابت بالكتابة — فىما بين المتعاقدين — إلا بالكتابة . جواز الإثبات بالبينة . فىما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة تعززه البينة أو القرائن .
١٠٣٥	٣ع١٤٠	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		٣ — اعتبار المشتري من الغير فى أحكام الصورىة بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر . له إثبات الصورىة بكافة الطرق .
١٢٧١	٣ع١٧٤	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		٤ — إثبات أن عقد البيع ينفى رهنا . جوازه بكافة الطرق بين المتعاقدين .
١٧٧٠	٤ع٢٥٥	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
(ض)		
ضرائب		
		١ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) وعاء الضريبة :
		١ — مصاريف الإستثمار . خصمها من إجمالى الإيرادات لامن صافىها .
		ضرائب أجنبية . إعتبارها تكليفا على الربح . خصمها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٨٦٩	٢ع١١٨	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - شركة تضامن . تعاقدتها مع شركات التأمين الأجنبية على القيام بعمليات التأمين بالوكالة عنها . أرباحها . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
١١٥٥	٢٤١٥٦	(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)
		٣ - وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . الأرباح التي تحققها المنشأة عن جميع الأعمال التي تبشرها سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة التنازل عن عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وكل زيادة في رأس المال نشأت عن إعادة تقييمه بمناسبة تغيير شخصية المنشأة وانفصال شريك عنها .
١٣٨٩	٣٤١٩١	(الطن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٦)
		”تقدير وعاء الضريبة“
		أرباح سنة النزاع . وجوب تقديرها من واقع الأرباح الفعلية .
١١٥٩	٣٤١٥٧	(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)
		(ب) إجراءات ربط الضريبة :
		التقدير الحكى :
		١ - التقدير الحكى . سنة القياس . إشتغالها على أرباح أو خسائر رأسمالية . إتخاذها أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة . وجوب تطبيقه . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
		عدم تمسك أصحاب الشأن به . لا يهـم .
١٨٤٣	٢٤١١٤	(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التقدير الحكيم . أرباح سنة ١٩٤٧ . لجنة الطعن . تقريرها ربط الضريبة عليها بطريق التقدير . المنازعة في ذلك أمام القضاء . لا تمنع من إتخاذها أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٧) ١٢٥ ع ٢ ٩١٢
		٣ - نشاط الممول في تصليح الكولونيا . إختلافه عن مجرد الإتجار فيها . عدم جواز إتخاذ أرباح السنة السابقة على هذا النشاط أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١) ١٧٩ ع ٣ ١٣٠٦
		٤ - التقدير الحكيم . عدم وجود نشاط للممول خلال سنة ١٩٤٧ أو بدد نشاطه خلالها . قرار لجنة الطعن بربط الضريبة بطريق التقدير على الأرباح المقررة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه . إتخاذ تلك الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية وإن كانت الحسابات فيها منتظمة . المنازعة في تقدير أرباح سنة القياس . لا يمنع من إتخاذها أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه . (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٩) ٢٣٣ ع ٤ ١٦٤٩
		٥ - إتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ بالنسبة للموالم الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير م ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ . إعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ - ربحا كانت أو خسارة - أساسا لهذا الربط . (الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١) ٢٨٦ ع ٤ ١٩٧٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الربط الإضافي :
		ربط إضافي . مناطه . عدم تقديم الممول بإقرار صحيح شامل أو تقديمه بيانات غير صحيحة أو استعماله طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها .
١٩٧٠	٤٢٨٦ ع	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)
		التنازل عن المنشأة :
		التنازل عن المنشأة . المتنازل إليه . عدم إتخاذ إجراءات ربط الضريبة وتقديرها في مواجهته . بقاؤه خارجا عن الخصومة القائمة بين مصلحة الضرائب والممول بشأن عناصر الربط والتقدير وإجراءاته . بدء مسئوليته . إخطاره بالضرائب المستحقة على المنشأة بعد ربطها وتقديرها في مواجهة الممول .
١٣٣٢	٣١٨٣ ع	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٨)
		إخطار الممول بالربط .
		”بياناته“
		الإخطار بربط الضريبة . النموذج ١٩ ضرائب . تنبيه الممول إلى ميعاد الطعن وصيرورة الربط نهائيا في حالة عدم الطعن خلاله . بيان لازم وجوهري . إغفاله . بطلان الإخطار .
٣٨٣	٥٣ ع	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		(ج) إمتياز دين الضريبة :
		”مداه“
		(١) دين ممتاز . الضرائب والرسوم . وجوب الرجوع إلى القانون للتعرف على شروطه ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الضرائب والرسوم . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الإيراد . الإمتياز العام على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها . شهره . عدم وجوبه . حق التبع . عدم ثبوته فيه ولو كان محل الإمتياز عقارا غير محمل بذاته بدين الضريبة .
١٠٧٠	٣٤١٤٥	(الطن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٦)
		(د) الإعفاء من أداء الضريبة :
		القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي . الإعفاء من أداء الضريبة . نطاقه . شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم . عدم إمتداده إلى أشخاص المساهمين أو الشركاء فيها .
١٦٢٠	٤٤٢٢٨	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢/١١/١٩٦٦)
		٢ — الضريبة على كسب العمل :
		”وعاء الضريبة“
		الضريبة على كسب العمل . نطاق الإعفاء منها . قصره على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياه ومزايا تقديية أو عينية قد يستولى عليها من عدا موظفي الحكومة ومستخدميها ممن لهم الحق في المعاش .
٣٠٢	٤٠١٤	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الضريبة على المهن غير التجارية :
		”وعاء الضريبة“
		١ - عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافا بنسب الإيرادات . م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٤٨	١٤ ٥	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٥)
		٢ - الممولون من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات . نظام الضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه . تقديم طلب بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . لا يغنى عن ذلك تقديم الممول لإقراره بالأرباح الفعلية .
٩٨	١٤ ١٣	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٢)
		٣ - نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . م ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٧٩٣	٤٤٢٥٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		قرارات لجنة الطعن :
		”استئنافها“
		”ميعاده“
		الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . قرارات لجنة الطعن . استئنافها . ميعاده .
٦٤٣	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الضريبة على القيم المنقولة :
		سندات القرض الوطني . إعفاؤها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالية أو المستقبلية . نطاقه . فوائد السندات . مداه . عدم مصاحبة لها عند إعادة توزيعها حكما أو فعلا ومن بعد تحويلها إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة . (الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢) ... ٦٨ ع ٢ ٤٩٥
		٥ - الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية :
		”إحتياطي هبوط الأسعار“
		إحتياطي هبوط الأسعار وخصمه من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الإستثنائي . الغرض منه . تغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الإقتصادية إلى مجراها العادي . عدم قصر استعماله على فترة الإثنى عشر شهرا التالية لإلغائها . م ٧ . ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ م ١ و ٢ . ق ٦٠ لسنة ١٩٥٠ .
		إحتياطي هبوط الأسعار . مناطه . أن تستدعى طبيعة العمل تخصيص تلك المبالغ لتكوين الإحتياطي المذكور . علة . مقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط في قيمة البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الإستثنائية لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول والمعتبرة من الأصول الثابتة التي يرد عليها حكم الإستهلاك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . (الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٥) ... ٤ ع ١٤ ٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة“</p> <p>ربح استثنائي . تقديره . إختيار رقم المقارنة . شرطه . ميعاده . إنقضاء الميعاد . جدول الممول . عدم جوازه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١) ١٣٠١ ع ١٧٨</p> <p>”خصم احتياطي الإستهلاك الاستثنائي“ .</p> <p>ربح استثنائي . خصم احتياطي الإستهلاك الاستثنائي . طلب الترخيص بإجراء الخصم . ميعاده . وجوب تقديمه مع الإقرار السنوي بالأرباح التجارية والصناعية . هذا الميعاد لا يتراخى إلى ما بعد تحديد الربح الاستثنائي .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٨) ١٣٣٦ ع ١٨٤</p> <p>٦ — الضريبة العامة على الإيراد :</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>١ — إعانة فلاء المعيشة . خضوعها للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦) ٣٠٦ ع ٤١</p> <p>٢ — الضريبة العامة على الإيراد . سريانها على صافي الإيراد الكلي أو على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول .</p> <p>التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة العامة . التكاليف التي لا تسمح الأحكام النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه . جواز خصمها حسب أوضاع كل حالة وظروفها .</p> <p>(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤) ١٩١٣ ع ٢٧٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		امتياز دين الضريبة :
		”مداه“
		راجع الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
١٠٧٠	٣٤١٤٥	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١١)
		٧ - ضريبة البلدية والدفاع :
		القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الإقتصاد القومى . الإعفاء من أداء الضريبة . نطاقه . شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم . عدم امتداده إلى أشخاص المساهمين أو الشركاء فيها .
١٦٢٠	٤٤٢٢٨	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢)
		٨ - ضريبة الدمغة (رسم الدمغة) :
		١ - مبيعات ومشتريات لجنة القطن . خضوعها لرسم الدمغة .
٨٠٤	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		٢ - الإعتماد المستندى . تكييفه . خضوعه لرسم الدمغة . مناطه .
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٣ - أوامر تحويل الأموال . خضوعها لرسم الدمغة . مناطه .
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — عقود التسليف بضمانة الأسهم وحفاظ إيداع الأسهم بصفة رهن . تكييفها . عدم خضوعها لرسم الدمغة على إتساع الورق .
١٧٨٧	٤٢٥٨ ع	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٩ — ضريبة التركات ورسم الأيلولة على التركات :
		١ — قوانين الإصلاح الزراعى من قوانين النظام العام . عدم الإعتداد بتصرفات المالك إلى فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . ردها إلى ملكية المورث . سريان أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة هند الوفاة فى شأنها . لا تعارض .
٣٧٢	١٤٥٢ ع	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٢ — م ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى أولاده . رخصة . عدم خضوعه لرسم الأيلولة على التركات .
		٣ — م ٣/٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة فى دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن فى تقدير قيمة التركة .
٣٧٢	١٤٥٢ ع	(٣ ، ٢ الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) ..
		٤ — الضريبة على التركات . إستحقاقها مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه . خضوعها لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
٣٧٢	١٤٥٢ ع	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - إيراد الهبات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة . من سنة ١٩٥١ . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة .
١٢٣١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥)
		الطعن في الأحكام الصادرة في دعاوى رسم الأيلولة على التركات :
		القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . خلوه من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة إستثناء الأحكام الصادرة فيها . طريقته . مريضة تودع قلم الكتاب .
٣٧٢	١٤٥٢	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		تقادم الضريبة :
		” تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب المرفوعة بغير حق “
		تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق . بدؤه من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد . ذلك إستثناء من القاعدة العامة المقررة في المادة ١٨٧ من القانون المدني .
٤٢٥	١٤٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		وراجع رسوم :
٨٠٤	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		رد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق :
		”تقادمه“
		تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات
٦٠٧	٢٤٨٤	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٦)
		دعوى الضرائب :
		”الرسوم القضائية“
		الدعوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب . إستحقاق رسوم نسبية عليها على أساس الأرباح المتنازل عليها .
١٨٧٦	٤٤٢٧٠	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦)
		”تمثيل النيابة العامة في الدعوى“
		ضرائب . وجوب تمثيل النيابة العامة . إغفاله . أثره . بطلان الأحكام . نظام عام .
١٩٦٦	٤٤٢٨٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٦٦)
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		”وقف السير في الدعوى“
		الوقف الإتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات . وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . مغايرة . عدم إتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون . أثره .
١٠٠٠	٣٤١٣٤	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ٤/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ع)
		عادات تجارية . عرف . عقد . عقود إدارية . علامات تجارية . عمل
		عادات تجارية
		العادات التجارية من مسائل الواقع . لقاضى الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجارى فى شأن الفائدة التعويضية إذا لم يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ٥٠ ع ١ ٣٥٧
		عرف
		١ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الإيجار . عدم تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخالفة للقانون . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ١٢٢ ع ٢ ٨٩٤
		٢ - الرهينة نظام معترف به من الحكومة . لا أثر له على أهلية وجوب الراهب . إعتبار كل ما يقتليه الراهب بعد انخراطه فى سلك الرهينة ملكاً للبيعة أخذاً بالعرف الكنسى . لا مخالفة فى ذلك لأحكام القانون أو مبادئ النظام العام . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ١٧٦ ع ٣ ١٢٩١

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	عقد
		(١) أركان العقد :
		١ - لا يلزم لانعقاد العقد إثبات الإيجاب والقبول في محرر واحد . جواز إستخلاص ذلك من تسلسل البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين .
٧١	٩ ع ١٤	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٢ - عقد النقل البحري من العقود الرضائية . إشتراط الكتابة لإثباته إستثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينة في المسائل التجارية . مشارطة إيجار السفينة . وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحري .
٧١	٩ ع ١٤	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		٣ - إشتراط القانون المدني أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورة عقد الشركة عقدا شكليا . عدم جواز إثباته بين طرفيه بغير الكتابة . عدم جواز الإتفاق على إثباته بغير هذا الطريق .
١٨٢	٢٤ ع ١٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٤ - عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية . هذا التصديق هو القبول بالبيع والإيجاب من راضب الشراء يكون بتقديمه للشراء على أساس سعر معين .
٤٥٠	٦٢ ع ٢٤	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - طرح وزارة الزراعة مناقصة توريد ليس إيجاباً منها وإنما مجرد دعوة إلى التعاقد . الإيجاب يصدر ممن يتقدم بعطاءه بالشروط المبينة فيه . قبول الوزارة هذا الإيجاب بغير تحفظ ببرقية نوهت فيها بأن " التفصيل بالبريد " . هذا التنويه لا يمنع من إنعقاد العقد على أساس الإيجاب المذكور ما دام الخطاب المتضمن هذا التفصيل لم يصل إلى من تقدم بالعطاء قبل وصول البرقية .</p>
٧٣٠	٢٤ ٩٩ ...	<p>(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ...</p> <p>عيوب الرضا</p> <p>"التدليس"</p> <p>إثبات علم المدلس عليه أو عدم علمه بوقائع التدليس . مسألة واقع لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض إذ تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .</p>
١٠١٩	٣٤ ١٣٨ ...	<p>(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥) ...</p> <p>وراجع إثبات . "إقرار"</p>
١٠١٩	٣٤ ١٣٨ ...	<p>(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥) ...</p> <p>"الإكراه"</p> <p>بحث وسائل الإكراه المبطل للرضا . تحديد مدى جسامتها - بمراعاة حالة التعاقد الشخصية - من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها قاضي الموضوع .</p>
٢٨٧	١٤ ٣٨ ...	<p>(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) تكييف العقد :
		عقود التسليف بضمانة الأسهم وحفاظ ايداع الأسهم بصفة رهن . تكييفها . عدم خضوعها لرسم الدفعة على اتساع الورق . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧) ١٧٨٧ ٤٤٢٥٨
		(ج) تفسير العقد :
		١ — عدم جواز تفسير المحررات بالإعتداد بما تفيد به عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيد به العبارات بأكملها وفي مجموعها . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ٥٨٠ ٢٤٧٨
		وراجع : إجارة :
		(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ٨٩٤ ٢٤١٢٢
		٢ — عبارات المحرر يكل بعضها بعضها وتفسيرها يكون على مقتضى ما تفيد به جميع عباراته مجتمعة . عدم جواز الإعتداد على المعنى الذى تفيد به العبارات المدونة فى بعض سطور المحرر على إستقلال إلا إذا ثبت أن العبارات الأخرى التى كان يحويها قبل وقوع التزوير فيه لم يكن فيها ما يتعارض مع ذلك المعنى أو يؤثر عليه . (الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩) ١٣٥٠ ٣٤١٨٧
		٣ — القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى . شروطها . إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه فى الإنتفاع بها مدى حياته . سلطة قاضى الموضوع فى التحقق من توافر هذه الشروط والتعرف على حقيقة العقد . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩) ١٧٣٥ ٤٤٢٤٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) آثار العقد :
		١ - " انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص "
		١ - انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص . شرطه أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقاً لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص عالماً بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . هذا العلم يقوم مقام ثبوت التاريخ .
٢٢١	١٤٢٩	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		" تنفيذ العقد "
		١ - شرط إمتداد التأمين إلى أية مدة تقبل الشركة المؤمنة دفع الأقساط عنها . إعتبار العقد قائماً خلال الفترة التي دفعت عنها الأقساط رغم وفاة المؤمن له . لا عبرة بشخص الموفى .
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		٢ - عقد التأمين . عدم قيام المؤمن له بإخطار الشركة المؤمنة بالحادث في الميعاد المتفق عليه لا أثر له ما دامت الشركة لم تدع أن ضرراً لحق بها .
١٤٦٢	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		٣ - العلاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية . عقدية . وجوب دفع رسوم الأرضية قبل تسليم الرسائل .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٤ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير حسن النية في تنفيذ العقد .
١٦٨٨	٤٤٢٣٩	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		”الإعفاء من المسؤولية العقدية“
		١ — شرط إعفاء الناقل من المسؤولية عن التلف والهلاك بسبب مخاطر البحر . أثره . إعفاء الناقل من المسؤولية عند وقوع هذه المخاطر ما لم يثبت صاحب البضاعة خطأ الناقل .
١١٢٩	٣٤١٥٣	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٢ — التزام الشاحن المترتب على عقد النقل . عدم إنقضاؤه بخطأ الغير طامسا لم يترتب على ذلك استحالة التنفيذ .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٣ — القوة القاهرة التي تعفى من المسؤولية التعاقدية . شروطها . جعل الوفاء مستحيلا . عدم توقعها . استحالة دفعها .
١٨٨٩	٤٤٢٧٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
		”الدفع بعدم التنفيذ“
		الدفع بعدم التنفيذ . شرطه أن يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه إلزاما مستحق الوفاء حالا . لا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن ينتفع بهذا الدفع .
٥٠٤	٢٤٧٠	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٣)
		(هـ) نظرية الحوادث الطارئة والعقود الاحتمالية :
		عدم جواز إعمال نظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للعقود الاحتمالية التى يعلم المتعاقد أن مبنائها فكرة المخاطرة . العقد الذى يكون من شأنه أن يعرض أحد المتعاقدين لخسارة جسيمة أو لكسب كبير . لا يبطل العقد بمجرد إنطوائه على المغامرة أو المضاربة .
٢٨٧	١٤٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(و) فسخ العقد .
		١ — إلزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المباعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود . التزام مغاير لالتزام البائع بضمان الاستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها الالتزام بتطهير العين المباعة التزاما جوهريا في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضاؤها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم إذاره . لا مخالفة للقانون .
٤٤٣	١٤٦١	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠١١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — الفسخ في العقود الملزمة للجانبين وفقا للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني . لا يشترط لإعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يحجز الفسخ في حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه .
٧٠٨	٩٧٢٤	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٣ — يترتب على فسخ العقد انحلاله بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي . القضاء بفسخ عقد البيع يترتب عليه عودة العين المباعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها . للشترى أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه .
٧٠٨	٩٧٢٤	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٤ — الشرط الفاسخ الصريح . أثره . اعتبار العقد مفسوخا بمجرد تحقق الشرط . سلب سلطة محكمة الموضوع التقديرية في إيقاعه . عدم وجوب صدور حكم بالفسخ . جواز التمسك به

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في صورة دفع . الشرط الفاسخ الضمني . أثره . عدم وقوع الفسخ تلقائيا وعدم وجوبه حتما .
١٥٣٦	ع ٢١٤	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٥ — طلب المشتري استرداد ما عجله من الثمن وبراءة ذمته من الباقي لوجود عيب خفي جسيم في المبيع . احتوائه ضمنا على طلب فسخ العقد .
١٥٥٢	ع ٢١٧	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠)
		٦ — لمحكمة الموضوع سلطة تحديد الجانب المقصر في العقد وتقدير مبررات الفسخ .
١٦٨٨	ع ٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		(ز) إلغاء العقد . (التقايل أو التفاسخ) .
		ليس للتقايل (التفاسخ) أثر رجعي إلا إذا اتفق الطرفان على ترتيب هذا الأثر عليه بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والإلزامات المترتبة على العقد الذي تفاسخ عنه .
٨٢٥	ع ١١٢	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		(ح) بطلان العقد :
		١ — الحكم الذي يصدر من دوائر الإيجارات بتحديد القيمة الإيجارية طبقا للسادة السادسة من القانون ١٩٤٧/١٢١ . أثره . بطلان الاتفاق الخاص بالأجرة دون مساس بشروط العقد الأخرى .
١٢١٦	ع ١٦٧	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - شرط تطبيق نظريتي الانتقاص والتحول . كون العقد في شق منه أو كله باطلا أو قابلا للإبطال . تعلق العقد على شرط واقف . عدم تحقق الشرط . لأجل لإعمال نظريتي الانتقاص والتحول .
١٣٥٩	٣٤١٨٨	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		وراجع :
٢٨٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		وراجع دعوى :
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		عقود إدارية
		١ - عقد التوريد المبرم بين شخصين وإحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام مع إحتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . عقد إداري تحكمه قواعد القانون الإداري دون أحكام القانون المدني .
٨٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		٢ - العقود الإدارية . إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه . أثره . حق الإدارة في توقيع الغرامة المتفق عليها ومصادرة التأمين دون توقف على ثبوت ضرر . الإصفاء من المسؤولية . مناطه . القوة القاهرة . فعل الإدارة .
١٩٦٢	٤٤٣٨٤	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		غرامات التأخير :
		غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية . حق جهة الإدارة في توقيعها من تلقاء نفسها دون الإلتجاء إلى القضاء للحكم بها ولها أن تستنزل قيمتها مما يكون مستحقا في ذمتها للمتعاقد المتخلف . لا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت ضرر للإدارة . لا يعنى المتعاقد منها إلا إذا كان الإخلال بالإلتزام راجعا إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة أو إلى إعفائها إياه من المسؤولية عن التأخير في تنفيذ الغرامة أو التغلف عنه .
٨٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		تنازل الإدارة عن غرامات التأخير :
		للإدارة أن تتنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها . وجوب التعبير عن إرادتها في هذا التنازل بكيفية صريحة .
٨٢٥	٢٤١١٢	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٧)
		بعض أنواع العقود :
		“ عقود فتح الاعتمادات المستندية ”
		الاعتماد المستندي . تكيفه . خضوعه لرسم الدمغة . مناطه .
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		” عقود التسليف بضمانة الأسهم “
		عقود التسليف بضمانة الأسهم وحفاظ ايداع الأسهم بصيغة رهن . تكييفها . عدم خضوعها لرسم الدمغة على اتساع الورق . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
١٧٨٧	٤٤٢٥٨	
		علامات تجارية
		١ — إختلاف دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة التجارية . كون الخطأ في دعوى المنافسة هو مجرد تقليد العلامة التجارية . عدم توافره إلا إذا كان التشابه بين العلامتين مؤديا لتضليل الجمهور واحتمال إيقاعه في اللبس . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
١٩١٩	٤٤٢٧٧	
		٢ — قيام التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين أو عدم وجوده من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بأسباب سائفة . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
١٩١٩	٤٤٢٧٧	
		عمل
		عناصر عقد العمل :
		الأجر :
		” ماهيته “ .
		١ — الأجر الأسمي . ماهيته . الأجر الإجمالي بعد طرح إعانة غلاء المعيشة منه . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)
١٠٠٤	٣٤١٣٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - العمولة . تكييفها . دخولها في حساب المكافأة . البذل . إعتباره في حساب المكافأة ما لم يكن كله أو بعضه مقابل تكليف فعلي .
١٢٣٦	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥) وراجع تعويض .
١٨٠٢	٤٤٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧) " المنح "
		١ - الأصل في المنحة أنها تبرع . صيرورتها جزء من الأجر . شرطه . إلزام صاحب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة .
٣٨٨	١٤٥٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) ٢ - توافر شروط المنحة . إعتبارها حقا مكتسبا للعمال . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو إنخفاض الربح بعد إستقرارها .
١٦٤٦	٤٤٢٣٢	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٩) آثار عقد العمل :
		(١) سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :
		١ - سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه إختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل . أثره . حق رب العمل في إنهاء العقد .
٤٠١	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها . إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود بعض العمال .
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . تقديرية . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي .
٨٢١	٢٤١١١	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		(ب) حق رب العمل في وقف العامل :
		حق رب العمل في وقف العامل عن مزاولة نشاطه بمجرد إتهامه بإرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم تقاضى العامل أجره عن مدة الوقف . شرطه .
١١٦٢	٣٤١٥٨	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)
		(ج) توفير الرعاية الطبية للعامل ومنحه إجازة مرضية :
		توفير الرعاية الطبية للعامل أو منحه إجازة مرضية . لاشأن له بمشروعية أو عدم مشروعية سبب الغياب .
١٠٠٤	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)
		(د) الإجازات
		إجازات إضافية . إتخاذها صفة العمومية والاستمرار والثبات . حيورتها إلزاما في ذمة رب العمل .
٥٩٥	١٤٨٢	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إنهاء عقد العمل :
		الأسباب الخاصة بفسخ العقد :
		١ - قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون : جوازه .
٤٠١	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٢ - سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه إختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل . أثره . حق رب العمل في إنهاء العقد .
٤٠١	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٣ - حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقا للمادة ٥/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مناطه . غياب العامل بغير سبب مشروع .
١٠٠٤	٣٤ ١٣٥	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٤)
		” تقدير مبرر لإنهاء عقد العمل “
٨٢١	٢٤ ١١١	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		الفصل بلا مبرر :
		” التعويض عنه “
		آقديره .
		تعويض . عناصره . أجر . ارتباطه به .
١٨٠٢	٤٤ ٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		مكافأة نهاية الخدمة :
		١ — انتهاء عقد العمل المحدد المدة أو إلغاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . مكافأة العامل عن مدة خدمته . احتسابها على أساس أجر نصف شهر من الخمس سنوات الأولى وأجر شهر عن كل سنة تالية . م ٧٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٥١	١٤ ٦	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٥)
		٢ — ما يدفعه رب العمل لصندوق الإيداع مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة . حل الصندوق وتصفيته . استرداد رب العمل المبالغ التي كان قد ساهم بها من صافي التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقاً للقانون .
٣٩٣	١٤ ٥٥	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٣ — تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها . مكافأة نهاية الخدمة . احتسابها على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .
٦٤٧	٢٤ ٩٠	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٤ — مكافأة نهاية الخدمة . الأجر الأساسي . ماهيته . الأجر الإجمالي بعد طرح إعانة غلاء المعيشة منه .
١٠٠٤	٣٤ ١٣٥	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)
		٥ — العمولة . تكيفها . دخولها في حساب المكافأة . البديل . إعتباره في حساب المكافأة ما لم يكن كله أو بعضه مقابل تكليف فعلي .
٩٢٣٦	٣٤ ١٧٠	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — مكافأة مدة الخدمة . تحديدها على أساس مدة العمل لا مدة العقد .
١٣٩٣	١٩٢ ع ٣	(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٦)
		٧ — مكافأة مدة الخدمة . حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة . تنظيم شروط استحقاقه وتعيين المستحقين له على وجه أمر ولا يجوز مخالفته . ليس لغيرهم حق التحدث عنه .
١٧١٨	٤٤٢٤٥ ع ٤	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٦٦)
		٨ — إلغاء عقد العمل . مكافأة مدة الخدمة . حسابها .
١٨٠٢	٤٤٢٦١ ع ٤	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٧/١٢/١٩٦٦)
		الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة :
		”تقدمها“
		مكافأة نهاية الخدمة . إعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقدم . بدؤه . من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .
٦٤٧	٩٠ ع ٢	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
		التعويض عن إصابات العمل :
		القضاء بمسؤولية رب العمل عن وفاة العامل تأسيساً على المسؤولية التقصيرية . أثره . وجوب تقدير التعويض وفقاً لأحكام القانون المدني دون قانون إصابات العمل .
١٧٤٧	٤٤٢٥١ ع ٤	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدعوى الناشئة عن عقد العمل :
		(١) الإعفاء من الرسوم القضائية :
		إعفاء النبال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعوى التي يرفعونها في المطالبة بحقوقهم في جميع مراحل التقاضي . لا يشترط في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من هذا القانون من احتمال كسب الدعوى . جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها . إشمال هذه المصروفات الرسوم القضائية - المعفاة أصلاً - والتي لا تقتصر على رسوم الدعوى .
٢٥٧	٣٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		(ب) دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل :
		” نطاقها “
		الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفي لا يعتبر استمراراً للإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل .
٣١٠	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		(ج) تقادم الدعوى :
		التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قرينة الوفاء . وجوب توثيقها بيمين الاستيثاق . التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني لا يقوم على هذه القرينة ولا يقتصر على دعوى المطالبة بالأجور . عدم إتساعه لتوجيه يمين الاستيثاق .
٩٠٢	١٤ ع ١	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٤٧	٩٠ ع ٢٤	وراجع عمل "الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة" . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		التحكيم في منازعات العمل : إجراءات الطعن في قرارات هيئات التحكيم . الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . إعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد . أثره . بطلان الطعن .
١٥٤٩	٤٤ ع ٢١٦	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٩)
		(غ) غير
		١ - صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم إعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه في حقيقته وصية ضارة بحقه في الميراث أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فهو في حكم الوصية . في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة أما في غيرهما فحقه في الطعن يستمد من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به مورثه .
١٢٣	١٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — الغرض من تسجيل القسمة لإمكان الاحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتنافسين في نصيبه أم لا . (الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٥٨ ع ١٤ ٤١٢
		٣ — وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه . ليس من الغير . إعتبارد خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقادم هذه الدعوى بخمسة سنوات من تاريخ انتهاء القوامة بوفاة المحجور عليه . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ... ١١٦ ع ٢ ٨٥٢
		٤ — إعتبار المشتري من الغير في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر . له إثبات الصورية بكافة الطرق . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦) ... ١٧٤ ع ٣ ٦٢٧١
		وراجع خلف . (الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠) ... ١٤٣ ع ٣ ١٠٥٦
		ومرافق عامة . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٤) ... ١٣٦ ع ٣ ١٠١١
		(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨) ... ١٥٩ ع ٣ ١١٦٦
		٥ — إعتبار الشفيع من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر . رفع دعوى الشفعة على البائع الظاهر . صحيح . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨) ... ٢١٣ ع ٤ ١٥٣٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - إحتواء العقد على نصوص دالة على تمييزه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق . التحايل على مخالفة قواعد الإرث . إعتبار الوارث في هذه الحالة في حكم الغير .
١٧٣٠	٤٤٢٤٨	(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤)
		٧ - حق الغير في إثبات ما يخالف الثابت كتابة بكافة الطرق .
١٧٧٠	٤٤٢٥٥	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٨ - إلغاء أو إبطال سند التنفيذ . أثره . سقوط ما تم من إجراءاته . جواز طلب إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية وغم فوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع . مراعاة هدم المساس بحقوق الغير التي تعلقت بإجراءات التنفيذ .
١٨٨٠	٤٤٢٧١	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
		(ف)
		فوائد
		إستحقاق الفوائد :
		١ - إستحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . المطالبة القضائية بها .
٣٩٣	١٤ ٥٥	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٢ - المادة ٣٣٠ مدني تقضي بأن ليس للبائع حق في فوائد الثمن في حالة عدم الاتفاق عليها إلا بعد تكليفه المشتري رسميا أو إذا كان المبيع ينتج ثمرات - من تاريخ التسليم - سريان

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفوائد في كل حالة يستولى فيها المشتري على الثمرات ولو لم يتم تسليم المبيع فعلا. عدم جواز الجمع في الانتفاع بين المبيع والتمن.
١٤٩٠	٣٤٢٠٧	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠)
		وراجع بدء مريان الفوائد :
١٤٤٦	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)
		٣ - الفوائد التعويضية . ماهيتها . الفوائد التأخيرية . ماهيتها . شرط استحقاق الفوائد في الحالين أن يكون محل الإلتزام هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار مقدما .
١٦١٥	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٤ - المعارضة في تقدير قيمة العقار عند الاستيلاء عليه تمهيدا لنزع ملكيته للنفعة العامة. أثرها . جعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يفصل فيه نهائيا . عدم إلتزام الحكومة بأية فوائد متى أودعت المبلغ المقدر خزانة المحكمة .
١٦١٥	٤٤٢٢٧	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٥ - استيلاء الحكومة على عقار جبرا دون إتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة لا ينقل بذاته الملكية. بقاؤها لصاحب العقار وله المطالبة بالريع . المطالبة بقيمة العقار والحكم بها نهائيا . انتهاء حالة الغصب من هذا الوقت وصيرورة حيازة الحكومة للعقار مشروعة . تأخرواتها بقيمة المحكوم بها . إلتزامها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها . القضاء بالريع عن المدة اللاحقة لتاريخ الحكم بقيمة العقار بما يجاوز فوائد التأخير القانونية مخالف للقانون .
١٩٤٣	٤٤٢٨١	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
بدء سريان الفوائد :	
١ — رجوع المحال له بالضمان على المحيل . إلزام المحيل برد ما استولى عليه من الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . هذا الحكم مغاير لحكم المادة ٢٢٦ مدني . قضاء الحكم المحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للمحيل — لا من تاريخ المطالبة القضائية . لا خطأ .	
(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١) ... ٨ ع ١٤ ٦٥	
٢ — عدم استحقاق الفوائد التأخيرية إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . وفاء المدين بالدين قبل المطالبة القضائية بالفوائد . القضاء بالفوائد التأخيرية عن هذا الدين . خطأ في تطبيق القانون .	
(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٨١ ع ٢ ٥٩١	
٣ — الإعذار . وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . الأصل في الإعذار أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالإلتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدعوه فيها إلى الوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر ليس إلا أمراً مقررراً حق القاصر وقاطعاً للنزاع بشأنه ومنشئاً لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري . لا يتضمن إعذاراً للوصي حتى يجري من تاريخه الفوائد .	
(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... ١٣١ ع ٢ ٩٥٥	
٤ — إلزام الوكيل — والوصي يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعذاره . الحالات التي لا يلزم فيها الإعذار	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بينتها المادة ٢٢٠ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
٩٥٥	٢٤١٣١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٥ — تحديد المدعى المبلغ المطالب به وثبوت استحقاقه إياه . المنازعة في الاستحقاق كله أو بعضه لا تجعله غير معلوم المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية .
١٢٠١	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٦ — سريان الفوائد في ظل القانون المدني القديم من وقت المطالبة الرسمية ما لم يقض العقد أو العرف التجاري أو القانون بغير ذلك . الحكم بالفوائد من تاريخ الإنذار الرسمي دون بيان الأساس القانوني لذلك . خطأ .
١٤٢٠	٣٤١٩٧	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٧ — استحقاق الفوائد من تاريخ الحكم . قاعدة استحداثها المادة ٢٢٦ مدني وليس لها أثر رجعي .
١٤٢٠	٣٤١٩٧	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٨ — التعويض المستحق عن نزع الملكية للنفعة العامة ليس معلوم المقدار وقت الطلب في حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني . شرط إعتباره كذلك ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير . عدم استحقاق الفوائد عنه إلا من تاريخ الحكم النهائي .
١٤٤٦	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		طلب الفوائد فى الإستئناف :
١٠٤٠	٣٤١٤١	١ — طلب الفوائد على متجمد الفوائد أمام محكمة الإستئناف بعد طلبها على أصل الدين فقط أمام محكمة أول درجة . إعتبار ذلك طلبا جديدا . عدم قبوله . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)
١٠٤٠	٣٤١٤١	٢ — شرط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)
		سعر الفائدة :
٣٥٧	١٤٥٠	سعر الفوائد التعويضية هو السعر الإتفاقي . جواز إعتبار السعر القانونى معبرا عن إرادة الطرفين فى ذلك . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦)

(ق)

قاضى الأمور المستعجلة . قانون . قرارات .
قرار إدارى . قسمة . قضاة . قطن .
قوة الأمر المقضى . قوة القاهرة .

قاضى الأمور المستعجلة

إختصاص قاضى الأمور المستعجلة :

١ — دعوى وقف الأعمال الجديدة التى رفع الإستئناف
عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الإستئناف هى التى يكون سببها
وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		يهددها ويقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها . إختلاف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضي الأمور المستعجلة بوصفه كذلك من توافر الخطر والإستعجال، والإستئناف عن الحكم الذي يصدر فيها يرفع إلى المحكمة الابتدائية .
١٤٧	٢٠ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٨)
		٢ — قضاء الحكم المستعجل بطرد الوكيل من المخزن المسلم إليه بسبب الوكالة لاستظهار المحكمة إنتهاء عقد الوكالة ، إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح دون التعويل على منازعة المحكوم عليه المؤسسة على أن استعمال الموكل حقه الذي يخوله الإتفاق مبني على التعسف والتي يرمى من ورائها إلى تعديل الإتفاق وآثاره . لا قصور .
		مهمة قاضي الأمور المستعجلة تقتصر على تنفيذ الإتفاقات دون إجراء أى تعديل فيها . عدم المساس بالحق حتى يتناضل فيه ذوو الشأن لدى جهة الاختصاص .
١٢٦١	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		وراجع :
٢٠٥٠	٤٤٢٩٧	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		سلطاته :
		سلطة قاضي الأمور المستعجلة في تقدير جدية النزاع بغير معقب عليه .
١٢٦١	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		وراجع حكم :
١٩٠٠	٤٤٢٧٥	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

قانون

تنازع القوانين من حيث الزمان :

١ — النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم . عدم سريانها على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة . اكتمال مدة التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٧ مدني بالنسبة للمبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .

(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٥٩ ع ١٤ ٤٢٥

٢ — نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا . رفع الدعوى قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . سريان أحكام قانون المرافعات قبل تعديله عليها ولو كانت الدعوى قد قيدت بجدول المحكمة بعد تاريخ العمل بذلك القانون . العبرة بتاريخ رفعها بإعلان الخصم بورقتها ، لا بتاريخ قيدها في جدول المحكمة . القيد إجراء لاحق لإعلان صحيفة الدعوى وبالتالي لرفعها .

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ... ٩٦ ع ٢ ٧٠١

٣ — عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للنفعة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩ مرافعات .
٧٥١	٢٤١٠١	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٤ — استحقاق الفوائد من تاريخ الحكم . قاعدة استحداثها المادة ٢٢٦ مدني وليس لها أثر رجعي .
١٤٢٠	٣٤١٩٧	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		• — سريان مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . أصل عام قرره القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في تعديله المادة ٣٧٩ مرافعات . يستثنى من ذلك الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي إقتضى المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . خضوع هذه الأحكام وتلك للقاعدة المقررة بالمادة ٣٧٩ مرافعات قبل التعديل وهي بدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ولو لم يكن الحكم قد أعلن حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يغير من ذلك نص المادة ٧ من القانون المذكور . هذا النص إنتقالى . إنطباقه على الأحكام التي عدل المشرع بداية ميعاد الطعن فيها فحسب .
١٦٧٣	٤٤٢٣٧	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		١ — معاهدة بروكسل بتوحيد قواعد سندات الشحن . أصبحت تشريعا نافذا المفعول في مصر . نطاق سريانها أن يكون سند الشحن صادرا في دولة موقعة عليها أو منضمة إليها . شروط تطبيقها أن تكون العلاقة بين الناقل والشاحن ذات

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٠٥٠	٣ع١٤٢	عنصر أجنبي ينتمى طرفاها بجنسيتيهما لدولة موقعة عليها أو منضمة إليها . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		٢ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد سندرات الشحن المعمول بها في مصر ، لا تنطبق أحكامها إذا ما ذكر في عقد النقل أن نقل البضاعة يكون على ظهر السفينة وكان نقلها قد تم فعلا بهذه الطريقة . إستبعاد تطبيقها عند توافر هذه الشروط من مسائل القانون . أما إستخلاص توافر الشروط وتقدير ثبوتها فمن مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
١١٢٩	٣ع١٥٣	القانون الواجب التطبيق في مواد الأحوال الشخصية : ١ - الشريعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقا لما هو مدون بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة أو لما ورد بالقوانين الخاصة . عدم النص في تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
٧٨٢	٢ع١٠٥	٢ - الشريعة الإسلامية . هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة والملة . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠)
٧٩٢	٢ع١٠٦	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . إختلاف الطائفة والملة . صدور الأحكام فيها طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ولما ورد بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . إتحاد الطائفة والملة . تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الإسلام . مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين . تحديد الإختصاص والقانون الواجب التطبيق . إتحاد الطائفة والملة أو إختلافهما . مناطه . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ... ١٢١ ع ٢٤ ٨٨٩	
إلغاء القانون :	
١ - التعارض الذي يستتبع إلغاء نص تشريعي بنص تشريعي لاحق . شرطه . أن يرد النصان على محل واحد يستحيل إعمالهما فيه معاً . (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠) ... ١٤٢ ع ٣ ١٠٥٠	
٢ - القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمن قواعد تعتبر إستثناء من أحكام قانون المرافعات . نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد إلغاء حكم المادة ١٥/٤ من ذلك القانون . المقصود من النص هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من المحاكم الابتدائية -	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
١١٣٩	٣٤١٥٤	...
		(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٣ — إلغاء النص التشريعي لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صرحة على الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع .
١٩٣٣	٤٣٧٩	...
		(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

قرارات

قرارات هيئة التصرفات :

ماهيتها :

(١) التصرف في الأوقاف بالإستبدال أو بغيره . قضاء
فعلي .

(ب) قرارات هيئة التصرفات . حجيتها . منع هيئة التصرفات
من إعادة النظر فيما نظرت فيه هيئة تصرفات أخرى .
سلطة المحكمة القضائية في إعادة النظر في التصرف
بدعوى مبتدأة . إبطاله إذا لم تكن فيه مصلحة .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٦/١) ... ٣٤١٨٠ ١٣٠٩

قرار إداري

١ — تصرفات السلطة الإدارية في الأملاك العامة
لإنتفاع الأفراد . الأصل فيها أن يكون بطريق الترخيص .
الترخيص بطبيعته معين الأجل غير ملزم للسلطة المرخصة دائماً . لها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		من دواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله . أعمال إدارية يحكمها القانون العام .
١٣٤٦	١٨٦ ع ٣	إزالة مصلحة السكك الحديدية الكشك المرخص به يتمحض أمرا إداريا ليس للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه . (الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
١٧٦٣	٢٥٤ ع ٤	٢ - التعرض المستند إلى أمر إداري لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه . الحكم في هذه الدعوى يترتب عليه حتما تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم . وجوب الإلتجاء إلى القضاء الإداري . (الطن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١)
قسمة		
تمثيل الشركاء في دعوى القسمة :		
٤١٢	٥٨ ع ١	البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات بالنسبة للقصر . بطلان نسبي ليس لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به . (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
قسمة أموال القصر :		
١١٠٦	١٥٠ ع ٣	إجراء الوصي القسمة الرضائية بغير الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية . عدم الإحتجاج بالقسمة على القصر في هذه الحالة ولو كان الوصي قد تعهد بالحصول على هذا الإذن وقصر في ذلك . (الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		تسجيل القسمة :
		الغرض من تسجيل القسمة لإمكان الإحتجاج بها على الغير هو شهرها حتى يستطيع الغير العلم بوقوع العقار موضوع التصرف الصادر من أحد المتقاسمين في نصيبه أم لا .
٤١٢	٥٨ ع ١	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		حكم القسمة :
		”حجيتة“
		حكم القسمة . ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم .
٤١٢	٥٨ ع ١	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		قضاة
		أسباب عدم صلاحية القاضي :
		١ — الوكالة عن المصوم كسبب لعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى هي تلك الوكالة القائمة وقت نظرها .
١٥٩٢	٤٤ ع ٢٢٣	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)
		٢ — الحكم في المسائل المستعجلة . أثره . لا يعتبر سببا لعدم الصلاحية عند نظر الموضوع .
١٩٠٠	٤٤ ع ٢٧٥	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)
		٣ — عدم صلاحية القاضي بسبب المصاهرة . نطاقها . الدرجة الرابعة .
١٩٥٥	٤٤ ع ٢٨٣	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رد القضية :
		تنحية القاضى بسبب رابطة المودة . وسيلته . طلب رده . تنهى القاضى بسبب الحرج متروك لتقديره .
١٩٥٥	٤٤٢٨٣	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		قطن
		لجنة القطن :
		رسم الدمغة . مشتريات لجنة القطن . مبيعاتها . خضوعها للرسم .
٨٠٤	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		قوة الأمر المقضى
		١ — الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة . لا حجية له أمام جهات القضاء الأخرى . له حجته أمام محاكم الجهة التي أصدرته ولو خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع لذلك المحاكم .
٤١٢	٥٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٢ — القضاء السابق بصحة التعاقد يتضمن حتماً أنه عقد غير صورى وصحيح ومن شأنه نقل الملكية . إكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للنقشة في هذه المسألة التي فصل فيها في دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها في الدعوى الأولى .
٤٨٦	٢٤٩٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لا انتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يجوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٢٤ ٧٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٤ - إسهاد . الحكم بأنه إسهاد بوقف . لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية . عدم سر يانه على الكافة . حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم .
٥٩٨	٢٤ ٨٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/١٦)
		٥ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع وإستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته وفي أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . إتساع الدعوى لبحث كل أسباب بطلان العقد . عدم إبداء الخصم سبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبدائه في الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد مانع من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد إستنادا إلى هذا السبب .
		دعوى بطلان العقد لسبب من أسباب البطلان . إقتصار وظيفة المحكمة فيها على بحث هذا السبب وحده . قضاؤها بالرفض لا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ولا يمنع من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان .
٨٩٩	٢٤ ١٢٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - الحكم بصحة ونفاذ العقد نهائياً يحوز قوة الأمر المقضى في شأن صحة هذا العقد . مانع للتصوم أو خلفهم من انتزاع في هذه المسألة في دعوى أخرى بطلب بطلانه . طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد .
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٧ - للقضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية . لاكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للتصوم من العودة للمناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق لإثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحها الحكم الصادر فيها .
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٨ - إبرام عقد البيع الصادر من المحجور عليه قبل صدور قرار الحجر عليه للعتة . هذا القرار لا يصلح بذاته سنداً لطلب بطلان ذلك العقد . بطلانه على أساس شيوع حالة العقد وقت العقد أو علم الطرف الآخر بها . عدم إبداء طلب البطلان بسبب العتة المدعى وجوده وقت العقد في الدعوى المرفوعة بصحة العقد ثم الحكم نهائياً بصحة ذلك . صدور قرار الحجر بعد ذلك لا يعتبر سبباً طراً بعد الحكم يحول دون التمسك بقوة الأمر المقضى .
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		٩ - الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة . للاحجية لها أمام القضاء المدني .
٩٤٨	٢٤١٣٠	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		١٠ - جواز الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول .
٩٦٢	٢٤١٣٢	الحكم الصادر في دعوى منع التعرض للاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين . (الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
١١٢١	٣٤١٥٢	١١ - لاختلاف موضوع دعوى الحراسة عن موضوع دعوى الإشكال في التنفيذ . تقدير الجدل في النزاع يختلف في كل من الدعويين عن الأخرى . قضاء الحكم السابق في دعوى الإشكال بعدم جدية النزاع لا يمنع القضاء المستعجل في دعوى الحراسة من العودة إلى بحث الجدية في تلك المنازعة من جديد . شرط حجية الأمر المقضى لإتحاد الدعويين خصوما ومحلا وسببا . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
١١٨٩	٣٤١٦٣	١٢ - القضاء النهاى . حوزته قوة الأمر المقضى فيما يفصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به لاتصالا وثيقا بحيث لاتقوم بدونها . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
١٣٠٩	٣٤١٨٠	١٣ - قرارات هيئة التصرفات . حجيتها . منع هيئة التصرفات من إعادة النظر فيما نظرت فيه هيئة تصرفات أخرى . سلطة المحكمة القضائية في إعادة النظر في التصرف بدعوى مبتدأة . إبطاله إذا لم تكن فيه مصلحة . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٦/١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٣٢٣	٣٤١٨٢	١٤ — الطعن بالنقض طعنا قاصرا على موضوع الحكم الإستئنافى دون شكله . نقض الحكم . أثره . إمتناع إعادة النظر فى شكل الإستئناف من محكمة الإحالة . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
١٥٦٤	٤٤٢١٩	١٥ — إستخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى . مسألة موضوعية . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
١٨٥٥	٤٤٢٦٧	١٦ — قضاء المحكمة فى أسباب الحكم فى دعوى إخلاء المحل المؤجر طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن العقد المبرم بين المدعى عليه وآخر ليس عقد بيع جدد وإنما هو تنازل من الإيجار . إرتباط المنطوق بالإخلاء بالأسباب إرتباطا وثيقا . هذا القضاء متى صار نهائيا يحوز قوة الأمر المقضى ويمنع من التنازع فى هذه المسألة فى أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم . (الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
١٨٧٠	٤٤٢٦٩	١٧ — قوة الأمر المقضى . عدم ورودها على ما لم يفصل فيه الحكم فى منطوقه أو أسبابه . مثال . (الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
قوة القاهرة		
٣٦٧	٥١	١ — تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعى يملكه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٢	٧٤ ع ٢٤	٢ — حكم النقض حضوري بالنسبة للطاعن . علمه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى بوفاة المحامي الذي كان يباشر الطعن . هذه الوفاء لا تعد قوة القاهرة يستحيل معها العلم بما تم في الطعن وتعجيل التحسومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
١١٢٩	١٥٣ ع ٣	٣ — المخاطر الغير متوقعة الحدوث ولا يستطيع دفعها تعد من القوة القاهرة . أثرها . إعتبارها سببا قانونيا للإعفاء من المسئولية . المخاطر المتوقعة والتي يمكن دفعها تصلح سببا إتفاقيا للإعفاء من المسئولية . مثال . (الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
١٧١٢	٢٤٣ ع ٤	٤ — مسئولية حارس الشيء . قيامها على أساس خطأ مفترض . عدم درئها إلا بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد للحارس فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٦٦)
١٨٨٩	٢٧٣ ع ٤	٥ — القوة القاهرة التي تعفى من المسئولية التعاقدية . شروطها . جعل الوفاء مستحيلا . عدم توقعها . استحالة دفعها . (الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦)
١٩٦٢	٢٨٤ ع ٤	٦ — العقود الإدارية . إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه . أثره . حق الإدارة في توقيع الغرامة المتفق عليها ومصادرة التأمين دون توقف على ثبوت ضرر . الإعفاء من المسئولية . مناطه . القوة القاهرة . فعل الإدارة . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ك) كفالة
		كفالة تضامنية : "التضامن بين الكفلاء"
		١ — مطالبة أحد المدينين المتضامين — طبقا للمادة ١١٠ مدني قديم — تسري في حق باقي المدينين ومطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسري كذلك في حق سائر زملائه . إقتراض نوع من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم . الحكم الصادر ضد بعض الكفلاء المتضامين حجة على الباقيين وقاطعا لمدة التقادم بالنسبة لهم .
٢٧٩	٢٤ ٣٧	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦) ٢ — جواز رجوع الكفيل المتضامن — بما أوفاه وفاء صحيحا لدين قائم — على باقي الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين . هذا الرجوع إما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التي أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المتعهدين المتضامين . تقادم الدعوى الشخصية بخمسة عشرة سنة من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن . من هذا التاريخ ينشأ حقه في الرجوع على المتضامين معه .
٢٧٩	٢٤ ٢٧	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٦) تحديد نطاق الكفالة :
		فقد الكفيل المتضامن بعض المزايا المقررة للكفيل العادي التي لا تتفق مع فكرة التضامن . إلتزام الكفيل المتضامن إلتزام تابع يتحدد نطاقه بموضوع الإلتزام في وقت عقد الكفالة .
٧٩٧	٢٤ ١٠٧	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣١ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(م)
		محاماه . محكمة تنازع الاختصاص . محكمة الموضوع . مرافق عامة . مرض الموت . مسجد . مسئولية . معارضة . معاهدة . مقاصة . مقاوله . ملكية . مواريث
		محاماه
		الإستبعاد من الجداول :
		” أثره “
		(راجع الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق ” رجال القضاء “ — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩
١١	١٤٠٥٢	هيئة عامة)
		الصفة في الطعن :
		تقديم المحامي المقرر بالطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكلا عن باقي الطاعنين . تصريح الأخيرين في توكيلهم للطاعن الأول بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم . إعتبار الطعن مقررا به ممن له صفة .
٤٣٤	١٤٦٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		التقرير بالطعن بالنقض :
		الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن . إجراء جوهري . تخلفه . بطلان .
٨١٩	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>أتعاب المحاماه :</p> <p>”تقديرها“</p> <p>تقدير أتعاب المحامي على أساس جهده والفائدة المباشرة التي حادت على موكله . تقدير موضوعي يستقل به قاضي الموضوع . لا مخالفة فيه للمادة ٤٤ من قانون المحاماه . عناصر التقدير الواردة بها لم ترد على سبيل الحصر . ليس هناك ما يمنع محكمة الموضوع من إدخال عناصر أخرى إلى جانب ما أورده المادة ٤٤ سابقة الذكر .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢) طلب التقدير المقدم إلى مجلس نقابة المحامين : تكييفه : ”أثره“</p> <p>طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود الاتفاق الكتابي . إعلان بخصومة . مطالبة قضائية تقطع التقادم .</p> <p>(الطعن ٢٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)</p>	
١٠٨٧	٣٤٨ ع ١٠٨٧
٣٧	٣١ ع ٣٧
<p>محكمة تنازع الاختصاص</p> <p>شرط إختصاصها :</p> <p>١ - شرط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص : طرح دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى . قضاء كل من الجهتين بإختصاصها أو بعدم إختصاصها . إتمام التنازع بقضاء إحدى</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		الجهتين دون الأخرى بإختصاصها . عدم قيام سبب طلب تعيين الجهة المختصة .
٤٧٥	٤ ت ع ٢	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ...
		٢ - صدور حكم واحد من جهة القضاء العادي بعدم الإختصاص . عدم توافر صورة التنازع السلي الذي تختص بالفصل فيه محكمة تنازع الإختصاص .
٩٦٧	٥ ت ع ٣	(الطلب رقم ٧ لسنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٦/١٥) ...
		ولايتها :
		محكمة تنازع الإختصاص ليست جهة طعن . عدم إمتداد ولايتها إلى تصحيح الأحكام .
٤٧٥	٤ ت ع ٢	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٩٦٦/٤/٩) ...
محكمة الموضوع		
سلطة محكمة الموضوع :		
(١) في تفسير العقود :		
		١ - تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم إشتمال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا . دفاع يخالطه واقع . لا يصبح التعدي به أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٣٩	٤٦ ع ١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - إلزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والفيود . إلزام مغاير لإلزام البائع بضمان الاستحقاق . تفسير محكمة الموضوع عبارة العقد بما لا يخرج عن مدلوله واعتبارها بالإلزام بتطهير العين المبيعة إلزاماً جوهرياً في مقصود المتعاقدين وقت التعاقد . قضاؤها بفسخ العقد لعدم وفاء البائع به رغم إعداره . لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ١٤٣ ع ٦١
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير حسن النية في تنفيذ العقد . (الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥) ١٦٨٨ ع ٢٣٩
		٤ - القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . شروطها . احتفاظ المتصرف بعبارة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . سلطة قاضي الموضوع في التحقق من توافر هذه الشروط والتعرف على حقيقة العقد . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩) ١٧٣٥ ع ٢٤٩
		٥ - نفاذ الرهن الحيازي للنقول في حق الغير . شرطه في القانون المدني تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يحدد بها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذي ينتهي إليه الدين . عدم اشتراط ذلك في الرهن التجاري . الرهن ضمناً لدين تجاري يثبت - سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الغير - بكافة طرق الإثبات . نفاذ الرهن الحيازي في حق الغير في القانون التجاري بانتقال حيازة الشيء المرهون . عدم اشتراطه ثبوت التاريخ أو وجود عقد مكتوب لتحديد الدين . لقاضي الموضوع تقدير اتجاه المتعاقدين إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية القائمة فعلاً وقت العقد أو إشمال الضمان للديون المستقبلية . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) ٢٠٣٠ ع ٢٩٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) في تقدير أسباب الفسخ :
		١ - فصل محكمة الموضوع في كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفي نفي التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته أمور موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٠٨	٩٧ ع ٢٤	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٢ - الشرط الفاسخ الصريح . أثره . إعتبار العقد مفسوخا بمجرد تحقق الشرط . سلب سلطة محكمة الموضوع التقديرية في إيقاعه . عدم وجوب صدور حكم بالفسخ . جواز التمسك به في صورة دفع . الشرط الفاسخ الضمني . أثره . عدم وقوع الفسخ تلقائيا وعدم وجوبه حتما .
١٥٣٦	٤٤ ع ٢١٤	(الطن ٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تحديد الجانب المقصر في العقد وتقدير مبررات الفسخ .
١٦٨٨	٤٤ ع ٢٣٩	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		(ج) في تحقيق الدعوى :
		١ - إجراء التحقيق . ليس حقا للخصوم . سلطة محكمة الموضوع . رفض الطلب . حسبها بيان أسبابه .
٦٦٦	٩٢ ع ٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		٢ - أوراق الدعوى . كفايتها لتكوين عقيدة المحكمة . عدم إلزامها بضم أوراق إستجابة لطلب أحد الخصوم .
٦٦٦	٩٢ ع ٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والمدد	
		٣ - طلب إجراء التحقيق . سلطة محكمة الموضوع . عدم حاجتها إليه . رفضه .
٦٦٦	٩٢ ع ٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...
		٤ - للمخصم أن يطلب إستجواب خصمه . محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها . لها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٠٨	٩٧ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٥ - قاضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى . له إقامة حكمه بصحة الورقة على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه .
١٠٩٩	١٤٩ ع ٣	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		٦ - رفض المحكمة إجراء التحقيق اعتمادا على قرائن متسائدة . لا تجوز المجادلة في النتيجة بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها .
١٢٧٩	١٧٥ ع ٣	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٧ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير دواعي الإحالة إلى التحقيق بشهادة الشهود طالما أن الإثبات بالبيئة جائز قانونا . لا على المحكمة إن هي لم تضمن حكم التحقيق الأسباب التي دعتها إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق .
١٣١٤	١٨١ ع ٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٨ - عدم تقديم الخصم دليلا على دفاعه . عدم وجوب تكليفه بتقديمه . إغفال التحدث عن هذا الدفاع في الحكم لا يعد قصورا .
١٣٧٣	١٨٩ ع ٣	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٩ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخلولة لقاضي الموضوع . له رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على أسباب مبررة له .
٢٠٣٠	٢٩٤ ع ٤	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		(د) في إستنباط القرائن وتقديرها :
		١ - سلطة قاضي الموضوع في إستنباط القرائن . إستدلال الحكم على توافر صفة التاجر بقرائن يكمل بعضها بعضا . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة .
٥٧٧	٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٢ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستلبطه من قرائن متى كان إستنباطه سائغا .
		المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدل موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض .
٦٩٥	٩٥ ع ٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		٣ - تقدير القرائن القضائية من سلطة قاضي الموضوع .
		لا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة مؤدية إلى الدلالة التي إستخلصها هو منها . إقامة الحكم بتزوير ورقة على قرائن مجتمعة . ليس للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثباتها . عدم كفايتها في ذاتها .
١٨٤٦	٢٦٦ ع ٤	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		(هـ) في تقدير الدليل :
		١ - تقدير قيام المانع الأدبي أو المادى من الحصول على دليل كتابي يستقل به قاضى الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائغة قيام مانع مادى حال دون الحصول على دليل كتابي على انقضاء الإلتزام . إثبات هذا الانقضاء بالبيئة والقرائن . جائز قانونا .
٥٥	١٤ ٧	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٦)
		٢ - بحث وسائل الإكراه المبطل للرضا . تحديد مدى جسامتها - بمراعاة حالة المتعاقد الشخصية - من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .
٢٨٧	١٤ ٣٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٣ - تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعي يملكه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .
٣٦٧	١٤ ٥١	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ - كون الشيء واقعا فى حوزة من يدعى حيازته من الأمور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع .
٤١٢	١٤ ٥٨	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٥ - تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة مما تستقل به محكمة الموضوع .
٤٣٤	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٦ - تقدير علم المشتري بسبب الإستحقاق وتقصى ثبوته ونفيه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
٥٦٤	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٨	٢٤٨٦	٧ - تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
٦٦٦	٢٤٩٢	٨ - بحث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى . ترجيح ما تطمئن المحكمة إليه . إستخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
٦٦٦	٢٤٩٢	٩ - الشهادة "إخبار صادق" في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الترجيح بين البيّنات واستظهار واقع الحال . سلطة محكمة الموضوع . سبيلها . إعطاء الخصم الحق في إثبات عدم صحة بيّنة خصمه . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
٨٩٩	٢٤١٢٣	١٠ - إستخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
١٠١٩	٣٤١٣٨	١١ - إثبات علم المدلس عليه أو عدم علمه بوقائع التدليس . مسألة واقع لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض إذ تستقل بتقديرها محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
١٠٣٥	٣٤١٤٠	١٢ - تقدير وجود مبدأ ثبوت بالكتابة في الورقة مما تستقل به محكمة الموضوع . تمسك الخصم باعتبار ورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . إغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب إطراحها إياه . قصور . (الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ — تقدير الجدل في النزاع الموجب للحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع في قضائها — بأسباب سائغة — بهذا الإجراء التحفظي المؤقت .
١١٢١	ع ١٥٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		١٤ — تقدير قيام رابطة بين الطلب الموضوعي والطلب المستعجل . تمييز رفع الطلب الثاني أمام محكمة الموضوع بطريق التبعية للطلب الأول . تقدير موضوعي لامعقب عليه لمحكمة النقض متى بنى على أسباب سائغة .
١٢٦٢	ع ١٧٣	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		١٥ — تقدير قيام عنصره الإستقرار ونية الإستيطان اللازم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
١٢٧١	ع ١٧٤	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		١٦ — لمحكمة الموضوع الساطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي موازنة بعضها البعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسها إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما ترى أنه هو واقعة الدعوى . لا رقابة لمحكمة النقض في ذلك .
١٣١٤	ع ١٨١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢)
		١٧ — تمسك الخصم بخطاب صادر من خصمه إلى آخر . خضوع ذلك لتقدير القاضي تبعا للظروف التي صدر فيها .
١٣٥٩	ع ١٨٨	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٨ — الإقرار الصادر في قضية أخرى ليس إقراراً قضائياً حزماً . هو من قبيل الإقرار غير القضائي . تقديره متروك إلى محكمة الموضوع . إذا رأت عدم الأخذ به وجب عليها أن تبين الأسباب التي دعتها إلى ذلك .
١٤٤٢	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)
		١٩ — استخلاص التزول من حجية الأمر المقضي . مسألة موضوعية .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		٢٠ — استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٢١ — بيان محكمة الموضوع الحقيقة التي إقتنعت بها وإيراد دليلها . عدم إلزامها بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .
١٨٤٦	٤٤٢٦٦	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
		٢٢ — تقدير قيام المانع الأدبي من المطالبة بالحق الذي يعتبر سبباً لوقف التقادم من مسائل الواقع يستقل به قاضي الموضوع . إمتداد رقابة محكمة النقض إلى الأسباب التي يوردها هذا القاضي للإثبات قيام المانع الأدبي أو نفيه . مثال في علاقة الزوجية . عدم جواز تخصيص المانع الأدبي الموقف للتقادم بالحالة التي لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتاً بالكتابة .
١٨٦٥	٤٤٢٦٨	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢٣ — محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . الأخذ بنتيجة دون أخرى .	
(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)	٤٤٢٨٣ ٥٩٥٥
٢٤ — قيام التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين أو عدم وجوده من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بأسباب سائغة .	
(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)	٤٤٢٧٧ ١٩٦٩
(و) في تكييف الوقائع :	
تكييف الأفعال الصادرة من المدعى عليه بأنها خطأ . لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في هذا التكييف . مثال لما لا يعد انحرافاً عن السلوك الواجب الذي يتحقق به ركن الخطأ .	
(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠)	٤٤٩٧ ٣٤٢٠٨
(ز) في مد أجل الحكم :	
حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة في الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرة .	
(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)	٤٤٢٩ ٩٣٨
(ح) في تقدير القبول المانع من الطعن في الحكم :	
القبول المانع من الطعن يكون صريحاً أو ضمنياً . استنباطه من كل فعل أو عمل قانوني يناهز الرغبة في رفع الطعن . استخلاص ذلك القبول الضمني — بأسباب سائغة — لمحكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض .	
(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)	٤٤٣٩ ٥٠٣١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ط) في إسقاط ولاية الأب والحد منها :
		أب . ولايته . شمولها النفس والمال . تقييدها بالنظر والمصلحة . عدم الإنفاق على أولاده . عدم العناية بهم . سوء معاملتهم . سوء القدوة وسوء التوجيه . سبب جواز سلب ولايته أو الحد منها أو وقفها .
١٤٣٧	٣٤٢٠٠	... (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢) ...
		(ي) في تقرير قيام العرف التجاري :
		العادات التجارية من مسائل الواقع . لقاضي الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجاري في شأن الفائدة التعويضية إذا لم يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
٣٥٧	١٤٥٠	... (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ...
		(ك) في تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل :
		منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها . إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود بعض العمال .
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . تقديرية . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي .
٨٢١	٢٤١١١	... (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٦) ...
		(ل) في تقدير التعويض :
		تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابره من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض ما دام قد اعتمد في قضائه على أساس معقول .
١٢٠١	٣٤١٦٥	... (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير التعويض من مسائل الواقع . كفاية إيضاح عناصر الضرر .
١٦٢٩	٤٤٣٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		(م) في تقدير أتعاب المحامي :
		تقدير أتعاب المحامي على أساس جهده والفائدة المباشرة التي عادت على موكله . تقدير موضوعي يستقل به قاضي الموضوع . لا مخالفة فيه للمادة ٤٤ من قانون المحاماة . عناصر التقدير الواردة فيها لم ترد على سبيل الحصر . ليس هناك ما يمنع محكمة الموضوع من إدخال عناصر أخرى إلى جانب ما أورده المادة ٤٤ سابقة الذكر .
١٠٨٧	٣٤١٤٨	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		مرافق عامة
		إنهاء الإلتزام أو إسقاطه :
		أثره :
		١ — إلتزام المرافق العامة . إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم مسؤولية جهة الإدارة عن إلتزاماته . إلتزام . إسقاطه . يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم أو الحراسة الإدارية وبين إدارة الدولة للمرفق .
١٠١١	٣٤١٣٦	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة . أيلولة موجودات ومنشآت الشركات والمؤسسات الخاصة بإدارة واستغلال خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بغير مقابل أو مقابل تعويض نقدي يقدر وفقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ . عدم اعتبارها خلفا للشركات والمؤسسات .
١١٦٦	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)
		٣ - التزام المرافق العامة . إسقاطه . أثره . الخصومة بشأن الإستحقاقات قبل إسقاط الإلتزام .
١٩٧٤	٤٤٢٨٧	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٦)

مرض الموت

ماهيته :

إقامة الحكم قضاءه على مرض موت البائعة وقت البيع .
عدم بيان الحكم نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف . قصور .

١٩٥١	٤٤٢٨٢	(الطن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
------	-------	---

مسجد

شرط المسجدية :

ثبوت المسجدية للكان . شرطه - على أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة - خلوصه لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه . وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته . عدم خروجه من ملك صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه .

٢٠٣٨	٤٤٢٩٥	(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
------	-------	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

مسئولية

(١) المسؤولية التقصيرية :

عناصر المسؤولية :

١ - ركن الخطأ .

١ - تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في إصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية .
إعتبار تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى خطأ يستوجب مسؤولية الإدارة عن الضرر المتسبب عنه .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٤) ١٦ ع ١١٥

(والطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) ٢٤ ع ١٨٢

٢ - مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يستتحوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسؤوليتها بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الإتلاف . وجوب إثبات الحكم بالتعويض . خطأ القائمين على شئون المرفق بالإمتناع عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ٧٣ ع ٣٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إلترام الطبيب ببذل العناية في سبيل شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . واجب الطبيب في بذل العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة . إنحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئوليته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ إرتباط السبب بالمسبب . تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها . لا مخالفة للقانون .
٦٣٦	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ - تكييف الأفعال الصادرة من المدعى عليه بأنها خطأ . لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في هذا التكييف . مثال لما لا يعد إنحرافا عن السلوك الواجب الذي يتحقق به ركن الخطأ .
١٤٩٧	٣٤ ٢٠٨	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠)
		٥ - إختلاف دعوى المنافسة غير المشروعة عن دعوى تقليد العلامة التجارية . كون الخطأ في دعوى المنافسة هو مجرد تقليد العلامة التجارية . عدم توافره إلا إذا كان التشابه بين العلامتين مؤديا إلى تضليل الجمهور واحتمال إيقاعه في اللبس
١٩١٩	٤٣ ٢٧٧	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		مسئولية الحكومة في إدارة المرافق العامة :
		مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب الاضطرابات والقتل . عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين على شؤون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصروا في أدائه تقصيرا يمكن وصفه — في تلك الظروف الاستثنائية — بأنه خطأ .
٥٣٦	٢٤ ٧٣	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ — الضرر :
		الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر . قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية .
٦٣٦	٢ ٤٨٨	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٣ — السبب المتيج للضرر (علاقة السببية) :
		نفي علاقة السببية بين الضرر والخطأ . مجرد القول بوجود أسباب أخرى من شأنها أن تسبب الضرر ، لا يكفي . وجوب توافر أحد هذه الأسباب الأخرى وثبوت أنه السبب المتيج في إحداث الضرر . عدم تحقق الحكم من ذلك . قصور .
١٢٠١	٣ ١٦٥	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١٦٢٩	٤ ٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) مسئولية حارس الأشياء :
		مسئولية حارس الشيء . قيامها على أساس خطأ مفترض . عدم درئها إلا باثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد للحارس فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .
١٧١٢	٤٤٣ ع ٤٤٣	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		حجية الحكم الجنائي في دعوى المسؤولية :
		الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لإنتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٧٦ ع ٢٤	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		التعويض عن الضرر :
		١ - وفاة المحبى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لامن الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذى أدت إليه هذه الجروح .
٣٣٧	٤٧ ع ١٤	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — تعويض الضرر. شموله ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب . إلتفاء المسؤولية إذا كان توقي الضرر ممكنا ببذل جهد معقول .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٣ — تقدير التعويض من مسائل الواقع . كفاية إيضاح عناصر الضرر .
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٤ — القضاء بمسئولية رب العمل عن وفاة العامل تأسيسا على المسؤولية التقصيرية . أثره . وجوب تقدير التعويض وفقا لأحكام القانون المدني دون قانون إصابات العمل .
١٧٤٧	٤٤٢٥١	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
(ب) المسؤولية العقدية :		
”مسئولية الناقل“		
		١ — عقد نقل الأشخاص يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب . إلترم بتحقيق غاية . إثبات إصابات الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه .
١٩٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٦٢٩	٤٤٢٣٠	٢ — إلزام الشاحن المترتب على عقد النقل . عدم إنقضائه بخطأ الغير طالما لم يترتب على ذلك استحالة التنفيذ . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٦)
		الإعفاء من المسؤولية :
١٩٩	٢٦ ع ١	١ — دفع مسؤولية الناقل بالقوة القاهرة أو خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير . شرط خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملا ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب مثال . (الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٢٧/١٩٦٦)
١١٢٩	٣١٥٣ ع ٣	٢ — المخاطر الغير متوقعة الحدوث ولا يستطيع دفعها تعد من القوة القاهرة . أثرها . إعتبارها سببا قانونيا للإعفاء من المسؤولية . المخاطر المتوقعة والتي يمكن دفعها تصلح سببا إتفاقيا للإعفاء من المسؤولية . مثال . (الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ٥/١٧/١٩٦٦)
١٨٨٩	٤٤٢٧٣ ع ٤	٣ — القوة القاهرة التي تعفى من المسؤولية التعاقدية . شروطها . جعل الوفاء مستحيلا . عدم توقعها . استحالة دفعها . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/١٣/١٩٦٦)
١٩٦٢	٤٤٢٨٤ ع ٤	٤ — العقود الإدارية . إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه . أثره . حق الإدارة في توقيع الغرامة المتفق عليها ومصادرة التأمين دون توقف على ثبوت ضرر . الإعفاء من المسؤولية . مناطه . القوة القاهرة . فعل الإدارة . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسئولية شركة التأمين :
		رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لإنتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذى تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين — عن هذا الحادث — بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائى .
		عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركات الطيران المؤمن لها . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين .
٥٨٥	٢٤ ٨٠	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		دعوى المسئولية :
		سبب الدعوى .
		إقامة الدعوى بالتعويض على الخطأ العقدى لا يمنع المحكمة الإستئنافية من بناء حكمها على خطأ تقصيرى . ليس ذلك تغييرا لسبب الدعوى لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها وإنما هو إستناد إلى وسيلة دفاع جديدة .
١٨٢	٢٤ ١٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		معارضة
		الأحكام الجائز المعارضة فيها :
		وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم فى الجلسة الأولى . المادة ٩٦ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . إعتبار الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		غيابيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

معاهدات دولية

معاهدة بروكسل :

		معاهدة بروكسل بتوحيد قواعد سندات الشحن أصبحت تشريعا نافذا المفعول في مصر . نطاق سريانها أن يكون سند الشحن صادرا في دولة موقعة عليها أو منضمة إليها . شروط تطبيقها أن تكون العلاقة بين الناقل والشاحن ذات منصر أجنبي ينتمي طرفاها بجنسيتيها لدولة موقعة عليها أو منضمة إليها .
١٠٥٠	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)

مقاصد

المقاصد القضائية :

		إجراء المقاصد القضائية . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . عدم جواز طلب هذه المقاصد في صورة دفع لدعوى الخصم .
٢٤٧	٣٣	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مقاوله
		<p>عقد المقاوله</p> <p>تنفيذه .</p> <p>الجمعية التعاونية وحدها صاحبة الحق في مطالبة المقاول المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة عن عقد المقاوله وتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بها . عدم قبول دعوى أحد الأعضاء بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت إنتقال حق الجمعية إليه بما ينتقل به الحق قانونا . لا يكفي أداء الجمعية له بهذا الحق كي يعتبر مالكه . وجوب ثبوت اكتسابه الحق بالطرق المقررة في القانون لكسبه .</p>
٢٠١٦	٤٢٩٢ع	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦)
		<p>مسئولية المقاول ورب العمل :</p> <p>” خطأ رب العمل “</p> <p>مسئولية المقاول مع رب العمل عما يحدث في البناء من عيوب إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم الذي وضعه رب العمل ومع ذلك أقره المقاول أو كان الخطأ واضحا لا يخفى أمره على المقاول المحجب . إنتفاء مسؤولية المقاول إذا نبه رب العمل إلى الخطأ في التصميم ومع ذلك أصر على تنفيذه ومتى كان رب العمل يفوق المقاول في الخبرة وفن البناء . الضرر في هذه الحالة يرجع إلى خطأ رب العمل وحده .</p>
١٨٣٠	٤٢٦٤ع	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		١ - الإلتصاق :
		١ - الأصل أن كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى ملك لمالك الأرض . جواز إثبات عكس ذلك بإقامة الدليل على أن أجنبيا أقام المنشآت على نفقته . (م ١/٩٢٢ و ٢ مدني) . (الملن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥) ... ١٣٨ ع ٣ ١٠١٩
		٢ - تصريح المؤجر للمستأجر بإقامة بناء - على نفقته - فوق العين المؤجرة مع إلتزامه بأداء عوايد المباني التي تستجد . سكوت الطرفين عن بيان مصير هذه المنشآت . ملكيتها للمستأجر طوال مدة الإجارة . أيلولتها للمؤجر عند إنتهاء عقد الإيجار . حق المستأجر في إزالتها قبل إنتهاء الإيجار مع إعادة العين المؤجرة لحالتها الأصلية . ليس للمؤجر في هذا الفرض طلب الإزالة .
		قواعد الإلتصاق المقررة في القانون المدني لا تتعلق بالنظام العام و يجوز الإلتفاق على تعديلها . تصريح المؤجر بالبناء مع إلتزام المستأجر بدفع الضريبة العقارية عليه يتضمن قبول المؤجر تأجيل أعمال أحكام الإلتصاق . (الملن رقم ١٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦) ... ١٧٢ ع ٣ ١٢٥١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - المستأجر الباني - في ظل القانون المدني الملغى - في العقار المؤجر بتصريح من المالك في منزلة الباني في أرض الغير بحسن النية ويأخذ حكمه . إنطباق المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى ، ما لم يوجد إتفاق يقضى بغير ذلك . هذا النظر قننه القانون القائم في المادة ١/٥٩٢ . إلزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في المنشآت أو ما زاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت . (الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦) ١٧٢ ع ٣ ١٢٥١
		٤ - إقامة المستأجر منشآت في العين المؤجرة في ظل القانون المدني القديم . إنطباق قواعد الإلتصاق . للمالك الخيار بين طلب إزالة البناء أو إبقائه . عدم ترتب ضرر على إقامة المنشآت . لا مصلحة للمؤجر في طلب إزالتها إلا عند انقضاء الإيجار . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ١٨٨ ع ٣ ١٣٥٩
		٥ - إقامة المستأجر بناء في الأرض المؤجرة بغير رضا المالك في ظل القانون المدني القديم . حق المالك في تملك البناء أو طلب إزالته عملاً بأحكام الإلتصاق . إختيار المالك للإزالة . بقاء البناء ملكاً لمن أقامه حتى يزيله . عدم أحقية المالك في المطالبة بأجرة عنه . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ١٨٩ ع ٣ ١٣٧٣
		وراجع :
		(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥) ١٣٨ ع ٣ ١٠١٩

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب) الإستيلاء :
		تملك الأراضي غير المزروعة . وسيلتاه . الترخيص من الدولة والتعمير . نطاقه . عدم شموله لأراضي الجزائر والأراضي الداخلية في زمام البلاد .
١٧٨١	٤٤٢٥٧	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		(ج) الميراث :
		(١) إنتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت وفاة المورث . عدم شمول حق الإرث . جزاؤه . منع شموله تصرف يصدر من الوارث في عقارات التركة دون منع التصرف ذاته .
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		(ب) بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع . إنتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحيح . الأفضلية بين المشتريين . منافعها . التسجيل مع مراعاة أحكام شموله حق الإرث .
١٦٠٥	٤٤٢٢٥	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		(د) العقد :
		إنتقال الملكية بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انتقالها بتسجيل صحيفة الدعوى .
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المال الموقوف : شروط المسجدية
		ثبوت المسجدية للكان . شرطه — على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة — خلوصه لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه . وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته . عدم خروجه من ملك صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه . الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
٢٠٣٨	٤٤٢٩٥	
		أنواع الملكية :
		الملكية الأدبية (حق المؤلف) :
		حق استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر . تقريره أصلا للمؤلف وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها المصنفات السينمائية . إعتبار المنتج فيها نائباً في استغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم تعدى نيابة المنتج إلى مؤلفي المصنفات المقتبسة . (الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
١٦٣٨	٤٤٢٣١	
		مواريث
		تصرفات المورث المنجزة :
		صحة التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته . عدم إعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا طعن على هذا التصرف بأنه

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		في حقيقته وصية ضارة بحقه في الميراث أو أنه قد صدر في مرض موت المورث فهو في حكم الوصية . في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة أما في غيرهما فحقه في الطعن يستمد من المورث باعتباره خلفا عاما له ويتقيد في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به مورثه .
١٢٣	١٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٦) ... ”حجية الأوراق العرفية المنسوبة إلى المورث في مواجهة الورثة“
		للوارث الإكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع لمورثه دون الطعن بالتزوير أو اتخاذ طرق الإنكار صراحة . نفى العلم مع حلف الوارث اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ مدني . زوال قوة الورقة — مؤقنا — في الإثبات . على الخصم المتمسك بها إقامة الدليل على صحتها باتباع إجراءات المادة ٢٦٢ مرافعات .
١٠٩٩	١٤٩ ع ٣	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٦) ... إشهاد الوفاة والوراثة : ”حجيته“
		إشهاد الوفاة والوراثة . حجة ما لم يصدر حكم على خلافه . إنكار الوراثة . مناطه . صدوره من وارث . بيت المال . لا يعتبر وارثا . أيلولة التركات إليه باعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك . إغفال حجية الإعلام في مواجهة بيت المال . مخالفة للقانون .
١٠٨٣	١٤٧ ع ٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١١/٥/١٩٦٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		شهر حق الإرث :
		١ - انتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت وفاة المورث . عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في عقارات التركة دون منع التصرف ذاته . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	٢ - حق دائني التركة في التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بموقوفهم في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله . عدم التأشير في الميعاد . جزاؤه . عدم الاحتجاج بالدين على المتعاملين مع الوارث . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٥٩٩	٤٤٢٢٤	٣ - بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه . بقاء الملكية للبائع . انتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار . صحيح . الأفضلية بين المشتري . مناطها . التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث . (الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٦٠٥	٤٤٢٢٥	

مؤلف

حقه في إستغلال المصنف :

		حق إستغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبكر . تقريره أصلا للمؤلف وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها المصنفات السينمائية . اعتبار المنتج فيها نائبا في إستغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم تعدى نياية المنتج إلى مؤلفي المصنفات المقتبسة . (الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
١٦٣٨	٤٤٢٣١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		خضوع نشاطه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية :
		نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . م ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٧٩٣	٤٤٢٥٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)

(ن)

نزاع الملكية للنفعة العامة . نظام عام .
نفقة . نقابات . تقص . نقل .
نيابة . نيابة عامة .

نزاع الملكية للنفعة العامة

مرسوم نزاع الملكية :

إقتصار مرسوم نزاع الملكية — طبقا للقانون رقم ٥
لسنة ١٩٥٧ — بتقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة
للشروع الذي نزع الملكية من أجله . عدم صدوره ضد
شخص معين .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤) ٦٤ ١٤ ٤٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الإجراءات التالية لمرسوم نزع الملكية :
		الإجراءات بعد صدور مرسوم نزع الملكية ونشره . قيام الإدارة بإعلان صورة منه إلى كل من أصحاب الملك أو واهي اليد وإخطار طالب نزع الملكية وذوى الشأن باليوم المحدد للممارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور بخطابات مسجلة .
٤٥٩	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		طلب إبطال مرسوم نزع الملكية :
		خروجه من ولاية المحاكم :
		طلب إبطال مرسوم نزع الملكية ذاته وإستصدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة العقار المتزوع ملكيته وقت صدور المرسوم الجديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم .
٤٥٩	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		الإستيلاء الفعلي والمؤقت :
		الاستيلاء على العقار المتزوعة ملكيته للخدمة العامة بطريق التنفيذ المباشر . حق صاحب الشأن في تعويض مقابل حرمانه من الإنتفاع بعقاره من تاريخ الإستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق من نزع الملكية . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا شأن لها بالإستيلاء المؤقت الذى نظمت أحكام المادة ١٧ من هذا القانون .
١٦٩٧	٤٤٢٤١	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التعويض عنه :
		١ - عدم مريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة الخاصة بالفصل في المعارضات على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ . مجرد إحالة أوراق نزع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر . م ٦٩ مرافعات .
٧٥١	٢٤١٠١	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٢ - التعويض المستحق من نزع الملكية للنفعة العامة ليس معلوم المقدار وقت الطلب في حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني . شرط اعتباره كذلك ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير . عدم استحقاق الفوائد عنه إلا من تاريخ الحكم النهائي .
١٤٤٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)
		المعارضة في تقدير التعويض :
		« أثرها »
		المعارضة في تقدير قيمة العقار عند الاستيلاء عليه تمهيدا لنزع ملكيته للنفعة العامة . أثرها . جعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يفصل فيه نهائيا . عدم التزام الحكومة بأية فوائد متى أودعت المبلغ المقدر خزانة المحكمة .
١٦١٥	٢٢٧	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٢ ق - ١/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المعارضة في تقدير أهل الخبرة :
		<p>العبارة في افتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لقيمة العقار المنزوع ملكيته للنفعة العامة هو صدور القرار الوزاري بالإستيلاء وإعلانه لذوى الشأن . تمام التسليم بناء على اتفاق ذوى الشأن . تقدير التعويض في حالة الإستيلاء الإتفاقي متروك أمره والمنازعة فيه للقضاء . خروج النزاع حول هذا التعويض عن نطاق قانون نزع الملكية للنفعة العامة . خضوعه من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة . جواز الاعتراض على التقدير في صورة دفع بدعوى قائمة طبقاً للقواعد العامة .</p>
١٤٤٦	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣) ... - ...
		اختصاص لجنة الفصل في المعارضات :
		<p>لجنة الفصل في المعارضات لما اختصاص قضائي معين هو الفصل في الخلاف حول التعويضات المقدرة عن نزع الملكية للنفعة العامة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة . عدم اختصاصها بالقضاء بالإلزام بأداء التعويض . قضاءها بالإلزام قابل للاستئناف وفقاً للقواعد العامة وفي المواعيد المقررة في قانون المرافعات . قضائها بتقدير التعويض عن قيمة العقار أو عن مقابل الحرمان من الانتفاع . قضاء في حدود ولايتها . نهايته طبقاً للسادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وصف الإتهائية - وفقا للسادة ١٤ - لا يلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور وكذلك وصف الاستعجال لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره .
١٦٩٧	٤٤٢٤١	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ - جلسة ١٧/١١/١٩٦٦)
		اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في الطعون في قرارات اللجان :
		لجنة الفصل في المعارضات لها اختصاص قضائي معين هو الفصل في الخلاف حول التعويضات المقدرة من نزع الملكية للنفعة العامة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة . عدم اختصاصها بالقضاء بالإلزام بأداء التعويض . قضاءها بالإلزام قابل للإستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد المقررة في قانون المرافعات . قضاؤها بتقدير التعويض عن قيمة العقار أو عن مقابل الحرمان من الانتفاع ، قضاء في حدود ولايتها . نهائيته طبقا للسادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
		وصف الإتهائية - وفقا للسادة ١٤ - لا يلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور وكذلك وصف الاستعجال لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره .
١٦٩٧	٤٤٢٤١	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٦)

رقم القاعدة والمدد	رقم الصفحة
عدم اتباع إجراءات نزع الملكية :	
<p>إستيلاء الحكومة على عقار جبرا دون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة لا ينقل بذاته الملكية. بقاؤها لصاحب العقار وله المطالبة بالريع . المطالبة بقيمة العقار والحكم بها نهائيا . انتهاء حالة الغصب من هذا الوقت وصيرورة حيازة الحكومة للعقار مشروعة . تأخر وفائها بالقيمة المحكوم بها . إلزامها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها . القضاء بالريع عن المدة اللاحقة لتاريخ الحكم بقيمة العقار بما يجاوز فوائد التأخير القانونية مخالف للقانون .</p>	
(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)	٤٢٨١ ع ١٩٤٣
نظام عام	
الاختصاص المتعلق بالنظام العام :	
<p>١ - تخويل الاختصاص للعاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهي قرارات إدارية - استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .</p>	
(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٦)	١٦ ع ١١٥

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - مقتضى إتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين هو نقل الاختصاص المحلى من محكمة المدعى عليه - وفقا للقواعد العامة - إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع. إتفاق جائز قانونا . صيرورة الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين المتفق على اختصاصها بعد صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعى من النظام العام .
٧٠١	٢٤٩٦	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		البطلان الغير متعلق بالنظام العام :
		١ - البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذى غير متعلق بالنظام العام .
٩٢٩	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		٢ - قواعد عبء الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . مثال .
١٧٣٥	٤٤٢٤٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		٣ - الدفع باعتبار المستأنف تاركا إستئنافه طبقا للمادة ٢٩٢ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم فى الموضوع .
١٧٥٧	٤٤٢٥٦	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		٤ - الدفع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
في إجراءات الدعوى أمام المحكمة :	
وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم في الجلسة الأولى . المادة ٩٦ مرافعات . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . اعتبار الحكم غيابيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض .	
(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)	١٤٥٢ ٣٤٢٠٣
وراجع نقض .	
(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٤)	١٠١٦ ٣٤١٣٧
(والطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)	١٣٥٠ ٣٤١٨٥
(والطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)	١٤٦٢ ٣٤٢٠٤
في تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب :	
ضرائب . وجوب تمثيل النيابة العامة . إغفاله . أثره . بطلان الأحكام . نظام عام .	
(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)	١٩٦٦ ٤٤٢٨٥
أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام :	
"ميعاد الطعن بالنقض"	
عدم لزوم تمسك الخصم بعدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .	
(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)	٧٧ ١٠ ١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في أسباب كسب الملكية :
		قواعد الإلتصاق المقررة في القانون المدني لا تتعلق بالنظام العام ويجوز الإلتفاق على تعديلها . تصريح المؤجر بالبناء مع التزام المستأجر بدفع الضريبة العقارية عليه يتضمن قبول المؤجر تأجيل أعمال أحكام الإلتصاق .
١٢٥١	١٧٢ ع ٣	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		في الأهلية :
		إعتبار كل ما يقتنيه الراهب بعد إنخراطه في سلك الرهبنة ملكا للبيعة أخذا بالعرف الكنسي . لا مخالفة في ذلك لأحكام القانون أو مبادئ النظام العام .
١٢٩١	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		نفقة
		الحكم بزوال سبب إلتزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأداؤها . صيرورة الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك إلتزام الزوجة برد ما قبضته تنفيذا لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقا . لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء عن اختيار .
٢٤٧	٣٣ ع ١	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		نقابات
		دعوى النقابة :
		دعوى النقابة . استقلالها عن دعاوى الأعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له .
١٠٢	١٤ ع ١	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	نقض
		إجراءات الطعن :
٨٧٧	١١٩ ع ٢	إجراءات الطعن . مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)
		(أ) ميعاد الطعن :
		عدم لزوم تمسك الخصم بعدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
٧٧	١٠ ع ١	(ب) التقرير بالطعن :
		١ - نص المادة ٣٨٤ مرافعات على جواز الطعن - من فوت ميعاده - من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضيا إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في التزام بالتضامن . هذا النص مقيد بالنسبة للطعن بالنقض بوجوب حصول الطعن بتقرير بقلم الكتاب . م ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
٣٢٩	٤٦ ع ١	٢ - الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن . إجراء جوهري . تخلفه . بطلان . (الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
٨١٩	١١٠ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - توجيه الطعن إلى المطعون ضده باعتباره ممثلاً لشركاء متضامين . اعتباره موجهاً إلى شركة التضامن كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها ما دامت المقصودة بالخصومة وذكر اسمها في تقرير الطعن وأعلنت به في مركز إدارتها في شخص ممثلها الحقيقي . الخطأ بتقرير الطعن في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة لا يبطل الطعن .
١٨٣٠	٤٤٠	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
		(ج) التوكيل في الطعن :
		عدم تقديم سند توكيل المحامي الذي قرر بالطعن . أثره .
		بطلان الطعن .
١٧٧٥	٢٠٧	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		وراجع التقرير بالطعن .
٨١٩	٩٥	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٦)
		والصفة في الطعن .
٤٣٤	٢٢٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		(د) إيداع الأوراق والمستندات :
		١ - نقض . إيداع للصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه أو صورة مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي عند الإحالة إليه . إجراء جوهري . إغفاله . أثره . بطلان الطعن .
١٠١٦	٢٠٩	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٩٩	١٤٩ ع ١	٢ — عدم تقديم الطاعن صورة الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان قد أحال إليه في أسبابه لا يترتب عليه البطلان إلا عند عدم وجود هذه الأوراق بملف الطعن . (الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
١٤٥٩	٢١٦ ع ٢	٣ — الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٩)
(هـ) إعلان الطعن :		
١١٥	١٦ ع ١	١ — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . إلقاء عبء إعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب دون الطاعن . إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن — بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — لا يترتب عليه البطلان إذ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان . (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
٣١٠	٤٢ ع ١	٢ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . عبء إعلان الطعن . رفعه عن كاهل الطاعن وإلقاءه على عاتق قلم الكتاب . جواز تصحيح عيوب الإهلال ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)
		٣ — بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لسنة ١٩٦٥ لا أثر له سوى إعادة الإعلان صحيفا ولو بعد فوات ميعاد المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا . تجاوزه لا يترتب عليه بطلان الطعن .
٦١٨	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٤ — إلقاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ عبء إعلان الطعن بالنقض على عاتق قلم الكتاب قصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان . ميعاد الإعلان المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يعد — بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — ميعادا حتميا . لا بطلان في تجاوزه .
١٣٥٠	٣٤١٨٧	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		٥ — إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة المدنية . إعلانه للوصى على المطعون ضده بعد زوال صفتة . أثره . إعادة إعلانه إعلانا صحيفا ولو بعد الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا بطلان في تجاوزه هذا الميعاد .
١٤٦٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		الصفة في الطعن :
		تقديم المحامي المقرر بالطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن بالأول عن نفسه وبصفته وكلا عن باقي الطاعنين . تصريح الأخيرين في توكيلهم للطاعن الأول بتوكيل محامين للطعن بالنقض تياية عنهم . اعتبار الطعن مقررا به ممن له صفة .
٤٣٤	٢٠٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المصلحة في الطعن :
٣٣٨	٥٤ ع ١	١ - استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى بطريقتين أحدهما بورقة تكليف بالحضور والآخر بعريضة . الحكم بقبول الاستئناف الأخير . صيرورته نهائيا . الحكم ببطالان الاستئناف الأول . النعى عليه بخالفة القانون . غير منتج . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
٣٣٧	٨٧ ع ٢	٢ - استناد المرسل إليه (المشتري) في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم استناده إلى تلف طرأ على البضاعة بعد شحنها . نعى الطاعن (البائع) بأن البيع "قوب" وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء "التستيف" فلا يسأل عنه . غير منتج . (الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
٩٣٥٩	١٨٨ ع ٣	٣ - تعلق نفاذ العقد على شرطين . استناد الحكم في استبعاد العقد لتخلف أحد الشرطين . كفاية ذلك . الطعن على الحكم لاعتماده على تخلف الشرط الآخر الذي لم يؤذن بإثباته . غير منتج . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
٩٥٥٨	٢١٨	٤ - المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		٥ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن بوقت صدور الحكم المطعون فيه ولو انعدمت بعد ذلك فغناء الحكم بإلزام الطاعن

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
١٦٢٤	٢٢٩	المصرفات وأتعاب المحاماة . للطاعن مصلحة قائمة ومحقة في الطعن في هذا الحكم . (الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٣)
		الخصوم في الطعن :
		١ — إندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة إندماج كلى انمحت به شخصية الشركة الأولى وخلقتها الشركة الثانية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات لزوال شخصية الشركة المندمجة وانقضائها بالإندماج . توجيه الطعن إلى الشركة المندمجة بعد ذلك غير مقبول .
٥٨٥	٢٤ ٨٠	إنشاء شركة جديدة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداخلية منبئة الصلة عن الشركة القديمة التي كانت تحمل ذات الاسم وانقضت بالاندماج . (الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٢ — رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لانتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين — عن هذا الحادث — بانتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها بحكم نهاى .
		عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لشركة الطيران المؤمن لها . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين . (الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٥٨٥	٢٤ ٨٠	

رقم الصفحة	رقم القاعد والعدد	
		٣ — الخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . القعود عن استعمال هذه الرخصة لا أثر له في شكل الطعن .
١١٤٦	٣٤١٥٥	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٤ — الخصومة في الطعن بطريق النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه .
١٦٤٦	٤٤٢٣٢	(الطعن ٣٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٩)
		٥ — توجيه الطعن إلى المطعون ضده باعتباره ممثلا لشركاء متضامنين . إعتباره موجهها إلى شركة التضامن كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها ما دامت المقصودة بالخصومة وذكر اسمها في تقرير الطعن وأعلنت به في مركز إدارتها في شخص ممثلها الحقيقي . الخطأ في تقرير الطعن في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة لا يبطل الطعن .
١٨٣٠	٤٤٢٦٤	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)
		الخصومة أمام محكمة النقض :
		إنعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن .
		عدم إنقطاع سير هذه الخصومة في حالة تغير الصفة قبل إعلان التقرير . إنقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة .
٣٢٩	١٤٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز :
		توقف الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه — وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ —

رقم الصفحة	رقم الناحية والعدد	
		على تكييف الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١) ٤٤٢٥٤ ١٧٦٣
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ، أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه إستقلا لا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦) ٥٣٠ ١٨
	ع ١	٢ - قضاء الحكم بأحقية الشفيع لشار المبيع وبندب خبير لتقدير مقابل الربح . في شطره الأول حكم قطعي حسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن بالنقض إستقلا لا في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوما من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦) ٥٣٠ ١٨
	ع ١	٣ - التدخل الهجومي في الاستئناف . الحكم بعدم قبوله . جواز الطعن فيه بالنقض . إعتبار طالب التدخل محكوما عليه في طلب التدخل وإن لم يعتبر خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩) ١٦٣ ١٨٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الحكم الصادر بنبذ خبير . إحتواؤه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق على حسم للنزاع حول تكييف العقد موضوع الدعوى لا تملك المحكمة التى أصدرته إمادة النظر فيه . جواز الطعن فى الحكم استقلالا .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٥ - حكم ابتدائى . وضعه أسس تحديد رأس المال والفروق التى تضاف إليه . ترجمة المحكمة الاستئنافية هذه الأسس والفروق أو تحويها إلى أرقام ومبالغ . حق مصلحة الضرائب فى الطعن على هذا الحكم لخطأ فى الحساب رغم سبق قبولها الحكم الابتدائى .
١٧٩٧	٤٤٢٦٠	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - الحكم برفض الدفع بسقوط الخصومة دون أن يته الحكم الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع (م . ٣٧٨ صرافات) .
٥٤٢	٢٤٧٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٢ - الحكم برفض الدفع بعدم الإختصاص . غير منه للخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال
١١٧٣	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)
		٣ - الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الحكم برفض الدفع

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٩٦	٣٤١٧٧	بسقوط الحق في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة من وقت إنهاء العقد . لا تنتهي به الحصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال (الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١)
		٤ — الحكم بنذب خير لتحقيق عناصر التعويض والذي لا يفيد إستنفاد مناقشة ركن الخطأ أو رفض طلب التنفيذ العيني . عدم جواز الطعن فيه .
١٣٢٣	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٥ — الحكم برفض الدفع بسقوط الحصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . المادة ٣٧٨ مرافعات .
١٧١٥	٢٤٤	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		٦ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة . مناطه أن تكون الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص القاضي الجزئي بنظرها والحكم فيها إبتدائيا . عدم إنطباق الحظر من الطعن على غير هذه الدعاوى . م ٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
١٧٦٣	٤٤٢٥٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١)
		القبول المانع من الطعن :
		القبول المانع من الطعن . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه . تنفيذ الحكم الإتهائي لا يدل على الرضاء به ، وكذلك نزول الطاعن عن طلب وقف التنفيذ .
١٤٩٠	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أسباب الطعن :
		(١) أسباب واقعية :
		١ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلان أمر الأداء لتسليم صورته لجهة الإدارة بعد الميعاد . لا يقبل التمسك بذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤) ٣٣١ ع ٢
		٢ - تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم إشتمال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا . دفاع يخالطه واقع . لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) ٣٣٩ ع ٤٦
		٣ - تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لإكتفاء بأسبابه . ورود أوجه الطعن بالنقض على إجراءات محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه بها أمام محكمة الدرجة الثانية . إعتبار هذه الأوجه أسبابا جديدة لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ٣٤٨ ع ٤٩
		٤ - العادات التجارية من مسائل الواقع . لقاضى الموضوع أمر التثبت منها . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف تجارى فى شأن الفائدة التعويضية إذا لم يحدده الطرفان . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ٣٥٧ ع ٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - كون الشيء واقعا في حوزة من يدعى حيازته من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٤١٢	٥٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
		٦ - تقدير علم المشتري بسبب الإستحقاق وتقصى ثبوته ونفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٥٦٤	٧٧ ع ٢٤	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		٧ - تقدير ما ينقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٦١٨	٨٦ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٨ - عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في صفة مورث المطعون عليهم كتاجر . عدم قبول هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١٨	٨٦ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٩ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستلبطه من قرائن متى كان استلباطه سائفا . المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة . جدل موضوعي لا يجوز أمام محكمة النقض .
٦٩٥	٩٥ ع ٢٤	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
		١٠ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الذي يدعيه لعدم إعلانه بحكم نذب خير . عدم قبول التعدي بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠١	٩٦ ع ٢٤	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ — إستخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٨٩٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢١)
		١٢ — إثبات علم المدلس عليه أو عدم علمه بوقائع التدليس . مسألة واقع لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض إذ تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .
١٠١٩	٣٤١٣٨	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		١٣ — تقدير الجحد في النزاع الموجب للحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع في قضائها — بأسباب سائغة — بهذا الإجراء التحفظي المؤقت .
١١٢١	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		١٤ — معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد سندات الشحن المعمول بها في مصر ، لا تنطبق أحكامها إذا ما ذكر في عقد النقل أن نقل البضاعة يكون على ظهر السفينة وكان نقلها قد تم فعلا بهذه الطريقة . إستبعاد تطبيقها عند توافر هذه الشروط من مسائل القانون ، أما إستخلاص توافر الشروط وتقدير ثبوتها فمن مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١١٢٩	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢١)
		١٥ — تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض ما دام قد اعتمد في إقضائه على أساس معقول .
١٢٠١	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ - تقدير قيام رابطة بين الطلب الموضوعي والطلب المستعجل . تميز رفع الطلب الثاني أمام محكمة الموضوع بطريق التبعية للطلب الأول . تقدير موضوعي لامعقب عليه لمحكمة النقض متى بني على أسباب سائغة .
١٢٦٢	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		١٧ - تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الإستيئان اللازم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
١٢٧١	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
		وراجع إعلان .
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		١٨ - دلالة إيداع العقد لدى أمين . بحث يخالطه واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٣٦	٤٤٢١٤	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		١٩ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن الشرط من قبيل شروط الإذعان . عدم جوازه .
١٥٤٣	٤٤٢١٥	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٢٠ - إقامة الحكم قضاءه على دليلين مجتمعين هما شهادة الشهود وورقة عرفية . عدم تبيان أثر كل دليل على حدة في تكوين عقيدة المحكمة . تعيب الدليل المستمد من الورقة . وجوب نقض الحكم .
١٨٤١	٤٤٢٦٥	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢١ — قيام التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين أو عدم وجوده من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بأسباب سائفة .
١٩١٩	٤٤٢٧٧	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		٢٢ — الإقرار . حق محكمة الموضوع في إستخلاصه من عبارات العقد . أثره . قطع التقادم .
١٩٨٥	٤٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٦٦)
		٢٣ — إقامة الحكم على أدلة متماسكة . لإنهيار أحدها . أثره بطلان الحكم .
١٩٩٢	٤٤٢٩٠	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٦٦)
		(ب) السبب الجديد .
		١ — عدم تمسك الطاعن بتقادم الدعوى أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٧	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٦)
		٢ — عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٣٤	٢٤١١٣	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٧/٤/١٩٦٦)
		٣ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن الشرط الوارد بالعقد هو من شروط الإذعان . تمسكه بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . عدم قبوله .
١١٢٩	٣٤١٥٣	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الدفع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		وراجع في أسباب الطعن :
		دعوى .
١٣٤٢	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٩)
		والمصلحة في الطعن .
١٣٥٩	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		(ج) الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب . مثال .
١٣٩٩	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)
		(د) ما لا يصلح سببا للنقض :
		١ - أسباب الحكم المجردة للنطوق . احتوائها على ما يوضح حقيقة ما قضي به . لا غموض .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - شرط صحة الورقة العرفية . توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع . المنازعة في صحة ورقة تحمل توقيعاً ببصمة إصبع وآخر ببصمة ختم . إستخلاص الحكم أن مصدر الورقة قد وقع عليها . كفاية ذلك . النعى على الحكم بالقصور لعدم تعيينه طريقة التوقيع . غير منتج .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(العلم رقم ٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
حالات الطعن :		
مخالفة القانون .		
		١ - ولاية على المال . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف الأحكام الجزئية . عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبيلة على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله .
٤٠٧	٥٧	(العلم رقم ٧ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣)
		٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة إستئنافية . عدم جواز الطعن فيها بالنقض إلا لمخالفة قواعد الإختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم .
		النعى بالقصور في التسييب لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض في هذه الأحكام لخروجه عن الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٥٨	٧٦	(العلم رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - نفقة . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية .
		عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبذية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله .
٨٨٥	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠) ...
		٤ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة عند انتهاء الإيجار . قضاء الحكم على أساس وجود عرف يقضى باستحقاق الأجرة قبل تاريخ الإيجار . عدم تثبت المحكمة من قيام ذلك العرف أو بيان مصدره . مخالفة للقانون .
٨٩٤	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢١) ...
		٥ - جواز الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الحكم الأول .
٩٦٢	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ...
		٦ - الحكم بعدم اختصاص المحكمة أساسه إنكار سلطة المحكمة في الفصل في النزاع . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يتصل بشروط سماع الدعوى وأساسه إنكار حق الخصم في اللجوء إلى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه بحكم حائز حجية الأمر المقضى ولو كانت المحكمة مختصة بنظره .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية . قضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ليس صادرا في مسألة اختصاص ولائي . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
١٩٣٨	٤٤٢٨٠	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)
		تطاق الطعن :
		نص المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة . لا ينصرف هذا النص إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . حكم المادة ٤٠٤ مرافعات خاص بالإستئناف . لا نظير له في الأحكام الخاصة بالنقض .
١٨	١٤٣١	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
		سلطة محكمة النقض :
		١ - تكليف الأفعال الصادرة من المدعى عليه بأنها خطأ . لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في هذا التكليف . مثال لما لا يعد انحرافا عن السلوك الواجب الذي يتحقق به ركن الخطأ .
١٤٩٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠)
		٢ - تقدير قيام المانع الأدبي من المطالبة بالحق الذي يعتبر سببا لوقف التقادم من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . إمتداد رقابة محكمة النقض إلى الأسباب التي يوردها هذا القاضي لإثبات قيام المانع الأدبي أو نفيه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - نقض الحكم الاستثنائي يزيله ويفتح الخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف . مريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالح الخصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصومة أن يطلب سقوط الخصومة .
٥٤٢	٧٤ ع ٢	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
		٤ - نقض الحكم . إحالة . أثرها . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . حق الخصوم في إبداء ما كان لهم الحق في إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع . حق المحكمة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى . عدم مخالفة قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض .
٨١٣	١٠٩ ع ٢	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٦)
٩٣٨	١٢٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦)
		٥ - الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم اتخاذه أساساً للحكم الصادر في الموضوع . أوجه الطعن الموجهة للحكم الأول ليس من شأن قبولها ونقض الحكم المذكور تبعاً لذلك أن يستتبع نقض الحكم الصادر في الموضوع . لا مصلحة للطاعن في النعي بهذه الأوجه .
١٢٠١	١٦٥ ع ٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٤٦	٣٤١٧١	٦ - إشهار إفلاس الشركة لتوقفها عن الوفاء بدين محكوم به عليها . إعتبار حكم الدين أساسا للحكم بإشهار الإفلاس . نقض الحكم الأول يستتبع إعتبار حكم شهر الإفلاس ملغيا . وقوع هذا الإلغاء بحكم القانون بغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦)
١٣٢٣	٣٤١٨٢	٧ - الطعن بالنقض طعنا قاصرا على موضوع الحكم الاستثنائي دون شكله . نقض الحكم . أثره . إمتناع إعادة النظر في شكل الاستئناف من محكمة الإحالة . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
١٣٥٩	٣٤١٨٨	٨ - الطعن بالنقض في حكم قطعي وحكم بالإحالة إلى التحقيق . نقص الحكم القطعي والإحالة . أثر ذلك . إعتبار الحكم بالتحقيق قائما . جواز الطعن فيه مع الحكم القطعي الذي يصدر من محكمة الإحالة . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	٩ - نقض الحكم . أثره . إلغاء الأحكام والأعمال المترتبة عليه . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
نقل		
نقل الأشخاص :		
١ - "إلتزامات الناقل"		
عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل إلتزاما بضمان سلامة الراكب . إلتزام بتحقيق غاية . إثبات إصابة الراكب		

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
١٩٩	٢٦ ع ١٤	أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه . (الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)
		٢ - دعوى التعويض عن العيب الظاهر بالأشياء المنقولة . مناط عدم قبولها بتحقيق شرطين معا : استلام المرسل إليه البضاعة ودفع أجرة نقلها . أساسه افتراض تنازل المرسل إليه - في هذه الحالة - عن العيب الحاصل أثناء عملية النقل . دفع الأجرة الذي يسقط به الحق في طلب التعويض هو دفعها من المرسل إليه عند استلام البضاعة بغير تحفظ لا من المرسل عند تصدير البضاعة . (الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
١٦٦٩	٤٤٢٣٦ ع ٤	مسئولية الناقل :
		١ - التزام الناقل بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه . التزام بتحقيق غاية . كفاية إثبات المرسل إليه أن تلف الأشياء أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل لقيام مسئولية الناقل . ارتفاع هذه المسؤولية إذا كان التلف راجعا إلى عيب في ذات الأشياء المنقولة أو إلى قوة قاهرة أو خطأ من المرسل . عدم انقضاء التزام الناقل إلا بالتسليم . في حالة الإمتناع عن التسليم للناقل الإلتجاء إلى القضاء لإثبات حالة الأشياء المنقولة والأمر بإيداعها أحد المخازن أو الإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٥)
١٩٢٦	٤٤٢٧٨ ع ٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - وفاء المرسل إليه الأجرة للناقل . إنقضاء حق الحبس والإتزام الناقل بتسليم الأشياء المنقولة سليمة إلى المرسل إليه . استعمال حق الحبس لا يترتب عليه انفساخ عقد النقل أو إنقضاء الإلتزامات الناشئة عنه ولو كان المرسل إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بتخلفه عن الوفاء بالأجرة . إنتقال حق الحبس إلى الثمن يحت الأشياء بإذن من القضاء خشية الهلاك أو التلف . (الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦) ٤٢٧٨ ع ١٩٢٦
		٣ - استعمال الناقل حقه في حبس الأشياء المنقولة أو بعضها استيفاء لأجرة النقل المستحقة له لا يعفيه من واجب المحافظة عليها في فترة احتباسها . إلتزامه ببذل عناية الشخص المعتاد في المحافظة عليها . مسؤوليته عن هلاكها أو تلفها ما لم يرجع ذلك إلى سبب أجنبي لا يد له فيه . (الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦) ٤٢٧٨ ع ١٩٢٦
		ما يدفع مسئولية الناقل :
		دفع مسئولية الناقل بالقوة القاهرة أو خطأ من الراكب المضروب أو خطأ من الغير . شرط خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسئولية إعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب . مثال . (الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٦٦) ٢٦ ع ١٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حبس الأشياء المنقولة :
		إستعمال الناقل حقه في حبس الأشياء المنقولة أو بعضها إستيفاء لأجرة النقل المستحقة له لا يعفيه من واجب المحافظة عليها في فترة احتباسها . إلزامه ببذل عناية الشخص المعتاد في المحافظة عليها . مسئولته عن هلاكها أو تلفها ،الم يرجع ذلك إلى سبب أجنبي لا يد له فيه .
١٩٢٦	٤٤٢٧٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		إنقضاء حق الحبس :
		وفاء المرسل إليه الأجرة للناقل . إنقضاء حق الحبس وإلزام الناقل بتسليم الأشياء المنقولة سليمة إلى المرسل إليه . إستعمال حق الحبس لا يترتب عليه إنقضاء عقد النقل أو إنقضاء الإلتزامات الناشئة عنه ولو كان المرسل إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بخلافه عن الوفاء بالأجرة . إنتقال حق الحبس إلى الثن إلا إذا بيعت الأشياء بإذن من القضاء خشية الهلاك أو التلف .
١٩٢٦	٤٤٢٧٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٢ — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٦)
		الالتزامات الشاحن :
		١ — العلاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية . عقدية . وجوب دفع رسوم الأرضية قبل تسليم الرسائل .
١٩٢٩	٤٤٢٣٠	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٦)
		٢ — إلزام الشاحن المترتب على عقد النقل . عدم انقضائه بخطأ الغير طالما لم يترتب على ذلك استحالة التنفيذ .
١٩٢٩	٤٤٢٣٠	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نقل بحرى :
		« القانون الواجب التطبيق »
		١ - معاهدة بروكسل بتوحيد قواعد سندات الشحن . أصبحت تشريعا نافذا المفعول في مصر . نطاق سريانها أن يكون سند الشحن صادرا في دولة موقعة عليها أو منضمة إليها . شروط تطبيقها أن تكون العلاقة بين الناقل والشاحن ذات عنصر أجنبي ينتمى طرفاها بجنسيتهما لدولة موقعة عليها أو منضمة إليها . (الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٦) ١٠٥٠ ٣ع ١٤٢
		٢ - معاهدة بروكسل بتوحيد بعض قواعد سندات الشحن المعمول بها في مصر ، لا تنطبق أحكامها إذا ما ذكر في عقد النقل أن نقل البضاعة يكون على ظهر السفينة وكان نقلها قد تم فعلا بهذه الطريقة . استبعاد تطبيقها عند توافر هذه الشروط من مسائل القانون . أما استخلاص توافر الشروط وتقدير شيوته فمن مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع . (الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ١١٢٩ ٣ع ١٥٣
		عقد النقل البحرى :
		« إثباته »
		عقد النقل البحرى من العقود الرضائية . اشتراط الكتابة لإثباته استثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينه فى المسائل التجارية . مشارطة إيجار السفينة . وجوب تحريرها بالكتابة . م ٩٠ من القانون البحرى . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ - جلسة ١١/١/١٩٦٦) ٧١ ١ع ٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		خطابات الضمان :
		”حجيتها“
		١ - إلزام الشاحن بموجب خطابات الضمان - بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض. حجية هذه الخطابات على عاقيدها ، الشاحن والناقل ، دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة ببروكسل مادامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش .
٦٢٧	٢٤ ٨٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٢ - استناد المرسل إليه (المشتري) في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم استناده إلى تلف طراً على البضاعة بعد شحنها . نعي الطاحن (البائع) بأن البيع ”فوب“ وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء التسليف فلا مجال عنه . غير منتج .
٦٢٧	٢٤ ٨٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		التقرير البحري :
		”حجيته“
		التقرير البحري له حجيته في الإثبات إلى أن يثبت العكس . شرط ذلك . تقديمه في اليوم التالي لوصول السفينة وتحقيق ما جاء به ومطابقته على دفتر يومية السفينة بمعرفة الجهة المقدم إليها .
١١٢٩	٣٤ ١٥٣	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسئولية الناقل :
		شرط إعفاء الناقل من المسؤولية عن التلف والهلاك بسبب مخاطر البحر . أثره . إعفاء الناقل من المسؤولية عند وقوع هذه المخاطر ما لم يثبت صاحب البضاعة خطأ الناقل .
١١٢٩	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		التأمين البحري :
		البيع F. O. B. . أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . النقل والتأمين على عاتق المشتري .
١٩٧٩	٤٤٢٨٨	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧)
		نيابة
		١ - عضو مجلس الإدارة المنتخب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى . ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز إنفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن ينفرد بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والإتفاق معه على أتمابه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً .
٩١٦	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		وراجع وصاية :
٩٥٥	٢٤١٣١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — إنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين أثره . بقاء صفة الحارس العام في النيابة عنهم في إدارة أموالهم إلى أن يتم تسليمها إليهم . حق الحارس والرعايا المذكورين وحدهم في التمسك بمدد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢١ من الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦
١٤٥٢	٢٤٢٠٣	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
		٣ — حق استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر . تقريره أصلا للؤلف وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها المصنفات السينمائية . إعتبار المنتج فيها نائباً في استغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم تعدى نيابة المنتج إلى مؤلفي المصنفات الفنية .
١٦٣٨	٤٤٢٣١	(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٨)
		٤ — بلوغ الخصم القاصر من الرشد أثناء سير الدسوق واستمرار والدته الوصية عليه في تمثيله دون تنبيه المحكمة . إعتبار حضورها عنه منتجاً لآثاره القانونية على أساس من النيابة الإتفاقية . صحة إختصاصها — كمثلة له — في الاستئناف الذي يرفع من الحكم الصادر في الدعوى .
١٦٨٠	٤٤٢٣٨	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٥ — الأقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي يشطوي على تصرف قانوني . وجوب استناده إلى توكيل خاص .
١٦٩٤	٤٤٢٤٠	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - تعاقد جمعية تعاونية للساكن مع مقاول . خلو العقد مما يفيد نيابتها صراحة أو ضمنا عن أعضائها في العقد لإنصراف أثر العقد إلى الجمعية وليس إلى الأعضاء . رفض الدفع بعدم قبول دعوى أحد الأعضاء قبل المقاول لرفعها من غير ذي صفة لاستنادا إلى القول بوجود نيابة في التصرف . خطأ في استخلاص مدلول العقد وفي ترتيب آثاره .
٢٠١٦	٤٤٢٩٢	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		نيابة إتفاقية (وكالة) :
		راجع وكالة :
		نيابة عامة
		تدخلها في قضايا الوقف :
		وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو الرجوع فيه أو انتهائه أو شخص المستحق في الوقف ، وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من هذا القبيل أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف .
١١٤٦	٣٤١٥٥	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		وراجع أحوال شخصية .
٦٦٦	٢٤٩٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ...
٧٦٤	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) ...
١٩٠٠	٤٤٢٧٥	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤) ...
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب :
		ضرائب وجوب تمثيل النيابة العامة . إغفاله . أثره . بطلان الأحكام . نظام عام .
١٩٦٦	٤٤٢٨٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)
		(ه)
		هبة
		الحكم بزوال سبب التزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بأدائها . صيرورة الحكم حائزا لقوة الأمر المقضي . مؤدى ذلك لالتزام الزوجة برد ما قبضته تنفيذاً لحكم النفقة وفاء بما ليس مستحقاً . لا يفترض منه التبرع إذا لم يكن الوفاء عن إختيار .
٢٤٧	١٤٣٣	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)
		(و)
		وارث . وصاية . وصى . وصية وفاء . وقف . وكالة . ولاية
		<u>وارث</u>
		تحديد : بيت المال . لا يعتبر وارثاً . أيولة التركات إليه بإعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك . إغفال حجية الإعلام في مواجهة بيت المال . مخالفة للقانون .
١٠٨٣	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٥/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وراجع في تصرفات المورث المنجزة .
		غير :
١٧٣٠	٤٤٢٤٨	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤)
		وصاية
		إلزام الوكيل - والوصى يأخذ حكمه - بفوائد ما تبقى في ذمته من تاريخ إعداره . الحالات التي لا يلزم فيها الإصدار بينها المادة ٢٢٠ مدني . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
٩٥٥	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		وصى
		سلطة الوصى :
		إجراء الوصى القسمة الرضائية بغیر الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية . عدم الإحتجاج بالقسمة على القصر في هذه الحالة ولو كان الوصى قد تعهد بالحصول على هذا الإذن وقصر في ذلك .
١١٠٦	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		وصية
		تكييف التصرف :
		١ - صيغته . تكييفه . إحتمال معنى الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية . كون الأراضى محل الإشهاد نراجية . عدم جواز وقفها إلا بإذن من ولي الأمر .
٥٩٨	٢٤٨٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٣/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — إحتواء العقد على نصوص دالة على تمييزه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق . التحايل على مخالفة قواعد الإرث . إعتبار الوارث في هذه الحالة في حكم الغير .
١٧٣٠	٤٤٢٤٨	(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٤)
		القرينة الواردة في المادة ٩١٧ مدني :
		١ — القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . شروطها . احتفاظ المورث الذي تصرف لأحد ورثته بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته . وجوب إستناده في ذلك إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		٢ — القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . شروطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . سلطة قاضي الموضوع في التحقق من توافر هذه الشروط والتعرف على حقيقة العقد .
١٧٣٥	٤٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		دعوى الوصية :
		مسوغ سماع الدعوى .
		وصية . الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بها . وجوب تضمينه ما يذني عن صحتها .
٨٧٧	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

وفاء

الوفاء الجزئي :

"أثره"

الإجراء القاطع لمدة سقوط الحصومة . وجوب إتخاذ
في ذات الحصومة الأصلية قصدا إلى استئناف السير فيها .
أى عمل خارج نطاق الحصومة ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع
هذه المدة . الوفاء الجزئي إن صح إعتباره عملا قانونيا ينطوى
على الإقرار بالحق بذاته ويمنع تقادمه إلا أنه ليس إجراء
من إجراءات الحصومة مقصودا به المضى فيها .

(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) ... ٤٥ ع ١ ٣٢٤

العرض والإيداع :

١ - تعليق دفع باقى الثمن على توقيع البائع على عقد البيع
النهائى . إمتناع البائع عن التوقيع . بلجوء المشتري لدعوى صحة
ونفاذ العقد . جواز إيداع الثمن دون عرضه على المشتري .
المادة ٣٣٨ مدنى .

(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥) ... ٤٦٣٩ ع ٤ ١٦٨٨

٢ - تعليق دفع باقى الثمن على توقيع البائع على عقد البيع
النهائى . إيداع المشتري الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع
إلا بعد الحكم نهائيا بصحة ونفاذ العقد . صحيح .

(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٥) ... ٤٦٣٩ ع ٤ ١٦٨٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وقف
		إنشاء الوقف :
		عدم اشتراط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعاً حتى صدور لائحة المحاكم الشرعية . منع اللاتحمة سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إسهاد ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله مع قيد الوقف بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية .
٨٦٢	١١٧ ع ٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		إسهاد الوقف :
		تكييفه :
		إسهاد . صيغته . تكييفه . احتمال معنى الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية . كون الأراضى محل الإسهاد نراجية . عدم جواز وقفها إلا بإذن من ولي الأمر .
٥٩٨	٨٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)
		تعدد الأوقاف :
		تضمنين كتاب الوقف وقفين . استقلال كل منهما عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه .
١٩٩٦	٤٢٩١ ع ٤	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
		محل الإسهاد :
		"شرطه" :
		راجع : تكييف إسهاد الوقف
٥٩٨	٨٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وقف
		الإستحقاق في الوقف :
		١ - جعل ريع الوقف جميعه - فيما عدا ما يلزم لشئونه - وظائف ومرتببات جارية على المذكورين فيه وقصدهم به . عدم إنطباق أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على هذا الوقف .
١٦٣	٢٢ ع ١	زيادة الغلة عن الوظائف والمرتبات المشروطة . حكمها . أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة : إعطاء كل مستحق ما سمي له وقسمه ما بقي بينهم على عدد الرؤوس . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/١/١٩٦٦)
		٢ - إنشاء الوقف . دلالة على أنه أوقاف متعددة . الوقف المرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً . مثال .
		٣ - نصيب العقيم . عودته لمن يكون في طبقته أو أقرب الطبقات إليه . المراد بالطبقة . المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
٥١٥	٧٢ ع ٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٩/٣/١٩٦٦)
		٤ - الفورية ليست شرطاً في طلب الإستحقاق . بقاء المستحق على حقه في المطالبة . عدم مضي المدة المانعة من سماع الدعوى مع التمكن وعدم العذر .
٥١٥	٧٢ ع ٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ٩/٣/١٩٦٦)
		٥ - استحقاق ولد من مات بعد الدخول في الوقف . قصره على نصيب والده من أبيه ولا يتعداه إلى نصيب من مات من إخوة والده من غير ولد . إنتقال هذا النصيب للإخوة الأحياء .
٩٧	٨٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مراد الشارع منها قيام الفرع مقام أصله . وهو لا يرد إلا على الاستحقاق الأصلي والآيل الذي تناوله المستحق بالفعل . (الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
٩٧٠	ع. ٥٦ ٣٤	٧ - المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . لا شأن لها بنصيب العقيم . إعمال شرط الواقف إن وجد مخالفاً . (الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
٩٧٠	ع. ٥٦ ٣٤	٨ - إنشاء الوقف . دلالة على أن من مات عقيماً من العتقاء المعينين بأسمائهم في الإشهاد ينتقل نصيبه للأحياء منهم . من مات قبل العقيم لا يستحق في نصيبه . (الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
٩٧٧	ع. ٥٧ ٣٤	٩ - شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والإستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان الأصل حياً . نطاقه . أثره . قصر إستحقاق ولد من مات قبل الدخول في الوقف على نصيب والده من أبيه لا يتعداه إلى نصيب من مات من إخوة والده من غير ولد . إنتقال هذا النصيب للإخوة الأحياء . (الطن رقم ١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
٩٨٥	ع. ٥٨ ٣٤	١٠ - المادة ٤٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قسمة أعيان الوقف . قسمة إفراد لا قسمة مبادلة . لزومها . أثره . جواز مطالبة المستحق المتقاسم بنصيب زائد واستحقاقه له (الطن رقم ٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٦)
١٩٩٤	ع. ٢٧٤	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١١ - إنشاء الوقف . شرط الواقف . تفسيره . مثال .
		شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه نشيء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق . نطاقه . أثره .
١٩٠٠	٤٤٢٧٥	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٦)
		١٢ - أيلولة الاستحقاق في الوقف إلى المستحق عن الواقف . أثره . قصر حجية الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق أو في تفسير شرط الواقف على كل من كان طرفاً في الدعوى .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
		١٣ - الاستحقاق الثابت بيقين لا يرتفع بظن أو شك أو احتمال ولكن بيقين مثله . مثال .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
		١٤ - المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . الوقف على الذرية مرتب الطبقات . حجب الأصل فرعه دون فرع غيره . وفاة الأصل . أثره . انتقال ما استحقه أو كان يستحقه لورثي حياً إلى فرعه .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦)
		١٥ - المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تطبيق المادة ٣٢ على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به . مناطه . عدم وجود نص مخالف في كتاب الوقف . المقصود بالنص المخالف
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦) ...

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>شرط الواقف :</p> <p>تفسيره .</p> <p>١ — إنشاء الوقف . دلالة على أن الواقف أراد أن يجعل وقفه بعد وفاته حصصا وأوقافا متعددة . مثال . شرط انتقال نصيب من مات من خير ولد لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والإستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات إليه من أهل الوقف . المراد بالطبقة . الطبقة الخاصة لا ما يعم المستحقين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص . مقتضاه . عودة حصة العقيم إلى أصل غلة الوقف كله فيما عدا حصة الخيرات وناظر الوقف وتقسيم قسمته .</p> <p>(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٢/٢) .. ٣٠ ع ١٢٢٨</p> <p>٢ — إنشاء الوقف . دلالة على أنه أوقف متعددة . الوقف المرتب الطبقات ترتيبا لإفراديا . مثال .</p> <p>٣ — نصيب العقيم . عودته لمن يكون في طبقة أو أقرب الطبقات إليه . المراد بالطبقة . المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .</p> <p>(٢٠٢ الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) ٧٢ ع ٢٠١٥</p> <p>٤ — شرط الواقف . الإختلاف في تفسيره . لا يعتبر جهلا بالحق ولا يندحذرا مانعا من رفع الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣) ٩١ ع ٦٥٦</p>	
٢٠٠ (٣٠) ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٥ - الدرجة الجعلية . معناها . ذو الدرجة الجعلية الذى أقامه الواقف مقام أبيه المتوفى قبل الاستحقاق لا يقوم مقامه فى وصف الأخوة حقيقة ولا فى وصف الدرجة أو الطبقة . (الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) ...
٩٨٥	ع ٥٨ ع ٣	٦ - إنشاء الوقف . وقف مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا . لازمه . استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقا أصليا لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٦٦) ...
١٤٢٩	ع ١٩٨	٧ - إنشاء الوقف . دلالة على أنه وقف مركب - خيرى وأهلى - جعله الواقف من بعده حصصا ينضم ما ينقطع المصرف فيه بلا عودة إلى باقى الحصص . لازمه . حودة حصص الذرية بسبب وفاة الواقف عقيما إلى الوقف جميعه . توزيع ريعها على باقى الحصص بما فيها حصص الخيرات ونسبة ما يخص كل منها . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٦) ...
١٤٧١	ع ٢٠٥	٨ - إنشاء الوقف . شرط الواقف . تفسيره . مثال . شرط الواقف أن من مات قبل دخوله فى الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه فى الدرجة والإستحقاق . نطاقه . أثره . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٦) ...
١٩٠٠	ع ٢٧٥	٩ - شرط الواقف : تفسيره . مثال . (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٦) ...
١٩٩٦	ع ٢٩١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ — أيلولة الاستحقاق في الوقف إلى المستحق عن الواقف . أثره . قصر حجية الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق أو في تفسير شرط الواقف على كل من كان طرفاً في الدعوى .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) ...
		وراجع دعوى .
١١٤٦	٣٤١٥٥	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ...
		وراجع الاستحقاق في الوقف :
٩٧٠	٤٠٨٦	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٥/١٤)
٩٧٧	٤٠٨٧	(والطن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٥/١٤)
		الرجوع في الوقف :
		راجع دعوى .
١١٤٦	٣٤١٥٥	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ...
		وقف المسجد :
		ثبوت المسجدية للكان . شرطه — هل أريج الأقوال في مذهب أبي حنيفة — خلوصه لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه . وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته . عدم نروجه من ملك صاحبه ولو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه .
٢٠٣٨	٤٤٢٩٥	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩) ...
		النظر على الوقف :
		وكالة ناظر الوقف عن المستحقين .
		١ — وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه . وقوفها عند حد المحافظة على حقهم في الغلة والعناية بأعيان الوقف . عدم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إمتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . صدور حكم بالاستحقاق في الوقف ضد الناظر والحارس القانوني . مساسه بإستحقاق مستحقين غير مختصين بأشخاصهم . لا يعتبر حجة عليهم . جواز توجيه الدعوى بالاستحقاق في الوقف إلى الناظر بصفته مستحقا هو الآخر . قبول الدعوى رغم عدم اختصاص بإستحقاق المستحقين .
١٨١٨	٤٤٢٦٣	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٢ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم إمتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا له ماسا بإستحقاق مستحقين غير ماثلين في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم .
٩٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		إقرار ناظر الوقف بالاستحقاق للغير .
		إقرار الناظر بالاستحقاق للغير . عدم الإعتداد به لا بالنسبة للقرولا بالنسبة للمتفع متى كان مخالفا لشرط الواقف .
٩٦٦٣	٤٤٢٣٥	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)
		أداء الربح للمستحقين .
		إمتناع ناظر الوقف عن أداء الربح للمستحقين يحوله من أمين إلى غاصب . ضمانه هذا الربح سواء هلك أو استهلك . جواز اختصاصه بصفته الشخصية .
٩٦٦٣	٤٤٢٣٥	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مسئولية ناظر الوقف عن ربيع الحصة المتنازع عليها .</p> <p>المنازعة في الاستحقاق في الوقف . مسئولية ناظر الوقف — أو غيره من المستحقين — عن ربيع الحصة المتنازع عليها لا تكون إلا من وقت أن يصبح مسمى النية . إعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه بالاستحقاق .</p>
١٨١٨	٤٤٢٦٣	<p>(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)</p> <p>قسمة الوقف :</p> <p>المادة ٤٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . قسمة أعيان الوقف . قسمة إفراز لا قسمة مبادلة . لزومها . أثره . جواز مطالبة المستحق المتقاسم بنصيب زائد واستحقاقه له .</p>
١٨٩٤	٤٤٢٧٤	<p>(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٤)</p> <p>هيئة التصرفات :</p> <p>قراراتها</p> <p>”ماهيتها وحجيتها“</p> <p>التصرف في الأوقاف بالاستبدال أو بغيره . قضاء فعلي . منع هيئة التصرفات من إعادة النظر فيما نظرت فيه هيئة تصرفات أخرى . سلطة المحكمة القضائية في إعادة النظر في التصرف بدعوى مبتدأة . إبطاله إذا لم تكن فيه مصلحة .</p>
١٣٠٩	٣٤١٨٠	<p>(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٦/٦/١)</p> <p>دعوى الوقف :</p> <p>الاختصاص بقضايا الأحوال الشخصية :</p> <p>تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو تنظيم داخلي للحكمة . عدم تعلقه بالإختصاص النوعي .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٨٤	٣٤١٩٠	إثارة مسألة متعلقة بالوقف أمام الدائرة المدنية . وقف الدعوى حتى يفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية . خطأ . (الطن رقم ٤٦ و ٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)
		عدم سماع الدعوى :
		الدعوى التي يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هي الدعوى المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل في نطاقها دعوى الاستحقاق فيه .
		دعوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضي ٣٣ سنة مع التمكن . معناه . أن يكون المدعى مالكا للدعوى .
٦٥٦	٩١ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٣/٣/١٩٦٦)
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مناطه . إتحاد الخصوم والموضوع والسبب . الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف . نفاذها بالنسبة لطرفيها .
٩٧٧	٥٧ ع ٣	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)
		وقف الدعوى :
		وقف الدعوى المطروحة على المحاكم الوطنية بسبب إثارة مسألة متعلقة باستحقاق أحد الخصوم في وقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . زوال سبب وقف الدعوى بإلغاء المحاكم الشرعية .
١٣٨٤	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٤٦ و ٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تدخل النيابة في دعوى الوقف :
		راجع دعوى
١٩٩٦	٤٢٩١ع	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٩)
		وكالة
		التوكيل في الخصومة وفي الحضور أمام القضاء :
		١ — جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للموكل . حكم المادة ٨١ مرافعات في جواز التوكيل في الحضور أمام القضاء قاصر على المحامين والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة .
٧٥٧	٢٤١٠٢ع	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٢ — الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي ينطوي على تصرف قانوني . وجوب استناده إلى توكيل خاص .
١٦٩٤	٤٢٤٠ع	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)
		٣ — عدم تقديم سند توكيل المحامي الذي قرر بالطعن . أثره . بطلان الطعن .
١٧٧٥	٤٢٥٦ع	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		وراجع نيابة
١٦٨٠	٤٢٣٨ع	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وكالة ناظر الوقف عن المستحقين في الوقف :
		١ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية بأعيان الوقف . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . صدور حكم بالاستحقاق في الوقف ضد الناظر والحارس القانوني . مساسه باستحقاق مستحقين غير مختصمين بأشخاصهم . لا يعتبر حجة عليهم . جواز توجيه الدعوى بالاستحقاق في الوقف إلى الناظر بصفته مستحقا هو الآخر . قبول الدعوى رغم عدم اختصاص باقي المستحقين .
١٨١٨	٤٤٢٦٣	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٧)
		٢ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا له ماسا باستحقاق مستحقين غير مائلين في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم .
١٩٩٦	٤٤٢٩١	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)
		الوكالة الضمنية :
		مجرد ثبوت علاقة الزوجية لا يكفي للقول بقيام وكالة ضمنية بين الزوج وزوجته .
١٠١٩	٣٤١٣٨	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥)
		الإسم المستعار :
		١ - المغير لإسمه ليس إلا وكيلا عن أعاره . ليس له أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله . في التعاقد

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>المتعلق بعقار : تكون الملكية للأصيل فيما بينه وبين موكله والغير إسمه فيما بينه وبين البائع والغير . ملكية الوكيل بالنسبة للأصيل ملكية صورية لا تحتاج لدفعها صدور تصرف جديد من الوكيل تنتقل به الملكية . هذا التصرف يلزم في علاقة الأصيل بالغير . تسجيل البيع الصادر للوكيل المعبر إسمه يعتبر أنه لصالح الأصيل . أيلولة العقار إليه ولورثته من بعده .</p>
١٠١٩	٣٤١٣٨	<p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)</p> <p>٢ — صدور عقد البيع للزوجة باعتبارها إسمها مستعاراً لزوجها . عدم إعتبار هذا العقد سبباً صحيحاً في التقادم المكسب الخمسى . وجوب صدور السبب الصحيح لصالح المتمسك بالتقادم . تقرير الحكم أن العقد لم يصدر للزوجة الطاعنة أصالة وإنما باعتبارها إسمها مستعاراً . رد ضمنى هل دفاعها في شأن التقادم المكسب . لا قصور .</p>
١٠١٩	٣٤١٣٨	<p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)</p> <p>الوكالة المانعة للقاضي من نظر الدعوى :</p> <p>الوكالة عن الخصوم كسبب لعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى هي تلك الوكالة القائمة وقت نظرها .</p>
١٥٩٢	٤٤٢٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)</p> <p>الوكالة بالعمولة :</p> <p>التنحي عن الوكالة :</p> <p>الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة . خضوعها لأحكام القانون المدنى فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها . للوكيل</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أى وقت قبل اتمام العمل الموكول إليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقا للقانون المدنى الذى يعتبر الوكالة عقد غير لازم .
		جواز تنحى الوكيل فى الوكالة بأجر . التزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان التنحى بغير عذر مقبول أو فى وقت غير مناسب .
٥٠٩	٢٤ ٧١ ...	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨) ...
		تقدير أتعاب المحامى :
		طالب تقدير أتعاب المحامى إلى مجلس نقابة المحامين فى حالة عدم وجود الاتفاق الكتابى . إعلان بنخصومة . مطالبة قضائية تقطع التقادم .
٣٧	١٤ ٣ : ...	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤) ...
		وراجع :
٢٧٩	١٤ ٣٧ ...	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٠) ...
		فوائد ما يتبقى فى ذمة الوكيل :
		استحقاقها :
		” مناطه ”
		إلزام الوكيل — والوصى يأخذ حكمه — بفوائد ما تبقى فى ذمته من تاريخ إعداره . الحالات التى لا يلزم فيها الإعدار بينتها المادة ٢٢٠ مدنى . ليس من بينها الحالة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
٩٥٥	٢٤ ١٣١ ...	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ولاية
		(١) الولاية على المال :
		١ — "ولاية الأب"
		أب . ولايته . شمولها النفس والمال . تغييرها بالنظر والمصلحة . عدم الاتفاق على أولاده . عدم العناية بهم . سوء معاملتهم . سوء القدوة وسوء التوجيه . سبب جواز سلب ولايته أو الحد منها أو وقفها .
١٤٣٧	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢)
		(ب) سلطة الوصي :
		إجراء الوصي القسمة الرضائية بغير الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية عدم الإحتجاج بالقسمة على القصر في هذه الحالة ولو كان الوصي قد تعهد بالحصول على هذا الإذن وقصر في ذلك .
١١٠٦	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)
		تقديم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصي أو القيم :
		١ — وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه . ليس من الغير . إعتباره خلفا عاما لا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه . تقدم هذه الدعوى بخمس سنوات من تاريخ إنتهاء القوامه بوفاة المحجور عليه .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تقادم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . إنطباق هذا التقادم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد إنتهاؤها ومنها دعاوى الحساب إذا لم يكن الوصى أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية .
٨٥٢	٢٤١١٦	(الظن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٦)
		(ج) الولاية على النفس :
		راجع الولاية على المال - ولاية الأب
١٤٣٧	٣٤٢٠٠	(الظن رقم ٥ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٢/٦/١٩٦٦) ...

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
١٦	<p>القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩</p> <p>في شأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣</p> <p>شرط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص ، طرح الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى، وقضاء كل من الجهتين باختصاصها أو عدم اختصاصها</p>	٤٧٥	٤٧٥
—	<p>عدم إمتداد ولاية محكمة تنازع الاختصاص إلى تصحيح الأحكام إذ أنها ليست جهة طعن</p>	٤٧٥	٤٧٥
١٧	<p>القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥</p> <p>عدم توافق صورة التنازع السلي الذي تختص بالفصل فيه محكمة تنازع الاختصاص في حالة صدور حكم واحد من جهة القضاء العادي بعدم الاختصاص</p>	٩٦٧	٩٦٧
—	<p>تقديم طلب الإقفاء من الرسوم إلى لجنة المسامدة القضائية لا ترفع به الدعوى</p>	٩٦٧	٩٦٧

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
في طلبات رجال القضاء

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٥	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تسوية المعاش أو المكافأة على أساس آخر مرتب سواء كان إتمام الخدمة بسبب الاستقالة أم لأى سبب آخر ... كادر رجال القضاء العلاوة الدورية	١	٥
—	تطبيق كادر رجال القضاء . عدم مريان كادر الموظفين العام . استحقاق العلاوة الدورية بعد مضي سنتين من وقت انطباق كادر رجال القضاء القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ مريانه باثرفورى من أول يولييه سنة ١٩٦٤ . استحقاق العلاوة الممنوحة طبقا له من الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ واستبعاد أن تعتبر مستحقة في تاريخ سابق على نفاذه . اعتبارها علاوة عادية مؤثرة من حيث تاريخ استحقاقها على ما يلها من علاوات دورية مستقبلية . لازم ذلك استحقاق العلاوة الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاق العلاوة الممنوحة طبقا لذلك القانون . احتساب العلاوة الدورية المستحقة للمستشارين من تاريخ تعيينهم في درجاتهم . تغيير المدة الزمنية التي تفصل بين العلاوات الدورية بجعلها سنة بدلا من سنتين . نسخ الأصل بالقدر اللازم لتطبيق قواعد الانتقال وإرساء حكم القانون الجديد ...	١٣٣	٩٩٧
—	٢١٢	١٥١٨	

٣ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	القانون المدني القائم		
٢	شرط التعارض الذي يستتبع إلغاء نص تشريعي بنص تشريعي لاحق أن يرد النصان على محل واحد يستحيل إعمالهما فيه معا	١٤٢	١٠٥٠
٣	عدم إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع	٢٧٩	١٩٣٣
٤٠	الموطن الأصلي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة. عدم إنطباق هذا الوصف على منزل العائلة إلا إذا ثبتت إقامة الشخص - المراد إعلانه - فيه على وجه الاعتياد والاستقرار	٧٥	٥٥١
٤١	جواز الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها باعتباره موطنًا للتاجر وبجانب موطنه الأصلي	٢	٣٢
١/٧٢	الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي ينطوي على تصرف قانوني . وجوب استناده إلى توكيل خاص ...	٢٤٠	١٦٩٤
٨٩	طرح وزارة الزراعة مناقصة توريد ليس إيجاباً منها وإنما مجرد دعوة للتعاقد . الإيجاب يصدر ممن يتقدم بعطائه بالشروط المبينة فيه	٩٩	٧٣٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٠٤	خلو العقد مما يفيد نيابة جمعية للمساكن عن أعضائها		
١٠٥	صراحة أو ضمنا . انصراف أثر العقد إلى جمعية دون الأعضاء . الجمعية وحدها صاحبة الحق في مطالبة المفاوض المتعاقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة عن عقد المفاوضة وتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بها . شرط قبول دعوى أحد الأعضاء بطلب هذا التعويض . ثبوت انتقال حق الجمعية إليه بما ينتقل به الحق قانونا . عدم كفاية إقرار الجمعية للمضو بهذا الحق كي يعتبر مال كاله ...	٢٩٢	٣٠١٦
١١٤	تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر لا يشترط لإبطاله كونه نتيجة إستغلال أو تواطؤ . كفاية شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . ثبوت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف	٢٩٣	٣٠٢٣
١٤٣	شرط تطبيق نظريتي الإنتقاص والتحول كون العقد في شق منه أو كله باطلا أو قابلا للإبطال . تعلق العقد على شرط واقف . عدم تحقق الشرط . لاعمل لإعمال نظريتي الإنتقاص والتحول	١٨٨	١٣٥٩
١٤٦	شرط انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص أن يكون انتقال ملكية الشيء إليه لاحقا لإبرام العقد وأن يكون الخلف الخاص طالبا بالعقد وقت انتقال الملكية إليه . قيام هذا العلم مقام ثبوت التاريخ	٢٩	٣٢١
١٤٦	اندماج شركة مصر للطيران في شركة الطيران العربية المتحدة اندماجا كلياً . اعتبار الشركة الدامجة وحدها		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	الجهة التى تختصم فى خصوص حقوق والتزامات الشركة المندمجة لزوال شخصيتها وانقضاءها بالإندماج	٨٠	٥٨٥
١٥٠	عدم جواز تفسير المحررات بالإعتداد بما تفيد به عبارة معينة من عباراتها . وجوب الأخذ بما تفيد به العبارات بأكملها وفى مجموعها	٧٨	٥٧٠
١٥٠	عبارات العقد يكمل بعضها بعضها وتفسيرها يكون على مقتضى ما تفيد به جميع عباراته مجتمعة . عدم جواز الإعتماد على المعنى الذى تفيد به العبارات المدونة فى بعض سطور المحرر على إستقلال إلا إذا ثبت أن العبارات الأخرى التى كان يحويها قبل وقوع التزوير فيه لم يكن فيها ما يتعارض مع ذلك المعنى أو يؤثر فيه	١٨٧	١٣٥٠
١٥٧	العلاقة بين الشاحن وهيئة السكك الحديدية عقدية . وجوب دفع رسوم الأرضية قبل تسليم الرسائل	٢٣٠	١٦٢٩
١/١٥٧	لا يشترط لإعمال أحكام الفسخ فى العقود الملزمة للجانبين وفقا للمادة ١/١٥٧ مدنى أن يتضمن العقد شرطا يحيز الفسخ فى حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه	٩٧	٧٠٨
١٥٩	المخاطر غير المتوقعة الحدوث ولايستطاع دفعها . قوة القاهرة	١٥٣	١١٢٩
١٥٩	التزام الشاحن المترتب على عقد النقل لا ينقضى بخطأ الغير طالما لم يترتب على ذلك استحالة التنفيذ	٢٣٠	١٦٢٩
١٦٠	ليس للتقاييل " التفاسخ " أثر رجعى إلا إذا اتفق الطرفان على ترتيب هذا الأثر عليه بالنسبة لكل أو بعض الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد الذى تفاسخا عنه	١١٢	٨٢٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٦٠	يترتب على فسخ العقد انحلاله بالنسبة إلى الغير بأثر رجعي . القضاء بفسخ عقد البيع يترتب عليه عودة العين المبيعة إلى البائع ولا تنفذ في حقه التصرفات التي ترتبت عليها . للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا البائع عن رده إليه	٩٧	٧٠٨
١٦١	شرط الدفع بعدم التنفيذ أن يكون العقد ملزماً للجانبين وأن يكون الإلزام المقابل حالاً وألا يساء استعمال الدفع به . سريان هذه القاعدة في ظل القانون المدني الملغى	١٤١	١٠٤٠
١٦١	ليس للمتعاقد المكلف بالبدء في التنفيذ أن يدفع بعدم التنفيذ	١٧٥	١٢٧٩
١٦٣	وفاة المحبى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لا من الجروح التى أحدثها فحسب بل من الموت الذى أدت إليه هذه الجروح	٤٧	٣٣٧
١٦٣ / ١٦٥	مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التى تلحق الأفراد بسبب الإضطرابات والقلق . عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين على شؤون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجهم أو قصرُوا فى أدائه تقصيراً يمكن وصفه — فى تلك الظروف الإستثنائية — بأنه خطأ	٧٣	٥٣٦
١٦٣	مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفى بذاته فى الظروف الإستثنائية التى لابست حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ فى حق وزارة الداخلية	٧٣	٥٣٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٦٣ ٢١١	إلتزام الطبيب ببذل العناية في سبيل شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . مناط واجب الطبيب في بذل العناية ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة وبصرف النظر عن المسائل التي يختلف فيها أهل هذه المهنة . إنحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئوليته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ إرتباط السبب بالمسبب	٨٨	٦٣٦
١٦٣	تكييف الأفعال العسادرة من المدعى عليه بأنها خطأ . لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في هذا التكييف . مثال لما لا يعد إنحرافا عن السلوك الواجب الذي يتحقق به ركن الخطأ	٢٠٨	١٤٩٧
—	تقدير توافر القوة القاهرة . تقدير موضوعي يملكه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية	٥١	٣٦٧
١٦٦	شرط خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملا ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب ...	٢٦	١٩٩
١٧٨	مسئولية حارس الشيء . قيامها على أساس خطأ مفترض . عدم درئها إلا بإثبات وقوع الضرر لسبب أجنبي لا يد للحارس فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير	٢٤٣	١٧١٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٧٩ ٥٦٧	اتفاق المستأجر مصروفات على إصلاح البور وإحياء الموات بالأرض المؤجرة . مصروفات نافعة وليست ضرورية . لا محل لتطبيق قاعدة الإثراء بلا سبب لوجود عقد بين الطرفين وإنتفاء افتقار المستأجر	١٤٤	١٠٦٤
١٨٧ ٣٧٧	بدء تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد إستثناء من حكم المادة ١٨٧	٥٩	٤٢٥
٢٠٣	الإعذار وضع المدين موضع التأخر في تنفيذ التزامه . الأصل فيه أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالإلتزام . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية تعلن للمدين بناء على طلب الدائن يدموه فيه للوفاء . قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصي بإيداع المتبقى في ذمته للقاصر لا يتضمن إعذارا للوصي حتى تجرى من تاريخه الفوائد	١٣١	٩٥٥
١/٢٠	لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين . إعتبار الحكم الأخطاء الفنية التي وقع فيها المداول مما لا يمكن تداركه . لا محل لإعذار المدين بالتنفيذ العيني	١٠٧	٧٩٧
٢/٢٠٣	الإرهاق في تنفيذ الإلتزام عينا . مثال	٢٩	٢٢١
٢٢١	تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض متى اعتمد في قضائه على أساس معقول	١٦٥	١٢٠١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢٢١	تعويض الضرر. شموله مالحق المضرور من خسارة ومافاته من كسب . إنتفاء المسؤولية إذا كان توقي الضرر ممكنا ببذل جهد معقول	٢٣٠	١٦٢٩
٢٢١	ماهية الفوائد التعويضية والفوائد التأخيرية . شرط		
٢٢٣	إستحقاق الفوائد في الحالين أن يكون محل الالتزام هو		
٢٢٦	دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار مقدما	٢٢٧	١٦١٥
—	تقدير التعويض من مسائل الواقع . كفاية إيضاح		
—	عناصر الضرر	٢٣٠	١٦٢٩
—	عدم إلتزام الحكومة بأية فوائد متى أودعت المبلغ المقدر للعقار طبقا لما قدره الخبير المنتدب من رئيس المحكمة الابتدائية عند الإستيلاء عليه تمهيدا لنزع ملكيته للنفعة العامة	٢٢٧	١٦١٥
٢/٢٢٣	الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر. قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية	٨٨	٦٣٦
٢٢٦	شرط إستحقاق الفوائد التأخيرية المطالبة القضائية بها ...	٥٥	٣٩٣
٢٢٦	عدم إستحقاق الفوائد التأخيرية إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . وفاء المدين بالدين قبل المطالبة القضائية بالفوائد . عدم جواز القضاء بالفوائد التأخيرية عن هذا الدين	٨١	٥٩١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢٢٦	تحديد المدعى المبلغ المطالب به وثبوت استحقاقه إياه . المنازعة في الاستحقاق كله أو بعضه لا تجعله غير معلوم المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية	١٦٥	١٢٠١
٢٢٦	قاعدة استحقاق الفوائد من تاريخ الحكم استحدثتها المادة ٢٢٦ وليس لها أثر رجعي	١٩٧	١٤٢٠
٢٢٦	التعويض المستحق عن نزع الملكية للنفعة العامة ليس معلوم المقدار وقت الطلب في حكم المادة ٢٢٦ مدني . شرط إعتباره كذلك ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير . عدم استحقاق الفوائد عنه إلا من تاريخ الحكم النهائي ..	٢٠٢	١٤٤٦
٢٢٧	سعر الفوائد التعويضية هو السعر الإتفاقي . جواز إعتبار السعر القانوني معبرا عن إرادة الطرفين	٥٠	٣٥٧
٢٤٤	للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة . إعتباره دائنا للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له	١٧٤	١٢٧١
٢٤٤	إعتبار المشتري من الغير في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر له إثبات الصورية بكافة الطرق	١٧٤	١٢٧١
٢٤٦	شرط الدفع بعدم التنفيذ أن يكون الإلتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء حالا	٧٠	٥٠٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٢٤٦	شرط حبس الالتزام إستنادا إلى الدفع بعدم التنفيذ أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه إلزاما مستحق الوفاء . ليس للتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا أن يحبس إلتزامه إستنادا إلى هذا الدفع	٢٩٦	٢٠٤٥
٢/٢٤٧	راجع المادة ١١٠٣	٢٧٨	١٩٢٦
٢٦٥	الشرط الإحتيالي هو الذي يتوقف حصوله على المصادقات المحضة دون إرادة الإنسان . بيع أرض الوقف المعلق على موافقة المحكمة الشرعية . تعلقه على شرط واقف . الإلتزام المعلق على شرط واقف . عدم إعتبره نافذا . إلا إذا تحقق الشرط . إعتبر الشرط متحققا إذا حدث غش أو خطأ من جانب المدين للحيولة دون تحققه	١٨٢	١٣٢٢
—	التضامن لم يشرع إلا لمصلحة الدائن	١٤٢	١٠٥٦
٢٨٦	مدى النيابة المتبادلة بين المدينين المتضامنين . كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفعهم لا فيما يضرهم . إقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد اكتمال مدة سقوطه لا يسرى في حق الباقيين	٢٤٢	١٧٠٥
٣٠٣	تكييف العقود بين المحجوز لديه والدائنين الحاجزين بأنها وفاء من مال المحجوز عليهم تحت يده . إنتفاء إعتبره محالا إليه بالحق . عدم جواز تمسكه بالتضامن قبل أحد المدينين	١٤٣	١٠٥٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٠٥	عدم الإعتداد بعقد البيع الخال من المشتري لآثر لكونه ليس طرفا فيه ولم تتم حوالته إليه طبقا للقانون . إقتصار آثار هذا العقد على طرفيه	٨	٦٥
٣٠٨	إلتزام المستأجر المتنازل برد ما استولى عليه مقابل حق الإنتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصاريف ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك	٢٦٧	١٨٥٥
٣١٠	إلتزام المحيل في حالة رجوع المحال له بالضمان برد ما استولى عليه من الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . مغايرة هذا الحكم لحكم المادة ٢٢٦ مدني ...	٨	٦٥
٣٣٠	ليس للبائع حق في فوائد الثمن في حالة عدم الإتفاق عليها إلا بعد تكليفه المشتري رسميا أو إذا كان المبيع ينتج ثمرات ، ومن تاريخ التسليم . مريان الفوائد في كل حالة يستولى فيها المشتري على الثمرات ولو لم يتم تسليم المبيع فعلا . عدم جواز الجمع في الانتفاع بين المبيع والثمن	٢٠٧	١٤٩٠
٣٣٨	تعليق دفع باقي الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي . إمتناع البائع عن التوقيع . بحسوة المشتري لدعوى صحة ونفاذ العقد . جواز إيداع الثمن دون عرضه على المشتري ...	٢٣٩	١٦٨٨
٣٧٠	عدم تحقق إتحاد الذمة إلا باجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد بالنسبة إلى دين واحد . عدم تحقق إتحاد الذمة إذا ماورث الدائن المدين لأنه لا يرث الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين ...	١١٥	٨٤٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٧٣	شروط القوة القاهرة التي تعفى من المسؤولية التعاقدية : جعل الوفاء مستحيلا . عدم توقعها واستحالة تنفيذها ...	٢٧٣	١٨٨٩
٣٧٦ ، ٣٨٣	تقديم طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين في حالة عدم وجود اتفاق كتابي يعتبر إعلانا بخصومة تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم ...	٣	٣٧
٣٧٧	عدم سر يان النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة	٥٩	٤٢٥
٢/٣٧٧	تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق بثلاث سنوات	٨٤	٦٠٧
٣٧٨	وجوب توثيق قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم بيمين الإستيثاق	١٤	١٠٢
٣٨١	بدء سر يان التقادم المسقط من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . بالنسبة للإلتزام المعلق على شرط موقف يبدأ التقادم من وقت تحقق هذا الشرط . ضمان الاستحقاق يبدأ أقدمه من الوقت الذي يثبت فيه الإستحقاق بحكم نهائي لا من وقت رفع الدعوى بالإستحقاق	٧٧	٥٦٤
١/٣٨٣	تقدير قيام المانع الأدبي من المطالبة بالحق الذي يعتبر سببا لوقف سر يان التقادم من مسائل الواقع التي يستقل به قاضى الموضوع . إمتداد رقابة محكمة النقض إلى الأسباب		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
	التي يوردها هذا القاضى لإثبات قيام المانع الأدبي أو نفيه . مثال في علاقة الزوجية . عدم جواز تخصيص المانع الأدبي الموقف للتقادم بالحالة التي لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكتابة	٢٦٨	١٨٦٥
٣٨٣	إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى يعتبر مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم	١١٦	٨٥٢
٣٨٣	دعوى المدين ببراءة الذمة من الدين دعوى موضوعية لا تقطع التقادم . شرط الإجراء القاطع للتقادم أن يكون صادرا من الدائن . عدم إعتبار الدعوى الموضوعية من المدين بالمنازعة في التنفيذ مع طلب إلغاء الحجر مانعا يتعذر معه على الدائن مواصلة إجراءات التنفيذ بدينه ...	٢٢٢	١٥٨٨
٣٩٠	شرط صحة الورقة العرفية . توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الإصبع . المنازعة في صحة ورقة تحمل توقيعاً ببصمة إصبع وآخر ببصمة ختم . استخلاص الحكم أن مصدر الورقة قد وقع عليها . كفاية ذلك . النعى على الحكم بالقصور لعدم تعيين طريقة التوقيع غير منتج	٢٢١	١٥٨٢
٣٩٤	للوارث الإكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع لمورثه مع حلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ مدنى — دون أن يطعن في هذه الأوراق بطريق الإدعاء بالتزوير أو حتى إتخاذ طرق الإنكار صراحة . أثر ذلك . زوال قوة الورقة مؤقتا في الإثبات . على المتمسك بها إقامة الدليل على صحتها ...	١٤٩	١٠٩٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٩٦/	للمراسل والبرقيات حجية الورقة العرفية في الإثبات متى كانت الرسائل وأصل البرقيات موقعا عليها من مرسلها ...	٩	٧١
٤٠٠	جواز الاتفاق على اعتبار البيانات التي يقدمها أحد الخصوم حجة على الآخر	٢١٥	١٥٤٣
٤٠٠	عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على تفاصيل الواقعة . كفاية ورودها على ما يؤدي إلى الحقيقة فيها	٢٢١	١٥٨٢
٤٠١	عدم جواز إثبات صورية سبب الإلتزام الثابت بالكتابة — فيما بين المتعاقدين — إلا بالكتابة	١٤٠	١٠٣٥
٤٠١	ذكر سبب الإلتزام في العقد لا يمنع المدين من إثبات أن هذا السبب غير حقيقي ومعدوم . عدم جواز إثباته بغير الكتابة إذا كان الإلتزام مدنيا لمخالفة ما اشتمل عليه دليل كتابي . جواز ذلك للإثبات بكافة الطرق إذا كان الإلتزام تجاريا	٢٢٣	١٥٩٢
—	جواز إثبات أن عقد البيع يخفى رهنا بكافة الطرق بين المتعاقدين	٢٥٥	١٧٧٠
—	حق الغير في إثبات ما يخالف الثابت بكافة الطرق	٢٥٥	١٧٧٠
٤٠٢	جواز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة تعززه البيئة أو القرائن	١٤٠	١٠٣٥
٤٠٣	مبدأ الثبوت بالكتابة . شرطه أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال . لا يشترط في المحرر ليكون مبدأ ثبوت بالكتابة ما يشترط في الدليل الكتابي الكامل من بيانات	١٩٥	١٤٠٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٤٠٣	تقدير المانع الأدبي أو المادي من الحصول على دليل تأني يستقل به قاضي الموضوع	٧	٥٥
٤٠٤	قضاء المحكمة في أسباب الحكم في دعوى إخلاء المحل المؤجر طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن العقد المبرم بين المدعى عليه وأخر ليس عقد بيع جدد وإنما هو تنازل عن الإيجار . إرتباط المنطوق بالإخلاء بالأسباب إرتباطا وثيقا . هذا القضاء متى صار نهائيا يحوز قوة الأمر المقضى ويمنع من التنازع في هذه المسألة في أية دعوى تالية بين الخصوم أنفسهم	٢٦٧	١٨٥٥
٤٠٥	القضاء السابق بصحة العقد يتضمن حتما أنه عقد غير صوري ومصحح ويترتب على اكتسابه قوة الأمر المقضى : ١ - منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى	٦٧	٤٨٦
	٢ - منع الخصوم أو خلفهم من التنازع في صحة ونفاذ العقد في دعوى أخرى بطلب بطلان العقد إذ طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد	١٢٣	٨٩٩
٤٠٥	إشهاد . الحكم بأنه إشهاد بوقف لا يعتبر من الأحكام المقوضة للحالة القانونية . عدم سر يانه على الكافه . حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم	٨٣	٥٩٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٠٥	حجية الأحكام نسبية لا يفيد ولا يضار منها غير الخصوم الحقيقيين	٩٥٤٩١	٦٥٦
٤٠٥	لاحجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها ...	٩٤	٦٨٨
٤٠٥	راجع المادة ٤٢٦ مرافعات	١٣٢	٩٦٢
٤٠٥	مناط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، إتحاد الخصوم والموضوع والسبب	ع. ٨٧	٩٧٧
٤٠٥	القضاء في دعوى الإشكال بعدم جدية النزاع لا يمنع القضاء المستعجل في دعوى الحراسة من العود إلى بحث الجدية في تلك المنازعة من جديد . إختلاف موضوع دعوى الحراسة عن موضوع دعوى الإشكال في التنفيذ	١٥٢	٩١٢١
٤٠٥	حوزة القضاء النهائي قوة الأمر المقضي فيما يفصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها	١٦٣	١١٨٩
٤٠٥	عدم ورود قوة الأمر المقضي على ما لم يفصل فيه الحكم في منطوقه أو أسبابه	٢٦٩	١٨٦٩
٢/٤٠٥	إستخلاص النزول عن حجية الأمر المقضي . مسألة موضوعية	٢١٩	١٥٦٤
٤٠٦	الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا	٧٦	٥٥٨
٤٠٦	الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم ، عدم ثبوت هذه الجريمة إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق والتي لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة	١٣٠	٩٤٨
٤٠٧	سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن	٧٩	٥٧٧
٤٠٧	تقدير القرائن القضائية من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة مؤدية إلى الدلالة التي استخلصها هو منها . إقامة الحكم بتزوير ورقة على قرائن مجتمعة . ليس للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها	٢٦٦	١٨٤٥
٤٠٨	وجوب تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة . إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . جواز إثبات حصول التلاوة بحضور الجلسات أو بالحكم	٣٨	٢٨٧
٤٠٨	مضمون الإقرار قضائيا كان أو غير قضائي هو نزول المقر من حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه . إعتباره تصرفا قانونيا من جانب واحد يشترط لصحته		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	ما يشترط لصحة سائر التصرفات. قابلية الإقرار المشوب بالتدليس للإبطال وللاقرار الرجوع فيه	١٣٨	١٠١٩
٤٠٨	الإقرار الصادر في قضية أخرى ليس إقراراً قضائياً ملزماً. هو من قبيل الإقرار غير القضائي. تقديره متروك إلى محكمة الموضوع. إذا رأت عدم الأخذ به وجب عليها بيان الأسباب التي دعته إلى ذلك	٢٠١	١٤٤٢
٤٠٨	عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة وتنفيذ الحكم الصادر بها. عدم اعتباره إقراراً ضمناً بالحق المتنازع عليه قاطعاً للتقدم	٢٤٢	١٧٠٥
٤٠٨	حق محكمة الموضوع في استخلاص الإقرار من عبارات العقد	٢٨٩	١٩٨٥
—	الإقرار الناشئ عن خطأ في فهم الشرط لا عبء به ولا يعول عليه	٧٢	٥١٥
٢/٤١٥	عدم اشتراط أن يكون الدليل الناقص الذي يكمل باليمين المتممة، كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة. جواز أن يكون بينة أو قرائن يرى فيها القاضي مجرد مبدأ ثبوت عادي ...	٧	٥٥
—	إتساع نطاق دعوى صحة التعاقد لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة	٦٧	٤٨٦
٤٢٨	المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً حقيقياً		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . عدم إجابة المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين . عدم اختصاص المشتري في دعواه البائع للبائع له بعقد لم يسجل ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه إلى البائع . عدم قبول الدعوى ١١٩٦	١٦٤	
٤٣٤	تطبيق المادة ٤٣٤ مدني في حالة المعجز في المبيع . محله أن يكون البيع قد انعقد على عين مفرزة ولم يتم التسليم على النحو الذي التزم به البائع ٢٠٥	٢٧	
٤٣٧	إستيلاء الإصلاحي الزراعي على قدر من الأطنان المبيعة ليس هلاكاً لهذا القدر ٢٠٥	٢٧	
٤٣٩	إلتزام البائع بضمان عدم التعرض للزمام أبدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع إلى ورثته ١٢٣	١٧	
٤٣٩	تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه لا يسقط عن البائع إلتزامه بالضمان ولو ترتب على هذا التراخي نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري ٢٠٥	٢٧	
٤٣٩	إلتزام البائع في عقد البيع بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من الحقوق العينية والقيود إلتزام مغاير لإلتزام البائع بضمان الاستحقاق ٤٤٣	٦١	
٤٤٧	إفترض عدم علم المشتري بالعيب الخفي بالمبيع . ضمان البائع هذا العيب ما لم يثبت علم المشتري بالعيب وقت تسليم المبيع . على البائع عبء هذا الإثبات ١٥٥٢	٢١٧	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٤٣٦	أثر البيع F.O.B. . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . النقل والتأمين على عاتق المشتري	٢٢٨	١٩٧٩
—	أثر البيع F.O.B. مع شرط دفع الثمن عند إستلام سندات الشحن بميناء الوصول، نشوء امتياز للبائع على المبيع	٢٨٨	١٩٧٩
٤٦٥	إعتبار عقد البيع الذى يخفى رهنا بيع وفاء . بطلانه	٢٥٥	١٧٧٠
٥٠٧	إشتراط القانون المدنى أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا . صيرورته عقدا شكليا	٢٤	١٨٢
٢/٥٠٧	لا أثر لبطلان الشركة - لعدم استيفائها الشكل القانونى - على الشركاء أنفسهم إلا من وقت طلب الشركة الحكم بالبطلان	٢٤	١٨٢
٥٥٨	إقامة المستأجر بترخيص من المؤجر مباهن فوق العين المؤجرة . دخول هذه الإنشاءات فى نطاق العين المؤجرة . خضوعها لأحكام القانون الخاصة بالمباني التى يقيمها المستأجر على العين المؤجرة ما لم يكن هناك إنفاق يقضى بغير ذلك ولا يلزم لذلك تحديد أجرة مستقلة بالإضافة إلى الأجرة المتفق عليها . جواز إعفاء المؤجر المستأجر من أية أجرة إضافية عن إنتفاعه بالبناء الذى أحدثه هذا المستأجر على نفقته . إعتبار الأجرة المتفق عليها هى المقابل لإنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد	١٧٢	١٢٥١
٥٦٧	راجع المادة ١٧٩	١٤٤	١٠٦٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاءة	رقم الصفحة
١/٥٩٢	المستأجر الباني في العقار المؤجر بتصريح من المالك في منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية ويأخذ حكمه . التزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفقه في المنشآت أو ما زاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت	١٧٢	١٢٥١
٦٥١	مسئولية المقاول مع رب العمل عما يحدث في البناء من عيوب إذا كان قد علم بالخطأ في التصميم الذي وضعه رب العمل ومع ذلك أقره المقاول أو كان الخطأ واضحاً لا يخفى أمره على المقاول المجرب . إنتفاء مسؤولية المقاول إذا نبه رب العمل إلى الخطأ في التصميم ومع ذلك أصر على تنفيذه متى كان رب العمل يفوق المقاول في الخبرة وفن البناء . رجوع الضرر في هذه الحالة إلى خطأ رب العمل وحده	٢٦٤	١٨٣٠
٦٩٨	عدم إقتصار التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ على دعاوى المطالبة بالأجور عدم قيامه على قرينة الوفاء . عدم اتساعه لتوجيه يمين الإستيثاق	١٤	١٠٢
٦٩٩	الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة يخضع لأحكام القانون المدني فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها ...	٧١	٥٠٩
٦٩٩	المعير إسمه ليس إلا وكيلا عن أماره وليس له أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله . في التعاقد المتعلق بعقار تكون الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله والمعير إسمه فيما بينه وبين البائع والغير . إعتبار ملكية الوكيل بالنسبة للأصيل ملكية صورية لا تحتاج في دفعها إلى صدور تصرف جديد من الوكيل تنتقل به الملكية	١٣٨	١٠١٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٠٠	مجرد ثبوت علاقة الزوجية لا يكفي للقول بقيام وكالة		
٧١٦	ضمنية بين الزوج وزوجته	١٣٨	١٠١٩
٧٢٩	جواز تنحي الوكيل في الوكالة بأجر . التزامه بتعويض الموكل عن الضرر إذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب	٧١	٥٠٩
٧٣٠	تقدير الجحد في النزاع يختلف في دعوى الحراسة عنه في دعوى الإشكال في التنفيذ	١٥٢	١١٢٤
٧٤٧	تقدير الجحد في النزاع الموجب للحراسة من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع	١٥٢	١١٢٤
٧٤٧	رفض دعوى التعويض قبل شركة الطيران لإنتفاء مسئوليتها عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من أجله . لازم ذلك زوال السبب الذي تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائي . مقتضى عدم قبول الطعن بالنسبة لشركة الطيران المؤمن لها	٨٠	٥٨٥
٧٤٧	عدم قبوله بالنسبة لشركة التأمين		
٧٤٧	شرط إمتداد التأمين إلى أية مدة تقبل الشركة المؤمنة دفع الأقساط عنها . إعتبار العقد قائماً خلال الفترة التي دفعت عنها الأقساط رغم وفاة المؤمن له . لا عبرة بشخص الموفى	٢٠٤	١٤٦٢
—	عدم قيام المؤمن له بإخطار الشركة المؤمنة بالحادث في الميعاد المتفق عليه لا أثر له ما دامت الشركة لم تدع أن ضرراً لحق بها	٢٠٤	١٤٦٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٨١	الالتزام الكفيل المتضامن الالتزام تابع يتحدد نطاقه بموضوع الالتزام في وقت عقد الكفالة	١٠٧	٧٩٧
١/٨٢٦	تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركائه دون حاجة لموافقتهم	٩٨	٧٢٣
٨٣٩	حكم القسمة . ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حده من نصيب لكل منهم	٥٨	٤١٢
٨٤٠	البطلان المترتب على عدم تمثيل الشركاء في دعوى القسمة أو عدم مراعاة الإجراءات بالنسبة للعقد ، بطلان نسبي ليس لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به	٥٨	٤١٢
٨٧٤	وسيلتا تملك الأراضي غير المزروعة : الترخيص من الدولة والتعمير . عدم شمول ذلك لأراضي الجزائر والأراضي الداخلة في زمام البلاد	٢٥٧	١٧٨١
٩١٥	إحتواء العقد على نصوص دالة على تمييزه لا يمنع الوارث من الطعن عليه بأنه يخفى وصية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق . التحايل على مخالفة قواعد الإرث . إعتبار الوارث في هذه الحالة في حكم الغير	٢٤٨	١٧٣٠
٩١٧	شروط القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ . إحتفاظ المتصرف بإجازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . وجوب إستناده في ذلك إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه	٢٢١	١٥٨٢
٩١٧	سلطة قاضي الموضوع في التحقق من توافر شروط القرينة الواردة في المادة ٩١٧ والتعرف على حقيقة العقد	٢٤٩	١٧٣٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٩١٨	عدم تعلق قواعد الإلتصاق المقررة في القانون المدني بالنظام العام وجواز الاتفاق على تعديلها . تصريح المؤجر بالبناء مع إلتزام المستأجر بدفع الضريبة العقارية عليه يتضمن قبول المؤجر تأجيل أعمال أحكام الإلتصاق	١٧٢	١٢٥١
٩٢٢	جواز إثبات عكس قاعدة أن كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى ملك مالك الأرض بإقامة الدليل على أن أجنبيا أقام المنشآت على نفقته	١٣٨	١٠١٩
٩٢٦	تصريح المؤجر للمستأجر بإقامة بناء — على نفقته — فوق العين المؤجرة مع إلتزامه بأداء عوائد المباني التي تستجد . سكوت الطرفين عن بيان مصير هذه المنشآت . ملكيتها للمستأجر طوال مدة الإجارة . أيلولتها للمؤجر عند إتمام عقد الإيجار . حق المستأجر في إزالتها قبل إنتهاء الإيجار مع إعادة العين لحالتها الأصلية . ليس للمؤجر في هذا الفرض طلب الإزالة	١٧٢	١٢٥١
٩٢٦	إقامة المستأجر بترخيص من المؤجر مباني فوق العين المؤجرة . دخول هذه الإنشاءات في نطاق العين المؤجرة . خضوعها لأحكام القانون الخاصة بالمباني التي يقيمها المستأجر على العين المؤجرة ما لم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك ولا يلزم لذلك تحديد أجرة مستقلة بالإضافة إلى الأجرة المتفق عليها . جواز إعفاء المؤجر المستأجر من أية أجرة إضافية عن إنتفاعه بالبناء الذي أحدثه المستأجر على نفقته .		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	إعتبار الأجرة المتفق عليها هي المقابل لانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد	١٧٢	١٢٥١
—	إعتبار الشفيع من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر	٢١٣	١٥٣٠
٩٣٦	مناط أحقية المطالبة بالشفعة بالنسبة للراغب يتحدد بأن تكون العين المشفوع بها ملكا لطالبا وأن يكون المبلغ الذى أودعه ثمنا للعقار من ماله الخاص	١٧٦	١٢٩١
٢/٩٤٢	عدم اشتراط فاصل زمنى معين بين إيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة	٢١٣	١٥٣٠
٩٦٩	عدم إعتبار عقد البيع الصادر للزوجة باعتبارها إسما مستعارا لزوجها سببا صحيحا فى التقادم الخمسى المكسب . وجوب صدور السبب الصحيح لصالح المتمسك بالتقادم ...	١٣٨	١٠١٩
٩٧٦	جواز حيازة نسخ الكتاب باعتبارها منقولا ماديا يجوز حيازته لا الحق الأدبى عليها استنادا إلى قاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية بالنسبة لهذه النسخ	١٥١	١١١٤
١٠٩٦	شرط نفاذ الرهن الحيازى للمنقول فى حق الغير تدوين العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يحدد بها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذى ينتهى إليه الدين . عدم اشتراط ذلك فى الرهن التجارى	٢٩٤	١٥٨٢
١١٠٣	إستعمال الناقل حقه فى حبس الأشياء المنقولة أو بعضها إستيفاء لأجرة النقل المستحقة له لا يعفيه من واجب		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	المحافظة عليها في فترة احتباسها . إلزامه ببذل عناية الشخص المعتاد في المحافظة عليها . مسؤوليته عن هلاكها أو تلفها ما لم يرجع ذلك إلى سبب أجنبي لا يدل عليه ...	٢٧٨	١٩٢٦
١١١٩	وفاء المرسل إليه الأجرة للناقل . إنقضاء حق الحبس والتزام الناقل بتسليم الأشياء المنقولة سليمة إلى المرسل إليه . استعمال حق الحبس لا يترتب عليه انفساخ عقد النقل أو انقضاء الالتزامات الناشئة عنه ولو كان المرسل إليه هو المتسبب في حبس البضاعة بخلفه عن الوفاء بالأجرة . انتقال حق الحبس إلى الثمن إذا بيعت الأشياء بإذن من القضاء خشية الهلاك أو التلف ...	٢٧٨	١٩٢٦
١١٣٩	إمتياز دين الضرائب والرسوم . وجوب الرجوع إلى القانون للتعرف على شروطه ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال	١٤٥	١٠٧٠
القانون المدني الملغى			
٥٧	وسيلتنا تملك الأراضي غير المزروعة : الترخيص من الدولة والتعمير . عدم شمول ذلك لأراضي الجزائر والأراضي الداخلية في زمام البلاد	٢٥٧	١٧٨١
٦٥	المستأجر الباني في العقار المؤجر بتصريح من المالك في منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية ويأخذ حكمه ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك . إلزام المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفق في المنشآت أو ما زاد في قيمة العقار بسبب هذه المنشآت	١٧٢	١٢٥٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٦٥	إقامة المستأجر بناء في الأرض المؤجرة بغير رضا المالك . حق المالك في تملك البناء أو طلب إزالته عملاً بأحكام الإلتصاق . إختيار المالك للإزالة . بقاء البناء ملكاً لمن أقامه حتى يزيله . عدم أحتمية المالك في المطالبة بأجرة عنه	١٨٩	١٣٧٤
١٠٨	جواز رجوع الكفيل المتضامن — بما أوفاه وفاء صحيحاً لدين قائم — على باقى الكفلاء معه كل بقدر حصته في الدين	٣٧	٢٧٩
١١٠	مطالبة أحد المدينين المتضامين تسرى في حق باقى المدينين . مطالبة الدائن أحد الكفلاء المتضامين تسرى كذلك في حق سائر زملائه	٣٧	٢٧٩
١٢٤	سريان الفوائد من وقت المطالبة الرسمية ما لم يقض العقد أو العرف التجارى أو القانون بغير ذلك . الحكم بالفوائد من تاريخ الإنذار الرسمي دون بيان الأساس القانونى لذلك . خطأ	١٩٧	١٤٢٠
٢٠٧	مدى النيابة المتبادلة المفترضة بين المدينين المتضامين . كل مدين يمثل الآخرين فيما ينفع وما يضر إلا ما يزيد من عبء الالتزام	٢٤٢	١٧٠٥
٣٠٠	شرط ضمان الإستمحاق الناشئ عن فعل الغير . قيام سببه وقت البيع	٢٦٩	١٨٧١
٣٣٤	أثر الشرط الفاسخ الصريح . سلب سلطة محكمة الموضوع		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	التقديرية في إيقاع الفسخ واعتبار العقد مفسوخا بمجرد تحقق الشرط . عدم وجوب صدور حكم بالفسخ . جواز التمسك به في صورة دفع . الشرط الفاسخ الضمني لا يستوجب الفسخ حتما ولا يقع بموجبه تلقائيا	٢١٤	١٥٣٦
٣٦٩	التزامات المؤجر سلبية . عدم التزامه بالمصروفات النافعة إلا إذا وجد اتفاق بشأنها	١٤٤	١٠٦٤
٢/٣٧٦	إقامة المستأجر منشآت في العين المؤجرة . انطباق قواعد الالتصاق . لئالك الخيار بين طلب إزالة البناء أو إبقائه . عدم ترتيب ضرر على إقامة المنشآت . لا مصلحة للمؤجر في طلب إزالتها إلا عند انقضاء الإيجار ...	١٨٨	١٣٥٩
٣٨٠	دفع الأجرة مؤخرا لا مقدما ما لم يوجد اتفاق على مواعيد دفع الأجرة أو عرف في شأن تعيينها . قاعدة موضوعية قررتها المادة ٣٨٠ التي تتضمن قوينة على تحديد تاريخ استحقاق الأجرة	١٢٢	٨٩٤
قانون التجارة			
١	عدم وجود المحل التجاري لا يدل على اعتزال التجارة	٧٩	٥٧٧
١٨٩٦٢	الوصف التجاري للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مرتببا على عمل تجاري أو كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أن صحبه لعمل غير تجاري تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . عدم		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
	الاعتداد في هذا الشأن بصفة المظهر للشيك أو بطبيعة العملية التي اقتضت التظهير . إنسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه	٨٦	٦١٨
—	توقيع الشريك المدير في شركة التضامن بإسمه دون ذكر لعنوان الشركة قرينة على أنه يعمل لحسابه لا لحساب الشركة . للغير المتعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات	٢٣٤	١٦٥٥
٤٦	وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة . عدم جواز إثباتها بين أحد طرفيها بغير الكتابة	٢٤	١٨٢
—	إعتبار العضو المنتدب في شركات المساهمة في حالة عدم تحديد سلطاته ويكلا عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام القضاء	٢٤٦	١٧٢١
٧٦	عدم اشتراط تدوين عقد الرهن التجاري في ورقة ثابتة التاريخ . الرهن ضمنا لدين تجارى يثبت سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير بكافة طرق الإثبات . نفاذ الرهن الحيازي في حق الغير في القانون التجاري بانتقال حيازة الشيء المرهون . عدم اشتراط ثبوت التاريخ أو وجود عقد مكتوب لتحديد الدين . لقاضي الموضوع تقدير إتجاه المتعاقدين إلى تخصيص المال المرهون لضمان الديون التجارية القائمة فعلا وقت العقد أو اشتمال الضمان للديون المستقبلية	٢٩٤	٢٠٣٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٩٩	مناط عدم قبسول دعوى التعويض عن العيب الظاهر بالأشياء المنقولة. تحقق شرطين معا: ١ - استلام المرسل إليه البضاعة ٢ - دفع أجرة نقلها. أساسه. إقراض تنازل المرسل إليه عن العيب الحاصل أثناء النقل. دفع الأجر المعتبر هو الدفع من المرسل إليه عند استلام البضاعة بغير تحفظ لا من المرسل عند تصدير البضاعة	٢٣٦	١٦٦٩
١٠٠	التزام الناقل بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه التزم بتحقيق غاية. كفاية إثبات المرسل إليه أن تلف الأشياء أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل لقيام مسئولية الناقل، إرتفاع هذه المسئولية إذا كان التلف راجعا إلى عيب في ذات الأشياء المنقولة أو إلى قوة قاهرة أو خطأ من المرسل. عدم إنقضاء التزام الناقل إلا بالتسليم. في حالة الامتناع عن التسليم للناقل الإلتجاء إلى القضاء لإثبات حالة الأشياء المنقولة والأمر بإيداعها أحد المخازن أو الإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل	٢٧٨	١٩٢٦
١٠٨ ١٩٤	الأوراق التجارية المعيبة. إعتبارها في الأصل سندات عادية تخضع للقانون المدني إلا إذا صدرت بين تجار أو لأعمال تجارية فتعتبر في هذه الحالة أوراقا تجارية. خضوعها لأحكام الأوراق التجارية ومنها التقادم الجمعي المنصوص عليه في المادة ١٩٤	٨٦	٦١٨
١٠٨	الصك الموصوف بأنه شيك ويحمل تاريخين وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد صفته كشيك. إعتباره كقبالة		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	صحيحة أو معيبة إذا لم يشتمل على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية . خلو الكمبيالة من بيان "وصول القيمة" . إعتبارها كمبيالة معيبة	٨٦	٦١٨
١٣٤	إختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . عدم سرى بان حكم المصادتين ١٣٤، ١٣٥ في شأن تظهير الكمبيالة على تظهير الشيك . إعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيرا ناقلا للملكية ، عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكيل	١١	٨٦
١٩٠	ضرورة اشتمال السند الإذنى على شرط الإذن أو عبارة الأمر للاستفيد بقيمته . عدم اشتراط ذكر عبارة التحويل صراحة	٢٨٣	١٩٥٥
١٩٠	وجوب إشتمال السند الإذنى على اسم المستفيد مقرونا بشرط الأمر . أثر عدم النص فى السند على هذا الشرط . نروجه عن نطاق الأوراق التجارية عموما . عدم سرى بان التقادم الخمسى بشأنه	٢٨٣	١٩٥٥
—	للساحب — فى دعوى رجوع الحامل عليه بقيمة الشيك — الإحتجاج ضده بكافة الدفع التى كانت له قبل المظهر متى كان الحامل سىء النية	١١	٨٦
١٩٤	الدفع بإنكار الورقة العرفية يدحض قرينة الوفاء التى يقوم عليها التقادم الصرفى . الدفع بالجهالة من وارث المدين لا يتنافى مع قرينة الوفاء التى يقوم عليها هذا التقادم	٨٦	٦١٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٩٥	شرط الدين محل التوقف عن الدفع أن يكون خاليا من النزاع . مداه	٦٦	٤٨١
١٩٥	عدم اشتراط تعدد الديون التى يتوقف عن الوفاء بها للحكم بإشهار الإفلاس	٧٩	٥٧٧
—	شركات الواقع التجارية شركات تضامن مالم يثبت خلاف ذلك . لها شخصية اعتبارية تبرأ الحكم بإشهار إفلاسها ...	٢٣٤	١٦٥٥
—	شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها	٢٣٤	١٦٥٥
—	وجوب إطلاع المحكمة التى تنظر دعوى الإفلاس على حكم أو سند المديونية لتحقيق جدية النزاع بشأنه	٢٩٩	١٩٩١
<hr/>			
القانون التجارى البحرى			
٦٥٧	التقرير البحرى له حججه فى الإثبات إلى أن يثبت العكس بشرط تقديمه فى اليوم التالى لوصول السفينة وتحقيق ما جاء به ومطابقته على دفتر يومية السفينة بمعرفة الجهة المقدم إليها	١٥٢	١١٢٩
٩٠	إشتراط الكتابة لإثبات عقد النقل البحرى — وهو من العقود الرضائية — إستثناء من قاعدة جواز الإثبات بالبينه فى المسائل المدنية . وجوب تحرير مشاركة إيجار السفينة بالكتابة	٩	٧١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	أثر البيع F.O.B التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . النقل والتأمين على عائق المشتري	٢٨٨	١٩٧٩
١٧٣	أثر البيع F.O.B مع شرط دفع الثمن عند استلام سندات الشحن بميناء الوصول . نشوء إمتياز للبائع على المبيع . إعتبار التأمين الذي يعقده البائع على البضائع التي سلمها بميناء الشحن تأميناً بحرياً إعمالاً لحق الإمتياز لضمان إقتضاء الثمن . قيام البائع بإحالة حقوقه إلى الشركة المؤمنة بعد هلاك البضائع . أثره . حق الشركة المؤمنة في الرجوع على المشتري	٢٨٨	١٩٧٩
—	إلتزام الشاحن — بموجب خطابات الضمان — بضمان ما يترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للطالبة من قبل الغير بالتعويض . حجج هذه الخطابات على عاقدتها الشاحن والناقل دون الغير من حاملي سند الشحن . المقصود منها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بينهما . لا مخالفة لمعاهدة سندات الشحن الموقعة بروكسل ما دامت تلك الخطابات لا تتضمن إعفاء الناقل من المسؤولية وليست مشوبة بالغش	٨٧	٦٢٧
—	إستناد المرسل إليه — المشتري — في طلب التعويض إلى عدم مطابقة البضاعة لوصفها في سند الشحن وهو ما يشمل خطاب الضمان الصادر من الشاحن . عدم استناده إلى تلف طراً على البضاعة بعد شحنها . نفي الطاعن — البائع — بأن البيع " فوب " وأن تلف البضاعة يرجع إلى سوء التستيف فلا يسأل عنه . غير متبع	٨٧	٦٢٧

رقم المادة	الموضوع	رقم للقاعدة	رقم الصفحة
—	شرط إعفاء الناقل من المسؤولية عن التلف والهلاك بسبب مخاطر البحر . أثره . إعفاء الناقل من المسؤولية عند وقوع هذه المخاطر ما لم يثبت صاحب البضاعة خطأ الناقل	١٥٣	١١٢٩
—	المخاطر الغير متوقعة الحدوث ولا يستطيع دفعها تعد من قبيل القوة القاهرة . أثرها . إعتبارها سببا قانونيا للإعفاء من المسؤولية . المخاطر المتوقعة والتي يمكن دفعها تصلح سببا إتفاقيا للإعفاء من المسؤولية	١٥٣	١١٢٩
	<u>معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن .</u>		
—	راجع معاهدات	١٥٣ } ١٤٢ }	١١٢٩ ١٠٥٠
<hr/>			
قانون المرافعات القائم			
١٠	بيان أنحر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الإعلان غير لازم إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم	١٢٨	٩٣٤
١٠	الخطأ في إسم الممثل الحقيقي للشخص الاعتباري لا يعيب الإعلان	١٧٠	١٢٣٦
٢/١٣	تغيير الحصن لموطنه الأصلي . عدم التزامه بمخاطر خصمه بالتغيير . تعلق الإلزام الوارد بالمادة ٢/١٣ بالموطن المختار دون الموطن الأصلي	٢٧٢	١٨٨٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
١٤	عدم ضرورة تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة في المقر الرئيسي لإدارة قضايا الحكومة . جواز تسليمها في أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . إعتبار قسم قضايا الإصلاح الزراعى جزء من إدارة قضايا الحكومة	٤٤	٣١٨
١٤	الخطأ فى أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة لا يبطل الطعن . مناطه	٢٦٤	١٨٣٠
٢٢٦٢١	الانتقال الذى تنصرف إليه مواعيد المسافة وانتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم ومن ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم	٤٨	٣٤٣
٥٢٦٣٠ ١/١٥٠ ٤٠٠٦	العبارة فى تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفى تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم	٣٦	٢٦٩
٣٠	طلب المؤجر إزالة المباني المنشأة بالعين المؤجرة من الطلبات الناشئة عن عقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بمجموعها	١٨٩	١٣٧٣
٣٠ ٤٥	إعتبار الإختصاص النوعى أو القيمى قائماً فى الخصومة ومطروحاً على المحكمة . إشمال الحكم الصادر فى الموضوع على قضاء ضمنى فى الإختصاص	٢٦١	١٨٠٢
٤١	رفع الدعوى بطلبين فى صحيفة واحدة وإعتبارهما دعويتين مستقلتين . النظر فى تقدير قيمة الدعوى إلى قيمة كل منهما على حدة	٣٦	٢٦٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٩	مهمة قاضي الأمور المستعجلة تقتصر على تنفيذ الاتفاقات دون إجراء أى تعديل فيها . عدم المساس بالحق حتى يتنازل فيه ذوو الشأن لدى جهة الاختصاص	١٧٣	١٢٦١
٤٩	سلطة قاضي الأمور المستعجلة في تقدير جدية النزاع بغير معقب عليه	١٧٣	١٢٦١
٥٢	تعديل الطلبات أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب تقل قيمته من ٢٥٠ جنيها لا يسلب المحكمة الابتدائية اختصاصها ما دامت مختصة بنظرها وقت رفع الدعوى	٣٦	٢٦٩
٥٢	امتداد اختصاص المحكمة الابتدائية إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى	٤٣	٣١٤
٦٩	العبارة في رفع الدعوى بتاريخ إعلان الخصم بورقتها لا بقيدتها بجدول المحكمة	٩٦	٧٠١
٦٩	مجرد إحالة أوراق نزاع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة . رفع الدعوى لا يكون إلا بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر	١٠١	٧٥١
٧٥	تقديم طلب الإعفاء من الرسوم القضائية إلى لجنة المساعدة القضائية لا يعد رفعا للدعوى	٥٠٠	٩٦٧
٧٥	أساس واجب قلم الكتاب في قيد الدعوى بعد إعلان صحيفتها ، النيابة عن صاحب الشأن . عدم إعفاء صاحب الشأن من متابعة إعلان خصمه في الميعاد	٢٥٦	١٧٧٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٨٥	جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للوكيل . حكم المادة ٨١ في جواز التوكيل في الحضور أمام القضاء قاصر على المحامين والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة	١٠٢	٧٥٧
—	عدم إعتبار من اختصم لصدور الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات خصما حقيقيا في النزاع	٦٧	٤٨٦
٩٤	حضور محام عن الخصم ودفعه بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذي صفة . عدم متابعتة السير في الدعوى . وصف الحكم بأنه حضوري . لا خطأ	١٧٠	١٢٣٦
٩٥	إغفال وصف الحكم في منطوقه بأنه حضوري أو غيابي . لا بطلان . العبرة بحقيقة الواقع المستمد من أوراق الدعوى	٢٠٣	١٤٥٢
٩٦	وجوب إعادة إعلان من لم يحضر من المدعى عليهم في الجلسة الأولى . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم مراعاة هذا الإجراء . لا بطلان . إعتبار الحكم (الصادر قبل مريان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) غيابيا في حق من لم يحضر . جواز المعارضة فيه . عدم جواز التمسك ببطلان الإجراءات في هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض	٢٠٣	١٤٥٢
—	مفاد تصميم عضو النيابة بجلسة المرافعة على الرأي السابق إبدائه في مذكرة . عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى	٢٩١	١٩٩٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١١٦	عدم إلغاء قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المواد من ١١٠ إلى ١١٧ مرافعات قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب إعداد تقرير التلخيص وتلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة	١٧٤	١٢٧١
١١٦	وجوب وضع تقرير التلخيص عند إحالة الدعوى للمرافعة . عدم وجوب وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى	١٧٥	١٢٧٩
١١٦	إثبات تلاوة تقرير التلخيص يكون في محضر الجلسة أو الحكم	١٧٥	١٢٧٩
١١٨	المقصود بدعوى السندات الإذنية . الدعاوى المؤسسية على السند الإذني ذاته مستقلة عما عداه وتعلق بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين عليه	٢٥	١٩٤
١١٨	دعوى رسم الأيلولة على التركات . عدم النص على الفصل فيها على وجه السرمة . استئناف الأحكام الصادرة بها بعريضة تودع قلم الكتاب	٣٢ و ٥٢	٢٤٣ ٣٧٢
١٢٢	عدم إلزام المحكمة بلغت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته	١٧٠	١٢٣٦
—	إختصاص الطاعن لصدور الحكم في مواجهته . إلزامه مع المطعون عليه بما حكم به . قضاء بما لم يطلب مخالف للقانون	١٤٦	١٠٨٠
١٤٢	الدفع بالتقادم دفع موضوعي يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف ولا يفترض النزول عنه	١٦٠	١١٧٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة الذي مبناه طلب إطراح المسئولية عن المتمسك بالدفع بصفته الشخصية. دفع موضوعي. الحكم برفض الدعوى. لا خطأ	١٦٨	١٢٢٣
١٥١	للخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى أو في مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى رخصت لهم المحكمة بتقديم المذكرات إلى أجل معين لما ينته بهسد واطلع عليها الخصم وعلم بها	٦٥	٤٦٧
١٥١	المبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات الواردة بصحيفتها. الحكم بالفوائد مع عدم طلبها ضمن الطلبات الختامية. قضاء بما لم يطلبه الخصوم. صدوره عن بيعة وإدراك. سبيل الطعن فيه يكون بطريق النقض لا الإلتماس	١٨٥	١٣٤٢
١٥١	تقدير قيمة الدعوى بآخر طلبات الخصوم سواء في شأن تعيين الاختصاص أو تحديد نصاب الاستئناف	١٨٩	١٣٧٣
١٥٢	وجوب طلب إجراء المقاصة القضائية بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض. عدم جواز طلبها في صورة دفع لدعوى الخصم	٣٣	٢٤٧
١٥٣	جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول التدخل الهجومي في الاستئناف. إعتبار طالب التدخل محكوما عليه في طلب التدخل وإن لم يعتبر خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها	١٦٣	١١٨٩
١٥٣	وصف التدخل في الاستئناف — في دعوى صحة تعاقد —		
٤١٢	بأنه إنضامى وعدم طلبه صراحة الحكم لنفسه بحق		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	ذاتي . إقامة طلب التدخل على أساس إدعاء الملكية لنفسه . إعتبار التدخل في حقيقته وبحسب مرماه تدخلا هجوميا وإن لم يطلب الحكم صراحة بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنا . عدم جواز التدخل الهجومي لأول مرة في الاستئناف	١٦٣	١١٨٩
١٥٣	الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم إعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . إعتباره محكوما عليه في طلب التدخل . جواز استئنافه الحكم بعدم قبول تدخله . أثره	١٩٩	١٤٣٤
٢٢٥	قاضي الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى فله إقامة حكمه بصحة الورقة على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه دون الاستعانة بخبير	١٤٩	١٠٩٩
—	توقيع المطعون عليه الورقة على بياض . حصول الطاعن على الورقة ممن سلمت إليه بطريقة ما وإثباته فيها الإقرار المدعى بتزويره . إعتبار الواقعة تزويرا لا خيانة أمانة . لا يشترط لإعتبار الواقعة تزويرا الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الاحتيال . يكفي الحصول عليها بأية طريقة كانت . جواز إثبات التزوير المدعى به بطرق الإثبات كافة	١٩٣	١٣٩٩
٢٢٥	تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له رفض الطلب متى كان ذلك قائما على أسباب مبررة له	٢٩٤	٢٠٣٠
١/٢٢٦	إجراءات دعوة الخبير للخصوم	٢١٩	١٥٦٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٢٤٣	حق المحكمة في عدم إجابة طلب مناقشة الخبير	٢١٩	١٥٦٤
٢٥٧	عدم تقديم الخصم الورقة المشتركة بينه وبين خصمه رغم تكليفه بتقديمها . حق المحكمة في أن تأخذ أو لاتأخذ بقول خصمه فيما يتعلق بشكل الورقة أو موضوعها . جواز الإحالة إلى التحقيق لإثبات صحة هذا القول	١٨٨	١٣٥٩
٢٨٩	للدعى عليه في تزوير ورقة أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بالورقة بغير توقف على قبول مدعى التزوير	١٠٠	٧٤٠
٢٩٢	مخالفة أحكام الوقف الإتفاقي في قانون المرافعات لأحكام الوقف المنصوص عليه في القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨	١٣٤	١٠٠٠
٢٩٢	وقف الدعوى المطروحة على المحاكم الوطنية بسبب إثارة مسألة متعلقة باستحقاق أحد الخصوم في وقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . زوال سبب وقف الدعوى بإلغاء المحاكم الشرعية	١٩٠	١٣٨٤
١/٢٩٢	عدم تعلق الدفع باعتبار المستأنف تاركا استئنافه بالنظام العام . وجوب التمسك به قبل التكلم في الموضوع . عدم سقوطه بمجرد تأجيل الدعوى دون التكلم في الموضوع	٢٥٦	١٧٧٦
٢٩٤	بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوى واستمرار والدته الوصية عليه في تمثيله دون تنبيه المحكمة . اعتبار حضورها عنه متجرا لآثاره القانونية على أساس من النيابة الإتفاقية .. صحة إختصاصها - كمثله له - في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في الدعوى	٢٣٨	١٦٨٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٢٩٧	بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى ومن قام مقام من فقد أهليته أو زالت صفتة وليس لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان...	٦٠	٤٣٤
		٦١	٤٤٣
٣٠١	اتصال سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح بمصلحة الخصم. جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا	٩١	٦٥٦
٣٠١	إنقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المدعى عليهم . عدم قيام المدعى بموالاته السير في الدعوى خلال سنة . سقوط الخصومة...	٢٠٣	١٤٥٢
٣٠١	شرط الحكم بسقوط الخصومة أن يكون عدم السير في الدعوى مدة السنة راجعا إلى فعل المدعى أو إمتناعه . عدم جواز الحكم بسقوط الخصومة لتراخي قلم الكتاب عن تعجيلها بعد إنقضاء مدة الوقف مع إلترامه — وحده — قانونا بذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى هذا الإلتزام	٢٠٩	١٥٠٢
٣٠٢	إنقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى . عدم بدء سريان السنة المحددة لسقوط الخصومة في حق ورثته إلا من تاريخ إعلانهم من المدعى عليه بوجود الخصومة . التمسك بعدم إعلان الورثة من حقهم دون سواهم	٢٠٣	١٤٥٢
٣٠٣	وجوب اتخاذ الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة في ذات الخصومة الأصلية قصدا إلى استئناف السير فيها	٤٥	٣٢٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٠٤	مريان القاعدة المقررة في المادة ٣٠٤ مرافعات في حالة		
٣٠٨	ترك الخصومة	١١٣	٨٣٤
١/٣١٣	نطاق عدم صلاحية القاضي بسبب المصاهرة . الدرجة		
	الرابعة	٢٨٣	١٩٥٥
٣/٣١٣	الوكالة عن الخصوم كسبب لعدم صلاحية القاضي لنظر		
	الدعوى هي تلك الوكالة القائمة وقت نظرها	٢٢٣	١٥٩٢
٥/٣١٣	الحكم في المسائل المستعجلة لا يعتبر سببا لعدم الصلاحية		
	عند نظر الموضوع	٢٧٥	١٩٠٠
٣١٥	وسيلة تنحية القاضي بسبب رابطة المودة طلب رده . تنحي		
	القاضي بسبب الحرج متروك لتقديره	٢٨٣	١٩٥٥
٣٣٨	تضمنين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه		
٣٤٩	القانون . كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور		
	الحكم بعد المداولة . الأصل في الإجراءات أنها روعيت		
	وعلى من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل	٩٧	٧٠٨
٣٤٤	جواز تأجيل إصدار الحكم إلى جلسة تحددها المحكمة . لها		
	بعد ذلك تأجيل إصدار الحكم مرتين	١٥٢	١١٢١
٣٤٩	بيان الحكم في صدره الهيئة التي أصدرته وفي خاتمتها الهيئة		
	التي حضرت تلاوته . كفايته . لا بطلان	١٧	١٢٣
٣٤٩	إيراد مضمون المستندات المقدمة من الخصوم التي اعتمد		
	عليها الحكم دون ذكر نصوصها . كفايته	٣٥	٢٦١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٤٩	وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يرتب البطلان إلا إذا ترتب عليه التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشرا للخصومة عن المحجور عليه ليس خطأ جسيما يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم ولا يرتب البطلان ...	٥٨	٤١٢
٣٤٩	اعتبار بيان مراحل الدعوى بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها . مدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى . عدم إعتبار ذلك بيانا جوهريا يتعمد ذكره في الحكم	١٠٢	٧٥٧
٣٤٩	الترتيب الوارد بشأن بيانات الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . جواز ورود الأدلة الواقعية والحجج القانونية في ثنايا أسباب الحكم ...	١٠٧	٧٩٧
٣٤٩	جواز ورود بعض المقضى به في أسباب الحكم دون المنطوق	١٢٩	٩٣٨
٣٤٩	إغفال الحكم الابتدائي اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . عدم تنبيه محكمة الاستئناف إلى هذا الإغفال . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان	١٠٧ ع	٩٧٧
٣٤٩	تمسك الخصم باعتبار ورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . إغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب إطراحها لياه . قصور	١٤٠	١٠٣٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٣٤٩	نفي علاقة السببية بين الضرر والخطأ . مجرد القول بوجود أسباب أخرى من شأنها أن تسبب الضرر لا يكفي . وجوب توافر أحد هذه الأسباب الأخرى وثبوت أنه السبب المنتج في إحداث الضرر . عدم تحقق الحكم من ذلك . قصور	١٦٥	١٢٠١
٣٤٩	عدم وجوب إيراد أسباب مستقلة لرفض دعوى الضمان متى كانت أسباب الحكم في الدعوى الأصلية تستلزم رفضها	٢١٩	١٥٦٤
٣٤٩	احتواء أسباب الحكم المكمل للنطوق على ما يوضح حقيقة ما قضى به . لا غموض	٢٢١	١٥٨٢
٣٤٩	التمسك بصورية البيع صورية نسبية بقصد إخفاء رهن . دفاع جوهري . إغفاله . اقتصار الحكم على نفي الصورية المطلقة وشروط الدعوى البوлевية . قصور ...	٢٥٥	١٧٧٠
٣٤٩	النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم . لا بطلان	٢٥٦	١٧٧٦
٣٤٩	إقامة الحكم قضاء على دليلين مجتمعين . عدم تبيان أثر كل دليل على حده في تكوين عقيدة المحكمة . تعييب أحد الدليلين يوجب نقض الحكم	٢٦٥	١٨٤١
٣٤٩	خلو الحكم من "بيان" رأى النيابة لا يبطله	٢٧٥	١٩٠٠
٣٤٩	عدم بيان الحكم نوع مرض موت البائع وقت البيع وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف . قصور	٢٨٢	١٩٥١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٤٩	إقامة الحكم على أدلة متماسكة . بطلان الحكم عند انقضاء أحداهما	٢٩٠	١٩٩١
٣٤٩	بيان اسم عضو النيابة والرأى الذى أبداه فى الحكم . كفايته	٢٩١	١٩٩٦
٣٤٩	قيام الحكم على أسباب مسوفة للتفسير الذى أخذ به . عدم التزام المحكمة بالرد استقلالا على جميع ما ساقه الخصوم من حجج مناقضة	٢٩١	١٩٩٦
٣٦٤	إجراءات تصحيح الأخطاء المادية فى الحكم . صدوره بقرار من المحكمة وتحريره على نسخة الحكم الأصلية . التوقيع عليه من رئيس الجلسة وكاتب المحكمة	٢٣٠	١٦٢٩
٣٦٦	اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم دون غيرها بتفسيره	٢٣٠	١٦٢٩
٣٦٨	مناط طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات الموضوعية إغفال الفصل عن سهو أو غلط إغفالا كليا يجعله باقيا معلقا أمامها . قضاء الحكم صراحة أو ضمنا برفض هذه الطلبات . وسيلة تصحيحه الطعن فى الحكم بالطريق المقرر فى القانون	٢٤٦	١٧٢١
—	إجراءات الطعن فى الأحكام لا يراعى فى اتباعها نوع المسألة التى صدر فيها الحكم ولكن نوع الحكم ذاته ومن أية جهة صدر	١١٩	٨٧٧
٣٧٧	إستنباط القبول المانع من الطعن من كل فعل أو عمل قانونى ينافى الرغبة فى رفع الطعن	١٣٩	١٠٣١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٧٧	شرط القبول المانع من الطعن أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه . تنفيذ الحكم الإتهائي لا يدل على الرضاه به وكذلك نزول الطاعن عن طلب وقف التنفيذ	٢٠٧	١٤٩٠
٣٧٨	مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم صادراً قبل الفصل في الموضوع	٥٣ ع . ١٠ و	١٨ ٧٧
٣٧٨ ، ٣٨١	الحكم بأهمية الشفيع لثمار المبيع وبندب خبير لتقدير مقابل الريع ، في شطره الأول ، حكم قطعي بحسم النزاع في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالنقض استقلالاً في الميعاد المحدد وإلا سقط الحق في الطعن	٥٣ ع . ١٤	١٨
٣٧٨	الحكم باعتبار الشيك المطالب بقيمته سنداً غير حال الأداء لا يجوز اقتضاؤه بطريق إستصدار أمر أداء ، قضاء في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه استقلالاً	١١	٨٦
٣٧٨	الحكم برفض الدفع بسقوط الخصومة الذي لم يبنه الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع	٧٤	٥٤٢
٣٧٨	الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص غير منه للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه على استقلال	١٦١	١١٧٣
٣٧٨	احتواء الحكم بنذب خبير في أسبابه على القضاء بصفة قطعية في شق من الخصومة هو أساس المسؤولية في الدعوى . عدم جواز إعادة النظر في هذا القضاء . جواز الطعن فيه استقلالاً	١٦٧	١١٢٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٧٨	الحكم برفض الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة من وقت انتهاء العقد . لا تنتهي به الخصومة .	١٧٧	١٢٩٦
٣٧٨	الحكم الصادر بنذب خير . إحتواؤه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق على حسم للنزاع حول تكييف العقد موضوع الدعوى لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه .	١٨٢	١٣٢٣
٣٧٨	الحكم بنذب خير لتحقيق عناصر التعويض والذي لا يفيد بذاته استنفاد مناقشة ركن الخطأ أو رفض طلب التنفيذ العيني . عدم جواز الطعن فيه ...	١٨٢	١٣٢٣
٣٧٨	الحكم برفض الدعوى بسقوط الخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا ...	٢٤٤	١٧١٥
٣٧٩	عدم سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ تسليم الصورة للنيابة في حالة إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم ...	١٠	٧٧
٣٧٩	ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية . بدؤه من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن . احتساب ميعاد الاستئناف على هذا الأساس . سريانه بالنسبة لطرفي الحكم الغيابي ...	٦٣	٤٥٥
٣٧٩	سريان مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . خضوعها للقاعدة المقررة		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	بالمادة ٣٧٩ قبل التعديل وهي بدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ولو لم يكن الحكم قد أعلن حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . نص المادة ٧ انتقالي . انطباقه على الأحكام التي عدل المشرع بداية ميعاد الطعن فيها فحسب	٢٣٧	١٦٧٣
٣٨٤	جواز الطعن ممن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في التزام بالتضامن . وجوب حصول الطعن بالنقض بتقرير بقلم الكتاب ...	٤٦	٣٢٩
٣٨٤	شرط إفادة المحكوم عليه — الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم — من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد ، أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين	٧٢	٥١٥
٣٨٤	للخصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع من غيره من المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . القعود عن استعمال هذه الرخصة لا أثر له في شكل الطعن	١٥٥	١١٤٦
٣٩٤	عدم جواز الطعن ممن لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه وبصفته التي كان متصفا بها . صدور الحكم المتأنف قبل الطعن بصفته ناشئا عن شركة دون أن يثبت بصفته الشخصية . استثناءه الحكم بصفته الشخصية		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذى صفة. رفع الاستئناف من الخصم بالصفة التي كان متصفا بها أمام محكمة الدرجة الأولى لا يحول بينه وبين إنكاره هذه الصفة عند نظر الموضوع	١٩٥	٥٤٠٩
٤٣٩٨	العبرة في تقدير نصاب الاستئناف هي بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة . طلب تقديم حساب عن ربع. طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية. طلب المدعى الحكم. بعد فحص الحساب - بنتيجته حسبا أظهره الخبير المتدب في الدعوى. اعتباره طلبا عارضا مكلا للطلب الأصلي الخاص بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته	١٩٦	٥٤١٦
٤٠٤	عدم إنصراف قاعدة أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة، إلى الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها	ع. ٥٣	٥٨
٤٠٥	وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة		
٤٦٢	في أمر الأداء بطريق التكليف بالحضور	١١	٨٦
١١٨			
٤٠٥	المناط في تحديد الخصم في الدعوى هو توجيه الطلبات منه أو إليه . لا يكفي مجرد المثل أمام المحكمة . الخصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة أول درجة	١٦٨	٥٢٢٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاءة	رقم الصفحة
٤٠٥	إقتصار صحيفة الاستئناف المطروح على المحكمة على قضاء الحكم المستأنف في الشق المستعجل . رفع الاستئناف عن القضاء في الموضوع بعريضة ويقائه في التحضير دون عرضه على المحكمة . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان هذا الاستئناف دون طرحه أمامها باطل . الطلب الوارد في مذكرة المستأنف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الطلب الموضوعي لا يعتبر رفعا لاستئناف عن قضاء الحكم المستأنف في الموضوع ١٧٢	١٢٦١	
٤٠٥ ٢٥	البطلان المترتب على عدم إعلان ورثة المستأنف عليه المتوفى بالاستئناف وإختصاصه هو فيه دونهم مقرر لمصلحة الورثة وليس لغيرهم التمسك به ١٨٧	١٣٥٠	
—	بطلان الاستئناف بالنسبة لمن كان مختصا ليصدر الحكم في مواجهته دون توجيه طلبات إليه بالذات ، لا يتعداه إلى باقي الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ... ٦٧	٤٨٦	
٤٠٥	دعوى الاستحقاق الفرعية . وجوب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور وإلا وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف ٢١٨	١٥٥٨	
٤٠٦	مواعيد إيداع المذكرات والمستندات في قلم الكتاب في فترة تحضير الاستئناف مواعيد تنظيمية . للمحكمة قبول المذكرات والمستندات في جلسة المرافعة أو تأجيل الدعوى لتقديمها والرد عليها ١٧٥	١٢٧٩	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٠٦	وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع من رفع الاستئناف عليهم خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته وإلا كان باطلا . لا يعفى من هذا الإجراء ما نصبت عليه المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . هذا النص ينصب على مواعيد الطعن فلا يمتد إلى الحالة التي يرفع عنها الاستئناف بعريضة — على جميع المحكوم لهم في الميعاد — عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد والموضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الإستمئناف المرفوع بعريضة بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم ...	١٩٤	١٤٠٥
٤٠٨	تقدير مضمون ما جاء بتقرير التلخيص . خضوعه لإشراف القضاء لا لأقلام الكتاب	١٤٤	١٠٦٤
٤٠٩	في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في نظم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب محام ، ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لصحة قضاء الحكم أو عدم صحته قبل الفصل في شكل الإستمئناف	٧٥	٥٥١
٤٠٩	إلغاء الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى . عدم جواز إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع	١٧٧	١٢٩٦
٤٠٩	إستمئناف الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . أثره . نقل النزاع دفعا وموضوعا إلى محكمة الاستئناف ...	١٧٧	١٢٩٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٠٩	الحكم برفض دعوى على أساس أن عقد البيع موضوعها مزور. استئنائه ينقل النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف. لها أن تتناول النزاع من كل وجوهه سواء ما تعلق بالوقائع أو بتطبيق القانون غير متقيدة في ذلك برأى محكمة أول درجة	١٨١	١٣١٤
٤١٠	على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي تكون تلك المحكمة قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد قضت فيها لغير مصلحته دون حاجة لرفع استئناف فرعى من جانبه مادام الحكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه	١٣٠	٩٤٨
٤١١	إعتبار طلب الفوائد على متجمد الفوائد أمام محكمة الاستئناف بعد طلبها على أصل الدين فقط أمام محكمة أول درجة طلبا جديدا . عدم قبوله . تعلق ذلك بالنظام العام	١٤١	١٠٤٠
٢/٤١١	شرط تطبيق المادة ٢/٤١١ أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة	١١٤	١٠٤٠
٤١٦	ضم استئنافين لا يفقد كلا منهما استقلاله	٣٠٣	١٤٥٢
٤١٦	وجوب احتواء الحكم بإلغاء حكم مستأنف على أسباب الإلغاء . كفاية ذكر الأسباب التي دعت إلى التعديل في حالة تعديل الحكم . اعتبار الجزء الذي لم يشمل		
٢/٣٩٤			

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	التعديل كأنه محكوم بتأييده . بقاء أسباب الحكم المستأنف قائمة بالنسبة لهذا الجزء	٢١٩	١٥٦٤
٤١٧	الغش كسبب للإلتماس ، هو الذى يقع ممن حكم لصالحه فى الدعوى بناء عليه بشرط ألا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع	٦٥	٤٦٧
٤١٧	الغش الذى يبنى عليه التماس إعادة النظر هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى . عدم جواز إلتماس إعادة النظر فيما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها	٢٥٣	١٧٥٨
٤٤٤	نقض الحكم الاستثنائى يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاستئناف . سريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالحه الخصومة بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة	٧٤	٥٤٢
٤٤٤	حكم النقض حضورى بالنسبة للطاعن . علمه بصدوره يعتبر متحققا لا ينتفى بوفاة المحامى الذى كان يباشر الطعن	٧٤	٥٤٢
٤٥٧	أثر إلغاء أو إبطال سند التنفيذ . سقوط ما تم من إجراءاته . جواز طلب إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية رغم فوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع . مراعاة عدم المساس بحقوق الغير التى تعلقت بإجراءات التنفيذ	٢٧١	١٨٨٠

قبل الغائها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٠١
٤٤٨ قبل الغائها بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤٥٩	جواز التنفيذ الجبري بدليل غير مستمد من العقد الرسمي ذاته هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . عدم جواز الإعتداد على دليل خارجي آخر لا يصلح بذاته سنداً للتنفيذ	٢٨	٢١٤
٤٦٠	البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام	١٢٧	٩٢٩
٤٧٩	عدم قبول الإشكال من المحكوم عليه إذا كان سببه لاحقاً لصدور الحكم المستشكل في تنفيذه . اعتبار السبب القائم قبل صدور الحكم قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى التي صدر فيها الحكم سواء دفع به في تلك الدعوى أم لم يدفع	٢٣٧	١٦٧٣
٤٨٢	اندراج دعوى الاستحقاق الفرعية في عموم حكم المادة ٤٨٢ ووجوب الحكم فيها على وجه السرعة	٢١٨	١٥٥٨
٥٤٧	لا يشترط في حجز مالهدين لدى الغير أن يسبقه إعلان المدين بسند الدين . سكوت المدين عن التمسك ببطلان إعلانه بالسند لحصوله في الحل المختار لا يفيد في تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقاري لنزوله عن البطلان أو رضائه بإعلانه بسنداً للتنفيذ في الحل المختار	١٢٧	٩٢٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	إقرار ناظر الوقف بالمجزز المتوقع تحت يد الناظرة السابقة على ربيع بعض المستحقين وبمسئوليته بعد انتقال النظر إليه عن سداد الدين للمجازين . لازم ذلك إعتبار المجزز قائما تحت يد الناظر بإعتباره خلفا للناظر السابق ...	١٤٣	١٠٥٦
٦١٠	آثار الحكم بإلغاء قائمة شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به . بطلان تنبيه نزع الملكية وانعدام أثره في قطع التقادم	٢٤٢	١٧٠٥
٦٢٦	الحائز في التنفيذ العقاري هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقا عليه بموجب سند مسجل سابق على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين . عدم كفاية الاستناد إلى عقود غير مسجلة ...	٢٨٩	١٩٨٥
٦٣٢	إيداع قائمة شروط البيع . عدم جواز الاحتجاج على الدائنين المذكورين في المادة ٦٣٢ بإجراءات التنفيذ في حالة عدم إخبارهم بالإيداع	٢٨٩	١٩٨٥
٧٠٥	ناهية دعوى الإستحقاق الفرعية . رفعها من الغير أثناء إجراءات التنفيذ بطلب إستحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مع طلب بطلان الإجراءات . عدم اشتراط وقف إجراءات البيع	٢١٨	١٥٥٨
٨١١	الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي ينطوي على تصرف قانوني . وجوب استناده إلى توكيل خاص ...	٢٤٠	١٦٨٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعد	رقم الصفحة
٨١٨	عدم تعلق اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع بالنظام العام . جواز النزول عن التمسك به صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه لو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع	١٦٨	١٢٢٢
٨٥١	نظام أوامر الأداء جوازي في ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جعله وجوبيا ...	٩٦	٧٠١
قانون المرافعات الملغى			
٨٤٤	سقوط الحكم الغيابي بعدم تنفيذه خلال ستة أشهر . التمسك بسقوطه في صورة دعوى أو دفع ولو لم يطعن فيه بالمعارضة . أثره . إلغاء الإجراءات التي اتخذت بمقتضاها	٢٧١	١٨٨٠
٣٨٤	وجوب إعلان سند التنفيذ إلى نفس الخصم أو في موطنه الاصلى . يستثنى من ذلك حالة الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به . جواز الإعلان في هذه الحالة في المحل المختار	١٢٧	٩٢٩

المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	قوانين ومراسيم مختلفة		
	إجارة الأماكن		
	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧		
٢	حق المالك — بالنسبة للأماكن المؤجرة التي ينطبق عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — في طلب إخلاء المكان المؤجر إذا حصل التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح منه ولو خلا عقد الإيجار من النص المانع منهما	٢٦٧	١٨٥٥
•	عدم الإعتداد بالإتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأعلى المقرر بمقتضى المادة الخامسة	١٥٤	١١٣٩
٦	أثر الحكم الذي يصدر من دوائر الإيجارات بتحديد القيمة الإيجارية، بطلان الإتفاق الخاص بالأجرة دون مساس بشروط العقد الأخرى	١٦٧	١٢١٦
١٥	محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم جواز الإستئناف	١٥٤	١١٣٩
١٥	إطراح الحكم شرط الإتفاق على أجرة تزيد عن الحد المقرر بمقتضى المادة الخامسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧		

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم الصفحة
	يعتبر قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . عدم قابليته للطعن عليه بالإستئناف	١٥٤	١١٣٩
٣٩٦ مرافعات	نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد إلغاء حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لأنه تشريع خاص تضمن قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . المقصود من النص هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية — في حالات معينة — أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الإتهائية فيما يتعلق بالإستئناف	١٥٤	١١٣٩
١٥	إحداث المستأجر مبان في العين المؤجرة . النزاع حول زيادة الأجرة مقابل هذه المباني إستنادا إلى الاتفاق بين الطرفين أو إلى أحكام الالتصاق . خضوعه لأحكام القانون المدني	١٨٩	١٣٧٣
١٥	العبارة بمعرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة أو غير ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . الحكم في المنازعة وفقا لأحكام القانون المدني . خضوع الطعن فيه للقواعد العامة	١٨٩	١٣٧٣

رقم المنادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض		
١	الخصومة في الطعن بطريق النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه	٢٣٢	١٦٤٦
٢	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبيلة على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ...	٥٧	٤٠٧
٢	عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا لمخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم . النعي بالقصور في التسبيب لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض	٧٦	٥٥٨
٢	النزاع حول اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى النفقة متعلق بالإختصاص النوعي لا بولاية المحكمة	١٢٠	٨٨٥
٢	الحكم بعدم اختصاص المحكمة أساسه إنكار سلطة المحكمة في الفصل في النزاع . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يتصل بشروط سماع الدعوى وأساسه إنكار حق الخصم في اللجوء إلى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه بحكم حائز حجية الأمر المقضي ولو كانت المحكمة مختصة بنظره . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ليس صادرا في مسألة اختصاص ولائي . عدم جواز الطعن فيه بالنقض	٢٨٠	١٩٣٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٣	جواز الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق صدوره في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الإنتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول . الحكم الصادر في دعوى منع التعرض للاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الموضوع في الدعويين ...	١٣٢	٩٦٢
٦٤٥	لمحكمة النقض من تلقاء نفسها إثارة عدم قبول الطعن بالنقض لفوات ميعاده لتعلقه بالنظام العام ...	١٠	٧٧
٧	شرط الطعن بالنقض التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعن ...	١١٠	٨١٩
٧	إيداع الصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه أو صورة مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائى عند الإحالة إليه لإجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن ...	١٣٧	١٠١٦
٧	التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام ، شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب . مثال ...	١٩٣	١٣٩٩
١١	إلقاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ عبء إعلان الطعن على عاتق قلم الكتاب . إغفال الميعاد المحدد لإعلان الطعن لا يترتب عليه البطلان لصيرورته ميعادا تنظيميا ...	٦١٦	١١٥
		٤٢	٣١٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١١	بطلان إعلان الطعن بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قبل العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، لا أثر سوى إعادة الإعلان صحيحا ولو بعد فوات الميعاد . صيرورة الميعاد تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان	٨٦	٨١٦
١١	ميعاد إعلان الطعن بالنقض ميعاد تنظيمي بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا بطلان على عدم مراعاته ...	١٨٧	١٣٥٠
١١	إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة المدنية . إعلان له للوصى على المطعون ضده بعد زوال صفته . أثره . إعادة إعلان له إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد المحدد بالمادة ١١ المعدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا بطلان في تجاوز هذا الميعاد	٢٠٤	١٤٦٢
٢٦	أثر نقض الحكم . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض فيحق للخصوم إبداء ما كان لهم الحق في إبدائه من الطلبات والدفع والدفاع ويكون للحكمة أن تقيم حكما على فهم جديد لواقع الدعوى وأسس قانونية أخرى بشرط عدم مخالفة قاعدة قانونية قررها الحكم الناقض	١٠٩ ١٢٩	٨١٣ ٩٣٨
٢٦	عدم اتخاذ الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع أساسا للحكم الصادر في الموضوع . ليس من شأن قبول أوجه الطعن الموجهة للحكم الأول وتقضيه أن يستتبع نقض الحكم الصادر في الموضوع	١٦٥	١٢٠١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢٦	إشهار إفلاس شركة لتوقفها عن الوفاء بدين محكوم به عليها . نقض حكم الدين يستتبع إعتبار حكم شهر الإفلاس ملغيا . وقوعه بحكم القانون بغير حاجة إلى حكم بذلك	١٧١	١٢٤٦
٢٦	قصر الطعن بالنقض على موضوع الحكم الاستثنائي دون شككه . نقض الحكم . أثره . امتناع إعادة النظر في شكل الاستئناف من محكمة الإحالة	١٨٢	١٣٢٣
٢٦	الطعن بالنقض في حكم قطعي وحكم بالإحالة إلى التحقيق . نقض الحكم القطعي والإحالة . أثره . إعتبار حكم التحقيق قائما . جواز الطعن فيه مع الحكم القطعي الذي يصدر من محكمة الإحالة	١٨٨	١٣٥٩
٢٨ ٣٠٨ مرافعات	الإقرار المقدم من الطاعن للمحكمة المتضمن تركه الخصومة في الطعن . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه التي يجوز إبداء ترك الخصومة ببيان صريح فيها . تقديم المطعون ضده الإقرار بعد قبوله منه للترك	١٨٧	١٣٥٠
٢٦	أثر نقض الحكم إلغاء الأحكام والأعمال المترتبة عليه ...	٢٨٨	١٩٧٩
—	انعقاد الخصومة أمام محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن ...	٤٦	٣٢٩
—	التوكيل في الطعن	٦٠	٤٣٤
—	لا محل للبحث في بطلان الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص إلا إذا كان الطعن فيه جائزا ومقبولا شكلا	٢٨٠	١٩٣٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	<p>المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء</p> <p>٧/٢٣ ٧٩</p> <p>تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاة من بين محامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة أمر جوازى بلجهة الإدارة في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .</p> <p>وجوب التزام الأقدمية — فيما بينهم — التى كانوا عليها فى الجهة التى كانوا يعملون فيها إذا صدر بتعيينهم قرار واحد</p>	٢١٠ ٢١١	١٥٠٩ ١٥١٤
	<p>القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية</p> <p>٥</p> <p>مناطق عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى دعاوى الحياة أن تكون الدعوى من دعاوى الحياة التى يختص القاضى الجزئى بنظرها والحكم فيها ابتدائيا .</p> <p>توقف الفصل فى جواز الطعن على تكييف الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . لمحكمة النقض فى سبيل الفصل فى هذه المسألة الأولية مراقبة محكمة الاستئناف فى تكييفها للدعوى</p>	٢٥٤	١٧٦٣
	<p>٨</p> <p>إنشاء نظام القاضى الفرد لم يترتب عليه — قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — إلغاء حكم</p>		

المادة رقم	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
	المادة ١١٦ مرافعات من وجوب إعداد قاضي التحضير عند إحالة الدعوى إلى المرافعة تقريراً يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم وتلاوة هذا التقرير قبل بدء المرافعة	٢٧٩	١٩٣٣
١٥	طلب إبطال مرسوم نزاع الملكية ذاته واستصدار مرسوم آخر جديد . طلب خارج عن ولاية المحاكم	٦٤	٤٥٩
١٥	تصرفات السلطة الإدارية في الأملاك العامة لإنتفاع الأفراد . الأصل فيها أن يكون بطريق الترخيص . الترخيص بطبيعته معين الأجل غير ملزم للسلطة المرخصة دائماً . لها من دواعي المصلحة العامة الحق في إلغاؤه والرجوع فيه قبل حلول أجله . أعمال إدارية يحكمها القانون العام . إزالة مصلحة السكك الحديدية الكشك المرخص به يتمحض أمراً إدارياً ليس للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه	١٨٦	١٣٤٦
١٥	التعرض المستند إلى أمر إداري لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنعه . الحكم في هذه الدعوى يترتب عليه حتماً تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم . وجوب الإلتجاء إلى القضاء الإداري	٢٥٤	١٧٦٣
١/٢١	المقصود بالأحكام الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية في بيان اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين ، الأحكام التي سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها	٥٠٨١	٥

المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٥٢/أ	شرط صلاحية تعيين المحامين في وظائف القضاة هو ممارستهم المحاماه فعلا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . قطع مدة استبعاد المحامي من الجدول لشرط التوالى ..	٥٢.ع	١١
٧٥	استقالة القاضي لا يترتب عليها سقوط حقه في المعاش أو المكافأة . تسوية أيهما على أساس آخر مرتب	١	٢٧
٩٠	جواز الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت قبل تعديل المادة ٩٠ بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذى لا يعمل به إلا من وقت صدوره	٥٢.ع	١١
	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية		
١٧	عدم توافر صورة التنازع السلبى الذى تختص بالفصل فيه محكمة تنازع الاختصاص بصدور حكم واحد من جهة القضاء العادى بعدم الاختصاص <u>أحوال شخصية ووقف</u>	٥ تنازع	٩٦٧
	(١) المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية		
٢٩	قرارات هيئة التصرفات . حجيتها . منع هيئة التصرفات من إعادته النظر فيما نظرت فيه هيئة تصرفات أخرى . سلطة المحكمة القضائية في إعادة النظر في التصرف بدعوى مبتدأة . إبطاله إذا لم تكن فيه مصلحة	١٨٠	١٣٠٩
٢٦٢ قبل إقائنها بالقانون ١٩٥٥ لسنة			

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٩٨	عدم تعلق الدفع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض	٢٩١	١٩٩٦
١٢٢ قبل القانون ٥٥/٤٦٢	القرائن . شهادتها . منها ما هو أقوى من البينة والإقرار...	٩٢	٦٦٦
١٣٧	المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضي عن سماعها وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى	٩١	٦٥٦
٢٧٠ قبل القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥	التصرف في الأوقاف بالإستبدال أو غيره . قضاء فعلى ...	١٨٠	١٣٠٩
٢٨٠	عدم صدور أحكام المحاكم الشرعية باسم ولي الأمر . النص في الإعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣ على صدور الأحكام باسم الأمة لا يسرى على أحكام المحاكم الشرعية	٧٢	٥١٥
٢٨٠	الشرعية الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية . صدور الأحكام طبقا لما هو مدون بلاحة ترتيب المحاكم الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة أو لما ورد بالقوانين الخاصة . عدم النص في تلك القوانين على قواعد خاصة . وجوب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة...	١٠٥	٧٨٢
٢٨٠	الشرعية الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة والملة	١٢١	٨٨٩
		١٠٦	٧٩٢
		١٢١	٨٨٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
٣٠٧	استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كُتبت من اختصاص المحاكم الشرعية . اعتباره مرفوعاً بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد	٢٠٦	١٤٨٠
٣٦١	إشهاد الوفاة والوراثة . حجة ما لم يصدر حكم على خلافه	١٤٧	١٠٨٣
٣٧٥	الدعوى التي يمنع من سماعها لمضى ٣٣ سنة هي الدعوى المتعلقة بعين الوقف . لا يدخل في نطاقها دعوى الاستحقاق فيه	٢٠٦	١٤٨٠
٣٧٥	دعوى الوقف . المنع من سماعها بعد مضي ٣٣ سنة مع التمكن معناه أن يكون المدعى مالكا للدعوى . الاختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعتبر جهلا بالحق ولا يعد ذكراً مانعاً من رفع الدعوى	٩١	٦٥٦
٣	تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو تنظيم داخلي للمحكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي . إثارة مسألة متعلقة بالوقف أمام الدائرة المدنية . وقف الدعوى حتى يفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية . مثال	١٩٠	١٣٨٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٤	اعتبار دوائر الأحوال الشخصية المشكلة بالمحاكم الوطنية من دوائر المحاكم وتابعة لها	٥٨١ ع	٥
٥	خضوع استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف — التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — للواد الخاصة به في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية	٧٢	٥١٥
٦	تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة	٩٣	٦٨٥
٦	تغيير الطائفة أو الملة عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة . لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة	١٠٦	٧٩٢
٧	تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير الدعوى . عدم تأثيره في وضع الخصومة والخصوم والقانون الواجب التطبيق ما لم يكن إلى الإسلام . العبرة بسير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها لا بمجرد قيام النزاع	١٢١	٨٨٩
٨	الاختصاص بدعوى الطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين	١٠٥	٨٧٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	(ج) القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية		
١	اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم سريان حكم المادة ١٠٦ مرافعات في شأنها	٩٢	٦٦٦
١	وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو الرجوع فيه أو إنهائه أو شخص المستحق في الوقف، وإلا كان الحكم باطلاً . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من هذا القبيل أو أن تكون قد رفعت بإعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف	١٥٥	٩١٤٦
٣٤٢	للنيابة العامة ما للتصوم من حق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية	١٠٢	٧٦٤
	(د) القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال		
٤٠	إجراء الوصي القسمة الرضائية بغير الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية . عدم الاحتجاج بالقسمة على القصر في هذه الحالة ولو كان الوصي قد تعهد بالحصول على هذا الإذن وقصر في ذلك	١٥٠	٩١٠٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٦٥	السفه تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . عدم انطواء التصرفات التي قوامها التراحم والتضامن الاجتماعي — وما يحض عليه التشريع الإسلامي — على خفة . عدم إفادتها السفه ...	٣١	٢٣٧
٦٥	السفه هو تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . ضوابطه . خفة تعترى الإنسان فتحمله على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع ...	١٦٢	١١٧٩
٦٥	الرهينة نظام معترف به من الحكومة . لا أثر له على أهلية وجوب الراهب . إعتبار كل ما يقتليه الراهب بعد إنخراطه في سلك الرهينة ملكا للبيعة أخذا بالعرف الكنسي . لا مخالفة في ذلك لأحكام القانون أو مبادئ النظام العام	١٧٦	١٢٩١
<p>(هـ) المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢</p> <p>بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس</p>			
٥/٣	ولاية الأب . شمولها النفس والمال . تقييدها بالنظر والمصلحة . عدم الانفاق على أولاده . عدم العناية بهم . سوء معاملتهم . سوء القدوة وسوء التوجيه . سبب جواز سلب ولايته أو الحد منها أو وقفها	٢٠٠	١٤٣٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	(و) القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في الميراث		
٦	الردة من موانع الإرث . المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد مثله	٢٣	١٧٤
—	مناط إنكار الوراثة صدوره من وارث	١٤٧	١٠٨٣
٤	بيت المال لا يعتبر وارثا . أيلولة التركات إليه بإعتبارها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك . إغفال حجية الاعلام الشرعي في مواجهة بيت المال مخالف للقانون	١٤٧	١٠٨٣
—	إشهاد الوفاة والوراثة . حجة ما لم يصدر حكم على خلافه ...	١٤٧	١٠٨٣
	(ز) القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف		
١٠	دلالة إنشاء الوقف على جعله حصصا وأوقافا متعددة . مثال	٣٠	٢٢٨
٣٢	مراد الشارع من المادة ٣٢ قيام الفرع مقام أصله وهو لا يرد إلا على الاستحقاق الأصلي والآيل الذي تناوله المستحق بالفعل	٣٠	٩٧٠
٣٢	لا شأن لها بتعيين النقيم . وجوب أعمال شرط الواقف إن وجد مخالفا	٣٠	٩٧٠

المادة رقم	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٢	الوقف على الذرية مرتب الطبقات . حجب الأصل فرعه دون فرع غيره . أثر وفاة الأصل . انتقال ما استحققه أو كان يستحقه لو بقي حيا إلى فرعه	٢٩١	١٩٩٦
٣٣	عودة حصبة العقيم إلى أصل غلة الوقف كلها فيما عدا حصبة الخيرات وناظر الوقف وقسمتها قسمته . مثال ...	٣٠	٢٣٨
٣٣	عودة نصيب العقيم لمن يكون في طبقته أو أقرب الطبقات إليه . المراد بالطبقة	٧٢	٥١٥
٣٣	قصر استحقاق ولد من مات بعد الدخول في الوقف على نصيب والده من أبيه ولا يتعداه إلى نصيب من مات من إخوة والده من غير ولد . انتقال هذا النصيب للإخوة الأحياء	ع. ٨٦ ع. ٨٨	٩٧٠ ٩٨٥
٣٣	دلالة إنشاء الوقف على أن من مات عقيا من العتقاء المعينين بأسمائهم في الإشهاد ينتقل نصيبه للأحياء منهم يرتب عدم استحقاق من مات قبل العقيم في نصيبه ...	ع. ٨٧	٩٧٧
٣٦	عدم انطباق حكم المادة ٣٦ على الوقف الذي جعل ريعه جميعه — فيما عدا ما يلزم لشئونه — وظائف ومرتببات جارية على المذكورين فيه وقصدهم به	١٤٢٢	١٦٣
٥٨	تطبيق المادة ٣٢ على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به . مناطه . عدم وجود نص مخالف في كتاب الوقف . المقصود بالنص المخالف	٢٩١	١٩٩٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة
٦٠	نفاذ الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف بالنسبة لطرفيها	٥٧ ع	٩٧٧
—	حكم زيادة الغلّة عن الوظائف والمرتبات المشروطة . إعطاء كل مستحق ما سمي له وقسمة ما بقي بينهم على عدد الرؤوس	٢٢	١٦٣
—	دلالة إنشاء الوقف على أنه أوقاف متعددة . وقف مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً	٧٢	٥١٥
—	الفورية ليست شرطاً في طلب الاستحقاق . بقاء المستحق على حقه في المطالبة . عدم مضي المدة المانعة من سماع الدعوى مع التمكن وعدم العذر	٧٢	٥١٥
—	احتمال صيغة الإشهاد معنى الوقف . المنع منه . عرف الواقفين وعمل المحاكم الشرعية وكون الأراضى محل الإشهاد نجاجية لا يجوز وقفها إلا بإذن من ولى الأمر	٨٣	٥٩٨
—	إشهاد . الحكم بأنه إشهاد وقف لا يعتبر من الأحكام المقررة للحالة القانونية فلا يسرى على الكافة . حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة . وحدة الموضوع . لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختلاف الخصوم	٨٣	٥٩٨
—	عدم اشتراط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف . لا تمنع سماع الدعوى به إلا لم يكن مكتوباً . جواز إثبات الوقف بكافة الأدلة الشرعية حتى صدور لأثمة المحاكم الشرعية التي منعت سماع دعوى الوقف عند		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	الانكار ما لم يوجد إشهاد ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله مع قيد الوقف بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية	١١٧	٨٦٢
—	عدم قيام ذو الدرجة الجعلية الذى أقامه الواقف مقام أبيه المتوفى قبل الاستحقاق مقامه لا فى وصف الأخوة حقيقة ولا فى وصف الدرجة أو الطبقة	٥٨ ع	٩٨٥
—	متى كان الوقف مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا فإن لازم هذا الإنشاء أن يكون استحقاق الفرع بعد أصله استحقاقا أصليا لا ينتزع منه ولا وجه معه لتقضى القسمة	١٩٨	١٤٢٩
—	متى كان إنشاء الوقف يدل على أنه وقف مركب — خيرى وأهلى — جعله الواقف من بعده حصصا إذا انقطع المصرف فى حصص منها لا إلى هودة تكون وقفا منضمها إلى باقى الحصص وتعود إلى أهل الوقف جميعه ، فإنه بانقطاع المصرف فى حصص الذرية ترد إلى الوقف جميعه ويجرى تقسيمها وتوزيع ريعها على باقى الحصص بما فيها حصص الخيرات وبسبب ما ينقص كل منها	٢٠٥	١٤٧١
—	امتناع ناظر الوقف من أداء الريع للمستحقين يحوله من أمين إلى غاصب . ضمانه هذا الريع سواء هلك أو استهلك . جواز إخصامه بصفته الشخصية	٢٣٥	١٦٦٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	إقرار الناظر بالاستحقاق للغير . عدم الاعتداد به لا بالنسبة للقرولا بالنسبة للمتفع متى كان مخالفا لشرط الواقف	٢٣٥	١٦٦٣
—	المنازعة في الاستحقاق في الوقف . مسئولية ناظر الوقف أو غيره من المستحقين — عن ريع الحصة المتنازع عليها لا تكون إلا من وقت أن يصبح مسمى النية . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه بالاستحقاق	٢٦٣	١٨١٨
—	إنشاء الوقف . شرط الواقف . تفسيره . مثال	٢٧٥	١٩٠٠
—	شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق . نطاقه . أثره	٢٧٥	١٩٠٠
—	أثر أيلولة الاستحقاق في الوقف إلى المستحق عن الواقف . قصر حجية الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق أو في تفسير شرط الواقف على كل من كان طرفا في الدعوى ..		
—	تضمين كتاب الوقف وقفين . استقلال كل منهما عن الآخر بأعيانه والمستحقين فيه	٢٩١	١٩٩٦
—	الاستحقاق الثابت بيقين لا يرتفع بظن أو شك أو احتمال ولكن بيقين مثله . مثال	٢٩١	١٩٩٦
—	شرط ثبوت المسجدية للكان — على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة — خلوصه لله تعالى وانقطاع حق العبد عنه . وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته . عدم خروجه من ملك صاحبه وتلو جعل بابيه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه	٢٩١	١٩٩٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	<p>(ح) المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات</p> <p>وقوف وكالة ناظر الوقف عن المستحقين فيه عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية بأعيان الوقف . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . صدور حكم بالاستحقاق في الوقف ضد الناظر والحارس القانوني . مساسه باستحقاق مستحقين غير مختصين بأشخاصهم . لا يعتبر حجة عليهم . جواز توجيه الدعوى بالاستحقاق في الوقف إلى الناظر بصفته مستحقا هو الآخر . قبول الدعوى رغم عدم اختصاص باقي المستحقين</p>	٢٦٣ ٢٩١	١٨١٨ ١٩٩٦
٢	<p>(ط) القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ في الوصية</p> <p>الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ . مسوغ سماع الدعوى بالوصية وجوب تضمينه ما ينبىء عن صحتها</p>	١١٩	٨٧٧
لسنة ١٩٤٧ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠	<p>(ي) القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن المحاكم الحسبية</p> <p>تقديم دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصي أو القيم بخمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية أو القوامة . انطباق هذا التقديم على ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد إنتائها ومنها دعاوى الحساب إذا لم يكن الوصي أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية</p>	١١٦	٨٥٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	إستيلاء		
	المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥		
٤٧ و ٤٤	التعويض المستحق عن الإستيلاء . إنفراد بلان التقدير		
٤٨ و	بتقديره ابتداء . تحويل المحاكم العادية الاختصاص		
	بنظر الطعون في تلك القرارات . استثناء من قاعدة		
	اختصاص مجلس الدولة . عدم اختصاص المحاكم بنظر		
	الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء .		
	اختصاص متعلق بالنظام العام	١٦	١١٥
	إصلاح زراعي		
	المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢		
٤	تصرف المالك إلى أولاده رخصة . عدم خضوعه لرسم		
	الأيلولة على التركات	٥٢	٣٧٢
٤ و ٤ مكررا	حق كبار الملاك في التصرف فيما لم يستول عليه من أطيانهم		
	الزائدة عن القدر المسموح بتملكه بشروط محددة .		
	وجوب مراعاة هذه الشروط في كل تصرف لاحق .		
	رقابة القضاء على هذه التصرفات . عدم صحة التصرف		
	إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية الناظر في دائرتها		
	العقار	٢٢٦	١٦١٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	المناطق — عند الاستيلاء — في عدم الإحتداد بما لم يشهر من تصرفات المالك لغير فروعه وزوجه وأزواج فروعه هو عدم ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢	٢٧	٢٠٥
—	عدم الإحتداد بتصرفات المالك إلى فروعه وأزواج فروعه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤١ وردها إلى ملكية المورث	٥٢	٣٧٢
<h2>أطيان الدولة</h2>			
<h3>ذكرتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢</h3>			
١٩٦٨ من منشور وزارة المالية	عدم تمام بيع الأملاك الخاصة بالدولة بين مصلحة الأملاك وطالب الشراء إلا بالتصديق عليه من وزارة المالية	٦٢	٤٥٠
<h2>الأموال العامة وأملاك الدولة</h2>			
—	وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للخدمة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للخدمة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك 'المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائها القانونية'	١٢٤	٩٦٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢١	لائحة شروط وقيود بيع أملاك الحكومة الحرة ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠		
٢١	الأصل في بيع أملاك الحكومة الخاصة أن يكون بالمزاد العلني أو بواسطة مظاريف مخطومة. إباحة البيع بالممارسة في حالات استثنائية. حظر البيع بالممارسة للموظفين بالذات أو بالواسطة إلا في الحالات الواردة بالمادة الثانية من لائحة بيع أملاك الحكومة. انسحاب هذا الحظر على الاستثناءات المباح فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/١/٣١. نطاق الاستثناء الوارد بهذا القرار الخاص بالأراضي التي تباع لمستأجريها من صغار الزراع. البيع لمن كانت حرقته الأصلية الزراعة. عدم امتداده للموظفين الذين يزاولون الزراعة. أثر مخالفة ذلك. إبطال العقد	٢٢٠	١٩٧٣
١٨	أثر إلغاء قرار اعتماد البيع الصادر من مصلحة الأملاك بحكم من محكمة القضاء الإداري. اعتبار العقد لم ينقذ أصلاً	٢٥٧	١٧٨١
	بورصات الأوراق المالية مرسوم ١٩٣٣/٣/٣١ المعدل بمرسوم ١٩٤٧/٧/١٧		
٥٩ ٧٣ واللائحة الداخلية	نطاق حظر التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة أحد السماسرة. كون الأوراق موضوع التعامل مقيدة بالبورصة إنما يجزئ الأسعار الرسمية أو بالسوق المعد للأوراق التي يجري التعامل عليها خارج ذلك الجدول. عدم سريان هذا الحظر على الأوراق التي لم تقيد أصلاً بالبورصة	٢٥٠	١٧٤٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	جمارك		
	القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥		
١٥١٤	اعتبار التغير والتبديل والنقص والفقد في بضائع الترانسيت المودعة بالمخازن الجمركية . تهريباً . اختصاص جهة القضاء العادى بالفصل في منازعات الرسوم والتعويضات المستحقة عنه	٢٥٢	١٧٥٠
	التهريب هو مناط الجزاءات الواردة في لائحة الجمارك ..	٢٥٢	١٧٥٠
	جزز إدارى		
	القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥		
٢٧	وقف إجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضى في إجراءات الجزز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ، مالم يقيم المتنازع بايداع قيمة المطالبات المحجوز من أجلها المصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف الإجراءات إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولولم يحصل بايداع	٢٩٧	٢٠٥٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
	حراسة إدارية		
	القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ		
	القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة والأوامر الصادرة تنفيذا لها		
—	وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة لا ينقص من أهلية الخاضع للحراسة وإنما يغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها .	٢٨	١/٢١٤
—	أثر رفع الحراسة هودة حق التقاضي إلى من كان خاضعا لها حتى ولو آلت ملكية أمواله إلى الدولة	٢٨	١/٢١٤
—	صفة المحامي في تمثيله لبنك أمام القضاء الإداري بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك لمخالفته لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ أو عدم صفته في ذلك يتوقف على نتيجة الفصل في المنازعة التي يثيرها في شأن عدم إنطباق الأمر المذكور . ثبوت صحة المنازعة . قبول الدعوى من المحامي لعدم تصور إمكان رفعها من الحارس في هذه الحالة . ثبوت الصفة للمحامي في رفع دعوى الإلغاء يستتبع جواز تعاقد مع البنك على الأتعاب	١٢٦	٩١٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التي ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة إذ تهدف إلى إلغاء الحراسة في أصلها وليس إلى الطعن في تصرف قام به الحارس أو تولاه أثر إنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين . بقاء صفة الحارس العام في النيابة عنهم في إدارة أموالهم إلى أن يتم تسليمها إليهم . حق الحارس والرعايا المذكورين وحدهم في التمسك بمدد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢١	١٢٦	٩١٦
رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ٢١ من الأمر العسكري	رسوم		
٩٦٣ ٢١	القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية احتساب الرسم عند رفع الدعوى أو الاستئناف على قيمة المدعى به أو ما رفع عنه الاستئناف . تحصيل الرسم مقدما على الأربعمائة جنيه الأولى . الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى أو الاستئناف على نسبة ما يحكم به زائدا على الأربعمائة جنيه الأولى . الحكم الصادر في الاستئناف يعتبر حكما نهائيا بالحق الذي رفع الاستئناف عنه . يستحق الرقيم على أساس المبلغ الذي يحكم به فيه	٩٦٦	١٢١١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٧	قائمة الرسوم . النزاع في مقدار الرسم دون المنازعة في أساس الإلتزام . سبيل الطعن فيه . المعارضة التي تختص بنظرها المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير ...	١٦٦	١٢١١
٢٣	تقديم طلب الإعفاء من الرسوم القضائية إلى لجنة المساعدة القضائية لا يعد رفعا للدعوى	٩٦٧	٩٦٧
٢٣	جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى وتحقيق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها	٢٤	١٨٢
٧٦	الدعوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب استحقاق رسوم نسبية عليها على أساس الأرباح المتنازع عليها	٢٧٠	١٨٧٦
١	القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تقديم الرسوم القضائية بخمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في ١٢/٢٦/١٩٥٣ ...	٦٩	٥٠٠
٣١ ٣٣	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف لمصلحة الري سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف واختيار الوقت الذي تتم فيه عملية التطهير وكيفيةها . حظر مطالبة الحكومة بتعويض عن أي ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . هذا الحظر مقيد بالايكون العمل الضار سواء كان إيجابيا أو سلبيا قد اقتضته أو تبرره دواعي المصلحة العامة ...	٨٥	٦١٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	شهر عقارى		
	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦		
٩	بيع العقار بعقد غير مسجل . أثره . إنشاء التزامات شخصية بين طرفيه مع بقاء الملكية للبائع . إنتقالها إلى ورثته . تصرف الوارث في ذات العقار صحيح . مناط الأفضلية بين المشتريين . التسجيل مع مراعاة أحكام شهر حق الإرث	٢٢٥	١٦٠٥
١/١٣ ٢٥	إنتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت وفاة المورث . هدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في عقارات التركة دون منع التصرف ذاته	٢٢٤	١٥٩٩
١٤٦١٣	حق دائئى التركة في التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله . أثر عدم التأشير في الميعاد . عدم الإحتجاج بالدين على المتعاملين مع الوارث	٢٢٤	١٥٩٩
١٧٦١٥	تسجيل المشتري عقده قبل تسجيل عقد البديل المبرم بين نفس البائع والطاعن . إنتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل عقده . عقد البديل لم يعد له محل يرد عليه	٩٧	٧٠٨
١٧٦١٥	تسجيل صحيفة دعوى المشتري قبل البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري الذى تقرر بالحكم حجة		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . تسجيل الطاعن عقده الصادر إليه عن ذات العقار من نفس البائع لا يحتاج به المشتري الآخر الذى سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل الطاعن ولا يحول هذا التسجيل الأخير دون الحكم للمشتري بصحة وفناذ عقده	٩٨	٧٢٣
٢٨٤٢٥ ٣١٥	تعيين السابق واللاحق فى التسجيل إن تم فى يوم واحد بأسبقية رقم التسجيل فى دفتر الشهر	٦٧	٤٨٦
—	مناطق المفاضلة بين المشترين فى حالة تراحمهم هو السابق فى التسجيل . الأسبق تسجيلا يفضل على سائر المشترين ولو كان متواطئا مع البائع على الإضرار بحقوق الغير ...	٩٨	٧٢٣
—	انتقال الملكية بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انتقالها بتسجيل صحيفة الدعوى	٢٢٤	١٥٩٩
—	مشتري العقار بعقد غير مسجل . إعتباره مجرد دائن للبائع بالتزامات شخصية	٢٢٤	١٥٩٩
ضرائب			
(١) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩			
٣٦	خصم مصاريف الاستثمار من إجمالى الإيرادات لا من صافىها	١١٨	٨٦٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣٩	إعتبار الضرائب الأجنبية تكليفا على الربح . خصمها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	١١٨	٨٦٩
٤٥ / ٤٥	تنبيه الممول في الإخطار بربط الضريبة (النموذج ١٩) إلى ميعاد الطعن وصيرورة الربط نهائيا في حالة عدم الطعن خلاله ، بيان لازم وجوهري يترتب على إغفاله بطلان الإخطار	٥٣	٢٨٣
٤٧	مناط الربط الإضافي . عدم تقدم الممول بإقرار صحيح شامل أو تقديمه بيانات غير صحيحة أو استعماله طرقا إحتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ...	٢٨٦	١٩٧٠
٥٤	قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير التجارية . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما	٨٩	٤٦٣
٥٩	التنازل عن المنشأة . عدم إتخاذ إجراءات ربط الضريبة وتقديرها في مواجهة التنازل إليه . بقاؤه خارجا عن المحسومة القائمة بين مصلحة الضرائب والممول بشأن عناصر الربط والتقدير وإجراءاته . بدء مسئوليته . إخطاره بالضرائب المستحقة على المنشأة بعد ربطها وتقديرها في مواجهة الممول	١٨٣	١٣٣٢
٩٩ لسنة ١٩٤٩ م / ٦٠٦٣	خضوع إعانة غلاء المعيشة للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد	٤١	٣٠٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١/٦٢	نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل . قصره على		
٢	المهيات والأجور الأصلية وحدها	٤٠	٣٠٢
٧٢	خضوع نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر للضريبة على أرباح المهن غير التجارية	٢٥٩	١٧٩٣
٢/٧٣	تقدير المصروفات جزافا بنحو الإيرادات في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات	٥	٤٨
٨٨	وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب من النظام العام . إغفاله . بطلان الأحكام	٢٨٥	١٩٦٦
٩٠	عدم وجوب شهر الإمتياز العام على أموال المدينين بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الإيراد أو الملتزمين بتوريدها . عدم ثبوت حق التبع فيه ولو كان محل الإمتياز عقارا غير محمل بذاته بدين الضريبة	١٤٥	١٠٧٠
—	بدء تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق من يوم الدفع دون توقف على علم الممول بحقه في الرد	٥٩	٤٢٥
—	تطبيق المرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٣ وإن لم يتمسك به أصحاب الشأن	١١٤	٨٤٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	تقرير لجنة الطعن وربط الضريبة على أرباح سنة ١٩٤٧ بطريق التقدير . المنازعة في ذلك أمام القضاء لا تمنع من إتخاذها أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه	١٢٥	٩١٢
—	تعاقد شركة تضامن مع شركات التأمين الأجنبية على القيام بعمليات التأمين بالوكالة عنها . خصموع أرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	١٥٦	١١٦٥
—	وجوب تقدير أرباح سنة النزاع من واقع الأرباح الفعلية...	١٥٧	١١٥٩
—	نشاط الممول في تصنيع الكولونيا . إختلافه عن مجرد الإتجار فيها . عدم جواز إتخاذ أرباح السنة السابقة على هذا النشاط أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية ...	١٧٩	١٣٠٦
—	وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . الأرباح التي تحققها المنشأة عن جميع الأعمال التي تباشرها سواء إتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة التنازل عن عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وكل زيادة في رأس المال نشأت عن إعادة تقييمه بمناسبة تغيير شخصية المنشأة وإنفصال شريك عنها	١٩١	١٣٨٩
—	وضع الحكم الابتدائي أسس تحديد رأس المال والفروق التي تضاف إليه . ترجمة المحكمة الاستئنافية هذه الأسس والفروق أو تسويلها إلى أرقام ومبالغ . حق مصلحة الضرائب في الطعن على هذا الحكم خطأ في الحساب رغم سبق قبولها الحكم الابتدائي	٢٦٠	١٧٩٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	إقرار الحكم نسب الإستهلاك واستبعاد فروقها من وعاء الضريبة. قضاؤها بعد ذلك بوجوب إضافة هذه الفروق — باعتبارها احتياطي سرى — إلى رأس المال الحقيقي.	٢٦٠	١٧٩٧
—	تناقض	٢٦٠	١٧٩٧
—	(ب) المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣		
—	نطاق إعفاء سندات القرض الوطني من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الحالية أو المستقبلية . فوائد هذه السندات ولا يمتد أو يبقى مصاحباً لها عند إعادة توزيعها حكماً أو فعلاً ومن بعد تحويلها إلى ناتج أسهم أو سندات أخرى مغايرة	٦٨	٤٩٥
—	(ج) المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢		
—	بشأن الربط المحكى		
—	إشتمال أرباح سنة القياس على أرباح أو خسائر رأسمالية . إتخاذها أساساً لربط الضريبة في السنوات المقيسة ووجوب تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وإن لم يتمسك به أصحاب الشأن	١١٤	٨٤٣
—	تقرير لجنة الطعن ربط الضريبة على أرباح سنة ١٩٤٧ بطريق التقدير . المنازعة في ذلك أمام القضاء لا تمنع من إتخاذها أساساً لربط الضريبة على السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه	١٢٥	٩١٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	عدم وجود نشاط للمول خلال سنة ١٩٤٧ أو بدء نشاطه خلالها . قرار لجنة الطعن بربط الضريبة بطريق التقدير على الأرباح المقررة من أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه . إتخاذ تلك الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية وإن كانت الحسابات فيها منتظمة . المنازعة في تقدير أرباح سنة القياس . لا يمنع من إتخاذها أساسا لربط الضريبة على السنوات التالية إلى أن يصدر حكم على خلافه	٢٣٣	١٦٤٩
—	إتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ بالسببة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . إعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ ربحا كانت أو خسارة أساسا لهذا الربط	٢٨٦	١٩٧٠
١	(د) القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بالضريبة على الأرباح الإستثنائية والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء تلك الضريبة مناطق احتياطي هبوط الأسعار أن تستدعى طبيعة العمل تخصيص تلك المبالغ لتكوين الإحتياطي المذكور لمقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط في قيمة البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ إنتهاء العمل بالضريبة الإستثنائية لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول والمعتبرة من الأصول الثابتة التي يرد عليها حكم الإستهلاك	٤	٤١

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة	رقم الصفحة
١/٣٤٢	تقدير الربح الإستثنائي . اختيار رقم المقارنة . شرطه . ميعاده . إنقضاء الميعاد . أثره . عدم جواز عدول الممول...	١٧٨	١٣٠١
٦٧ ٢٦١ ق ٦٠ لسنة ١٩٥٠	الغرض من احتياطي هبوط الأسعار وخصمه من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الإستثنائي هو تغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي ولا يقتصر استعماله على فترة الإثنى عشر شهرا التالية لإلغائها ٤١	٤	٤١
٧	ربح استثنائي . خصم احتياطي الإستهلاك الإستثنائي . طلب الترخيص بإجراء الخصم . ميعاده . وجوب تقديمه مع الإقرار السنوي بالأرباح التجارية والصناعية . هذا الميعاد لا يتراخى إلى ما بعد تحديد الربح الإستثنائي...	١٨٤	١٣٣٦
<hr/>			
(هـ) المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد			
عدم دخول إيرادات الهبات بين الأصول والفروع — التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضعة إيرادها للضريبة من سنة ١٩٥١ — في وعاء الضريبة العامة			
سريان الضريبة العامة على الإيراد الكلى أو على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول . التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة العامة هى التى لا تسمح الأحكام النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه . جواز خصمها حسب أوضاع كل حالة وظروفها			
١٢٣١ ١٢٩ ٢٧٦ ١٩١٣			

١٩٥١
١٨٤
٢٦١
٦٠
٢٦١
٦٠
٢٦١
٦٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	<p>(و) القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤</p> <p>مخالفة أحكام الوقف الإتفاقي في قانون المرافعات لأحكام وقف الدعوى طبقا للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . عدم تطبيق القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى متى كانت لم تتبع في شأنها الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . مناط تطبيق القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ أن تكون الدعوى قد أوقفت طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤</p>	١٣٤	١٠٠٠
٤١ ١/٢	<p>(ز) القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥</p> <p>بشأن أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة شرط محاسبة الممولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات تقديم طلب بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ولا يغني عن ذلك تقديم الممول لإقراره بالأرباح الفعلية</p>	١٣	٩٨
	<p>(ح) القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤</p> <p>في شأن رسم الأيلولة على التركات</p> <p>المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة</p>	٥٢	٣٧٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	خلو القانون من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . إستئناف الأحكام الصادرة فيها بعريضة تودع قلم الكتاب	٥٢	٣٧٢
—	(ط) القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن ضريبة التركات إستحقاق الضريبة على التركات مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه . خضوعها لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ...	٥٢	٣٧٢
—	(ي) القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم الدمغة مبيعات ومشتريات لجنة القطن . خضوعها لرسم الدمغة	١٠٨	٨٠٤
—	(ك) القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الإعتماد المستندى . تكييفه . خضوعه لرسم الدمغة . أوامر تحويل الأموال . مناط خضوعها لرسم الدمغة ... عقود التسليف بضمانه الأسهم وحفاظ إيداع الأسهم بصفة رهن . تكييفها . عدم خضوعها لرسم الدمغة على إتساع الورق	٢٥٨	١٧٨٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	<u>عمل</u>		
٣٠	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى		
٤٠	حق رب العمل في وقف العامل عن مزاولة نشاطه بمجرد إتهامه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . تقاضى العامل أجره عن مدة الوقف . شرطه . أن يكون صاحب العمل هو الذى لفق الإتهام ودبره بقصد الكيد له والتخلص منه ...	١٥٨	١١٦٢
—	عدم سראة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون	٥٦	٤٠١
—	توافر شروط المنحة . إعتبارها حقا مكتسبا للعمال . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرارها	٢٣٢	١٦٤٦
—	مكافأة مدة الخدمة حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة . تنظيم شروط إستحقاقه وتعيين المستحقين له على وجه أمر ولا يجوز مخالفته . ليس لغيرهم حق التحدث عنه ...	٢٤٥	١٧١٨
٧٣	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إحتساب مكافأة العامل عن مدة خدمته عند إنتهاء العقد المحدد المدة أو إلغاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة على أساس أجر نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى وأجر شهر عن كل سنة تالية	٦	٥١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
—	اتخاذ الإجراءات الإضافية صفة العمومية والإستمرار والثبات . صيرورتها إلتراما في ذمة رب العمل	٨٢	٥٩٥
٧٣	تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها . إحتساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل ...	٩٠	٦٤٧
—	إعتبار النسبة في الأرباح من عناصر مكافأة نهاية الخدمة . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقادم . بدؤه من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بيانا بما يستحقه حسب آخر جرد	٩٠	٦٤٧
٧٥	الدعوى بطلب مرتب وعمولة وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفى لاتعتبر استمرارا لإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل	٤٢	٣١٠
—	الأصل في المنحة أنها تبرع . صيرورتها جزءا من الأجر متى إلترم صاحب العمل بدفعها فى عقد العمل أو لائحة المنشأة	٥٤	٣٨٨
—	توافر شروط المنحة . إعتبارها حقا مكتسبا للعمال . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو إنخفاض الربح بعد إستقرارها	٢٣٢	١٦٤٦
—	ما يدفعه رب العمل لصندوق الإدخار مقابل إلترامه بمكافأة نهاية الخدمة . إسترداده له فى حالة حل الصندوق وتصفيته مقابل أن يرد عليه إلترامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقا للقانون	٥٥	٣٩٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم الصفحة
—	من سلطة رب العمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه إختلافا جوهريا . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . أثر رفض العامل النقل ، حق رب العمل في إنهاء العقد	٥٦	٤٠١
٧٦/٥	مناط حق صاحب العمل في فسخ العقد ، غياب العامل بغير سبب مشروع	١٣٥	١٠٠٤
—	إنهاء عقود بعض العمال بسبب تضيق دائرة نشاط المنشأة أو ضغط مصروفاتها وإلغاء أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . من سلطة رب العمل التقديرية التي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليها	١١١	٨٢١
—	لا شأن لتوفير الرعاية الطبية للعامل أو منحه إجازة مرضية بمشروعية أو عدم مشروعية سبب الغياب	١٣٥	١٠٠٤
—	الأجر الأساسي عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة هو الأجر الإجمالي بعد طرح إعانة غلاء المعيشة منه	١٣٥	١٠٠٤
—	العمولة . تكييفها . دخولها في حساب المكافأة	١٧٠	١٢٣٦
—	البذل . إعتباره في حساب المكافأة ما لم يكن كله أو بعضه مقابل تكليف فعلي	١٧٠	١٢٣٦
—	تحديد مكافأة مدة الخدمة على أساس مدة العمل لا مدة العقد	١٩٢	١٣٩٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده	رقم الصفحة
٢٣	القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ حساب مكافأة مدة الخدمة عند إلغاء عقد العمل	٢٦١	١٨٠٢
—	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل القضاء بمسئولية رب العمل من وفاة العامل تأسيسا على المسئولية التقصيرية . أثره . وجوب تقدير التعويض وفقا لأحكام القانون المدني دون قانون إصابات العمل...	٢٥١	١٧٤٧
٣	القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ إعتبار الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . بطلان الطعن إذا لم تقدم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد	٢١٦	١٥٥٠
مجلس الدولة			
—	القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ دعوى التعويض عن أعمال الإدارة المسادية من اختصاص المحاكم المطلق . الدعوى بطلب تعويض عن ضرر بسبب إهمال جهة الإدارة في تطهير مصرف عمومي . قيامها على عمل مادي واختصاص المحاكم بها	٨٥	٦١٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	عقد التوريد المبرم بين شخص وإحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام مع احتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص عقد إداري تحكمه قواعد القانون الإداري دون أحكام القانون المدني. غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية. حق جهة الإدارة في توقيعها من تلقاء نفسها ولها أن تستنزل قيمتها مما يكون مستحقا في ذمتها للمتعاقدين المتخلف. عدم توقف استحقاق الغرامة على ثبوت ضرر للإدارة. عدم إعفاء المتعاقد منها إلا إذا كان الإخلال بالإلتزام راجعا إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة أو إلى إعفائها إياه من المسؤولية عن التأخير في تنفيذ الإلتزام أو التخلف عنه	١١٢	٨٢٥
—	وجوب التعبير عن إرادة الإدارة في التنازل عن الغرامات المنصوص عليها في العقد الإداري كلها أو بعضها بكيفية صريحة	١١٢	٨٢٥
محاماه			
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤			
٢٠ ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين	عدم جواز ممارسة المحامي عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة الاشتغال بالمحاماة ولا من المدة المقررة لاستحقاق المعاش	ع. ٨٢	١١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢٦ و ٢٥	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ نطاق التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقبول للرافعة أمام المحكمة المرفوع إليها . عدم دخول ماتباشره إدارة قضايا الحكومة وأشباهاها ونظائرها من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها في هذا النطاق	٢٤٧	١٧٢٧
٤٤	عناصر تقدير أتعاب المحامي الواردة بها لم ترد على سبيل الحصر . جواز إدخال محكمة الموضوع عناصر أخرى . مثال . ما عاد على الموكل من منفعة مباشرة بسبب جهد المحامي	١٤٨	١٠٨٧
مرافق عامة			
القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المكمله له			
—	عدم مسئولية جهة الإدارة عن التزامات المرفق في حالة إدارته لحساب الملتزم وتحت مسئوليته	١٣٦	١٠١١
—	إسقاط الإلتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم أو الحراسة الإدارية وبين إدارة الدولة للمرفق	١٣٦	١٠١١
—	إلتزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة . أيلولة موجودات وملشآت الشركات والمؤسسات الخاصة بإدارة واستغلال خطوط الأتوبيس بمدينة القاهرة إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بغير مقابل أو مقابل تعويض تقدي يقدر وفقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ . عدم اعتبارها خلفا للشركات والمؤسسات	١٥٩	١١٦٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
—	إدارة الحارس للرفق باختياره مندوبا عن جهة الإدارة ومستولا مباشرة أمامها عن استغلال المرفق مدة الحراسة . إستقلال جهة الإدارة بتعيينه واستمداه بجميع سلطاته منها . لإدارة قضايا الحكومة صفة تمثيله أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من دعاوى إبان الحراسة	٢٢٩	١٦٢٤
—	أثر إسقاط إلزام المرافق العامة . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وإدارة الدولة للرفق . الخصومة بشأن الاستحقاقات قبل إسقاط الإلزام . أطرافها	٢٨٧	١٩٧٤
معاهدات			
معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن			
١٦/ج	عدم انطباق أحكام المعاهدة إذا ما ذكر في عقد النقل أن نقل البضاعة يكون على ظهر السفينة وكان نقلها قد تم فعلا بهذه الطريقة	١٥٣	١١٢٩
١٦/د	نطاق سريان المادة العاشرة من المعاهدة أن يكون سند الشحن صادرا في دولة موقعة عليها أو منضمة إليها . شرط تطبيقها أن تكون العلاقة بين الناقل والشاحن ذات عنصر أجنبي يلتصق طرفاها بجلستيهما لدولة موقعة عليها أو منضمة إليها	١٤٢	١٠٥٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	الملكية الأدبية		
	(حق المؤلف)		
	القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤		
٦٦٥	حق استغلال المصنف الأدبي أو العلمي المبتكر . تقريره أصلا للمؤلف وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها المصنفات السينمائية . إعتبار المنتج فيها نائباً في استغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم تعدى نيابة المنتج إلى مؤلفي المصنفات المقتبسة	٢٣١	١٦٣٨
٣٧	حق استغلال الكتاب مالياً حق مادي يجوز للمؤلف أن ينقله إلى الغير	١٥١	١١١٤
—	حيازة نسخ الكتاب باعتبارها منقولا مادياً تجوز حيازته ، لا الحق الأدبي عليها . جوازها استناداً إلى قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية بالنسبة لهذه النسخ	١٥١	١١١٤
	نزع الملكية للنفعة العامة		
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧		
٢٦١	إقتصار مرسوم نزع الملكية بتقرير المنفعة العامة للعقارات اللازمة للشروع الذي نزع الملكية من أجله . عدم صدوره ضد أي شخص معين	٦٤	٤٥٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
٦٦٥	الإجراءات التالية لمرسوم نزع الملكية ونشره . قيام الإدارة بإعلان صورة منه إلى كل من أصحاب الملك أو واضعي اليد وإخطار طالب نزع الملكية وذوى الشأن باليوم المحدد للممارسة على قيمة الثمن وتكليفهم بالحضور بخطابات مسجلة	٦٤	٤٥٩
٢٠٦١٨	العبارة في افتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لقيمة العقار المنزوع ملكيته للنفعة العامة هو بصدد القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لذوى الشأن . تمام التسليم بناء على اتفاق ذوى الشأن . تقدير التعويض في حالة الاستيلاء الاتفاقى متروك أمره والمنازعة فيه للقضاء . خروج النزاع حول هذا التعويض عن نطاق قانون نزع الملكية للنفعة العامة . خضوعه من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة . جواز الاعتراض على التقدير في صورة دفع بدعوى قائمة طبقاً للقواعد العامة	٢٠٢	١٤٤٦
—	استيلاء الحكومة على أطيان جبراً دون اتباع إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة . غصب . الغصب عمل غير مشروع يلتزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم إلزام حكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى في تقدير التعويض .		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
	<p>عدم نقل هذا الاستيلاء بذاته الملكية . بقاؤها لصاحب العقار وله المطالبة بالريع . انتهاء حالة الغصب بالمطالبة بقيمة العقار والحكم بها نهائيا . تأخر وفاء الحكومة بقيمة المحكوم بها . إلزامها بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها . القضاء قبل الوزارة بالريع . إعتبارها في حكم الحائز سىء النية . تقادم الريع المستحق في ذمتها بانقضاء ١٥ سنة . إلزام الحائز سىء النية برد الثمرات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات</p> <p>القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤</p> <p>للجنة الفصل في المعارضات إختصاص قضائي معين هو الفصل في الخلاف حول التعويضات المقدرة عن نزع الملكية للنفعة العامة . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرارات اللجنة . عدم اختصاصها بالقضاء بالإلزام بأداء التعويض . قضاؤها بالإلزام قابل للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد المقررة في قانون المرافعات . قضاؤها بتقدير التعويض من قيمة العقار أو من مقابل الحرمان من الانتفاع قضاء نهائي في حدود ولايتها . وصف الإتهائية - وفقا للمادة ١٤ - لا يلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور وكذلك وصف الاستعجال لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار اللجنة الذي تكون مختصة بنظره ...</p>	٢٨١	١٩٤٣
١٤		٢٤١	١٦٩٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٧٦	الإستيلاء على العقار المتروكة ملكيته للنفعة العامة بطريق التنفيذ المباشر . حق صاحب الشأن في تعويض مقابل حرمانه من الانتفاع بعقاره من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية . لاشان المادة ١٦ بالاستيلاء المؤقت الذي نظمت أحكامه المادة ١٧	٢٤١	١٦٩٧
٣٠	عدم سريان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة الخاصة بالفعل في المعارضات على التعويضات المرفوعة بشأنها دهاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ . مجرد إحالة أوراق نزع الملكية إلى رئيس المحكمة الابتدائية في تاريخ سابق على بدء العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر رفعا للدعوى أمام المحكمة	١٠١	٧٥١

ملحق

بالقواعد القانونية والمبادئ المدنية التي قررتها الدائرة الجزائية
بمحكمة النقض خلال سنة ١٩٦٦

(١)

إثبات

إجراءات الإثبات :

لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا ومادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائفة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين . فإنه لا محل إذن للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد في إعلام الورثة . ذلك لأن ما نص عليه في المادة المذكورة من حكم إن هو في الحقيقة إلا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة السهو أو الخطأ مما تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بالإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذي يكون الحكم الجنائي قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت فيه الحقيقة التي كان يجب أن يتضمنها الإعلام الشرعي الصحيح .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١ الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٦٩)

طرق الإثبات :

الإثبات بالبينة .

١ — لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . ولما كان الطاعن

لا يدعى أن الطفل الذي سمعت شهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه ، ولكونه شقيق المحنى عليه ويجوز التأثير عليه ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها فيه .
(نقض جنائي ١٩٦٦/١/٣ الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق - السنة ١٧ ص ١٥)

٢ - من المقرر أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفي إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها إليها ، وهي في ذلك لا تلتزم ببيان علة ما ارتأت إذ مرجع الأمر إلى اطمئنانها إلى ما تأخذه دون ما تعرض عنه .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٣/٧ الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - السنة ١٧ ص ٢٦٦)

٣ - قيام المانع الأدبي - الذي يجيز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة - أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملايساتها . ومتى أقام الحكم قضاءه بذلك على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٠/٣١ الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق - السنة ١٧ ص ١٠٣١)

إجارة

١ - عرف القانون المدني الإيجار في المادة ٥٥٨ منه بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم . فهو عقد ثنائي تبادل يقوم فيه التزام المؤجر بتمكن المستأجر من الانتفاع بالعين مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المعناه في العقد أو المقررة بالفعل وكل تغيير في مدى التزام أحدهما يقابله حتما تغيير مقابل في مدى التزام الطرف الآخر تحقيقا للتوازن في هذا النوع من العقود بين عاقدَيْها . ولم تغير قوانين الإيجارات المتعاقبة من طبيعة عقد الإيجار هذه - وإن كانت قد تدخلت في تعديل آثاره من جهة مقدار الأجرة التي يلتزم بها مستأجر المبنى الجديدة وذلك حماية للمستأجرين من مغالاة المؤجرين في زيادة الأجرة لمساءة لاستعمال حقوقهم التي رتبها لهم القانون

المدنى ، وعلى ذلك فإذا كان المؤجر أجرى استحداثا في مبنى قديم حتى يمكن استغلاله للسكنى دون زيادة في الأجرة القديمة التى كانت مقررة أصلا للبناء قبل استحداث ما جدد فيه استحال في نظر العقل والعدل القول بخالفته للقانون حيث يخرج فعله حتما عن نطاق التأميم لأن القانون يفترض في صريح نصوصه ومدلول أعماله التحضيرية أن المؤجر الذى ينشئ بناء أو يستحدث إنشاء إنما يتمسك بجدة البناء وزيادة تكاليف إنشائه لتبرير الزيادة في أجرة الانتفاع . فيتدخل القانون حينئذ حماية للمستأجر من المبالغة في الزيادة . ولا حق للمستأجر في المطالبة بخفض الأجرة إلا أن يتمسك المؤجر بحقه في زيادتها على أساس استحداثه للبناء لأن ثمة مقابلة بين الحقين لا يتصور أولهما إلا في مواجهة ثانيهما لأنه لا تخفيض إلا من زيادة . ولما كان لا يوجد مانع في القانون أو في الواقع من إقامة إنشاءات جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذى يخضع له المبنى القديم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلى ، ولا يدخل في هذا الباب التعديلات والتحسينات التى يجريها المالك لتسهيل استغلال مبناه القديم مما لا تصبحه تغييرات في أجزائه الأساسية . ولما كان التحدى بإحداث تغييرات أساسية في مبنى قديم لا يكون إلا بمن أحدثها بنفسه أو بواسطة سلفه ليهل من قيد الأجرة القديمة المقررة للمبنى فإن كان هذا لا يرى أن يعتبرها أساسية ولا يرى أنها تستوجب زيادة أجرة المبنى — فهذا حقه ولا يجوز للمستأجر أن يصادر حرته فيما يرى من ذلك ، وحسب المستأجر إذا ما ادعى المالك — بقصد التحلل من قيد الأجرة السابقة — أنه أحدث تغييرات أساسية أنتجت مبنى جديدا أن ينازع في ذلك ويثبت عدم صحة ادعائه .

(نقض جناتى ١٩٦٦/٢/١ الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٧٦)

٢ — نص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والذى يعتبر الأصل الجامع المنظم لعقد الإيجار إلى جانب نصوص القانون المدنى — في المادة الخامسة منه على أنه : ” إذا لم توجد عقود كتابية أو تعذر الحصول عليها جاز إثبات شروط التعاقد والأجرة المتفق عليها والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بجميع طرق الإثبات

مهما كانت قيمة النزاع". كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة مكرراً (٥) من القانون المذكور والتي أضيفت بمقتضى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أن "المقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيتيها أقل". والبين من هذين النصين في صريح لفظهما وواضح دلالتهما أن الشارع عامل الأجرة معاملة الواقعة المسادية من حيث أحل للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها البيينة والقرائن وذلك تيسيراً عليه، كي يضرب على كل محاولة لاستغلاله. وهذا المعنى واضح بالقدر نفسه من المقابلة في صياغة المادة الخامسة المذكورة بين الأجرة التي يدفعها المستأجر وبين الأجرة الواردة في عقد الإيجار وليس من شك في أنه يجوز الإثبات بالبيينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد نص يقضى بذلك كما هو مفهوم المادة ٤٠٠ من القانون المدني.

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/٨ . الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق السنة ١٧ ص ١١٥)

٣ - إختلاف نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبلية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن الذي خلا من نص يحيز إصدار تفسيرات تشريعية لأحكامه ، فمجال القانون الأول هو الإعفاء من بعض الضريبة المربوطة على الأمكنة المؤجرة والتي كان يتعين جبايتها من المؤجرين ، وبمجال الثاني خفض الأجرة الفعلية المقررة لها والتي يدفعها المستأجرون مقابل الإنتفاع بالأعيان المؤجرة ، ودفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة ، أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيينة فيها مطلقة منعا من الإحتيال على القانون ، ولا تزاحم بين القانونين في التطبيق بل أن لكل منهما مجاله الذي يستأثر به بغير تناقض. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح إعتبار دفاتر الحصر المشار إليها حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/٨ الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ١١٥)

٤ - المادة الخامسة مكررا (٤) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة إليه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي يسرى مفعولها إعتبار من ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ - إذ نصت على أنه " ... ولا يسرى التخفيض المشار إليه فيما تقدم بالنسبة إلى ما يأتى : (أولا) المباني التى يبدأ فى إنشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون ... " فقد دلت وبمفهوم المخالفة على أن مقصود الشارع منها أن يدخل فى نطاق تطبيقها المباني التى بدئ فى إنشائها قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ وسواء أعدت للسكنى قبل هذا التاريخ أو بعده . ولما كان من المسلم به بين الطرفين أن العقار قد أنشئ قبل التاريخ المذكور ، فإنه حتى بفرض صحة ما يثيره الطاعن من أنه لم يعد للسكنى إلا بعد هذا التاريخ فإن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الذى يحكم الواقعة ، ومادام قد أجرى التخفيض على مقتضاه فلا محل لإعمال التخفيض المنصوص عليه بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ إذ لا تختلف نسبة التخفيض ولا أجز الأساس فى كلا القانونين طالما أن الأجرة لم تتغير .

(نقض جنائى ١٩٦٦/٥/٢٤ الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٦٩٥)

إختصاص

١ - الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يترتب عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلتزم بأن تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام فى شأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المسائل الأولية التى يتوقف عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التى يتوقف فيها الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقا لما نصت عليه المادتان ٢٢٢ ، ٢٢٣ من القانون المشار إليه . وليس فى القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة فى القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة ولا يغير من الأمر شيئا - فى ثبوت الاختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافة - أن يكون الاختصاص الأصيل بالدعوى المدنية

منعقدا لمحكمة عادية في السلم القضائي أو لمحكمة مخصوصة ناط بها القانون ولاية الفصل فيها . ومن ثم فإن المحكمة إذ دانت الطاعن دون أن توقف الدعوى حتى يفصل في تحديد الأجرة من المحكمة المدنية المختصة تكون قد طبقت صحيح القانون .
(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/٨ • الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق • السنة ١٧ ص ١١٥)

٢- تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . ومن ثم فإنه كان متعينا على المحكمة — وقد تبينت لزوم الفصل في ملكية الأرض محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها — أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها . فإن استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هي من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق — أما وإنها لم تفعل . فإن حكمها يكون معيبا .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٠/٢٥ • الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق • السنة ١٧ ص ١٠١٩)

إستئناف

نصاب الإستئناف :

تخضع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجوز للدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ

في تطبيق القانون أو تأويله . وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض، إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض . ومؤدى ذلك أنه ما دام استئناف المدعى جائزا كان الطعن بطريق النقض جائزا متى كان الحكم صادرا من آخر درجة وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الطاعن قد ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض — ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . والقول بغير ذلك ويجاوز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة — في القضية الواحدة — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير — في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بإلزامه بالتعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة — أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى — إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثاني درجة برفض الدعوى المدنية — أن يطعن على الحكم بطريق النقض وبذلك يباح للمدعى — ما حرم منه المسئول — من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض ، في حين أن القانون سوى — في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه — ولو خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله — إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب النهائي للقاضي الجزئي .

(نقض جنائي ٢٨/٣/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق السنة ١٧ من ٣٥٤)

نطاق الاستئناف :

١ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم .

(نقض جنائى ١٩٦٦/٦/٦ الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٧٤٧)

إعلام شرعى

إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ماورد في إعلام الوراثة .

(نقض جنائى ١٩٦٦/٢/١ الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٦٩)

إعلان

١ - من المقرر أن إعلان المعارض للمحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى موطنه . والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله موطنه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن تأسيسا على صحة إعلانه بمحل عمله يكون مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطلان الذى يستوجب نقضه والإحالة .

(نقض جنائى ١٩٦٦/٣/١ الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٢١٨)

٢ - لم يوجب القانون على المحضر - فى حالة امتناع المخاطب معه عن التوقيع على ورقة الإعلان بما يفيد استلامه الصورة وتسليمها إلى جهة الإدارة التابع لها - إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه - الذى يرسله إليه يخبره فيه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة - بأصل الإعلان .

(نقض جنائى ١٩٦٦/١٢/٢٠ الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٢٨٢)

أهلية

البلاء عاهة في العقل يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي ، ولا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والإرادة معا ، وإنما تتوافر بفقد أحدهما .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٥/٢٣ الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق - السنة ١٧ ص ٦٧٤)

(ت)

تقادم

التقادم المسقط :

تقادم الدعوى المدنية :

راجع دعوى .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١١/٢٨ الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق - السنة ١٧ ص ١١٤٩)

(ح)

حكم

ماهية الحكم :

العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٠/١١ الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٩٣٦)

إصدار الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه — على ما يبين من محاضر الجلسات — قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ولم يركن

في أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التي اشترك فيها قاضي محكمة أول درجة بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمع فيها شاهد الإثبات وكان وجه الطعن لا يتجه إلى الحكم المطعون فيه ، فإن النعي عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٢/١٩ الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٢٧٧)

التوقيع على الحكم :

من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه بإذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصحيفة الأخيرة المتضمنة باقي أسبابه ومنطوقه ، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١١/٢٨ الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١١٥٩)

محضر الجلسة والحكم :

الحكم يكمل محضر الجلسة في إثباتات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومن ثم فإن عدم الإشارة في محضر الجلسة إلى شيء منها لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٠/٣ الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٨٠٩)

تسبيب الحكم :

ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :

تزيد المحكمة فيما لم تكن في حاجة إليه لا يعيب حكمها ما دام أنها أقامت قضاءها على نسب صحيح .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٠/٣١ الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٠٤٥)

عيوب التدليل :

القصور .

” ما لا يعد كذلك “

٣ — لا يعيب الحكم إغفاله الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، متى كان ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب .

(نقض جنائي ١٨/١٠/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٩٩٧)

الفساد في الاستدلال :

” ما لا يعد كذلك “

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ، ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(نقض جنائي ١١/١٠/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٩٤٠)

التناقض :

” ما لا يعد كذلك “

٥ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(نقض جنائي ٢٥/١٠/١٩٦٦ . الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٠١٩)

حجية الحكم :

٦ — من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملا للمنطوق .

(نقض جنائي ١٣/١٢/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٢٥٤)
م (٣٤) م

(د)

دعوى . دفع

دعوى

دعوى مدنية :

قبولها .

١ — الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى يصح تحريك الدعوى المدنية تحركا صحيحا أمام القضاء الجنائى .

(نقض جنائى ١٥/١١/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١١١١)

تقديمها .

٢ — نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى " وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدنى حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة ، فنصت على أن دعوى التعويض لا تسقط فى تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

(نقض جنائى ٢٨/١١/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١١٤٩)

إجراءات نظر الدعوى :

تقرير التلخيص :

" أثر فقدانه "

٣ — فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الإجراءات بعد صحته .

(نقض جنائى ٨/٢/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ١١٥)

استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية :

٤ — خضوع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها .

للدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لها حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . إنغلاق باب الطعن بالنقض في وجههما في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .

(نقض جنائي ٢٨/٣/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٣٥٤)

دفع

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي ١٨/٤/١٩٦٦ . الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٤٣٠)

(ر)

رسوم

رسم الإنتاج :

جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية

فضلا من كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .
(نقض جنائي ١٩٦٦/٥/٣١ . الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٧٢١)

(ص)

صلح

عقد صلح :

من المقرر قانونا أن الصلح عقد يحمي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل من جزء من ادعائه .
(نقض جنائي ١٩٦٦/٣/٧ . الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٢٣٦)

(ع)

علامات تجارية . عمل

علامات تجارية

تقليد العلامة التجارية :

١ — من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما واستند في ثبوت توفر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٣/٧ . الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٢٣٣)

٢ — المراد بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تفضيل الجمهور ، والعبارة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الاختلاف .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٥/٢٣ . الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٦٨٦)

عمل

صاحب العمل :

تحديده .

نصت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على إيقاع الإلزام بتوفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال في المنشأة على عاتق صاحب العمل . والمراد به في خطاب الشارع هو صاحب الأمر — بحسب النظام الموضوع للمنشأة — في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترضه القانون .

(نقض بجناي ١٩٦٦/٢/٢١ . الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ١٦٦)

(ق)

قانون

تفسير القانون :

الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه . وذلك توحيدا للغة القانون ومنعا للبس في فهمه ، والانبهام في حكمه وتحريا لوضوح خطابه إلى الكافة .

(نقض بجناي ١٩٦٦/٥/١٧ . الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٤١٥)

نطاق تطبيق القانون :

إختلاف نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبلية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن .

دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة .
أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة . إطرار الحكم
المطعون فيه إعتبار دفاتر الحصر حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص
تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . لا مخالفة للقانون .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/٨ . الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ١١٥)

الآثار الرجعية للقانون :

سريان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأماكن التي أنشئت بعد
العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة من الشهر التالي
لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك إعمال للآثار الرجعية للقانون .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/٨ . الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ١١٥)

التعارض بين القانون واللائحة التنفيذية :

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر
في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً
للائحة التي هي أداة تشريعية أدنى من القانون . ولما كان مؤدى المادتين
٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين أن
عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية وتم على مرحلتين متعاقبتين (الأولى)
بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (والثانية) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى
بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ، فإنه لا محل للتحدى بما قضت به
المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين المصدق عليها من السيد
نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي من أن عمليات الانتخاب تبدأ
بانتخاب النقيب واعتباره عضواً من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة
ما لم يكن عضواً من قبل بالمجلس .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٥/٣١ . الطعن أرقام ٤٣ ، ٤٤ لسنة ٣٥ ق . صفحة . السنة ١٧ ص ٤٢٥)

(م)

محكمة الموضوع . مسئولية

محكمة الموضوع

مسألة محكمة الموضوع :

١ — متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية ، من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعنصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تريب عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين عناصر الضرر .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٣/٧ . الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٢٤٧)

٢ — عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سبباً في قتل المجني عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه في هذا الخصوص والنعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٤/٢٥ . الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٤٧٥)

٣ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع . فلها وهي تقضي في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١٠/١٧ . الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٩٧٢)

٤ — ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت .

(تقض جنائي ١٧/١٠/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٩٧٢)

٥ — لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ الأمر في ذلك متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .

(تقض جنائي ١/١١/١٩٦٦ . الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٠٦٢)

٦ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الحقيقة من جماع العناصر المطروحة عليها من غير أن تقصر استخلاصها على دليل بعينه .

(تقض جنائي ١٤/١١/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٠٩٠)

مسئولية

المسئولية العقدية :

مسئولية المفاوض .

١ — المسئولية المفترضة لمالك البناء قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه لا شأن لها بالمسئولية الفعلية للمفاوض الذي أنشأه من خطأ إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده ، لأن المسئولية المفترضة في جانب المالك ضمانه مقررة لمصلحة الغير تقوم بقيام موجبها على الدوام . وليست رخصة يتحمل بها المفاوض الذي أخطأ في تشييده بل يظل مسئولا قبل المالك طبقا للضمان المقرر في المادة ٦٥١ من القانون المدني كما يكون مسئولا عما يحدثه تهدمه بخطئه الفعلي من ضرر للمالك أو غيره ، وللمالك حق الرجوع عليه انتهاء بما يلزم بأدائه من تعويض للغير ابتداء .

(تقض جنائي ٦/٦/١٩٦٦ . الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٧٣٧)

المسئولية التقصيرية :

٢ — خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٤/٢٥ . الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٤٧٥)

(ونقض جنائي ١٩٦٦/٦/١٤ . الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٨٠٦)

وراجع القامدة السابقة .

(ن)

نقابات . نقض

نقابات

نقابة الصحفيين :

١ — مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متعاقبتين (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (والثانية) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . وبإعلان عملية الانتخاب — في مرحلتها — يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس ، وإذا ذلك تكون الفرصة أمام المرشحين — لأي من المركزين — متاحة لهم ومتكافئة غير متأثرة بانتخاب النقيب المسبق . ولما كان الثابت من الوقائع أن انتخاب النقيب قد تم أولا ثم تلاه انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالمخالفة

لأحكام القانون واللائحة الداخلية على ما سلف ، فإن عملية الانتخاب تكون قد وقعت باطلة . ولما كان الطاعن والمطعون ضده مرشحين لعضوية مجلس النقابة ومرشحين كذلك — دون غيرهما — لمركز النقاب ، ومن ثم تكون مصلحة الطاعن — وهى مناط قبول الطعن — قائمة تستمد وجودها من الواقع ومن نصوص القانون على السواء ويكون الدفع بانتفاء المصلحة في غير محله متعينا رفضه .
(نقض جنائى ١٩٦٦/٥/٣١ . الطعن أرقام ٢٤٣٤ لسنة ٢٥ ق . السنة ١٧ ص ٤٢٥)

نقض

الصفة فى الطعن :

الطعن بطريق النقض لا يكون إلا من كان طرفا فى الحكم المطعون فيه ، وبصفته التى كان متصفا بها ، وكانت له مصلحة فى الطعن . وليس يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانى درجة .
(نقض جنائى ١٩٦٦/١٢/١٢ . الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ١٢٤٦)

حالات الطعن :

الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله .

١ — الدفع ببطلان الحكم بدهوى صدوره بغير مداولة لا يندرج تحت مدلول الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله الذى يعطى محكمة النقض سلطة التصدى له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتعلقه بالشروط الإجرائية لصحة الأحكام وإجراءات المحاكمة .
(نقض جنائى ١٩٦٦/٤/٢٥ . الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٤٨٣)

أسباب الطعن :

التوقيع عليها من محام .

١ — لم تستلزم الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — فى الطعن من غير

النيابة العامة — إلا أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض، فهي لم توجب المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/٨ . الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ١٠٦)

ما يعتبر أسباباً جديدة :

٢ — لا يجوز إثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٤/١٨ . الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق . السنة ١٧ ص ٤٣٠)

الأسباب الموضوعية :

٣ — القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

(نقض جنائي ١٩٦٦/١/١٧ . الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٦٠)

(و)

ولاية على المال

مهمة المشرف :

مهمة المشرف — على ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، بأحكام الولاية على المال ، فيما أورده تعليقا على المادة ٨١ في فقرتها الأولى — تنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي توجب على الوصي خلال الثلاثين يوما التالية لإنتهاء الوصاية تسليم الأموال

التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشد . ولما كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن (المشرف) لم يضع يده على أطيان القاصر إلا بصفته مستأجرا لها ، فإن الحكم إذا انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن عن تسليم الأطيان التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر إخلالا منه بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة عن استثماره لأطيان هذا الأخير ، لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضة يحكمها دمج الإيجار وليس في استمرار وضع يده على هذه الأطيان طبقا للعقد المبرم بينه وبين الوصية وتمسكه بحقه المستمد منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية .

(نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١ . الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٧ ص ٨٢)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية
السنة السابعة عشرة

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
١ — محكمة تنازع		(ج) أحوال شخصية :	
الاختصاص :		حكم	١٠
إختصاص	٣	دعوى	١١
حكم	٣	وقف	١١
دعوى	٤	٣ — الدائرة المدنية	
٢ — الهيئة العامة للواد		والتجارية ودائرة	
المدنية والتجارية :		الأحوال الشخصية :	
(١) تنازع :		(١) طلبات رجال القضاء :	
إختصاص	٥	قانون	١٣
(ب) عدول عن مبدأ سابق		قضاة	١٥
إختصاص	٦	كادر رجال القضاء ...	١٧
إستئناف	٦	(ب) أحكام المواد المدنية	
حكم	٧	والتجارية والأحوال	
قضاة	٧	الشخصية :	
محاماة	٨	(١)	
نقض	٨	إثبات	١٨

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
إجارة	٣٦	أهلية	١٠٤
أحوال شخصية	٤٢	أوراق تجارية	١٠٥
إختصاص	٥٢	(ب)	
إدارة قضايا الحكومة ...	٥٨	بطلان	١٠٩
إرث	٥٩	بنوك	١٢١
إستئناف	٥٩	بورصة	١٢٣
إستيلاء	٧٤	بيت المال	١٢٣
أشخاص اعتبارية	٧٥	بيع	١٢٣
إشكالات التنفيذ	٧٦	(ت)	
إصلاح زراعى	٧٧	تاجر	١٣٣
إعتماد مصرفى	٨٠	تأمين	١٣٤
إعذار	٨٠	تأمينات عيالية	١٣٦
إعلان	٨١	تجزئة	١٣٧
أعمال إدارية	٨٦	تحكيم	١٣٨
أعمال تجارية	٨٦	تزويج	١٣٨
إفلاس	٨٧	تسجيل	١٤١
إلتزام	٨٩	تضامن	١٤٤
إلتماس إعادة النظر	١٠٢	تمويض	١٤٥
أمر أداء	١٠٢	تفسير	١٤٩
أملاك حكومية	١٠٣		
أموال عامة	١٠٤		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	١٥٠	(د)	
تنفيذ	١٥٨	دعوى	٢٠١
تنفيذ عقارى	١٦٠	دفاع	٢٣٠
(ج)		دفع ما لا يجب	٢٣١
جمارك	١٦٢	دفع	٢٣١
جمعيات	١٦٢	(ر)	
(ح)		رد ما لا يجب	٢٣٣
حجر	١٦٣	رسوم	٢٣٣
حجز	١٦٤	رهنبة	٢٣٦
حراسة	١٦٥	رهن	٢٣٦
حق	١٦٨	رى وصرف	٢٣٧
حكم	١٦٩	ريع	٢٣٨
حوادث طارئة	١٩٣	(س)	
حوالة	١٩٣	سكك حديدية	٢٣٩
حيازة	١٩٥	سميرة	٢٣٩
(خ)		سندات	٢٣٩
خبرة	١٩٧	سند اذنى	٢٤٠
خطابات الضمان	١٩٨	(ش)	
خلف	١٩٨	شركات	٢٤٢

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ف)	٢٤٦	شفعة
٢٨٢	فوائد	٢٤٧	شهر عقارى
	(ق)	٢٤٨	شيك
		٢٤٩	شيوع
٢٨٦	قاضى الأمور المستعجلة ...		(ص)
٢٨٨	قانون		صورية
٢٩٢	قرارات	٢٤٩	
٢٩٢	قرار إدارى		(ض)
٢٩٣	قسمة		ضرائب
٢٩٤	قضاة	٢٥١	
٢٩٥	قطن		(ع)
٢٩٥	قوة الأمر المقضى		عادات تجارية
٢٩٩	قوة القاهرة	٢٦٣	
	(ك)	٢٦٣	عرف
		٢٦٤	عقد
٣٠١	كفالة	٢٧١	عقود إدارية
	(م)	٢٧٣	علامة تجارية
		٢٧٣	عمل
٣٠٢	محاماة		(غ)
٣٠٣	محكمة تنازع الاختصاص ...		غير
٣٠٤	محكمة الموضوع		
٣١٥	مرافق عامة	٢٨٠	

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
مرض الموت	٣١٦	تقضى	٣٤١
مسجد	٣١٦	نقل	٣٦٢
مستولية	٣١٧	نيابة	٣٦٨
معارضة	٣٢٣	نيابة عامة	٣٧٠
معاهدات دولية	٣٢٤	(هـ)	
مقاصبة	٣٢٤	هبة	٣٧١
مقاوله	٣٢٥	(و)	
ملكية	٣٢٦	وارث	٣٧١
مواريث	٣٢٩	وصاية	٣٧٢
مؤلف	٣٣١	وصى	٣٧٢
(ن)		وصية	٣٧٢
نزع الملكية للنفعة العامة ...	٣٣٢	وفاء	٣٧٤
نظام عام	٣٣٧	وقف	٣٧٥
نفقة	٣٤٠	وكالة	٣٨٥
نقابات	٣٤٠	ولاية	٣٨٩

فهرس المواد

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
أحكام محكمة تنازع الاختصاص	٣٩١	القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ...	٤٥٧
طلبات رجال القضاء :		أحوال شخصية ووقف :	
القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩	٣٩٢	المرسوم بقانون ٧٨	
القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤	٣٩٢	لجنة ١٩٣١	٤٥٧
القانون المدني القائم ...	٣٩٣	القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ...	٤٥٩
القانون المدني الملغى ...	٤١٧	القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ...	٤٦١
قانون التجارة	٤١٩	القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢	٤٦١
القانون التجاري البحري ...	٤٢٣	المرسوم بقانون ١١٨	
قانون المرافعات القائم ...	٤٢٥	لجنة ١٩٥٢	٤٦٢
قانون المرافعات الملغى ...	٤٤٨	القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ...	٤٦٣
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ...	٤٤٩	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ...	٤٦٣
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ...	٤٥١	المرسوم بقانون ١٨٠	
المرسوم بقانون ١٨٨		لجنة ١٩٥٢	٤٦٨
لجنة ١٩٥٢	٤٥٥	القانون ٧١ لسنة ١٩٤٩	٤٦٨
القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ...	٤٥٥	القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧	٤٦٨
		المرسوم بقانون ٩٥	
		لجنة ١٩٤٥	٤٦٩
		المرسوم بقانون ١٧٨	
		لجنة ١٩٥٢	٤٦٩

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢	٤٧٠	المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢	٤٨١
(أطيان الدولة)		القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١	٤٨٢
لائحة ٢١ اغسطس		القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠	٤٨٢
سنة ١٩٠٢ (بيع	٤٧١	المرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩	٤٨٣
أملاك الحكومة) ...		القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤	٤٨٤
مرسوم ١٩٣٣/٣/٣١		القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥	٤٨٤
(بورصات الأوراق	٤٧١	القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤	٤٨٤
المالية)		القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢	٤٨٥
القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥	٤٧٢	القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١	٤٨٥
القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥	٤٧٢	القانون ٤٤ لسنة ١٩٥٩	٤٨٥
القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨	٤٧٣	المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢	٤٨٦
القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ...	٤٧٤	القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ...	٤٨٦
القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣	٤٧٥	القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤	٤٨٩
القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣	٤٧٥	القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠	٤٨٩
القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦	٤٧٦	القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٧	٤٨٩
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ...	٤٧٧		
المرسوم بقانون ٩٩			
لسنة ١٩٤٣	٤٨١		

(ح)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥	٤٨٩	القانون ١٨ لسنة ١٩٤٠	
القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٩	٤٨٩	(معاهدة بروكسل) ...	٤٩٢
القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤	٤٩٠	القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤	٤٩٤
القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧	٤٩١	القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ ...	٤٩٤
القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧		القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤	٤٩٦
والقوانين المكملة له ...	٤٩١		

(ط)

ملحق بالقواعد القانونية التي قررتها

الدائرة الجزائية خلال سنة ١٩٦٦

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
إثبات	٤٩٧	دفع	٥١٠
إجارة	٤٩٨	رسوم	٥١٠
إختصاص	٥٠١	صلح	٥١٠
إستئناف	٥٠٣	علامات تجارية	٥١١
إعلام شرعى	٥٠٤	عمل	٥١١
إعلان	٥٠٤	قانون	٥١٢
أهلية	٥٠٥	محكمة الموضوع	٥١٣
تقدم	٥٠٥	مسئولية	٥١٥
حكم	٥٠٥	تقابات	٥١٦
دعوى	٥٠٨	نقض	٥١٦
		ولاية على المال	٥١٨

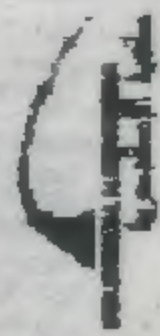
تصويبات

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٥٠٩	١٢	ونماثل	وتماثل
١٥٦٢	٨	المبيع	البيع
١٥٦٤	١٥	مناطه	مناطه
١٥٨٣	٢	للفمرض	للفموض
١٦٣٩	٣	الأدبية	الأدبية
١٦٩٨	١٠	حول	خول
١٧٠٩	١٤	لحقة	لحقه
١٧١٧	١٥	ب قضاء	به قضاء
١٧٢٩	٢٢	يملكه	يملكه
١٧٥٦	٢٣	النقض	النقص
١٧٩٩	٨	بالمبلغ	بالمبالغ
١٨٠٩	١٤	يتغير وجه	يتغير به وجه
١٨٢٥	٤	أنه	أن
١٨٥١	٢٣	ثبتت	ثبت
١٨٦٢	٩	المتاجران	المستأجران
١٩٢٧	٢	إلا إذا بيعت	إذا بيعت
١٩٨٨	١٣	الإشادة	الإشارة
٢٠ ف	١٧	طه	سلطة
٨٣ ف	١٢	فيما سبق	السابق

(تابع) التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٦٣ ف	١٣	٢٩٢ ع	٢٩٢ ع ٤
١٩٠ ف	٢١	ليس في ذلك إهدارا	ليس في ذلك إهدار
٢٤٦ ف	الأول	لاستيفائها	لعدم استيفائها
٢٥٣ ف	١١	أو بدد	أو بدء
٢٩٧ ف	١٤	حالة العقد	حالة العتة
٣١١ ف	٦	تميز رفع الطلب	جواز رفع الطلب
٣١١ ف	١٠	قيام عنصره	قيام عنصر
٣٦٠ ف	٢٢	يسجل	يسنجل
٣٦١ ف	١١	حق المحكمة إقامة	حق المحكمة في إقامة
٣٦٥ ف	١٤	إلا إذا بيعت	إذا بيعت
٣٩٨ ف	١٥	١/٢٠	١/٢٠٣
٤٠٨ ف	١٧	٤٠٨	٤٠٧

طبع بالهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0542385